



C.3

الثالث
بسم الله الرحمن الرحيم

فقہ

✓

0.

Tarak

275

1

مكتبة
المعهد العربي
بدمشق
لن طبعه
A40

المعهد العربي
بدمشق
لن طبعه
A40

الجزء الثالث من جوامع البحر المحيط

في شرح الوسيط

TKS. Mevlevi
Ahmet III
No. 270

للعبد الفقير إلى الله تعالى قضي الفضاء فخر الدين

القوي الشافعي نعم الله برحمته واستكنه تشيخ

جنه محمد واله امين

بارب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق
الباب الثاني في صفة الحج وفيه اثني عشر فصلاً **الفصل الأول**
 في الاحرام وهو محرم البيت فيقول في الدخول في الحج او في العمرة
 او فيهما والتلبس به والحمل في حرماته فيقول بقلبه توبت الحج مثلاً
 واحرمت به لله تعالى وفيه نظر فان التلبس بقصد لا قول ويستحب ان
 يقول ايضاً بلسانه توكيداً لوقوفه على القول لللسان في لم يسمع
 احرامه ولو اقصر على النفساني صح وينبغي ان يقرن التلبس بالتلبية فان
 لم يقرن وقع الشافعي انه يلزمه ما لبى به دواء التبع وروي المزني
 انه قال ان لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشي ولا صاحب طريقان احدهما ان
 فيه قولين احدهما ان احرامه ينقصد وانما يلزمه ما استماه فلو طلق
 التلبية انعقد احرامه مطلقاً فيصرفه الى ما شاء من السنن معاً او
 احدهما واصحهما القطع بالاول وحمل رواية التبع على ما اذا اقلظ
 بلحد السنن بعينه ولم ينو لهكن ينوي الاحرام المطلق ولو نوي
 ولم يلب ففيه اربعة اقوال واوجه اصحها واشهرها وبه قطع الجمهور
 انه ينقطع احرامه وثانيها وينسب الى القدوم به قال ابن ابي هريرة
 وابن خيران والزيري وابن القاص انه لا ينقصد والتلبية شرط في
 الاحرام والثالث انه لا ينقصد الا بالتلبية او سوت الهدي وقيل
 والتوجه معه والرابع ان التلبية واجبة لكنها ليست شرطاً في
 الانعقاد فان لم يلب انعقد وان لم يلبه دم وعلى المذهب لو لم يلب
 ونوي عمرة في معصر ولو لم يلب عمرة ونوي حجا فهو حجاج وان لم يلب
 ونوي القران فهو قارن ولو لم يلب بهما ونوي احدهما انعقد ما نواه خاصة
 ثم التبة تقع على ثلاثة اوجه احدها التبعين بان ينوي حجا وعمرة او
 حجا وعمرة فينقصد ما نواه سواء كان فرض الا سلام او قضا او فذراً
 او تطوعاً الا اذا غلب التبعين بتأخير فرض الا سلام عن غيره او بتأخير
 التطوع عن الفرض فينقصد فرض الا سلام ثم غيره من الواجب ثم

النفل

ثم النفل ولو احرم بحج بنين او عمرتين لم ينقصد الا واحدة ولا يمكن
 ان يوقع في السنة الاثر من حجة واحدة ولو قلنا بصحة الاحرام في
 ايام الشرف لتعذر الوقوف لكن ينقصد احدها لا مكان المضي فيها
 خلاف الصلوة ولو احرم بحج ثم ادخل عليها حجة اخرى او بعين ثم ادخل
 عليها عمرة اخرى لغت الثانية ولو احرم بحجة او عمرتين وقال في نيته ان
 شا الله قال القاضي ابو حامد ينقصد احرامه في الحال ولا يوفى الا استغنى
 بخلاف قوله انت حران شا الله والفرض ان لا يستغنى يوفى في اللفظ
 لانه النبات وقال النووي هو ما ان الحكم فيه كالنووي الصوم وعقبه
 بان شا الله وقد مر ولو علن احرامه بطلوع الشمس فوجهاً احدهما
 يصح وجزم به الروياني وفترع عليه انه لو قال احرم من يومنا او يومين
 او نصف سنك انعقد احرامه مطلقاً كالعنق والثاني وهو الذي
 اورد القاضى وابتاعه والحق به القاضي ما اقال ان حرم فلان فانما
 يحرم لا يصير محرماً باحرامه **الرجه الثاني** ان ينوي احراماً مطلقاً
 ولا يقصد السنن معاً ولا احدهما فيصح ثم ان كان في اشهر الحج فله صرفه
 بالنية الى الحج او العمرة او اليهما فيكون قارناً بالنية لا باللفظ ولا بالعمل
 فلو قال جعلته حجاً من غير نية او وقف بعرفة لم يصر فاليه ولا يجزي
 شي من الاعمال قبل التعيين فلو طاف وسعى لم يعتد به وعن الشيخ اذني
 خابده انا جعل احرامه حج وينوي الحج ويقع هذا الطواف عن القدوم
 وان احرم به قبل الاشهر فان صرفه الى العمرة صح وان صرفه الى الحج بعد
 دخول الاشهر ببناء الشيخ ابو علي على ما اذا احرم بالحج قبل اشهر ثم
 اراد ادخال العمرة عليه في اشهره لم يكن قارناً وفيه وجهان احدهما لا
 يصح وصحة ونسبته الى عامة الرضخاء والثاني انه يصح وصحة الفقهاء
 وتابعه النووي وقطع به جماعة منهم ابن الصباغ والعمري على الاول لا
 يصح صرفه الى الحج والحكم بانقضاء احرام المطلق عمرة وهو المذهب
 وعلى الثاني لان يصره الى الحج والحج والعمرة معاً وكذا احراماً

متحققا لهما وهو اختيار الحبري وان صرفه الى الحج قبل دخول شهره كان
كالواحد قبل الحج قبل شهره وقد مر ولو لم يقين شيئا حتى فات وقت الحج
قال القاضي فاحتمل ان يقال شيعته عمره لانه اذا فات احدهما فعبر بالآخر
كالواحد قبل شهر الحج واحتمل ان يقال انه باق على حاله فيعين فان
غير عمره خرج منها وان عين حجة يكون كمن فاته الحج وتعين الاحرام
افضل من اطلاقه في اصح القولين ولا يستحب ان يذكرا عينه في تلبينه
في اصح الوجهين وقال ابو محمد هذا في غير التلبية الاولى فاما الاولى التي
عند ابتداء الاحرام فيستحب ان يسميه وجهها واحدا قال ولا يجهر بالتلبية
الاولى التي تسمى فيها بل ينصرف على استماع نفسه بخلاف ما ابعد هذا **الوجه**
الثالث الابهام فاذا اصاب عمره وبما اهل به زيد صح فان لم يكن زيد
محرما فان كان عمره وجها لابه انفق احرامه نطقا وان عرف انه ليس بمحرما
كالوكان ميتا ففي انعقاد احرامه وجهان اصحهما انه منعقد وقطع به
الجمهور واستشهد له بنص في لزام احدهما انه لو استأجر رجلا وجلا
لحج عنها فاحرم عنها لم منعقد احرامه عن واحد منها وصورتها ان يكون
الاجار ثانيا في الذمة قال الرافعي وقد يصور في اجارة العتق ايضا وان
كانت لرجل في الثانية فاشترط لان لواحرام عن العتق يتوقف على
صح لرجل في الثانية انه لو استأجر للحج فاحرم عن نفسه وعن المستأجر
لعتا لامنا فان وبيع الاحرام للاجير وان كان زيد محرما فله ثلاثة
احوال احدها **المن** يكون احرامه مقفلا فينعقد لعمره مثل ما احرم
به زيد فان كان حيا حجه وان كان عمره فمعه او فادنا فقد ان **الثاني**
ان يكون احرام زيد مطلقا فينعقد احرام عمره مطلقا بخلافه
الى لافراد او التمتع او القران كما يخبر زيد ولا يلزمه اتباعه فيما يعينه
من بعد على المشهور الصحيح قال البغوي الا اذا اراد احراما كاحرام
زيد بعد تعيينه وفيه وجه انه يلزمه اتباعه فيما يعينه من بعد على
المشهور الصحيح قال البغوي الا اذا اراد احراما كاحرام زيد بعد تعيينه

وفيه

وفيه وجه انه يلزمه اتباعه فيما يعينه ولو ان كان صرفا حراما
المطلق المعين قبل احرام عمره وجهان اصحهما ان احرامه بغيره
ومحرمان فيما اذا كان زيد قد احرم بعمره ثم ادخل عليهما الحج فعلى
الصحيح لا يلزمه الا العمرة وعلى مقابله يكون قد ادنا الوجهان
فيما اذا لم يخطر بباله التشبيه بزيد في الحال ولا في اوله فان قصد
التشبيه باوله او بالحال فالاعتبار بما قصد قطعاً ولو اجزى زيد
عما احرم به فوقع في نفسه خلافاً فله فعل بخبره او بما دفعه في نفسه
فيه وجهان ولو قال له احرمت بالعمرة فعل بقوله فيما انه كان محرما
بالحج فقد بان ان احرام عمره كان منعقدا بالحج فان فات الوقت بطل
من احرامه للنفوت وازاقت وما دهم في حاله او في مال زيد
لغيره وفيه وجهان اصحهما اولهما ولو كان احرام زيد فاستداف احرام
عمره وينعقد مطلقا ولا ينعقد فيه وجهان كما الوجهين فيمن نذر
صلاة فاستدق هل ينعقد نذره بصلاة صحيحة والاصح عدم انعقاده
ولو احصر زيد وحلل لم يخبر لعمره ان يتحلل بذلك بل ان وقع له
احصان او غيره مما يبيح التحلل فحل ولا فلا ولو ارتكب زيد محظورا
في امره لم يلزم عمره بذلك **الثالث** ان يكون زيد احراما لكن تعدت
مراجعتة لموته او جنونه او غيبته فقدم عليه مسئلة مقصوده في نفسه
وهي انه لو احرم احراما مقفلا ونسب ما احرم به قال الشافعي رحمه الله
في القديم احب ان يقرن وان خشي رجوت ان يجزى به وقال في الجديد
هو فان وللاحتياط طريقان احدهما ان فيه قولين القديم اياه فيه
نجهتد وبما غلب على ظنه والجديد الصحيح لا وهو فان الثاني
القطع بالقديم وحمل الجديد على ما اذا شك هل احرم باحد
النسبين ام قرن التفرع ان قلنا بالقديم خشي فان ظن بامارة او ان
احرامه كان باحدا او بهما عمل به ولا يحتاج اليه وتجزئه ذلك
وفيه وجه ضعيف انه لا تجزئه وفائدة الخبري الخلاص من الاحرام

فقط قال الشافعي يستحب ان لا يتحري وان ينوي القران وان قلنا
بالجهد بدليل الشافعيان خالفنا احدهما ان يعرض قبل الايمان بشي
الاعمال فلفظ الشافعي انه قادن قالوا معناه انه ينوي القران لا انه
يصير قادن بجهد الشك وفيه وجه غريب انه يصير قادن من غيرنية
فاذا نوي القران واتي باعماله فخلل في احرامه وهربت ذمته من الحج
بقينا واما العمة فان جوزهنا ادخالها على الحج اجزائه ايضا عن عمره لرسوله
وان لم نجوز في وجهان اصحهما انه لا تجزئه فان قلنا تجزئه لزمه دم
القران فان لم نجوز صام ثلاثة ايام من الحج وسبعة اذا رجع ونزلنا
لا تجزئه في لزمه وجهان اصحهما لا يلزمه وليست المراد بقولنا ينوي
القران انه يجب عليه بل ذلك طريق الى التحلل وبراءة الذمة وانما
الواجب نية الحج فلو نواه واتي باعماله حصل التحلل قطعا وتبرأ ذمته
منه دون العمة ويستحب له ان يرتق ما لاحتمال ان احرامه كان
بعمة فيجوز قادن ولو قال صرفت احرامه الى عمة لم ينصرف اليها فان
اتي باعمالها لم يحسب له ولم يحصل التحلل ولو انصرف على صرف احرامه
الى العمة ولى ما فعل القران فيحصل له التحلل قطعا وتبرأ ذمته
من العمة ان قلنا يجوز ادخالها على الحج والا فلا يلزم من الحج مطلقا
ولو لم تجدد احراما وانصرف على اعمال الحج لخلل ولا تبرأ ذمته من الحج
ولا العمة وان انصرف على اعمال العمة لم يحصل التحلل **الحالة الثانية**
ان يعرض بعد الايمان بشي من اعمال الشك وهو ثلثة اضرب
الاول ان يعرض بعد طواف القدوم وقبل الوقوف فلا يكفيه
الايمان باعمال القران لاحتمال كونه محرما بالعرة وادخل الحج عليهما
بعد الطواف بمنع واما العمة فيبني حصولها على الخلاف في جواز
ادخال العمة على الحج فان قلنا يجوز فهل يجوز بعد الطواف انه اثم لا
فان اجرناه اجزائه والالم تجزئه لاحتمال انه كان محرما بالحج وقد طاف
وهو لاصح قال ابن الحارث اد طريقه في تحصيل الحج ان يتم افعال العمرة

بان

بان يركع ركعتين الطواف ويستعي ويحلق ويقصر ويبتدي احراما
بالحج من مكة وباقي جميع اعماله فببرأ ذمته من الحج بقينا قال ابن
ديلمنه دم ولا يضرت ذمته في انه دم خلق او تمنع لكن لو كان معتمرا
لا يجد دما ولا طعنا فبدل دم الفدية صوم ثلاثة ايام وبدل دم
التمنع صوم عشرة فيصوم عشرة ايام فان كان الذي عليه دم الحاق
اجزائه صوم ثلاثة ايام والباقي تطوع ولا يعين الجهة في صوم الثلاثة
وتجوز تعيين التمتع في صوم الشبعة فلو انصرف على صوم ثلاثة ايام
قال الرافعي فضيته ما ذكره الشيخ ابو علي انها لا تبرأ قال ابن ابي عمير
ان تبرأ لان لم يزل اذ ذمته وحكي الغزالي ذلك وجهين وتجزئه
الصوم مع وجه ان الطعام اذا دخل للاطعام في دم التمتع وفدية
الخلق على الخبير ولو اطعم قال الرافعي في براءة ذمته كلاما الشيخ والرافع
هذا كله اذا جمع الناس في شرائط لزوم دم التمتع فان لم يستجمعها كما
لو كان ميكا لم يلزمه الدم لا شفا شرط وجوب دم التمتع ولزوم
دم الخلق مشكوك فيه والاصل عدمه واذا جوز ان يكون احرامه
او لا بالقران فهل يلزمه دم اخر مع هذا الدم فيه الوجهان السابقان
الاصح انه لا يلزمه واختلف الامحباب في ائاهل نفيته عما قال ابن
الحارث اذا استغفنا على وجهين احدهما وبه قال ابو زيد والشافعي
والاكثر من لا يجوز ان كان محرما بالحج فنكح هذا الخلق محطورا
لو فجع عه في غير وقتة كما لو ابتلع بهيمة استأن لولوة لغيره ولا نفقي
صاحب اللولوة بذبحها واخذ اللولوة لغيره لو ذبحها لم يلزمه الا قدر
المقادير بين قيمتها حية ومذبوحة وكما لو تقابلت دابة لشخصين
على شاطئ رية ومروا بها لا نفقي احدهما باهلاك دابة لآخر ولو
فعل خلص دابته ولزمه قيمة دابة صاحبه والتاني وهو قول ابن الحارث
وتبعه القاضي ابو الطيب وابن المتباع والآخر وهو لا يظهر عند
اخرين منهم الغزالي وابن الصلاح والنووي نعم للضرورة اليه **الضرب**

الثاني ان يعرض بعد الوقوف وقبل الطواف فيجزي به الحج دون العمرة
قال الرافعي وهو جواب على ان العمرة لا تدخل على الحج بعد الوقوف وقد
تقدم وجه انما ندخل عليه ما لم يدخل في اسباب التحلل انتهى وقد
صرح به الفاضل الطبري فعلى هذا الخصل للعمرة وجب دم القران
وعلا لولا في وجوب الدم الوجهان السابقان امهما انه لا
تجب والكلام في هذا الضرب فيما اذا كان وقت الوقوف باقيا عند
صيره فارنا فوقف ثانيا اذا لم تجز به ذلك الوقوف عن الحج لانه لا
انه كان مجزيا للعمرة **المرتب الثالث** ان يعرض النسيان بعد الطواف
والوقوف فانما يبيته اعيا الحج لم يحصل له حج ولا عمرة فان نوي
القران واتي باعته اليه فاجزى العمرة بمعنى على صحة ادخال العمرة على
الحج بعد الوقوف قال الرافعي وبيان المذمومة في الضرب لولا ذلك ولم
يعرضوا له هناك لو اثم اعمال العمرة واحرم بالحج واتي باعماله مع الوقوف
اجزاه الحج وعليه دم كما استوفى لو اثم اعمال الحج ثم احرم بالعمرة واتي
باعمالها اجزاه العمرة **في المسئلة المقامية** رجوعنا الى مسئلة الفهر
وهي ان تحرم كاحرام زيد ويعد رالاطلاع على ما احرم به لموته
او نحوه فاحكمه فيه طريقان احدهما انه كما لو نسي ما احرم به فيجزيه
الطريقان المتفقدان والطريق الثاني وهو بوضه في القدم وبه قال
لراكون القطع بانه لا يتخري بل ينوي القران والفرق ان الشاة
فعل غيره وهو ثمرة فخل نفسه قال النووي وهذا المذهب وليس في
الجديد ما يخالفه **فروع الاول** لو تمتع بالعمرة والحج وطاف بالحج
طواف لوافضة ثم بان انه كان محدثا في طواف العمرة لم يصح ذلك
الطواف ولا سعيه بعده وصار باجرامه بالحج مدخلا للحج على العمرة قبل
الطواف فتكون فارنا وحجز به طوافه وسعيه من بعد في الحج عن الحج
والعمرة جميعا ويلزمه دم للقران ودم للحلق في غير وقته وان بان انه
كان محدثا في طواف الحج قطعه واعاد الطواف والسعي ليس عليه سوا

٥
دم التمتع اذا وجدت شرطه ولو شك في اي الطوافين كان محدثا
فيه لزمه اعادة الطواف والسعي فاذا اعادها صحت حجه وعمرته ويلزمه
دم لانه اشاقا فان اتمتع فنوي بارافته الواجب عليه ولا يعين
الحجة فان عجز عنه قضى الاحتياط ان يرفق ما اخر لاحتمال انه
حلق قبل الوقت ولو لم يحلق في العمرة على قولنا الحلق استباح لم يخرج
الي ارافته دم وكذا لا يلزمه عند تبين الحذف في طواف العمرة
الادم **واحد الثاني** المسئلة لخالفها الا انه جامع بعد اعمال العمرة
ثم احرم بالحج لهذه تنفرع على اصلين احدهما ان جماع النابتين هل
يفسد الشاة ويوجب الفدية لجماع العائد فيه فلو ان ياتيان
لنشا الله تعالى **الثالث** انه اذا افسد العمرة بالجماع ثم ادخل عليها
الحج هل يدخل ويصير محرم به فيه وجهان احدهما وهو جواب ابن الحارث
ولما ظهر عند الشيخ الى حامد لا دقائبا وهو قول ابن سرتج والجب
زيد واليه ميل لراكون نعم وعلى هذا هل يحل صحيحا مجزيا فيه
وجهان اصحهما لا وعلى هذا هل ينقصد صحيحا ويفسد او فاسد افيه
وجهان كالوجهين فما اذا اصبحت مجامعا في رمضان واستدام فان قلنا
ينقصد فاسدا او صحيحا ثم يفسد معنى في النسيان وقضاها ولزنا منعقد
صحيحا ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الوجوه كلها يلزمه دم القران
ولا يجب عليه الا بدنه واحد على المشهور وفيما اذا قلنا انه ينقصد حجة
فاسدا وجهان احزان احدهما انه يلزمه بدنه اخري لا فسادا بالحج
با دخاله على العمرة الفاسدة وثانيهما انه يلزمه مع البدنه شاة اخري
فما لو افسد نسكه بالجماع ثم جامع مرة اخري فانه يجب عليه شاة
اخري في وجه وقد تقدم ذلك كله في مسئلة القران اذا عرف
هذان المرصتان نظر فان كان الحذف في طواف العمرة فالطواف
والسعي الذي بعده فاستدان والجماع واقع قبل التحلل لكن لم يعلم به
وبنه طريقان احدهما وبه احباب الشيخ ابو علي انه لجماع النابتين

ففي افتاد الغولان والثاني انه لا يشترل منزله قال للامام وهو خلاف
فيما اذا جامع طائفا بقا الليل فبان خلافه هل يغتسله صومداً لم يجعل
الغايط كالناسي فان قلنا لا يغتسله العمرة صار قادراً باحرامه بالحج
ولزمه دعاء للقران والحق ومضى في الفاسد من يقضيها ولزكان
الحديث في طواف الحج لزمه اعادة الطواف والسعي ويصح نسكاه ولا
يلزمه الاداء التمتع وان لم يدري في اي الطوافين كان الحديث اخذ في
كل حكم باليقين فلا يتخلل حتى يعيد الطواف والسعي لاحتمال ان
خذه كان في طواف الحج ولا يخرج عن عمدة الحج والعمرة ان كانا
واجبين عليه لاحتمال كونه محذوفاً في طواف العمرة وثاني الجمع في افتاد
النسكين على ظاهر المذهب فلا يتراد منه بالشك وان كان منطوقاً فلا
فصلاً لاحتمال عدم الافتساد وعليه دم اما للتمتع ان كان الحديث في
طواف الحج واما للحلق ان كان في طواف العمرة لكن الاحتياط ان يدعى
بدنة وسناه اخرى اذا حق ونا ادخال الحج على العمرة الفاسدة لاحتمال
انه صار قادراً بذلك **الثالث** لو احرم كاحرام زيد وعمر وان كانا
بحرمين الحج او بعمرة او بهما كان هذا كذلك ان كان احدهما محرماً والحجر
بعمرة كان قادراً **الفصل الثاني في سنن الاحرام** وفيه **الاول** الغسل
فيسن لمريد الاحرام الحج او بعمرة او بهما من الميعات الشرعية او غيره ان
يغتسل ويأخذ ذلك ويكره تركه ويكره ان يحرم وهو جنب ولا فرق
فيه بين الرجل والصبي والمرأة الطاهر والحائض والنفساء وفيه قول ضعيف
انه لا يستحب لهما ويتوي الغسل الغسل للاحرام ولا يضر في العبادة
الا بالنسبة لغسل الجمعة وقال صاحب الخبر يحمل ان يفرق بان الغسل
للاحرام من سنته وذكره فالابن يضر ويستحب ان يغسل رأسه يستدل
او خطي او اسنان ونحوها واذا عجز عن استئصال الماء لفقده او لم يرض به
من عليه وقد تقدم في غسل الجمعة فيه احتمال للامام حوله الغسل الى
وجهه او اخنات وهو المحمى هنا ولو وجد من الماء ما لا يغنيه للغسل فوضي

فاد

قال النووي ان ارادوا ان يتوجه مع التيمم فحسن وان ارادوا ان يقتصر
عليه فليبتس بمقبول بخلاف ما اذا ارادوا المحرم ان ياكل او يشرب او
ينام فانه يستحب له الوضوء ويقتصر عليه قال الشافعي يغتسل المحرم
بستبعة مواطن الاحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة وبالمزلة
ولربح الحمرات الثلاث فالغسل للوقوف بكنز عيشه عرفته
والغسل للوقوف بالمزلة بعد صلاة الصبح يوم النحر على المشعر
الحرام وذكر الحاملي وسليم والشيخ نصر الغسل للمبيت بالمزلة ولزم
يدكر والغسل للوقوف بها قال النووي والصواب لروايت
لزمه كل يوم من ايام التشريق الغسل واحد في الجمرات الثلاث
فان بقى في اليوم الثاني سقط استحباب الغسل في الثالث ويستوي
في هذا كله الرجل والمرأة الحائض والنفساء ويقيم عند عجم عن استئصال
الماء كما تقدم ولم يستحب الشافعي الاغتسال لزمه جمعة العقيقة
واضاف لاهن الاغتسال في القدم الغسل لطواف الزيار والغسل
لطواف القداع والغسل عند الحاق فبقت هاتين والحديثان ههنا
لا يستحب **الثانية** استحب له ان ينظف في بدنه شواقي للطيب
حرم بعد الاحرام او لا يستوي في ذلك الرجل والمرأة الحلي والمشرقة
العجوة والسباية هذا المذهب ورواه وجوه **احدها** ان الطيب
مباح غير مستحب وفيه قول انه لا يستحب للنساء وقيل لحرم النظف
عما عني عنه وقيل لحرم ذلك على الرجال والنساء وقيل انه مباح بقى
عنه مباح غير مستحب اذا نظف لاحرامه له ان يستندم ما نظف
به ولو اخذ الطيب من موضع بعد الاحرام ثم رده اليه او الى موضع
اخر لزم منه الفدية على المذهب وقيل فيه قولان ولو مسه يده فعليه
الفدية واما نظف ثوبه للاحرام فلا يستحب على المذهب وفيه جزاء
طريقان احدهما فيه ثلثة اوجد اصحاب الجواز وثانها النحر وحكاهما
بعضهم قولين وثالثها الجواز مما لا يفي عنه بعد الاحرام دون ما سبق

عنه بعد قال للامام والخلاف فيما اذا قصد تطييبه اما اذا طيب بدنه
فقط ثوبه تبعه فلا حرج قطعاً والطريق الثاني للمعرايين القطع
بالحوار فان فلنا يجوز فلا بأس باستدائه ما عليه بعد التحريم للرجل
نزع ثوبه لئلا يفسد ثوبه وجوب الغديّة وجهان اصحهما يجب كما لو اخذ الطيب
من بدنه ثم رده اليه ولو نظر الثوب بما على البدن فزعه ثم لبسته لم
يجب قطعاً ولو انفل الطيب من موضع من بدنه في موضع اخر بالعرف
لم يجب الغديّة على الصحيح وسقط للمرأة ان تحجب يديها الى الكوعين
بالجنا قبل التحريم محجوبة كانت او شبهة بغيرها ولا يصح عن طريق
الاصابع ولا تنفس ولا تشوّد ولا يخلو هذا الاستحباب تحالفاً للتحريم
بل هو محبوب في غيرها لذات الزوج ويكره للحليّة واما الرجل والحليّة
فمنهيات عن الحجاب وسقط لها التحريم وجهان عند التحريم بشئ من
الحنا لتغير لونه ويكره لها الحجاب بعد التحريم فان فعلت فلا فدية
ومكره لها ان تحجب ثوب الاحرام **الثالثة** يستحب للمرأة ان يلبس
ازاليزورداً ايضاً جيد بدني لا يفتن ولا يفسد في تعريضه
لبش الصبوغ وظلام المارددي والرديان في بعض في الكراهة في لبس
واصبغ غزله ثم سجد وكفره للاحرام في ثوب يجتنب لا يمنع منه
الرابعة يستحب ان يصلي قبل الاحرام ركعتين في غير اوقات كراهية
الصلاة فان كان فيها فلا ولي انظار خروجهما ثم يصليها فان لم
يمضه لراي نظار فوجهان اصحهما الذي قطع به الجمهور وانما في كسر
وقطع البند نجي بمقابلته وقد مر في بابة ولو كان في وقت فريضة او سنة
رأية فصلاها واخر عقيبها كفاه عن الركعتين كذا قالوا وتوقف
فيه النووي وهو محله فان كان هناك استحب ان يصليها فيه
ويستحب ان يقرأ في الركعة قبلها الكافرون في الثانية قبل هو
الله احداً اذا صلى نوي ولي في لافضل فلو ان احدهما هو نصته
في القدم قبل وفي الجيد ولحان جماعة لراي افضل ان ينوي ويلبّي

عقب

عقب الصلاة في صلاة واصحابها وهو المشهور بالجديد ان لافضل
ان يحرم حين تنبعت به ذابته ان كان راكباً وحين يتوجه الى
الطريق ان كان ماشياً وعلى كل القولين يستحب استقبال عند
للاحرام **الحامسة** تستحب الملبية في ابتداء الاحرام على المذهب
وقد تقدم ذكر خلاف في امناء ولجنة او شرط وهي لبيك اللهم لبيك
لبيك لا شريك لك لبيك ان احدى والمنعة لك والملك لا شريك لك
وستحب ان لا يزيد على هذا اقل من محاب فان زاد عليها لم يكن
فاللزام ويستحب ان يلبّي ثلاثاً واحداً منهن على وجه واحد
انه يكثر قوله لبيك ثلاث مرات وثانيها يكثر قوله لبيك
اللهم لبيك ثلاث مرات وقالها يكثر جميع الملبية ثلاث مرات
قال النووي وهذا هو الواجب والا لان فيها تعبير الملبية يستحب
ان لا يخلو في اثنا لبيته شئ لكن لو شمل عليه رد وبكره السلام
عليه ومن لا يحسن الملبية بالعربية لبّي بلسانه ويومر بتعليمها وهما
يجوز بلغة اخرى مع القدرة على العربية حكمه ختم السبعات في
الصلاة ويستحب ان يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيبها
وان شئنا الله تعالى الجند ويستعين من النار ثم يدعو اما ان يحب
ويستحب ان يحضر صوتاً بالصلاة والدعاء اخفض من صوته بالتلبية
مع المحافظة على الجهر في الصلوة وكذا استحب لكل من صلى عليه عليه
السلام ان يرفع صوته بها لراي بالغ في الرفع من اللغة فاحشة فان
داي سبها عجب قال لبيك ان العيش عيش لآخره ويستحب ان يكثر
من التلبية في دوام الاحرام قائماً كان او قاعداً او راكباً كان او
ماشياً طاهر كان او خبيثاً او حائضاً او يتأذى في كل صغور وهبوط
وحديث حادق من رتب ادركه او اصطدام رفاق او فراغ من
الصلاة او قبالة الليل او النهار وقت السجود يستحب الايمان بها
في السجود للحرام وفي سجود الخيف بمناء وسجود ابراهيم عليه السلام

تعرفه وكذا في غيرها من المشاجد على الجدي الصحيح في اسعيا بها
 في طواف القدوم والسعي بعده فولات القديمر انه بكلي تخفف صوته
 والجدي الصحيح انه لا يستحب ولا يلبى في طواف لرافضه والوداع
 ويستحب رفع الصوت بها للرجل بحيث لا يضر بنفسه وان كان في غير
 المشاجد الملاية على المذهب وتستر الستابها ففصر على استماع انفسه
 ولودعت صوتهما كن ولم يخدم على الصحيح والخشوع كالماء له
 قال القاضي ابو الطيب وذكره البلبية في مواضع النجاسات **السادسة**
 الاستحباب ادخال العانة وعلامة لراطفار وقص المشارب ونفق لرابط
 وان يلبس شعره بجمع او خطمي او يخطقها **الفصل الثالث في شأن دخول مكة**
 وفي اربعة الاول ان يغتسل بدي طوي وهو وادبيات مكة فان
 لم يصرف في طريقه اغتسل على قدر مستاضها من مكة يستوي فيه الحاج
 والمعتمر والقائد والرجل والمرأة والصبي والحاذق وغيرها فان لم يجد
 المائيم كما تقدم فان لم يقدر على الا على الوضوء قوضا وقال المستوفي
 القعود منه الشظف دون الثقبه فصع من غير بنيه وظاهر كلام
 غيره خالفه قال المارودي ولو خرج انسان من مكة فاحرم بالعمرة
 الحل واغتسل للاحرام ثم اراد الدخول فان كان احرم من موضع
 بعيد من مكة كالجعرانه والحديبية استحب له ان يغتسل ايضا
 للدخول وان كان من موضع قريب كالشيعيم لم يغتسل للدخول
 لحصول النظافة واما الحاج فلا يكتفي بغتسل للاحرام كبعد البيقات
الثانية يستحب اذا دخل الحرم ان يستحضر حرمته ويخضع ويخشع
 بباطنه وظاهره فالجماعة ويقول اللهم هذا احرمك وامناك فخرني
 على النار وايني من عذابتك يوم تبعث عبداك واحعلنى من اولياك
 واهل طاعتك ويستحب ان يكون دخول مكة من ثنية كذا بفتح
 الكاف والمدة وهي من اعلامه ومنها بخدر ولا يقابل مكة التي بالموضع
 الذي سمى العامة المعلا ولا الحصب وهو لربط ما يلي طريق مكة

واذا

واذا خرج راجعا الى دياره ان يخرج من ثنية كذا ايضا الكاف والقمر
 قال الرازي وكلام بعضهم يشعر انه بالديار وادق النووي وفيه من يغفل
 مكة بقرية جبل فعيقعات قال بعضهم ويستحب ان يكون الخروج
 ايضا الى عرفات من هذه الثنية والدخول الى مكة من المنية العليا من
 في طريقه ولغيره فيعد له اليها ويخرج منها هذا الصحيح وقال
 جمهور الحنابلة في المارودي من العراقيين انما يستحب الدخول منها
 لمن في طريقه كالحاي من طريق المدينة والمشار واما غير فلا
 يستحب له الدخول اليها وانما دخلها عليه السلام اتفاقا لكونها
 في طريقه ونسبه الرافعي الى الجمهور وقال ومقتضاها ان لا يتعلق بها
 نسك ولا استحباب الدخول منها في حق الحاي من طريق المدينة ايضا
 وكذا نقله المارودي عن الصيدلاية وقال الغزالي ايضا وقال الشيخ ابو
 محمد ليست في طريق المدينة وطريق المدينة بفضي الى باب ابراهيم
 عليه السلام بل عند اليها عليه السلام فيستحب الدخول منها لكل احد
 ووافق الامام في موضع الثنية وخالفه في الحرم قال النووي القواب
 ما قاله ابو محمد في موضعها والصحيح ما قاله في استحباب الدخول
 منها لكل مخرم ويحترق فيها لانه اوجه استحبابه مطلقا استحبابه
 لمن في طريقه ومن غيره وله دخول مكة ما شيا وراكبا واهبا
 افضل فيه وجهان اصحهما اولهما وجيز به المارودي والرويا في
 خلاف الطريق فان الركوب فيه افضل على المذهب قال السخوي
 والافضل ان يكون ماشيا ان لم يلقه مشقة ولم يخف نجاسة رطبة
 وله دخوله ليلا ومنها من غير كراهة واهمما افضل فيه وجهان اصحهما
 عند اكثر من وهو قول ابي اسحاق انها اذا ناهما وبه قال القاضيا
 الطبري والمارودي وابو الطيب والحدري وابن الصباغ هما استوا
 لصحة الامر بنه عليه السلام وينبغي ان يحتفظ في دخوله من ايد
 الناس والرحمة ويحفظ كل من راحته ويحفظ بقلبه جلاله البقعة والنجة

وتمتد عذره من يراحمه وان دونه خاضعا شعا دأعما وان دونه من
دعا به اللهم البلد بلدك والبيت بينك جيت لطلب جنك ولا
طاعتك متعلا امرك راضيا بقدرك مستشعلا لامر ان استلك مسئله
المضطرب اليك المشفق من عذابك ان تستقبلني بعفوك وان تجاوز
عني رحمتك وان تدخلي جنتك **المالكه** اذا وقع نظره على الاجنة
شرفها الله تعالى في نري قبل دخول مكانه استجب ان يرفع يديه
ويقول اللهم زد هذا البيت شريفا وتكريما وتعظيما ومهابة وزد من
شرفه وكثرته من حجه واعتمده شريفا وتعظيما وتكريما وبرا اللهم
استأسلا لسلام ومنك السلام فحينما ربنا بالسلام ويدعوا ما كرت
بنا من الدين الدنيا والحررة واهتماما بسؤال المغفرة فالالقاصي من
لن صواب من قال يكبر اذا راي البيت وليس له ولا يعرف للشافعي
ويستحب ان يحضر عند روية البيت ما ادلته من ايكانه من الخشوع
والذل والخضوع والمهابة والجلال **الرابعة** يستحب ان
يقعد المستجد عند فراغه من الدعاء ويدخله من باب في شبيهه وان لم
يكن في صوب طريقه ويقدم وحله اليمنى يقول الاذكار المشروعة
عند دخول المساجد ويقدم اليسرى اذا خرج منه **مسئلة دجلة في**
الفصل لكن لها تعلقه حول مدته في ان من اراد دخول مدته ان
كان يريد نسكا فلا بد من الاحرام من الميقات كما تقدم وان
لم يكن يريد نسكا بان كان حج حجة لئلا سلام وعمرته فان كان دخوله
لحاجة لا كثر ولا تجارة ودنائه او كان مكا استأقرا اراد
العود لا يبلن وخوفه فله يلزمه ان يحرم حج او بعرة فيه طريقان احدهما
فيه قولان احدهما عند اكثر من لا مال البند نجح وهو من الشافعي
ثامه لئنه لكن يستحب وديره الدخول بغير احرام وحج جماعة مقابلته
والطريق الثاني القطع بانه لا يجب ولا عرف بين ان يكون وان فوف
الميقات او دونه وان كان دخوله كاجنة كثر كالاحتطاب

والاصطلاح

والاصطلاح والاحتشاش والاسنفافان قطعنا بنفي الوجوب في لرايلي
فهنا اولا وان اثبتنا القولين فهنا طريقان احدهما طرد القولين
والثاني القطع بعدم الوجوب فان قلنا يجب فقتضي كلام لراي
وجوبه كل من وقال المحاط والبند بجي يجب في السنة مرة ونقله
الحاملي عن النضر اما البريد الذي ينكر دخوله للربايل ففيه طريقان
احدهما انه كالخطاب وخوفه والثاني ان قلنا لا يجب على الخطاب
ففي البريد وجهان والصحيح المفتي به في الكلا عدم الوجوب فان قلنا يجب
فذلك بشرطين احدهما ان لا يدخل من خارج الحرم فاما من دخلها
من اهل الحرم فلا يجب عليه قطعا كالاشرع التخييه لمن انقل من موضع
الى موضع والثاني ان لا يدخلها القتال ولا خايفان فان دخلها القتال
بغاة او قطاع او كفار وخوفه من القتال الواجب او الباطح او خايفان
من ظالم او غيرهم نجسه وهو معتبر لا يمكنه ان يظن لا دا السنك
لم يلزمه الاحرام قطعا او قطع لراي صاحب هنا بخوار نال الكفار والبغاة
والقطاع في الحرم وذكر الفقهاء والماوردي فيه خلافا في
كتاب النكاح واذا وجد الشيطان ودخل بغير احرام عصي وفي وجوب
القضا طريقان احدهما انه وجهان وقيل قولان احدهما لا يجب
واختلفوا في تعليله فقبل عدم امكانه لان الدخول الثاني بوجوب
احراما اخر فصا دكمن نذر صوم الدهر فافطر يوما لا يجب قضاها
اعدم امكانه قال ابن القاص فعلى هذا لو كان ممن لا كثر دخوله كالاخطا
تم صا دكمن ففى لا مكانه اي على الصحيح في ان الخطيب لا يلزمه الاحرام
ودوي عنه انه قال عليه ان يجعل نفسه منهم لئلا يمكنه القضا وهذا
العلة ضعيفة والثانية الصحيحة ان الاحرام يجب للمنفعة فلا يفتي
كتفيه المسجد وكثرة السلام بعد من وكالفرار عن ائمة غير شرف
ولا تخير فعلى هذا القضا رخطا با وخوفه لم يلزمه القضا والثاني انه
يجب القضا فيخرج الى الحل ويدخل با حرام وهذا الدخول لا يفتي

أحراما أحرما لو دخلها لم يرد اللبس فكيف فيه أحرامه له وأحرام القضا
يفارق أحرام الأدا من حيث أن أحرام لولا ما في فيه الأحرام عن غير
أو قضا أو غيره وأحرام القضا يتبعين للقضا والطريق الثاني الصحيح القطع
بالتوكل الأول فان قلنا يجب القضا لم يلزمه الإدم إلا أن يحرم دون الميقات
ولو أراد دخول الحرم ولم يبردد دخول مكة قال الراجح في ذلك بعضهم
للحصر كذا قال ولا يبعد أن يجده على خلاف سابق في فظايب
قال الراجح كذا إذا دل بالنظر إلى إباحة الميقات في أوقات النهي
فإنما يتباح في مكة وكذا في سائر الحرم على الصحيح وأعرض عن
في نسبته ذلك إلى بعضهم وقد صرح الجمهور به ونقله بعضهم عن
هذا كله في حق الحرم أما العبد فلا يلزمه الأحرام سواء أذن
لغير الشاة في الدخول أم لا ولو أذن الشاة في الدخول بالأحرار
فهل يلزمه لأحرار على القول بأنه يلزم الحرم فيه وجهان أحدهما وهو
المنصوص الذي قطع به الجمهور **فروع** قال ابن القاسم كل عبادة واجبة
إذا تركها الانتفاء لزمه القضا أو الكفارة إلا الأحرام لدخول
مكة ونقض ما تقدم من رد السلام ومصارفها لا ينزل باستساك يوم
الشك إذا ثبت أنه من رمضان فإنه يجب استساكه على المذهب
فلو ترك الاستساك لم يلزمه من أجله قضا ولا كفارة وبما إذا ترك
صوم يوم وقد نكح صوم الدهر **الفصل الرابع في الطواف**
يستحب للحرم بالحج أن يدخل مكة قبل الوقوف بعرفات قال
النووي وما فعله جميع العرفان من قدومهم إلى عرفات قبل دخولها
في طائفة جهالة وفيه ارتكاب بدع وتفتيت سنن دخول مكة
وطواف القدوم وتجبيل الشعيبة بياك البعثة وشدة الطواف
بالمسجد الحرام وحضور خطبة الإمام في اليوم السابع والمبيت بمنا
والطواف بمنا والتزول بتمرة وحضور ملك الشاهد وغير ذلك
فإذا دخل دخل من باب بني شيبه كما تقدم وينبغي بطواف القدوم

وتحرر استسجار

وتحرر استسجار منزل وحط قماشه وتغيير ثيابه ولخو ذلك إلى أن
يغفر عنه ولا يستغل بصلوة لحية المسجد فانها حصان برهاني
الطواف لكن لو كان الناس في المكتوبة حين حوله صلاها
معهم أو لا وكانوا أقيمت وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة
وكذا الوضوء ثوب الفريضة أو سنة موكدة أو كان عليه
قضا فريضة ووجد الجماعة في المكتوبة وإن كان وقفا واستعاف قدم
الصلاة ويستثنى منها ما لو كان المحرم امرأة جميلة أو شريفة لا يتردد
للرجال فانها يستحب لها تأخير دخول المسجد والطواف إلى
الليل وأعلم أن العمرة ليس فيها طواف قدوم وإنما فيها طواف
واحد سمي طواف الفرض وطواف الركن وهو يجري عن طواف
القدوم كما يجري الفريضة عن التحية فلو موي به طواف القدوم
ونفع عن طواف العمرة وأما الحج فبغيره فلا بد طوفه الأول طواف
القدوم ويسمى طواف التحية وغير ذلك وهو سنة على المذهب
للمعزدة والقارن اللذين حرم ما خارج مكة إذا دخل قبل الوقوف
فلو أخره أو قدومه في قوائمه وجهان ويستفط هذا الطواف
بطواف الأضائة إذا وقف قبل دخول مكة قال القاسم وبطواف
مندوب كما سقط التحية بالفريضة والمندوبه فلو نوي من وقف
أو لا بطوافه طواف القدوم وقع عن طواف الأضائة إذا كان بعد
انصراف ليلة النحر والاني طواف الأضائة ولما شأنا أحرم ومحل
بعد الوقوف وهو ركن وفاء طواف القدوم في هذا إذا
خشى فيه فوات ركنه كالوتر ودفعي الحجر أو حضرت جنات
لا سحر لأن يقطعه الثالث طواف الوداع عند إرادة السفر
بعد قضا الناسك وهو واجب على الصحيح إذا عرف ذلك فالتنظر
في واجبات الطواف وسننه **أما واجباته** ثمانية **الأول**
شرايط الصلاة من طهارة الحدث والجنب وسراعه وبستره

الادبي يشترط لصحة الطواف الطهارة عن الحدث والجنب في البدن
 والثوب والمطاف فلو فقد شي من ذلك لم يصح طوافه الا نجاسة معفو
 عنها في الصلوة وعن لا يعقوب الا في رد في وجه ان طواف
 القدم والوداع يصح بغير طهارة وتجبر الطهارة بالدم قال الرازي
 ولم ادلالية تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المنفل مناسبا
 او اركباده هو تشبيهه لا باس به قال النووي والذي اطلقه لراعي
 انه لو لا في النجاسة ببدنه او ثوبه او مشي عليها عهدا او سهوا لم يصح
 طوافه وعينت البلوى بعلية النجاسة في المطاف من جهة الطير وغيره
 وقد اخذنا رجما عذ من المناخير من المحققين العفو عنها وينبغي ان يقال
 يعفى عما شق الاحتراز منه من ذلك كما عفى عن دم الراعي والبول والقمل
 ودمه الذباب وانما الاستحباب والقليل من طين الشارع المتين نجاسته
 وعما لا يدركها الطرف في الماء الثوب على الجميع وقد قال الشيخ ابو
 زيد الامراء اذا صاف اشع **المانية** ستر القودر ويشترط لصحة الطواف
 ففى انكشف شي من عورة الطائف رجلا كان او امرأة وان قل من فريضة
 بطل ما ياتي به من بعد ذلك الطواف وهل يعني في ما سبق حكم
 من احدث عدا في انسا طوافه وسيا في في الزنيت ولو انكشف بالفرط
 وشتر في الحال لم يبطل كمان في الصلاة الترتيب فيقيد الطائف بالحجر
 الاسود ويجاد به جميع بدنه في مروره ويجعل البيت على يمينه فان
 جعله عن يمينه لم يصح طوافه ولو لم يجعله عن يمينه ولا على يساره
 واستقبله بوجهه وطاف معرضا في لراعي ادبه وجان للفتاب
 ونجران فيما لرجله عن يمينه ومشي هجر الى جهة الباب قال الرازي
 والقياس حرجا بانها اذا استدان معرضا وجزم به البغوي
 والمتولي في الصورة الثانية بالصحة مع الكراهية وقال الامام الرازي
 المنع قال الرازي هو اوفق لعبارة الاكثر من منحة في هذه الصور
 فالمعتبر عنده ان يكون حرك الطائف ودورانه في بيتا والبيتا غير

قال

قال النووي والصواب في الصورة الثالثة القطع بانه لا يصح ولو ابتدأ
 الطائف من غير الحجر لم يعتد بما فعله حتى يمشي الى البيت يكون
 ابتداء طوافه وفيه وجه بعيد انه لا يعتد بما فعله ايضا وينبغي في
 ابتدائه بالحجر ان يمر بجميع بدنه على جميع الحجر وذلك بان يقف
 قبل الحجر من جهة الركن الثاني ولا يتقدم جزا من بدنه على جزا
 من الحجر فلو خاداه ببعض بدنه وكان باقيه مجاوزا لجهة الباب
 فقولان الجديد الصحيح انه لا يعتد بتلك الطوفه والقديم انه
 يعتد بها ودل في الحاداه ببعض البدن والخلاف في خلاف فيما اذا
 استقبل الكعبة ببعض بدنه في الصلوة وقيل ذلك يخرج من هذا
 وقيل على سبيل ولوحادى بجميع بدنه بعض الحجر دون بعض ان ادرك
 ذلك اجزاة اتفاقا كما في الصلاة قال الامام والفدر الذي وجدنا
 محادا انه شق الطائف لا يستره لا بجميع بدنه فعلى هذا جعل جميع شقة
 الا يستر محادا بجميع الحجر ثم ينحرف الى جهة الباب قبل ان يغا
 يمكن ذلك اذا بعد عن الحجر او كان خفيفا جدا او يستر محاداته
 لجميع البدن بان تجعل منية الا عن محادا ينحرف الحجر لا بمن ثم
 عشي تلقا شقة الا بمن وهو مستقبل الحجر حتى يستوعب محاداته
 قال البند في الحال في الحاداه ان يستقبله بجل من بدنه بان
 يجعل كل الحجر عن يمينه مستقبلا فاذا خادزه صار البيت عن يساره
 واما الاجزاء فان خادى بكل بدنه كل الحجر او بعضه ان امكن ثم
 الحاداه منوطة بالركن الذي فيه الحجر فلو زال الحجر من مكانه
 اعتبرت محاداة الركن بدليل صحة طواف الراب وهو لا يخادى
 الحجر **الثالث** ان يكون الطائف خارجا بجميع بدنه عن جميع البيت
 فلو طاف في البيت لم يصح طوافه وخو البيت شاد روات وهو
 شي قرو من عرض الاساس خارجا عن عرض الحداد من ارتفاع
 وجه لرادق قد رلى دراع قال الارز في وعرضه دراع وهو من البيت

وهو ظاهر في جوانب البيت فلو طاف ما شيا عليه ولو خطو واحد لم
يصح طوافه وكذا الوطاف خارجة وكان يضع رجله احدا فاعليه وثيب
بالاحزي ولو كان بمنزلة الجداريين في مواضع الشاذ وان اذا
دخل يد في مواضع ما هو من البيت من الحجر لم يصح طوافه على الصحيح
الذي قطع به الجمهور وشهد الغزالي في صحيح الصحيح قال وينبغي ان
ينفذ طرفة عينه وهو ان من قبل الحجر فتراسته في حال التقبيل في جز
من البيت فيلزم منه ان يقر قدميه في موضعها حتى يفرغ من التقبيل
ويعدله قائما فلو ذلك قدماه عن موضعهما الى جهة الباب قدرا
يشترى وان قل ثم لما فرغ من التقبيل اعندل عليها في الموضع الذي
صار بها اليه ونص منه في طوافه كان قد قطع جزءا من طوافه وبقية
في هو الشاذ وان فبطاطونه اشئ وينبغي ان يدور في طوافه
حول الحجر وهو محوط بين الركنين الشاميين على صورة نصف دائرة
خارج عن حدة البيت عليه حدة اربعة فلو دخل من بابها الملاحق
للركن الشامي خرج من باب الملاحق للركن الغربي فقد طاف
بالبيت فلا يعد هذا الشوط حتى ينتهي الى الفتحة التي دخل منها
وغير من واد الحجر والاصحاب في الحجر وجهان احدهما انه كل من البيت
فيشترط الطواف خارجة كله وهو ظاهر لفظه في المختصر واهمها
ان بعض من البيت لا كله وفي فده ثلاثة اوجه اشهرها واهمها وبه
قطع جماعة انه ستة ادرع والثاني انه سبع ادرع وبه قطع جماعة
والثالث به قطع اخر وانه ستة وسبع والامر فيه على التقريب فلو لم
يدخل من باب الحجر بل افتتح حدة ادع وخلف بينه وبين البيت القدر
الذي هو من البيت على اختلاف لروجه وقطع مسافة البيت على
السمت فالصحيح عند الراعي الذي جزم به كبرون صحة طوافه مع
الكرامة وحكي الواوي عن الجمهور انه لا يصح ومعه وقال انه فسه في
المختصر **الرابع** يشترط ان يكون الطواف داخل المسجد ولو اتسعت

خطه

خطه خارج الطواف فيه واتسع الطاف والقرب من البيت مستحب
غير واجب ولو طاف خارجا لم يصح وجوز الطواف على سطح المسجد
اذا كان البيت رفعة منه كما هو لسان فان جعل سقف المسجد اعلا فان
صاحب العدة لم يجز وقال القاضى بجوز قال النووي وهو المصوات
وجوز الطواف في اربعة المسجد واحرابه ولا بأس بالحابل كالسقاية
والسواني **الحامس** المولدة في اشتراط المولدة بين الطواف السبع
ومن اعاصر الطوفة الواحدة طريقان احدهما القطع بانه لا يشترط
والثاني فيه قولان اصحها وهو الجديد انه لا يشترط لكن يستحب
فلو فرق فربما كثيرا بغير عذر لم يبطل طوافه بل يبنى وان طال
الزمان والثاني انه لا يشترط فبطل ما لم يفرق الكثير بغير عذر وهما
كالقول في اشتراط المولدة في الوضوء بناها بعضهم عليها وعلى هذا في
التفريق اليسير والكثير بعدة وقولان اصحها انه لا يبطل ايضا فان
سراما والفرق الكثير هو ما يغلب على الظن ترك الطواف ما
بالاعراض عنه او بطنه انه فرغ منه ولو انتمت الفريضة وهو فيه اد
عرض له حاجة لا بد منها فالفرق بينهما فربما بعدد ولو حضر جنازة
وهو فيه فان كان طواف نفل استحب قطعه ليصلها ثم يبنى وان كان
طواف فرض كره قطعه لها وكذا يجره له قطعه للتسليم للرابطة
وكذا احذر السعي لو احدث في اثنا به فلا يصح اب فيها طرف
يتحرر منها اربعة اقوال واوجه اصحها انه لا يضرب بغير مطلقا والثاني
يستأنف مطلقا والثالث ان تعين استأنف وان سبه بغير
والرابع ان قرب الفصل بغير ان طال استأنف وحيث قلنا يبنى لا
يستحب الاستئناف فان يني فان كان خروجه منه عند اكمال طوافه
موصولا الى الحجر لم يستود به الطواف منه وان كان في اثناء
طوافه فوجهان احدهما استئناف هذه الطوفة من اولها واهمها
يبنى على الماضي منها فيبدا من الموضع الذي كان وصل اليه **السادس**

دعاء العبد وهو ان يطوف سبع مرات من الحجر لئلا يتوكل على ان يعرج
اليه فلو ترك خطوة من السبع لم تعد بطوافه سواء كان باقيا بعد
او رجع الى وطنه ولا يخير سبي به بالدم ولا بغيره ولو شك وهو في
الطواف في العدد او غلب على ظنه لركعت لزمه لئلا يتركها ولا يتركها
في التسبيح ولو اخبره عدل او عدل ان طواف او تسبيح سنا او ثانيا وكان
يعتقد انه كل السبع لم يلزمه العمل بقولها بل يستحب بخلاف الصلاة
ولو شك فيه بعد فراعته لم يلزمه شي قال النووي ويحمل لنسج
فيه القول الضعيف في الصلاة **السابع** يشرع لمن طاف ان يطوف ركعتين
بعد مقام ابراهيم عليه السلام عقيب الطواف في ليله بعد الفاحشة
قل ما بها الكافرون وفي الثانية سورة لرحل خلاص ولست بمنزلة
من لم يركن على المذهب حتى يقف التحلل عليها وفيها وجهان ان
قطع به الدارني قال النووي وهو غلط وهله واجبة او سنة فيه قولان
اشهرهما فيه قولان وقيل وجهان اصحهما وهو الوجه الذي انما سنة والآخر
الثاني القطع به هذا في طواف الفرض فان كان الطواف تطوعا
كطواف القدوم وطريقان اصحهما عند الخراسانيين القطع بانما سنة
وهو ظاهر كلام العراقيين ويعتبر الى ابن الحداد ان فيها قولين قال
الامام نقل عن ابن الحداد انه اوجبهما في النفل وهو بعيد رده الائمة
ثم قال لا اراه بقول بانجابها لكنه داهها جزا من الطواف لا يعتد به
دونها انتهى قال ابن الحداد ولا يبعد اشتراك الفرض والنفل في
الشرايط ولولا كان كما في الصلوة قال الامام وما يتعين التنبه له
اذا وان قرعنا على وجوبها وحكما بانها من الطواف فلا ينتهي لزام
الي تتركها منزلة شوط فيه وكلامه راجع اعم بشرايطها وقد تقدم
حكاية وجه بعيد انها ركعتين ولو صح انها لوجب في الفرض ولا يشترط
في النفل وقد تقدم في الصلاة حكاية خلاف في ان لولا كان
الواجبة في الفريضة هل توصف في النافلة بالوجوب او بالاستحباب

وعلى

وعلى كل حال يستحب ان يصلها خلف المقام فان لم يفعل ففي الحجر تحت
اليزاب ولولا في المسجد ولولا في الحرم فان صلاها خارجا في
وطنه او غيره من الارض اجزاء على المذهب وخرج الفاحشة صلاتها في
وطنه على القول بمسئونية على الخلاف في قضاء النوافل وعلاط فيه
وهو خلاف نص الشافعي والرمحان ولا يجب يتأخيرها الى زمان
اخر او مكان اخر دم ونص على انه اذا صلاها بعد عوده الى وطنه
ازان دما وحملوه على تركها وخفف بعضهم الاستحباب بالقول
بوجوبها وقال لا يستحب على القول بمسئونية ولا تجبر هذه الصلاة
بالدم اذا فاتت بالموت وقال الامام لا يبعد ذلك ويجزى بالقراءة
فيها كيدا يشرتها وتختص هذه الصلاة بجواز النية فيها فالجبر
يؤدبها عن المستأجر عن المذهب والوجه يودبها عن الصبي **الفريع**
ان قلنا بوجوبها في الفرض او النفل لم يفسد بصلاته بركعة ولا
نافلة ولا يجوز فعلها فاعدا في القعدة على القيام على الصحيح وفي جواز
الجمع بينهما وبين الطواف يتيم واحد وجهان فقد ما اولئك انما
سنة صلى فريضة بعد الطواف جزا منه عنها نص عليه الشافعي والجمهور
ونسبه لرامم في الصيد لا في خاصة وقال الرمحان على خلافه
ورد ذلك على الامام **فروع** اذا اراد ان يطوف طوافا فاشترى
ان يصلي عقب كل طواف ركعتيه فان ولا يثبت ثم صلى بعدها
لكل طواف ركعتيه حبا وبلا كراهة لئلا يترك لرافض وحكم
الغمر لا عن الضمري انه لو طاف استبايع منه ثم صلى ركعتين جاز
وحمله على القول بانما سنة قال النووي وهذا الحمل متعين فاما
ان قلنا بوجوبها فلا بد اخل ويستحب ان يدعوا عقبها بالدم
الماتوب اللهم هذا بلدك والمسجد الحرام وشك الحرام واذا
عبدك وابن عبدك ابن امك انيك بذنوب كثيرة وخطايا جمة
واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاعف عنك انت

العفو الرحيم اللهم انك دعوت عبادك الي بيتك الحرام وقد جيت
 طالبا رحمتك مبتغيا رضاك وانت نبي على ذلك فاعف عني
 وارحمني انك على كل شيء قدير **الاسم** في اشتراط النية في الطواف
 الواجب في الحج والعمرة بلائها وجه واحد لها يشترط واختاره في المرشد
 وثانيتها لا لو طائف به ذابنه وهو غافل او نائم على هيئة لا يقطع الوضوء
 معها او لطلب غير مرتبة طوافه وقال الامام في الترمذي ان يقطع
 بصحة طوافه لا نه لم يصرف الطواف الى غير النسيك واصحها انها
 لا يشترط لكن لو صرفه الى غير من اخر لطلب عمره وحقوق لم يجز يديه
 قطع الدار في الخلاف كالخلاف فيما اذا قصد التوضي فمنا وضوء
 التبرد وخوف وحكي القاض ابو الطيب في افتقار كل واحد من اعمال
 الحج كالوقوف والمزدلفة والطواف والسعي والرمي اليه ثلاثة
 اوجه احدها لا يقتضي شيئا منها الى نية وثانيتها قولنا في استحقاق لا يقتضي
 شيئا منها الى نية الا الطواف وقال المذاق ابن ابي هريرة انما كان فيها
 مختصا بفعل كالتطواف والسعي والرمي يقتضي اليها والرمي مختص وانما هو
 لبث بمحرك كالوقوف بعرفة ومزدلفة والمبيت لا يقتضي اليها وحكي
 القاض عن الشافعي انه قال القصد شرط في الحج في اربعة الاحكام
 والوقوف والطواف والسعي في اطلاق القول وجهين في افتقار هذه
 كلها الى النية قال النووي والصحيح الاول ولم يذكر الجمهور غير ذلك
 الوجه الضعيف في اثنا الطواف واما الطواف المفرد عن الحج والعمرة
 فيقتضي الى النية قطعاً وكذا طواف التوداع لانه واقع بعد الحمل
 واما طواف القدوم فيجوز ان يلحق بطواف الفرض في افتقاره الى
 النية فيلحق على الخلاف بلحتم ان يقطع باشتراط النية فيه كغيره من
 التطوعات وفي كلام الامام ما يدل عليه والمراد بالنية نية
 نفس الفعل لا نية وقوعه عن فلك العبادة بل ولا في الفرضية فانهم قالوا
 لو طاف طواف التوداع وعليه طواف الفرض اجزاء عنه **واكتا**

السنن

السنن فحتم **احدها** ان يطوف واشتياؤا لا ولي ان لا يرب ستوا كان
 رجلا او امرأة الا لعذر لم يحسن او خوف او نكاح من سحاحا لا فتا والافتدا
 به فان ركب من غير عذر فله ركعة فيه وجهان اشهرهما ان يحرم به
 الرافي بل هو خلاف الاول وثانيتها وهو ما اوردته الفضاة الما وروي
 والطبري والسند بحج العندري نعم واحسانه لزمانه اذ الم يمكن
 استيعاها الدابة قال الما وروي وروى الايل ايتير من روى البغال
 والخير وطواف المحمول على انكشاف الرجال كالركعتان كان
 معدورا وطوافه محمولا او لي من طوافه راجعا لو طاف ارحفا مع
 قدرته على المشي قال القاض ابو الطيب صحيح **الثانية** ان يستلم
 الحجر لراشود وهو ليس به بيد خيفة له ويقبله في ابتداء طوافه وكذا
 في كل طوفه وكذا هو في الاول والاكد وان يسجد عليه نجسده
 ثلاثا حين يقبله وان خفف القبلة حيث لا مظهر لها صوت ولا
 يستحب للاستسلام والنقبيل للمرأة الا عند حلق المطاف ولو اذيل
 الحجر والعباد بالله من موضعه استسلم موضعه وقبله ويسجد عليه واذا
 منعته الزحمة من تقبيله فان مكنته استسلامه استلمه والا اشار
 باليد لا للاستسلام ولا يشير بالعمرة القبيل واذا منعته من القبيل
 دون استلامه استلمه ثم قبل يده بعد كفا شي الى فيه وقيل
 يقبل يده ثم يستلمه ويأمن بخير بين امرين ان تغد واستلامه بيد
 فان كان بيد شي استلمه به والا اشار بيده لا استلامه ولا
 يقدم للاستسلام او القبيل او تخير فيه لراوجه وكذا لو كان بيد
 شي لا يصل الى الركعتين قال القاض الطبري ويستحب ان يجمع في
 الاستسلام والنقبيل بين الحجر والركعتين قال النووي وظاهر كلام
 غيره انه يقتصر على الحجر ولا يستقبل الركعتين الشافعية ولا يستلما
 ويستلم الركعتين المان في ولا يقبله وهو المقابل لركعتي الحجر **الثالث**
 الدعاء وهو ليقول عند ابتداء الطواف بسم الله والله اكبر اللهم

ايانا بك وقصد يقام كتابك ووفاء بعدك واتباع السنة ببيك محمد صلى
الله عليه وسلم وفي كتاب الشيخ في حايده انه يرفع يديه خديه
عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويقول بسم الله ويستحب ان ياتي
بهذا الذي عند محاذاة الحجر لا سود في كل طوفة قال الشافعي ونقول
الله اكبر لا اله الا الله وما ذكر الله تعالى به وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم فحسن ويستحب ان يقول بين الركعتين المائيتين ربنا اثنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الشيخ ابو
محمد ويستحب اذا صار مقام ابراهيم عليه السلام ان يقول اللهم ان هذا البيت
بينك وبين الحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العائد بك من النار
وسير الى مقام ابراهيم عليه السلام واذا انتهى الى الركن العراقي ان
يقول اللهم لا اعمد بك من الشك والشك والنفق والشقاق
وسوا الاخلاق وسوا النظر في لاهل والمال والولد واذا انتهى الى تحت
المنزلة ان يقول اللهم اظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واستغني
بكا شر محمد مشربا هنيئا لا اظا بعده ابدا يا ذا الجلال والكرام واذا
صار بين الركن المائي والمائي ان يقول اللهم اجعله حجامة وراوية
مشكورا وعلا مقبولا وخيارا لنبيورا غفورا يا مسرورا وذن بعضهم
انه يقول عند محاذاة المنزلة اللهم لا اسئلك الرحمة عند الموت
والعفو عند الحساب وقص الشافعي على انه يقول في الطواف اللهم اغفر
وارحم واعف ورحمنا ورحمنا ورحمنا وانت الاخر لركركم اللهم ربنا انتاني
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويعد عواما استحب
قراءة القرآن فيه وهو افضل من الذكر والذكر الماثور واما الماثور منها
فهو افضل منه على الاصح للافتداء واما في غير الطواف فقرأ القرآن
افضل من الذكر نص عليه الا الذي في الماثور في مواضع وادقانه فانه افضل
خلافا لبعض العلماء وهذا في آيات القرآن غير المشتملة على ذكر الله
تعالى وصفاته فاما الدالة عليه تعالى على صفاته فهي افضل من غيرها من

الذي

الذكر احبها عاكية الكرسي وانشاء الشيخ عز الدين بن عبد السلام الى
استنواها النفا بل الشريف **الرابعة** لا منطباع وهو مستحب للرجل
في كل طواف ويستحب فيه رمل وهو ان تجعل رجليك ازاره في ابطه
الاعمى ويعر عنك الامن عنه وتجعل طرفه على عاتقه لرايته ونفاك
له التوشيح والباط في طواف العمرة قطعاه في طواف واحد من
طواف القدوم والرافعة في الحج لانه انما يستل الا منطباع والرمل في
طواف يعقده شعبي وهو واحد منها وقيل يستل في طواف القدوم
سوا عقبه سبع ام لا ولا يستل في طواف الرضاع ولا في طواف
غير طواف الحج والعمرة قطعاه ولا منحه انه لا يستحب بقائه في ركعتي
الطواف بل يتمكدها فاذا فرغ اعاده وسعي به في المذهب وفيه
وجه شاد انه لا يستل فيه ووجه اخر انه لا يضبطه في جميعه بل في
موضع سعيه دون موضع مشيه ولو ترك لا منطباع في بعض الطواف
اتي به في باقيه ولو تركه جميعه اتي به في السعي ولا يشرع لرضطاع
والرمل للمرأة ولا للخنثى ويستحب للمشي على الصحيح **الخامسة** الركن
وهو لا شرع في المشي مع تقارب الخطا دون الوقوف والغدور
ويقال له الحب وقال الصبيد لا يذودونه وغلاط الرمان وهو مستحب
في الطوافات الثلاث الاولى ويستحب المشي على الهياكل في الاربعه الاخيره
قال المتولي فيمكن المبالغة في الرمل في استحياب استيعاب جوانب
البيت بالرمل في الثلاث طريقان احدهما فيه قولان وقيل وجهان
اصحها نفي ولا يقف الا في حالة الاستسلام والنقيل والسجود على الحجر
وثانيها لا يرمي الركنين المائيتين بل يمشي الثاني الصحيح المشهور
القطع بالاول **مربع** عن الشافعي انه يكره ان يتمي الطواف تسوطا
ودورا قال النووي الخفاء انه لا يكره لو روده في الحديث الصحيح
والقرب من البيت مستحب في الطواف فالم يودى ولا يستادي
بالرحمة فان ادى اذ فادي به فالبعدا ربي الى حيث يروان وحكي البندجي

عن يده استثنى ابتداء الطواف فانه يستحب له الاستسلام وان كان
بالزحام او في اخر الطواف هذا في حق الرجل واما المرأة فتستحب لها
ان لا تدنو منه في حالة طواف اخر بحيث تكون في حاشية المطاف بحيث لا
تخالطهم ولذلك استحب لها ان تطوف ليلا فان كان المطاف خلطا
منهم استحب لها الدنو كما الرجل وان تعذر على الرجل الدنو مع القرب
للزحمة فان رجاء ذلك استحب ان ينظر في لم يود بوقوفه
احدا وان لم يرجعها فالحاقطة على الرجل مع البعد افضل فان كان في
حاشية المطاف نشاء لم يمانع من البعد فلو تباعد فاقرب من البيت
والشكينة او يمانع البعد والرجل كذا لو كان بالقرب ايضا نشاء
وتعد الرجل في جميع المطاف لحوق الملامة فترك الرجل افضل
ولو ترك الرجل في الاشواط الثلاثة الاولى لم يقض به بغيره بقية الباقية
وان تعذر الرجل فطلق الزحمة استحب ان يترك في مشيه يرى انه لو
امكنه الرجل ليرمل ويستحب ان يدعى في رمل اللهم حمي وادبنا
مغفورا وسعيا مشكورا واما احب من امر الدين والنيا وفراة القرآن
افضل من الدعا غير المأثور وغيره من الدعاء ولا خلاف ان الرجل لا
يستحب في كل طواف وفيما يستقر فيه قولان احدهما انه يستحب في طواف القدم
مطلقا ونسبه البغوى الى الجديد وصحة واصحها عند اكثر من
انه اما استقر في طواف يستحب التسبيح ولم يقبوا واحدا منها الا قديم
والاجديد وعلى القولين لا رمل في طواف الوداع ويرمل في قديم مكة
معتمرا والحاج الا فقي اذا لم يدخل مكة الا بعد الوقوف اما لو دخلها
قبله فان شئ عقبه رمل فطوافه لا يرمل في طواف لرافضة ان لم يرد
السعي بعد فطوافه كذا ان رآه على المذهب ولو طاف للقدم
وشئ بعد ولم يرمل لم يقض به في طواف لرافضة في اصح القولين و
الوجه في ان كان نوى ان لا يستعي عقب طواف القدم في رمل فله فيه
القولان ولو بداه التسبيح عقبه ولم يكن رمل فيه فهل يرمل في طواف

الافاضة

الافاضة فيه وجهان ولو طاف للقدم ورمى فيه ولم يستع رمل في طواف
الافاضة فالرافعي في الظاهر انه فترعون على قول اعتبار السعي
والقول للآخر بمعنى انه لا يرمل فيه واما منشا الحج من مكة فعلى
الاول لا يرمل في طوافه لا شفا القدم وعلى الثاني يرمل لا يستعقب
طوافه السعي وهو المذهب واما ما عدا طواف القدم والافاضة فلا
يستحب فيه الرمل قطعا سواء كان الطواف حاجا او معتمرا متبرعا بطواف
اخر او غير محرم اذ ليس بطواف قدم ولا يستعقب سعا ولا يضطباع
ملازم للرمل في محل الوفاق والخلاف ولو طاف راكبا او محمولا فله
يستحب دانه لتسريح كاستراع الرمل ويستريح به الحامل امر لا فيه اربعة
طرق. اصحابه وجهان وقيل قولان. اصحابه وهو الجديد يستحب
وثانيها القدم لا. والطريق الثاني انه ان طاف راكبا حرك
ذاتة قطعاً وان طاف محمولا ففيه القولان. والثالث ان كان
المحمول صبيبا رمل حمله قطعاً وان كان كبيراً فالقولان. الرابع
القطع بالقول الاول ولو ترك الرمل والاضطباع والرسالة والقبيل
في الطواف صح قطعاً ولا اثم ولا دم لكونه فاشد الفضيلة ولو طافت
المرأة راكبة او محمولة لم تحرك ذاتها ولا يرمل حاملة اذ لا يستحب
لها الرمل والخشي كالمرأة **فزع** لو حمل انسان محرما صبيا للحامل عليه
ولا ادلا او مريضا او غيرها ولو طاف به نظر فان كان الحامل حلالا
او محرما طاف عن نفسه فان نوى كل منهما الطواف وطريقا احدهما
للبرائتين فيه قولان احدهما يقع للمحمول ولحضان صاحب المرشد
والنوري في مناسبه واصحها انه للحامل فالاولا خلاف انه لا يقع عنهما
والطريق الثاني للراشدين ان الحامل ان قصد الطواف عن المحمول
مثلا نأوجه اصحابه انه يقع للمحمول دون الحامل والثاني عكسه وهما
يخرجان على الخلاف في انه هل يشترط ان لا يقصد بطوافه غرض اخر
والثالث يقع عنهما جميعا وهذا قد نقل قولنا بالثاني ان قصد الطواف

عن نفسه او عن نفسه وعن المحمول وقع عنه قطعاً ولا يقع عن المحمول
وادعى الامام الاتفاق عليه لكن البغوي والمتولي حكيا في حصول المحمول
افضل وجهين حكاهما الماوردي في ما اذا كان المحمول صغيراً غير مبر
ولم يقصد شيئاً من اقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه او كليهما
وحكي ابن مونس وجهها انه انما يقع عن المحمول اذا كان معذوراً اي
بصغر او مرض ولا فرق بين طواف القعدة وطواف الفرض لكن بشكل
عليه جنسهما اذا كان الحامل خلافاً او محملاً طاف عن نفسه فان
الطواف يقع للمحمول فان الحلال والمحرّم يصح منه التطوع بالطواف
عن نفسه ولو جهل حلالاً او محرّم طاف عن نفسه اثبت وطاف بهما
حدهما قطعاً لا محمولاً وان الحامل وهذه فروع مشعرة تتعلق بالطواف
لجوز الكلام في الطواف ولا يطل به ولا يكن لكن الا لا تركه الا في
خير كما مر عرف ومنه عن منكره فاعلم جاهل وجواب مستفاد يكن
الاطل والشرب فيه ولا يبطل بهما وكراهة الشرب اخف ويغني ان
كثرة طوافه خاصته متخشا خاض القلب ما ازم الادب بظاهره
وباطنه فان الطواف صلاة فينادب باذاهما ويستحضر في قلبه عظمته
من يطوف ببنيته ويكره له وضع يده على فيه لانه حاله الشداوب
فانه يستحي وان يشبك بين اصابعه وبفرجها وان يطوف وهو
يدافع الغايط او البول او الرخ او هو شديد التوقان الا في كل
دخوه كما في الصلاة ويلزم ان يصون نظره عما لا يحل نظراً اليه من امرأة
او امرءة حشيش في هذا المقام ويصون نظره وتلبته عن احتقار
من يراه من الضعفاء والرفيعة والجماعا ويعلم الجاهل انه لو ابرق ومضى
كان عليه طواف افاضة فتوى غيره عن نفسه تطوعاً او دافعاً او قدراً
او عن غيره وقع عن الافاضة كما لو احرم ببطوع الحج والعمرة وعليه
فرضها ولو نذر ان يطوف وطاف عن غيره قال الردياني ان كان
من النذر دعياً لم يخرج ان يطوف فيه عن غيره قبل ان يطوف للنذر

في

ففي صحة طوافه عن غيره وجهان اصحهما انه لا يصح ولو طاف المحرم
لا بشر الحنيط اثم وصح طوافه وصلاته كما لو صلح غيره في ثوب حرملين
نلزمه القدية وهذا افضل التطوع في المسجد الحرام بالطواف والصلوة
فيه خلاف تقدم في باب صلوة التطوع ولا يصح الطواف في اوقات
كراهية الصلاة وكذا الادلة وكعنه فيها كما مر ولو طاف المرأة
عن المحرمه مستغفبه قال الثوري يقضي بهذه نكاحاً اهنة كالمصلاة
والشغل على الفضل افضل ولا تحية في قوله عليه السلام الحج عرفة على
ان افضلية الوقوف لا نافذة راجعاً لجماعاً عليه وهو ادراك الحج وقوف
عرفة **الفصل الخامس في السعي** وهو ركعة من كان الحج والعمره
لا يتم واحدهما الا به ولو وقعت منه خطوة لم يتم ولا تدخل في ركعة
وعن اللاحقة انه واجب لمن ركن فان تركه عمداً او سهواً لم يدم
وفي كل شوط اطعام مستكين نصف صاع الا اذ بعد اشواط ففيمها
الدم وروي بعض الصحابة قولاً كذهبه وغلط فيه فاذا فرغ من
دعوى الطواف ينبغي ان يعرج الى الحجر الاسود ويستلمه بيمينه
السعي هذا الذهب وقال الماوردي اذا استلمه استحب له ان
يأتى المزمرد ويدعو فيه ويدخل الى الحجر ويدعو فيه تحت الميزاب
ثم يقعد السعي قال في لرحم اذا فرغ من الطواف في المزمرد يخطي
دعوى الطواف واذا قصد السعي خرج من باب الصفا وهو في محاذاه
ما بين الركبتين اليانيتين فباعاً على الصفا بقدر قامته حتى يقع بصره
على العين من باب الصفا فيستقبله ويقول الله اكبر ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء
قدير لا اله الا الله وحده يخرج عن وضعية عبده وهزم الاحزاب وحده
لا اله الا الله مخلصي الدين لو حرره الكافرون ثم يدعوا بما احب من امر
الدين والدينا ثم يعود الى الذكر المأثور بانها ثم يدعوا بما احب ثم يدعوا
الى الذكر المأثور اذ بعضهم في الذكر ان يقول بعد التكبير لله الحمد

على فاهذا والله الحمد على ما اولانا و زاد بعد قوله خبي وعيت بيده الخير
وبعد قوله الجزد عد لا شريك له واستحبوا ان يكون زعماء بعد الذكر
في التميز الاولين اللهم انك طنا دعوت استجب اللهم فانك لا تخلف
الميعاد والى استلك كما هديتني لا لراستهم ان لا تنزع مني حتى
توفاني وانا مسلم وورد عن السلف فيه دعوات ولا يلبى على الصفا
على الذهب وفيه وجه انه يلبى اذا كان حاضرا طافا طواف القدوم
وجزم به جماعة وادى الى ما ذكره المرحوم الثالث في اعاده الدعاء
وجها ان احدهما وجزم به جماعة منهم الراغب انه لا يعيد واحدهما انه
يعيد قال النووي وهو الواب للحدث فاذا فرغ من الذكر والدعاء
نزل متوجها الى المروة فيمنح على شجرة مشبه حتى يفي بيمينه وينزل
الاحضر المعلق نفعا المستجد ودكنه على يمينه قد رست دذع
فبسع سعيها شديدا او يدبر السعي حتى يتوسط بين المبلين لراخض
وهما العودان اللذان احدهما معلق نفعا المستجد على يمينه والساكن
والثاني في جدار دار العبادات فاذا احادتها عاد الى شجرة مشبه حتى
يعتني الى المروة وهن العلامات كانت وقد تعرف الان للرهانك
علامات نذل عليها فاذا انتهى الى المروة صعد عليها حتى يظهر له البيت
ان ظهر وكان البيت يبد وان عصره عليه السلام اذا ارتفع عليها فانه
تسجد دافئة سعت من ذلك فباية تالذ حر والدعاء الذي قاله على
الصفا على ذلك الوجه فهذه مرة من سعيه وينزل ويرجع الى الصفا
ويعيش في موضع مشبه ويستعي في موضع سعيه فاذا وصل الى الصفا
صعد واتي بالذكر والدعاء كما فعل في المرة الثانية من سعيه
ثم يعود الى المروة كما فعل ولا فهذه مرة ثالثة ثم يعود الى الصفا
وهكذا حتى يكمل سبعة ايام بالصفا وتختتم بالمروة وليل في سعيه
وب اعفر وارحم وتجاوزنا تعلم وانت الاعرف بالحكم والواجب من ذلك
اربعة احدهما استيعاب ما بين الصفا والمروة بالمشي ويتا في ذلك

من غير

من غير رقاب ان يلحق عقبة باصل ما يستمر منه ويصلح اصابع رجله باصلا
يسير اليه من الجبلين ولو كان ذلكا اشترط ذلك في كافر ابته فلو
في بعضها بعض الخطوه لم يصح سعيه والرقاع الصفا والمروة سنة لكن
بعض الدرج مستحدث فيجد من ان تخلفها وراه فلا يصح سعيه
ويبلغ ان يصعد في الدبح حتى يقين قطع المسافة هذا المذهب قال
ابن الكيل يجب الصعود على الجبلين قد راى سعيه ولا يصح سعيه بدونه
ليقين قطع المسافة كما يكثر التوجه غسل جن من الراس مع الوجه
وصفقوه وحلى البغوي عنه انه يشترط صعودهما قد رقامة وشترط
ان يكون قطع المسافة بينهما من بطن الوادي فلو سعي وراي موضع السعي
في رفاق العطارين وفي المسجد لم يصح وكوالنوي في سعيه ليسيرا
اجزاء من عليه **الواجب الثاني** اكتمال سبع مرات بحسب الالهاب
من الصفا الى المروة مرة والرجوع منها اليه مرة ثانية والعود اليها ثالثة
والعود الى الصفا رابعة وكذا ايدها بالصفا وتختتم بالمروة هذا المذهب
المفوض وقال جماعة من الاصحاب منهم الصوفي بحسب الالهاب من
الصفا الى المروة والعود منها اليه مرة واحدة فحاج لا قطع المسافة
اربعة عشرة مرة وحكي القاضي ابو الطيب عن الصوفي انه قال اذا وصل
الى المروة في المرة الاولى حصل له مرة وعوده الى الصفا ليس بشئ ولا يحسب
له حتى لو عاد في التسجد جاز ولا يحسب له كل مرة من الصفا الى المروة
قالوا هو ايضا باطل ولو سعي وشك في العدد قبل الفراغ لزمه
الاخذ بالاقول ولو اعتقد انهما فاجزه عدلا او عدلان يبقا بشئ
قال الشافعي ولا صحاح لا يثبت الاثبات به بل هو اول وكذا الحرم
لو شاع في عدد الطواف كما مر **الواجب الثالث** الترتيب هو
ان يبدأ من الصفا فان بدأ من المروة لم يحسب مروه منها الى الصفا
فاذا عاد من الصفا فهو اول سعيه يشترط في المروا وان يتدرا
فيها من الصفا وفي لراشفاع ان يبدأ فيها من المروة فلو انه اراد

العود من المروة لا الصفا في المرة الثانية وما بعد هذا من الاستغفار عدل عن
المسعى في جعل طريقة السجدة أو غيره وأبدا من الصفا على ما لم يحسب له
ذلك المرة على المذهب وفيه وجه شاذ أيضا فحسب قال الماوردي لو عسى
السعي فيه المروة وختم السابعة باله صفا لم يحسب له الأولى فيبقى
عليه سابعة فيبدا بها من الصفا ولو نسي السابعة وسعى السابعة حلت له
السابعة بدلا بها من الصفا ولو نسي السابعة وسعى السابعة حلت له
الحسن الأولى دون السابعة لأن السابعة لا تترك بشرط فلو نسي
سادسة من المروة وسابعة من الصفا ولو نسي الخامسة لم يعتد بالسابعة
ونجعل السابعة خامسة ثم يأتى بالسابعة ثم بالسابعة قال وكذا
الحكم لو ترك شيئا من السعي في سعيه فلو ترك دراعا من السابعة فله
ذلك أحوال. أحدها أن يتركه من آخرها فيعود ويأخذه به ويجزئه
فإن رجع إلى بلد قبله فهو على أحرامه. الثانية أن يتركه من أولها
فغلبه أن يأتى بها بكاملها. الثالثة أن يتركه من وسطها فحسب ما
قصي منها ويأخذه بما تركه وما بعده من آخرها ولو ترك دراعا من السابعة
لم يحسب السابعة والحكم كما تقدم إذا تركه من السابعة ولحق بها
الأحوال الثلاث **الواجب الرابع** وقوعه بعد طواف شواكا طواف
القدوم أو طواف الزياره فلو سعى قبل أن يطوف لم يحسب ولا
ينصحه وقوع السعي بعد طواف الوداع وقال صاحب المغنم البيان
لجود لمن أحرم بالتح من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منا
أن يوقع السعي بعد هذا الطواف قال النووي ولم أر غير صاحب
البيان ما يوافق في ظاهر كلامه لزمه أن لا يجوز إلا بعد
طواف القدوم أو لإفاضة ولو سعى بعد طواف القدوم لم يحسب له
إعادته بعد طواف الإفاضة وقد مر وقال الشيخ أبو محمد وولده إعادة
مكرهه وأما سعي في المروة فإنه ينعى بين الطواف فيستحب أن
يؤخر عقبه ولو تفرق بينهما تفرقا قليلا أو كثيرا جاز ومصحح لم يخل

بينها

بينها الوقوف فإن خلل لم يجز أن يستعي بعده بغير الطواف القدوم وتعين
أيقاعه بعد طواف لإفاضة وشذ الغزالي حكى فيه تردد هذا المذهب
وفيه شيان آخران عجز بيان أحدهما حتى الماوردي عن المصنفين جبالا
المولاه لا يشترط بينهما فلو فرق بينهما كسر المربع السعي الثاني قال
المؤيد في اشتراطها قولان مبدآن على القولين في المولاه في المروة وما
المولاه بين موات السعي سنة أيضا على المذهب ولو فرق بينهما بسنة أو
أكثر لم يضر وقال الماوردي إذا فرغ من أن جودنا التفرق في الكثير
بين موات الطواف وهو لزم مع هذا أولى والأوجه أن أحدهما للمصنفين
أنه لا جود وقال البندنجي أن فرق بينهما أو كثيرا أو كثيرا لا يخرج إلى
الصلاة المفروضة والطهارة وغيرها إذا بنا وأن فرق كثيرا لا عذر
فقولان القدم أنه يستأنف وأطلق المؤيد رواية قولين في التفرق
الكثير ومنهما أن يكون متطرا مسنود العود ولا يشترط الطهارة والستار
فلو سعى محمدا أو جنبنا أو حايضا أو نكثا أو حاملا نجاسة أو با دي
العود صح ومنها لا فضل لرب فيه إلا لغدر ولا يكره الركب ولو
سعى به غير حاملا له خبالا لكنه خلاف لما إذا لم يركب وكهف ومرض
ومنها الخروج إليه من باب الصفا والرقا على كل من الصفا والمروة قدر
قائمة والسعي في موضعه في كل مرة بخلاف الرمل والمشي في موضعه سنة
كالسعي فلم يشي في الكحل وسعى في الكحل جزء والمرأة لا تسعي على المرقبة
مطلقا وفيه وجه أنها تسعي كالرجل إذا سعت ليلا والمسعى خال. ومنها
الأنكاد والأدعية المتقدمة على الصفا والمروة وبينها وقراءة القرآن
فيه ويكره أن يفف في سعيه حديث وخوف **فروع** قال الشيخ أبو
محمد وأين الناس إذا فرغوا من السعي صلوا وهين على المروة وهو
حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت عنه عليه السلام وقال الشيخ
الصالح ينبغي أن يكره ذلك وقد قال الشافعي ليس في السعي صلاة
قال النووي وهذا الظاهر ولو أقيمت الصلاة وهو في السعي قطع

فصل في الوقوف بعرفة
قال الشيخ عز الدين المروزي افضل من الصفات هما زور الحاج
اربع مرات والصفاء مرفوعة ثلاثا والبداء بالصفاء وسبيلته الى استقبال مكة
الفصل الثاني في الوقوف بعرفة وقدم عليه مقدّمات. لرادلي يستلزام
اذا لم يحضر الحج بنفسه ان ينصب اميرا على الحج بغيره لمن الناسك
وتحفظهم ويرجعون اليه فيما ينوبهم قال الماوردي ولا ية الحج من زمان
احدهما على تسير الحج والثاني على اقامة الحج فاما الرادلي فولاية الحج
سياسة وتدبير. وشروطها ان يكون المولي دارا في وشجاعة
وهذا ية ويلزم هذا الوالي عشق اشيا. **احدها** جمع الناسك
مستبرهم ونزولهم حتى لا يفتروا فيخاف عليهم. **وثانيها** ترتيبهم
في السير والتزول واعطاء كل طائفة منهم مقادا حتى يعرف كل فريق
مقاده اذا استدار واذا نزل ولا يتنازعوا ولا يضلوا عنه. **الثالث**
يرفق بهم في السير ويشير شراصعهم. **رابعها** يستألفهم اوضح الطرق
واحصنها. **خامسها** يستبها بزهايا دتم المياه. **سادسها** احرسهم اذا
نزلوا وتحفظهم اذا رحلوا. **سابعها** يكف عنهم من يصد عن المسير
بقنال لا يزدروا ويبدل قال الرازي اجاب الحجج اليه ولا يجل له اجبار
احد على به لخفاقة. **وثامنها** يصلح بين المتنازعين ولا يحكم
ان يكون قوض اليه الحكم وهو اهل لفان دخا وابله اجازله ولحاكم
البلدان يحكم بينهم ولو تنازع واحد من الحجج وواحد من اهل البلد لم
يحكم بينهم الا حاكم البلد. **وثاسعها** يذهب جانيهم بالتعريض
ولا يقيم عليه خد الا ان يؤذن له فيه فيستوفيه اذا كان من اهل بلدهما
فيه فان دخل بلده مستولى اقامه الحدود وعلى اهله فان كان الذي
في الحجج اتى بالجناية قبل دخوله البلد فولا الحاج اولى باقامته عليه
وان كان بعد فولا البلد اولى. **وعاشرها** ان يراعي استماع الوقت
حتى يوفى الفوات ولا يلقهم ضيق في الحث على السير فادواصلوا
الملاقات اهلهم للاحرام واقامه سنه فان اشيع الوقت دخل بهم

مكة

مكة وخرج مع اهلها الى منا وعرفات وان ضاق عدل الى عرفات
مخافة الفوات فاذا وصلوا مكة ولم يعزم على العود زالت ولاية
ولا الحجج عنه ومن عزم عليه فهو في ولايته وعليه طاعته فاذا قضى
الناسك حجه اهلها الايام التي حثت العادة بها لا يجازحوا الحج ولا
يعجل خرجهم فاذا خرجوا استأبهم الى مدینه النبي صلى الله عليه
وسلم لزيارة قبره فهو من المدونات المستحبة والعادات المستحسنة
ثم هو في عوده ملزم من الحقوق لم يكن ملزما في ذهابه حتى
يصل الى البلد الذي ستادامته منقطع ولايته **الضرب الثاني**
الولاية على اقامة الحج وهو فيه بمنزلة الامام في اقامة الصلوات
وشروط هذه الولاية مع الشروط المعينة في اقامة الصلاة ان يكون
عالمناستك الحج واحكامه ومواقبته وايامه ومدته ولايته مستبقة
ايام اولها من صلاة الظهر يتابع ذي الحجة واخرها الثالث من ايام
الشرع وهو فيما قبلها وبعد هذا من الرغبة ثم ان كان مطلق الولاية
على الحج فله اقامته في كل سنة ما لم يعزل عنه وان عقدت ولايته
سنة لم يجاوزها ويدخل في ولايته خمسة احكام متفق عليها.
وسادسها يختلف فيه **احدها** اعلام الناس بوقت الخروج الى
مشاعرهم ليوافقوا معه مقتديين به **الثاني** ترتيب الناسك
على الوجه الشرعي فلا يقدم موحرا ولا يوفق مقدما ستوا كان التقديم
واجبا او مستحبا **الثالث** تقدير المواقيت بمقامه فيها ومسيره
عنها **الرابع** اتباعه في لادكشاد المشرعة والناميز على
دعابه **الخامس** مشامتهم في الصلوة التي شرعت خطب الحج بها
وجمعهم لها وفي اربع ادهن بعد صلوة الظهر يتابع ذي الحجة وفي
اول الشرع في الناسك بعد للاحرام فيفتتحها بالثلبية ان كان
محرما وبالتيكيد ان كان حلالا وليس له ان ينفر النفر الاول بل
يقيم على ليلة الثالث من ايام الشرع وينفر النفر الثاني من غرة بعد

ربيد حيفه سفضي ولاينه وام **السادس** المختلف فيه ثلاثة
 اشيا **احدها** اذا قل بعض الحجج ما يقتضي تعزير الواحد فان لم
 يتعلق بالحج لم يكن له اقامته وان تغلق به فله تعزيره و **ثاني** وجهان
الثاني لا يجوز الحكم بين الحجج فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق بالحج
 وفي المتعلق بالحج كالزوجهين يتنازعون في الجواب الكفان
 بالوطء وموت المرأة في القضا وجهان **الثالث** ان يفعل بعضهم
 ما يقتضي فديه فله ان يعزفه وجوبها وبامره باخراجه وفي الزامه
 الوجهان وليس له ان كسر عليهم فاستنوخ فقله الا ان يخاف
 اقتداء الناس بفعله وليس له حملهم على مذهبهم ولو اقام للناس
 المناستك وهو حلال كونه ولو قصد الناس المقام على لرامير
 او التاخر كونه ولم يحرم **المقدمة الثانية** الحجج ستمان قسمين
 الى عرفة قبل دخول مكة كما يفعل اهل العراق والمشرق **وقسم**
 يدخلون مكة قبل الوقوف وهو لا منهم من يجوز فرياد منهم من يكون
 قادرا ويقوم بعد طواف القدوم على احرامه الى ان يخرج الى عرفة
 ومنهم من يجوز متمعا فيطوف ويشع ويحلق فيتحلل من عمرته ثم يخرج
 بالحج من مكة ويخرج وكذا يفعل المقيمون بمكة اذا عرف ذلك
 فالتسم الثاني والعموم بمكة مستحب للامام والنصوبة في ذلك
 ان تخطب لهم بمكة في يوم يتابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر
 خطبة واحدة عند الكعبة وقد مر انه يستفتحها بالتلبية ان كان
 حراما وبالتيكيران كان حلالا قال الماوردي وان كان مقبلا بمكة
 استحب ان يخرج ويصعد المنبر محرمًا ثم تخطب قال النووي
 وهذا عريب تحمّل ويذكر للناس فيها ان يباهنوا للذهاب
 الى مناه في غد ويعلمهم المناستك التي بين ايديهم **الخطبة الثانية**
 المبروعة يوم عرفة بمنى فيذكر لهم ان السنة ان يخرجوا عدا قبل
 الزوال وبعدة كما استياني الى مناه ان يصلوا بها الظهر

والعصر

والعصر والمغرب والعشاء وبيتوا بها ووصلوا بها الصبح ومكثوا حتى
 تطلع الشمس على بئر ثم يسيرون الى المروة ويغتسلوا بها للوقوف
 ولا يبدخلوا عرفات قبل صلاة الظهر والعصر جميعا وان جهنوا
 الصلاة والخطبتين مع الامام وغير ذلك مما يجناحوا اليه وبامر
 المتبعين والخطبتين من يطوفوا قبل الخروج فهو سنة وهو طواف
 وداع وهذا اول خطبة الحج الاربع قال الشافعي فان كان الخطيب
 فقيها قال اهل من يتايل فلو كان الشايع يوم الجمعة خطب للجمعة
 وصلاها ثم خطب هذه الخطبة ثم خرج بهم في اليوم الثامن الى منى
 والصبح المشهور النصوص انهم يخرجون بعد صلاة الصبح نجس
 يصلون الظهر اول وقتها بما وفيه قولانهم يصلون الظهر بمكة
 ويخرجون قال الماوردي اذا زالت الشمس خرجوا ولم يصلوا الظهر بمكة
 فان خرجوا قبل الزوال جاز وقال صاحب البيان ليستت المسئلة
 على قولين بل تخيرون بين ان يخرجوا غدا وبعد الزوال والثاني
 اولى قال النووي والمذهب انه بعد الصبح فان كان يوم الجمعة فخرجوا
 قبل الفجر فان الشرف فيه حيث لا جمعة بعد الفجر حرام في اصح القولين
 مكره في الاخر والجمعة بمنى قال الشافعي وللصحاب فان بني
 قرية واشتوطنها ادبوعز كما ملون اقاموا الجمعة وصلاها معهم
 الحجج قال القاضى الطبري ويستخلف الامام من يصلي بالناس للجمعة
 بمكة ويستبرهون لا من يصلي بها الظهر قال النووي لو تركوا الخروج
 اول المناء وصلوا للجمعة بمكة كان اولى وهو مخالف لقول
 الجمهور فاذا وصلوا الى منا وصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 ربانوا بها وصلوا الصبح يوم عرفة فاذا طلعت الشمس على بئر متاروا
 الاعراف ومنزلوا بمنى وهذا البيت سنة ليسن ركعتين ولا واجب
 وقول بعضهم انه ليس بنسك اذا انه ليس بواجب قال الشافعي
 واخبار ان يسلك في توجهه الى منى الطريق التي سلكها عليه السلام

وهي من مزدلفته اصل المازين على عين الذهاب الى عرفة يقال له
طريق نصب وقال الماوردى تستحب ان يسير على طريق نصب
ويعود على طريق المازين اقتدا بويلون عايد الى غير الطريق التي
ذهب فيها كالعبد قال الماوردى وقولنا القافية تستحب ان تستلك
في ذهابه طريق المازين محمول على ما قاله الماوردى ويستحب ان يسير
ذاكر بن الله تعالى فاذا وصلوا غرة فزولوا بها ومن لا يرام حين
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند المحنة الساقطة
باصل الجبل على عين الذهاب الى عرفات ويضرب قبته بها ولذا
من له قبته وليستت بها من عرفة على المشهور وقال ابن الصباغ هي منها
وتغتسلون بها للوقوف فان تعد رتموها ويكثرون بها الى زوال
الشمس ولا يدخلون عرفات الا بعد الصلوة قال الماوردى وما فعله
معظم الناس في هذا الزمان دخول عرفات قبل الزوال فخطا ودرعه
فاذا زالت الشمس ذهبوا الى المسجد المعروف بمسجد ابراهيم عليه
السلام وهذا المسجد من عرفه وقبل هو منها والخطيب يرام فيه قبل
صلوات الظهر خطيبين جليلين بين لهما في لراوية كيفية الوقوف
وشروطه واذا به ومتى الدفع من عرفات الى المزدلفة وغير ذلك من
الناسك وتحرصهم على كثرة الدعاء والتسليم والتلبية بالوقوف
قال الشافعي رحمه الله عنه وافل ما عليه فيها ان يعلم ما يلزم من
هذه الخطبة الى الخطبة الثانية فان كان فيها قال اهل حرسايل والا
فلا تخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الاذان على المشهور
الذي قطع به جماعة ورواه ابن المنذر عن الشافعي وقال جماعة يفرغ
منها مع فراغ المؤذن من الإقامة ولكن الخطيبان على منبران وجد ولا
فعلى موضع مرتفع او على بعير ثم يصلي بالناسك الظهر ثم يقيم فيصلي
بهم العصر على سبيل الجمع ويستمر القراءة فيها فان كان لرام مسافرا
فالسنة له الفضة والكبير والمقيم حق الجنا لا يقصره ولا يقل لرام

صوام
السافر

اذا سلم انشأوا اهل مكة فانما قوم سفر كما قاله عليه السلام قال
الرافعي وابراهم ادمود بن بشر بان الخطيبين الصلواتين يكون من وصاوي
سنة الظهر والعصر فاذا فرغوا منها استحب ان يسجدوا والمسير الى
الموقف وان يقضوا عند الصخرات موفقة عليه السلام وفي الكناز
المفترشة استقل جبل الرحمة وهو الجبل الذي توسط عرفات فان كان
راكبا جعل نظره اطلته الى الصخرات وان كان راكبا وقف عليها فان
تعدت فعند هناك لا يتأدى ولا يودي فان تعدت فرددتها بحسب
لرام كان قال الماوردى وما اشهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف
على جبل الرحمة وترجمهم له على غيره من عرفة حتى ربما تفرقت بعضهم
انه لا يصح الوقوف الا فيه خطا مخالف للسنة وقولنا العلماء لا يحد
ابن حجر الطبري فانه استحب عليه ووافقه الماوردى والبندنجي
وقالوا هو مورد الانبياء وهو ضعيف جدا فلم يرد في ذلك شيء
وقد قال لرام لا شك في صعوده وان اعتاده الناس بل هو كغيره
وتستحب ان يكونوا مستقبلي القبلة ولزكش وانما الدعاء والتسليم
والتلبية والتسبيح والتكبير والصلوة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولزكش فقراد النضر وقرأة القرآن ولا يمتكف التجمع في
الدعاء ولا يابس المسبح اذا كان محفوظا او قاله من عرفه اليه
وافضل الذكر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير ودوى انه عليه السلام قال اللهم اجعل في قلبي نورا
وفي سمعي نورا وفي بصري نورا ودوى اللهم لك الحمد الذي يقول
وخير اما يقول اللهم لك صلاة ونسبحك وبحمدي ومناجى واليك
مناجى اللهم لي اعوذ بك من عذاب القبر ومن شدة الصلابة
وسيات لرام اللهم لي اعوذ بك من شر ما تحيى به الروح ومن الادعية
الحسان ربنا اثنا في الدنيا حسنة الى اجر لا اله الا الله انى طلت نفسي ظمنا
كثيرا والله لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عن مغفرتك وارحمي

انك انت الغفور الرحيم والادعية المختارة فيه كثيرة ويستحب ان يرفع
يده في الدعاء لا يتجاوزها رأسه وان يحفظ صوته به ويذكره الاخر اطا
في رفع الصوت وان يكسر النفرع والحشوع والتدليل وظهور الضعف
والافتقار ويحذف في الدعاء لا يتسبب على الرجاء بل يقوي رجاءه وان
يلزم كل دعاء فلكا ويستفتح بالحمد والتمجيد والتسبيح والتمجيد
والسلام ويختمه بذلك بعد ان يختمه بقوله آمين وليكن متطهر متباعد
عن الحرام والشبهه في مطعمه ومشربه وملبسه ويدعو الوالديه واولاده
واحبائه واحبابه ومن احسن اليه وسائر المستلين ولحمد من التقصير في هذا
اليوم فانه اعظم الايام والوقوف اعظم المحامع تجتمع فيه الاوليا والحقاير
وقيل اذا اتى الجمعة يوم عرفة عرف كل اهل الموقف والالتؤوي
والافضل ان لا يستظل بل ينزل للشمس لا لعدو بان يتضرر او ينقص دعاه
واجتهاده في الاذكار ويحذر من الخاصة والمشائخ والتمسك بالسابيل
والمنازلة والكلام القبيح بل يحذر عن الكلام المباح فالمكسر وحمل
الوقوف وكما اصناف بطر فان كان يشق عليه الوقوف فاشد او كان
يضعفه عن الدعاء او كان محتاجا الى المهمة الاشد او الاستنفاء
فالوقوف اكبى افضل وان لم يكن كذلك ففي الافضل بل في اقوال
اصحها ان وقوفه اكبى افضل وقطع به جماعة والثاني تركه افضل
والثالث انها سواء وسنجد ان يكون يظن وان اطاق الصوم للامانة
وقدمه في بابيه وان يكون متطهرا من الحديث والنجاسة ولا يكون
فارغ القلب فارغ من الشواغل عن الدعاء فيقدم ففما اشغاله في الدعاء
ويحجب في موقفه الطريق **فروع** في التعريف بغير عرفات وهو الاجتماع
بعد العصر يوم عرفة للدعاء وللشك في خلاف وعن الامام
احد انه قال ارجوا انه لا ياتر به وقد فعله الحسن وجماعة وكراهه
جماعة منهم الامام مالك قال النووي ومن جعله بدعة لا يلحقه
بها حشاش البدع بل تخفف امره **آخر** قال النووي في البدع القبيحة

كالقمة

فاما عبادته بعض العوام في هذا الزمان من ايقاد الشمع بعرض ليلة
الناسع او غيرها وفي شغل عابده **فصل** في امره اذا
غربت الشمس فاموا منها ما رتب في كل مرة دلفة ويوحون المغرب الى
ان يصلوها مع العشاء بها وليكونوا استعينة وقارفا ذا وحده احد هم
فرجة استرع ودلزون من ذكر الله تعالى والتلبية وقت طائفه من محاب
ثاخير صلاة المغرب والعشاء الى المزدلفة عما اذا لم تخش قواك وقت
اختيار العشاء وهو تلك الليلة في اصح القولين ونصفه في كل حرفا يخافه
لم يوحز اليها بل يجمع الامام هم في الطريق قال النووي ولعل اطلاق
الاكثر من محمول على ذلك ويستحب ان يستاك في ذهابه الى
المزدلفة طريقا المازمين وهو بين العامين اللذين هما احد الحرم في تلك
الجهة فاذا وصلوا الى المزدلفة يادروا الى الجمع بين الصلاتين قبل حط
رخالهم فيخرج كل منها ولا يؤذن للثانية وتذاذبه للاولى لوقوال
الثلاثة المتقدمة في باب صلوة المستأجرين وقال البندجي لا يجي
القول الثالث ههنا لان الناس قد اجتمعوا في الشافعي ولو ترك
الجمع وصلى كل واحد في وقتها او جمع بينهما في وقت المغرب
او جمع وحده لا مع الامام او صلى احدهما مع الامام والاخرى وحده جامع
بينهما او صلاهما في عرفات او في الطريق جاز وقاسه الفضيلة انتهى ويأتي
بعد العشاء بناقلة المغرب وناقلة العشاء والوقوف في الفاصيات الماوردي
والحسن قال الشافعي ولا يسمع منها الا في واحدة منها اي لا يفسل لانت
الفضل يقطع الجمع ولا بين العشاء لانه ما مورد الناهب لمن لا يتدبر قال
القاضي ولو فعل كان جازيا الكه غير متسبون **فصل** في الوقوف اعظم
اركان الحج والكلام في مكانه وكيفيته وزمانه فاما مكانه فكل من
ارض عرفته حصل فيه اجزاه اجماعا واحدة الشافعي فقال عرفات باجازه
وادي عرفته الى الحبال القابلة لما يلي بيتاين من غامر وقال بعض
لها اربعة حدود احدها ينهي الاجادة الطريق المشرق والثاني الى

الى خافات الجبل الذي وذا ارض عرفات والثالث الى الستائين التي تلي
 قرية عرفات وهذه القرية على شتاء مستقبل اللعبة اذا وقف بارض
 عرفات وليست وادي عرفة من عرفات ولا من الحرم وعزة ليست من عرفات
 ولا من الحرم بل على الشافعي وحكي الرافي عن طائفة منهم ابن الصباغ
 انها من عرفات قال النووي وهذا النقل غريب ولا هو في السام والاهو
 صحيح واما مسجد ابراهيم فعن الشافعي انه ليس من عرفات وعليه الجمهور
 وقال جماعة من الحنابلة والشافعية والرافعية مقدمه من طرف وادي عرفة
 واخره من عرفات فمن وقف في مقدمه لم يصح وقوفه ومن وقف في اخره لم يصح
 ذلك بعض ائمة كبار فزشت هناك قال الشيخ بن الصلاح وجب الجمع
 بين الكلامين ان يكون في يد المتجد هذا العقد الذي ذكره قال
 الشافعي حيث وقف من عرفات في جواربها ونواحيها اجابا لها وسهلها
 وبطاحها وادويتها وسوقها المعروف بدي الحجاز اجزاء وان وقف بعزها
 من وراها او دومتها عامدا او ناسيا او جاهلا لم يجز به واما جيبه
 الزقوف فيلحق بالاصول في جزئها ولو في لحظة لطيفة اذا كان اهلا
 للعبادة على اي وجه كان ستواضرها عما لها او جاهلا فاصدا او
 غافلا لا هي يبيع او شرا او حديث او لهو يقطعا او ناسيا ما كثر او
 كارا او طالبا لغيره هرب او بعير فدا اذا كان في وقت الوقوف على الذي
 ودراه او جبهه ضعيفه احداهما عن ابن الوكيل انما اذا دخل بها جاهلا بها
 لم يجز به والثاني اذا دخل بها ناسيا لم يجز به ستواضرها ناسيا او دخلها
 قبل الوقت فنام حتى خرج الوقت قال النووي والروائي والخلاف
 فيها مبني على انه هل يشترط في كل دكن من اركان الحج النية ام يكفيها
 النية السابقة وفيه وجهان تفديا اصحهما الثاني **الثالث** ان لا يتقيد
 المرود ولا بد من لبث وان قال قال الامام ولم يذكر فيها اذا حضر
 لطالب غير مراد به الخلاف في ضرب الطواف عن الشك الى جهة
 اخرى ولعل الفرق ان الطواف قربة براستها بخلاف الوقوف ولا يمنع

طرد

طرد الخلاف فيه ولو وقف معني عليه فوجهان اصحهما عند اكثر من
 الرافي في المحرر **والثاني** استحقاقه ادعى الاجماع عليه ومخج جماعة منهم
 الرافي في الشرح انه يصح قال النووي وعلى الاول لا يجز به عن حج الفرض
 لان يقع نفلا في الصبي الذي لا يميز ولو وقف في حال جنونه فطرد بقاء
 اصحهما القطع بانه لا يصح والثاني فيه الوجهان ولو وقف شكر انا قال
 ابن المزيان والفايحي ابو الطيب والداريني فيه الوجهان في الغني عليه
 وتحمّل رجوع الخلاف الى الخلاف في صحة حج المحنوز ومخنا والبراقين
 المنع وقال النووي لو حضر المحنوز الموقف لا حسب له لان المحنوز مضاد
 الخطاب لان يقع نفلا في الصبي وقال صاحب البيان ان كان سارده بغير
 معصية فهو كالغني عليه وان كان معصية فوجهان اصحهما الاجز به تغليطا
 عليه قال النووي وانفقوا على ان الجنون لو حلل لم يلزم حراره والوقوف في
 بيه وبين الطواف او بين الطواف والوقوف وكان عتلا حال الفعل
 الا كان لا يصح ويصح حجه ونجزه عن حجة الاسلام ومن صرح به النووي
 واما من الوقوف فهو ما بين الزوال يوم عرفة وطلوع النحر الثاني يوم
 العيد وعز ابن القطان ان وقته لا يدخل الا بعد مضى مكان صلوة الظهر
 فلو وقف عقب الزوال وانصرف لم يجز به وهو شاذ ولو حفراد ولو حصل
 بعرفه وهو من اهل الوقوف في لحظة من هذا الوقت مع وقوفه وادرك
 به الحج ستوا كان لا حرام قبل ليلة العيد او فيها ومن وقف بعده فقد
 فاته الحج وفيه قولان لا يملك الوقوف ليله او من اقتصر عليه فاته الحج ويبيد
 انما شأنا لا حرام ليلة النحر لم يجز به وان كان حرم فلها اجزاء ولو وقف
 بعد الزوال وافاض قبل الغروب وطلع النحر ولم بعد فحجه صحيح وينبغي ان
 يرتد وما وهل الا رافة واجبة ام مسحبة فيه ثلاث طرق اصحها فيه قولان
 اصحهما انه مستحب ونسبة الغوى الى الغدير يغلي هذا الفتوى على
 القديم لكنه حكى عن الاملا ايضا ونسبت الكركي الى الاول الى القديم
 والثاني القطع بالاستحباب والثالث عن الاستحقاق ان افاض مع

الامام فلا شيء عليه وان اضر دابة فاضنه ففيه القولان فان قلنا يجب فعاد
الى عرفات ليلا فطر يقان اصحابها وبه قطع العراقيون واخر من انه يسقط
والثاني فيه وجهان اصحابها هذا ولو عاد قبله ومكث حتى دخل
الليل فلا شيء عليه واما من لم يخضر عرفات الا ليلا وقلنا يصح وفوقه وهو
المذهب فلا دم عليه قطعا اذ لا اعراض منه **فزعان** الاولى السبب
المجوز لجمع الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشا بمنزلة واحدة
وقيل اقول • احدها انه بالنسبة فيجوز لكل حاج ستوا كان من اهل
مكة او عرفات او المنزلة او اقبيا وقطع به الماوردي والهيتمي
والثاني انه السفر الطويل فمن كان سفره طويلا جمع كالاقصى ومن
كان سفره قصيرا كالحي وعينه من هو دون مرحلة لم يجمع وهو
الصحيح والثاني انه مطلق السفر وبه قطع الشيخ ابو حامد والقاضي
ابو الطيب وابن المتبغ وهذا الوجهان هما الوجهان في جوار
الجمع بالسفر القصير بلزم لزاما رتبة الجمع وكذا الماومين على
الصحيح فيوقع بعضهم بعضا بذلك ويعلم عالمهم به جاهلهم وفيه وجه
انهم لا يحتاجون الى نية واما القصر فلا يجوز لئلا لذي السفر الطويل
انفاقا فان كان لزاما مستافرا جاز له القصر والجمع في وقتها
شاوان بقصرهما ولا يجمعهما وان جمعهما ولا يقصرهما وان تم احدهما
ويقصر الاخرى ككتاب صلوات السفر الحسن السنة في الظهر والعصر
قصرهما وجمعهما في وقت الاولى ولو فات واحد من الحجج الصلاة في
الامام جاز له القصر والجمع في صلاته منقر وان كان مستافرا ككتاب
صلوات السفر وان كان مكيا او من موضع دون مسافة القصر لم
يجز له القصر وكذا الجمع على الصحيح ولو جمع استبان قبل الزمان
سفره او في جماعة اخرى او صلى احدي الصلاتين مع الزمان وراعي
سفره اجمعاً وقصر احداً بشرطه لكن السنة الصلاة مع الزمان
وكذا الكلام في جمع الصلاتين بمنزلة واحدة **الثاني** اذا غلط الحجيج

فوقفوا

الحال الثاني

فوقفوا في غير يوم عرفه فاما ان يغلطوا بالناخير او بالتقديم **الحال الثاني**
ان يغلطوا بالناخير بان وقفوا العاشر وهم يظنون ان التاسع بان
حتى هلال ذي الحجة فاعتوا ذلك القدر ثم بان انه كان ناقصا صحيحا
ووقفهم اولا يلزم منهم الفضا هذا اذا كان الحاج فان فلو او خاف
طابفة يسير في يوم النحر فظنوا انه يوم عرفه وان الناس قد انصروا معه وجهان
احدهما لا يفي بالغرض ايضا واصحابنا لا يوجب لاشفا المشقة العظيمة
ونلهه مثله في القضاء حيث قلنا لا يجب فلا فرق بين ان يبين الحال
بعد اليوم العاشر او في اثنا الوتر ولو بان في العاشر قبل الزوال
فوقفوا على ما كان الحال قال البغوي المذهب انه لا يجزى بهم ولا يفي
متيقنين الخطا والفتوات قال الرافعي وهو غير مستل لان عاتق صاحب
ذكره وان لو قامت بينة على روية الهلال في العاشر وهو مكث
لا يتم كنوز من حضور الموقف بالليل فوقفوا في القدر حيث لهما
كالوقامت البينة بعد الغروب ليلة الثلاثين من رمضان على روية
الهلال ليلة الثلاثين فان البضائع لم يصلوا العيد من الغد فاذا لم يحكم
بالفتوات لقيام البينة ليلة العاشر كزم مثله في العاشر في التواري
وهذا هو الصحيح ولو شهدوا وحدهم روية هلال ذي الحجة فدون
شهادتهم لم يثبت الوقوف في التاسع عتدهم ويقف الناس في اليوم
الذي بعده فلو وقفوا في اليوم الذي بعده مع الناس لم يصح قطعاً ولو
غلط الحجج يوم فوقفوا في الحادي عشر لم يصح قطعاً **الثانية** ان
يغلطوا في التقديم فيقفوا في الثامن بان شهدوا روية فساقوا في
مبيد ادكقار ولم يعلم حالهم ثم علم فان كان الحال قبل فتوات
الوقوف لم يثبت الوقوف في رفته وان بان بعده فوجهان احدهما لا
قضا وبه قطع صاحب المذهب والعندي ويستنبه صاحب البيان الى
ان اكثر من اصحابنا وبه قطع جماعة ان القضاء بلزمهم والخلاف
كالخلاف فيمن احتمد وصلى وصام قبل الوقت والصحيح عدم الاجتناب

فرع قال الرواية قال قال البيهقي في الشهر الحرام بالاجتهاد
في ان الخطاة لرجعها خطا عما في انفسها من ذنوبها ورجعها
احد ما ينقذها لو وقفوا العاشر غلطا وثانيها ينقذ عمره لا حجة
الفصل السابع في جملة شيا الخلق تقدم ان الحجيج بمجموعين
المغرب والباقى ليلة العيد بمزدلفة وببيتوزنها والبشر هذا البيت
فيصح الحج دون وقال عنه الرحمن بن نيت الشافعي ومحمد بن اسحاق بن خزيمة
من اصحابنا هو ركن لا يصح الحج لرابه وقال ابن المنذر في ترجيحه وهو
نسك جامع لكن هل هو واجب ام مستحب فيه ثلاث طرق • اظهرها فيه
قولان اصحها انه واجب وهما كالقولين فلا فاضة من عرفه قبل الترويب
وتجبر بإزالة الدم فان قلنا انه واجب فالدم واجب والافسنة • والثاني
القطع بالامتناع • والثالث القطع بالاجاب وحصل هذا البيت
بخصوه في مزدلفة تباعده من المصنف الثاني وفيه قول ضعيف بدلالة
القديم والامام انما يحصل بذلك انخصوه في ساعة قبل طلوع الشمس
وحكى الامام فيما يخصه قولان اظهرهما معظم الليل والثاني الحضور حاله
طلوع النحر قال النووي وهذا النقل غريب ضعيف وقال الماوردي
لو دفع من عرفات ولم يحصل بمزدلفة لم يعد نصف الليل لزمه دم قال
النووي وهو ضعيف ويحتمل في المسئلة خمسة اقوال والذهب للرازي
وقد نص الشافعي في الامتناع انه لو دفع من مزدلفة بعد نصف الليل
اجزاه ولا دم عليه ولا فرق بين ان يكون الدفع بعد نصف الليل بعد رآمر
بعينه ولو دفع قبل نصف الليل يسير ولم يعد فقد ترك البيت بمزدلفة في من
طلوع النحر اجزاه ولا شيء عليه والقول بوجوب البيت بمزدلفة في من
لا عذر له امام من له عذر بان انتهى الاعراف ليلة النحر واشتغل
بالوقوف عن البيت بمزدلفة فلا شيء عليه حتى يراهم من ثفاق عليه
وحكى ايضا عن صاحب القريب والفقهاء فيها اذا افاض من عرفات بلا
مكة وطاف للافاضة بعد نصف ليلة النحر ففاته البيت بسبب

الطواف

26
الطواف قال وهذا محتمل عندى في محل البيت بالبيت في أي دفعة
كانت من مزدلفة ومن ذلقة من الحرم والسنة تقدم النساء والضعفة
بعد انضاف الليل وقبل النحر لا من قبلها الجهر قبل الزحمة وانما
غيرهم فيستقروا في الطلوع النحر ويستحب ان يغتسلوا بها
بعد نصف الليل للوقوف بالمسعى الحرام وللعيد ومن عجز تيمم ويغني
احيا هذه الليلة والاجتهاد فيها ويستحب ان ياخذ كل واحد منها في
الليل ستين حصيات ليرى حصة العقبة يوم النحر فان بها جبلا به
حجارة رخن وليكونوا شاهدين للحج فان السنة اثباتهم به اول وضو لهم
اليامان ويغني ان يزيد لاحتمال سقوط بعضها وقال البغوي ياخذونها
بعد صلاة الصبح والذهب لراوله وهل يستحب ان ياخذوا منها
بقية الحصة الذي رموا به في ايام التشريق معه ثلاث وستون حصاة
فيكون المجموع سبعين فيه وجهان احدهما نعم وهو ظاهر ثقة في
المختصر وفتح به ابن القاسم في المفتاح والقاضي والبغوي واصحابنا
ويقتصر على السبع وهو ضعف في الامرويه فطعن الجمهور وسهم من جمع
بعضها وقال يستحب ان ياخذ الجميع لكن لاخذ ليوم النحر اشده
استحبابا وضعفة النووي ومزاي موضع اخذها اجزاء لكن بين
من اربعة مواضع السجدة والموضع النحر والحل لا دخاله الحرم ما ليس منه
ومن الميم ستوارها هو وغيره وكثر بعضهم اخذها من جميع ما
ويستحب ان يلقطها ولا يشتريها ويبدأ دون به لاه الصبح اول وقتها
والسابعة نهايتها هذا اليوم اكد من نية لرايهم ثم يرحلون عقبها
من موضع بيوتهم متوجهين الى منافاة الشهوة الى المسعى الحرام معذرا
على قرح وهو جليل صغير بالمسعى الحرام ويقال هو هو فان لم يكن
معهودة وثق عنده ويستقبل القبلة بحمد الله تعالى وكثر به لاه
ويوحده ويدعوا ويكثر من الملية ويستحب ان يقول اللهم كما دفعتنا
فيه واريتنا اياه فوفقنا الذكر كما هديتنا واعف لنا وارحمنا كما

وعذتنا بقولك وقولك الحقنا ذا انفسهم من عرفات الى قوله ان الله غفور
رحيم ويكثر من قوله اللهم اني احسنته وفي اخره حسنته
وفنا عذاب النار ويدعو بما يحب واخنا ويكثر دعواه وقد
استبدل الناس بالوقوف على قرح الوقوف على شاة مستحذت بوشط
المزدلفة وفي حطوا اصل هذه السنة بالوقوف في هذا المستحذت وغيره
من المزدلفة عن قرح وجهان اصحهما نعم وقطع به جماعة منهم الرافعي
والسنة ان يدعوا الوقوف على قرح للذكر والدعاء الى الله سبحانه
قال الفاضل وثنا دي السنة بالمروءة والوقوف بعرفة ولو نزلوا هذه
السنة فلا اثر ولا ثم يوجهون الى مناقيل طلوع الشمس فان اخرجوا
اليه فقبل هو مكره وقيل لا بل خلاف السنة ويدفعوا عليهم التلبية
والوقار من جهة اسرع ويتجنب الايداء ويحذر ملبيا اذا كانوا
بلغ وادي محسر استحب للراكب بحركته دابة قد رمية حجر والحاشي
الاستراع قد رد ذلك حتى يقطعوا الوادي وقيل لا يستحب للماشي وليتس
واحد محسر من مزدلفة ولا منابل هو مسيل ما بينهما وقيل انه من مفاذا
وصل الى منا بعد طلوع الشمس بدابر من سعة حصيات الجحرة العقبه
وستحى الجحرة الكبرى قبل نزوله وحظ رحله فهو حجة مناديه على من
الذهاب الى مكة المستقبل للكعبة وهي في سفح الجبل مرتفعة عن
الحجارة قليلا وتستحب ان يري من بطن الوادي قبل ان يستقبل القبلة
لا يستقبلها قال النووي والصحيح انه يجعل القبلة على شاة وعرفات
على يمينه ويستقبل الجحرة ويدبر مع كل جماعة ويقول الله اكبر ثلاثا
لا اله الا الله والحمد لله وحده وقيل يستحب ان يقول بعد التكبيرة
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله وحده لا
شريك له مخلصين له الدين لو كره الكافرون لا اله الا الله وحده
وعنه وضر عبده وهنم لرحاب وحده لا اله الا الله والحمد لله
النودي وهذا غريب والذوق في كتب الحديث والفقه لرافقه ما اعلى

من

التكبير

التكبير وهذا طويل لا يحسن التفرقة بين الزمان به ويستحب ان يرفع يده
حتى يري بياض ابطه وان يري بين يديه ويمني ويقطع التلبية مع اول
حصاة وقال القفال اذا رحلوا من مزدلفة خلطوا التلبية بالتكبير
في مستبهم فاذا افشحو الرمي محصوا التكبير لوقدم الطواف على
الري قطع التلبية بشروعه فيه وكذا الوقوف على القلعة قولنا الله
نسك ويستحب ان يكون الرمي بعد ارتفاع الشمتين فيدرج فاذا
فرغ الرمي انصرف ونزل في موضع من منا والافضل ان ينزل بمنزله
عليه السلام وما قاربته وقد قال الاثر انه كان على بيتا رمى على
الامام ثم يذبح او يخبر الهدى ان كان معه هدي وسوق الهدي
للحاج والمعتزم سنة موكله اعرض اكثر الناس عنها في هذا الزمان
والافضل ان يسوقه من بلده مشعرا مقدما فان لم يكن من طريقه
والا فز الميقات او ما بعده والا فز منا ولا يجب الا بالذرة ويستحب
ان يتولى ذبحه او اخره ان كان رجلا وله ان يستغيث من يصح ذبحه
وذبح الهدى يخص بابام التضحية على الصحيح وفيه وجه انه لا تقيد
بوقت ويخص بالحرم وهو في الحج معنا افضل وفي العمرة بمكة افضل عند
المروءة فاذا اخرج الحاج بمناء او قصر ثم يعود الى مكة فيطوف طواف
الزيارة ويستحب ان يركض طواف للقعود او طواف ولم يستع فان
كان قد شيع كره له السعي الا ان ثم يعود الى منا في بقية يومه للمبيت
والري ايام الشريق وليكن قبل صلاة الظهر هذا المذهب وقيل
الافضل ان يمكث عناء حتى يصل الظهر مع الزمان ويشهد الخطبة ثم
يفيض الى مكة فيطوف وحزم به ابن الصباغ وقال الفاضل الطبري
ان كان في الصيف يحل للرافضة وان كان في الشتاء اخرها الى بعد
صلاة الظهر ويستحب ان يشرب بعد طوافه من سقاية العباس
وجملة لراعي المشروعة للحاج بعد وصوله منا يوم الحرفة اربعة
رعي الجحرة ثم ذبح الهدى ان كان ثم الحلق ثم الطواف ثم السعي ثم

يكون شعي والاول والرابع من الناسك دون الثاني وفي الثالث الخلاف
الاية وترتيبها هكذا اسنه فلو طاف قبل ان يري او ذبح في وقته قبل ان
يرى جاز ولو خلق قبل الرمي والطواف فتبين ان قلنا الخلق استباحه
لزمه القدية على المذهب وان قلنا انه نسك لم يلزمه شيء على الصحيح
وهو اكثر ايام الحج عملا وهو يوم الحج لركب **فصل** للحج عجلان فاذا
حصل له كل شيء حرم عليه بالاحرام وباتني ببقية اعمال الحج
وهو حلال وهو في ايام التشرنوب بالمبيت في مكة ما عدا وان حصل له
احد ما حل له بعض المحرمات دون بعض كما سباني وم يحصل التحلل
الاول يفتي على القولين الا يبين ان الخلق نسك او استباحه محذور
ان جعلناه استباحه حصل باحد امرين في جمره العقبة وطواف
الزبان ستوافع الطواف بعد الرمي كما هو السنة او قبله والطواف
وان كان ركنا فهو من اسباب التحلل ولا بد من التبعي بعده ان لم يكن
شعي بعد طواف القدوم وهو معه كالجزم منه فلو لم يرم لكان طواف
وخلق لم يشع لم يحصل التحلل لولا ذلك وقال ابن مطهر في دخول وقت
الرمي بمنزلة الرمي في افادة التحلل كما ان خروج وقته بمنزلة وان لم
يهرم وقال هو المذهب وحكي عن الامام ما يفهم وفيه وجه انه يحصل بطولع
الخبر يوم النحر والمذهب لردول وان جعلنا الخلق شيئا من اسباب
التحلل بلا فاذ التي باشر فيها حصل التحلل لردول سواء كانا رميا
وحلقا او رميا وطوافا او طوافا وحلقا فاذا التي بالثالث حصل التحلل
الثاني هذه المذهب وفيه وجهان احدهما عن الدار في ان
التحللين معا يحصلان بالخلق مع الطواف من غير رمي او بالطواف والرمي
ولا يحصل بالرمي والخلق الا احدهما والثاني ان التحلل يحصل بالرمي فقط او
الطواف فقط وان قلنا الخلق نسك ونقل عن القاضى ابى حامد انه
قال للشيخ الشافعي رضي الله عنه وانا نقدم ان للحج تحللين هو المشهور الذي
عليه الجمهور وعن الشيخ ابى حامد انه قال لا يشترط لردول احد وقتهم

مخلان

مخلان بل اذا رمى جمره العقبة زال احرامه ويحمله فلا يجوز الوطى حتى
تخلق ويطوف كما غسل الحايض وغلط فيه وليس للعمرة ستوا التحلل واحد
وهو بالطواف والشعي وايضا فاليها الخلق على القول انه نسك واستشكل
الرافعي عند الشعي من اسباب التحلل في العمرة دون الحج ويجوز بالتحلل
الاول للبتن المحيطة فلم لا يظفار وستر الراش والخلق ان جعلناه استباحه
ولا لحل الجماع الا بالتحلل الثاني قطعاً والمستحب ان لا يطأ حتى يرمى
ايام التشرنوب في حل الطيب بالتحلل الاول طريقان احدهما انه على
القولين الا يبين في العقد والباشرة وقال الرافعي انه لا يشترط واصحابها
القطع تحمله بل يستحب ان يتطيب نتيها حمله ونسبته النوازي لا
الجمهور وقال لردول باطل من اذ للسنة وفي حل عقد النكاح
والباشرة فيها دون الفرج يشبهه كالقبلة والملازمة قولان احدهما
مخلان وصحة طائفة واصحابها عند لراكن من المنع وقطع الماودي
يمنع المباشرة وحكي القولين في العقد والطيب وجعل لكل لراكن
ونسبه الى الحد يد ويحل الصيده القولان والاصح فيه الحل
وللتحلل وقتان وقت فضيلة ووقت جواز وقت الفضيلة ان يرمى
بعد طلوع الشمس يوم النحر وقد تقدم ان بعضهم قال بعد ارتفاعها
فتدريج ثم لحاق ثم يطوف فيقع طوافه ضيق النهار هذا المذهب الذي
قطع به الجمهور وقال القاضى ابو الطيب الوقت المستحب للطواف
والافاضة وجهان احدهما ما بين طلوع الشمس وزوالها واستدل له
والثاني ما بين طلوعها وعزوبها وشدا لغزالي فقال وقت الفضيلة
للتحلل طلوع فجر يوم النحر وهو ما انفرد به واما وقت الجواز ليدخل
بعض نصف ليلة النحر واما اخر وقته فاما الرمي فمستحب ولا عند الاخر
عزوب شمس يوم النحر واما اخر وقته فاما الرمي فمستحب ولا عند الاخر
الليلة التي يليه على الصحيح واما الخلق الطواف فلا اخر لوقتها
ومتى فعله في بقية عمره اجزاه ولا دم ويكون مستمرا في احرار امه

حتى يفعلها لكن ذكره تأخير الطواف عن يوم النحر وتأخيره عن اتمام
 التشرية اشد كراهة وخروج من مكة بعد طواف اشده كراهه
 وقال لما وردى ان آخره عن يوم النحر من غير عذر كان مشيا فان
 طاف للموداع وحرج دفع عن الزمان وان طاف ولم يحلق
 لم يحل له التشرية وبنى بعضهم وقوعه عن طواف الزمان على الخلاف في
 انه اذا صرف الطواف الى غير من اخر بالنية هل يفسد ان قلنا
 يفسد لم يعبأ بهد اعني الزمان ولا الوداع اذا لا وداع مع امكان
 الرجوع وان قلنا لا يفسد اعند به عنه قال الرافعي ونضية قولهم
 ان لا اخر لوقت الطواف ان لا يقع فضا لكن في التمه ان اذا خرج
 عن ايام التشرية صار قضاء ربح النوى انه اذا ادا ما النحر الهدي
 فقد ذكر الرافعي هنا انه لا يختص بزمان لكن يختص بالحرم وليس
 المنحاي اذ ذكر في آخر الكتاب ان في اخصاص الهدي بيوم النحر ايام
 التشرية خلافا وضح انه يختص وهو عسر ما ذكره هنا وهو انه لو تاب
 وقد تقدم الوجهان ومتى فات الرية نحر وج وقته المتقدم لزمنه دم
 وفي توقف التحلل على الزمان يبدله ثلاثا وحده اصحها نعم وثانيها
 لا وثالثها ان افندي بالدم توقف عليه وان افندي باليوم لم
 يتوقف عليه **الفصل الثامن في الحلق** وقت الحلق في العمرة بعد الفراغ
 من السعي وقت اختياره في الحج تقدم انه بعد طلوع شمس يوم
 النحر وفي الجرة والنحر ان كان بنحر هديا او اضحية وقال الغزالي
 انه عند طلوع النحر غلط فيه وهو كقوله انه وقت اختيار التحلل
 وقد قال في موضع على الصواب وقد تقدم وقت جوازه وانه لا اخر
 لوقته وقد مر ان لراوية ان يفعله المعتمر بالجرة والحاج عينا ولدان
 بفعله حيث شاء وهذا الحلق نسك في الحج والعمرة واستباحة محظور
 فيه قولنا اصحها الاول ومصح القافية الطبري الثاني وقال الماوردى
 هو اقيس وخارج بعضهم عليها لزومها بالنذر في الحج قال النووي اللي

قطع

قطع به الجمهور انه يلزم به ستوا جعلناه نسكا او استباحة وينفزع
 على القولين مستأيل **الاول** المعتمر اذا جامع قبل السعي وقبل الحلق فان
 جعلناه نسكا فسدت عمرته وان جعلناه استباحة لم يفسد ولو
 حلق المحرم بالحج قبل الرية والطواف فالمشهور الصحيح ان التحلل جعلناه
 استباحة لزمه دم وان جعلناه نسكا جاز ولا شيء عليه وفي كل من
 الطرفين وجه والقول بان يلزمه دم اذا جعلناه استباحة ينفرع على
 المذهب ان التحلل لا يحصل الا بفعل اما على القول بان لا يحصل بطلوع
 الشمس فلا شيء عليه لوقوعه بعد التحلل الاول ولولا ان لا يبدأ
 بالحلق خروجا من الخلاف لكن يرى ثم ينحر هديه او اضحيته ثم
 يحلق **الثانية** اذا جعلناه نسكا فهو ركض لا يتم الحج الا به فلا يجزى
 بالدم ولا تقام الفدية مقامه كغيره من تركه حتى لو كافرا استبه
 علة لا يمكن معها التعرض للسفوف على احرامه الا ان تمتدح بفعل
 بخلاف ما اذا لم يبدأ على راسه شعر لا يومر بخلفه بعد بانه وشه الشيخ
 ابو اسحاق الشيرازي فجعله على هذا القول واجبا كالرية والمبيت
 لا ركنا ومن ليس على راسه شعر لصلح او خلق لم يلزمه فدية ولا
 امرار الموصى راسه لكن يستحب لمرأته ان توافي فلو اخذ من
 شعر خيته او شارب شيئا كان احب اليه واما بعد لراعيه وقال
 لراما لا اري له وجهها الا ان يكون أسننك لا اثر وقال المتولي يستحب
 ان ياخذ من الشعور التي يومر بها انهما لا يقطع كالسار و لا يبط
 والعانة ليل التحلل لو شدة عن حلق فان كان على راسه ثلاث شعرات
 او شعرات او شعرة واحدة لزمه ازالتهما وطعنا ولو كان عليه زغب
 يستبرئ لزمه ان يزيل منه ثلاث شعرات **الثالثة** ان التحلل جعلناه
 نسكا او نذر فلا يحصل النسك بحلق شعر غير الرأس او تقصيره
 كاللحية والعارض وان اسنوي الكل وجوب الفدية وفي الشعر
 النابت في موضع التحذيف وشعر الصاع خلاف تقدم في الرضو

في انه من الرأس والوجه ان قلنا انه من الرأس اجزا خلقه ونقصه
ولا ولا واقل ما يجزي خلق ثلاث شعرات او نقصها قال البراهمة
وقد ذكرنا وجهها بعيدا في الشعرة الواحدة انه يكون المحرم بازائها
في غير ثنها فدية كما مله خلق الرأس وهو غايه هنا فيجزي
الشعرة لكنه غير معدود من الذهب ولو اقل من خلق الرأس
الجميع دفعة واحدة ولمن اقتصر على الفضة ان يقصر الجميع دفعة واحدة
ولمن اقتصر على الفضة ان يقصر الجميع دفعة واحدة ولو خلق او قصر
ثلاث شعرات في ثلاث اوقات اجزاه على الذهب وقال البراهمة
ان خلق ثلاث شعرات في دفعات او اخذ من شعرة واحدة في ثلاثة
اوقات فان كلنا الفدية به لو كان محطوا حصل النسيك ولا
فلا يستحب للحائض ان يسجد اشق راسه لراي من فاوله الى اخره ثم
لا يشتر وان يستقبل المحلوف القبلة وان يبلغ بالخلق العظيمين
الذين عند منتهى الصبر غير في مطردة في كل خلق وزاد الماوردي
والنبي المحرم ادبا خامسا وهو ان يسجد عند فراغه ويقوم
مقام الخلق النقص ويغني اقل جزواستحبوا ان لا ينقص عن قدر
انملة والخلق افضل ولا فرق في المقصر بين ان يسجد في حدة الرأس
او مستتر سلا عنه على الذهب وقيل لا تجزي النقص من المسترسل
ويقوم مقام الخلق والتقصير اذالة الشعر بالنف والاحراف
والنوى والقطع بالاسنان ونحوه الا ان يلزم الحاق بالذرفنعتين
حداقة جميعه قال البراهمة ولا يشترط الامعان في الاستبصار
ويكفي ما يشي خلقا ويقرب الرجوع الى اعتبار عدم روية الشعر
ولو لبس المحرم راسه فلهذا لا يفعله العادة الا من اراد خلقه فقل
ينزل منزلة في الحاق فيه قولان اصحهما وهو الجديد لا كمن يستحب
ذلك لراي صار على النقص وهو كالحلاف في صيرورة الهدى منه ورا
بالثقل به وقد تقدم انا ان جعلنا الخلق اسبأخا لا يلزم قبله

في وجه

في وجه والمرأة لا تؤمر بالخلق اتفاقا بل يكره لها وقال القاضيان الحنبل
والطبري لا يجوز قال النووي ولعلها اراد انه مكروه ووظفتها
التقصير يستحب ان يقصر قد راعلة من جميع جوانب راسها قال
المادردي ولا يقطع من دوايها لانه يشينها لكن ترفعها وتأخذ من
ختمها ولو خلفها جرها قال الماوردي وتكون ميسنة ولا يصح نذرهما
الحاق قطعا والخبر في ذلك كالمرة **الفصل التاسع في الميت** ميتة
اربع ليال سبكت في الحج ليلة العزيمز دلقة وليالي ايام النسيب موعنا
لكن بيت الثالث لستت نسدا مطلقا بل في حق من لم ينفر النفس
الاول وان في الى عزوب الشمس لزوم عدم وبم يحصل هذا الميت فيه
قولان اظهرهما انه بالاقامة معظم الليل والتالي بالاقامة وقت طلوع
النجم قال البراهمة وصاحب التقريب ارسلها وطردوها في ليلة مزدلفة
ممنع لجواز الخروج منها بعد انقضاء الليل مع انها لا يصلون اليها الا
بعد غيبوبة الشفق غايبا فلا يتجه فيها الا اعتبار الكون بها حاله
انقضاء الليل قال الراعي وهذا اوضح على القول بجوب الميت ما
على القول باستحبابه فلا يستحب الذب الى الكون في اعم في معظم
في معظم الليل او حال طلوع النجم ونحوه خلافا وقال الشيخ بن
الصراح ما قاله من تخصيصه بليال منادون ليا لي مزدلفة صح
واما ما ذكره من انه لا يتجه في ليلة مزدلفة الا اعتبار الكون بها
نصف الليل فقد مضى صاحب المذهب على خلافة والميت الميت
عند الشافعي الحصول مما بين نصف الليل الى طلوع النجم وفي قول
الاطلوع الشمس من حصر فيها في لحظة بين هذا الوقت جزاه ومن
خرج منها قبل نصف الليل فلهذا لم يعد في النصف الثاني لزوم ذكر
ولا تجزبه الميت قبل نصف الليل انتهى وقد تقدم ذلك وهو الميت
في هذه الليالي واجب امر مستحب اما ليلة المزدلفة ففيها طرق
تقدمت ولا يصح ان يبيتها واجب واما الليالي بينا فيها طريقتان

اصحها فيه قولان اصحها ان يجب وصح بعضهم الاستحباب والطريق
 الثاني لقطع بالاستحباب واذا ترك المبيت جبه دم بلا خلاف
 وجوب الدم واستحبابه مبنى على وجوب المبيت واستحبابه واشار
 الامام الى ان القول في المبيت مأخوذ من القول في وجوب الدم
 وعكسه **فصل** فيما تجزى بالدم واعمال الحج ثلاثة اقتسام اركان
 واجبات وتسمى بعبادتها وتسمى هيئات وطرق حصرها ان كل
 عمل يقع في الحج اما ان يتوقف التحلل عليه او لا فان توقف فهو ترك
 والا فان وجب جرت بالدم فهو واجب وبعضه لا فهو سنة وهما فخرج
 منه ان السنن لا يجب فاحرها بالدم كطواف القدوم والا ذكرا
 والادعية واستلام الحجر وتقبيله والركل والاضطباع وفي السنن
 ما يستحب جرت بالدم فمن تركه لا يلزمه شيء ولا اثر عليه بل فائتة
 فضيلة واما الادكان في خمسة على الوجه ان الحاق نسيك احرام
 والوقوف وطواف الافاضة والسعي والحلق والتقصير فان قلنا انه
 استحابة عادت الى اربعة قال الرازي في تجوز ان يعد الترتيب كذا
 فانه لا بد من تقدم الاحرام والحاق الطواف لابان يكونا موخرين عن
 الوقوف والسعي لبدان يكون بعد طواف ولا يقدح فيه عدم الترتيب
 بين الحلق والطواف وهذه الادكان لا شراخ ولا تجزى الا بها كلها
 ولا يحل من احرابه ما بقي شيئا منها حتى لو ترك من طواف او السعي
 او لم يحلق الا شعرتين لم تحلل ولم يتم حجه ولا جبر شي منها بدم ولا غيره
 ودلالة منها في الحلق والطواف والسعي لا احز لو نها ولا تفوت ما
 دام حيا ولو تعدد الطواف لم يخسر او نفاس في الاول ان يقوم على حتى
 يطهر وباتي به الا ان يضره بالافاضة بعد الحجيج قلها لتستأنف معهم
 ويكون باقية على احرامها حتى يعود وطواف فتحل ولو بعد سنين وقال
 الماوردي ليس لها ان تستأنف حتى يطوف وعلطفه بعكس جملة على
 الكراهة ليوافق غيره ويجوز للحلق في كل مكان وادكان العمرة اركان

الحج الا الوقوف واما الواجبات وهي لرباعض فاسان شقق عليهما الاحرام
 من المقيات والرمي بهما فمن ترك واحدا منهما كرمه دم وثلاثة مختلف
 فيها المبيت بالبرذلة والياي منا والجمع بين الليل والنهار بعرفة لمن
 امكنه ذلك وطواف الوداع والامع وجوبها ما شق الجمع وصح ابن
 الصلاح الوجوب فيه ايضا فمن ترك واجبا لزمه جرح بالدم وصح حجه
 سواء تركها حبيبهما او بعضهما سهايا او عامدا لكن العامد بان لم يأت
 قلنا بالصحيح انها يجب فان ترك بيت ليلة من ذلقة وحدها كرمه
 دم وكذا ان ترك بيت الليالي الثلاث على المشهور وان ترك
 بيت ليلة منها فبما يلزمه ثلاثة اقوال اظهرها ما في الثاني وهو
 الثالث بلثمة كمالا قول لا يثبت فيها اذا حلق شعرة او ترك رمي
 حجرة وان ترك ليلتين فعلى لراظهر يلزمه عدان وعلى الثاني ريمان
 وعلى الثالث ثلثا دم وان ترك بيت الليالي لاربعة فبما يلزمه فلو كان
 احدهما دم واحدا واصحها يلزمه عدان فعلى هذا الوجه في اليوم
 الثاني من ايام التشريق عينا ونقير قبل الغروب فبما يلزمه لليلتين
 الاولتين وجهها واحد ما دم كامل والثاني ان عليه عدان ودرهمان
 او ثلثا دم كما لو حلق شعرتين وفي اصل المسئلة قول غريب انه يلزمه
 بدل كل ليلة من ليالي منادى ولا فرق في ذلك كله بين ترك المبيت
 عامدا او ناسيا ولو ترك من لا عدد له المبيت ليلتي اليومين الاولين
 من ايام التشريق ورمي في الثاني اذا اراد ان يفرق الفراق الاول مع
 الناس لم يكن له ذلك وانما جرت لغاية الناس ان يفرقوا لانهم
 اتوا عظم الرمي والمبيت وهذا المرات به وجميع ما تقدم من
 استحباب مبيت الليالي اربعة والحجاب بالدم بتركه في حق من لا عدد
 له اما من له عدد فلا يجب عليه المبيت ولا يلزمه بتركه دم وهو
 اصناف الاول من لم يدرك عرفه الا ليلة النحر وشغله الوقوف
 عن مبيت من ذلقة ولو افاض من عسره الى مكة واشغله بطواف

الاقامة بعد نصف الليل ففاته المبيت قال القفال هو ايضا معذور فلا يلزمه شيء واشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وللامام فيه احتمال
الثاني زكاة الابل لهم اذا رموا حجرة العقبة يوم النحر ان ينصرفوا ويدعوا المبيت لما الى ايام الشريق ولهم ان يترجوا رجة يوم الفطر وهو اول ايام الشريق ويقضوه في اليوم الذي يليه قبل رجة ذلك اليوم وليس لهم ترك رجة يومين من الينفان تركوا رجة اليوم الثاني من ايام الشريق بان نفر اية الاول بعد الرجة عادوا في الثالث وان تركوا رجة اليوم الاول بان نفر وايوم النحر بعد رجة جمرة العقبة عادوا في الثاني ثم لهم ان ينصرفوا مع الناس هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه انه ليس لهم ذلك واذا غرت الشمس وهم بمنزلة المبيت فلك الليلة والرجة من العذر ولا يرخص لهم في ترك رجة جمرة العقبة يوم النحر ولا في تأخير طواف لراضة عنه فان اخترده عنه من غيرهم **الثالث** اهل سقاية العباس وهو موضع بالمسجد الحرام يستقي فيه الماء جعل في حياض ويسبل للشا ربس فلهما ان ينصرفوا يوم النحر بعد رجة جمرة العقبة ويدعوا المبيت بها ويرجوا يوما ويذعوا يوما ويقضوه في الذي يليه كما مر في الرعا وخالفها ولا الرعا ان لها ولا ان ينصرفوا بعد الغروب على الصحيح ولا يخص هذين الرخصة بنبي العباس وقبل يخص بهم وقبل بني هاشم ولو جددت سقاية الحاج فهل للمقيم بشا منها ترك المبيت فيه وجهان احدهما كمال ذلك وجزم به البغوي وثانيهما لا يستحبه الرباني لا الفضل وبه جزم القاض ابن حجر **الرابع** من لم يرض عن غير مناجناح ابي يعقوب او مال مخاف على ضياعه او تخاف على نفسه او به مرض يشق معه المبيت او كان يطلب عبدا بقا او يشتغل بامر تخاف فوته قال الماوردي او كانت امرأة حاضت فقل له ترك المبيت الحاقا لا بكرة واهل السقاية فيه وجهان احدهما وحكي عن النضر وغيره لا شيء عليه ذلك لكن بعد الغروب وهما كالوجهين في ان الحصر الخاص هل يبيح التحلل **الفصل**

العائز

العائز في التيمم اذا فرغ الحاج من طواف الافاضة والشعبي بعد الزلزال بغير شيء بعد طواف الفدوم رجلا متاعقب فراعته وصلى الظهر بها وتخطب للامام بهم بعد الظهر خطبة يعلمهم فيها سنة التيمم والافاضة ليتدارك من اخل بشيء يعلمهم رجة ايام الشريق وحلم المبيت بها وختم المعداد بين هذا المذهب وفيه وجه ان محل هذه الخطبة نكسة ثم يقبضون عنها ايام الشريق ويتقربون اليها ليرنون الجارية ايامها وريسمها من الاغراض المحبوسة بالدم كما مر وجملة ما يري في الحج سبعة حصاه سبع الحجرة العقبة يوم النحر والثاني يري به الحجرات الثلاث في ايام الثلاثة لكل حجرة سبع حصيات فيدبر في الاولى وهي التي لم يستجد الخيف فياتي من استغفلا ويصعد اليها ويعلوها حتى يكون ما عن شياره اقل ما عن عتيه ويستقبل القبلة ثم يري منها واحدة بعد واحدة ويكبر مع كل حصة ثم يثقل منها ويخرف قليلا ويجعلها في قفاه ويقف في موضع الحصا المتطابر الذي يري ويستقبل العبة وتحمدا لله تعالى ويذبح ويهلك ويسبح ويدعوا بقدر قراءة سورة البقرة ثم ياتي بالحجرة الوسطى ويقف في رجة ويدعوا الله كذلك ثم ياتي الثالثة وهي جمرة العقبة ويرجى ولا يقف عندها يفعل ذلك في الايام الثلاثة كذلك الا ان ينفر في الثاني فيسقط رجة الثالث وهذا الزتيب مستحق فلا يعذر به في الثانية قبل تمام رجة الاولى ولو ترك حصة ولم يدبر منها تركها احد بانه تركها من الاولى فريسمها اليها وبعد في الاخرين اذا كان اليوم الثاني من ايام الشريق استحب للامام ان يخطب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة الوذاع يعلمهم فيها جواز الفدوم ما بعد من طواف الوذاع وغيره ويحثهم على الطاعة وعلى ارتخاق لجمعهم بالاستقامة والبناء على الطاعة وان يكونوا بعد الحج خير منهم قبله اكرم ما عاهدوا الله عليه من خير ويستحب لكل حاج حصة هذه الخطبة والاعتشال لقائل الماوردي فان اراد الامام ان ينفر النفر الاول جاز ان يخطب في الزوال

ليسفر بعده والافضل له ولغيره لسفر وانه اليوم الثاني فان بيتوا بمنا
 لري اليوم الثالث وهو للامام كعد وللكل من سافر وانه الثاني فيسقط
 عنهم البيت والري في الثالث ولا يري في الثاني عن الثالث وان يري
 معه شئ من الحضا طر حذا واعطاه لمن لم يري واما ما يفعله الناس من دفنها
 فلا اصل له ولو لم ينفر حتى غربت الشمس وهو بمنزلة البيت والري
 ولو نفر فغابت وهو بعد بمنزلة شئ يرفله اسند امة الشريعة المذهب
 وفيه وجه انه يلزم البيت والري وبدا حجاب الماء وري ولو غربت وهو
 في شغل الارحال لم يلزم البيت والري في احد الوجهين ولو نفر وعاد
 لشغل قبل الغروب او بعده لم يلزمه في احد الوجهين وهو المنصوص فان
 بان يلزمه الري من الغد ويكحل وقت الري جسر العفة بنصفه
 ليلة النحر ويده ومن لا غروب شمس يوم النحر وقبله الى طلوع النحر
 وقد تقدم واما في ايام الشروق فندخل وقت الري كل يوم بزوال
 شمسته وتستمر الى غروبها ولا يندلج طلوع النحر في اليومين الاولين
 على ابراهيم ولا في اليوم الثالث وطعا وموت في جميع الايام باقضا
 اليوم الثالث ويستحب تقديمه كل يوم على صلاة الظهر **فرع** قال
 الماوردي لو نفر في اليوم الثاني قبل غروب الشمس شريقت اوفه
 ترك في يوم او بعضه فله ثلاثة احوال **احد** بان يذكره قبل
 الغروب بحيث يدرك الري قبله فيلزمه العود الى منا وري ما تركه
 ثم ينفر لري غروب الشمس وهو بها وان غربت لزمه البيت والري
 من الغد **الثانية** ان يذكره بعد غروب شمس اليوم الثالث فليس
 عليه العود وقد استقر الدم في دمه **الثالثة** ان يذكره في الثالث
 قبل غروب شمس فله ان قلنا لكل يوم حكم نفسه لم يعد الري لفوات
 وقته واستقر عليه الدم وان قلنا ايام الشروق كالشئ الواحد لزمه
 العود للري فان تركه لزمه دم وحض لزمان المسئلة وفصلها احسن
 تفصيل فقال لو نفر يوم النفر لاول ولم يريم فان لم يعد استقرق

فري

مدية ذلك اليوم عليه فان عاد بعد غروب شمسته فقد فات الري ولا تنله
 ولا حكم لمبيته فان رجع في النفر الثاني لم يعاد برمي لانه بنفره اعرض
 عن منا والناسك وان عاد قبل غروبها فحصل الخلاف فيه ما خصه
 صاحب الترتيب اربعة اقوال **احدها** ان الري انقطع ولا ينفعه العود
 والثاني يجب عليه العود ويرى عليه ما لم تغرب الشمس **الثالث** انه
 يتخير بين الرجوع ويرى ويستقط عنه الغرض وبين الرجوع ويرى
 دما ويجري هذه لاقوال في النفر الاول والثاني **الرابع** عن ابن سريج
 انه ان خرج في النفر لاول ثم عاد قبل الغروب وري لم يقع ربه موفعه
 وان خرج في النفر الثاني ولم يري ثم عاد وري قبل الغروب وقع
 موفعه ولا خلاف في ان من خرج في اليوم الاول من الشروق ثم عاد
 قبل الغروب ربه اذ لا حكم للنفر لاول فان عاد بعد الغروب
 فقد فاته الري وفيه الكلام الكسابق في التدارك وبالحيلة لا اثر
 للخروج في هذا اليوم وحكذا الاثر في يوم النحر وانما يؤثر الخروج
 في النفرين كما مر قال ثم اذا قلنا من خرج في النفر لاول بلا ري وعاد
 قبل الغروب ربه فاذا ربه وغربت الشمس لزمه البيت والري والغدا
 وان قلنا لا يري لزمه البيت ولو بات لم يكن لمبيته حكم ولو
 خرج في النفر الاول قبل الزوال ثم عاد وذلك الشمس وهو بمنزلة الوجه
 القطع بان عروجه لا حكم له ولو لم يعد حتى غربت الشمس فقد
 انقطع العلاء فان كان خروجه قبل دخول وقت الري ولو عاد
 قبل الغروب وظاهر المذهب انه ربه ويعتد برميته ومن لم يحجب
 من ثل هذه الصورة منزلة صورة لاقوال انتهى **ثم** النظر في الري متتابع
 باطراف **الاول** في الري يشترط في الري به ان يكون حجرا
 فيجري الري بالمرس والبرام والرخام والكسبان والصوان وحده
 النورة قبل ان يطبخ وكذا استاير انواع الحجار ولا يجري الري بغير
 كالرصاص والحديد والذهب والفضة والزرنيخ واللائحة والمسد

والجحر والحرف والاهجر والنول والسنة ان يرعى بمثل حصا الخذف وهو بالحا
والذي لا المجهنين وهو حجر قد رحتة الباقل وقيل قد رالمواه وقال الشاكر
هو اصغر من الاغلة طولا وعرضا فان رعى باصغر منه او اكبر منه واجزاه
وتجري بحجر الحديد على الذهب وتردد فيه الشيخ ابو محمد وفي الحجر
الذي تخذ منه الفضوض كالفير ورج والياقوت والعقيق والزفير
والبلور والزبرجد وجهان اصحهما الاجزاء وقطع به جماعة وراى ابن
الصلاح الاظهر مقابله ولور في حجر قد رعى به فان رماه غيره او رماه
هو الاحمر اخري والى تلك الجمرة في يوم اجزاه قطعاً وان رعى
به هو لا ذلك الجرة في ذلك اليوم فوجهان اصحهما الاجزاء وعلى هذا قد
نذا دي جميع رميات الحج والحجيج كلهم حصاة واحدة لكن يكسره
والثاني لا يجزي وهو اظهر عند الربام واقوي عند ابن الصلاح وسخت
ان دون الحجر طاهراً فالشافعي ولاكن غشيل حصا الحجر بل لم ازل
اعمل به واجبه قال الامام سبخت غشيل قال البغوي وان كان
طاهراً **الطرف الثاني** في كيفية الرمي وفيه مسائل **مسألة اولى** يشترط
في ايصال الحصاة الى الحرم ان تكون على وجه يسمى رمياً فلو وضعها في المرمى
لم يعتد به على المذهب وفيه وجه بعيد انه يعتد به وهو يشبه بالقول
بان وضع الماي في القرم من غير اذانه جزية في المصنعة والقول بان وضع
الموحي يده المبلوكة على راسه من غير مدة تجز به عن المصح وهو راي
فيهما لكن الفرق ظاهر ولا بد مع الرمي من قصد الرمي فلو رعى في الهواء
فوقع في المرمى لم يعتد به وفي الكيفية المستحبة في الرمي وجهان
احد بما يصفة الخذف وهو ان يضع الحصاة على بطن ابهامه ويبريها
براس المستبابة وقطع به جماعة منهم الرافي والثاني انه يستحب على
غير هذه الصفة والرمي على هذه الصفة مبنى عنه مطلقاً وقد تقدم
انه يستحب ان يرمى بيد اليمنى يرفعها حتى يري بياض ابهامه وان
يكسر مع كل حصاة ويسبح ويصل ويحمد ولا يشترط بقا الحجر في المرمى

فلو

فلو وقع فيه ثم تدحرج وحرج اجزاه فان تردد في حصوله فقل ان
الجديد المصحح انه لا جزية والتقديم خلافة وانكسر بعضهم ولا تجزي
الرمي عن القوس ولا يدفع بالرجل قال البند مجي ولور في حصاة الى فوق
فوقعت في المرمى لم تجز به **الثانية** لو اصابك الحصاة الرمية محلاً او غنق
بعير او ثوب انسان ولور في خارج الحرم ثم وقعت في المرمى اجزاه
تخلاف نظيره في المشابقة في احد القولين في مسئلة لور في لور حرك
صاحب المحمل المحمل او صاحب الثوب الثوب فنفضها او تحرك البعير
فدفعها ووقعت في المرمى لم يعتد بها ولو وقعت على المحمل وغنق البعير
ثم تدحرج في المرمى فاصح الوجهين انه لا يعتد بها ولو وقعت في غير المرمى
من الابيض المرتفعة ثم تدحرج في المرمى او دها الرمي فاصح الوجهين
الاعتداد بها ولور في حصاة فوقعت على اخري خارج المرمى فوقعت
الحصاة الثانية في المرمى دون المرمى بهما لم تجز به قطعاً **الثالثة** لا
يشترط لمن الرامي خارج الجمرة فلو وقف في طرف منها ودعى الى طرف اخر
جاز **الرابعة** يستحب ان يرمى الحصيات السبع في سبع رميات فلو
رمى حجرين او سبعة احجار دفعة واحدة ودفعنا ودقت معايسة
رمية واحدة وان وقع ترتيب في الوقوع فالمقصود الذي قطع به لاكون
افقاً رمية واحدة وفيه وجه انه يحسب بعدد المرمى ولو رمى
حصاة ثم دفعة احدها باليمنى واخرى باليسرى ودفعنا معاً لم يحسب
الا واحد ولوا تبع الحجر فوقع الاول قبل الثاني فيها رمتان وان
دفعنا معاً او الثاني قبل الاول فوجهان اصحهما انها حستبان رمتين
قوله الموالاة بين الحصيات وبين الحمرات في ايام التشريق هل يشترط فيه
الحلاف المتقدم في الطواف فاذا شرطناه لم يضرب الفرق اليسير
ولوامح انه لا يشترط لكن يستحب **الخامسة** العاجز عن الرمي لمرض
حسب الحق وغيره ونحو ما يثبت غيره رعى عنه سواء كان عجزه غير
مرجواً والاولى او مرجواً اذا كان لا يزول لا بعد مضى وقت الرمي

سواء استبان رجلا او امرأة باجرة او بغير جرة ويستحب ان ينال النايب الحضا
ان قدر وجب العاجز ويرى النايب ولو ترك المناولة اجزاه وسعى ان
يقول النايب حلالا او محرما عن نفسه فان استبان من لم يرم عن
نفسه فينبغي ان يري عن نفسه ثم عن مستنبيه فلو اقتصر على روى واحد
وقع عنه دون المستنيب على المذهب وقال الماوردى والرويانى اذا
رعى عن مستنبيه فمر عن نفسه اجزاه عن نفسه وفي الرى المحسوب
عنه وجهان احدهما الثانى وثانيهما الاول لان من عليه نسك اذا
فعله عن غيره وقع عن نفسه وفي روى عن المستنيب وجهان احدهما لا
يجزى به وثانيهما نعم ولو اعنى عليه لم يجز لغيره الرى عنه لربا ذنه ولا يبتل
اذنه بالاعتماد وفيه وجه انه لا يجوز وقال الماوردى ان كان حيزا لذن
مطيقا للرى لم يصح الرى عنه في لراغما ان كان عاجزا بان كان مريضا
فاذن ثم اعنى عليه صحت الاستنابة والرى ونسبته الرويانى الى الهاب
قال النووى وكلام الماوردى موافقه فيحمل اطلاق الاحجاب انتهى كلام
الغزالي والرافعى فيهما ولو اذن في خال اعمايه لم يصح اذنه ولم يجز الرى
عنه والمجنون في جميع ذلك كالمعنى عليه ولو رى النايب ثم زاد عذر المستنيب
والوقت باق وطريقان احدهما وهو النص الذى قطع به الجمهور انه لا
يلزمه اعادة الرى بنفسه لان يستحب الثانى انه على القولين فلو اذا
حج عن المعصوب باذنه ثم سبرا وهو ما او زده القول والمعنى الرويانى
عن والده وضعفه واقا الرى الذى لم يفعله النايب بعد ذلله ففعله
بلا خلاف **فروع** فقه ان الرى لا يحتاج الى نية على المذهب انه
يستحب ان يغتسل له كل يوم ويستحب ان يكون الرامى في الوين
الاولين مائتين وفي الثالث راكبا وينتفع عقبه وشدة المشواحي
فقال الصحيح انه يري فيه ايضا راكبا ودوى فيه حد نيا ضعيفا ان
الطرف الثالث في تدارك الفايه اذ انك رى ايام التثريق او بعضه
عما او شوا حتى انقضت لم يقص ولو ترك رى يوم الفراء وسببا منه عمدا

ادشوا

او شوا اهل بيته اركه في اليوم الثانى او ترك رى اليوم الثانى او
شيئا منه او رى اليومين الاولين وبعضه هل يثدا وكذا في الثالث
فيه قولان اصحها نعم فان قلنا لا يثدا اركه في اليوم في تداركه
في الليلة الواقعة بعد ثفر بعا على الرى مع ان وقت الرى لا يثدا في الليلة
فيه وجهان وان قلنا بالصحيح انه يثدا ارك فالتدارك يقع قضا ام اذا
فيه قولان اصحها انه اذا فعل في هذا ايام سنا كالوقت الواحد والنوزع
عليها مستحب ونجوز تقديم رى يوم التدارك على الزوال قال الرادى
وعلى هذا لا يمنع تقديم رى يوم الى يوم فالارابع ويجوز ان يقال
وقته يمتنع من جهة لركه دون الاول فلا يجوز التقديم قال
والصواب منع التقديم وبه قطع الجمهور وان قلنا انه قضا فنوزع
الاقدار المعينة على الايام مستحقة لا تسبيل لا تقدم رى يوم على يوم
ولا على تقديمه على الزوال فيجوز ان بالليل وجهان اصحها نعم وعلى
كل حال يجب رعاية الترتيب المكاني في الفضاء كما في لراد ابا ان يثدا
بالجمرة التي قبل مسجد الخيف وتحت شجرة العقبة القربا الى مكة ويجب
الترتيب الزماني في اصح القولين والوجهين فيقدم رى يوم التدارك
على رى اليوم للترك وهما مبنيان على ان التدارك اذا ام قضا فان
اوجبتاه فري الى كل يوم جمرة اربع عشر حصاة سبعا عن نوبه وسبعة
عن امته لم تجزى به ولو رى الهالك لها عن يومه قبل ان يري بها عن
امته فاصح الوجهين انه تجزى به ويقع عن القضا والثاني لا تجزى به
وان لم يوجه اجزاه الرى في الصورتين وفي وجوبه على اصحاب الرعدا
كما الرعاية وجهان وهو كمن فاته الظهر لا يجب عليه الترتيب بينه
وبين العشر والواحد بسبب تجوز الجمع فقيه وجهان قال الرادى ولو
صرف الرى الى غير النسك بان رى شخصا اذ ابة في الجمرة في وقوعه
عن النسك الخلاف المتقدم في صرف الطواف والارواح الانصراف
فان لم ينصرف وقع عن امته ولغى قصده وان انصرف فان شرطنا الرى

لم يجز به وان لم نشرطه اجزاه عن يومه هذا كله في ربي اليومين الاولين من
التشرع ما اذا ترك ربي يوم النحر في ثلث ايام التشرع وطريقان
اصحهما طرد القولين والثاني القطع بالبيع وحيث ترك ربي بعض ايام ولنا
يتدارك في بقيتها ففعل فلادم عليه على المذهب وعن ابن سريج انه قد
عليه دم ولو نذر يوم النحر او يوم الفطر قبل ان ربي فان غدا وركي قبل
الغروب فلادم عليه وكذا لو نذر ذلك يوم النحر لاول على المذهب
وان لم يتداركه او قلنا لا يملك التدارك لزومه الدم فظنوا بخلافه
القدر المتروك فلو ترك ربي ايام التشرع قد توجه عليه في اليوم الثالث
ففيها يلزمه قولان احدهما دم واحد والثاني بلبه ولو ترك معها ربي يوم
النحر ففيها يلزمه قولان الاول احدهما دم واحد والثاني دمان والثالث
اربعة دما وصحة البغوي وصحة طايفة الثاني قال الراعي والجنهور
رتبوا الاقوال على لاصل السابق فيها يتدارك فيها فان قلنا يتدارك ربي
بعضها في باقيها فهي دم واحد وان قلنا ربي يوم النحر لا يتدارك ورعي
غيره يتدارك لزومه دمان وان قلنا ان شيئا منها لا يتدارك لزومه اربعة
دما فان لم يكن ترجيح الوجه الثالث لامر من خارج ففضيلة هذا البناء
ترجيح الاول لاننا نقسم على لاصل التدارك انتهى فيه وجبانه يجب
عشره دما وبغوي كل جزء بدو ليوم قال النووي وهو باطل وعلى كل حال
الاقوال يلزمه بترك ربي يوم من الايام الاربعة دم واحد كالشعر
ان خلق جميعه كفاه دم وان لم يخلق الا ثلثا لزمه دم وقيل فيه قول اخر
انه ان ترك ربي يوم لزمه دم وان ترك ربي يومين لزمه دمان وان
ترك ربي ثلاثة لزمه دم وان ترك ربي بعض يوم فان كان من ايام التشرع
فطريقا واحدا ان الجمرات الثلاث كالشعرات الثلاث فلا يصح عمل الدم
في بعضها فان ترك جمره ففعل يلزمه الاقوال الاربعة فيها اذ لخلق شعره
اصحها مد من طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم وان ترك جمرتين
فدان او درهمان او ثلثا دم وعلى هذا لو ترك حصاة من جمره فالصاحب

التقريب

التقريب على قولنا في الجمره الواحدة ثلث دم يجب جرم من احد وعشرين
جزا من دم وعلى قولنا فيها مد او درهم قال الراعي فاحتمل ان يجب مد
او سبع دراهم فاحتمل ان لا يتعقها والطريق الثاني ان الدم يكمل في
وظيفة الجمره الواحدة كما يكمل في جمره النحر في الحصاة والحصاة ثلث افعال
الملائكة وهذا الخلاف في الحصاة والحصاة ثلث من اجزا ايام التشرع فاما
اذا تركها في الجمره لربحية من يوم الفطر او النحر الاول ولم ينصرف فان
قلنا لا يجب الترتيب بين المتدارك ورعي الوقت صح ربي له لكن
ترك حصاة ففيه الخلاف وان وجدنا الترتيب ففيه الخلاف والسابق
في ان ربي بنية اليوم هل يقع عن الماضي ان قلنا نعم فتم المتروك بما الى
بمنه اليوم الذي بعد لكنه يكون نادكا للجمره الاولى والثانية في ذلك
اليوم فعليه دم وان قلنا لا كان نادكا ربي حصاة ووظيفه
يوم فعليه دم ان لم ينفر كل يوم بدم وان افردناه فعليه لوظيفه
اليوم دم وفيما يجب لترك الحصاة الخلاف المتقدم وان تركها من
احدي الجمرتين الاولتين من اي يوم كان فعليه دم وان كان اليوم
المتروك بعض ربي يوم النحر قال البغوي هو كما لو ترك الجمره لربحية
من اليوم الاخير من ايام التشرع فالمتولي يلزمه دم وان ترك حصاة
لا منها من اسباب التخلل فاذا ترك شيئا منها لم يتخلل لريدم كامل وحكي
وجه عزب ان الدم يكمل في حصاة واحدة وطلقا **مرع** لو ترك ثلاث
حصيات من الايام الاربعة ولم يعلم موضعها اخذ بالاشوا
وهو انه ترك واحدة من يوم النحر واخرى من الجمره الاولى من يوم الفطر او
من الثانية يوم النحر لاول فان لم يحسب ما يرميه بنية وظيفه اليوم
عن الغائب فالحاصل من ربي يوم النحر ست حصيات لا غير سوا شرطنا
الترتيب بين المتدارك ورعي الوقت ام لا وان حسبناه فالحاصل ربي
يوم النحر واحد ايام التشرع لا غير سوا شرطنا الترتيب ام لا **الفصل**
الحاجي عشر طواف الوداع اذا فرغ الحاج من الرمي بمنا ونفرا استجبت

لئلا يأتي المحصب ويترك به ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبقى
 به ليلة الرابع عشر ثم يرحل منه إلى مكة فإذا دخلها فإن أراد المقام
 بها لم يشرع له طواف وداع سواء كان من أهلها أو غريبا سواء كان نوي
 السفر أو لا أم لا وإن أراد السفر منها طاف للوداع وحلمه ستائر
 الطواف ولا رمل فيه ولا اضطباع كما تقدم ويصلي عقبه دعاء الطواف
 وفي الفصل مسائل **الأولى** وجوب هذا الطواف طريقان أصحهما
 وأشهرهما أنه قولان أصحهما أنه يجب ويجب الدم بتركه وثانيهما يستحب
 وصحة القايح ونسبه البند نبي إلى الجديد والأول إلى القديم والأمر
 فيستحب جبه بالدم والطريق الثاني القطع بالدم **الثانية** قال
 الإمام طواف الوداع من مناسك الحج وأدعى الغزالي أنه لا خلاف فيه
 وليست على غير الحاج والمعتمر طواف وداع إذا أراد الخروج من مكة وقال
 البغوي والمتولي والخزرجي ليس من مناسك حبه بل هو عبادة مستقلة
 يوم يهاكل من أراد السفر من مكة إلى مسافة القصر مكاحات و
 أفاقيا وصحة الراجعي قال البغوي ولو أراد الخروج إلى دون مسافة
 القصر فلا وداع عليه قال النووي والصحاح المشهور أنه يوجب عليه
 أيضا إلا أن الخارج إلى الشعيم وخوؤه من المواضع القريبة لا يلزمه وداع
 وإذا قلنا بوجوب طواف الوداع فإني به عقب طواف لراضة يوم النحر
 ثم عاد إلى مناهم أراد السفر منها في وقت النحر إلى وطنه فهل تجزي ذلك
 الطواف قال الغزالي اختلف المأخوذون فيه فقال الشافعي العثماني بخبريه
 لأن فراق الوداع يبرأ لفارقة البيت وقد أرادها وقال الرازي لا
 تجزئ به وهو ظاهر المذهب والحديث الصحيح **الثالثة** طواف الوداع
 بمنع أن يفعل بعد قضاء جميع الاشتغال بحيث يعقبه الخروج من غير
 مكث فإن ذلك كان لغيرة أو اشتغال بعض أسباب الخروج
 كثيرا من قضاء دين وزيارة صديق وعبادة مريض لزمه أعادته وإن
 كان لا اشتغاله باستئجار الخروج كثيرا الزاد وشدة الرجل وطريقان

أصحها

أصحها أنه لا يلزمه أعادته وثانيهما فيه وجهان أصحهما هذا ولو أقيم
 الصلاة فضلا عما يقيم قال الشافعي لا يعيد وثانيهما لصاحب **الرابعة**
 إذا قلنا بوجوبه تركه وحرج لزمه العود فالمرسل مستافة القصر
 قال الدارمي ولا يلزمه الإحرام وإن قلنا دخول الحرم بوجوب الإحرام
 وإن بلغها لم يلزمه متى لم يعد لزمه الدم فإن عاد بعد بلوغه مسافة
 القصر فطريقان أصحهما القطع بأنه لا يستقط والثاني فيه وجهان
 أصحهما لا يستقط وإن عاد قبل بلوغها سقط وفي لزوم العود كلام يأتي
 على لراثر **الخامسة** ليس على الحايض ولا النفسا طواف وداع ولا دم عليها
 تركه لأن يستحب لها أن تقي بياب السجد وثاني ما بدعوات
 الأئمة فإن ظهرت قبل مفادتها بناه لزمها وإن فادته وانتهت
 إلى مسافة القصر لم يلزمها العود وإن لم تنته منها فطريقان أحدهما
 في لزومه قولان أصحهما وهو المنصوص أنه لا يلزمها أو الثاني فيلزمها
 وهل للاعتبار بالمسافة من مكة أو بالحرم فيه طريقان أصحهما القطع
 أنه بمكة والثاني فيه وجهان وحيث أوجبت العود فعاد وطاف
 سقط الدم والأوجب وحيث لا يوجب فلم يعد وجب على المتعسر
 بالترك دون الحايض **السادسة** المستحاضة إذا انفردت فإن كان في
 يوم حيضها فلبس عليها طواف وداع وإن كان في يوم طهرها لزمها
 ولورات المرأة الدم ترك طواف الوداع وانصرفت ثم جاوز خمسة
 عشر يوما فهي مستحاضة فينظر إلى ميمزة أم معتادة أم مبتداه فإني
 مرددة إلى نظره فإن كان تركها الطواف في حال حيضها
 فلا شيء وإن كان في حال طهرها لزمها دم **السابعة** إذا قلنا بوجوب
 طواف الوداع ترك طوفه منه ورجع إلى بلد له لم يحصل الوداع فليزمه
 دم كامل وقال الدارمي هو كمن ترك كل الطواف إلا الدم فإنه
 على لراوى اللانة يعني أنه يلزمه مداودهم أو ثلث دم وفي
 طوفين لا قول إلا أيضا وفي ثلاث طوافات دم كامل قال النواوي

وهذا غلط **الثامنة** يستحب اذا فرغ من طواف الوداع وركعتيه خلف
المقام ان ياتي المثلثم وهو ما بين ركن الحجر وباب الكعبة ودعاه رابع
ادرع وهو من المواضع المستحب فيها الدعاء قال الشافعي ويلصق
بطنه وصدره بخايط البيت ويستطيد به على الحجة ارفع رجل اليمنى
ما يلي الباب واليسرى ما يلي الحجر ويدعوا بما احب من امر الدنيا واخره
ويستحب ان يدعوا بما روي عن بعض السلف اللهم الميت بينك والعبد
عبدك وابن عبدك وابن امك حملني على ما سعت في من خلقت حيي
سبحني في بلادك وبلغني بنعمتك حتى اعشني عافيا مناسكك
فان كنت دسيت عني فاردد عني رضى الا فتن الان قبل ان تنزع عمتك
داوي وبعده عنه مراري هذا اذا انصرف الى ان ادنت به غرسيدك
بك ولا بينك ولا داعب عنك ولا عن بينك اللهم احسن العافية
في ديني والعصمة في ديني واحسن من قبلي واذا رقت طاعتك ما ابقيتني
وزاد بعضهم واحسب لي خيرا الدنيا والاخرة انك قادر على ذلك قوله
من فيه وجهان احسنها ضم الهم وتشديد النون من النون الثاني
انها من الحارة وتجو زفتح النون وكسرها ويستحب ان ياتي
بازاب الدعاء الشافية في الوقوف من الشا على الله تعالى وحده
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله وبعد ودفع البدن وغرفة
التاسعة يستحب دخول الكعبة اذا لم يتاخر به ولم يوحدا احد
والصلاة فيه واقامها ركعتان وليكن في الموضع الذي يركع فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويستحب لدخولها ان يكون مواضعها خاضعا
قال القاضى الطبري وان لا يرفع بصره الى سقفها ويكون خافيا وصلاته
القل فيها افضل منها خارجها وكذا الفرض الذي لا يرجي له جماعة
خارجها وليجد من لا غرار بها احده بعض الصلاة في الكعبة
وهو الذي سمون العروة الوثقى والسماء الذي سمونه سرة الدنيا
وقد لطف الله تعالى في هذا الزمان **فروع** الاولى استحب

الاكثر

38
الاكثر من دخول الحرم والصلاة فيه والدعاء فيه او اكثره من
الاجنة وهو من مواضع استحباب الدعاء وينبغي للجائس في المسجد استقبال
الكعبة والنظر اليها والقرب منها وينبغي للحاج والمعتمر ان يمشوا
من مقامه مكة فيكثر الاعمار والطواف والصلاة في المسجد وان
يزور المواضع المشهورة بالفعل بمكة وهي **ثمانية عشر** بيت مولد
عليه السلام وهو اليوم مسجد بريقا قالمولد. وبيت خديجة التي
كانت سكبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جعل مستجدا
ومسجدا في دار الاقدوس في السماء دار الخيزران عند الصفا كان عليه
السلام يقبر فيه. والغار الذي يجبل حرا. والغار الذي يجبل ثودا الذي
في القران **الثاني** يستحب ان يشرب من ما زمر وان يشربه لمطلوبة من
ويشرب منه عند فراغه من دعا الوداع وان يشربه لمطلوبة من
امور الاخرة والدنيا فان اراد ان يشربه للمغفرة او لغرض يوم القيامة
او للشفا من مرض او لحفظ علم وحق استقبل القبلة وذكر اسم الله
تعالى ثم قال اللهم انه بلغني ان رسولك قال ما زمر لما شرب له
ولج اشربه لك انا فعله لي وان ينفس ثلما كما في شرب غيره فاذا
فرغ حمد الله تعالى ويستحب ان يشرب من عييد سفاية طاب العباس
اذ كان **الثالث** يستحب اذا فرغ من شرب ما زمر بعد دعا الوداع
استحب ان يعود الى الركن فيستلمه ويقبله قال الزبير وجماعة ثم
تخرج ويصرو الى البيت ليؤخر احدكم بالبيت وقال القاضى ابو الطيب
واخرون يلقت اليه في انصرافه كالنحر عليه وقال الحليمي والماوردي
واخرون يخرج ماشيا ثلما وجهه وبو الى الكعبة ظهره ولا يمشي فقرا
فانه مكروه في النووي وهذا الصواب **الرابع** يستحب زيارت قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انصرف الحاج والمعتمر من مكة
استحب لهم استحبابا مناسكا ان يوجهوا الى زيارة عليه السلام
وينوي الزايم مع الزاير القرب بالمسافر الى المسجد وشدة الرحا اليه

فيه والصلاة فيه وينبغي ان يكون في طريقه من الصلاة والسلام عليه
فاذا وقع بصره على حرم المدينة واشجاده زاد منها وبسبب الله تعالى
ان يقع بهذه الزيادة وان يقبلها منه ويستحب ان يغتسل عند دخوله
ويلبس نظف ثيابه ويستحضر شرف المدينة وانها افضل الارض بعد
مسكة عند الشافعي وافضلها مطلقا عند مالك واخبرني وان الذي
شرف به خير الخلق وليكن من اول قدومه الى ان يرجع مستشعر
التعظيم مثل القلب من هيئته كانه يراه فاذا دخل باب المسجد فليقل
الذكر الذي يستحب له اذ كل مسجد وقدم يمينه في دخوله
ويشراه في خروجه لغبره ثم يقصد الروضة الكريمة وهي ما بين القبر
والمنبر فيصلي تحية المسجد بجانب المنبر قال في الرحبا يستحب ان يجعل
عمود المنبر حذاء كتفه الايمن ويستقبل الشاذية التي لا جانبها
المندوق وتكون الدائرة التي بالقبلة بين عينيه فهو موقوف عليه الا ان
فاذا فرغ من الصلاة شكر الله على هذه المعزة وبسبب انما قصده
وقول زيارته ثم ياتي القبر الكريم فيستلم رقبته ويستقبل جدار
القبر ويبعد من راس القبر نحو اربع اذرع ويجعل القندبل الذي في
القبلة عند القبر على راسه ويقف ناظرا الى اسفل ما يستقبله من
جدار القبر فاض الطرف في مقام الهيبة والجلال فازرع القلب من
علامات الدنيا مستحضرا حلاله لموقفه ومنزله من هو محضته ثم يقول
مفتصلا بغير رافع مودة السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا
نبي الله السلام عليك يا حجة الله السلام عليك يا حبيب الله السلام
عليك يا مستبصر المرسلين يا خاتم النبيين السلام عليك يا خير الخلق
اجمعين السلام عليك يا قايدهم الى الجحيم السلام عليك وعلى اهل
البيت واهل بيوتك وادراجك واصحابك اجمعين السلام عليك وعلى شايخ
النبيين وجميع عبادك الصالحين جزاك الله عنا يا رسول الله افضل
ما جاز انبياء ورسولا عن امته وصلى عليك كما ذكرك ذا جبر وعقل عن

ذكرك عاقل افضل واكمل ما يصلح على احد من الخلق اجعل شهدا لا اله الا
الله وحده لا شريك له وانك عبد ورسوله وخيرته من خلقه واسأله
انك بلغك الرسالة واثبت من امانته ونصحت الامة وجاهدت في الله
حق جهاده اللهم انا المستليل والفقيه بهدرا بعثته مقاما محمودا الذي وعدته
وانتهى ما ينبغي ان يسأله السائلون اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك
النبي المصطفى وعلى اهل بيته وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى ابي
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ذكر ذلك كله النووي قال واقله
السلام عليك يا رسول الله فان كان قد اوصى بالسلام عليه صلى الله عليه
وسلم قال السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان او فلان بن فلان يسلم
عليك يا رسول الله وخوف ثم يناخس الى صوت يمينه قد رذاع للسلام على
الذي يكره فيقول السلام عليك يا ابي بكر صفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان يستد في الغار جزاك الله عن امة رسول الله خيرا ثم يتأخر الى
صوب يمينه قد رذاع ويقول السلام عليك يا عمر الذي اعتر الله به الاسلام
جزاك الله عن امة نبيه صلى الله عليه وسلم خيرا ثم يرجع الى موقفه الاول
قبالة وجهه عليه السلام ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه
منجاة وتعالى ويدعو ما سأل ولو الدية واقارب واصحابه ثم يرجع
الى الروضة فيكثر فيها من الصلاة ومن الدعاء عند المنبر ولا يجوز ان يطاف
بقبره عليه السلام ويكسر الصاق الظفر والبطن بخد القبر وسعد باليد
وتقبيله بل لا بد ان يبعد منه كما يبعد لو كان حيا وينبغي ان يصلي الصلوات
الحسنة في مدة مقابله باليد بنية في مسجده عليه السلام وينوي الاعتكاف
وان خرج كل يوم الى البقيع حضوا يوم الجمعة بعد السلام على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول السلام عليكم ذاقوم مؤمنين وانا
ان شاء الله عن قريب بحمد لا حقون اللهم اغفر لاهل القبر والموت
اغفر لنا ولهم ويزور القبور الظاهرة فيه كقبر ابراهيم ولد عليهم
وعثمان والعباس والحسن بن علي وعيا بن الحسين ومحمد بن جعفر بن محمد بن

وغيرهم وحتم بغير صفيه عنه عليه السلام وبزور قبور الشهداء باخذ
 وافضل يوم الخميس وبدا الخرق ويستحب استنجابا بامناكة ان ياتي
 متجده قبا وهو في يوم السبت كنه نارايا الثرب بربارته والصلاه فيه
 وان ياتي بمراريس التي روي انه عليه السلام فقل فيها وهي عند مسجد
 قبا في شرب منها وتوجه وان يزور المساجد التي بالدينه وهي نحو ثلاثين
 موضعا وكذا الابار التي كان عليه السلام يتوضا منها ويشرب
 ويستحب له ان يصوم بالدينه ما امكنه وينصدق على حاجته ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهم المقيمون بالدينه من اهلها والغزاة اليه
 وتخص اثاره استيطانا ومعدنا ومهبطا لرحمه وتردده عليه السلام
 في ازقتها وتردد جردا عليه السلام اليها بالوحي ومن البدع
 الغوام باكل النمل الصالح في الروضة وقطعهم سعورهم وديهم في
 القنديل وليس له ان يستحب شيئا من الاكل المذموم من قرات
 حرم الدينه لا وطنه خارج الحرم وكذا الكيزان والاداب والعمو
 من طينه ولا من احبار وثرابه كاستيا في حرم مكة ويستحب اذا اراد
 الشتران بوع المسجد ركعتين ويدعوا بالحب وبعد السلام والدعا
 المتقدمين ويقول اللهم لا تجعل هذا الحرام عذرا لغيري وسواك تستد
 لي العفو والحرمة سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدين والدنيا
 وددنا سالمين غانمين وينصرف تلقا وجهه لا تقهرا **الحامس** ينبغي
 الاعتناء بالمحافظة على الصلاة في الموضع الذي كان في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم فان قوله صلاة في مسجدي هذا افضل من الفضل
 اغايننا ولا مكان في زمنه عليه السلام لكن ان صلى في جماعة
 فالتقدم الى القف الاول ثم ما يليه افضل وقيل ان مسجد علي عليه السلام
 كان في زمنه سبعين دراعا في ستين دراعا ويزيد وراذ فيه عثمان
 ثم الوليد ثم عند الملك ثم المهدي **السادس** ريان الخليل عليه السلام
 وزيارة بيت المقدس شتان مستقلتان لا تعلق لهما بالجمع ولا

لسته

بسنته كما نزع العوام فيستحب الصلاة في المسجد لراقصي **السابع** يجوز
 ان يقال لمن حج بعد تحمله بستين يوما بعد ثوبه حاج من غير حرامه
 وذلك حقيقة او تخا وتخرج على الخلاف المشهور ان يباوجه
 الاستدقات هل هو شرط لصحة المشتق منه **الثامن** ذكر الشيخ ابو
 حامد والمندنجي وابو الكاظم صاحب الغدة انه يمكن ان يسمى حجة
 النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال النوادي هذا غلط فاضح
 سائد للاخبار الصحيحة في تسميتها بحجة الوداع **التاسع** صح عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حج فامر برئت ولم يفسق
 اجمع كيوم ولدته امه وفي رواية من ذنوبه وهو مخصوص بالمقامين
 المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد ولا يسقط الحقوق
 انفسها به فمن كان عليه صلاة او صيام او كفارة او غيرها من
 حقوق الله تعالى لا تسقط عنه به لكن ان اخرها عن وقتها المنع
 سقط بالحق اثر العصيان بالتأخير لا في انفسها فلو اخرها بعد
 تحركها اخرها الى المبرور كالنوبة تسقط اثم المخالفة للحقوق
الفصل الثاني عشر في حرم المصبي وحجده صحيح يثاب عليه كثير من
 العبادات وان كان ابن قنوم والكلام فيه في ثلثة امور في احرامه
 وفي اعماله وفي لوازمه وموانئه فان **الحرام** فينظر فيه فان
 كان غير ميثرا حرم عنه وليه سوا كان الويل محرما عن نفسه او عن غيره
 او حلالا وليه وجه انه يشترط ان يكون حلالا وسوا كان الويل حج
 عن نفسه او لا وكيفيته ان ينوي جعله محرما او انه احرم به
 او بعد له الاحرام فيصير محرما لا ان ينوي صيروره بنفسه محرما
 عن المصبي كالمستباح ولا يشترط مواضعه بالاحرام وفيه اشتراط
 حضوره بالبلد الذي به الويل وجهان اصحهما انه لا يشترط الين
 يمكن ان يقع في محطوره وحكي الماوردى وجهان شبهه الى المبرر
 ان معنى احرامه عنه ان يقول اللهم لا احرمت عن الله هذا قال

وعلى هذا لا يصح احرامه عنه الا ان يكون الويل حلا لا قال وتجب وان
لا يواجد الصبي بالاحرام بخلافه على القولين لغيره وهو يفهم خلاف ما
يقدم ومن الويل الذي تحرم عن الصبي اضطرب فيه كلامه من كتاب
ويخلص منه خمسة اوجه **أحدها** لا يجوز الا للاب وللجد عند عدمه
وللجد عند عدم الاب والجد **والثاني** يجوز للاب وللجد مع وجود
الاب وكذلك الاب مع وجودهما **والثالث** يجوز لهما وللام ومحمدة
جماعة للجد **والرابع** لهم ولستائر العصبات **والخامس** هو حق
الصبي في جوار الاب والجد عند عدمه وللوصي والقيم دون غيرهم
سواء كان الوصي والقيم عصبة او ائمة او اجنبيا وزعم الماوردي
ان لرامحباب انفقوا على انه ليس ذلك للقيم وللويل ان تحرم عنه ثم
يعطيه لمن خضر الحج انفاقا ولو اذن لغيره ان تحرم عنه يصح في الصبي
الرجهين كما يجوز له التوكيل في ستائر النصفاء المتعلقة بالصبية
وان كان الصبي ميمرا وهو الذي يفهم الكلام ومقاصده ونحوه
الجواب ولا ينعبط بستر على الصحيح فله ان يحرم باذن وليه المتقدم
الذي له للاحرام عنه اذا لم يكن ميمرا وان استقل به دون اذنه
فصح الوجهين انه لا ينعقد وعلى هذا فله للويل ان يحرم عنه فيه
وجها ناصحا نعم وثانيها لا ينعقد قطع البغوي وابن الصباغ والباقي
عن الاستحاق انه ينعقد وعلى هذا للويل تحليله ان راي الضاحي فيه
وليس له ان يحرم عنه وحكي ابن القطان وجه انه لا ينعقد احرام
الصبي الميمر بنفسه لانه ليس له قصد صحيح واما اعماله فبشي صار
الصبي محرما باخراجه او احرام وليه عنه فعل بنفسه ما يقدر
على فعله وفعله وليه ما لا يقدر عليه فيغسله الويل عند ارادة
الاحرام ويجزئه عن الخيط ويلبسه الا اذا رد او التعليل ان
يأتي منه المشي وينطقه وبطيقته ثم تحرم عنه تمامه ويكره
ان تجنيه ما تحتفه الرجل المحرم فان قدر على الطواف بنفسه علمه

فطاف

وطاف والاطاف به وكذا في السعي كما مر وان كان غير ميمر صلى عنه ركعتي
الطواف وهل تقع هذه الصلوة عن الويل او الصبي فيه وجهان أصحهما
عن الصبي وان كان ميمرا امره فصلاهما وفيه وجه انه لا بد للويل ان
يصليهما بكل حال وفي اشتراط طهارة الصبي وجهان ويستطرح أحصان
عرفات قطعاً سواء كان ميمرا او غيره ونحوه مرد لفة والمشرع الحرام ومنا
وستائر الواقف وتجمع في احصان عرفته بين الليل والنهار فان ترك
الجمع بينهما المبدى بمزدلفة او بمنافاة فلنا بوجوب الدم في ذلك وجب
في مال الويل قطعاً للتقريبه وان قدر الصبي على الرمي امره به والاربي
عنه من لبس عليه فرض الترتي ويستحب ان يضع الحصاة في يد الطفل
ثم يأخذ بيده ويرميها فان تعذر اخذها بيده رمي بها ولم يصنعها
في يد الصبي ورماها عنه اجراه ولو كان على الويل رمي فري عن الصبي
رفع عنه دون الصبي على الصحيح وقد مر نظير ذلك في الويل الصبي ذاب
وهو غير ميمر فطاف به لم ينعج الا انه كان الويل سابقا او فائداً لخلاف
ما لو كان بمنافاة يصح طوافه قطعاً واما اللوازم المالبة فغيرها سابل
فلا بد من نفقة الصبي في سفره ونحوه مما قد رفقته في الحضر وساله
قطعاً واشتد بعضهم فطره فيه الخلاف في الزايد وفي الزايد فolan وقيل
وجهان أصحهما انه في مال الويل وعلى هذا الواجب بغراذنه ومحماته
حلله فان لم يفعل فالنفقة في مال الويل وليس للويل ان يسأل النفقة
الى الصبي بل ان كان معه انفق عليه ولا يستلها الى امه لشفق عليه
فان سلمها اليه فمتمها الا ان دفع النفقة من ماله **المائة** على الويل
منع الصبي من ضرورات من محظورات الاحرام فلا يلبس او تطيب باستيها
ولا فدية قطعاً وان تعذر انفق على القولين ان عمدا الصبي عمداً أو خطأ
فان قلنا انه خطأ فلا فدية وان قلنا انه عمد وهو الامم وجهان
الامام وبه قطع المحققين لان عمداً في العباد ان عمد المانع فطفاؤونه
قول ثالث غريب انه ان كان ممن يلبس بالبأس والطيب وجب الفدية

والأفلا ولو خلق أو لم ارقتل صبيداً بعد أو قلنا عهد هذه الأفعال وسموها
ستوا وهو الذهب وجبت الفدية وإن قلنا تختلف حكم عهدها وسموها
فهي كالمطبخ واللباس ومشي وجبت الفدية فهي على الوجه الأول أو ما لا يقبى
فيه قولان وقيل وجهان أحدهما على الوجه الثاني أن حرماً بعداً عنه وجبت
فهي في مال الصبي قطعاً وعن ابن الفطان وجه أن كل فدية وجبت بفعل
الصبي يجب في ماله إذا كان وليه أبوه وحمه وإن كان غيرهما ففي مال الولي
وهو ضعيف ومشي وجبت الفدية في مال الصبي فإن كانت مرتبة فحكمها
حكم كرامة القتل وإن كانت تحية بين الصوم وغيره واختارنا أن يفدي
بالصوم ففي صحة منه في صباه وجهان ينبغي أن على الخلاف لا في
صحة قضائه الحج الفاسد في صباه أحدهما تجزئته ولو زاد الولي أن يفدي
عنه فيها بالمال لم تجزئ وأشار القاضى إلى الخلاف فيه ومشي وجبت على الولي
فهي كالفدية الواجبة عليه بفعل نفسه فإن اقتضت صوماً أو غيره
فعله واجراه **الثالثة** إذا جامع الصبي في حرمة ناسياً أو غامداً أو قلنا
عهد خطأ ففي فتا دججه القولان المشهوران في البالغ إذا جامع نائماً
والأصح أنه لا يفسد وإن قلنا عهد عهد فتد حجة قطعاً وإذا استدلت لزم
قضاه في أصح القولين وقيل الوجهين في لائن الصلاح وليت هذا الجواب
تكليف بل الوجوب فيه معنى الثبوت في الذمة كالوجوب الثابت
في العرا والتفقات وإن كان نادراً في العبادات البدنية لأن وقوع
مؤمرة وفيه نظر فإن أوجبناه عليه صح في القضاء في أصح الوجهين
وقيل القولين فإن قلنا لا يصح فطر في الحجة التي أفسد بعد بلوغه
فإن كانت يجب لو سلمت عن الفتا دجج لاجرائه عن حجة لاسلام بان
بلغ قبل فوات الوقوف نادى حجة لاسلام بالقضا وإن كانت تحية تجزئ
لم نشاد وعليه أن مبدأ الحجة لاسلام ويقضى فإن نوى القضاء أو لا وقع
عن حجة لاسلام وعليه القضاء وإن قلنا يصح فلو شرع في القضاء في
الصبا فبلغ قبل الوقوف أنصرف لاجبة لاسلام وعليه القضاء وجبت

مشر

فتد حج الصبي وقلنا يجب القضاء وجبت الكفارة وهي الفدية ولز قلنا لا
يجب في الفدية وجهان أحدهما أنها تجب وتقل بعضهم الاتفاق عليه
وعلى الغرض إلى هذا الترتيب فجعل الخلاف في وجوب الفضة مرتبة على
الخلاف في وجوب الفدية وإذا أوجبنا ما ففي مال الصبي أو على الوجه
فيه الخلاف الشافعي وقد الخلاف في نفقة القاضى إذا أجبناه ولو
نوى الولي أن يعقد لحرماً للصبي فتجاوز به الميثاق من غير حرماً
ثم أحرمه بعد فهل يجب الفدية في مال الولي أو لا يجب على واحد منهما
فيه وجهان **الرابعة** حكم المجنون حكم الصبي غير المميز في جميع ما تقدم
فجزم عنه وليه وفيه وجه تقدم أنه لا يجوز وهو الذي في الحاروي
والمهدب وغيرهما ولو خرج إلى المجنون بعد استقرار الفرض عليه
وانفق عليه من ماله فإن لم يقع حتى فات الوقوف غزم الولي زبادة
نفقة السفر وإن أفاق وكهرم بالحق ولا غزم ويشترط أفاقه عند الرجوع
والوقوف والطواف والسعي قال الرافعي ولم ينص صراحة إلى الخلاف
كونه فشككنا بشرط لافاقه فيه قال الرافعي وهذا الاستراط في وقوعه
عن الواجب ولا يشترط ذلك في وقوعه مطلقاً كما في الصبي غير المميز ولا
يصح إخراج الولي عن المعنى عليه والمعنى عليه قطعاً وهذا يصح إخراج
رفيقه عنه متواكناً لأن فيه قيل لراغماً أم لا ولا يجوز لحرماً عن
المريض وإن كان ما يوشى منه قطعاً **فروغ** الأول لو طيب الولي الصبي
أو البسه أو خلق شعره أو قبله فإن لم يكن بالصبي حاجة إلى ذلك فالفدية
في مال الولي قطعاً وكذا الوقف به اجنبي وهل يجوز الصبي طرفة ذلك
فيه وجهان أحدهما نعم فيؤخذ من ماله ويرجع به على الولي والآخرى عند
يشارة وأصحها لا وإن فعله الولي الحاجة الصبي ومصلحته فهل تبرأ ذلك
منه فعل الصبي ذلك بنفسه فيه وجهان أحدهما لا ويجزئ مال الولي
قطعاً وأصحهما نعم فيلزم على الوجهين والأصح أنها على الصبي ولو لجاء الولي
إلى الطبيب فالفدية على الولي قطعاً ولو فرت الولي عليه الحج فالفدية على

قال الولي قطعا قال المتولي واذا تمنع الصبي او قرن فخر دم التمتع ودم القران
 حكم القدية بارتكاب محظور فيا في فيها على الخلاف **الثاني** ذا الحرام
 الصبي والعبد بالحق ثم بلغ هذا وعنف هذا فلها اربعة احوال **الاول** ان
 يملك البلوغ والعنف بعد نزاع الحج ولا يجزئها عن حجة لن سلام بل يكون قسوعا
 فان استطاعا من بعد لن بها حجة لن سلام **الثانية** ان يكون قبل الفرج
 من الحج لن بعد خروج وقت الوقوف فلا يجزئها عن حجة لن سلام **الثالثة**
 ان يكون بعد الوقوف وقبل خروج وقته بان بلغ ليلة الحج بعد الانصراف
 او وثق بان رجع لا عرفات والوقت باق جزاءه عن حجة لن سلام وان لم
 يعد فالابن سريخ بحرية والمذهب المنصوص الذي قطع به غير انه لا يجزئ
الرابعة او الثالثة اذا عاد بعد البلوغ لا عرفة وادرك الوقت فان
 كان لم يتبع عقب طواف القدوم فلا بد من السعي غيره وان كان قد سعى
 عقبه في الصبا ففي وجوب عادة السعي وجهان احدهما الجب وبه قطع
 الشيخ ابو حامد واصحابه وقطع به جماعة ثبت وبني على وجهين ذكرهما
 في انه اذا جزاه عن حجة لن سلام هل يقول حر ليه فوقوف فان كان في الوقوف
 مبين انقاده في لن صل فرضا او نقول لا نفقه فقلنا انقلب فرضا فعلى
 الاول لا يعيد وهو ما اورد القاضى الطبري وعلى الثاني يعيد وهو مجمع
 وبه قطع المحاميل والبند يحيى فاذا وقع عن حجة لن سلام فليز منه دم فيه
 طريقان اشهرهما فيه قوله لا صحتها لا وبناهما الشيخ ابو محمد على لن صل
 المتقدم وتبعه الغزالي والطريق الثاني لقطع بانه لا دم عليه وهذا اذا
 لم يعد بعد الكمال الى الميقات فان عاد اليه محرم فلا دم على المذهب وفيه
 وجه والطواف في العمرة كالوقوف في الحج فان حمل قبله او فيه اجزائه
 عمرته عن عمرة لن سلام وان كان بعد فلا **الفرع الثالث** اذا انقضى
 الميقات مريدا للنسك فاحرم منه لم ينعقد احرامه واستلم قبل فوات
 الوقوف ولزمه الحج لتمتع منه فله الحج من عامه وهو افضل وله التاخير
 فان حج من عامه فان عاد الى الميقات واحرم منه وعاد محرما فلا دم قطعا

فان

وان لم يعد بل احرم وحج من موضعه لزمه دم بض عليه وان لم يمكنه الحج من
 عامه بان استلم بعد فجر ليلة النحر لم يلزمه الحج في هذه السنة فان استطاعه
 من بعد لزمه والا فلا ولا اثر للاحرام في الاضحية شي من احكام قطعوا فلو
 رطل او قطيب او قتل صيده او لبس او قلم او حلق لم يلزمه شي من عقوباتها
 ولو من كافر بالميقات مريدا للنسك واقام بمكة للحج منها واستلم قال
 الدارمي ان كان حين مري بالميقات اذا حج ذلك السنة ثم حج بعدها فلا دم
 قطعاً وان كان حين مريه نوي حج السنة الثانية التي حج فيها ففي وجوب
 الدم وجهان ولو كان حين مريه لم يرد احراماً ثم استلم واحرم في السنة
 الثانية ففي وجوب الدم وجهان **الرابع** قال الدارمي الصبي والعبد اذا
 فاته الحج فبلغ ذلك وعنف فان كان البلوغ والعنف قبل الفوات
 فعليه حجه واحدة تجزئ عن حجة لن سلام والقضا وان كان بعد فعليه
 حجتان حجة لن سلام وحجة للقضا ويبتدئ بالحجة لن سلام وان افتد الحرة
 السالغ حجة قبل الوقوف ثم فاته الوقوف اجزائه حجة واحدة عن حجة لن سلام
 والفوات والقضا وعليه فديتان واحدة للاقتداء واحدة للفوات •
الخامس المحجور عليه بالسفك كالرشيد في وجوب الحج فاذا وجب لم يجز
 لولي دفع المال اليه بل يصحبه وينفق عليه او يصب قتيلاً ينفق عليه فيه
 واذا شرع في حج الغرض او حج ندره قبل الحج بغیر ذن الوالي لم يلزم له تحليله
 ويلزمه الا اتفاق عليه من مال الشفيع في حجه وكذا الوشرع في حج قسوع
 ثم حج عليه ولو شرع فيه بعد الحج فله تحليله اذا احتاج الى موته لم يرد
 على نفقته المعهودة ولم يكن له سبب فان لم يرد او كان له سبب ففي
 بالمنة مع قدر النفقة المعهودة بموته سفقه لم يرد له تحليله **السادس**
 اذا وقع الحج بمال حرام او على ذابة مغصوبة انم حججه واجزاه
الباب الثاني من قسم المقاصد في بيان محظورات الحج
 والعمرة والحرم بالاحرام باحد ما سبعة انواع **الاول** اللبس والكلام
 فيه في حق عمر المحدث وروفي حق المحدث • القسم الاول غير المحدث

والكلام فيه في ستر الرأس وفي ستائر البدن والكلام فيها في حق الرجل
والمرأة فاما الرأس فيحرم على الرجل ستره ولا فرق بين ان يكون المشاير
مخيطا كالفلنسوة او غير مخيط كالعمامة ولا بين ان يكون بعتاد السترة
كالعمامة ولا بعتاد السترة كالازار او الحرق فان ستره لزمت الفدية
ولو توسدت وسادة او عمامة مكمرة او غير مكمرة او وضع بين يديه
واطالا وانغمس في ماء او استظل بمحمل او هودج او خوصا جاز ولا فدية
عليه ولا فرق بين ان يمشي المحمل راسه او لا واعرب المتولي فقال ان
ستر راسه لزمت الفدية فالرافعي لم اره لغيره والوجه الحافض موضع
الزنبيل على الرأس والاصح انه لا فدية فيه فالنودي وما قاله المتولي
ضعيف او باطل والاستظلال وان كان جارا لبرود الشمس افضل
منه للرجل فالمرحش ضرر والاستئثار للمرأة افضل ولو وضع زنبيل او
حذاء على راسه ففيه طرق اخذها فيه قولان اصحها انه نجو ولا فدية به
والثاني يحرم وتجب الطرقتان في وجهه قال ابن كثير في القلع بالاول والثاني
القطع بالثاني وحضر الماوردي فيهما اذا لم يقصد الستر وقطع برؤسها
اذا قصد ولو طلا راسه تحت اوطان او مرهم فان كان رقبته لا تستر
ولا فدية وان كان ستارا وجبت في اصح الوجهين وما كان وجهين فيما
اذا طلا عورتة بذلك وصلى واما القدر الذي وجب بستره الفدية
فلا يشترط الوجوب بهما شتر جميع الرأس كما لا يشترط في وجوب الفدية
في حلق الشعر استيعابه وضبط الامام والغزالي ذلك بستر بقدر يقصد
ستره لعرض كل صنف لصنف لشجته وخوفها وشدة عصاة ولو ستر
حظا على راسه لم يقصد ولم يلزم فدية اتفاقا قال الرافعي وهذا ينقص
الضابط الذي ذكرناه فان هذا قد يقصد لمنع الشعر من التمشير
وغيره فالوجه الضابط بتسميته سائر الكلال الرأس او لبعده قال النواوي
والنواوي فان لا لا تنقص عما قاله الرافعي لانها لا يقصد ستره والمخيط
للبشر ينشأ وقد فرق الاصحاب بين شد الحيط والعصاة بذلك وجب الفدية

مغطاة

بشعره البياض الذي وزا الاذن ولو غطي راسه بيد غيره فلا فدية على المته
كما لو غطاها بيد نفسه وفيه وجهان فالحق واما المرأة المحرمة فالوجه في
حقها كالرأس في حق الرجل فيحرم عليها ستره بكل ما يستره في رأس
الرجل ويعتبر عنه بان احرام المرأة في وجهها فقط وقيل وفيه فيها على ما
سبنا في في القفا زين وستر راسها وستاير بدنها بالمخيط وغيره كالقميص
والجبة والشرابيل والخف وستر من الوجه القدر اليسير الذي على الرأس
او لا يستر سترها الا به وهو واجب ولها ان تستدل على وجهها فوقها
متجافيا عنه خشية او غيرها ستوافلت ذلك بحاجة لحرا وبر او خوف
فنية او لغير حاجة وصوره الماوردي بان تشد ثوبا على فضاء الشعر
كالرد وتستره عليه الثوب وتستره بيدها حتى لا يمش وجهها وصورة
القاضي بان تضع حشيتين على اذنيها وتشدهما بمخيط وتستره الثوب
عليها متجافيا ثم اذا فعلت ذلك فوق الخشبة واصابا الثوب وجهها
من غير اختيارها ودفعته في الحالب فلا فدية وان استدامته او فعلت ذلك
عدا امت ولزمها الفدية ولها ان تستره بيدها ولا فرق في ذلك بين الحق
والامة على المذهب المشهور وقال القاضي ابو الطيب الامة ينبغي امرها
على الخلاف في ان عورتها تعودتها الرجل ام جميع بدنها عودتها سوا الرأس
واليدن والشايفين على الاول فيه وجهان احدهما انها كالرجل في الاحرام
والثاني انها كالحرمة وعلى الثاني فيه طرفان احدهما وبه قال القاضي ابو
حسب القطع بانها كالحرة في الاحرام والثاني في راسها وستايرها وجهان
كالقفا زين للحرة والمعتصم كالحرة او كالامة فيه وجهان قال النودي
وهذا كله شاذ والخشي المشكل اذا ستر راسه او وجهه فلا فدية وانه
سترهما جميعا وجبت فلوقال اكشف راسي ووجهي قال القاضي ابو الفرج
قلنا فيه ترك الواجب ولو قيل يوم مكشف الوجه كان صحيحا لانه
ان كان حلا فكشف وجهه لا يمنع منه وان كان امرأة فهو الواجب قال
العمري وعلى قياس قوله اذا البش الخشي قميصا او سترا او خفا فلا فدية

لاحتما لانه امرأة وتستحي ان لا يلبس ذلك هذا ما ذكره الجمهور وقال القاسي
ابو الطيب لا خلاف فانما امره بالستر ولبس الخيط كما قاموا ان يستره صلاته
كالمرأة وهل يلزمه الويل به فيه وجهان اصحهما الاول الثاني يلزمه لاحتما
كما يلزمه في الصلاة واما سائر البدن فما عدا الرأس وظبقة على المرأة
فيه ولم يستره بالخيط ورأسه وسائر ما عدا الرأس للرجل يستره بغير
الخيط ونحوه عليه ستره بالخيط اذا احاط البدن او بعضه بغيره من سبب
الخياطة فليست له لبس القمص والقباء والحجبة والدراحة والبرنس وهو كل
ثوب راسه منه متصل به والسراويل والنبان والحف ستوا كما في صحيحها
او محرفا فلو لبس شيئا من ذلك محترفا عما انزل الله من المبادىء الى قلعه
والفدية ستوا طاله زمنه او قصر وبلغت الخيط ما في معناه كالدرع من
الزرد والجوشن وحبه اللبد والقميص المستوح فيه ما لا خياطة فيه
والحوادث الملتصق بعنه ببعض سوا كان من جلد او قطن او كان اوله
او غيره وضابطه انه يحرم كل ملبوس معزول على قدر البدن او قد رخص
منه بحيث يحيط به خياطة او غيرها ولا فرق في لبس القباء بين ان يدخل
بديه في فيه او لا وفيه وجه بعيد انه ان كان من اقبيه خراستان
فصير له ملصق الكمر لزمنه الفدية وان لم يدخلها فان كان من اقبيه
العراق طويل الدبل فاستع الكمر لم يجب حتى يدخلها فيها ولو اوردت
بقمص او حية او قبا او الحف بها او اثر يستر او يلحاز ولا فدية في
لو اوردت بازاء او اردت ابردا ملصق من خرق بخاطة او خيط عليه وقاع ولو
القي على نفسه قبا او فرجيه وهو مصطوح ان اخذ من يده اذ اقام عدا
لا يستره لزمنه الفدية وان كان بحيث لو قام او قعد لم يستره شاك عليه
الا بزيد لبس فلا ولا باس بشد الهان والمنطقة في وسطه ونقلا المعص
وحايل الشيف ولبس الخاتم وله ان يحقد ازاره وان يشد عليه خنططا
ليثبت وان يغزط فيه وان يجعله مثل الحرج ويدخل فيه الدرة فمن عليه
في لرام وثا بعه الامحاب وشد القاسي ابو الطيب فحكي عن الفضل المنع وله

عمر

عمر طرف ازاره في رذابه ولو ذر الا ازارا وشوكة او خاطة لم تجز فان
فعل لزمنه الفدية وليست له ان يعقد الرذا ولا ان يخلطه بخلا لا وسلة
وخنطما ولا ان يربط طرفه الى طرفه الاخر بخيط وخنط ولا يجعله شرجا
وعمر او ربط السرج بالعرز من الفدية قطع به الجمهور وقالت طائفة
منهم الامام والغزالي والمنولي لجواز عقد الرذا وانه لا يلزم به فدية
لان الرذا المنولي يذره وحكي الامام عن والده تروا في جواز شرجه
ووجوب الفدية ولو شق الارزانه فبين فصا له دليلين اكل كل دليل على
ستانه وعقد الفدية في لرام وتبعه العراقيون وجماعة من غيرهم انه
لحرم ويلزم به الفدية وقال المنولي لا يحرم ولا فدية لان ذكره كالتحف
بقمص او ازارا وكذا قال الامام بعد نقله الاول عن العراقيين وله ان
يسبل بالازار الرذا والعبا طافين والثر **الفصل الثاني** المعداد
وفيه صور الاول بالاحتياج الرجل لياستر راسه او لستر الخيط لحر
او برد او مداواة او احتاجت المرأة الى ستر وجهها الذي كجارت وجبت
الفدية **الثانية** اذا لم يجد الرجل المحرم الرذا لم يجز له لبس القمص بسبل
يرتدي به ويتوشح ولو لم يجد ازارا او وجد سراويل فطر فان لم يثاءت
الحذاء ازار منه اما لصعوبة او لفقد الات الخياطة او الخوف والخلف عن
القافلة لو خاطة جاز له لبسته ولا فدية عليه وان ادخل الحذاء ازاره
بلا ضرر فله لبسته على هيأته فيه طريقان اصحهما القطع بجواره والثاني
فيه وجهان اصحهما الخواز والثاني المنع فان فعل لزمنه الفدية وبه
اجاب الفقهاء والامام فان ادخله ان يستر بالسراويل على هيأته لم تجز
له لبسته على هيأته فان لبسته لزمنه الفدية وحيث جواز له لبسته
لعدم الادار لزمنه تزعمه في الحال فان اخرا ثم ولزمنه الفدية ان كان
علما ولو حدا ازارا ساع وليست معه ثمنه او كان يباع بالثمن من مثله بجاز
له لبس السراويل ولو وهب منه اذ ثمنه لم يلزمه قبوله ويلبس السراويل من غير
ندبة فلو كان الراهب وله فوجهان يقدم لهما نظير ولو اعير منه الازار

لزمه قبوله وقد سبق في وجوب غاربه الثوب للصلوة وجدانه لا يلزمه
 وبحيثه هنا أولى ولو كان معه شراويل قيمته قيمة ازار قال الدارمي
 يلزمه ان يستبدل به ازار اذا امكنه وقال القاضى الطبري ان
 امكنه ذلك من غير ضرر يظهر فيه عورته لزمه والا فلا النووي
 وهو الصواب ولو بيع منه بعين او شبيهه لم يلزمه شراؤه ولو اوجر
 منه باجرة المثل وفيه معه لزمه استيجار **الثالثة** اذا لم يجد نعلين
 على النعلين المتقدم في الازار لبس المدام وهو اللعاب او قطع الخف من
 اسفل الكعب والنبته ولا فدية وله لبسهما مع وجود النعل على الصحيح
 فلو لبس الخف المقطوع لفقد النعلين ثم وجد هاتين الخف فان لم
 يفعل اندي كما قدم في كرا زاد وحبث جاز له لبس الخف المقطوع لان
 استئثار ظهر القدم بما بقى منه حاجة الاستئصال كما في شرا الكعب
 قال الضميرى لو ادخل جليبه الى ستا في خفيه او احدهما الى قمار الخف
 دون الاخرى فلا فدية قال النووي وما قاله في الثانية غلط صريح
 والصواب وجوب الفدية قطعاً وهو مفهوم كلامهم وصرح به المتولي فقال
 لو لبس الخف في احدي رجليه او الشراويل فيها او القفازين في احدي
 يديه لزمته الفدية انتهى وينبغي ان تاتي في الاول الحذف المتقدم فيما
 اذا ادخلها الى ستا في الخف ثم احدث قبل استئثارها في القدم هل
 تجوز له المسح الامح لا فلا يجوز لبسها ولا فدية وقاينها نعم فتكون لبسها
 فلا فدية وشاينها نعم فتكون لبسها ويجب الفدية **فروع** تحريم على الرجل
 لبس القفازين وجب به الفدية والقفازين **القفا** فشيء من
 لليد ينحسب بقطن وله ازار رزوز على النساء من البرد وكذا المرأة
 على امح القولين وصح الغزال الجواز ولو اخضبت بالحناء والقنفرة
 على اليد فوقه او القفا عليها من غير حنا قال الشيخ ابو حامد ان لم تشد
 الخفة فلا فدية وان شدة بها فعلى القولين قال الاكثر ان قلنا لها
 لبس القفا زين فلا فدية عليها وان منعناها ففي وجوب الفدية هنا

قوله

قوله وبنائها بعضهم على معينين ذكر في تحريم لبس القفا زين عليها
 احدها ان الحرمة تعلق الاحرام بيدهما بعلقه بوجهها لان كلا
 منها ليس بعورة وانما جازا لستر باليمين للضرورة فعلى هذا يجب
 الفدية هنا والثاني ان المحرم لو منهما معمولين لما لبس بعورته من اعضا
 نالحقا بالخفي في حق الرجل فعلى هذا لا يجب وهو الصحيح فاء ان
 او جيناها تعليلنا الاول ففي جوبها بمجرد النالط بالحناء ما يقدم
 في الرجل اذا طخ راسه بالحناء ولو اخذ الرجل الحية خيطه
 بعلقها به اذا خضها او لعضو كالساعة والساق علا فاما خيطا في
 الحاقة بالقفا زين يتردد للشيخ اني محمد الذي اجاب به لرايون
 انه يلحق بهما وهو لم يعم **النوع الثاني** الطيب وهو محطوفات
 الاحرام وجب به الفدية اذا استعمله قصد استئثار المحطوفات
 والاحرام في ثلاثة امور في الطيب والاستعمال والفقد الاول الطيب
 والمعتب فيه ان يكون معطر المقصود منه التطيب او اتخاذ الطيب
 منه او ظهوره عن الطيب لا ان يقصد منه غير فدية المستاء والغبر
 والكافور والغرد والندك والدريرة وما لمداخلة طيبة من
 نبات الارض انواع الاول ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه
 كالزعفران والودس وان كان الزعفران يقصد منه الصمغ ايضا
 والياسمين والورد والحري وفي التلابة وجد شاد انما لبس طيب
الثاني ما يقصد للاكل والمدادى عالما فلا يتعاق به حريم
 ولا فدية كالارج والنارج والسفرجل والليمون والنفاح والبطيخ
 فالكرام وفي النفس من الارج والنارج شي فان قصد كراكل
 والندادى لبس باغلب من قصد الطيب وفي النفاح وجه ضعيف
 وفي النبق وجهان ومنه الدارمين في المصطكا والفلفل والشبيل
 والقرنفل وشاير الاباير الطبية وعن الضميرى ان القرنفل طيب
 والذي عليه الجمهور الاول **الثالث** ما يتطيب به ولا يتخذ منه

الطيب كالنجس والضميران وهو الرنحان الفارسي والمرحوش والعامة
يصح فوته والنيوفرو والاسمي يتاير الرابع في هذا النوع طريقتان
حكا كما البندرجي اصحابا عند القطع بانه طيب والثاني المشهور والذي
اورده الجمهور فيه قولان القديم انه لا يحرم ولا يتعلق به فانه لا يجد
انه يحرم ويتعلق به الفدية واما البنفسج فالقراءة ليست بطيب ولا يحكم
فيه طرق احدها **القطع** بانه ليس بطيب والثاني ان فيه القولين
المقدمين في الرحات **والثالث** الاصح القطع بانه طيب وهو اوضح على
الياسمين وقيل على الشلج والعراي فانه لا ينطبق به وقيل اراد المربي
بالشكر وقيل اراد البري ومن هذا النوع اللعاج وفيه القولان وعد
القاضي ابو الطيب شبه النعام والسوسن قال لا يدارج حقل ليرقطع
بان النعام ليس بطيب والكادى طيب قطعانض عليه الشامي وريحان
وهو يثبت يشبه السوسن **الرابع** ما يثبت بنفسه ولا يشترط
كالقيصوم والشيخ وشقائق النعمان والادخري والخزامى وسائر ازارهار
البرادي ليس بطيب فتجوز اكله وشبهه وصع الثوب به ولا فدية فيه
وطعنا في معناه زهر اشجار الفواكه كالنفاذ والامرا والشمس
والسفرجل واما زهر الارزج والنارج فغرض في استحسان القطع بانه
ليس بطيب قال النوري وهو له ثواب وعز ابن الهيثم ان فيه
القولين اللذين في الرنحان والعصفري ليس بطيب وكذا الحناد قيل
فيه قول وجب المحلب ليس بطيب واما **الادهان** فضران
ضرب ليس بطيب وطعنا كالشريح والسمن والريث والريث ودهن الخو
واللوز فيجوز استعماله فيما عدا شعر الرأس والمحيطة على فاسيا في اكله
وان يدهن به الجراحات فالحق في شعر **الثاني** دهن ماهو طيب فنه
دهن الورد والبنفسج وفيها وجهان اصحها وجزم به الجمهور انه
متعلق به الفدية قال الكوفي ترتيبها في دهن البنفسج على البنفسج فان
لم نوجب الفدية فيه فادعى ان لا نوجبها في دهنه وان اوجبناها

فيه

فيه ففي دهنه الوجهان اللذان في دهن الورد ولا خلافا ما طرح فيه
الورد والبنفسج دهنه وادعى الامام الانفاق عليه ولو طرحا على
الشمس حتى اخذ راحتها ثم استخرج منه فحواج الجمهور لا يتعلق
الفدية به لانه رنح مجاورة وعن الشيخ ابي محمد والقاضي ابي الطيب انما
متعلق به وغلط القاضي فز قال لا يلا ولا كلام البندرجي يقتضي للمراد
بدهنها الثاني خاصة ومنه دهن البان حكى الامام عن المض للبان
ودهنه ليس بطيب وجزم هو والغزالي به والذي اورده الجمهور ان
كلامه طيب قال الرافي ويشبه ان لا يوزن خلافا لمحققا والكلامان
محمولان على توسيط ذكره صاحب المذهب والمهذب وهو ان
ذهن البان المنشوس وهو المختل في الطيب طيب وغير المنشوس ليس
بطيب والمنشوس بالنون ما يغلب بالمشك قال النوري وهو كذلك وقد
قال في هذا التفصيل جماعة ونقلوه عن النضر ومنه دهن الكافور والحزري
ودهن الرنيق وهو طيب لا خلاف والرنيق من اصفوحه ومن سأكته
ثم باوحد مفتوحة ثم كاف الياسمين ليربيض اطلق الجوهرى انه
الياسمين وفي دهن الارزج وجهان اخدهما به قطع الدارج انه طيب
كدهن الورد وحكى الغزالي وغيره انه يعتبر عادة كل ناحية في طيبه
وقال انه غير بعيد واستبعد عنه ولو اكل طعاما فيه زعفران او
طيب اخر او استعمل مخلوطا بالطيب لا حجة لذلك فان استهلك
الطيب فيه فلم يبق لونه ولا طعمه ولا راحته لم يحرم استعماله ولا فدية وان
كانت باقية فيه حرم ولزمت الفدية وكذا ان بقيت الراححة وحدها
وان بقي اللون وحده كما لو انقطع لستانه بالطعام المزعفر ففيه ضمان
وللاصحاب طريقتان احدهما القطع بالجواز وتغليظنا قل بضمان الاخر
وثاويله والثاني في فيه قولان اصحها ان الفدية لا تجب وان بقى الطعم
وحده فطريقتان اصحها القطع بوجوب الفدية وادعى القاضي الطبري
الانفاق عليه والثاني انه كاللون ففيه الطريقتان والثالث القطع

بعدم وجوبها والرابع ان الخلاف فيه مرتب على الخلاف في اللون فان وجبا
الفدية ثم نفينا اولها والا فوجهان وهو الذي اورد في القاضى ولو اكل
الخبيث المزقي في الورد نظرا استهلال الورد فيه وعدمه وخرج على
هذا التفصيل والخلق الماورد في القول بانه ان كان فيه ورد ظاهر
وجبت الفدية قال الماورد في الورد ياتي ولو اكل العود فلا فدية ولو خفيه
رايحة الطيب او الثوب الطيب لم يرد الزمان عليه او تعلق غبارا وغيره
فان كان بحيث لو اصابه الما فاضت رايحة حرم استعماله ولزمت الفدية
وان بقى اللون انبنى على الخلاف المتقدم في ان اللون المجرد له اعتبار
والاصح انه لا يعتبر ولو ان غرس من الطيب في غيره كما الورد المحرق في ماء
كثير فلا حريم ولا فدية في اصح الوجهين وان تغرق الرايحة وبقي اللون
او الطم فبقي الخلاف المتقدم **فرعان** الاول جرم استعمال الطيب
على الاحتشم الذي لا يرد له الرايحة وجب به الفدية اذا علم تحريمه وان
لم ينتفع به **الثاني** نص على انه لو لبس ازارا مطيبا لم يمتد قديتان
احدهما للبتة والثانية للطيب ولا يندخلان ولو لبس ازارا غير مطيب
ولبس فوقه اخر مطيبا قال ابن الفطان فيه وجهان اصحهما انه يجب فيه
واحدة وثانيها قديتان ولو طبق ازارا كثيرا بعضها فوق بعض جاز
الامر الثاني الاستعمال وهو ان يلبس الطيب بيده او يلبسه على
الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جراسم يده بغالية او مسك
مسحوق او ما وردا وغيرهما ثم ولزمت المبادرة الى ازالته والفدية شلو
كان لا لاصاف بظاهر البدن وباطنه كما لو اكله او اخل به او استعط
او احرق وفي الحقنة والسقوط وجه بعيدان لا فدية ولو لبس ثوبا
مصبوغا بالطيب وبخرابه او تعلق بثوبه او ينعله طيب لم يمتد الفدية
ولو تعلق به ریح الطيب دون عينه بان جلس في خافق عطار او بيت
بخير شاموع او عند اللعبة وهي بخير فلا فدية ثم ان قصد الوضع للشم
الرايحة ويعقبه لم يكره وان قصد الاستمالة فقولان اصحهما يكره به

قطع

قطع القاضى ابو الطيب في طائفة وكذا القاضى حشرون رد القول في
وجوب الفدية وقطع البند بنحو بانه لا يكره القرب من اللعبة لشم الطيب
وقال القولان في غيرها قال النووي والمذهب طرد الخلاف في المكان
ولو احتوى على الحجرة فنجس بالعود بدنه او ثيابه لم يمتد الفدية قطعاً
ولو مشطياً يا ابتسا كالمستك والكافور والذير فان علوه لونه وزجه
لزمه وان لم يعقبه شيء منها لم يلزمه ولو علق به رايحة فقط فقولان
اصحهما انها لا تجب والثاني تجب وصححه جماعة ولو شتم الورد فقد تطيب
ولو شتم ما الورد فلا واستعماله ان يصبه على يده او ثوبه وكذا لو
استروح الى طيب موضوع بين يديه ولو جلس على فراش مطيب له
ارض مطيبة او نام عليها ففصيا اليها بيده او يلبسه لم يمتد الفدية
ولو فرش ثوبا وجلس عليه فلا فدية لكن ان كان الثوب رقيقا كـ
والافلاوان كان لا يمنع العين وجبت ولو داس بنعله طيبا لم يمتد
الفدية ولو شد مشكاً او عنبراً او كافورا او غيرها من الطيب في طرف
ثوبه او حبيه او لبست المرأة حلياً محشواً به وجبت الفدية بخلاف ما
لوشد العود في طرف ثوبه ولو حمل مشكاً او غيره من الطيب في قارون
مضمه الرأس او ليتا او خرق مشدودة فلا وكذا الرجل الورد في طرفه
وفيه وجه شاذ انه ان كان يشد قصد الزينة الفدية ولو حمل المشك
في قارورة فان كانت غير مشقوفة فوجهان اصحهما لا تجب وقطع به
القاضى الطبري وشيخه وثانها تجب وهو جواب الفقهاء وان كانت
القارورة مشقوفة والقارورة مفتوحة وجبت وتوقف الامر في حقه
الامر الثالث لو استعمال غير قصد فيه صور الاول اذا تطيب
او لبس او دهن راسه او حينه ناسيا للاحرام او جاهلا بتحرمة فلا فدية
قال القاضى الطبري ولو ادعى في زماننا الحمل بالتحريم في قبول قوله
وجهان واما الاستهلال كات يقتل الصبي والخلق والقلم فيهما طريقتان
احدهما كره في الجهل والشتيان عد رايها قولنا وجهين اصحهما

وهو المنصور فجب الصمان والفدية على الناس والجاهل كالعامه والدار
والثاني انما عد ان فيها كالا ستمناعا قيل وهو مخرج من اللبائس
والطيب وقيل من احد القولين فاذ لحلق الخنثى عليه او قلم او قتل صيد ان
انقلب على جراح فقتله انه يلزمه الفدية والصمان . والطريق الثاني القطع
بالجوب وان ذلك ليس بعذر . والثالث اثبات الخلاف في الحلق والقلم
والقطع بعدم العذر في قتل الصيد والجوز ولزغما والصبا الذي لا يميز
معدا ربه عدم وجوب الفدية في الحلق والقلم في اصح القولين **الناثية**
لو علم ختم الطيب وجهه لونه موجبا للفدية ونظيف كزينة الفدية
ولو علم ختمه وجهه كزينة المسنوس طيبا فالصحيح انما لا يجب ولو علم
تحريم الطيب لكن اعتقد ان بعض انواعه ليس تحرام فالصحيح وجوب
الفدية لتقصيره ولو شرب طيبا وطبا وهو يظنه باسنا لا يعلق به نفاق
نفي وجوبها قولان احدهما يجب ومحمدة جماعة ونسبته بعضهم الى القدماء
والثاني لا يحمده جماعة منهم النوري ونسبته بعضهم الى الجديد **الثالثة**
لو لصق الطيب بيده او ثوبه على وجهه لا يلزم به فدية بان الفدية المخرج
عليه او استعماله ناسيا او جاهلا ثم ذكر وعلم لزومه المباداة الى ازالته
فلو شرع في ازالته لفظا لزمنا من غير تقصير فلا فدية وهو معتذر
وان اخرها مع الامكان لزمت وان قصر الزمان وازالته يكون يغسل
او تقصده او حشيه حيث يذهب اثره او معالجته بما يقطع راحته ولو رجا
ان يامر غيره به فان باشره بنفسه لم يضر تقصيره الا اذا كان تعذرت
عليه ازالته بان كانا قطع او يديره على او غير ذلك او لم يجد ما يزيله
به فلا فدية ما دام العجز ومنى تمكن ولو باجرة المثل لزومه المباداة
وكذا الحكم فيما اذا البس خيطا ناسيا او جاهلا ويتبع الثوب من
رأسه ولا يلزمه مشقة بشرعة تزجر ولو لطفه غيره بالطيب فالفدية
على الملاحظ ولو اكره على النظيف فنظيف فلا فدية عليه **فرع** لو كان
عليه طيب وهو محذوف ولم يجد الا ما يلقى لا زاله الطيب او الوضوء

والمنكحة

ولم يمكن ازالة الطيب بغير الما قال جماعة يزبل به الطيبا لا بد له
وقال المحققون هذا اذا لم يمكن ان يتوضا به ويجمعه ثم يغتسل به الطيب
فانما يمكن ذلك وجب وقد تقدم في كتاب التيمم **الفرع** لا يكون المحرم
شرا الطيب كما لا يكون له شرا الخيط والجارية **النوع الثالث** ترجيل
الشعر تحريم على المحرم ههنا شعر رأسه ولحيته بشراير الا دهان سوا
كان مطيبا او غير مطيبا كالزيت والشحرج ودهن الجوز واللوز والسمن
والزبد والخوليا ورودي بها الشمع والشحرج الذي يبين قال ولو طلاء شعر
رأسه ولحيته بلبن جاز ولا فدية وان كان يستخرج منه الزيت والسمن
ولو دهن الا قرع او الاصلع رأسه او الامرد فدية فلا فدية ولو كان
محاوق الشعر وجبت في اطراف الوجهين وبه قطع الجهود واختار الفقهاء
انما لا تجب ويجوز دهن شراير البدن بالدهن بشرقة وشعره قال الرابع
وقول القائل ترجيل الشعر بشعر شخص من النع بشعره من الشعر وان
لا يمنع من تدهين المواضع التي لا شعر عليها من الرأس وقد صرح به
المرتب في المختصر لكن المشعور في الرأس لا يترك الا ما قاله المرتب وهو منهي
عن استعمال الدهن في الرأس والوجه كله وان لم يكن عليه شعر لانه موضع
الشعر وهو مشكل بما سبق في الاقرع والامر دانهي . وفي النوع مشايير
الاولى تحريم الاستحالة بخلافه طيب كما مر ولا يحرم ما يلتصق به طيب
وهو يديه فيه فستان تزلها الجهود على خالين وقالوا ان لم يدر فيه زينه
كالنوتيا الابيض لم يدره وان لم يدر فيه زينه كالامتدحه الا لمرم
وقيل ان كان فيه زينه ففي كراهته قولان والكراهة للمرة اشد
من الكراهة للرجل **الثانية** تجوز للمحرم ان يغتسل ويدخل الحمام
ويرمي الدرن عن نفسه وروي بعضهم عن القدماء قولان ان الغتسل
مكره والاولى ان لا يغتسل رأسه بالشدة والخطمي لما فيه من الرقة
والترين ومخافة انتشار الشعر وقال البندجي وروى فان فعل فينبغي
ان يرفق حتى لا ينفث الشعر **الثالثة** روى الامام ان الشافعي قد رد

كان

في وجوب الفدية اذا خضب الرجل خبيثه وللاصحاب فيه ثلاثة طرق •
 اظهرها ان ذلك ان ردد في الحاقه بترجيل الشعر بالدهن والظاهر
 انه لا يلحق به ولا يجب به فدية **الثاني** لانه تردد في ان اخنا طيبا
 لا وهو غريب **والثالث** ان خرج خضب قد نخذ لموضع الخضب غلافا
 خيط به فردد في قوله في الخاف هذا الخلاف بالمبوت المعناد في وجوب
 الفدية بلبسته وقد مر في الامام وعلى الطريق الاول والثالث بحري
 الخلاف في المرأة اذا خضبت يديها بعد ان عارم وهو على الاول في حقها
 كالقفازين ولا شيء عليها على الثاني ونحو المحرم ان يفصد ويختم بالم
 يقطع شعره او كذا المرأة وقيل ان الشافعي رضي الله عنه كرهه لهما
 في بعض كتبه ولو احتاج الى الحجامه ونحوها دلت على ان يقطع شعره قطعه
 ولزمه الفدية **النوع الرابع** التنظيف بازاله الشعر ولا يجوز للمحرم
 ازالة شعر راسه قبل وقت التحلل ولا يجوز لغيره حلقه ولا للموت
 فدين الصبي المحرم منه ولا ازاله شعر يتاير بدنه ستوا شعر المحبة والشارب
 والابط والعانة سوايه الرجل والمرأة ولا فرق بين ازاله بالخلق والنتف
 والاعراق والمشط وغيرها والتفصير معنى الخلق وقام الاظفار لخلق
 الشعر كسر الظفر وقطع جزامنه لتقليمه ولا يعتبر في وجوب الفدية خلق
 جميع الشعر اجماعا ويحك ازاله ثلاث شعرات او تفصيرها وفلم ثلاثة
 اظفار من اظفار اليد والرجل سواء كانت من طرف واحد او من طرفين
 هذا اذا حلقها دفعة واحدة في مكان واحد فان فرقها في الزوايا و
 المكان فشيئا في النوع السادس ولو خلق ثلاث شعرات من ثلاثة مواضع
 شفره فظهر بيان اصحابها انه كما لو ازالها من موضع واحد فعليه فدية كاملة
 والثاني فيه وجهان اصحابها هذا الثاني انه كما لو ازالها في ثلاث اوقات
 فباني فيه الاقوال الاربعة الاثنية ولو اقتصم على ازالة شعرة واحدة او
 شعرتين فيما يلزمه اربعة اقوال اصحابها في الواحد وهذا في الشين
 والثاني منها درهم وفي الثنتين درهما والثالثان في شعرة ثلث درهم وفي

شوس

شعرتين ثلثا درهم وصححه الجرجاني والرباع انه يجب في الشعرة الواحد
 دم كامل واخذه الاستاذ ابو طاهر وعلى هذا لا يزيد الواجب بازاله
 الثمنين او قال للربا ما لا اعد من المذهب ومنهم من لم يثبت القول
 الثاني وفي الواجب في الظفر والظفرين لا قول الا بعد وقص بعض
 الشعرة كازالته على المذهب فيجب فيها الاقوال وفيه وجه ان الواجب
 فيها بقسط ما اخذ منها وصححه الماوردي ولو قص من ظفره دون العنك
 من اعلاه وجوانبه فهو لقطع بعض شعره فيجب فيها على المذهب قول
 وعلى الوجه للاخذ بالقسط وكواخذ من بعض جوانبه ولم يستوعبها
 فان قلنا في الظفر الواحد دم او درهم وجب بقسطه وان قلنا
 الواجب فيه فند قال المتولي والرافعي يجب هنا دم ولا يشترط حكيه
 عن اصحاب وقال العزلة ان هذه الاقوال في الشعرة والظفر فيما
 اذا اخذ الدم فاما اذا اخذ الطعام او الصيام فيقطع عن الشعر
 صاعا وعن الشعر ثمن صاعين ويصوم عن شعرة يوما وعن شعرتين يومين
 فلو حلق محرم راسه حلال لم يلزمه شيء ولو قطع يده او بعض اصابعه
 وعليها شعرا وظفر فلا فدية قال الرافعي وعلى هذا لو كسح جلد
 الراس لا يسه عليه قال الشافعي ولو اشد في كان افضل ويكره حك شعر
 راسه ولحيته باظفار لئلا ينتف شعره ولا يبره يبطون انا مله
 ويكره تشريح شعرا فان حده او شرحه فان انتف شعرة او شعرات لشره
 الفدية كما سر ولو سقط شيء من شعره غير فعل ادعى فلا فدية قطعا
 وان سقط شيء من الشعر وشك هل انتف حده او تشرحه او كانت
 انتفت بنفسها فوجهان وقيل قولان اصحابها انه لا يلزمه شيء وبه
 قطع جماعة ولا يبره حك الجسد قطعا ويكره ان يفل راسه ولحيته
 فان فعل فقتل فمسه تصدق ولو بقله نص عليه الشافعي وقيل ان هذا
 المصدق واجب ولو طارت اليه نارا فاحرقته قال العزلة والماوردي
 لا شيء عليه وقال القاضي بعد رواية ذلك ان قلنا ان الشعر كالعادة

ضمته وان قلنا وديعة فلا وهذا اصل سنياتي وقال المتولي والرواي
ان لم يملكه اطفالها فلا قد به قطعاً وان امكنه فهو كالحلق واسمه
وهو سالت وفيه طريقان ياتيان قال النووي وهذا السواب
ويتعين حمل كلام العراقيين على من لم يملكه اطفالها وكلامهم يقتضيه
فانهم علموا به سقوط الفدية عن المحلوق النايه والمكره هذا كله اذا
اذا للشعر غير عذر فاما اذا ازاله بعد رقا الحنم وهل يلزمه الفدية
ينظر فان كان لا دام نفس الشعر بان لشرا هوام في راسه او كانت به
جراحة او لشره وسخ او تادي بالجر واحوجه ذلك الى الخلق فعليه الفدية
وان كان النايه نفس الشعر كما لو نبتت شعرة او شعرات داخل جفنه
وقا حى بها فلا فدية على المذهب الذي قطع به الجمهور وقيل فدية القولان
الايتان فيما اذا عم الجراد المستالك واضطر الى اوطيها واذا لهما طول
شعر راسه او حاجبه فغطي عيديه فله قطع المعطى بلا خلاف وفي وجوب
الفدية هذا الخلاف وسلك القاصي طريقاً اخر فقال اذا نبت الشعر
في عينه لم يملكه الفدية بقطعه ولو ان غطف هديه الى عينه فاداه فشفه
او قطعه فلا فدية والمذهب ان لا فدية في الكل ولو ان شتر بعض ظفيره
فتادى به فقطع المنكر وحده ففيه الطريقان ولو قطع معه شيئا
من الصحيح فعليه فايض من به الظفر بكماله على المذهب وفيه الوجه المقدم
المفترق بين ان ياخذ جميع اعلا الظفر وهو دون المعتاد فيجب ذلك
او من بعض جوانبه فيجب بالقسط **فروع** اذا حلق شعر غيره فاما ان
يكونا غير امين او حلالين او الحائضين او المحلوقين حلالا او بالعتس
فان كانا حلالين او الحائضين او المحلوقين حلالا فلا شيء عليهما وان كان
الحائض حلالا والمحلو قحرا ما او كانا حرايين فقد استا الحائض لزمه الفدية
ثم ينظر فان كان الحائض باذنه اثم ايضا والفدية على المحلوق وان كان
غير اذنه فاما ان يكون مكرها او نائما او معني عليه او مجنونا او لا **الحائض**
ان يكون منصفاً بشئ من ذلك وطريقان اصحهما ان في الفدية قولين احدهما

فدية في القديم والاملا ائنا على الحائض الثاني ائنا على المحلوق والثاني في القطع
بالادل وائنا القولان اذا عاب الحائض او اعشر هل يلزم المحلوق اخراجها
ثم يرجع بها عليه اذا حضر وايتن واختاره الماوردي وسببه الى لا شئ
ونظر الاصحاب القولين بالقولين في وجوب الصمان على المحرم على خلاف
المال دينوسا على قولين في ان شعر المحرم عنده بمنزلة الوديعة او العارية
اصحها انه كالوديعة فان قلنا انه وديعة فالفدية على الحائض ومن المحلوق
وهو الاصح وان قلنا انه عارية وجبت على المحلوق **الفروع** ان قلنا يلزم
المحلوق رجوع بها على الحائض وان يفدي بالهدى والاطعام وهل له
ان يفدي بالهيام قال جماعة منهم الغزالي والبعوي له ذلك وقال
الشيخ ابو حامد ابن ابي هريرة وبنوه الماوردي ليس له ذلك وقال
الشيخ ابو حامد وغيره من العراقيين ان كان الحائض حاضراً موثقاً فليس
له ذلك وان كان غائبا او معسرا كان له ذلك وهذا القول في الحالة
الاولى للمحلوق ان يخذ الفدية من الحائض ويخرجها والاولون قالوا
ليس له اخذها منه قبل اخراجها وصحة الرافعي حيث فدى فان فدى بالهدى
او الطعام رجوع باقلها قيمة وفيه وجه انه لا يرجع عليه شئ وان فدى
بالصيام على القول بخلافه ففي الرجوع اربعة اوجه. اصحها وقطع به
جماعة انه لا يرجع بشئ في الثاني رجوع سلافة امداد من الطعام. والثالث
ثلاثة اصع. والرابع عما يرجع به لو فدى بالهدى او الاطعام ولو اذ
الحائض ان يفدي فان كان بالصوم لم يجز وان كان بالهدى او الاطعام
فان كان باذن المحلوق جاز وان كان بغير اذنه لم يجز في اصح الوجهين
وبه قطع القاصي والرافعي وان قلنا يجب الفدية على الحائض فان اذها
فذاك وان لم يودها منع الفدية فهل للمحلوق مطالبة باذنها فيه
وجهاان اصحهما وقطع به الجمهور نعم بنا على ان المحرم كالمودع والمودع
خصم فيما اخذ منه شئ في يده وادعي الامام لم يوافق عليه
واسف شكل الامام وابن الهيثاغ والثاني لا وصحة المتولي ولو سالت

الخالق واغش فلا شيء على المخلوق ذرها ولا نايما ولا معنى عليه ولا يحسنونا
 لكنه سكت عن الخلق لم يمنع فوجها من قتل قولان اصحهما انه لا خلق
 باذنه فتكون الفدية على المخاوف دون الخالق الثاني انه لا خلق نايما
 او مكلفا فتكون على الخلق السابق **فروع اخر** لو امر حلالا لا يخلق
 راسا محرم نايما فالفدية على الامران لم يعرف الخالق الحلال وان عرف
 فوجها من اصحهما انما عليه فالالداربي ولو اصره انسان محرما على خلق راس
 نفسه ففيه القولان وجميع ما تقدم تجزي فيما اذا قلنا ظفر المحرم غير
النوع الخامس من المحظورات الجماع وهو من محظورات الحج ويترتب على
 وقوعه فيه فسادا ووجوب المصني فيه والقضاء والكفارة **الامر الاول**
 فسادا وانما يفسد الحج به اذا وقع قبل التحللين سواء وقع قبل الوقوف او
 بعد وقبل العرة ايضا به اذا وقع فيما قبل التحلل وقد تقدم ان التحلل بينهما
 تحصل بالخلق ان جعلناه نسكا فان وطئ قبله فسدت وبالسعي انه جعلناه
 استباحة فاذا وطئ بعد وقبل الخلق لم يفسد وفيه قولان فمن ضعفه انه
 يفسد ما بقي من احرامه دون ما مصني فلا يصح في فاسده بل يخرج الى
 دون الحل وينشئ منه احراما دانية بعمره لان الباطن من جهة طواف وسعي وهو
 عمل عمره وفيه وجه انه يفسد كما قبل التحلل وعلى المذهب ما الذي يلزمه
 فيه قولان وقيل وجهان الاول منصوص والثاني محتج اولهما انه يلزمه
 بدنه وصحة البعوي واصحهما عند الجمهور انه يلزمه شاة وفيه وجه ثالث
 ضعيف انه لا يلزمه شي والوطئ في دبر المرأة او الرجل ذنبا ان لم يمسكها كالمق
 وطئ في القبيل في جميع احكام الباب على المذهب وفيه قولان لا يفسد به
 الحج ولا العرة وجب شاة وفي اثنان البهية وجه ثانيا على وجوب التغرير
 فيه انه لا يفسد بها وفساد الحج والعره بالوطئ يتعلق بتعيب المستفاد
 احكام الوطئ فان كان مقطوعا فان كانا لباية من الذنود قد رها
 فلا حرم لا يلاجه وان كان قد رها تعلق الحكم بايلاجه كله وان كانا شر
 فوجها من اصحهما يتعلق بايلاج قد رها والثاني بايلاج جميعه ولو اسند خلقت

المرأة

المرأة ذميمة فهو كذا الرجل واسند خالها ذكر امقطوعا كاسند خال
 المصل في الاصح ولولف على ذن خرقه وادلج في فرج او جبر في فتاد وجه
 وعمرته بلا شاة وجه اصحها يفسد وثالثها واخنان الصمري وابو العاص
 ان كانت الخرقه رقيقه لا تمنع الحرارة واللثة فسد والا فلا وقد تقدم ذلك
 في كتابي الغسل والصيام **الامر الثاني** وجوب المصني في فاسده من
 خصا بصر الحج والعره انهما اذا فسدا بالجماع او غيره وجب المصني في
 فاسدهما وانما به منفعل ما كان يفعل لولم يفسد من سائر العبادات
 يصير فاعلمنا خارجا منها بافسادها ولا سقي لها حرمة بعد الاصوم ومن
 فانه يجب فيه استئصال بقية النهار وفيه مستايل **الامر الثاني** لو ارتكب
 بعد افساد الحج محظورا اخر غير الجماع ثانيا كما لو تطيب او لبس او دهن
 راسه او قتل صيدا اثم ولزمته الفدية على الصحيح وحكي المستوي قول
 شاة اضعيفا ان قد به انه لا يلزمه شي بذلك **الثانية** واجب الجماع في
 العرة واجبة في الحج وهو بدنة على المذهب الذي قطع به الجمهور وفيه
 وجه انه لا يجب فيها الا شاة **الثالثة** لو كانت المرأة التي جامعها المحرم
 محرمة ايضا فان جامعها وهو فاسد او فسد ففسد ففسد او عمرتها
 طريقان اصحهما القطع بانها لا يفسدان والثاني انه على القولين لا يفسد
 في فسادهما **الثاني** وعمرته به وان كانت طائفة عالمة فسد كالرجل
 فيلزمها المصني في فاسده والقضاء واما الكفارة فهل يجب عليها بدنة ايضا
 كالرجل او لا يجب علمها شي فيه ثلاث طرق احدى هافيه الاقوال الثلاثة
 المقدمة في وطئ الصائم الصائمة فيهما روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 فدية والثاني يجب عليه بدنة عنه وعنها والثالث عليه بدنة عن نفسه
 ولا شي عليها والثاني القطع بانها يجب عليها بدنة والثالث ان الواجب
 اربعة اقوال المثلثة المقدمة والرابع ان علي الزوج بدنان عنه وعنهما
الرابعة اذا حرجت الزوجة لقضاء الحج فان كانت معه لزمه نفقة الحضر

قطعا وكذا الزايد بتسبب الشفر في اصح الوجهين وجعلها الغزاة غير
 على الوجهين في انه يتحمل عنها الحفان قال القاضى والبعوى ولورست
 الزوجة نهى على الزوج ان يستاجر من ماله من يقضى عنها فيه هذا الوجهان
 فان كانت الموطوق اجنبية وطبعا بشبهه او زنا فموتها في الما قطع اراء ان
 كانت امته فموتها في القضا عليه بخلاف **الامر الثالث** القضا وفيه
 مسائل **الاول** اذا خرج المخرجان اللذان افترقا اجبها بالجماع للقضا
 مصطفى بن استجب لها كنز يفرق من حين لآخر لم اذا اوصلا الى الموضع الذي
 جامعها فيه ففي وجوب المفارقة وجهان وقيل قولان اصحها وينسب الى
 الجدي بدها لا يجيب والثاني ونسب الى القديم انها يجب فان لم يفرقا
 اثما وصححها ولا دم عليها واذا انفردا لم يجتمعا لا بعد التحلل سوا
 ارجبنا الافتراق واستحبناه **الثانية** اذا كان قد احرمت في الادا قبل
 الميقات الكا في كمالوا حرم من يلبس او وسط طريفه لزمه ان حرم في الفداء
 من ذلك الموضع فلو جازمه من غير احرام اذا قدمه كالميقات الشرعي وان
 كان قد احرمت من الميقات فعليه ان يحرم منه في القضا وان كان قد احرمت
 بعده ونظر فان كان قد جازمه مستمرا لزمه في القضا ان يحرم منه وليس
 له ان يقسئ ثانيا وان جازمه غير متسئ باذ كان لم يرد نسكا ثم بدله
 فاحرم فوجبات احدها ان عليه ان يحرم من الميقات الشرعي والثاني ان
 له ان يحرم من ذلك الموضع سلوكا به سلوكا لرد او لهذا الواحرم من
 الميقات واحرم بالحج من مكة وافترقا لها في القضا الاحرام من
 ادنا الحل وصححه الشيخ ابو علي والاول الذي اردوه البعوى وغير الوجهان
 في ما اذا المدين رجع في لردا الى الميقات فما فوقه اما لو رجع ثم عاد فلا
 بد من الاحرام من الميقات قطعا وانفقوا على انه لا تسلك في القضا الطريق
 بل من الاحرام من الميقات في لردا ولا يجب ان يحرم في القضا في مثل الزمن الذي احرمت
 فيه في الاذابل للاحرام منه **الثالثة** لا فرق في وجوب قضا الحج والعمرة

حسبه
 قوله ميه جود
 على الميقات

قال الاصحاب ان
 المدين لا يحرم من الميقات
 الا بالاحرام من مكة
 وان كان لا يحرم من مكة
 وان كان لا يحرم من مكة
 وان كان لا يحرم من مكة

الفاستدين

الفاستدين بالجماع بين ان يكونا فرضين او فطرين لان فطرهما يصير فرضا بالشرع
 خلافا لغيرهما ويقع القضا عن الادا ان كان فرضا ففرض وان كان فطرا
 ففطر ولو افترقا القضا ايضا لزمه الفداء وقضا واحد حتى لو احرمت
 بالقضا مائة مرة وافترقا كل ما يلزمه قضا واحد ويقع عن الاول وينص
 القضا في عام الافتراد بان يخصر بعد لافتراد ويتعدى عليه المضي في
 الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيحرم بالقضا ويفعل ويجزى
 في سنته ولا ينص القضا في سنة الافتراد الا في هذه الصورة **الرابعة**
 الصحيح ان القضا يجب على الفور بمعنى انه يلزمه في العام الذي سلك
 العام الذي وقع فيه الافتراد في غير الصورة السابقة فانها يجب فيها
 القضا في عامه والخلاف جار في وجوب قضا الصلاة التي تعتي بتركها
 على الفور وفي الصلوة التي تركها غير متعد لكن الصحيح فيها انها على
 التراخي فان احرز عن السنة المستقبلة بغير عذر اثم ولم يسقط بل يجب
 المبادرة به في السنة التي يليها فان احرز اثم درجت في التلبس وهكذا
 ابد او لو اذات المرأة القضا على الفور كان للزوج منعها كمن قلنا انه
 على التراخي والا فلا وقال البعوى هل يلزمه الا في هذه القضا فيه
 وجهان **الخامسة** يجوز لمن احرمت باحد النسكين مفردا وافترقا
 ان يقضيه مع النسك لآخر قارنا او متمعا بالعمرة الى الحج ويجوز للفدان
 والمتمتع اذا افترقا ان يقضيا على تسبيل الا في هذه صورة فان الاولى
 اذا جامع الفدان فاما ان يجامع قبل التحلل لاول او بعد **الحالة**
 لرد او في ان يجامع قبله فيفسد نسكه وعليه بدنة واحدة ويلزمه شاه
 للقران على الصحيح المضموم وقال النووي الوجه الاخر غلط ثم اذا
 قضاها فان قرنا او منع لزمه شاه اخري وانا فردد لكل العمل المنهوي
 الصحيح واشار الشيخ ابو علي الى خلاف فيه وما الى انه لا يجب شي اخر
الثانية ان يكون بعد التحلل لاول فلا يفسد واحد من نسكهما سوا
 كان اية ما جمعا لعمرة او لا وقال ابو بكر الاوديني اذا المدين قد اتي بشي من

اعمال العمة تفسد العمة. الصورة الثانية العمة تفسد بفساد القران
 فظعا وهل يفوت بفوات الحج يفوت الوقوف اذا كان قارنا فيه فولات
 وقيل وجهان اصحهما نعم كما يفسد بفساده وعليه دم واحد للفوات ولا
 يسقط دم القران واذا اضاعها فالحكم كما تقدم في قضائها عند لرافساد
 فان قرن في القضا او تمتع فعليه دم ثالث وكذا ان افرده على الذهب كما
 مر. السادس عشر جميع ما تقدم في جماع العامد العالم بالتحريم فاما
 اذا جامع ناسيا او جاهلا بالتحريم فولات القدح انه يفسد وجب
 اللعان والحديد الصحيح انه لا يفسد ولا كفارة وهما بينان على ان
 الغلب على الجماع الاستمتاع او الاستهلاك من حيث انه يضمن بالمهر كالعين
 المقتونة فعلى هذا يستوي عمد وشهوة وعلى الاول وهو الصحيح مقياسها
 كاللبن والطيب ولو روي جبر العفة ليلامع فقد اضمن نصف الليل
 وحلق ثم جامع ثم بان انه روي قبله ولم يحصل التحلل فطريقا لاحدهما
 يفسد حجه قطعا لتقصيره واصحها انه كالناسي فيجوز فيه القولان
 ولو اذن على الوطى فطريقان مبيحان على امكان تركه اه عليه احدهما
 عن ابن ابي هريرة انه يفسد حجه وثلثه الكفارة قطعا لعدم تصور
 تركه فيه والاصح انه لا يفسد ولو ادرهت المحرمة على الوطى فيها
 القولان في الناسي ولو احرمت عاقل ثم جنى فجامع في جنونه ففيه القولان
 في الثاني. السابعة لا يفسد النكاح بغير الجماع الا الرده ففي
 فسادهما منا وجهان اصحهما انهما يفسدان بمكاله لالة والتصور طال
 زمنهما ام قصر فان عاد الى النكاح فغني وجوب المصني فاسترد وجهان
 اظهرهما لا وبطل النكاح بالكلمة فلا معنى فيه وان عاد الى النكاح
 والفرقان العدة خطأ ولا ينفق الا هرام معها وطعنا ولا انعقاد في
 حالة الجماع او حدها. انه ينفق صحبا فان تزوج في الحال اتمه ولو
 فسدت ولزمت المصني فيه والقضا والكفارة وبانها ينفق فاسترد
 وقليه المصني فيه والقضا استردا او تزوج في الحال واما الفدية

فان

فان استمر وجبت وهل في بدنة او شاة فيه القولان وان تزوج في الحال
 فلا وثالثها اصحها انه لا ينفق والوجه الثاني ان التسليم لا يفسد ان
 بالردة لكن لا يعتد بالمالي به فيها فان سلم بنى على ما فعله قبلها ان كان
 وقف بعرة او كان وقف الوقوف باقيا فان لم يدرك وقفه تسلم بعد فوات
 وقته لزمت ان تحلل بعرة وعليه الفضا وصححه الشيخ ابو حامد وفي المسئلة
 وجه ثالث ان حجه يبطل ويلزمه بدنة قال النووي وهو شاذ ضعيف
فغان احدها قال القاضى والمتولي لو وقف الحاج بعرة ولم يرم
 ولم يطف ولم يخلق وفات وقف الرعي ثم جامع فان قلنا الحلق نكاح
 فسدت حجه لانه لم يحصل له التحلل الاول فعليه بدنة والمصني فيه والقضا
 وان قلنا ليس بنكاح فوجهان قال ابن سريج يفسد حجه وقال
 غيره لا واصلهما ان روي جبر العفة اذا فات وجب فيه الدم وفي
 توقف التحلل على الذبح وجهان ان قلنا يتوقف فسدت حجه وهو الاصح
الثاني قال المادودي لو اوج المحرم ذكرا في فرج خنثى مشكلا لم
 يفسد حجه سواء انزل امره لكن اذا انزل لزمه الغسل وشاة
 كما يشتر المرأة فيما دون الفرج وان لم ينزل فلا شيء غير **التزوج**
السادس مقدوات الجماع وفيه مسئلتان احدها حرم على المحرم
 مقدما ما تا الجماع كالقبيل بشهوة والمباشرة فيما دون الفرج كالمفاخذ
 والمتمسك بشهوة قبل التحلل الاول وفي خبره بين التحلل الخلف المتقدم
 والاصح انه لا يحرم وحيث ثبت التحريم وفعل شيئا منها عمدا عالما بتحريمه
 بخلاف المرفسدت حجه لان يلزمه الفدية وفي شاة او بدلهما من الطعام
 او الصيام على ما سبقت ولا يلزمه البدنة فطعنا سواء انزل ام لا وفعل
 ذلك ناسيا لم يلزمه شي قطعا ولو لم يمتد شاة بذلك ثم جامعها فله
 البدنة فهل تسقط الشاة وتدرج في البدنة ام يجبان فيه اوجه اصحها
 تدرج فكفيه بدنة والثاني لا يجبان وبناهما المادودي على الوجبي
 فان احدث اذا جنب هل يندرج الحذف في الجنابة ويكفيه الغسل

والثالث انه ان قصد بالباشرة الشرع في الجماع اندرج والا فلا والرابع
ان قدر الزمان بينهما اندرج والا فلا ولو لم يمتد به نه بالجماع ثم باشرة فيها
دون الفرج بشهوة قال الدارمي ان كان نشر عن الجماع قبل الباشرة لزمه
بها شاة والا فانه اندرجا في البتة وجهان اما لو قبل او لم ينس
شهوة فلا حرم عليه ذلك ولا فدية قطعاً وقد غلط الامام والقرا
في ضبطهما المباشرة الموجبة للدم بانهما كل ملامسة تنفض الوضوء لا تدلج
اللامسة من غير شهوة فيه وانما اراد اذاع الشهوة ولو قدم المحرم من
سفر او قدمتا امرانه بن سفر فقبلها او اراد سفر فودعها وقبلها فان
قصد العتية والاحرام فلا فدية وان قصد الشهوة عمداً ولم يمتد
الفدية وان لم يقصد شيئاً فوجهان قال النووي والى جواب ان لا فدية
ولو استمنى بيده عمداً ثم ان لم ينزل فلا فدية وان انزل فاصح الوجهين
وبه قطع الماوردي وغيرهما بلزيمه وفي شاة ولا يفتد حجة وطعنا
واجرا الماوردي الوجهين فيما اذا قبل غلاما او باشرة بشهوة من غير وطئ
قال النووي والى جواب هذا القطع بالوجوب ولو رد فظن الى امرأه
بشهوة حتى انزل فلا فدية كما لو فطر فانزل من غير فطر الثانية لا يجوز
للمحرم ان يتزوج ولا ان يزوجه موليته بالولاية الخاصة من النسب
والولا ولا بالوكالة فاذا كان الزوج او وحيلا او الزوجة او الولي او و
وكيله محرم يصح النكاح وهل للامام والقاضي المحرمان ان يزوجا
بالولاية العامة فيه ثلاثة اوجه اصحها الا وثالثها يجوز ذلك للامام
دون القاضي والمذهب المنتهون الى صحاحه يجوز ان يكون المحرم شاهداً
في النكاح لكن يكره ومنعه الا من طهره ويكره للمحرم ان يخطب له
ولا يخطب له والمحللة ان يخطب بمحرماً المتزوجها بعد التحلل ويجوز
ان تزف اليه زوجته التي عقد عليها قبل احرامه وان تزف المحرمة الى
زوجها الحلال والمحرم ويجوز ان يراجع زوجته المحللة والمحرمة تتوا
طلقها في الاحرام اذ قبله وقيل لا يجوز بناء على اشتراط الشهادة وهل

احرام

احرام الولي يسلب الولاية حتى يفعل الى لا بعد او مباشرة فوجهان
القاضي فيه وجهان ياتيان في النكاح اصحهما الثاني ولا فرق في ذلك
كله بين الاحرام والحج والعمرة والصحيح والفاستد وفي الفاستد وجه
ومن فانه الحج لا يصح نكاحه قبل التحلل الاول بعمل عمره على ان صح
والاصح انه اذا وكل حلال خلا لا في الزوج ثم احرم احدهما او المراه
ان الوكيل لا ينكر ويزوج بعد التحلل بالوكالة المتقدمة ولو وكله في
خال احرام احدهما فان وكله لم يعد في الاحرام لم يصح وان قال بعد
التحلل او اطلق صح في لرايح ولو قال اذا التحلت فقد وكلتك فهو
تعلق بالوكالة وفيه خلاف وادن المرأة في احرامها على هذا التفصيل
ولو وكل حلال محرم باليوكل حلالاً في الزوج صح في لرايح وستيا في
بابه ولو احرم رجل وامراً ثم اذن لعبد في الزوج قال ابن القطان
الاذن بالحل ولا يصح النكاح قال ابن المزيان وعندى فيه نظر وقال
الدارمي لا يحتمل الجواز كما لو استلم على الشئ من اربع نسوة ثم احرم اذن
لخيار اربعة في حاله احرامه على الصحيح **فصل** ذكر الغزاة ههنا
وكان الاحتش باخيه الى بعد ذكر النوع السابع وهو من الكلام فيما اذا
وجد من المحرم مخطوبات فصاعداً هل يبداً خالاً الواجب وجملة القول
فيه ان المخطوبات تنقسم الى ممتنعات واستهلاكات فاذا وجد منه
مخطوبات فالشرط ان يكونا من قسم الاستمناعات والاستهلاكات وان
منها احدها ان يكونا منها بان يكون هذا استمناعاً وهذا استهلاكاً
فان لم يستند لا سبب واحد لحلق الراس والبش القيص تعدت الفدية
ولا تدخل وان استند لا سبب واحد كما لو اصابته راسه شجة واخناج
الى حلق جواينها وشترها بماد فوجهان ياتيان اصحهما انه لا تدخل
النسب الثاني ان يكونا معاً من الاستهلاكات فاما ان يكونا من الاستهلاكات
بالمثل او ما تقابل به او احدهما من ذاك والاخر من ذاك فاما المزدلل ول
ينظر فيه فان اختلف النوع كالقلم والحلق فلا تدخل ويحس لكل منهما

فدية وان اخذ كما لو كان الموجود منه الخلق لا غير وقد سبق ان خلق
ثلاث شعرات يوجب الدم فلو خلق جميع شعر راسه دفعة واحدة في
مكان واحد لزمه فدية واحدة وان طال زمنه ولد الخلق شعر راسه
وبدنه دفعة واحدة متواصلا وقال الامام علي عليه السلام فدية لشعر راسه
واخرى لشعر بدنه ولو خلق شعر راسه في مكانين او في مكان واحد
لزم في زمانين متفرقين فطريقان احدهما ان تعددهما القولين الايتين
فيما اذا اختلف نوع الاستمتاع واختلف الزمان والمكان واصحهما القطع
بالعدد فان كان كل مرة ثلاث شعرات فصاعدا وجب لكل مرة فدية
وان كانا فلهما فدية في **الضرب الثاني** ان يكونا مقابلين مثله وهو
الصيود فتعدد الفدية فيها قطعا ستوا اتحاد الزمان والمكان او
اختلفا سواء في الاول او **الضرب الثالث** ان يكونا احدهما من هذا
والاخر من هذا كما لو قتل صيدا او خلق راسه فتعدد قطعا **القسم الثالث**
ان يكونا من الاستمتاع فاما ان يتحد النوع او يختلف **الضرب الاول**
ان يتحد كما لو قطيب انواعا من الطيب او لبس انواعا من الثياب فكل واحد
وقبض ستر او بل او خف او نوعا واحدا مرارا او قتل امرأه ثم قتلها فان
فعله في مكان واحد مثواليا لم يتعدد الفدية الفدية وان فعله في مكانين
او مكان واحد لكن خلل بينهما فاصل فان خلل بينهما فتغير فديتهما وان
لم يتخلل بينهما فتغير فقولان الجديد الصحيح انهما لا يدخلان في فدية واحدة
بشبه واحد قطعا كما لو لبس ليل للبرد ونهارا للحار وكذا ان كانا بشبه
واحد في اصح الوجهين كما اذا لبس او قطيب مرارا المرص واحد والفدية
انما تدخل **الضرب الثاني** ان يختلف النوع كما لو قطيب ولبس قبل
ان يكفر عن الاول او فعلهما معا ثلثة او حة اصحها وهو المنصوص
ان الفدية تتعدد وثانيهما لا يجب فدية واحدة والثالث ان اختلف
شبهها كما لو اصابته شجرة واحناح الي مد او اصابها الى سرها وطيب لزمه
فدية واحدة وان لم يتحد فديتان ولو فعلهما معا بفعل واحد كما لو لبس

ثوبان

ثوبان طيبا او طارا راسه بطيب خمس شتر بعضه وطريقان اصحها وبه
قطع الجمهور انه يلزمه فدية واحدة والثاني ان علي قول ابن ابي
هريرة يلزمه فدية واحدة وعلى الذهب انهما جستان يلزمه فدية
واحدة او فديتان فيه وجهان اصحها اولاهما هذا كله في غير اجماع فاقبا
اذا احرره في اجماع فديتين **فروع** الاول حيث حكى ابن ابي القدر في
الاستمتاع او الاستملاكات اذا اربى احداهما بما يقابل مثله كجزا
الصيد فلو حصل من الاول والثاني تكفير منع الداخل وجب لثاني
اخرى الا ان يكون ثوب البدنة التي اخرجها التكفير عما فعله وعما
سيفعله من جنسه فيبني على ان تقدم الحفارة على الخنف المحطور
هل يجوز ام لا ان منعناه فلا اثر له في التكفير فيقع التكفير عن الاول
فقط ويغير ثانيا عن الثاني وان جوزه فوجهان حيث حكمنا
بتعدد دهما عند نوعي المحطور بان كانا احدهما من الاستملاكات والاخر
من الاستمتاع او عند اتحاد النوع وتعدد الزمان كما لو خلق
ثلاث شعرات في وقت وثلاث اخرى في وقت اخر او لبس ثمر لبس او
قطيب ثم قطيب وقتنا بالصحیح ان لا يدخل لكان الشيب الباعث
عليها واحدا كما لو اصابته راسه شجرة فاحناح الي خلق جوانبها وسرها
ومداوانها بالطيب وكما لو قطيب او لبس مرات لمرص واحد وجمع بينهما
لمرص او جمع بين الخلقين لمرص في اتحاد الواجب وجهان اصحها الاستعداد
الثاني ان الثلاث شعرات لخلق او غيره في ثلاثة اوقات او امكنه
منفرقة او من ثلاث مواضع في قول فان قلنا كل شعرة تقابل ثلث دم
لزمه دم وان قلنا تقابل بمداودهم فان قلنا الواقع في لزمه المنفرقة
كالواقع في التوالفة حتى لا يتعد دفا الواجب دم وان قلنا لا يجمع
حافه الاقوال المتقدمة في الشعر الواحدة في انه يلزمه دم
او ثلثة امداد او ثلثة ادراهم او ثلثة دما وتقليم ثلاثة اطفار في
ثلاثة اوقات منفردة كذلك فيما في هذا الخلاف **الثالث** لو افسد

اختلف

حجبه بالجماع ثم جاع مع ثانيا فالمتحصل من كلامهم فيه خمسة اقوال **اصحاب**
بالاول بدنه او ما يقوم مقامها وباللثاني شاة والثالث في كل منهما
بدنه والثالث بغير بدنه عنها جميعا والاربع ان كفر عن الاول قبل الثاني
وجبت كفارة للثاني وفي شاة في الاصح وبدنه في الاخر وان لم يكن كفر
عند كراه بدنه عنها والحاكم ان طال الزمان بينهما او اختلف المجلس
كفارة ثانية للثاني وفيها القولان والافواه واحد ولو طوى مرة بالثاة
ورابعة واكثر ففيه هذين لاقوال قال الامام والخلاف فيما اذا قضى في كل
جماع وطء فان كان يترع ثم يعود والافعال متواصلة وحصلت فضا لوط
اخر فالكل جماع واحد بخلاف **النوع السابع** من المحظورات الاضطهاد
وهو من محظورات الاحرام ومحظورات الحرم ايضا فيحرم اضطهاد صيد
الحرم على الحرم والحلال ولا اشترك الاحرام والحرم في تحريمه والحجاب
الجزا ومعظم الاحكام خلط الاصحاب الكلام باحد سمانه الاخر وذكروا
ما يشتركان فيه وما اختلفت كلامهما في هذا الوضع والكلام فيه في ثلاثة
اطراف **الاول** في الصيد المحرم وهو كل متوحش او في اصله متوحش
ما اكل اذ في اصله ما يولد بري وكل متوحش جنس لا يدخل فيه الحيوانا قالا
نسبية كالنمر والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب
اجماعا والمراد به ان يكون اصله متوحشا متواقي على توحشه واسنانته
فلو فاقس وحشي حرم التعرض له فان ائلفه وجب الجزا ولو استوحش انشي
لم يحرم التعرض له ويجب الجزا في المتوحش وان كان ملوكا فيجب دفعه مع
الجزا ما بين قيمته جبا ومذبوحا لا اله ان قلنا ذبيحة الحرم تحل لغني
والا وجبت قيمته وكذا قبله وملكه بالصيد في التحريم وجوب الجزا
اجزاه فيحرم التعرض لاجزائه بالجرم والقطع فاذا اخرج منه فصقت قيمته
ضمن ما نقص على فاسيا في الطرف الرابع وان بر من غير نقص ولا شئ فهل
يلزمه شئ فيه وجهان كالوجهين فيما اذا اخرج ادميا بر او لا ينقص والجرى
الوجهان فيما لو نشد ريشه قطعه لا كان ولو لم يكن به ايضا البيض فكل صيد

حرم على الحرم حرم عليه بيضه فاذا اسره لزمه قيمته فان كان مده فلا شئ
فيها ولا اثر الا في بيضة النعام ففيها القيمة وقال الامام لا شئ فيها قال الترمذي
وهو شاد او غلط ولو نشد صيد اعن بيضه التي احضنها ففسدت لزمه
قيمتهما ولو اخذ بيضه وجاجة فاحضنها صيده ففسد بيضه او لم يحضنه ضمن
بيضه ولو اخذ بيضه صيده واحضنها وجاجة ضمنها الى ان يخرج الفرج
ويطير منها فلو خرج ومات قبل ان يشاع لزمه مثله من النعم والاف
فقيمتها ولو تلف البيض تحت الوجاجة لزمه قيمته ولو نشد بيضه صيد
فيها فخرج له روح قطار وسلم فلا شئ عليه وان مات فعليه مثله من النعم
ولو لم يتحقق اية تألفه فلو جلب لصيد ضمنه عند الجمهور وقال ابو حنيفة
لا وحكاه عن ابي حنيفة ومن اجزا الصيد المصنونه بالقيمة شعره وتحريم
صيد الاوز ويجب فيه الجزا وقال الامام اوردى ارجح ان ينقض طائر لجنحة
حرم والا فلا كالذئب قال الروياني وهو القياس وجب الجزا في الذئب
الحشيش فان اصله وحشي واما قيد المأول فيحس ذبه عن غير المأول فلا يؤثر
الاحرام والحرم في منع التعرض له قطعا وغير المأول من البهائم والطيور
صنفان احدهما الذي يكون اطلاقه غير ما كولين فلا يحرم التعرض له بالاحرام
ولو قبله فلا جزا وحكم الحرم فيه حكم الحلال وهذا الصنف ثلاثة اصناف
احدها ما يستحب قتله للحرم وغيره وفي الموديات بطبعها كالحية
والعقرب والكلب العقور والخنزير والاسد والنمر والذئب والفأرة
والحداة والغراب والنسر والعقاب والزنبرود والبرغوث والبق والفئاد
والحلمة والبعوض والذب والورغ والفئاد اذا ظهر الثعل على ثياب الحرم
وبدنه لم يكره له تخيئه ولا حرم عليه قتله قال المشافعي ويكره له ان يفلح
راسه ولحيته فان فعل فاعرج قتلها بصدق ولو بلغه وهذا
الحدق مستحب عند الجمهور وميل انه واجب لما فيه من ازالة اللزاد وقد
يقدّر وهو ضعيف ولو جعل الزنبر في راسه فقات الثعل والحيبان قال
القاضي في وجوب الجزا ان الوجهان اذا جعله بعد ليزه ارام فان جعله

قبله فلا شيء قطعاً وجوازاً ولا استحباباً قال الشافعي والله سبحانه أعلم القار هو
 بيضه **الضرب الثاني** ما فيه مضرة ومنفعة كالفهد والصقر والباني والعقاب
 وحواها فلا يستحب مثله لما فيه من المنفعة ولا يكره لعدوانه على الناس
 والبهايم **الثالث** ما لا يظهر فيه منفعة ولا مضرة كالحناش والجعلان
 والدود والسرطان والرخمة والنقاعة والعصافير والذباب وبنات وردان
 فنكره فتلها ولا تحرم وقال الماوردي ان كان فيه منفعة مباحة حرم
 قتله بلا خلاف وان لم يكن فالاصح انه تحرم قتله وقيل يكره انتهى وقد حرم
 الامام في كتاب البيع بتحريم قتله وان لم يكن فيه منفعة وقال نسيم جواز
 قتل الاسود البهيم قال والكلب كالعقود وقيل في المختار فقال الرضا كان
 غادياً واجب قتله وان لم يكن غادياً ففي وجوب قتله وجهان ولا يجوز قتل
 النمل والنحل والخطاف والصنفعة وفي وجوب الجزاء بقتل الهدد والبرص
 خلاف مبني على جواز اكلهما ان جاز وجب والا فلا **القسم الثاني** ما اخذ
 اصله ما تولد دون الاخر كالسمع المتولد من الذيب والصنيع والتولد بين
 الحمار الالهلي والوحشي فحرم على المحرم للمعرض له وجب فيه الجزاء وعز ابن القاص
 انه لا جزاء في المتولد بين الماتول وغيره وعطله الماوردي فيه وقتد البري
 يخرج به البحري وهو الذي لا يعيش الا في الماء كالسك فاته لا يحرم صيده
 ولا جزاء فيه واما الذي يعيش في البر والبحر فحرام والطيور المائية التي تقوس
 في الماء وتخرج منه بريد محرمه على المحرم ومثله بالبط والاوز وقال الماوردي
 البط الذي لا يطير من الاوز لا جزاء في قتله لانه ليس بصيد والجراد من صيد
 البرجيج الجزاء قتله وفيه قول عريب انه من صيد البحر وقالوا هو متولد من
 روث السمك **الطرف الثاني** في الافعال الموجبة للقضاء الصيد المحترم
 بالاحرام والحرم والجزاء ثلاثة المباشرة والتشبيب وانبات اليد كغير
 وسباني الغزف بين هذه الثلاثة في كناية الغصب والخارج لرسالة الله تعالى
الاول المباشرة ولا تخفى كقتل الصيد وذبحه **الثاني** التشبيب الى
 الاثلاف والكلام في اسباب ثلاثة الاول لو حفر الحرم بئر في محل عدوان

قال بعضهم ان البهائم الصغيرة
 مثل البعوض

الحق

لو حفر الحرم بئر في محل عدوان او حفر الحرم او الحلال في الحرم في محل عدوان
 فزدي فيها صيد ومات لزمه ضمانه ولو حفرها الحرم في ملأه او في موات
 فظاهر المذهب ان لا ضمان وفيه وجه يستب الى ابن القاص انه يضمن ولو
 حفرها في الحرم فوجهان مشهوران احدهما لا يضمن ومال البغوي الى ليه
 وثانيها يضمن وبه جزم الفقهاء والمثوية وهو لا يشبه عند الرافعي في المسئلة
 وجه انه ان حفرها للصيد ضمن ولا فلا واذا جمعت بين المستلينة فلنا اذا
 حفر الحرم او الحلال بئر في الحرم في ملأه او موات ففيه اربعة اوجه اصحها
 يضمن في الحرم دون الحرام والثاني يضمن فيها والثالث لا يضمن فيها والرابع
 ان حفرها للصيد ضمن الا فلا وجزم الماوردي بال ضمان اذا حفرها للصيد
 ولو نصب شبهة في الحرم او نصبها الحرم حيث كان فمعمل بها صيد ومات
 ضمنه سواء نصبها في ملكه او في موات او في ملك غيره وفيه وجه انه لا
 يضمن اذا نصبها في ملكه ولو نصبها حلالاً لزم احرام فوقع فيها صيد لم يضمنه
 قطعاً نص عليه ولو ارسل ستمها وهو حلال واحرم قبل اصابتها وارسله وهو
 محرم فاصاب به بعد ان تحلل فوجهان اظهرهما على ما ذكره الرواني وجوب
 الجزاء وسباني نظيره في الجنائيات **الثاني** لو نفر الحرم صيداً افتقر وهلك
 او اخذه سبع او اضدم بشجر او جبل لزمه ضمانه متواقصن امره الى اربعة
 الصيد الى حاله المستقر والاستقرار ولا شيء عليه به لانه بعد ذلك لا
 ان يتلف في حال النفاذ بانه سامة ووجهان اصحها انه لا يجب ولو
 دل الحرم حلالاً على صيد فقتله عصى ثم يضر فان كان الصيد في يد المحرم
 لزمه الجزاء وان لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما ولو اعان الحرم حلالاً
 او محرماً على قتل صيد باعانة الذوا من بانه اخوه فاتفقه فلا ضمان
 على المعير سواء كان في الحلال او الحرم لكن يضمن الحرم ولو دل الحلال بمحرماً
 على صيد فقتله وجب الجزاء على الحرم دون الحلال سواء كان الصيد في يده
 ام لا لزم بائعاً لاعانة **الثالث** قال الشافعي في الامحباب يكره للمحرم
 استحباب البادي وكل صايد من كلب وغيره فان حمله فارسله على صيد

انما فان لم يرد الجراح فلا ضمان عليه وان ائلفه ضمنه بخلاف ما لو ارسله
 علي ادعي وبخلاف ما اذا كان الكلب غير معلم فانه لا يضمنه قاله الماوردي
 قال النووي وفيه نظر وينبغي ان يضمن بارساله ولو كان الكلب مربوطا
 فحل رباطه فقتله ضمنه ايضا ولو ارسل الجراح او حل رباطه ولا يصد ثم
 طهر صيد فقتله ضمنه في اصح الوجهين ولو كان هنالك صيد وحل رباط
 الكلب لتقصير الحرم فالذهب انه لا يضمنه ولو انفلت الجراح بنفسه فقتل
 فلا ضمان بض عليه **وعان** احدهما الوضاح الحرم على صيد في الحرم فان
 به فوجهان اظهرها انه يضمنه **الثاني** لو رعى سهما واصاب صيد او فقد منه
 الي اخر فقتلها كمنه جزا وما ولو اصاب صيد انفع الصيد على صيد اخر
 او على فراخه او بيضه ضمن الكلب **الامر الثالث** من الاقوال الموجبة
 للضمان اليد اثنان اليد عليه ويد الحرم على الصيد اما ان يقع ابتداءها في
 الاحرام او قبله فاما اثباتها عليه ابتداء الاحرام فهو لحرام عن صيد الملك
 موجب لضمانه اذا ائلف في يد بل لو تولد ثلث الصيد والي يذمه ضمانه ما
 لو كان راجب دابة او سائقة او قايدها فانفلت صيدا بعضها او برقيتها
 او بالث في الطريق فزلق صيد وهلك اما لو انفلت دابة فانفلت
 صيد فلا شيء عليه بض عليه ولو كان مع الدابة سائق وقايد وراكب
 فانفلت صيد اضمنه على الملائنة او على الراكب وحده فيه وجهان ولما ان
 كان قد وضع يده عليه قبل ان يحرام فقد مله وهل يلزمه رفع يده عنه
 فيه قول اخر فلا يضمنه الا وصحة الجرحاني واصحها عند الجمهور نعم وعن ابي
 اسحاق القطع بانه لا يلزمه لكن يستحب **التفريع** ان قلنا لا يلزمه ذلك
 فلا باق وله بيعه وهبته ولا نجوز له قتله فلو قتل لزمه الجزا كاللص
 في قتل عبده ولو ارسله غيره او قتله لزمه قيمته الماله ولا شيء على المالك
 فان كان القاتل محرما لزمه الجزا ايضا وان قلنا يلزمه ارساله ففي زوال
 مله فقلنا احدهما عند البراءتين نعم وعكس بعضهم فجعل القولين ولا شيء
 زوال الملك وقال ان قلنا لا يزول مله فيجب بالارسال قولان فان

قلنا

قلنا يزول فارسله غيره او قتله فلا شيء عليه ولو ارسله المحرم فاخذ غيره ملكه
 لانه صار مباحا وهذا الواحد مرسله بعد تحلله ولو لم يرسله حتى تحلل ففي
 لزوم ارساله وجهان فاحتمل وهو المنصوص نعم وثانها عن ابي اسحاق لا
 يحل هذا اهل يقول زال مله بالاحرام او الاحرام او وجب عليه الارسال
 فاذا ارسله زال مله جنيته فيه وجهان اصحها اولها وعلى الثاني حصل في زوال
 مله ثلاثة ازاوان قلنا لا يزول ملكه لم يزل لغيره اخذ ولو اخذ لم يزل
 ولو قتل ضمنه وعلى القولين لو مات الصيد في يد غيره امكن ارساله لزمه
 الجزا لانها مفرعان على وجوب الارسال ولو مات الصيد قبل ارساله
 فوجهان اصحها عند الجمهور وتبعه النووي انه يلزمه الجزا والثاني لا وهو
 ما اورداه الشيخ ابو حامد والبيهقي صاحب البيات فاذا لم يرسله حتى
 حل قلنا بالصحيح انه يلزمه ارساله بعد التحلل فقتله ضمنه في اصح الوجهين
 وبخلاف في انه لا يجب تقديم الرسال على الرجم او اما استنباب
 الملك فملك الحلال للصيد يحصل باستنباب والكلام فيها اذا وجدت في حق
 الحرم الاول لردك فاذا مات من برقة الحرم وفي ملكه صيد ففي ملك
 الحرم له طريقان احدهما فيه وجهان اظهرهما نعم والطريق الثاني للفقهاء
 القطع به وبني المرافعي الخلاف على الخلاف الا في انه يملأ بالشرام لا ان
 قلنا يملأ به ورثه والافوجهان قال القافيه ابو الطيب وانما يتصور القول
 بتوحيته على قولنا الاحرام لا يزيل مله عن الصيد فان قلنا يزيله لزمه
 وعكسه لزمه فقال قال البراءيون اذا قلنا الاحرام يقطع دماء الملك في
 الادب وجهان قال النووي وما قاله عن البراءتين غريب في كنههم ولم يشر
 الجمهور لما قاله القافيه ولا لما قاله لزمه وبني المتولي خلافا لادب على خلاف
 الملك فقال ان قلنا يزول مله عن الصيد لم يرثه والادب فان قلنا يرثه
 فقد قال لزمه والغزالي يزول مله عنه عقب ثبوته بناء على ان الملك يزول
 عن الصيد بالاحرام وقال البغوي والمحاملي واخرون يلزمه ارساله وله
 النصف فيه بالبيع وغيره لا بالقتل والاملاق قال البغوي ولا سقط عنه

الجزايبه حتى لو مات في يد المشتري وجب الجزا على البائع وانما سقط عنه
 اذا ارسله المشتري قال النووي وهذا المشهور الصحيح وان قلنا لا يبرئ
 فوجهان احدهما وهو ما اوردده المتون انه يكون للبائع الورثة واخره
 ما منع من ارثه واصحهما الذي قطع به الجمهور انه يبقى على ملك الميت حتى يخلل
 الحرم فيرثه حينئذ قال الدارمي فان مات قبل لحمله قام وارثه مقامه الثاني
 الاصطلاح فاذا اصطاد صيدا عصى لم يملكه الثالث شراء الصيد وقبول هبته
 وهدية به ووصيته حرام فان فعل فخلل ملك فيه طريقان احدهما الخ استاين
 فيه قولان مبييان على القولين ان ملكه يزول عن الصيد بالاحرام امر لان
 قلنا يزول لم يملكه بهذه الاسباب وان قلنا لا يزول فقولان بناء على القولين
 في شراء الكافر عبد استلما اصحهما انه لا يملك بهما والطريق الثاني للعراقيين
 القطع بانه لا يملكه فان قلنا يصح الشراء فحواه قال الامام والقزلا حرم
 البيع لكن ينعقد ونجس على المشتري ارسله واذا ارسله فهل يكون من ماله
 البائع فيه الخلاف الذي ضمنه باع عبدا ثم اذا فقتل في يد المشتري قال
 الامام ولعل الوجه القطع هنا بانه من ماله المشتري وان قلنا بالذهب
 ان الشراء فحواه لا يصح فليست له قبضه فان قبضه قال الشافعي لزمه شراؤه
 واختلف المذاهب على هذا القول فيه فقال الشافعي ابو حنيفة واخرون
 اراد بارساله رده الي صاحبه لا ارسله في البرية وقال اخرون منهم
 ابن الصباغ هو على ظاهره يلزمه ارساله في البرية ويدفع الى ماله قيمته
 فان هلك في يد المحرم قبل ارساله ورده الى ماله فعليه الجزا لله
 تعالى والقيمة للبائع ان كان ابتاعه وفي وقت اعتبار القيمة الخلاف
 المعروف فمن قلن عنده المقبوض بشرافاسد وان كان اخذه بقبول
 هبة لزمه الجزا وفي لزوم قيمته للواهب الوجهان المشهوران في ان
 المقبوض بالهبة الفاسد هل يجوز بضمونا اصحهما لا وحزم به جماعة
 هنا وحزم جماعة منهم الدافعي بالتمان هناك انه صحيح في الاصل المذكور
 في كتاب الهبة عدمه ولو انقلبه المحرم فهو كالوثلج بانه في جميع ما نقله

ولو رده

ولو رده الى ماله سقط عنه ضمانه له سواء كان قبضه له بالشر او الهبة
 او الاية بالان يسقط عند الجزا الا بارساله فان تلف في يده بعد ذلك
 لزم المحرم الجزا وان ارسله ماله سقط عن المحرم الجزا هذا المذهب قال
 البندنجي اذا رده الى البائع سقط عنه ضمانه ولو رده الى الواهب في
 صورة الهبة لم يسقط وفرق بان المتبى بملكه ارسله ولا يضمن لواهبه
 بخلاف المشتري قال النووي والحر والفرق ضعيفان ولو بقي في يد
 حتى يخلل لزمه الجزا في الاصح ولزمه القيمة في البشرا وفي الاقصاب
 في احد الوجهين **فروع** الاول لو اشترى صيدا فاطلع على عيب به
 وفدا حرم البائع فان قلنا يملك المحرم الصيد بالادب رده عليه
 والا فوجهان فان قلنا لا يرد فقلنا لا المتون حرم من اشترى شيئا
 من هبته ثم علم به عيبا وهو موهون وقال ابن التباغ يتخير المشتري
 بين ان يصبر حتى يخلل البائع فيرده وبين ان يرجع بالادب لنعذر الرد
 في الحال ونقل عن القاضي الطبري انه يرد على البائع الثمن وموقف الصيد
 حتى يخلل فيرده عليه قال النووي والصحيح ما ذكره ابن الصباغ وما
 حكاه عن القاضي انما هو احتمال ابداه ولم تجزم به **الثاني** لو باع صيدا
 وهو حلال ثم احرم ثم افسس المشتري بالثمن ففي الرجوع في الصيد طريقان
 اصحهما وبه قال الجمهور القطع بانه ليست له ذلك ونقل القاضي الطبري
 وصاحب العدة الامتاع عليه والثاني فيه وجهان كالمرد يال عيب فان
 قلنا لا يرجع فله ان يرجع بعد التحلل **الثالث** لو استعار المحرم صيدا لم
 تجز فان اخذه ضمنه بالجزا لله تعالى والقيمة للمعير وليست له التعرض له
 فان تلف في يد لزمه وان ارسله عصى ولزمته القيمة لانه وسقط
 الجزا وان رده الى المالك بر من حق المالك دون الجزا اما لم يرسله المالك
 قال الماوردى ولو استعار الحلال صيدا من محرم فتلف في يده فان
 قلنا يزول ملك المحرم عن الصيد بالاحرام وجب الجزا على المحرم المعير
 وجب القيمة على المستعين للمالك ولو اودع عند محرم صيدا فوجهان

اصحها وبه جزم الرافعي انه يضمه بالجزء لو استنعان فعلى هذا لو تلف في
يده لزمه الجرادون القيمة للمالدة الا ان يفرط في حفظه وقال الفايه
يضمن ضعفه النووي وان اردت له عصى ولزمته القيمة للمالك وان
رده اليه لم يسقط الجراذ الميرس له المالك وثانيهما وبه لحاجب الشيخ ابو
حامد لا جزا عليه وان تلف في يده **الرابع** قال للعام لو كان بغير اثنين
صيد مملوك فاحرم احدهما وفلنا يلزم الحرم ارسل الى الصيد الذي
في مله فالارسال غير ممكن هنا واقضى ما ذكره ان يرفع يده عنه ولم
يوجبوا عليه السعي في تحصيل ملك بصيب شريجه لبطاقه للتردد
دا في انه لو تلف قبل يلزم ضمان نصيبه **فصل** يتضمن متسايل الاولى
المخطي في قتل الصيد والناسي لحرمة الجاهل بتجريمه كالعامه والذائر
والعالم في جميع ما تقدم الا في الاثمة ومنهم من خرج وجوب الجزا على
المخطي والناسي على قولين من قولين نص عليهما فيما اذا احرم ثم جرح وقتل
صيد اهل بيته ولو اكره الحرم على قتل صيد اقرانه حلال على قتل
صيد في الحرم فقتله فوجهان احدهما يجب على لزمير واصحهما ما على
الامور **الثانية** لو صار صيد على مجرم او على غيره في الحرم ولم يمتد دفعه
الا بقتله فقتله فانما جزا عليه قطعاً ولو ركب انسان صيداً او
صار على مجرم او حلال في الحرم ولم يمتد دفعه الا بقتل الصيد بقتله وطريقان
اصحهما القطع بوجوب الجزا والثاني فيه قولان وقيل وجهان احدهما
ان الجزا على الركب ولا يطالب به الحرم والثاني يطالب به الحرم ويرجع
به على الركب وطرد والخلاف بينهما ركب ذابة مضمونه وقصد انسانا
فقتل المقصود الدابة في الدافع ففي وجه يطالب الركب خاصة بالقيمة
وفي وجه يطالب بها كل منهما والفرار على الركب ولو دخل صيد في مضمونه
واكله ضمنه **الثالثة** تقدم ان الجراد وبنيته مضمونان بالقيمة ولو وطيهما
عامداً او جاهلاً ضمن ولو عم الجراد المسالك ولم تجز الحرم او الحلال في الحرم
بذات وطيه فوطيه في الجزا طريقان اصحهما فيه قولان وقيل وجهان احدهما يجب

نحو

وصحة الشيخ ابو حامد واصحها انه لا يجب والثاني القطع به ولو باض صيداً
على فراشه فلم يمتد دفعه الا بالتعرض للبيض فقتله بذلك ففيه القولان
وقد انقلب عليه في يومه فقتله ولم يعلم به ولو وضع الصيد الفرج
على فراش الحرم فقتله فقتل او نقلت عليه جاهلاً فقتل ففيه القولان
الرابعة لو خلس الحرم صيداً من قمر سبع او هرة او شق جداراً او طيرين
ساخت رحله فيه او من لحية وحقوقها او زاه مجروحاً فاحذر ليداً وبه
ثبات في يده ففيه قولان اصحهما انه لا يضمه وبما كالتولن فيها اذا
انتزع انسان المقصوب من الغاصب لصاحبه فقتل في يده هل يضمه
وفيها طريقه فاطعة بنفي الضمان **الخامسة** لو وضع الحرم يد على صيد
فقتله حلالاً فالجزا على الحرم وفي رجوعه به على القاتل وجهان احدهما
نعم وبه لحاجب القاضي الطبري وصاحب المذهب والبعوي واصحهما ان
وقطع به الشيخ ابو حامد والبند نجح وابن الصباغ وان مثله مجرم اخر
مثلاً او حبه اصحها عند الرافعي وابن الصباغ وجزم به الغزي ان الجزا على
القاتل والمستك طريق في الضمان بنطال بيه ايضا فان ادى جمع على
القاتل والثاني انه على القاتل ولا يغلق للمستك به وصحة النووي الثالث
انه عليها بفقير به جزم صاحب التقيية **فروع** لو رمى الحصاة السابعة ثم
رمى صيداً قبل وقوع الحصاة في الحرم قال ابن المزيان يلزمه الجزا
لانه رماه قبل التحلل وقال الدارمي لا ينص هذه المسئلة لان الرمي يتوسط
في الحرم لا يمتد احد ان يرمي منه الى صيد في الحلال ففرق بين رمية قبل
رمي الحصاة وبعد فلزمه الجزا قال النووي والصواب قول ابن المزيان
ويتصور فيما اذا رمى الى صيد مملوك ولو كان رمية له بعد وقوع الحصاة
في الحرم لم يلزمه الجزا لانه صيد مملوك والحلال اذا قتل في الحرم صيداً
مملوكاً لا يلزمه الجزا قطعاً **الطرف الثالث** في الاول وفيه متسايل لاولي
تحلل الحرم اكل لحم صيد صاده حلال باذن صاحبه او تملكه اياه
اذا لم يصعد الحرم ولا باذنه ولا بد لانه ولا باعانه ولا جزا عليه

فيه والحرم عليه اكل لحم صيده صاده هو او غيره له سواء كان باذنه او لا او اعانه
على اصطياده او على مثله بدلالة الله او اعانه الله سواء دل عليه دلالة ظاهرة
او خفية سواء اعانه ما يستغني عنه القاتل او لا وما وقع في الرجز وحكاية
خلاف في حل ما دل عليه فغلط. الثانية اذا ذبح المحرم صيدا حرام عليه
قطعا وفي حبله اغيرة من المحلين المحرمين قولان اصحهما وهو الجديد المنع
وهو ميتة والقديم انه محل وقال القاضى الطبري ان كسرا من الاصحاب يحق
رخصة الرد في ايها وقال هذا ما يفتي فيه بالقديم وعلمت البند في النسبة
فتشبا الاول الى القديم والثاني الى الجديد وهو خلاف المشهور فعلى
الاول لو كان ملوكا وجبت القيمة مع الجراء ولو اكله خلال لم يلزمه جزاء قطعا
كالواكل ميتة وعلى الثاني لو كان ملوكا لم يلزمه الدماء بين يمينه حيا
ومذبوحا وهل لحل له الاكل منه بغير حمله من احراره فيه طريقان احدهما
القطع بالتجريم والثاني فيه وجهان اصحهما التجريم وثانيهما الحلال وهو
ما اردته المتولي والبغوي ونسبة الامام الى العراقيين اما لو ذبح الحلال
صيدا حراما ففيه طريقان اصحهما انه لا يبيح المحرم بتجريم عليه قطعا
وفي غيره القولان والثاني القطع بتجريمه على غيره ولو لم يستحرم بعض
صيد وقلاه حرم عليه قطعا وفي تجريمه على غيره طريقان اشهرهما انه
على القولين في اللحم والثاني القطع بحله وصحة جماعة وقطع به آخرون
وقال الماوردي غلط من حكي في تجريمه قولين الصواب اباحته اذا احتجاج
الى ذكاه قال المتولي فعلى هذا ينزل البيض منزلة صيد ذبحه حلالا فمن
حل له اكل صيد ذبحه خلال حل له هذا البيض قتلا ولو جلب لبن صيد
او قتل جراده فهو ككسره البيض وقطع الماوردي وغيره محل الجراد الذي
قتله محرم للحلال قال المتولي ولواخذ امتنا من بيض صيد الحرم فكسره وقلاه
بغير بيان احدهما انه كل صيد الحرم والثاني انه مريب عليه فان قلنا انه
حلال فالبيض حلال وان قلنا لا يحل نقي البيض وجهان قال رحمه الله
صيد الحرم وجراذه كحكم البيض وفي بيض صيد الحرم طريق آخر اردده

الحامدي

الماوردي وهو القطع بتجريمه على كاسره وعلى جميع الناس الثالث لو
اكل المحرم من لحم صيد ذبحه بنفسه ام ايضا كما امر بذخه ولا يلزمه
باكله جزا فان كان لا يلزمه يا كل صيد الحرم بعد ذبحه شي اخر ولو اكل من
لحم صيد صاده محرم له او دله عليه او اعانه ان ذبحه وجوب الجزاء عليه
قولان الجديد انه لا يجب والقديم انه يجب عليه وفيه ثلاثة اوجه
احدها انه يضمن مثل ما اكل كما من لحم النعم يتصدق به على مساكين
الحرم والثاني يضمن بقدر ما اكل مثله من النعم فان اكل عشرة لحمه لزمه
عشر مثله والثالث يضمن قيمه ما اكل دراهم وهو ما اردته الرافعي
والآخرون وقال الماوردي فان شاة تصدق بها دراهم وان شاة اشترى
بها طعاما وتصدق به قال المتولي ويتقضى هذا انه ان شاة صام
عن كل يومها **الطرف الرابع** في بيان الجزاء والصيد ينقسم الى مثلي
وهو ما له مثل من النعم وهو بل والبقرة والغنم والى ما ليس له مثل منها
قال اول جزاءه على التحجير والتعديل فيتحجر من ان يذبح مثله ويتصدق
به على مساكين الحرم اما بان يفرق لحمه عليهم او بان يشترى جملته اليهم مذبوحا
ولا يحزى ان يدفعه اليهم حيا وبين ان يقوم المثل بالدراهم ثم لا يجوز
تفرقه الدرهم بل ان شاة اشترى بها طعاما وتصدق به على مساكين
الحرم وان شاة صام عن كل مد من الطعام يوما ونحو الصوم في الحرم
وعنه من يتاير بالبلاء فان اشترى مد وجب صيام يوم واما الثاني
وهو غير المثل كالعصافير وغيرها من الطيور وعلى ما سياتي فيجب
فيه قيمتها ولا يجوز ان يتصدق بها دراهم بل يقوم بها طعاما
ثم يتحرفان شاة اخرج الطعام وان شاة صام عن كل مد يوما فان
اشترى مد صام يوما فيتحجره في المثل فيتحجر من ذلله الحيوان
والاطعام والاهتمام وفي غيره بين الاطعام والاهتمام وقيل للشافعي
قول قديم انها على الترتيب واذن القاضى الطبري والبيهقي
واذا المراد من صيد مثليا اعتبرت قيمته في مكان ذلله ودميه وان كان

مثلياً وأراد تقويم مثله بن النعم ليرجع إلى لرا طعام أو الصيام اعتبر
 قيمته بحله على المذهب وأدعي الروياني أنه لا خلاف فيه وبينه وجه
 إنما تعتبر في محل الخلاف وعلى الأول يعتبر يوم الانتقال إلى لرا طعام
 هذا المذهب الصحيح المصوب في الصور يترك قيل فيها ثلاثة طرق أحدها
 أن المعتبر قيمة يوم الخلاف والثاني في قيمة يوم العدو إلى لرا طعام
 والثالث القولان فيما لا مثله وأما الذي لم يترك للمعتبر قيمته يوم
 العدو إلى لرا طعام قطعاً وحباً اعتبر في محل الخلاف فقد تردد في إمام
 في أنه يعتبر في العدو إلى لرا طعام قيمة الطعام في ذلك يومه والأصح
 الثاني **فصل** المراد بالمثل في الباب المثل الصوري على سبيل القريب لا
 الحقيقي المتساوي في الذات والقيمة على وجه التوحيد والكلام في الدورات
 ثمرة الطيور وأما الدورات فما ورد فيه نص وحكم فيه صحاحياناً وعدلان
 بن النابيعين أو بمن بعدهم بن النعم أنه مثل للصيد المقتول تتبع ذلك فيه
 ولا حاجة إلى تحريم جديد وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفص
 بالمش وقضوا في المغامة بيده وفي حمار الوحش وبقرة الوحش يقر
 وفي الأربب عنات والعناق لا تثنى من لد العز إذا قويت ما لم يستكمل
 سنة وفي الظبي عز قال الرافي ويقع في كتب بعض أصحابنا أن في
 الظبي حبشاً وفي الغزال عز والغزال ولدا الظبية إلى حين تقوى وتطلع
 فرأه يقال للأنثى ظبية وللد لظبي وزعم الشيخ يتي بعد صرحه باختلافها
 أن الظبي ذكر الغزالان والأنثى غزال قال الإمام وهو وهم والصحيح
 أن في الظبي عز وأما الغزال فولد فيجب فيه فأوجب في الغزال قال
 النووي وهو أنه قارب وفي اليربوع حفرة واليربوع دابة لها أربع قوائم
 وذنب أقل من الأربب ذات لرش يدها أقصر من جلبيها وتعد وعلى
 وجلبيها فقط بحجر هما أربعة أبواب تحفي الرابع لتهرب منه وتسمى لها فقا
 والحفرة ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز وتصل عن أمها والذكر
 جفر قال الرافي لجور أن يراد بالحفرة هنا ما دون العناق فإثبات

الأربب

الأربب خير من اليربوع وفي أم حنين جلاب وأم حنين يضم الحامه مسلة
 وفتح الحامه الوحدة المحففة قال الغزالي والشيخ أبو محمد في من صغار
 الظب وقال الرافي في دابة على خلفه الحرة عظمة البطن وفي جلبيها
 خلاف يأتي في كتاب الاطعمة ووجوب الجزاء فرع على جلبيها والخلاف
 يضم الحامه المسلة ويشد يد اللام وهو الحمل أيضاً بفتح الحاء الميم وهو الجدي
 أيضاً وهو الخروف وفي الثعلب شاة وكذا في الكور وفي دابة كالحرد
 إلا أنها البيل والدم منها وهي لحلا من جنس بنات عرس تكون في الفلوات
 وربما اكلمها البديون والأنثى وبره وقال الشافعي إن كانت العرب تأكله
 ففيه جفرة لأنه ليس بحبر بد ناسها وفي لربل بقرة والإمام في البندجي
 وابن المبيع وغيرهما فيه بقره وقال الهيمري فيه تيس وتعدى البشير
 بالجير والصغير بالصغير هذا ما ورد فيه حكم السلف فاما ما لا ينقل فيه
 عنهم سي فرجع فيه إلى قول عبد الله بن قطين في ظاهر كلام الشافعي يقتضي
 اشتراط العقدة وحمله جماعة على لراستجاب وهل يجوز أن يكون ثالث
 الصيد أحد الحكيم أو يكون ثالثاً بما الحكمان من طرفان كان الفيل عند
 عدواناً لم يجز لا تنص إليه الفسوق أن كان خطأ أو كان مضطراً إليه فوجها
 أصحهما وهو المنصوص نعم ومقابلته القياس عند الغزالي وخطأ عند
 الماوردي وهما كالوجهين في أن القاضي هل يصح قضاءه على نفسه ولو حرم
 عدلان بأن له مثلاً وعدلان بأن لا مثله أخذ نابه مثلي ولو حرم عدلان
 بمثلي وعدلان بمثل آخر فوجها أن أحدهما يأخذ بابه شاة والثاني يأخذ
 بأغلظهما بناء على الخلاف فيما إذا اختلف المعسان والأصح التحريم ولو قيل
 نعمانه فأراد أن يخرج بقره أو سبعاً من الغنم فلا عن البدن لم تجز على
 الصحيح المشهور وأما الطيور فنقسم إلى حمار وغيره أما الحمار ففي كل
 ولحن شاة شاة محرمة أو حلال في الحرم الأهلية أرببية وفيه وجه
 أنه لا يجب في الأهلية التي تألف البيوت ولا سفر طائره شيء والحكم كل ما
 عب في الماء أن تعرفت سماء فهو الحمار واليهام والدبائس والهاشي والفولخت

وغيرها والعب ان يشرب جرعا وشاير الطيور تنقر المانقرا وتشرب قطرة
 وتظهر ومنهم من يمر عنه بان شدة جرع المامن غير تنقش وتشرب بعضهم الحمار
 بما عت وهدد والهدير ترجيع الصوت ومواصلته من غير تقطيع له قال
 الراعي والاشبه ان ما عت وله هدير فلواقتصر في تفسيره على العب كما هو
 يدل عليه قول الشافعي وما عت في الماء عتيا فهو حمام وما يشرب قطره قطره
 كالاحتاج فليس نحمام قال الراعي كل ذات طوق كالغواخت فهي حمام
 وفي فرخ الحمام شاة صغيرة وقال الماوردي هل يجب فيه شاة كاملة ان
 ولد شاة ولو قد ربدت من الشاة بقدر ربدنا الفرج من امه فيه وجهان
 يغنيان على لئلا الشاة وجبت توفيقا او تشبيها واما ما عت الحمام من الطيور
 فان كانا صغرا منه كالبلبل والرزذور والعصفور ففيه القيمة فان شاة اشترى
 بها طعاما وتصدق به وان شاة عدله بد وصار عن كل يوم ما كان فرق
 كالكرية والبط والاوز والحباري فيقولان احدهما ان الواجب شاة
 واحدهما وهو الجديد واحد قوله القديم ان الواجب القيمة وساما النسخ
 ابو محمد على القولين في ان الشاة وجبت في الحمام توفيقا فوجب وتشبيها
 فوجب القيمة وتجزيان فما هو قد راحا **فروع** الاول يفدي الكبير من الصبي
 بغير مثله من النعم والصغير بغير مثله من السمين بسمين والمزك بمزك
 والصحيح بصحيح والمريض بعريض المعيب بمعيب من جنس عينه كاعور
 باعور وفيه وجه انه يجب في المعيب صحيح فان اختلف جنس العيب
 كالعور مع الجرب فلا وان اختلف المحل كالوكان احدهما العور البهي والآخر
 اعور البشري وطريقان اصحهما القطع بالجواز والثاني للخراسانيين فيه
 وجهان اصحهما الجواز ولا تجز عيب الكثر بغيره فيه لا فضا المائدة ولو
 قابل المريض بالصحيح او المعيب بالسليم فهو افضل ولو فدى الذكر بالانثى
 وطرق اصحها فيه قولان اصحها الجوز والثاني القطع بالجواز وادعي الماوردي
 الا اتفاق عليه والثالث ان اراد الذبح لم تجز وان اراد النحر حاز الدابع
 ان لم يلد الا ان جاز والاولا الخامس ان الاثني الصغير يجوز عن الذكر

الصغير

الصغير ولا يجوز الاثني الكبيرة عن الذكر الصغير فان جوزنا اخراج الاثني فهل هي
 افضل فيه وجهان احدهما نعم واصحهما لا وان فدى الذكر بالانثى فوجهان
 وقيل قولان فالابن ينجي المذهب انه يجوز قال الراعي واذا فادملت كلام
 الاصحاب وجدتهم طاردين للخلاف مع نقضان العلم وقال الراعي ان كان
 ما يخرج ناقصا في طيب اللحم او في القيمة لم تجز قطعا والخلاف اذا لم يكن فيه
 واحد من النقصانين وجمع صاحب الدخاير بين المشللين وحكي فيها شبعة
 اوجه • احدها يجوز اخراج كل منهما عن راجز • ثانيها منهما • ثالثها ان
 اراد الذبح لم تجز الاثني عن الذكر وتجزي علقته وان اراد النحر احزاء
 الاثني عن الذكر دون علقته • ورابعها تجزي لاثني عن الذكر مطلقا ولا
 تجزي علقته مطلقا • وخامسها ان كان احدهما كالثنية او اطيب كما اخرج
 عن الاحرز ولا تجزي عنه الاقل قيمة والردى كما • وسادسها
 وسابعها تجزي الذكر عن الاثني مطلقا ولا تجز بالانثى عن الذكر الا ان
 كانا صغيرين في الخلاف في اجز احدهما عن راجز فحمل ان تجزي في الطير
 وحمل ان تجزي قولا واحدا العشر معرفة ذلك فيه ومقاربا للتفاوت
 وقد نقله بعضهم عن المصنف **الثاني** لو قتل بهيمة وحشية حاملا لطيفه
 وبقرة فالقت ما في بطنها اشأ وان عاشا فلا شيء عليه وان ماتا فادون
 خرج الولد حيا ثم مات مع لرام قد رطلت منهما بمثله ان كان مثليا فان كانت
 بقرة فدى الامام بقره والولد بعجل وان خرج ميتا فقد نص على انه يكتل منه
 مثليا من النعم حاملا ونفق في موضع اخر على ان عليه قيمة مثليا قال الفقهاء
 والبغوي هما على حالين فان اراد الذبح ذبح الحامل وان اراد النحر فقوم
 الحامل وقال الرازي ان يجب مثليا حاملا لان لا يذبحها بل يعومها وينص
 بقيمتها طعاما او يصوم لقتل مد يوما وقيل تجز شاة حاملا تقدر
 قيمة حامل وسط وتجعل التفاوت بينهما كالتفاوت بين الذكر والانثى
 وهو بعيد وقال المتولي تجز به اخرج ما حضر الاولي غيرها فان اراد
 الصوم لزمه قيمة ما خضع **الثالث** قال الشافعي رضي الله عنه لو جرح

ظليما فنقص من قيمته بعد ان دماله العشر فعليه عشر ثم شياه ورواه الفقيه
والبغوي عشر فتمت شاة وقال المزني نحن نجاء عليه عشر شياه واختلفوا
فمنهم من اخذ بظاهر النقص جعل في المسئلة قولين المفهوم من خرج المزني
اصحها خرج المزني ومنهم من قطع به فعلى هذا يتخير بين ان تخرج عشر
المثل وبين ان تصرف قيمته في طعام ويصدق به وبين ان يصوم عن كل
مديونما وعلى المفهوم منه اوجه اصحها شيعين الصدقة بالدرهم والثاني
لا يجوز به ذلك بل يتصدق بالطعام او يصوم وهو ما اوردته البغوي
والثالث يتخير بين عشر المثل وبين اخراج الدرهم وهو قول ابي اسحاق
والرابع ان وجد شريكا في الدماء اخرج ولم يخرج الدرهم والاخرجهما
والخامس وهو قول الشيخ ابي حامد انه يتخير بين اربعة اشياء ان شا
اخرج الدرهم وان شا اشترى بها جزا من مثل الصيد من النعم وان شا
اخرج بها طعاما وان شا صام عن كل مديونما وقال المتولي لا فائدة
لهذا الاختلاف لان المثل غير متعين وتجوز العدول الى القيمة فاخراج
عشرها جائز قطعاً الا ان دل في مذهب الشافعي انه لو اخرج العشر
بان يشادك انسانا في عشر شاة او ذبح شاة وقصدت بعشرها لا يجوز
فتحقق فائدة الخلاف انتهى وفيه نظر هذا كله اذا كان الصيد الجوز
مثلياً فان لم يكن مثلياً فالواجب ما نقص من قيمته قطعاً ثم يتخير بين لا طعام
والصيام ولو لم ينقص من قيمته شئ بعد ان دماله فقد مر ان فيه وجهين
مبينين على الوجهين في نظيره في الردج فان قلنا يجب شئ قال الفقهاء
تجهد الحارم فيه مقدار الوجع الذي اصابه وقيل يجب ضمان النقص الحاصل
قبل لرائد مال **الرابع** اذا اخرج صيداً فاندمل جرحه وصار منماً
غير متمتع اما عن غدة او عن طير او عن طير او عن طير او عن طير او عن طير
اصحها وبه قطع الاثر وان يلزمه جزا كابل والثاني لا يلزمه سرح انه يلزمه
ارش ما نقص وصح صاحب البيان وعلى هذا فهل يجب قسطة من المثل ان
كان مثلياً او من قمة المثل فيه الخلاف المتقدم في الثالث ولو ازمه وقلة

حرم

محرم اخر بعد لرائد مال او مله لزمه جزاه ومنما قطعاً وبقي على الاول
الجزا اذا ارش النقص على الخلاف وفيه وجه انا اذا اوجبنا عليه جزا كاملاً
عنا دهننا الى قدر النقصان ولو قلة الممنوع كان قبل لرائد مال لزمه
جزا واحد كما لو قطع يدي رجل يثر قتله وهناك وجه انه يلزمه ديتان
وهو نجى هنا فيلزمه جزا ان وان كان بعد افردت كل جناحه نجهما
فعلى العمل جزاه ومنما وفي الاركان الخلاف المتقدم ولو كان للصيد اشياء
كالغامة ممنوع بعد وها وبطيراتها فابطل احدهما فوجهان احدهما
يبعد الجزا تعدد الامتناع واصحها لا وعلى هذا قال ابن مامر الغالب
على الظن انه يجب ما نقص لان امتناعها في الحقيقة واحد لا اياه
يتعلق بالرجل والجنح والزابل بعض الامتناع **الخامس** لو جرح صيداً
وغياب ثم عاد فوجد ميتاً فان علم انه مات بشئ اخر فنظر فان لم
يلن ازمه بجراحة لزمه ارش ما نقص وان كان ازمه بها فغيا عليه الخلاف
المتقدم وان لم يعلم ثم مات فقوله ان احدهما يلزمه جزا كابل واصحها لا
يلزمه الا ضمان الجراحة وما مبنيان على القولين فيما اذا اخرج الحلال
صيداً او غاب عنه ثم عاد ووجد ميتاً هل لخل اكله وان شك في موته لم
يلزمه اذا اصبر غير متمتع لان الاصل بقاء العجز ولو جرحه ثم اخذه فداواه
واطعمه وسقاه حتى را او برأ بنفسه وعاد بمنعاً كما كان في سقوط ضمانه
وجهان ينبغي ان على القولين فمن قلع سن حير فنبئت هل يسقط عنه
ديتهما والا صح انه لا يسقط فعليه ما كان وهو جزا كابل على الصحيح وارش
ما نقص على الوجه الاخر وفيه وجه ثالث جزم به البند ينبغي ان عليه ما
بين قيمته صحيحاً ومنملاً فان اوجبنا ارش ما نقص فهل يجب بقسطة
من المثل او القيمة فيه الخلاف المتقدم هذا اذا لم يبق بعد ان دماله وصيرته
ممنوعاً بنقص فان في نقص وجب ضمانه قطعاً ولو اراه حتى يرالين بقي
زمناً ففيه الوجهان السابقان في لرائد مال ولو نشف ريش طائر فهو
لجرح الطير فما تقدم فان ثبت وبقي نقص فممنوع ولا فوجهان فان يجب

اعتبر بقصد حالة الجرح **السادس** اذا اشترك محرم او محرمون في قتل صيد
لزمهم جزا واحد ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف
الجزا ولا شيء على الحلال وكذا لو اشترك محرم ومحرمون وعكسته وجب على
المحرمين القسمة بين الجزا على عدد رؤس الكل هذا المذهب
وقطع به الجمهور وقال المتولي يجب على المحرم جزا كامل وهو شئ واحد ولو قتل
القارب لم يلزمه الا جزا واحد وكذا لو باشر غيره من المخطوفات ولو قتل المحرم
صيدا حرميا لم يلزمه الا جزا واحد وهذا لا يحكم في الفروع كلها جارية
في صيد الحرم **السبب الثاني** للتحريم الحرم وصيد حرم مذكور على
الحلال والمحرم واختلف الغلاة ان هذا الحرم صار حراما بسؤال
ابراهيم صلى الله عليه وسلم او كان حراما قبله من يوم خلق الارض والصحاح
الثاني والكلام فيه في ثلاثة اطراف **الاول** في حرم الصيد في حرم
في صيد الحرم كلها ما تحريم من الصيد في لرا حرام من اصطباؤه وعمله وان كان
وان كان اجزايه وجرحه وتنفيه والتشيب الي ذلك واكله فيه وان كان
وان كان ريشه ولبنه وعذرك مما سبق فاذا قتل حلال او محرر صيدا في
الحرم او قتل جزا منه او قتل بسببه ضمنه بالجزا كما في قوله في صيد
حرميا حرم عليه اكله وهل يصير ميتة حتى تحرم على غيره وهل يجزى
فيه الطريقان المتقدمان لا يصح انه يصير ميتة وتختص هذا بما هو
احدها لو ادخل حلالا الى الحرم صيدا ام لو كاله فله امساكه وذبحه واكله
والنصف فيه كيف شاء لانهم ولو ذبحه غير ما للذبح فلا جزا عليه ايضا وعليه
قيمته لما كاله **الثاني** فيه صور **الاول** في الحرم الحلال الواقف في الحرم
الى صيد في الحرم يقتله ضمنه ولو في الواقف في الحرم للصيد في الحرم
قتله ضمنه ايضا واستشكل المتولي وكذا لو ارسل الكلب في الحرم بين يديه
الضمان وكذا لو دخل حلالا لصيد فاحرم قبل ان يصبه او يرمي بحرم اليه
فتحلال قبل ان يصبه وقد مر ولو كان الحلال في الحرم فخرج بين الحلال
ونصب شبهه متعلق بها صيد الحلال والحرم لم يضمنه ولو كان في الحرم فدخل به

في الحرم

في الحرم ونصب فيه شبهه او حضر فيه خضرة فوقع فيها صيد ضمنه ولو
رعى من الحلال الى صيد بعضه في الحلال وبعضه في الحرم فاربعة ارجحة **احدها**
لا جزا فيه **والثاني** ان كان قتل في الحرم فلا جزا وان كان قتل في الحرم وجب
والثالث ان كان خارجا من الحرم الى الحلال ففيه الجزا وان كان بالعدو فلا
والرابع وهو ما ذكره القاضى البغوي والرافعي ان كانت راسه في الحرم
وقوامه كلها في الحلال فلا جزا وان كان بعض قوامه في الحرم او واحد فيها كرم
الحرم او هو الصحيح **المائة** لورى من الحلال الى صيد في الحلال لقطع الشبهة
بدره طرفا من الحرم فوجهان احدهما لا يجب فيا ساعا على نظيره في الكلب
وحكاية الردفاني عن النضر جزم به البند بنحو اخوان ابن ابي عمير
واصحهما انه يجب ولو ارسل وهو في الحلال الى صيد في الحلال فخطا الكلب
طرف الحرم ومثل الصيد فان كان له طرف من غير الحرم فالذهب الذي قطع
به الجمهور انه لا يضمن فيه وجه او قول منعفاء به يضمن وان لم يكن له
طريق غير ضمن فطعنا سوا كان المرسل عا لاداب الحلال او جاهلا كذا في اثر
العالم دون الجاهل والسئلة المقدس عليها المتقدمة في صورة الرمي لطلعا
الاصحاب وحكاها المادودي عن النضر وقال الرافعي صاحب حلق علي ما اذا
كان مرسله زجره عن اتباع الصيد في الحرم فلم يترجرفان لم يضمن لزمه
الجزا قال النودي وما شرطه من الزجر غير يجب لم يدره الاصحاب **المائة**
لو اصطاد حرامه من الحلال او قتلها ولها فخرج في الحرم ضمنه دون امسه
ولو اصطادها من الحرم او قتلها فذلك فخرهما في الحلال ضمنهما معا والبعض
كالفرخ في ذلك **الرابعة** لو نزع صيدا حرميا عامدا او غير عامدا
بعرض كضمانه حتى يشكر ضمانه في الحلال او الحرم وقال الهندي لا يضمن
اخرجه من الحرم حتى يعود الى الحرم قال الامام وهذا راه وليست عليه
ان يستعي في رده الى الحرم ولا يعرض له ولو مات بسبب الشفيع بصدمة
او اخذ سبع وخوفه لزمه الجزا ولا شيء على الحلال القاتل وان اخذ محرم
في الحلال وجب الجزا على لراخذ كذا في كذا الجمهور وقال المادودي فما اذا قتل

حلال في الحل لزوم الجزا وان لم يكن الجاه اليه ولا منع العود الى الحرم فلا
جزا وقد تقدم نظر المسئلة في شفير الحرم المنيه وانما اذا اذلف حاله سفير
بافته سواه به نفع ضامه وجهان. **الحاشية** لاعتبار في كون الصيد حراما
بحاله اصطباؤه فلو خرج صيد حريم الى الحل حل للحلال اصطباؤه فيه
ولا يثب عليه في اذلاله ولو دخل صيد من الحل الى الحرم لم يخرج اصطباؤه ويجب
به الجزا ولو ادخل جارا حيا الى الحرم فاصطيد المنيه اذ لا تغل له ولو
كان الحلال في الحرم مزايا صيد الى الحل تغدا اليه فقتله فيه لم يضمنه
قطعا فالبيد ينجي كذا الوعد من الحل الى صيد في الحل فقتله وقطع في
طريقه طرفا من الحرم ولو كانت شجرة نابتة في الحرم واغصانها في الحل
فوقع على الغصن طائر فقتله انسان في الحل لم يضمنه ولو وقع الغصن
من الغصن وعلمت لو كانت الشجرة نابتة في الحل وغصنها في الحرم وعليه
طائر فقتله لزمه ضامه ولو وقع الغصن لم يضمنه ولو وقع الحلال على
الغصن وبيد في الحل فقتله فهو كما لو قتل الطائر الذي على الغصن
فان كان الغصن في هو الحرم ضمن الا فلا. **السادة** لو دخل كافر الحرم
فقتل فيه صيدا ضمن وقال الشيخ ابو اسحاق نعم لم يضمن عندنا في الحرم
واقامة صاحب البيان وجهان واخترنا الفارابي قال لو صاحب ولا يفارق
الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم ونباته الا في شئ واحد وهو انه لا يجوز
الجزا بالصياد بل بخير من المثل ولو اطعم **الطرف الثاني للحل** وذلك
ترجمة الغزاة ولم يدر فيه في الجزا سواء المسئلة الاولى وفيه مستأيل. **الاول**
ختم جزا الحرم فيتحريم من يلزمه الجزا من المسلمين بين المثل ولو اطعم والصيام
الثانية حرم قطع نبات الحرم كما تحرم اصطباؤه صيد ويجب به الجزا
على المذهب الصحيح وقيل فيه قول قد سئل عن لاجب والنايت فيه شجر وغيره
الفتي الاول عن الشجر هو نوعان ما ذكره الادبي كالخزفة والشعير
والدرة والقطينة والبقول والخضرا وان فلا حرم على ما ذكره قطعه ولا
جزا عليه ولا يلحقه فيه الثاني ما لا يقبله الاديب وهو اربعة اشياء

بروزا

الاول البراد خرف يجوز قلعه وقطعه ولا جزا فيه. **الثاني**
الثالث ما كان دواكلسنا وخوه قفيه طريقا فاحد ما القطع لجوان
وهو ما اوردته الماوردي والثاني فيه وجهان احدهما الجواز وهو مخصوص
بأخذ للثداوي. **الرابع** الكلام في الحرم وقطعه وقيل ان كان رطبيا فان قلعه
لزمه الجزا اذا لم يخلط المقسوع فان اخلط من غير نقص فلا ضمان على الصحيح
الذي قطع به الجمهور ولا يخرج على الخلاف لريه فيما اذا قطع غصنا من
شجرة فنبعت ونبت الفاضل ابو الطيب فقال يضمنه قول واحد ولا يخرج
على الخلاف المذكور في الغصن فان عاد الحشيش ناقصا من ناقص قول
واحد وان كان حشيشا يابسا فقد قال البغوي والرافعي ان قطعه فلا
شئ عليه وان قلعه لزمه الجزا لانه لو لم يقلعه لنبت ما نيا وقال الماوردي
اذ جفت ومات جاز قلعه واخترنا قال الماوردي وهذا لا يخالف ما قاله
لما اذا كان اليابس لم يمت اصله ومزاده ما اذا مات ولم يرج نباته
الفتي الثاني الشجر فيحرم التعرض بالقطع والقلع لكل شجر رطب حريم
غير مود فيخرج بالرطب اليابس فلا حرم قطعه ولا قلعه ولا ضمان فيه
قطعا وتخرج بغير مود كل شجرة ذات شوك كالعوسج والحرم قطعها
ولا قلعها ولا يتعلق بها ضمان كالحيتون والودي وفيها وجهان تضمن
وصحة المولى واخترنا النوري وتخرج بالخرم اشجار الحل ولا يجوز
ان يقطع شجرة من اشجار الحرم وينقلها الى الحل محافظة على حرمتها
فان فعل فعلية ردها بخلاف ما لو نقل من يبعه من الحرم الى اخر امنه
لا يضمن بالكر ولو نقل اشجار الحرم واغصانها الى الحل والحرم فان لم
ينبت فغلبه الجزا وان نبت في الموضع المنقول اليه فلا جزا الا ان ينقص
فلو قلعهما قال لزم القالع الجزا ايضا لحرمتها وعلمته لو قلع شجرة او
غصنا من الحل وعرضه في الحرم فنبعت لم يثبت له حرم الحرم بخلاف الصيد
اذا دخل الحرم وهو على لرباحة ولو كان اصل الشجرة في الحرم وحل الصيد
واغصانها في الحل عزم قطع اغصانها ويجب فيه الجزا ولو كان بالغش

ولا يثبت في قطع اغصانها ولو كان بعض اصلها في الحل وبعضها في الحرم
فجميعها حرم الحرم ولو قطع غصنا من شجرة حرمته ولم يخلف من الغصان
وهو جرح القيد وان اختلف في تلك السنة لمن الغصن وطبا لطيفا
كالسواك ولا ضمان واذا ارجينا الضمان اعدم اخلاصه ثبت الغصن كان
المقطوع مثل الثابت ففي سقوط الضمان قولان كالقولين في سن الجبر اذا
قلع ثم ثبت والاصح عدم السقوط ونحو اخذ اوراق الاشجار بسهولة
ولا يجوز اخذها بخبطها بحيث يودي بشرها وعن الشافعي انه نص في
القديم على جواز اخذ الاوراق وقطع الاغصان الصغار وفي الاملا على
المنع والواو وما على خالف حيث اجاز اذا فعل ذلك بيده بحيث لا
يتأذى الشجر وحيث منع اذا اذ اخبط الشجر حتى تساقط ورقها وتكسرت
اغصانها وحمل بعضهم الجواز على ما اذا كانت الاوراق ستافطه ولو كان
يابسته وقال الماوردي يجوز اخذ الاوراق اليابسة دون الرطبة وانفقوا
على اخذ ثمار اشجار الحرم وان كانت مباحة **المالكة** هل بيع الحرم الضمان
ما يثبت بنفسه وما يستتبع او يختص بما يثبت بنفسه في طرق اشهرها
واصحبها فيه قولان اصحبها النعمم وسوا كان ممترا وغير ممترو فانها ان
تختص بما يثبت بنفسه والثاني القطع بالاول واختاره الشيخ ابو حامد
والثالث القطع بالثاني وبه قال القفال وجماعة من الخراسانيين وعلى
هذا الاجرم النخل والصنوبر والثلج والعب ستوا كان له ثمرة ام لا فالحل
وحرم لدرار والاطراف والعصاة وغيرها من اشجار الوادي ولو استثبت ما
يثبت بنفسه ولا يستتبع او ثبت ما يستتبع حكمه لما من الجمهور
ان النظر الى الجنس والاصل فيجب الضمان في لرد دون الثاني وعن ابن
القاسم في النظر الى القصد والحال فينبغي للحرم فيها **فروع** لو اشترى
اغصان شجرة حرمته ومنعت الناس الطريق او اذ منهم جاز قطع الردي منها
ولا ضمان وقال الدارمي لم يثبت عندنا ان يضمن السراقة لجوز تشرع البهايم
في كلال الحرم لرعيه وقطعا ولو اخذ الكلال ليعلفه البهائم فوجها فاحدهما

المنع

68
المنع فان فعل من راحها الجواز الخامسة حيث وجب ضمان شجر
الحرم فان كانت الشجرة ضعيفة جدا فالواجب فيها القيد كالحول
الصغير الذي لا مثل له ثم يخرج بين ان يشتري بها طعاما ويتصدق به
وبين ان يصوم عن كل يوم الا ان يكون كافوا فيعين الا طعام وان
كانت شجرة جدا فيض منها ينفقه وان كانت بين الترتين ضمتا بشاة
قال البراءة ولا شاة لمن البدنة في معنى البقرة واقرب قوله في ضبط الشجر
المضمونه بالشاة ان يقع قربه من شبع البقرة ثم يخرج الشاة والبقر
بين ان يخرجها وبين ان يقومها بالذراهم ويشترى بها طعاما ويتصدق
به ويصوم عن كل يوم الا ان يكون كافرا فلا يجوز له الصوم وفي
المسئلة قوله قد تم تقدم حيث وجب ضمان كلال الحرم لقطعه رطبا
ولم يخلف او قلعه يابسا بلزمه قيمته كما لو قتل حيوانا صغيرا الا مثل
له من النعم ثم ان شاة اشترى بها طعاما ويتصدق به وان شاة صام
عن كل يوم **فروع** الاول في اخراج تراب الحرم واحجاره الى
الحل اختلف نقل الشافعي وعباراته الاصحاب فيه ويتلخص انه
حرام او مكروه قولان اصحبها انه حرام فان اخرج شيئا منها فلا ضمان
ويجب رده اليه ويجوز نقل ما رزق الى جميع البلاد بل يستحب
للملك وينبغي ان لا يدخل تراب الحل واحجار الحرم وقال النوري
في الرخصة ويكره وقطع به المحققون وقال في شرح المهدى لا يقال هو
مكروه لانه لم يصب فيه مني صريح وحكي صاحب البيان عن صاحب
المهدى انه تحريم ورد عليه هذا النقل **الثاني** قال ابن القاسم لا يجوز
بيع استار العنة وقال الحلبي لا ينبغي ان يؤخذ منها شيء وقال ابن
عبد ان لا يجوز قطعها ولا نقلها ولا بيعها ولا شراؤها ولا ستيانها والعامة
يشتركون في شيبته وديها وضغفه بين اوراقها جف من حملته
شبا لزمه رده وقال الشيخ بن الصلاح بعد ان حكى قوله الاخرين
الامر فيها الى البراءة بصرته في بعض مضارف بيت المال بغيره وغيره

ولحق له باثر عن عمر بن الخطاب كان يترع لسوق البيت كل سنة ويقسمها على
 الحاج وقال النوراني الذي اخبرني حسن متعين ليلا يودي الاقلها
 بطول الزمن وروي عن ابن عباس وعائشة امهات الاسماع كسوتها وجعل
 ثمنها في سبيل الله والمستأجر من ابن السبيل قالوا لا بأس ان يلبس ثوبها
 من صارت اليه من خايف وجنب وغيرهما ولا تجوز اخذ ثوب من طيب اللعنة
 للترك ولا لغرة ومن اخذ ثوبا منه لم يردده فان اراد الترك ان ي
 يطير عنده فسخها به ثم اخذه **الثالث** في حذر الحرم وهو مملوك
 اخاطبها من جوانبها فخره من جهة المدينة دون النعمين هديوت
 وفاد نكسر النون وبالفاعلي فلا تسمى اميال من جهة وفي جهة اليمن
 طرف صاه على سبعة اميال من جهة ومن جهة الطائف على عرفات من
 بطن غرة على سبعة اميال ايضا ومن طريق العراق على سبع جمل المقطوع
 على سبعة اميال ومن طريق الحجاز انه وفي شعير عبد الله بن خالد على
 تسعة اميال ومن طريق جده مقطوع لراشاش على عشرة اميال من
 مكة قيل حدها كذلك ابراهيم باراه جبريل عليها السلام **الطواف الثالث**
 في مواضع الحرم المواضع التي تحرم صيدها وقطع شجرها وكلاهما
 اربعة الاول حرم مكة شرفها الله تعالى قد مر الكلام فيه الثاني
 حرم المدينة والعرض لشجره وصيده حرام على المذهب وفيه قول
 اوجده انه محرم لا حرام وحرمها ما بين جبلها طولا وما بين لتيها عرضا
 وعلى المذهب في ضمان صيدها ونباتها قولان الجديد الصحيح عند
 القماني ولخزانة النوراني في كيفيته وجهان احدهما كالضمان المتقدم
 في حرم مكة وامحها ان ضمانه يسلب المصايد والقاطع وعلى هذا في الذي
 يسلبه اوجه اصحها انه يسلب كما يستل القاتل من قتل الكفار فيما فيه
 من الاتفاق والاختلاف وقطع به تركه ووقايتها انه يسلب
 الثياب فقط ويترك عليه شاة ترعوه حتى يجد ما سترها به فيأخذ
 منه وهو ما اوردته لرام والغريلي واما ما قاله الماوردي انه يسلب

ثيابه

ثيابه دون ما يستتر عورته وصحة النوراني وليس له اخذ ما عليه من
 ثياب مغطى به قطعاً قال بعض المتأخرين في المصنفين ينبغي ان يتقوا الثياب
 المستعارة كذلك قال وينبغي ان لا يستلب العبد لان جنائنه تتعاقب
 برقبته ولولم يشاهد احد قال لظاهر انه يلزمه حمل السلب الى الامام
 وعلى لراوجه ففي قصره ثلثة اوجه احدها انه يجعل في بيت المال
 وسبيله سبيل التهم المهدد للمصالح والثاني انه يفرض على محارح المدينة
 القاطنين والعابرين كل في حرم مكة وسبيله القاضي الطبري الى تركها
 واشاد هو وصاحب المهدب الى انه الراجح في المذهب والمالك اصحها
 عند الجمهور وان كان كلام صاحب المهدب يشعر بانفراد القاضي الطبري
 به انه للثياب وليس له ان يخرج شيئا من تراب حرم المدينة وحجارته
 الا غره كما في حرم مكة ولا يستصحب معه الا الجمولة من تراب ولا الكران
 والاباريق الموضع الثالث وج الطائف وهو واد بالطائف قال
 الشافعي رضي الله عنه ان صيد وج ولا يحجاب فيه طريقان اصحها
 وهو الذي اوردته الجمهور القطع بتحريمه وقالوا مراده بالكراهة
 كراهة التحريم والثاني ذكره الخراساني في وجهان اصحها انه
 حرام والثاني انه لا يردده ويجوز للطريقان في شجره وكلايه وعلى
 الصحيح لو اضطاد فيه او احتش او اختلط فطريقان اصحها وبه قال
 الجمهور انه ياتر فقط فيؤد به الحرام ولا ياتر منه شي وادعى القاضي ابو
 الطيب الاتفاق عليه والثاني ان حرم ضمانه حرم ضمان صيد المدينة
 ونباتها في الخلاق في وجوب ضمانه وفي انه يبر بضمن الموضع الرابع
 النقيع وهو بالنون على المشهور وهو الحما الذي حماه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لابل الصدقة ونعم الجزية وليس من الحرم ولا يحرم صيده اتفاقا
 وتحريم كلاه وفي اشجار طريقان احدهما فيه وجهان اصحها القطع
 بتحريمها فان اخذ شيئا من كلايه او من شجرة على المذهب في حرمه ففي
 ضمانه اذا التفت وجهان اصحها نعم فعلى هذا يضمنه بالقية قطعاً قال

في البغوي والرافعي ومصر فهاهنا في نعم الزكاة والحزبية وقال النوري ينبغي
في ان يكون من رفقها البيت المال **فروع** الاول مني سلب في صيد المدينة
وبنا انها قال لرامام غالب ظني ان من يهر بالصيد لا يستلح حتى يبطاد
ولا ادري يستلح اذا ارسل على الصيد او حتى يغلقه وليس فيه عندنا
توقيف ولا قياس قال الرافعي وظاهر الحديث وكلامه لا صحاب انه
يستلح اذا اصطاد ولا يشترط الزلف **الثاني** اجمع العلماء على ان
مكة والمدينة افضل الارض واختلفوا فيها ومذهب الشافعي ان مكة
افضل من المدينة ونقل القاضي عياض لراجماع على ان موضع قبره عليه
السلام افضل الارض وتوقف بعضهم في لاجتماع واستسحق القول
به وقال معني التفصيل ان العاقل هذه الاشياء في هذه وموضع
القبر لا يثبت في العبادة فيه **الثالث** اخبرنا في ابينا في راهنة الحاضرة
بمكة والمدينة ذلك هما ابو حنيفة واخرون قال النوري وهو المختار
الا ان يغلب على ظنه الوقوع في الامور المذمومة او بعضها **الرابع**
سدانة الحجة وحجابتها وهي ولايتها وخدمتها وفتحها واغلاقها
وخذ لك مستحق لني طلبة الحسن من عبد الدار وفي ولاية لهم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في دما كذا رايهم فلا يخلل غيرهم
من اذنهم ما داموا موجودين صالحين لذلك **الخامس** اخبرنا
مكة باحكام لا يشاء له غيره فيها فتدبرها حتى لا يدخله احد الا
باحرام وهو مستحق او مستحق فيه خلاف من الاصح لراجماع والختم
صيده على جميع الناس اهل الحرم وغيرهم وختم شجره وكلاه عليهم
كما ترى في عن اخرج ترابه واحجابه وهل هو حرام ام يمكن فيه خلاف
من يمنع الكافر من دخوله سواء اقام ام لا وتحرم دفن المشرك فيه
فان دفن بغيره اخرج ولا يخلل لقطته لملك على المذهب وتولط
الدية بالقتل فيه ويختص بذكر دما الجبان في الحج والهدي ولا دم
على المشنع والقائد اذا كان من اهله ولا من صلاته القتل التي لا تسبب

طهارة

لحاقه في وقت الكراهية وبما عدا ذلك وجه بعيد تقدم انه قد واذا
نذر قصده لزمه الذهاب اليه الحج او عمره بخلاف غيره من المستباحين
مستحب المدينة وابيليا في احد القولين اذا نذر الخروجه به لزمه به
دفعه الحج على مسأ كينه ولو نذر به غيره لم يفتقد في لراجماع والخبر
استنقبا لالكعبة المشرفة واستند بارها بالغايط والنوكة الهجر
وتضعف اجزا الصلوات فيه وان كان في مسجد المدينة وابيليا مضاعفة
لكيناد ومنها واقامة صلوة العيد في المسجد الحرام افضل وامايه غيره
فهل اقامتها في الجامع افضل ام في المسجد فيه وجهان هذه سنة عشر
حكم القسم الثالث في التوابع والواجب وفيه بيان الاول
في التوابع من اعمال الحج بعد الشروع فيه وهي ستة الاول الحضر العام
من جهة العدد واذا احصوا لعدو الحرم من جميع الطرق عن المضي في
الحج او العرق كان لهم ان يخلوا سواء كانا لاصار قبل الوقوف او بعد
وسواء كان عن البيت فقط او عن الوقوف فقط او عنها او عن السعي
قال الماوردي ولو اراد المحصر عن الحج استدامة احرامه الى العام لزم
لم حرج لصدقه من يحرم بالحج في غير شهره ولو اراد المحرم بالعرق ذلك
حاز والاولى للمحصرون لا يجعل التحلل ان اتسع الوقت ولزكان
ضيقا فالاولى التحليل كلما يغتفر الحج ولو لم يزلوا من المضي لا يبدل
قال فلهما التحلل وان قل فان كان المصادون كفارا احره بدله
ولم تحرم وان كانوا مسلمين لم يدره اما لو لم يزلوا الا بالقتال فاما ان
يخبروا بطريق اخر او لا فان لم يخبروا بطريق اخر فان كان المانعون
مسلمين جاز لهم التحلل وهو اولى من قتالهم وان قاتلوا هم جاز وان
كانوا كفارا فوجهان احدها وهو ما اررده الاحكام حكايه عن بعض
المصنفين منهم ان كان عددهم اكثر من عدو المسلمين لم يجز قتالهم ولا
وجب ولم يرتض الامام هذا الاطلاق بشرط في ايجابه وعدم جواز
الحل كجذبان السلاح والاف القتل ونا بعه الغل واصحهما وهو

اورد ه العرايقون في اخرون انه لا يجب سوا كان الكفار مثل المسلمين ان
اقل الزان كان في المسلمين قوة فلا فضل الا ان يتخللوا او يقاتلوا لهم
ليجمعوا بين الجهاد والحج وان كان فيهم ضعف فالاول ان يتخللوا وعلى
الوجهين لو قاتلوه هم كان لهم لبس الدروع والمغافر وعليهم القذية
وهذا اكله اذا منعوا من المعنى دون الرجوع والشرب للجمعة اخر اقامه
اذا احاطوا بهم من جميع الجوانب فوجهان وقيل قولنا واحد ما ليس لهم
التخلل واصحهما لم ذلك وان وجدوا طريقا اخر فان كان في سلو كما مضى
فهي كالمعدومة وان لم يكن فيها ضرر فان كانت مثل طريقهم التي صدر
عنها لم يكن لهم التخلل وان كانت معهم نفقة ففهم فلا وعليهم سبلوك
الطريق لراخروا ان علموا ان الحج يفوقهم بسبلوكهم لان سبب التخلل
الحصر لا القوات واذا استلك الطريق اطول ففاته الحج ففي وجوب الفضا
قولان ياتيان ولو لم تجد المحصر طريقا اخر الا في البحر يبنى على الخلاف
المقدم في وجوب رتب البحر للحج فان وجبناه فهو كما لو وجد طريقا لنا
في البر ان لم نوجبه فلا اثر لوجوده وفي الفصل سئلان لا بد من لا يجوز
التخلل بعد المضي بل يصبر حتى يرا فان كان مجرما بعزمها وان كان
يحج وفاته لتخلل بعمل عمق وعليه القضاء اما اذا شرط انه اذا مرض تخلل
فان تقدم الاحرام وناخر عنه لم يصح قطعا وان فاته فقد مضى في القديم
على صحة الشرط وفي الجديد على انه لا يتخلل ولا يصحح طريقان اشهرهما
وهو قول البراءة بن رباح في الاشرط في القديم وفي الجديد قولان
اصحها انه يصح والطريق الثاني القطع به لصحة الحديث وقد علق
القول به على صحته فالانزوي وهو المصواب ولو شرط التخلل لا يبرمه
يجل محل المرض الثقيل كما صلا لا الطريق وراغ النفقة والخطا في العدد
ويجوز فطريقان احدهما وهو قول الجمهور انه كشرط التخلل بالمرض فصيح على
الصحيح والثاني انه يبلغو قطعا **الفريع** ان صحنا الشرط فان شرط التخلل
بالهدي لومد وان شرطه بلا هدي لم يبرمه وان اطلق فوجهان احدهما يلزم

كالحصر

كالحصر وطع به ابو اسحاق الشيرازي والبيهقي اصحها لا ونقله الماوردي
عن النضر فطع به الدارمي وغيره ولو شرط ان يقلب حجه عمرا اذا مرض
قال الرافعي هو اولى بالصحة من شرط التخلل وهو يقتضي اثبات قولانه
لا يصح وحكي عن ابن ج انه روي عن النضر صحته وجزم به جماعة قال الرافعي
ولو قال ان مرضت وفاتني الحج كان عمرة فهو على ما شرط ولو قال اذا
مرضت تخللت فخرجت الى قال جماعة منهم الشيخ ابو حامد لا يخرج من
الاحرام اذا مرض الا بالتخلل وهو ان ينوي الخروج من الاحرام ويحلق ان
جعلناه تسكاه يذبح ان وجبناه على التفصيل والخلاف المتفدين
وكذا الوفاي محلي من كراه مرض حيث حبسني لا يتخلل عند الحبس لا بذلك
ولو قال ان مرضت اذ ان حبسني مرضي فانا حلال فوجهان اصحها يصح
حالا لا ينفسخ المرض وهو المنصوص ولا يلزمه الدم قطعا وثانيها لا بد له
من التخلل وعلى هذا ففي لزوم الدم وجهان اصحها انه لا يلزمه فتلزمه
الثنية فقط والحاكي لرجعيلنا تسكاه وحكا الماوردي وغيره عن النضر
وثانيها يلزمه وهو ان احاب به البيهقي على هذا الوجه وغلط الرافعي
وغيره قايلا ولو شرط التخلل بلا عذر بان قال في احرامه متى شئت خرجت
منه اذ ان ندمت او كسلت ونحوه لم يجز له التخلل قطعا **الثانية**
سببا في الكلام في ان المحرم اذا تخلل بالاحرام رجب عليه دم شاه وذلك
اذا لم يوجد منه شرط التخلل بالاحرام فان وجد فدل سقط عنه
الدم بذلك فيه طريقان احدهما انه على الوجهين المتقدمين فيما اذا
شرط التخلل بالمرض اطلق فحلل هل يلزمه دم واصحها القطع بان لا
يوثر **لما في الثاني** الحصر الخاص الذي يشمل واحدا او شرمة من
الرفقة كما اذا حبس السلطان واحدا او جماعة فينظر فيه فان لم
يدين المحرم بعد ورا بان حبس يدس بقدره على اذايه فليس له التخلل
قطعا ولو تخلل لم يصح بل عليه ان يودي به بمعنى في حجه فان فاتته الحج
وهو محبوس فعليه ان يسير الى مكة ويتحلل بعمل عمرة كما في سائر

وجوه الغوات فان كان مظلوما بان حبس ظلما او بدى لا يقدر عليه
 فطريقان اصحهما وهو ما اوردته العراقيون وقال النووي انه لو واف
 القطع بالجواز كما في الحصر العام والثاني للمراوذه ان في جواز التحلل
 قولين اصحهما الجواز الثالث ارف تقدم اول الكتاب ان الحج لا يجب على
 العبد وانه لا يجب عليه وان اذن له سيده قال الماوردي وغلط بعض
 اصحابنا فقالوا للسيد اجباره عليه وان احرامه يتعقد به ويصح منه
 سواء اذن له سيده فيه ام لا وله تحليله اذا احرم بغير اذنه على الصحيح
 ولو باعه كان لمشتريه تحليله والاولى ان ياذن له في تمام نسبه وانه
 احرم باذنه لم يذن له تحليله سواء بقي نسبه صحيحا او افترقه ولو باعه لم
 يذن لمشتريه تحليله لان ثبت له الخيار ان كان جاهلا باحرامه ولو اذن
 له في لرا حرام كان له الرجوع في لرا ذن قبله فان رجع ولم يعلم العبد فاحرم
 فهل له تحليله فيه وجهان مبيحان على ما اذا اعز لا المؤكل الوكل ونقترف
 بعد الغزل وقبل العلم اصحهما له تحليله وان علم العبد برجوع سيده في
 الاذن ثم احرم كان له تحليله على المذهب وان رجع بعد علم يصح رجوعه
 ولم يذن له تحليله ولو اذن له في الاحرام بالعمرة فاحرم بالحج عكسه
 وقال الدار في اذنه له في لرا حرام باحد ما احرم بالآخر فله
 تحليله وقبل لا يتحصل في الصلوة بين ثلثها وجه اصحها الفرق ولو اذن له
 في التمتع فله منه من الحج بعد ما تحلل من العمرة وقبل احرامه بالحج وراي فيه
 وجه وليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد شروعه فيها ولو اذن له في
 الحج او في التمتع ففرت لم يذن له تحليله قال النووي في كلام الدار في
 اشارة الى خلاف فيه فانه قال لو اذن له في العمرة فافترق واتفق
 فحمل وجهين وكذا لو اذن له في لرا ففرت ففرت واتفق وكذا لو اذن له في
 التمتع او لرا ففرت قال ولو اذن له في لرا حرام مطلقا فاحرم
 واذن صفة لا تسنك واذن السيد عنه فوجهان

القول

القول قول العبد والثاني انه كما خلافا لرحمن في الرجعة في العدة فان
 قلنا هناك فيه قولان فكذلك هنا وان قلنا القول قول الزوج في الرجعة
 وقولها في انقضاء العدة فكذلك هنا وان قلنا يقبل قول السابق بالدعوى
 فكذلك هنا ولو اذن له في لرا حرام في ذى القعدة فاحرم في شتو فله
 تحليله قبل دخول ذى القعدة لا بعد دخولها قال الدار في ولو اذن له
 في لرا حرام من مكان فاحرم من غيره فله تحليله اي اذا كان ابعد منه ولو
 قال العبد اذنت لي في لرا حرام فقال له اذن قال قول السيد ولو اذن له
 العبد حجه في صحته وجهان فان صحناه وهو لا يصح فعلها بعد عهده
 واذن حجة للاستلام فلو اذن له سيده في فعلها في رقة ففي صحتهما الوجهان
 المتقدمان في قصا الصبي والعند النجاسة في حالتي القبا والرق
 والاصح انه لا يصح وام الولد والدر والمعلق عنقه بصفة والمبعض والامة
 المذمومة كالعبد في جميع احكام الحج ولو احرم المكاتب بغير اذن مولاه
 فهل له تحليله فيه طريقان احدهما فيه قولان كالقولين منه من سفر
 التجارة والثاني القطع بان ذلك وهو الصحيح ومعنى تحليل السيد
 لورقيقه ان يامر به بالتحلل فيتحلل الا انه يفعل به ما يحل به التحلل فلا
 يحصل منه من الصبي النفس ولا يامر به بفعل المحظورات ولا يامر بفعلها
 به كما لو البشة المحيط وحيث جاز للسيد تحليله جاز للعبد التحلل
 ويجب اذا امر به وطريقه ان ينظر فان ملأه السيد هديا او قلنا
 يملكه فيذبح ويحلق ان جعلناه نسكا وينوي التحلل وان لم يملكه او
 لو قلنا لا يملك فطريقان احدهما فيه قولان احدهما انه كالحر فيوقف تحلله
 على ملأه الهدي ان قلنا لا يملكه الدم الاحصار وذلك يتوقف على العتق
 على المذهب انه لا يملك وعلى الصوم ان قلنا الدم الاحصار لا يظهر
 انه لا يتوقف ومكفنه نية التحلل والحلق من جعلناه نسكا وفي شرح
 الحارثي الصغير للطاود وبنى الجزم بانه يملكه نية التحلل وليس له ان
 يتصرف في شعره يحلق ونقصه بغير اذن سيده لانه ملأه والطريق

الثاني القطع بالقول الثاني وهو الاصح وفي القول الاول اشكال
 من حيث ان العتق اذا حصل للبشر له التحلل **فروع** لو افسد العبد حبه
 بالجماع ففي لزوم القضا طريقان احدهما فيه وجها ان كالمصبي اصحها نعم
 والثاني الاصح القطع به وفي اجزاء القضا في حالة رقة القول للمفردان
 في المصبي اصحها انه تجزئه ولا يلزم السيد ان ياذن له ان كان حرامه
 الاول بغير اذنه ولا ان كان باذنه في لزوم اذ الم ياذن له في افساده
 لذا قاله جماعة وقالوا اخذوا ان قلنا القضا على التلخي لم يلزم السيد
 الاذن والافرجها فان قلنا تجزئه في الرق فشرع فيه بعتق قبل
 الوقوف او حاله الوقوف اجزاء عن مجتبي لراستلام والقضا وان عتق بعد
 العتق فهو كما لو قضى المصبي بعد البلوغ وما يلزم العبد بارتكاب محظور
 كلبس المحيط والطيب وقتل الصيد او بالعتوات لا يلزم سيده قطعا
 شوا احرم باذنه اذ دونه فان قلنا دما وقلنا عيلا لم يمتد خراج
 والافرجه الصوم وهو الجديد ولست يد منعه منه ان كان حرام
 بغير اذنه وكذا باذنه على الصحيح ولو فرنا وتمنع بغير اذن سيده فمحل
 دم القران والتمتع خلد دم المحظورات وان كان باذنه فالجديد
 الصحيح ان الدم لا يجب على سيده وفي وجوبه عليه في القديم
 قولنا في اختلاف النكاح والفرقان لهذا لا ولا على هذا القراء حرم
 باذن السيد فاحصر والتحلل فان قلنا لا بد له لدم لرحمة صار
 السيد ضامنا له على القديم قطعا كما لم يرد وان قلنا له ذلك فيقضي
 صيرورته ضامنا له في القديم القولان واذا الم موجب الدم على السيد
 فعلى العبد الصوم وليس له منعه منه على الصحيح ولو مله سيده
 هدى او قلنا عليه اراقة ولو اراقة السيد عنه فعلى القولين ولو
 اراقة عنه بعد موته او اطعم حيا قطعا ولو عتق قبل صومه ووجه
 هدى فعلية الهدى ان اعتبرناه في الافارة حالة لرد او الاعتلاظ
 وان اعتبرنا حاله الرجوب فله الصوم وله اراقة الدم في اصح القولين

الراجح

الرابع الزوجية ينبغي للمزاة ان لا تحرم الا باذن زوجها واستحب له
 ان يحج بها فان احرمت باذنه حجة لراستلام او تطوع فعليه عملها من
 انما هما وليس له تحليلهما ولا لها ان تحلل فان تحللت لم يصح كما مر في
 العبد ولو ارادت حجة لراستلام فهل له منعها فيه طريقان اشهرهما
 فيه قولان اصحهما نعم والطريق الثاني القطع به فلو احرمت بها بغير اذنه
 فان قلنا للبشر له منعها من انشاء الحرام لم ينع له تحليلهما وان قلنا له
 منعها فهل له تحليلهما فيه قولان احدهما لا وجزم به الحاشي في المقتع
 واصحهما له ذلك وفيه وجه ان له تحليل الزوجية الامة دون الحره
 وحجة المذرح حجة لراستلام فاذا احرمت بها بغير اذنه فله تحليلها انما
 في اصح القولين قال النووي وينبغي ان يكون حجة القضا ذلك اما لو
 ارادت الاحرام بحجة تطوع فله منعها منما قطعاً فلو احرمت بها بغير
 اذنه فهل له تحليلها فيه طريقان اصحهما القطع بان له ذلك والثاني
 فيه القولان في حجة لراستلام وحيث انحلنا له تحليلها لا يجوز لنا ان
 تحلل لراستلام فاذا امرها تحللت كالحصر فندفع الهدى وينوي عنده الفرج
 من الحج ويحل او يقرر ان جعلنا الحلق نسكاً فان عجزت عن الهدى فهي
 كالحصر اذا عدمه وقد مر حكمه ولا يحصل تحليلها لراستلام ولا يحصل
 بارتكاب شيء من محظورات الحرام بل ان فعلت شيئاً منها لراستلام
 العدية وعليها المبادرة الى التحلل حيثما جزاها لها فان اشغقت حازله
 وطبها وسائر لراستلام عات والامر عليها دونه ولا حذر لراستلام اذا
 اشغقت من التحلل قال الرماد وفيه نظر لان المحرمه حرام بحق الله
 تعالى كالمزنة فحتمل التحريم على الزوج والسيد **فروع** الاول
 لو كانت الامة مشرقة لم ينع لها الحرام الا باذن السيد والزوج
 معا فان اذنا احدهما فلا ينع المنع وان احرمت بغير اذنها فانفق اهل
 مضمونها فيه مهنت وانفق اهل تحليلها فلها ذلك وان اذاه احدكما
 فله ذلك ومنهم من حكى فيها اذا اراده الزوج الطريقين المتقدمين

الحرق اذا احرمت بنطوع **الثاني** لو احرمت في العدة فليس له تحليلها
وله منعها من الخرج فان كانت رجعية وانقضت عدتها لم يلزم له تحليلها
قال الدارمي والرويان وغيرهما فيه القولان السابقان وجزم الرازي
بان ذلك وهو يصريح منه على لزامه ولو احرمت ثم طلعتا فوجب
العدة اقامت على احرامهما ولم يخن لهما التحلل فان انقضت عدتهما وادركت
الحج فذاك وان فاتها قال أبو الحسن بن المزدني ان كان سبب وجوب
العدة نكحاً ورجوعه في المفوتة وان كان بغير اختيار لهما ففي القضاء
وحمان بناء على القولين المحصر اذا استلزم طرماً اطول ففاته الحج
وبوافقه قوله الرويان اذا احرمت بنطوع ثم طلقت فاعتدت فيمن
القضاء قولان وقال الماوردي اذا احرمت ثم وجبت العدة بوفاء الزوج
او طلاقاً لن منها المضي في السنك ولا يكون العدة ما نفعه لتبطل حرام
فان منها الحرام من اثم الحج بسبب العدة صار ق كالمحصر فتحل
وعليها دم لراحته **الثالث** لو اذن لها في لراحته ثم رجع عن اذنه
او اختلفا فادعت لراذنه واذنه فالحكم كما مر في اختلاف العدة والسنك
النابع الخامس المستحق الدين منع الدين من الخروج لسفر الحج وغيره اذا
كان موثراً والدين حالاً وجبته لسفوفه فحقه فان احرمت فليس له
تحليله وعليه اي فادينه والمضي في حجه وان كان معتبراً او كان الدين موجلاً
فليس له منعه منه ولا وطالبته في الحال وله ان يستأجره ليطالبه عند
البيشار او الحلول او يوكل من يستأجره والاولى بالمدين ان يوكل من
يقضي الدين عنه في غيبته ان كان يخل قبل عوده **السادس** الابوة فله
ابوان او واحد هما فالمستحب له ان لا يجرم الاباء بها او اذن المحي بينهما
فان اذنا له في حج فزض او نطوع فاحرم لمدن لهما تحليله ولا منعه قطعاً
ولما وكل منهما منعه من لراحته من الحج النطوع وعمره وفيه وجه بعيد ان
ليس لهما منعه فلو احرمت بها لم يلزم لهما اول كل منهما ذلك وصح الفارسي
المنع وقال الماوردي الاب منعه دون لرامام واستشهد كل الرويان

واذا

74
واذا اجوزنا لهما او لاحد منهما تحليله فهو لتحليل الزوجية من الوالدان
بتحلل بما يتحلل به المحصر من البنية والذبح والخلق كما تقدم وهل لهما او
لاخذها المنع من الحج والعمرة الواجبين بالاستلام او بقضاء او بغيره وفيه
طريقان احدهما انه على القولين منع الزوج الزوجية واصحابها وعليه
الجمهور والقطع بالمنع وليس عليه طاعتهما في ترك الفرض فان احرمت بهما
فليس لهما تحليله على المذهب الذي قطع به الجمهور وفيه وجه **فائدة**
قال لرامام وغيره قول لرامام للزوج تحليل الزوجة وللسبب تحليل
العبد وللولد تحليل الولد بخلاف ما فهم لا تحليل المرأة اذا احرمت بها من
المحرم بالتحلل **فصل في حكم التحلل في الفوات** اما حكم التحلل في فوات
الاولى اذا تحلل المحصر فان كان بعد الوقوف فستياقي وان كان قبله
فان كان سنة نطوعاً فلا فضا عليه سواء كان المحصر عاماً او خاصاً وقد
تقدم نقل قولنا ووجه انه يجب قضا النطوع والمحصر الخاص قال الرويان
وهو مبني على انه اذا حبس واحد في اول وجوب الحج عليه ففي استنقار
وجوبه عليه قولان اصحهما الاول حبس اهلاً البلد لم يستنقر الوجوب
عليهم وان لم يكن نطوعاً فان لم يكن يستنقر عليه لحج الاستلام في السنة
الاولى من سنين الامكان فلا حج عليه الا اذا اجتمع في حقه شروط
الاستطاعة بعد ذلك وان كان فرضاً مستنقراً لحج الاستلام التي
استنقر وجوبها قبل هذه السنة والفضا والنذر في الوجوب في مته
كما كان فانما افاده المحصر حجاب الخروج الثانية بلزم التحلل بالاحصاء
شاة فان كان قد شرط عند احرامه انه يتحلل اذا احصر ففي سقوط
الدم عن طريقان فقد ما الامح انه لا يسقط ويذهب في محل الاحصاء
سواء كان من الحرم او من الحل وكذا اختلف ما لزمه من ماعا المحطوفات
قبل الاحصاء وما حاشا معه من هدي يذبحه حيث حصر ويفرق لحومها
على نفر اذ لك الموضع ولو كان يصود اعلن البيت دون اطراف الحرم
فله ذبحه في الحل ايضا في اصح الوجهين والاولى ذبحه في الحرم

ولو اقتص في الحل واداد الذبح في موضع اخر منه لم يجز به الثالثة سياتي
القول في ان لدم الاحصاء ببدل ام لا فان قلنا لا بد له وهو الصحيح
فهو على الترتيب او التخيير فيه خلاف سياتي في الباب الثاني ان
شا الله تعالى على كل قول فان كان واجدا للدم ذبح ونوى التحلل
عنده وحلق او قصر ان جعلناه نسكا وهو الاصح يحصل التحلل بهذه
الادلة وان لم يجعله نسكا حصل بالاولى من هذا المذهب وفيه قول
انه يجوز ان يحلل ثم يذبح قال النودى هو علق وان لم يجد الهدى
اما الاعتناء او لان صاحبه لا يبيعه او لا يبيعه الا باكر من ثمسكه
او كاحتمية صرف ثمنه الى قومه سفره فان قلنا لا بد له ففي جواز
التحلل قبل وجدانه وادائه قولنا لا يصحهما نعم ولذا التحلل في الحال وان
قلنا لا بد له فان كان يطعم موقف تحلله عليه ان وجد وان فقد هل
يتحلل في الحال فيه القولان وان قلنا بده الصوم او هو بخير بينه
وبين لا طعام فاخاره فهل يتحلل في الحال ام يتوقف على الصوم فيه
وجهاان وقيل قولان ومنع التوقف هنا اولى بطول زمن الصوم
واصحهما انه يتحلل في الحال فيحتاج الى بينة التحلل وطعارة احتياطة
الى الحلق او التفصيل الخلاف السابق للبرائة بلحق بالمحصر فيما تقدم
الزوج والولد اذا تحلل ابايرا الزوج والوالدان لها حكم التحلل
بخص خاص فلا يجب عليهما فضا النسك الذي تحلل عنه في اصح القولين
في النسك المفروض التفصيل المتقدم اما الفوات ففيه مستأجل الاول
فاذا فاته الوقوف حتى طلع الحجر يوم النحر بعد رمي منى وقوم وملا
او غيره كقصير في الشبر وخلفا فنيا كان او مديا فقد فاته الحج
وعليه ان يتحلل كما في الاحصاء ووقا لا الرافعي لذلك وهو يفهم ان
البقاء على احرامه ولو لم يجز بمرحوبان ليس له ذلك وهم يتحللون في
المختصر وغيره على انه يطوف ويضع ويحلق وهذه اعمال العمرة وبعض في
الاملا وجزمه والقديم على انه يطوف ويحلق ولم يتعرض للسعي وانفقوا

على

75
على ان الطواف لا بد منه وعلى ان الاسر بالخلق مبني على انه نسك
وهو الاصح واما السعي فان كان قد سعى بعد طواف القدوم كناه
وان لم يكن سعى فطريقان اسمهما فيه قولان احدهما الطواف وحده
والثاني الطواف والسعي والثالث الطواف والخلق والرابع الاصح
الطواف والسعي والخلق فان كان معه هدى ذبحه قبل الحلق كما فعله
من لم يفعله الحج. الثانية لو ترك البيت بمنى والري فان فات وقتها
لم يجز ان لم يفت فالمنصوص الصحيح انهما لا يجان وقال الرامضاني
يجبان وتبقى الغزاة الخلاف فيه واذا تحلل باعمال عمرة لا ينقلب حجة
عمرة ولا يستحب هذه العمرة عن عمرة للاستلام على المذهب المنصوص
وفيه وجهان احرامه ينقلب عمرة وعلى هذا لا بد من الطواف والسعي
قطعا والخلق ان جعلناه نسكا. الثالثة لو احرم بالعمرة ففرد لم يتصور
فواتها من فاته الحج يلزمه ذبح شاه للفوات وهل يفعله في سنة الفوات
ام في سنة القضا فيه قولان وقيل وجهان اصحهما وهو نية يجب تأخير
الى سنة القضا وعلى هذا في وقت وجوبه وجهان احدهما يجب في
سنة الفوات وان وجب تأخيره كالقضا واصحهما انه يجب في سنة القضا
كذا قال ابن مامر اذا اخرج في سنة الفوات فان كان قبل التحلل
لم يجز به وان كان بعد وقيل ليرحم بالافضا ففي جواز وجهان حكم
التمتع اذا اربو بعد فراغ العمرة وقيل ليرحم بالحج والوجه الثاني انه
يجب في سنة الفوات وله تأخيره في سنة القضا ولا يلزمه دم اخر
وفيه قولان يلزمه دم ثان لانه في قضائه كالمتمتع وهو عزب ضعيف
ويلزمه ايضا القضا ان كان الحج الفايء تطوعا في لزوم الفوة في القضا
الخلاف السابق فيما اذا افسد اصحهما انه يلزم ولا يلزمه قضا العمرة مع
قضا الحج وان كانا الفايء حجة واجبة لم يجب قضاها لانهما يتبع في ذمته
كما كانت فاذا اتى بها بر من ذمته **قرعان** الاول ليرحم بالحج والعمرة
فاذا فاته الوقوف فأتى العمرة بفوات الحج هذا المذهب وفيهما

قولا اخر انهما لم تفت ولا يجب تضاهها بل اذا خلل بافعال العروة حصلت
 قال القاضى في القولان مبنيان على ان النسك الواحد هل يتبع حمله
 اذ لجمع بينهما بان يستاجر من حج ويعتمر وكان المستاجر قد ادى عن
 نفسه احد النسكين فاحرم لراحيتهما وافرغ منهما وفيه قولان احدهما لا
 يتبع بعضه فيقان عن المستاجر فعلى هذا نفوته العروة بقولان الحج والثاني
 يتبع فنعى احدهما عنه فعلى هذا لا نفوت العروة وبنائها التوقي على ان
 العروة هل تسقط اعتبارها في القران اذ يقع العمل عنهما جميعا وفيه خلاف
 تقدم فعلى الاول نفوت بقوات الحج وعلى الثاني لحسب عمرته واداء
 قضى قضى قارنا ويلزمه فلا بد من دم الفوات ودم للقران القاضى ودم
 للقران الماتى به في القضا وان قضاها مفرد من اجزاء عن النسكين ولا
 يسقط عنه الدم **الثالث** الواجب بالقران في القضا وقد تقدم وفيه
 وجه بعيد ضعيف انه يسقط قال الزهري في ولو وقع في قضايه مفردا
 العروة بعد الحج قال الشافعي حرم بهما من الميقات فان احرم بهما من ادى في الحل
 لم يلزمه اكثر من الدماء الثلاثة ويبدأ بدم الجواره ودم القران وان
 قضاها متمعا اجزاء الا انه يجزى بالحج من الميقات فان احرم به من خوف
 ملة وجب دم التمتع ودخل فيه دم القران والحاصل انه يلزمه ثلاثة
 دماء سواء قضاها مفردا او قارنا او متمعا **الثاني** كما تتبع العروة الحج في
 الفوات في حق القارن فبعضه في الادلة حقه حتى لو ربه القارن في حلق
 شر جاع لم يفسد عمرته وان لم يكن الحج باعمال العروة وفيه وجه بعيد تقدم
 انها تفسد **الثالث** عن ابن المزدب ان حر فاته الحج له حكم من خلت
 التحلل الاول لانه يسقط عنه الرمي بقوات الوقوف فصا ركز رمي فان
 وطئ لم يفسد احرامه وان تطيب او لبس لم يلزمه الفدية قال القاضى
 الطبري والرويانى وهذا على قولنا الحلق استباحة فان جعلناه نسكا
 احتاج الى الحلق او الطواف حتى يحصل التحلل الاول ومترج الدار
 ايضا بما قاله **الرابعة** لو تركب العدة في عدم اذا النسك من الفوات

والاحصاء

والاحصاء بان ضد عن الطريق التي سلكها ووجد طريقا طولا منها
 او اصعب سلكها كما امرناه ففاته الحج وخلل بها عمره فهل يلزمه القضا
 فيه قولان اظهرهما **الخامسة** لو احصر قبل الوقوف فلم يحل ضاير
 الاحرام مشظرا وذال ففاته الحج والاحصاء مستمر فلا بد من التحلل باعمال
 عمره وفي وجوب القضا طريقان احدهما طرد القولين المتقدمين والثاني
 القطع بوجوب القضا اذا لم يتحلل بالاحصاء حتى فاته الحج حيث قلنا
 لا قضا عليه يتحلل وعليه دم للاحصاء دون دم الفوات وحيث وجبنا
 القضا فان كان العدة قد زال واملته وصولا للعبة لزمه قصدها والتحلل
 بعلم عمره ودم للفوات دون للاحصاء وان كان العدة ربا فباخلل عليه
 دمان دم للفوات ودم للاحصاء **السادسة** اذا حلل الحاج فان
 لم يزل للاحصاء فله الرجوع الى وطنه فان زال فان كان الوقت
 واستعانت به لانه يجد للاحصاء وادراك الحج فان كان حجه وطوعا
 فلا شيء عليه وان كان واجبا بقي وجوبه كما كان ولا بد ان يجد للاحصاء
 بها في هذه السنة ولذا فخيرها فان كانت وحيث في هذه السنة بان
 وجدت لراستطاعة فيها فقط فقد استقرت في ذمته وان كان
 الوقت صيفا لا يملكه اذ ان الحج يسقط عنه وجوبها في هذه السنة
 فان كان استقر قبلها لزمه فيما بعدها وان لم يكن استقر فلا الا ان
 يستطيع بعد **سابع** لو قال العدة والصادون بعد صدمه قلنا لم
 وخليتنا لم الطريق فان وثقوا بقولهم وامنوا عذرهم لم يخلل
 لمن لم يخلل ولا فله التحلل **السابعة** نخوة التحلل من احرام
 القاسد كما يجوز من للاحرام الصحيح واولي فاذا انسدت المحرم حجه
 بالجماع ثم احصر تحلك يلزمه بدنة للافتساد وشاة للاحصاء
 ولو زال الحصر واملته ان الحج من سنه لزمه قضا الصدقة سنه على
 المذهب ان القضا على الفور وقد مر انه لا يمكن قضا الحج في سنه
 الافتساد الا في هذه الصورة ولو لم يتحلل حتى فاته الوقوف وضد

عن البيت فخلل في موضعه فخلل المحصر ويلزمه دم ثالث للفوات وهو دم
شاة ويلزمه الفداء في الصورتين ولا يستقطب بالاحصاء ولو اخصر في
الحج او العرفة فخلل وجامع لزمنه القدية والقضائية بخلاف ما في
جامع المستأمن المدايم في فهارم مضمن فانه لا كفارة ان فقد الشخص
وكذا الزم بقصد من في لزامه كالمتر. الثامنة ضد المحرم بالحج بعد الوقوف
عن البيت فله التحلل وفي البناء على ما مضى ان زال الاحصاء بعد ذلك
الحالات السابقة في موضع فعل الجديده الصحيح لا وعلى القديم نعم
فعلى هذا يحرم احراما ناقصا وباليه ببقية اعمال الحج فان لم يفعل مع مكانه
ففي القضاء طريقا واصحها القطع بوجوبه والثاني فيه وجهان وان
لم تحلل حتى فاته الرمي والمبيت فهو ما يرجع الي وجوب الدم
بقواتها لغز المحصر وبم تحلل ببقية على اصلين مختلفين فقدما
احدهما ان الحاق ينسك امر لا. والثاني ان فوات زمن الرمي كالرعي فان
قلنا هو كالرعي قلنا الحلق ينسك حلق حصل التحلل الاول ولن قلنا
ليس ينسك حصل التحلل الاول بمعنى زمن الرمي وعلى التقديرين
فالطواف باق عليه متى اتته طواف ويسعى ان لم يسن سعي قبل فتم
اذا تحلل بالاحصاء الواقع بعد الوقوف من يلزمه القضاء في طريقان
احدهما فيه قولان اصحها لا وطردوها في كل صورة اتى فيها بعد
لراحرام ينسك والثاني الصحيح القطع به وجعلها ولا القولين فيما اذا
ضد عن عرفه دون البيت فحلل بعمره هل يلزمه القضاء اصحها لا.
الباب الثاني في الدم اعلم ان الدم المتعلق بالمناسك حيث
اطلق المراد به شاة بصفة لراضية سواء تعلقت برك ما مودا او ارتكاب
سبهي فان كان الواجب عنهما كالبذنة في الجماع فنص عليها ويشترط فيها
ما يشترط في لراضية كمال الشاة ويستثنى من النوع جزا المني
فان الواجب فيه المثل ففي الكبير وفي الصغير صغيره وفي المريض
مريض وكل من لم يمس شاة جاز ان يذبح مكانها بدنه او بقرة الا في

جزا

جزا المني فليس لمن لم يمس شاة ان يخرج بدنه ولا بقرة ولا لمن لم يمس
بدنه او بقرة ان يخرج سبع شياء ولا لمن لم يمس بدنه ان يخرج بقرة
وفيه وجه عريب ان له ان يخرج البقرة وسبعة من الغنم عن بدنه واذا
ذبح بدنه او بقرة مكان الشاة فالواجب لكل حية لا يجوز له اكل شيء
منها او السبع حتى لا يجوز له اكل البنية فيه وجهان تقدم نظيرهما في
الزكاة وسيتأتى في لراضية ايضا ولراضح الثاني ولو ذبح بدنه او
بقرة ونوي القصد بسبعها عن الشاة الواجبة عليه ويأكل الباقي
جاز وله ان يذبح البدنه والبقرة عن سبع شياء لزمنه ولو اشرك
جماعة في ذبح بدنه او بقرة واداد بعضهم الدم الواجب بعضهم الاضحية
وبعضهم اللحم جاز ولا يجوز ان يشترك اثنان في شاةين سواء اذا
اقتربة او ادا احدهما اللحم وفي كتاب النذر من الحادي انه لو لم يمس
دما فاشتركا في شاة ففيما يلزم كل منهما وجهان احدهما شاة والماني
نصف شاة وصحاحه مقتضاها الاجرا في الصورة المتقدمة اذا عرف
ذلك فالكلام في الباب في فصلين الاول في مقدار الواجب والماني
في زمانه ومكانه **الفصل الاول** في مقدار الواجب والدم الواجب
اما ان يجب على وجه الترتيب او التخيير بمعنى الترتيب انه يلزمه الذبح
ولا يجوز العدول الي غيره مع القعدة ومعنى التخيير انه يخير بينه
وبين غيره مع القعدة عليه من الدم ايضا اما ان يجب على سبيل التقدير
او على سبيل التعديل وهما متفادلان ومعنى التقدير ان الشرع قدر
البذل المعدول اليه على وجه الترتيب والتخيير بقدر الا يزيد ولا
ينقص ومعنى التعديل انه امر فيه بالتقويم والعدول الي غيره بحسب
القيمة وكل دم وجب بالصفات المذكورة لا يخلو من احدا ربعه ووجه
احدها الترتيب والتقدير. وثانيها الترتيب والتعديل وثالثها
التخيير والتقدير. ورابعها التخيير والتعديل وهي ثمانية انواع.
احدها دم المتع وهو دم ترتب وتقدير وقد مر الكلام فيه وفي معناه

دم البقران كما مر في دم الغنات طريقان اصحهما انه كدم المنيح في الرطب
والنقدير وسائر لحكام والثاني فيه قولان اصحهما هذا والثاني
انه كدم الجماع في لحكام الا ان ذلك بدنة وهذا شاة **الثاني**
جزا الصيد وهو دم خبير وتعد بل فلا تقدر فيه ولا ترتيب فيتحير
في المثلي بين الثل و طعام بغيره لكل فقير مد وصوم يوم عن كل مد
ويحير في غير المثلي بين الحاصلين لخيرتين فيه تعدل لرا طعام
والصيام بالقيمة وجزا شجر الحرم وحشيشه جزا الصيد وقد تقدم
رواية قول شاذ ان دم الصيد على الترتيب **الثالث** دم الخلق
والقلم وهو دم خبير وتقديره نادا خلق ثلاث شعرات فصاعدا وقلم
ثلاثة اظفار فصاعدا خبير بين ارافة دم والطعام سنة مثالا لثلاثة
اصع لكل منهم مدان وصوم ثلاثة ايام وفيه وجده انه لا يتقد رما يترك
الي كل مستلزم **الرابع** الدم الواجب بترك ما مور كالاحرام من المقات
والرمي والمبيت بمنزلة ليلة النحر وبما لبالي التبريق **الدفع** بين
عرفه قبل الغروب وطواف الوداع فهذا فيه اربعة اوجه احدها انه دم
ترتيب وتعد بل فيلزمه ذبح شاة فان عجز قومنا بالذاهم واشترى بها
طعاما او صدقة فان عجز صام عن كل مديوم اذ اترك وفي حصة فقد
تقدم ذكر اقول في ان الواجب فيها مداود درهم او تلك شاة فان
عجز عنه فالطعام ثم الصوم على ما يقتضيه التعديل واصحها اولها
واخنها وهذا الوجه الامام في طائفة والثاني لراحم وبه قطع العراقيون
وكثيرون انه كدم المنيح في الترتيب والتقدير فان عجز عن الدم صام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع **والثالث** انه دم ترتيب فان عجز
لرمد صوم ثلثة ايام **والرابع** انه دم خبير وتعد بل جزا الصيد وهذا ان
الوجهان ضعيفان **الخامس** دم لرا ستمناغات كالنطيبة لبس المحيط
وستر الرأس والادهان ومقدما الجماع ولرا ستمنا وفيه اربعة اوجه
اصحها انه دم خبير وتقديره كخلق الثاني انه دم خبير وتعد بل كاصيد

والثالث

78
والثالث انه دم ترتيب وتعد بل وبه جزم البغوي **والرابع** انه دم ترتيب
وتقديره كالمنيح **السادس** دم الجماع نص الشافعي في عامة كتبه على انه دم
ترتيب وتعد بل فيلزمه بدنة فان عجز عنها فبقرة فان عجز فستبع من الغنم
وكل ذلك بشرط ان لا ينجسه فان عجز قوم البدنة بدنة اهرم والذاهم
بطعام يسع مده حين الوقوف وقال الماود وحسب مدته او مئاة وفيه
وجه انه يسع موضع الوقاع فان قد وعلى لرا طعام اطعم ولرا صام عن
كل مديوم اذ لا صواب **طريق** **احدها** الجزم بهذا **والثاني** وهو قول
ابن سريج ان فيه قولين اصحهما ما تقدم **والثاني** انه دم خبير متخير بين هذين
الحضات الخمس فابها بفعل جزاه مع القعدة على البائة **والثالث** عن
ابي اسحاق ان فيه قولين اصحهما انه دم ترتيب وتعد بل كما تقدم **والثاني** انه
دم خبير وتعد بل فيتحير بين المدلثة لاول البدنة والبقرة والشياه
ولا يجزي لرا طعام والصيام مع القعدة على احدها فان عجز عن المدلثة
قوم ابها شاة وقد بقيت طعما فان عجز عنه صام عن كل مديوم
الرابع انه يجب بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فستبع شياه فان عجز قوم
البدنة وقوم الطعام بالذاهم وصام عن كل مديوم فان عجز قوم
الطعم فيقدم الصاير على لرا طعام كما في كفارة القتل والظهار وخروج
بعضهم فزلا اخرين قول سنياني في مسئلة لرا حصار انه دم ترتيب بين
الحضات الثلاث الا ان فقط فوجب بدنة فان عجز فبقرة فان عجز
فستبع شياه فان عجز استقرت في ذمته **على** ان يجد دية القتل
واخرون لرا قول على ان الجماع استمناح او استملا ان جعلناه سدا
فهو دم خبير وان جعلناه استمناحا فهو دم ترتيب وهذا منهم بناء على
ان دية الطيبك للياش فدية ترتيب وقدم الخلاف فيه وحيث قلنا
بالصيام فان ستر مده صام عنه يوما حيث قلنا بالاطعام فهل يتعين
الحل مستلزم فيه وجهان اصحهما لا وجوز ان يعطى اقل منه والشر
فعلى هذا اقالا الروابي قل ما يجزي حرفة الى لانه من مساكين الحرم

ان ادلن فان صرفه لا اشبه مع القعدة على ثالث فمن وهل يضمن الدلت او
اقل ما يجزي فيه الوجهان فمن دفع ما ل صنف من الزكاة الى اثنين والثاني
انه يتقدم بعد كالكاف فان اعطى الفقير اكثر لم يحسب الزيادة وان
اعطاه اقل لم يحسب له شيء منه لرا ان ذلك المذ الشائع دم الجماعة الثاني
والجماع بين التحليل على المذهب في وجوبه هل هو بدنة كالجماع الاول
او شاة فيه خلاف تقدم فان قلنا انه بدنة فقد تقدمت صفتها ولزمتنا
انه شاة فهو كالشاة في القبلة وسائر مقد ما ان الجماعة وهو لرمح
الثامن دم التحليل بالاحصار شاة يجزي في لرضحية فان تعذر لعدم
وجدانها بمن مثلها او لعدم ثمنها او للحاجة الى صرفه في نفقة وخوها نفل
له بدله فيه قولان وقال الغزالي وجهان اصحهما نعم لغزوه وعلى هذا قلنا
بدله فيه ثلاثة اقوال احدها ان بدله الصوم واصحها انه الاطعام
والثالث ان كل من لرا اطعام والصوم مدخلها تعدية الحلق **الفريع**
ان قلنا بدله الصوم فما اذا كان الصوم فيه ثلاثة اقوال احدها انه صوم
التمتع عشرة ايام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع والثاني صوم فدية
الحلق ثلاثة ايام والثالث ما يقتضيه التعديل لكل يوم واما بدخل
الاطعام على هذا القول ليعرف به قد والصوم فان اكلت رداء صام
بدله يوما وان قلنا بدله لرا اطعام فوجهان احدهما انه يتقدم كقديته
الحلق وهو اطعام ثلاثة اصع ستة مساكين في جوارز المفاصله بينهم
الخلاف المتقدم والثاني وهو لرا صم في المسئلة انه يطعم ما يقتضيه
التعديل فيقوم الشاة بالدم وتخرج بقيمة ما اطعما فان عجز صام
عن كل من يوم ما وان قلنا لكل منهما مدخلها فلهما ترتيب فيه
وجهان احدهما لا تعدية الحلق فيتعذر بين الدم وصوم ثلاثة ايام
واطعام ثلاثة اصع واصحها نعم كالترتيب بين الهدى وبدله فاذا عجز
عده بالقيمة واشترى بها اطعما واخرجه **الفصل الثاني في بيان مكان**
ادائه وما الشك وما انما اما الزمان فالدماء الواجبة في لرا حرام

اما لا ارتكاب بخطوة او جبر لدم التمتع والقران او ترك عامور لا يخص
بزمان ونحوه من مان بل يجوز في يوم الخروج وغيره وانما يخص بايام النحر
والشرف والصحايا وجزا الصيد فاستوادم القران يراق في الشك الذي
هو فيه واما دم الفوات فيجوز تأخيرها الى سنة الفضا وفي جوارز في سنة
الفوات قولان وقيل وجهان اصحهما المنع ويجب تأخيرها الى سنة الفضا
فعلى الاول وقت وجوبه سنة الفوات وعلى الثاني هل هو سنة الفوات
او الفضا فيه وجهان تقدمنا في التفسير بالدم اما اذا انقضت الصوم فان
قلنا الكفارة يجب بالتحريم بالقطا لم يقدم صوم لرا يام الللانة على
الفضا وصوم التسبيح اذا رجع وان قلنا يجب بالفوات ففي جوارز
صوم لرا يام الللانة في حجة الفوات وجهان واما المكان فالدماء الواجبة
على الحرم من بان احدهما واجب على المحصر بالاحصار او بفعل محظور
والثاني ما يجب على المحصر اما الاول فقد تقدم خيمته في فضل لرا حصار
واما الثاني ففيه ثلاثة اقوال وجهان احران وقيل خمسة اوجه فاما
الاقوال فاصحها انه يخص بالحرم وافضل مواضعه في حق الحاج منا
وفي حق المعتمر المروء وكذا خيم ما يسوقانه من الهدى وقدمر والثاني لا
ولو وجد حصار وجد ونقل اللحم اليه وفرقة على فقرائه اجزاه ما لم يتغير
اللحم والثالث وهو القديم ان ما وجد سببه في الحل يجوز ذبحه
وفرقة في الحل وكذا الرخصار وما وجد سببه في الحرم يخص بالحرم
واما الوجهان فاحدهما ان ما لزم بسبب مباح لا يخص فبجه ولا
تفرقة لحد بالحرم لدم القران والتمتع والحلق لا اذا ما لزم بسبب
محرم لخص اذ اقته وتفرقة لحد بالحرم وباهله والثاني انه ان حلق
قبل وصوله الى الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز وصغفت الاربعة
الاخرى وحيث منعنا الذبح في غير الحرم اما مطلقا على المذهب ان
على التفصيل المتقدم في لرا اذا فخص تفرقة اللحم عشا لرا الحرم فستش
فيه المستوطنون والعزبا الواردون ونحوه وان ادخل واحدا من المنفذين

بها نص عليه ان صرنا الى المستوطنين اولى واقبل ما يجري التفرقة الى ثلاثة
من مستأثر الحزم ان قدر فان دفع الى ان يرفع القعدة على الثالث من الثالث
واقبل ما يجري فيه وجهان تقدمنا قال القايح ولولم يوجد في الحزم
مستأثر لم يكن الذبح في موضع اخر سوا جودنا نقل الزكوة امر لا يودح
في الحزم فبشرق منه قبل التفرقة لم يجز به ولمنعه التفرقة وله شل اللحم
والصدق به وفيه وجه بعيد انه يفتنه الصدق بالقيمة ولو وجب
الاطعام بدلا عن الذبح وجب صرفه لا مستأثر الحزم يستوي فيه
الواطن في الواردون فاما اذا كان الواجب الصوم فله ان يصوم
حيث شاء قال الماددي وهو في الحزم اولى لشرف المكان وقرب الزمان
خاتمة الكتاب بيان الايام المعلومة والمعدودات والايام المعلقة
عند الشافعي العشر الاولى في الحج والعدة ذات والايام المعلقة
افضل من المعدودات **في كتاب الحج** بحمد الله ونحوه بذكر فصلين
احدهما في الهدى كما فعل الشافعي في كتابه وان كان الغرض لا قد حرر
طرقا منه في كتاب الضحايا وفي كتاب النذر وفي كتاب من سبيله لم يذكر
والاخر في اذاب الشفر وقد ذكر هنا جماعه من كتاب **الفصل الاول في الهدى الى الحرم من الانعام**
الحج او عمره ان يهدي اليها شيا من الانعام الابل والبقر والغنم ونحوه هناك
ويغفره على مستأثر الحزم ويجب ان يكون الهدى حسنا سميا كالماء
وان يجوز مع من يله فان لم يفعل فيشترى به في الطريق فان لم يفعل
فمن مكة فان لم يفعل فخرقة فان لم يفعل واشترى بها جاز وحصل
ادل الهدى ولا يجب الا به الا بالذبح واذا اشترى هديا بطريقا
او نذر اثنان كان بدنة او بقرة استحب له ان يشترها في صفقة تسامها
الهدى ويقلدها تغليظا ان يكون له قيمة لصدق بها والمزاد بالاشعار
ان يضرب صفقة تسامها الهدى بخدمة فيه يسميها وهي مستقبلة القبلة
ويطحنها بالدم ليعلم من رآها انها هدي فان لم يكن للبدنة او البقرة

سنام

سنام اشعر في موضعه والتقليد ان يقلدها تغليظا من التعلال التي ليس
في الرجلين من احرام ويصدق بها بعد النحر ويجوز تقديم الاشعار
على التقليد وعكسه وايضا افضل فيه وجهان احدهما انه هو من
تقديم التقليد افضل والثاني عكسه وهو ما اورد الماددي ونسبه
الى البراءة واهدي بعين مقرر ونحوه في حيل اشعر احدهما في الصفحة
التي والآخر في اليسرى ليسا هدايا الا النوري وفيه احتمالا وان كان
الماددي من الغنم قلده مستقبلا القبلة ولا يشعره وفداء له صاحب
القبلة في الحاقها بالابل في ذلك ويقلد خروا القرب وهي عراها واذنهما
واذا قلده النحر واشعرها لم يصير بذلك هديا واجبا على المذنب
الصحيح الجديد بل يبقى نسبه كما كانت وله التصرف فيها بالبيع والركاب
وعبرهما ولا يصير الماددي محرما بتقليد الهدى واشعاره ولا يحرم عليه
ما تحرم على المحرم وسقطت ان لا يكون الاشعار والتقليد عند
الاحرام سواء احرم من المقات او قبله وسقطت لمن يريده الذهاب الى
الحج ان يبعث هديا ويكره التقليد ولا يشعار من يكره وسقطت
لحليل الهدى والصدقة بخلافه وسقطت ان يشترى من الاستمارة ان كانت
قيمة قليلة لظهور ان كانت تقيسته لم يشتر ولا يجوز ان يكره الهدى
والاصحية المندورين ويجوز له اعادتهما كما يجوز له لدا اتفاقهما
فلو اجرهما فربما الشاخر وانما من الاجر القيمة والمستأجر
الاجرة وهل هي اجرة المثل او الاكثر منها ومن المسمى فيه وجهان
احدهما ان يكون بخلافه وحب الهدى والاصحية المندورين والحمل عليهما
اذا اطاقا ولم يضررا في حالة الضرورة والحاجة نقص عليه وباعوه
وقال الماددي يجوز بدلا من ذرة ما لم يضر لها وعن الفقهاء انه حلي فيه
وحرم وهو الجواز فان لو اولى ليس لنا مال يجوز الاشباع بخلافه صاحبه
غير هذا كما اشرب وربما الفاضل عن لدهما ولو نقصت بركونه ضمن
النقدان وخكم ولد الهدى بان في كتاب الضحايا ان شاء الله تعالى ولو

عطب الهدى في الطريق وخاف هلاكه فان كان تطوعا فلا وزن
بفعل به ما شام من ذبح واكل واطعام وبيع وترك وان كان مندورا الزم
ذبحه فان ترد حتى هلك ضمنه قال الشافعي يوصل به الى مستأجر
الحرم وقال ابو علي الطبري القياس عندى ان يجعله مستأجر موضع
قال الكرويانى وهذا غلط لا مكان افعاله الى مستأجر الحرم بخلاف
الذبيحة واذا ذبحه غمس الفل الذي قلده في دميته مضرب بها صخرة
شأنه وتركه في موضعه ليعلم المارة انه هدى فياكله ولا يتوقف
اباحته على اللفظ باباحته في اصح القولين ولا يجوز للاختلاف كل
منه وطعنا وكذا الاجور للفقر من رفقته المندى ليرحل منه على المخصوص
الصحيح وفي المراد بالرفقة وجها واحد سماه انتم الذي لحاظونه في اكل
وعنه دون ناية الرب واستحسنه الرويانى واصحابهم جميع الرب
واما هدى النطوع فلا يصير مباحا بحج ذبحه بل لابد من لفظ يدك علي
لرباحته كالحنة للفقر او سبله او جعلته لهم فنجوز لمن يمتعه ليرحل منه
وكذا غيره في اصح القولين **الفصل الثاني في اداب السفر للمح وغيره**
يستحب لمن يريد سفر الحج او غيره ما اوامر من تركه امور المهمة ان
يشاور من يثق به فيه وحيث وعلمه في سفره في هذا الوقت وان كان السفر
للحج خيرا في الجملة ونجى على المستشتر والنجاسة والتجرد عن الهوا وحفظ
النفس ويستحب اذا غزم على السفر او غيره ان يصلى ركعتي الاستحسان
وقد مر بها وان كان السفر فيه عبادة لان فائده الى عام اخر قد يكون
اصح وينبغي ان يبدأ بالنية من جميع المعاصي والمكروهات ويخرج من الظلم
ويؤتي ما امكنه من دين ويرد الودائع ويستعمل من كل بينه وبينه معاملة
او مصاحبة ويوقى ويوكل من يقضى ما لم يملكه قضاءه من دينه ويترك لمن
في نفقته نفقتهم الى حين وجوعه ويستأذن ابوه ويزينها ويحرص على ان
يكون نفقته حلالا خالصا من الشبهة ويستحب ان يستأذن من الزاد

والنفقة

والنفقة لبواقي منه المحتاجين ويحظر طيبا فان كان الذي خرج به فيه شبهة
فجتمه ان يكون قوته في جميع طريقه حلال فان عجز فليكن من حين
الاحرام الى الخلل وجتمه في الحلال في يوم عرفه قاله الغزالي ويكون
طيب النفس بما يفقه ويدع المحاكمة فيما يشتره من الان سفره للحج
والغزو ولكل قربه ويستحب ان لا يشارك غيره في الزاد والراحلة
والنفقة للممكن من الصدق والانفاق من غير حجر ولو اذن شره فقد
لا يتوق بشراعه فان فعل استحب ان يقتصر على دون حقه ويحسن ان
يجمع الرفقة على طعام يجمعونه يوما يوما ونسبي المناهدة ولا يأس باكل
بعضهم اكثر من بعض اذا وثق بعدم ذهابه اصحابه لذلك فان لم يثق لم
نزد على قدر حصته وعلى الداخل في كل امر من سفره وعيوان يتعلم ما
يحتاج اليه فيه فيستعلم المسافر للحج كيفية وادكانه وشرطه وغيرها
ولا يعتمد في ذلك على تعليم عوام مكة وينبغي ان يستصحب معه كتابا
جامعا في المناسك ويديم مطالعته ويكررها في طريقه ليتحققها
والمسافر للغزو ويعلم ما يحتاج اليه من امور القتال وتجريم الهزيمة
والغلول وقتل النساء والصبيا ومن اظهر لفظ الاستلام والخوف
والمسافر للتجارة ما يحتاج اليه من البيع فان كان وكلا او عاملا
تعليم ما يباح له من السفر والنصرف وما يحتاج اليه من ائتمار فيه
والمسافر للصنعة يتعلم احكام الصنعة والمسافر رسولا الى سلطان
يتعلم اداب مخاطبة الكبار ومعرفة حكم هذا الامر وضيا فانهم ويجب
من نفقتهم ويكره رتب الجلالة وفي البهية التي تاكل العذو فقد
صح المني عنه ويستحب السفر للحج على الرجل والقب دون الحاميل
والهواج الا ان يشق عليه لضعف او علة به لا لشرف ومترلة ومرونة
وخاهاه وينبغي ان تختبب الشيع المفرط والزينة والرقة والنعم
والنفسطة في لراطة ويستحب ان يكون له رفيقا موافقا راعيا في الخير
كادها للشران نسي ذكره وان ذكر اغانه ويحمل كل منها صاحبها

ويري له قلبه فضلا وحرمة ويستحب للمسافر الحج او الغزو ان لا يستحب
معه مالا للنجاة وجب عليه تصحيح النية فيهما وهو ان يريد بذلك
وجه الله تعالى ولو حج فمكروا بحاله ونفسه للخدمة جاز ان فاتته
الفضيلة ويستحب ان يكون في سفره يوم الخميس فان فاتته فبدلة يوم
الاسنن ويستحب عند اعادة الحج من منزله ان يصلي ركعتين يقرأ
في الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد
ومنعني ان يقربا بعد نماية اللبس وليلا فربش فيه اثار ثم يدعوا بالخلع
وحدود ويستحب ان يقول لا اله الا الله والوفيق فاذا انقضت قال اللهم اهلك
توجهت وبك اعصمت اللهم اكفني ما امني وما لا امني قال لا اله الا الله
رود في التقوي واغفر لي ذنبي ويستحب ان يودع اهله وجيرانه واصدقائه
وان يودعوه ويقول كل واحد له صاحبه اسودع الله دينك وامانتك
وخواتيم عملك وودك الله التقوي وغفر لك ذنبك ويسرك الخير
حيث ما كنت ويستحب لو دعى الحاج ان يطلب منه الدعاء والشهادة ان
يدعوا بما روي انه عليه السلام كان اذا خرج من بيته يقول اللهم اني
اعوذ بك ان اضل او اضل او ازل او ازل او اظلم او اظلم او اجهل او
يجعل علي بسم الله فوكلت على الله لاحول ولا قوة الا بالله وان يهدق
عند حروجه بشي وكذا امام كل حاجة والسنة اذا اراد زوج دابة
او سفينة ان يقول بسم الله فاذا استوي عليها قال الحمد لله الذي سخر لنا
هذا وما كنا لمقرنين انا الي ربنا لنقبلون ويحمد الله ثلاثا ويكبر ثلاثا
ثم يقول سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا لا
انت اللهم انا نسلك في سفرنا هذا البر والتقوي ومن العمل في سعي
اللهم هو علينا سفرنا را طوعنا بعد اللهم انت الصاحب في السفر
والكليفة في الال و المال ثبت ذلك كله عنه عليه السلام ويستحب
ان يماق في سفره جماعة ويتبعي ان يسمع الناس ولا يفر بطريق
ولا يرب سباب الطريق واستثنى النووي انفراد المالك في اشغالهم

لاشتم

لاشتم بالله تعالى دون غيرهم ويستحب ان يؤمروا على انفسهم
افضلهم واحدهم انا يطيعوه ويحرم ان يفتاحا اثنان دون ثالث
غير صاه او جماعة لحضره واحد بغیر اذنه ستوا في ذلك السفر والحضر
وقال بعض العلماء كان اول السلام ثم نسخ ولو كان اربعة فتا حتى اثنان
دون ثلثين جاز ويكره ان يستحب كلبا او جرسا وان يقلد الدابة
ونرا وحضر الخطابي ذلك بالكلب الذي لا يجوز اقتنائه وتوقف فيه
بعض المتأخرين قال الشيخ بن المصالح فان دفع ذلك فزغره ولم يستطع
ازالته فليقل اللهم لا ابرالك ما منع هو لا فلاح مني ثم من محبة
لا يملك ويركتم ولا يجوز ان تحمل الدابة فوق ما يطيق ولا ان يوافق
الاخر عليه لو فعله ويستحب ان يرتفعها بالتراب عنها غيرة وعشيه
وعند عقبه وخلفها وليجب النور على ظهرها ويكره اللك على ظهر
الدابة ويكره واقفة اذا كثرت ارجح حاجة وان كان قليلا او الحاجة لم يكن
ونجوز لرد داف عليها اذا اطاقته وصاحبها الحق بصدرها الا ان
يرضى بتقديم لرجل يخله اليه ونجوز الا عنقاب عليها بان يركب هذا
وقنا وهذا وقتا ويستحب ان يراعى مصلحة الدابة في الرعي والشرعة
والثاني خشب الزمن ويستحب السير اخرا الليل قال البيهقي ويكره
اول الليل قال النووي والخيار انه لا يكره ويستحب متاعن الرفيق
واعانته ويستحب لخير الرب ان يشير في اخيه والا فليتهمك ليحمل
المقطع او بعينه وليلا يطمع فيه ويغرض له اللصوص وينبغي ان يستعمل
الرفق وحسن الخلق مع العالمة والجمال والرفيق والسابل وغيره ويستحب
المخاضة والمراحمه في الطرق والموارد اذا امكنه وينزه لسانه عن
الشتم والغيبة ولعنة الدواب وغيرها وجميع لرا لفاظ القبيحة
ولا يهرس سائلا ولا صغيفا ولا يوتخه على حروجه بغیر اذنه واحلة
يل يواسيه عما تيسر والارده ردا جميلا ويستحب ان يكر اذا غلا
شرفا ويشبع اذا مضطرا واديا ويكره المبالغه في رفع الصوت

بذلك وتستحب ان يشرف على قرية يريده خولها او منزل ان يقول
اللهم لا استألك اهلها وخير اهلها وخير ما فيها واعوذ بك من شرها
وسر أهلها وشر ما فيها وان يقول اذا خاف ناسا او غيرهم اللهم ان تجعلك
في خورهم ونعوذ بك من شرهم وان يدعوا بدعا الحرب لا اله الا الله
رب العرش العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب
السموات ورب الارض رب العرش الكريم يا حي يا قيوم برحمتك استغيث
وان يقول بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو
السميع العليم وان يقول اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
واذا استصعبت ذائته قال النوري بقرينة اذ فيها انفردت عن الله بغير
الاية واذا انقلبته كادى يا عباد الله احبسون اني اول ثلاثا وتستحب الجدا
او الرجز في السير للسرعة ونشيط الاله واب والنفوس وشرها واستحب
خدمة المسافر الذي له نوح فضيلة وان كان الخادم اجريا وقدره ضرب
الدابة في وجهها والزوجة قارعة الطريق يستحب ان يقول اذا نزل
من الاعود بكلمات الله التامات من شر ما خلق وان يقول اذا خرج عليه
الليل يا ارض وربي وربك الله اعوذ بالله من شرك وشر ما خلق فيك وشر
ما يدب عليك اعوذ به من شر اسد واسود والحية والعقرب ومن تاتي
البلد والدماء ولد ويستحب للرفقة ان ينزلوا مجتمعين ويبرء بعضهم
لغير حاجة والسنة في كفنه نوم المسافر ان يخطع على عيئه واذا
عز من قبل الصبح نصب دراعته ووضعه راسه على كفه والسنة اذا
فنى حاجته ان يعجل الرجوع الى اهله وان يبر على كل شرف من الارض ليل
كبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير ايبون يا بون عابد ون ساجدون لن بنا حامدون
صدق الله وعده وبضر عبيده وهزم من احزاب وحده ويستحب له ان يحمل
الى اهله هدية ويستحب اذا قرب من وطنه ان يرسل الى اهله من يعلم
بقدره وما لا ان يكون في فافله استمر عند اهل البلد وصولها وقت

وتستحب

الدخول

الدخول ويبره ان يطرق اهله ليلا وان يسرع السراد او وقع بصره على
حبة ابلن وان يقول اذا وقع بصره عليها اللهم اني اسئلك خيرها الدعاء
المتقدم والسنة ان يتلقى المسافر وان يقال له ان كان حاجا قبل الله حجابك
وعفرتك وبك واخلف نفقتك وان كان غاريا الحمد لله الذي نضرك والزمك
واعزك والسنة اذا وصل بلد ان يبد اقبل دخوله منزله باقرب مسجد اليه
فيصلي فيه ركعتين بعينه صلوة القدم فان كان مشهورا بقصد الناس
استحب ان يقعد في المسجد اذا كان بارزا والاذمب الى بيته واذا وصل
بيته استحب ان يقول ثوبا ثوبا لربنا اوبالا نفعا وجوبا وتستحب النقية
وهي طعام يعمل لقدم المسافر ويطبخ على ما يعمل القادم وعلى ما يعمل
غيره له وينبغي ان يكون بعد رجوعه من الحج خيرا ما كان صل بوجهه فذلك
من علامات قبول حجه
كتاب البيع البيع بدل شيء مقابل شيء يسمى شرا ايضا وكذا
سمي الشرا ببعاء والبيع الشرع بدل مال قابل للتصرف في مقابلته مال
قابل للتصرف بايجاب وقبول او ما يقوم مقامها على الوجه المادون
فيه وهو سبب الملك واختلف العلماء في اي المكاسب افضل شرعا
فقال قوم الزراعات لحصول النول فيها والاخلاق واخلاق المادري
وقال آخرون الاكساب بالاعمال وقال آخرون التجار وقال الماتريدي
وهو اشبه بمذهب السانعي وقال النوري ان كان يعمل بيده فالقناعة
افضل وان كان يزرع بنفسه واجرايم فالزرع افضل وقد ورد فيها الحد
صححة واستباب الملك ثمانية عقود المعاوضات كالبيع والاجارة
والاصداق والميراث والهبة والوصية والوقف والهدية والاستيلاء
على المباح فيدخل فيه الاحياء والاصطيان والاضطراب والاحتشاش
والغنية والملك كله شرعي وهو باحة لا تنفع بالملوك والنصر في
فيه بعض اوعيه والبيوع ثلاثة انواع بيع اعمان موجودة وهو
المراء هنا وبيع اعيان في الذمة وهو المراء في كتاب التسليم وبيع منافع

وهو العقود له كتاب لرجاء وفقه الكتاب يتخبر في خمسة اقتسام لاقت
البيع اما صحيح او فاسد ومقدّر الصحة فهو اما جائز او لازم وعلى العود من
فاما ان يفسر به القبض ام لا وعلى المقدّر من فالا لفظ المستعمل فيه
اما ان يثربقراين عرفيته تقتضي ريادة على موجب اللغة او نقصا
او غيرهما وعلى المقدّر من فالبيايعان قد يكونا حريين وقد يكون احدهما رقيقا
وقد يعرض لهما الاختلاف في نفسه البيع واعلم ان احكام البيع ثلاثة
الصحة وال لزوم وانتقال الملك فاما الصحة فنثبت مقدارها لآخر حرف
من قول المشتري على الصحيح وقيل ثبتت عقبيه واما اللزوم فيثبوت على
انقضاء الخيار واما الملك فله يلقى بالصحة فنثبت مع آخر القول او
عقبه او بال لزوم فنثبت عند انقضاء الخيار فيه خلاف يات في شرائه
تعالى وبعضهم من يرى ان الصحة وانتقال الملك واحد واما يستقيم هذا
على القول بان الملك يثبت مع آخر حرف من القول وعقبه . **المسألة**
الاول في بيان صحته ومثاله وفيه اربعة ابواب **الباب الاول**
في اركانه وفي ثلثة العاقد وهو يشمل البائع والمشتري والعقد عليه وهو
يشمل السلعة والتمن وصيغة العقد وهو يشمل البائع والمشتري والعقد
عليه الايجاب والقبول واعرض الرافعي على جعل هذين اركاناً وقال الوجه
ان يقال البائع مال المال او ما اشبه ذلك وتعبر في صحته امور وقال
الشيخ ابو عمر ^{عليه السلام} الركن عند الغرلة عبارة عما لا بد للشي من وجود
صورته عقلا اما لكونه داخل في حقيقته او لا زماناً له به اختصاص انتهى وقد
تدخل هذه الاركان في بعض الصور فيجوز العاقد والعقد عليه في
شرا العبد نفسه والموجب والقابل في بيع الاب مال طفله من نفسه او
عكسه ولراجاب والقبول فنكتفي بصيغة واحدة فيه على قول الركن الاول
الصيغة وفي لراجاب والقبول بآية لغة كان سوا الحسن العربية او لا
والاجاب هو اللفظ الصادر من البائع الدال على البذل بلفظ الماضي
بقوله بعثك هذا او شريته منك بكذا او ملكتك بكذا وعوضتك

هـ

هذا بهذا الوجه او ضا وفنك على ذابدا في عقد الصرف وفيه وجه صحته
الماوردي انه لا ينعقد ملكك ولو اتصل بهذا الصيغة كلها لفظه قد لقوله
قد بعته وقد شريته لم يضر القول اللفظ الصادر من المشتري الدال
على الرغبة في البيع بما اوجبه البائع بان يقول قبلت البيع فان لم يذكر البيع
صح على المذهب ولا يشترط ذكر إعادة التمن فيه وينعقد به بخلاف الصادق
في النكاح ويقوم مقام القول المذموم قوله ابتعته واشترته وتلاوته
وفيه الوجه المتقدم واخذته وما في معناه وكذا الوا دخل عليها قد و لا
منق بئان ان يتقدم قول البائع بعث وخوه على قول المشتري اشترت
وخوه وبين ان يثاخر ولا بين ان يتفق اللفظان من الجانبين او خلفا كما لو
قال البائع بعث فقال المشتري اشترت او قللت فقال المشتري اشترت او
اخذت ولا يشترط بقاها في مجلس الاجاب او مشيا الى موضع قريب قبل
فيه المشتري صر وشترط ان لا يطول الفاصل بين الاجاب والقول ولا يخلط
كلام اجنبي فان طال او خلل كلام اجنبي لم ينعقد وفيه وجه انه يلغى وقوع
القول في مجلس الاجاب وان خلم من اية المجلس حرم بدايته وهو غريب
ووجه اخر ان الكلام ليس بين الاتصال بين لراجاب والقول ولو قال
البائع ابدا قد اشترت هذا العبد مني فقال المشتري قد اشترته لم يصح
حتى يقول البائع بعث قد بعته وكذا الو قال المشتري ولا قد بعثني عبدك
فقال بعته لم يصح حتى يقول بعث اشترته وكذا الو كات الصيغة الصادرة
منها او من احدهما بلفظ المستقبل كقول البائع سابعك او ابيعك وقول
المشتري اشتريته او ساشترته لم يصح بخلاف الشهادة فانها تنعين بلفظ
المضارع وكذا لو دخلت عليه اداها استفهام كقوله اسعني عبدك بالف
فبقوله قد بعته وقول البائع اشترى عبي هذا بالف فبقوله قد اشترته
واما عقده بلفظ الامر فتشاي ويقيم اشار لراجاب وكما في العقود
مقام لفظه فينعقد بها البيع بخلاف غير العقود من الشهادة ولشارة
في الصلاة فانما لا تقوم مقامها على الصحيح وفي اشراط حصول مخاطبة

بين البائع والمشتري وحدهما واحدتهما وجزم به لان ما والفرق والتولي انه
 يشترط فلو قال الدلال للبائع بعت هذا من ريد بكنا فقال بعت منه او
 نعم وقال المشتري اشتريت لم يصح وكذا لو قال جيني او لا للمشتري
 اشتريت بكذا فقال اشتريته او نعم وقال البائع بعتته وقال القاصي انه ظاهر
 المذهب والثاني قال الراجح وهو لا يظهر على ما دل عليه ايراد البغوي في الروايات
 انه لا يشترط ويصح البيع في الصورة بين الصورين به جزم الماوددي ولو
 قال البائع بعتك هذا بكذا فقال للمشتري اشتريته ولم يتمع البائع كلامه
 قال البغوي ان قال له نحيث يتمعه من بقرته صح ولا فلا كما لو خلف لا يكلم
 ولانا ولو قال انا ببيع منك هذا بكذا او هذا ببيع منك بكذا فلم اظفر فيه
 نقل ويحمل انما صرحان وهو اقرب وحمل خلافه ويشترط ان لا يتغير
 الاجاب قبل القبول فلو اوجب ثم من ثوبل او على ان للمشتري الخيار واستقط
 الخيار او الاجل قبل القبول وجعل الثمن في القبول للمشتري لم يصح وجميع ما
 تقدم من اعتبار الاجاب والقبول فيما ليس بضماني من البياعات وفي غيب بيع
 الاب او شراء مال طفله من نفسه فاما البيع الضمني كما لو قال اعتق عبدك
 عني بكذا فقال اعتقته فانه لا يعتبر فيه حقيقة وكذا بيع مال الطفل من
 نفسه لو شراه فان في اعتبار الاجاب والقبول خلافاً بيني وبين
 على هذا الاصل وهو اعتبار الرضى به فيعتق الاجاب والقبول متسايل
 الاولي في انعقاد البيع بالمعاطاة فلا تارة اوجه اصحها وهو المشهور
 المتصور انه لا ينعقد بهما وثانيها عن ابن سريج انه ينعقد بهما وقيل
 انه خرجه من متسايل **احد**هما لو عطي الهدي في الطريق فخره المدي
 وعمتس الفعل المقلد به في دمه وصرب بها صفة سنامه وترد فانه
 نجوز لما رين الاكل منه اعتمادا على هذا الفعل في اصح القولين **الثانية**
 انه لو قال لزوجته انا اعطيتك طالق فوضعت يده ولم
 تلفظ بشي وقع الطلاق وملا على الصحيح بالوضع والقول لخرانه
 يرجع الى مثل **الثالثة** لو دفع ثوبه الى غسال كيغسله فغسله ولم يسمه

له شيا

له شيا في استحقاقه الاجرة خلاف قال الامام ومنها اشارة الناطق في العقو
 والحلول هل يقوم مقام لفظه فيه خلاف وهذا الوجه اطلق بعضهم نقله
 عنه وقتك بعضهم بالمحقرات وقال انه حكاة عن بعض الشافعي وقال هارولا
 في انعقاد البيع بالمعاطاة ملته اوجه بالثما ينعقد بهما في المحقرات دون
 غيرها وقتك اخرون باجرت العادة فيه بالمعاطاة وعدة الناس بيعا
 وهذا العم من المحقرات فان اخذ بظاهرها وجمع بينه وبين ما تقدم كان
 وجهها اربعا من غير ان يستخرج المسئلة دلالة اوجه ويحتمل رد الاطلاق
 الى التقييدين واختار انعقاده بالمعاطاة فيما ينعقد الناس بيعا ابن الصباغ
 والتولي والبغوي والروايات والغزالي في الاحياء النودي وفتر المحقرات
 بالباقة من البقل والطل من الخبز ونحوه قال الراجح سمعت والدي يحيى
 منبها بما دون نصاب الشربة والاشبه الرجوع فيه الى المعادة فسا
 جعله الناس بيعا فهو بيع كما صرح به المتولي انتهى الفهوم من سياق كلام
 المتولي خلافه قال صاحب الدخاير وصورة المعاطاة ان يتفقا على ثمن
 ومثمن ويعطيا من غير اجاب ولا قبول وقال المتولي صوتهما ان يرز النقدا
 وياخذ المتاع من غير اجاب ولا قبول وقد يوجد لفظ من احدهما قال
 الشيخ بن الصلاح وما ذكره بعض ائمتنا في تصويرها بد لفظ كقولنا اخذ
 واعطى فهو داخل في عموم ما ذكرناه فانه مفروض فيما اذا المرينو البيع
 بهذا اللفظ فان نواه فهو من البيع بالكتابة والامح فيه الصحة قال
 الهروي واما اذا اخذ منه شيئا ولم يعطه شيئا ولم يلفظ ببيع بل نوا
 اخذ بتمنه المعناد كما يفعله كثير من الناس فباطل قطعاً وهذا هو
 السمي بالاستجارة وهو ان ياخذ منه شيئا بعد شئ على ان يحاسبه به
 بعد ذلك ويعطى ثمنه بسعره وقت اخذ وقد تشاع الغزالي جذا لك
 في الاحياء وعلى المذهب في ان البيع لا ينعقد بالمعاطاة فاخر ما وقعت
 المعاطاة فيها جرت العادة به فيه دلالة اوجه احدها وهو جواب القا
 ابي الطيب انه اباحة واصحها ان حمله حكم المقبوض بساير العقود الفاسدة

فعلى كل منهما رد ما اخذه الى الآخر ان كان باقيا وقيمته ان كان قالوا فلو
كان الثمن الذي اخذه البائع مثل القيمة فقد قالوا العزل في الرجاء هذا
مستحق ظفر مثل حقه والمالك راض فله عملة لا محالة وظاهر كلام غيره
وجوب الرد مطلقا وقالها قول الشيخ اني حامدا انه يجب الزاد ان بقيا
فان تلفا سقط ذلك منها بالترجيح ولا يطالب به لواحد منها على الآخر
وفيه اشكال قال ابن ابي عمير في الامطالبة بين الناس فما اخذ بالمعاطاة
في الدار لآخره لطيب النفس بها واختلاف العلماء فيها قال النووي وهذا
يحمل ان يريد به ما تقدم في الوجه الاول والثالث والظاهر انه
يريد ان لا يطالب به مطلقا فيها وان ثبتت المطالبة في الدنيا قال في الرجاء
والودع ان يتلطف باللفظ بالاجاب والقبول في المحقرات وان لم يحقق
كون بايعه ملكه بها فان عرف انه اخذ بالمعاطاة لمشاهدة ذلك او اقرار
البائع فليشهر من غيره فان ولو حضر صباه وعلم ان اصحابها اشترى بالمعاطاة
او اخذ به بذلك فوجب عليه الامتناع من شرايه اذا كان ذلك نفيسا ولا
يجب الامتناع من اكله فان اعطى بايعه الاول دل على ابا حنيفة فانه قال كل
هذا واطعمه من اردت ثم اعزم في عوضه يحل الاكل ويلزم الضمان بعد
واجري المستوي وغيره خلاف المعاطاة في الرهن والرجاء والهبة والامانة
المهدية وصدقة التطوع فالحلاف فيها مرتب على الخلاف في البيع فان
صحنا بالمعاطاة فما اولى والا فوجها ان اصحاب الصحة وقطع به جماعة
وسيا في الهبة. المسئلة الثانية لوقال المشتري للبائع يعني هذا
بكذا ان قال بعثته به فان قال المشتري بعد قبلة او اشترى او قد
فعلت ذلك او دفع ونحوها انعقد البيع قطعا وان اقتصر على الطلب فوجها
وقيل قولنا اصحابا او به جزم الماوردي والمحاملي وابن الصباغ انه يصح
وقاينها لادرجة الغزاة وفي نظيره من النكاح طريقان احدهما القطع بالصحة
والثاني ابر الخلاف والاصح الانقضاء اتفاقا قال التمام ولو قال رضى
معنى هذا بكذا ان قال بعث لا يبعد محرجه على القولين ولو عكسنا استدعي

البائع

البائع من المشتري الشرا بان قال له اشترى مني هذا بكذا ان قال المشتري بئس
قال البعوي فهو على القولين قوله بعني وجزم الماوردي بانه لا ينعقد ورفق
بينهما وبني على ذلك ما لو تباعا عينا بعين وعقد البيع بلفظ لرد ما فيها
جعل نفسه بايعا او مشتريا بالزمن ختمه فلو قال لا امر بعني عبدك لم
هذا بايعه صحيح لتزيله نفسه منزلة المشتري ولو قال اشترى مني عبدي
لم يصح لتزيله نفسه منزلة البائع ولو قال للمشتري ابيعني هذا
بكذا او بعني هذا بكذا ان قال بعث لم ينعقد حتى يقول بعثه اشترى
وكذا لوقال البائع اشترى مني هذا بكذا او اشترى مني هذا بكذا
فقال اشترى لم ينعقد حتى يقول بعثه قبلة. الثالثة اللفاظ
التي تقع في العقود والحلول ونحوها ينقسم الى صريح وكناية والصرح
في كل باب ما وضع لذلك المعنى فلا يفهم منه غير والكناية اللفظ المتكلم
لذلك المعنى وكغيره والصرح في كل باب يحصل به مقصوده كلفظ
البيع والشراء والتملك من الجانبين في البيع ولفظ النكاح والخلع
والعتق في ابوابها واما الكناية ففي حمول مقصودها اثباتها بها
تفصيل وهو ان الصفات الصادقة من الاستئذان استقل بها ولم
يحتاج الى قبول يحصل بالكناية مع النية لحصولها بالصرح كالطلاق
والعتاق والافراد والابرار وما لا يستقل به بل يحتاج الى القبول
على ضربين احدهما ما يفتقر الى البراءة كالنكاح وبيع الوكيل الذي شرط
على برائه فلا يحصل بالكناية مع النية على المذهب المشهور وليس بين
هذا ما اذا قال ذو جنك اني له ابن فان قال قبلة ونويا الجري
مثلا فانه يصح على اي العراقيين وثاينها ما لا يفتقر الى البراءة وهو ايضا
على ضربين احدهما ما يقبل مقصوده التعلق بالاعتقاد ويستقل به اللفظ
كالكتابة والخلع والصلح عن ماله فحصل بالكناية مع النية والثاني
ما لا يقبل ذلك وهو المعاوضات المحضة كالبيع والاحارة ففي انعقادها
بالكناية مع النية وجهان ظاهرهما انه ينعقد قال التمام والعزل والخلاف

عند عدم القرائن فما اذا توفرت وافادت العلم فقطع بالصحة وانما
النكاح فلا ينعقد بالكايه وان توفرت القرائن وقال الغزالي في البيع القيد
بالاشهاد الظاهر عندي انعقاده بالكايه وهو خلاف ما عليه من صحاب
مثال الكايه في البيع ان يقول خذ بكذا او اعطيك بكذا او نسله
بكذا او ادخلته في ملكك او جعلته لك بكذا ملكا ولو قال سلطتك
عليه بكذا فوجهان احدهما انه كايه وثانيهما لانه في معنى قوله اجته لك
ولو نسب الي غايب بالبيع او غيره من عقود المعاوضات ترتب ذلك على ان
الطلاق هل يقع بالكايه ام لا ان قلنا لا فيمنه او لا ان لا ينعقد بهما وان
قلنا يقع وهو لزم في هذه وجهان كالوجهين في انعقادها بالكايات
والاصح لزم انعقاد صح صاحب المذهب عدمه وشترط ان يقبل المكتوب
اليه عند توفده على الكتاب وفيه وجه بعيد انه لا يشترط الفور بل في
التواصل الا يقبل الكتابين قال ابن مامر وغيره ويجوز القبول باللفظان
وبالكايه قال الغزالي اذا قيل المكتوب اليه فله خيار المجلس ما دام في
مجلس القبول ويتمادى خيار الكاتب الى ان يقطع خيار المكتوب اليه
حتى لو علم انه رجع عن الرجاء قبل مفارقة المكتوب اليه بمجلسه صح
رجوعه ولو تباعح حاضرا بالكايه فخرج ذلك على تباعح الغائبين بها
فان منعناه لم نهنا اولى وان صحناه لم نهنا وجهان ولا فرق بين الكايه
في رق او قرطاس او لوح بمبدأ او غيره ولا بين الخط في الارض والنقش
في الحجر والخشب واما رسم الحروف في المواد الهوائية فلا اثر له وفيه وجه
انه كايه وفرعوا على صحة البيع بالكايه انه لو قال بعث داري من فلان وهو
غائب فلما بلغه الخبر قال قبلت انعقد البيع قال الغزالي في تناوبه او قال
بعني فقال قد باعك الله او بارك الله لك فيه او قال في النكاح زوجك الله
فتى او في الاقاله قد اقالك الله او قد رده الله عليك فهذه كايات لا يصح
بها النكاح واما البيع ولو قاله فان نواها صحا ولو فلا **فروع** الاول
لو باع الاب والجد ما لطفله الذي في حجر من نفسه او قاله من ولده صح

وقام

87
مقام اثنين وهل يحتاج الى صيغة عقد ام يكفي اليه فيه وجهان احدهما
وعلى هذا فهل يكفي ايمانه باحد شئ العقد بان يقول بعث هذا من ولدي او
اشترى بيته لولدي ام لا بد من ايمانه بشئ فيه وجهان وحكي القاضي الخلاف
في القبول وقال سلايد من الرجاء فان قلنا لا بد فلا يلغي فيه التوكيل على
الاصح قال ابن مامر فان اذينا بلفظ واحد فشرطه ان يجوز مستقلا ولا يلقي
قوله قبلت وهل له ذلك في مال السفيه قال البغوي في الفوائد ان قلنا يجوز
نصر فيه بانه لم يجزوا الاجاز وهذا اذا بلغ سفيهما فان طرأ السفيه فولته
الحاكم على المذهب الثاني بشرط وقوع القبول من مخاطب بالاحاطة فلو
ما في المشتري عقب الاجاب فقبل وادته لم يصح على الصحيح وان يكون
مطابقا للايجاب في القدر والنقد والحلول والاجل وغيرها فان قال
بعثك باليمن صحيح او حال فقال قبلت بالف فراضه او فوكل الى شهر لم يصح
او قبلت نصفه خمس مائة او بالعكس لم يصح وهذا القول يعتد به بالفقهاء
قبلت بالف وخمس مائة صح على الصحيح وقد اقول اشترته منك بالف فقال
بعثه خمس مائة ونصفه خمس مائة قال المتولي صح وتوقف المرافعة فيه لان
الموجب صفقة واحد والقبول صفقتان ولو قال بعثك هذين العبد من
واحد ما لغير فقال قبلت عبدك بالف قال الروياني سني على تفرق
الصفقة فان قلنا لا يفرق لم يصح وان قلنا يفرق فان قلنا لا يفرق وكل الممن
صح وان قلنا بل حصه فلا الثالث لوقال بعثك هذا بالف ان شئت فقال
شئت لم ينعقد وقال المتولي ينعقد ولو قال اشتريت فوجهان اظهرهما
وجزم به ابن الصباغ والرويان انه ينعقد ولو قال الطالبا لشريت ثوبك
هذا بدمه فقال بعته منك ان شئت فان لم يجد المشتري قبولا لم
يصح قال ابن مامر ولو قال بعد ذلك اشتريت او قبلت فغنى ان البيع لا يصح
ايضا على قياتر القاضي فانه مبعده حمل المشية على اسند ما القبول متعين
حملة على المشية نفسها فتكون تعليقا محققا والتعليق يبطل البيع **الرابع**
لو قال لبايع بعثك بالف قبلت فقال نعم وكذا ولم يقل قبلت فقال المشتري

نعم انفق البيع حكاة الراعي وقال لا مام قوله نعم ليس بقبول ولو جرح البيع بينها
فتفاسخه ثم قال للبائع للمشتري اقررتك على ما مضى فقال قبلت ففقد
البيع وجهان. **الحكم** لو قال بعثك هذا بالف نصفه محتمل مائة ونصفه
محتمل مائة فقبل صح ولو قال نصفه محتمل مائة ونصفه مائتين وخمسين لم يصح
للتنازع لو قال بعثك نصفه بالف ونصفه بالقرص **الركن الثاني**
العائد وهو البائع والمشتري وفيه مسائل. **الاول** اهلية المعاملات يستفاد
من التكليف فيشترط التكليف في كل تصرف موجب او قابل فلا يصح تصرف
الصبي في الجوز ببيع ولا شراء ولا اخراج ولا ايجار ولا غيرها من التصرفات سواء تصرفا
لا نفسه او لغيره باذن الولي او دونه بالغبطة او بدونها سواء كان الصبي مميزا
او غير مميز ولا فرق بين بيع الاختيار وهو الذي يختاره الولي للصبي عند منامه
الحكم استبانة دشن وغيره والطريق ان ياتى الولي بالمساومة والمالكسة
وتقرير الترخاخ انما الامر لا المعافاة فائدة الولي وفيه وجهان بيع لخباز
يصح منه واخراجه ابن العاصم وفي صحة تدبير الميز ووصيته وروايته
واسلامه خلاف ياتي في ابوابها ولن يصح في الدل المنع وشد القوة في قطع
قبول روايته وفي الصبي وجه ثالث وهو ان يصح له بيع رواية ما سمعه في
صباه بعد بلوغه ولو اشترى الصبي مالا او اقترضه وقبضه فان كان باقيا
فلم يرد استرداده فان تلف في يده لم يضمنه في الحال ولا بعد بلوغه ولو سلم
ثم ما اشتراه فعلى البائع رده على وليه فلورده على الصبي لم يبرأ وعلى الولي
استرداده ولو تباع صبيان وتفاضا واختلف كل منهما ما مضى فان كان
باذن الولي فالصبيان عليه وان كان بغير اذنهما فمن كل من الصبيين ما اتفق
للاخر ولو لعب الصبيان بالجوز فهو قمار وعلى كل منهما ضمان ما اخذه من
جوز الاخر فان علم به الولي ولم ينزعه منه ضمن وان علمت به لزم لم يضمنه
على الصحيح اذ لا دلائل لها على المذهب وان لا يضمن بالغرض من اخذه منهم
ولم يضمنوا ما اخذوه منه. **الثانية** كما لا يصح تصرف الصبي لا بقبضه
فلو قال رب الدين للدين ادينني الى هذا الصبي او قال ولي الصبي للدين

ادين

ادين هذا الصبي اليه فاداه الدين اليه لم يصح القبط ولا يبرأ منه وما سله باق
على ملك الدافع فلو ضاع في يد الصبي لم يضمنه وكذا لو نسل الصبي الغير المهره
منه باذن وليه او المهره من غيره باذن المتهب لم يحصل بقبضه الملك بخلاف
ما لو قال رب الوديعة للودع رد الوديعة الى هذا الصبي فردها اليه فانه يخرج
عن عهدها ولو كانت الوديعة للصبي فقبلها اليه باذن وليه ضمنها ولو تسلم
الصبي درهما الى نقاد لينقده او متاعا الى مقوم ليقومه ضمنه الاخذ وليس
له رده الى الصبي فان فعل لم يبرأ عليه رده الى وليه ان كان للصبي ماله اذ كان
لغيره فلو اداه الى الصبي باذن مالكه بري وان اداه اليه باذن وليه حيث
كان للصبي لم يبرأ ولو اخذ منه النقاد ليحفظه فغضاه بالقولان في ضمان تبرع
المعصوب من غاصبه لرد الى مالكه. **المالكة** هل يجوز له ان يعتاد على
اخبار الصبي اذا وصل الهدية باهدها لهما او اذن مالك الدار في دخولها
عند الاستئذان منظر فان اتممت اليه قرابتا فادت العلم بذلك جاز
قبول الهدية والدخول عملا بالعلم الحاصل لا بقوله خاصة وان لم يحصل
ذلك فان كان الصبي غير ما توفى القول لم يجز القبول والدخول ولن يبرأ من
ذلك في برأهما على قوله طريقا واحدا ما فيه وجهان يخرجان على الوجهين
في قبول روايته واصحهما القطع باعتا دقوله وجعل للمام الطريق فاما اذا
اقرن بقوله قرنته فقد كثر لم ينفذ العلم وجزم بالطريقه لولا اذا
اشقت القرنته وجوز لرعايته هذين الخبرين على اخبار الكافرا القاضي ابو
الطيب وكذلك القاضي عيسى وقد افاد الماودي والتبليغ عن الدين **فروع**
لوبياع شيئا ثم ادعى انه كان صغيرا حين البيع وكان مخملا فالقول قوله واعلم انه
يشترط في المتعاقدين الاختيار فلو ادعى واحد ما على العقد لم يصح لولا ان
يكون الحق بان ارضه الحاضر على بيع ماله لو قادينه او على شرائه ثبت في ذمته
توجه عليه ابقان واما بيع المصادر ففي صحة وجها واصحها الصحة وعن ابن
الصباغ انه ان كان له مال غير الذي باعه صح البيع وان لم يكن له غيره فوجهان
وصح بيع السكران وشراه على المذهب وان كان غير مكلف فلا يصح تصرف

السفيه لنفسه والعبد بغير إذن سيده على المذهب **الرابعة** لا شرط
اسلام البائع والمشتري في مطلق البيع والشر الذي في شرائط اسلام المشتري
في شراء العبد المسلم والامة المسلمة قوله ان اصحها انه يشترط فلا يصح
بيعهما من الكافر وجعل الشيخ ابو محمد في تعليقه مقابله اظهر وخالفه غيره
وجريان فيما لو وهب منه فقبله وقبضه وفيما لو وصى له به فقبله وقال للموكل
هذا اذا قلنا لحمل الملك في الوصية بالقبول اما على قولنا يحصل بالقبول
فيصح قطعاً كالآلة وعبر الفاضل الطبري ترتيب الوصية على البيع على
الوصية وجهان احدهما لا يصح ولا يوفى اسلام الوصي له بعد وان كان
قبل موت الوصي وثانيهما انه ان اسلم قبل الموت الوصي لا قبل ولا وحكي
الماوردي فيها لانه اوجه ثالثا ان اسلم الوصي له قبل القبض صح ولو قبل
ولخرج ما تقدم وجه رابع وفي صحة اسلام الكافر في عبد مسلم طريقتان
احدهما انه على القولين الثاني في القطع بالصحة وصحة الماوردية فان
صححناه فوجهنا ناصحها انه لا اعتراض عليه حتى قبضه والثاني انه
يؤمر بفسخه وفي صحة شرائ الكافر المصحف وكتب الحديث النبوي طريقتان
اظهرهما انه على القولين في شرائ المسلم واظهرهما القطع بالبطلان
وجريان في صحة الوصية له بها قال العراقيون وكتب الفقيه التي فيها آثار
السلف كالمصحف فالوادي لا يمنع من اتباع كتب ابي حنيفة كالحواشي من اخبار
والاثر قال الرافعي لغيره خلاف كتب اصحابه فانما مشحون بغيرها
هي كغيرها من الكتب المشتملة عليهما وشد الماوردية في حزم في كتاب البيع
لجواز بيع كتب الحديث والفقه من الكافر وقال لا يلحق بالمصحف
وفقه في كتاب الحديث في كتب الحديث فقال الزكاري المذمومة فيها سيرة
وصفته جاز بيعها منه وان كان فيها امر ونهي واحكامه وكل ما
في بيعها منه وجهان فان صححناه ففي امر بارالة الملاك عنهما وجهان
ودهنها منه مرتب على بيعها كما في العبد ولو ورثها ملكها قطعاً والخلاف
في بيع المسلم المصحف وكتب الحديث في الصحة واما الجواز فلا يجوز قطعاً

دعي

وفي تلك الكافر العبد المسلم الذي يستعقب ماله الحرية بشر او بقبول
او قبول وصية لشرايه اصله او فرعه المسلم وشرايه المسلم الذي اقر
بحرمة طريقتان احدهما انه على القولين واجتبهما القطع بالصحة وجهان
فيما لو قال الكافر لملك عبد مسلم اعنق عبدك المسلم عني بعوض او بغير
عوض فاعنقه وجزم بعض من اجرا الخلاف هناك بالصحة هنا وكتب
القاضي لولا ما مر هذا وشر من اقر بخبريته على الخلاف في شرائ العريب
وقال هذه اولى بالصحة لان الملك فيها صمني وشر من اقر بحرية اولى
بالبيع لان العتق طاهر غير محقق الكلام في شر من اقر بحرية فرفع على انه
بيع واما على القول بانه قد اقر من جهة المشتري او من الجانبين فنحن اذ
يصح قطعاً وجهان ايضا فيما اذا اشترى عبد مسلماً اقرانه استراه لفلان
المسلم ولو اشترى عبد مسلماً بشرط العتق صححناه من غير فطريقتان
اظهرهما انه على القولين في الشراء دون هذا الشرط والثاني انه على الخلاف
في شرائ العريب وفي جريان العبد المرتد مجرى المسلم في صحة بيعه من
الكافر لبقا لعلقه الاسلام لم تجوز كالكافر فيه وجهان بنهاية القاضي
ولولا ما مر على الخلاف في قتل المرتد بالبري قال الرباعي ويكره مع الولد
الصغير الكافر من الكافر **الفصل** في بيع ان قلنا بالصحة ان ملك الكافر
العبد المسلم لا يصح فقيه فروغ احدهما في صحة ارضائه واستباحته
واستباحه الحر المسلم على عمله بنفسه وجهان اظهرهما انه يصح
وصح الرباعي بمقابله وقال الماوردية الصحيح انه منظر فان كان له ثمن
على عمله الاجرة يد نفسه لا في يد المستاجر ويشترط فيه على
موجب رايه لا على راي المستاجر كالحياطة والصياغة صح وان
كانت على عمل الاجرة يد المستاجر بامر كخدمته لم يصح فان قلنا يصح
جعل العبد المرتد في يد غيره واما المستاجر فهل يورث الكافر باجازه
من مسلم فيه وجهان احدهما وهو جواب الشيخ الى حامد والقاضي لا
الطيب نعم وثانيهما لا وقال الماوردية بغيرها عليه ان كان له ثمن لربحان على

الخدمة ونحوها امربا زالة الملك فيها وان كانت على عمل بعه في بد نفسه فلا
واذا امرناه به فامتنع قال بفسخ النكاح وفتاى سمانى في الفرع على
صحة شرابه ان الحاكم وجوه عليه ويجوز ايداعه منه وهذا اعارة على
الصحيح لكن بكرة واما الاجارة على ذمة الحر المسلم والعبد المأذون فلا
خلاف في جوازها . **الثاني** اني لو اشترى المسلم عبدا مستملا الكافر باذنه
لم يصح ان يصرح بالسفارة وان فواها وقع للوكيل ولو اشترى كافر لمسلم
باذنه فان صرح بالسفارة صح قال ابن ما هذا على قولنا بصحة التمثيل
مع النسخ بالسفارة وفيه خلاف وهو مقرر وضربا اذا قدم قولنا البيع
بعثك على القبول وينصو من غير خلاف فيما اذا قدم الوكيل الشرا فقل
اشترت لزيد فقال بعثك وان لم يصرح بما بل فواها ففي صحة الشرا وجهان
بناها الغرلة على تعلق العبد بالوكيل لعلها به لم يصح والاصح
وبناها الرافعي على الوجهين ان ما يشتر به الوكيل يثبت الملك فيه له او لا
يغفل لا الوكيل ام يثبت ابد الموكل ان قلنا يقع للوكيل او لا لم يصح وان قلنا
يقع للموكل او لا وهو لاصح صح وحزم لراعي كتاب هذا بصحة الشرا اذا
سمى موطنه مخالف لما ذكره في كتاب النكاح ان المسلم اذا وكل كافر في
قبول نكاح مسلمة فقبله لم يصح لكن الامام قال في الصحيح انه يصح وسوى
القاضي الطري بين البايين فقال لا يجوز توكيل الكافر في شرا المسلم كالا
يؤكل عنه في الزوج وكالا يؤكل المحرم في شرا الصيد وعقد النكاح .
الثالث اذا اشترى المسلم عبدا مستملا من كافر اسلمه في يده او وزعه او
اشتراه بثوب فوجد الكافر بالنوب عيبا قال ابن ما من الغرلة اهل له رد
الثوب قطعا والخلاف في استرداد العبد كذا قالوا ولو وجد المسلم المشتري
بالعبد عيبا ففي جواز رده طريقان احدهما القطع بالجوار والباي بحرجه
على الوجهين حيث منعنا الرد في هذه الصورة تعذر الارش وهذا في الرد
على ما ذكره ابن ما من الغرلة واما على قول غيرهما فان العبد يجعل كالمالك
ويرجع الباي ببقية ولو اشترى المسلم عبدا مستملا من كافر ثم بغا فلا قلنا

المعروف

حاشية
هو المسلم سبه بالبيع
الحلال اصدام الحرم وهو
المسرى اصدام
عبد المسلم في الدار
الثالث هو الكافر
المسلم يفتن الاشهر ما

الاقالة

الاقالة بيع استعنت على هذا القول وان قلنا انما يفسخ فغلى الوجهين ولو
باعه وشرط الخيار صح فان اداد الفسخ فان قلنا الملك له في زمن الخيار
صح قال المتولي الا انه اذا ادرك ذلك منه يلزمه الحامر بسبعة بيوعا زما
وان قلنا بوزال مله ففي جواز الفسخ الوجهان في مسئلة الثوب **الرابع**
اذا اشترى الكافر عبدا كافرا فاسلمه فقل القبض فهل يفسخ البيع كما يفسخ
موتة او لا يثبت الخيار كما لو اقبضه وجهان اظهرهما المالكي وبه ابي القفال
هذا اذا اشتراه من مسلم فان اشتراه من كافر فقد تردد الامام فيه وقال
لا وجه للافتتاح والاستصحابا ولي وجعله الغرلة وجهين مرتبين فان
قلنا ببقاء العبد في قبضه الكافر او نصب الحاكم من قبضه عنه فيه وجهان
اظهرهما المالكي وبه اقبض القفال ثم يامره بازالة مله ولو اشتراه بشرط
الخيار فاسلمه في زمن الخيار قال الرواية قال والدي يحمل قولنا احدهما
سطل البيع والثاني لا ولها الفسخ ولنا جارة فان اجاز الزم المشتري بازالة
مله . **خامس** قال المحامي لا بد من عبدا مستملا في ملك كافر ابدا الا في
ست مسائل اي على هذا القول لا رد والاسترجاع بافلاس المشتري
والرجوع في هبته لو كان رده عليه بالعبث وادان المسلم اغنق عبدك
عنى فاعقه ومحمناه واذ اكتب عبدك الكافر فاسلمه ثم عجز عن الوفاة
تعيبه قال النووي وفي الاخرة فاسلمه وترك سابعه اذا اشترى من
يعق عليه وان فرعنا على صحة شرا الكافر العبد المسلم فان علم به الحامر
قبل قبضه فهل يركنه من قبضه او يارسه بتوكيل مسلم في قبضه او ينصب
مستملا يقبضه له فيه ثلثة اوجه ثم اذا حصل القبض باي وجه كان امن
بزوال مله عنه بالاستلام بخلاف ما اذا اشلت المرأة تحنه فان لم يفعل
باعه الحامر ومكفيه اذا الته باي طريق كان كالبيع والهبة من مسلم والاعتنا
وغيرها ولا حصل بانقاله الى ملك كافر ولو ماتا سفل الى ورثته والرفق
بنقل الملك ايضا ولا يفتى دهنه واجارته وتزوج الجارية ومكفى الكسابة
في اطهر الوجهين كما لو كان مكاتباً ثم اسلمه فانه لا يومر بازالة الملك عنه وعلى

ق

هذا نص الكا به وفي صحتها على الوجه الآخر وجهان فان جوزنا بيع الكا تبسيع
مكائنا والافتتاح وبيع وفي الاصل بالذبيحة وجهان وفي تعليق عطفه
بصفة طريقان احدهما طرد الوجه في الذبيحة اصحهما القطع بانه لا يكتفي
واذ على القاضي انه لا خلاف فيه ولو امتنع من ازالة الملك عنه باعه الحاكم
عليه بغير التخلل فان لم يجد من يشتريه بثلث مثله لم يرد له ببيعته بل
يذهب الى ان نجد من يشتريه به وبحال يتيها في تلك المدة وطالب بصفه
ويستحب الى البيع ولا يلحق بالتخلل لانه يتيها وان رضى بها الا اذا كانت امة
مستبرقة فان البيع يتعد على الذهب وهل يجب على غنائها فيه وجهان احدهما
لا وشال منهما وعليه نفقة ما يستحب في يد مسلم ولا فرق بين ان يكون
الاستيلاء قبل استلامها وبعد وكذا الواسط لحداده مسلم لا يتيها المسلم
فروع الاول لو كان من مسلم وكافر عبد مسلم فاعقب الكافر في بيته وهو
موسر سري الى نصيب المسلم وعقب على الكافر سوا قلنا حصل الشبهة بنفس
الاعتناق ام يدفع القبة لانه يقوم عليه شرعا لا بخيان فهو كالارث
الثاني اذا اصبحت امة المسلم من الكافر فعلم القاضي به قبل القبض قال
الموتلي والرويا في منعه فاعلم ان تلمز قتل القبض كالنوب وفيه نظر وسع
ان يكون قبضه قبضه من اشتراه ويومر بارالة الملك **قلت** الاول اظهر لما
تقدم ان عليك المسلم للكافر حرام قطعا والحرام منع الحاكم من اركابه
اذا علم به والقبض هنا كالقبول في البيع **الثالث** قال الرويا في قال اجماعنا
لا يبرء للمسلم مع عبده الكافر من كافر كبير كان او صغيرا قال بعضهم لمن
الاولى ان لا يبيع له غير **باب** اطلاق الاصحاب جواز ملك الكافر العبد
والامة الكافر من الكافر قال الشيخ ابو عمر والحقيق التمهيل فان كان المملوك
كافر اكره الا يقر اهله عليه كالتبر فانه لا يقر في دينه ولو انقل لا غير
دين الاستلام لم يقر عليه ولا يخله الكافر فانه يريد احداث عصمه يد بين
باطل وان كان كافر اقر اهله عليه كما لو كان نصرانيا واراد ان يهوده او
عكسه فالصحيح انه لا يقر عليه وان كان بنفس عليه غير مخرج ولا ينبغي

تكملة

تكمينه من استتباع مملوك على دينه الا اذا كان اصله من اهل دينه قال
ويجب ان يمنع ما يظهر من استتباعه له نفع اذا كان مملوكا كافرا لها
تركيا او غير كما يمنع من رتب الخيل وبالشرج **الركن الثالث** المعقود
عليه وهو المبيع ويشترط فيه خمسة شروط ان يكون طاهرا مستغنيا به
مملوكا للعاقدا ومن يقع العقد له ملكا مستقرا مقدرا على تسليمه معا
للعاقدا من وقد يستغنى بالرابع عن الاول وهو كونه طاهرا فان الملك
يلازمه الطهارة والخمس ثبت فيه ملك وقد نجاب عنه بان في
سوت الملك في الخمس بلالة اوجه ثالثها الفرق بين ما اصله على الملك
فيكون مملوكا كالحزن وما اصله غير مملوك كالكلب فلا يملك والثاني فيه
اخته ناصر لمن قول ثبوت الملك فيه ضعيف وزاد بعضهم شرط اسادسا
وهو ان لا يتعاون حق لا يملك لخرج امر الولد والكا تب والموقوف على
القول بانه مملوك والعبد المندور عقده على الصحيح وهو بند روح في
كونه مقدرا على تسليمه **الشرط الاول** الطهارة فالاعيان
الخسنة لا يجوز بيعها كالحرة الميته والعذرة والسروين وودك الميتة
والكلب ولا فرق في الحرة بين المحرمة وغيرها وعن تعليق القاضي انه
لو اتقى العصير عتاقيد العيب في الدين بدنة الخلقة فتحررت فلا
خلاف عما جسته وفي جواز بيعها وجهان اظهرهما المنع وغيره حكى
خلافا في طهارتها وبني عليه جواز بيعها وقد تقدم اول الكتاب
ولا فرق بين بيعها من مسلم وذمي ولا في الخمس بين ما هو نجس لاصل
او نجس بعارض الا انه لا يمتن تطهيره كاللبن والعسل واللبس المحسنان
بوقوع نجاسة فيها واما الدهن الخمس بوقوع نجاسة فيه كالزيت
والودك والسمن والشيرج ودهن الجوز اذا وقعت فيه نجاسة فجواز
بيعه ينبغي على انه يمكن تطهيره ام لا فيه خلاف تقدم في الطهارة اظهر
انه لا يمتن تطهيره واختلفوا في ليقية النافق الجاهل لفلنا لا
يمكن تطهيره لم يجز بيعه وان قلنا ان فوجها ناصحها المنع وقال المرافة

ان قلنا ان تطهيره جائز ببيع وان قلنا لا يخل في جوارحه وجمان غيبان
على جوار الاستباح بالدهن الجثن ان جوارحه جائز ببيع للاستفاد به
وان منعناه فلا خلاف في جوار الاستباح مبنى على الخلاف في ان
دخان الجاسة طاهر ام نجس فان قلنا بنجاسته ففي جوار الاستباح
به وجهان ربح كل منها طاريفه وقال النوردي هذا الطريق ان يرد به لربما
والغريبي وهو غلط مخالف لغير الشافعي ولا صاحب وفيما قاله نظر وقد
قال البندنجي اذا قلنا لا يخل من تطهير الدهن فان كان معظم الاستفاد به لم
يذهب بالتجسس من البرد جاز ببيع وجهان واحد فان الاستباح به
جائز بكل حال وان كان معظم الاستفاد به قد ذهب كالزيت والشيرج
فان المقصود منها الاكل وقد تعدد في جوار ببيع وجهان والغريبي
هذا كله على منع بيع الزيت الجثن ونض الشافعي عليه وخرج العراقيون
على الخلاف في بيع الزيت الجثن بيع الما المتنجس بغيره على المذهب
في صحة بيع الما الطاهر لان تطهيره بالماء يذهب بعضه الى الحرام
بالمنع لان ذلك ليس تطهيراً ومنهم من قال ان جوار الاستفاد به
الجثن هذه اولى وان منعناه ففي هذا وجهان والفرق سهول تطهير
هذا وخرج الرازي على الخلاف في بيع الدهن الجثن على القول بان
لا يخل من تطهيره وجهان في بيع الدهن الجثن لا مكان البيع به ثم يغسل
المصبوع واجاب القاضى في الحل الجثن وجزم المتولي فيه بالمنع وهو
الظاهر واما الشجث الذي يخل تطهيره كالنوب والخشبة والانا والارض
المتنجسات فيجوز بيعه الا ان تكون الجاسة شائره له فتخرج على قول
بيع الغايب ولا يجوز بيع الكلب والخنزير وما يولد منها او من احدهما
وحياوان طاهر ستوا كان الكلب معلماً ام لا وستوا جازاً اقناده ام لا وفي
الذي يجوز اقناده وجه وجوز اقناده الكلب للميد وحفظ الماشية
والزرع وكذلك حفظ الدور على الاصح وبيع بعضهم منه ويجوز ثوبه للحر
لذلك على الاصح ونحو ما اقناده قبل شرائ الماشية والزرع وكل الصيد

من

من لا يبيد **فروع** الاول يجوز بيع القروى بالكله والدالميت شوا بابه
وزنا وجزا فاصرح به القاضى وقال الامام ان بابه وزنا لم يجز وان
بأعجز اجازة وفي تعليق القاضى انه كان يقول بذلك ثم اجازة مطلقاً
وكذا ان كان له ودحياً وفي جوار ببيع جزا القروى فان المشتك خلاف
مبنى على الخلاف في طهارتها **الثاني** في جوار ببيع الزباد وجهان
مبينان على الوجهين في طهارتها قال المارودي وسما مبنيان على ان ما لا
يوكل لحمه هل يوكل لبنة وعلى ان تنور الخبز لا يوكل وقد مر الكلام فيه
في الطهارة **الثالث** تصح الوصية بالزيت الجثن كما يصح بالكلب
قال القاضى ابو الطيب ولا يجوز هبته ولا الصدقة به قال الرافعي
ونسبه ان دخن فيها ما في هبة الكلب من الخلاف وقال النوردي ينبغي
القطع بصحة الصدقة للاستباح وخو **الرابع** لا يجوز بيع
الدرياق الذي فيه لحوم الحيات لتجاسته ويباح اكله للضرورة ما يباح
به اكل الميتة **الخامس** جوار ببيع لبن الحيوان الطاهر الذي لا يوكل
لحمه مبنى على طهارته وحل شره وفيه ثلاثة اوجه فقد مت ان قلنا هو
طاهر نخل شره جائز ببيع وان قلنا هو نجس فلا وهو الاصح وان قلنا هو
طاهر لا حل شره فان كان فيه منفعة جاز ببيع والا فلا **الشر الثاني**
ان يكون منتفعاً وما لا منفعة له ثلاثة اقتسام احدها ما سقطت منفعة
لقلته ولتس له منفعة الا باقتضائه الى غيره كالخبة والحشيش والدلائ
من الحنطة وحبها والزبيبة الواحدة والسلك من الثوب ولا يجوز بيعه
بمتمول ولا بغير متمول في زمن الرخص والغلا ومع ذلك لا يجوز اخذ
الحبة الواحدة من صبة غرة فان اخذها وجب ردّها وان اقلها فلا
شي عليه وعن القفال ان عليه مثلها فان كانت من جنس منقوم فلا
صان وفي الحبة الواحدة من الحنطة وجهان فيجوز بيعها القسم الثاني
ما سقطت منفعة لحشيشه حشرات الارض من الحنافس والعقارب
والفيران والحيات والنمل والهوام والذباب فلا يجوز بيعها ولا نخل

الى منافعها المعدودة في الخواص والحيوانات الطاهرة على ضربين احدهما
 ما لا منفعة له كالحشرات والحوام على ما تقدم وفي معناها السباع
 التي لا تصلح للاصطياد والقنار عليها كالاسود ولا فضل الاقنار الملوكة
 لها والذبيك والدب والحمار الزمن الذي لا جمال به بخلاف العبد الزمن فانه
 ينفع به بالتقرب الى الله تعالى باعناقه والطيور التي لا فوكل ولا تصلح
 للاصطياد كالحداة والرخمة والغراب والبنغامة وحكي القاصي وجماله
 نجوز بيع السباع والدب والحمار الزمن لما يتوقع من الاسفعا بجلودها
 اذا ماتت بخلاف جلد الميتة قبل الدناغ فانه تنفع ببيعها لجماسه وهذه
 الاظاهرة قال ابن مام وجري هذا في الطيور التي لا منفعة فيها اذا
 كان في اجنتها فايده قال الرازي لان بينهما فرق لان الجلود تدبغ فتطهر
 ولا تنبيل الى تطهير لاجنه ووجهه النوري بجواز الاسفعا برئيسها في
 النبل فانه نجوز الاسفعا به فيه وفي غيره من اليا بشتان وان قلنا نجاسه
 وجعل الامام والغزالي والرافعي النمر من هذا الضرب وقالوا لا منفعة
 فيه وقال العملي نجوز ببيعه وقال صاحب الوافي وغيره لا يختلف اصحابنا
 في جواز بيعه وفيه وجه انه نجوز بيع النمل بعشر مكرم لانه يعالج به
 السكر ويبيعه من لانه لانه يعالج به العقارب الطيان وعشر مكرم
 مدينه كير يقرب شبران وفضل الامام على ان الفواسق لا يثبت فيها ملك
 ولا يد ولا اختصاص وفي الغراب والعقرب والحداة والقار والكلب العقور
 قال الرازي في الحج وفي معناها الحية والذبيك والاسد والنمر والدب والنسر
 والعقاب والزنبرور وهذا في النمر بناء منه على قوله المتقدم **الضرب**
الثاني ما فيه منفعة كالا نعام وفي الابل والبقر والغنم والخيول والبغال
 والحمير والظبا والغزلان من الصيود والصقور والبزاة واليهود والعقارب
 والشاهين من الجوارح والاحمام والعصافير النحل من الطيور ونجوز
 بيعها ونجوز بيع الفيل وقيل لا وقيل لا نجوز بيع غير المائتس ونجوز بيع
 الهر والهرق الا نسيته بخلاف الهرق الوحشية ونجوز بيع الطاووس

النعام وكل من لا يضر

والزرزور

والزرزور والقرود ودود الفزد في جواز بيع العلق ترد للفقهاء حكاية
 المتولي وجهين اظهرهما الجواز وقطع به جماعة واما بيع الاشياء القاتلة
 الطاهرة فان كانت لا تصلح للاقتل يان كان يقتل كثيرا وقليلها ولا
 يستعمل في الادوية ففيها وجهان اصحها لانه لا يصح واخرا لاما مر
 وشيخه والغزالي انه يبيع وان كان يقتل كثيرا وينفع بقليله في الادوية
 كالافيون والسقمونيا جاز ببيعه وقال القاضى ابو الطيب نجوز بيع
 قليله دون كثيره وردده ابن الصباغ ونجوز بيع لبن الادمية امة كانت
 اوحرة وعن الانماطى انه لا يجوز بيعه مطلقا ومن يجتزى وقيل نجوز بيع
 لبن الامة دون الحرة واما بيع لبن الرجل فلا يجوز اذا لجل شره بحال وفي
 جواز بيع لبن المرأة يوكل له ويضه خلاف مبني على طهارته ان قلنا بها
 جاز الاسفعا بشرب اللبن وحيث البيض تحت طائر فيخرج الفرج والحوز
 بيع الماعلى شاطئ البحر وبيع الصخر بين الشعاب الكثيرة الاحجار
 وبيع التراب والرميل في الارض المباحة التي بها تراب ورميل وفيه وجه
 انه لا يجوز بيعها في هذه الحالة لانه سفة وينبغي تخصيصه بما اذا لم
 يثر في المبيع صفة زايدة كبح الماء وصفوه ورتبته التراب وبحث الصخر
 والكلام في المانفوع على المذهب انه يملك وفيه وجه ما في باب الرخا
 انه لا يملك فلا يجوز بيعه مطلقا **النسبة الثالثة** ما سقطت منفعة
 شرعا وهو ما هي لغرض محرم لا يصلح لغرض كالآلات الملاهي المزاهير والمزايير
 والطناوير فان لم تكن رصا لها بعد الكسر المشروع والحل فتمولا فلا يجوز
 بيعها وان كان نموها بعد فني نعمتها قبله وجهان اظهرهما المنع وجريان
 في الصور والاصنام اذا كان رصاصها ينفع به بعد كسرها وفيها وجه
 ثالث انها ان كانت من جواهر نفيسة كالذهب والفضة والصفير
 والنحاس صحت بيعها على هيئتها وان كانت متخذة من حجر او خشب نحو
 لم يصح واحتان الامام والغزالي واجراه الغزالي وحده في الاث الملاح
 والاصح المنع مطلقا قال القاضى الطبري ولو باع انا من ذهب وفضه

حاشية المحقق
 السويدي

صح قطعاً وان كان محرماً قال المتولي والزردان صلح لبيادق الشطر في صح
بيعه والامهون كالمزمار واما الشطر في صح بيعها لغيره كما يدركها
واما الجارية المغنيه فان اشترىها بغير قيمتها غير مغنيه صح وان اشترىها
بزيادة عليها من اجل الغنا كما لو كانت ثياباً في الفاعل مغنيه فاشترىها
من اجل الغنا بالفيء لا ابو بذر المحمودي لا يصح وقال ابو زيد المروزي
ان قصد بشرائها والمغالاه بثمنها الغنا لم يصح وان اطلق ولم يقصد
صح وثابته الشيخ ابو علي وقال ابو بذر الاودي يصح البيع بكل حال
ولا يختلف بالقصود والاعراض قال وهو القياس الشديد وقال النوى
هو الصحيح وقال اللقي في الصدق المسئلة مفرقة على انها لو غصبت
ففسدت الاحكام في يد الغاصب هل يرد معها ما انقص من قيمتها وحما
فان قلنا يرد ففي البيع على هذه الحالة الاوجه ومقتضى ان اذا اقلنا بده
جواز البيع قطعاً ويجري الخلاف فيما اذا باعه ذيكاً هل اشترى او لم يشتر
نظراً بزيادة على قيمتها محبر دين عن هذين الوصفين وقد قال القاضى
والامام اذا انلفها وجب عليه قيمتها الا بصفه كونه هراً شاداً لا خطاجاً
ولا اعتبار بزيادة القيمة بها **فروع** تجوز بيع المصحف من المسلم والجارية
ونسخته بالاجرة وقد قيل الثمن يتوجه الى الله في كلام الله تعالى
وقيل انه يبدل الاجرة النسخ لغيره بغيره في اصح الوجهين وهو المنع
ولا يرد شراؤه وتجوز بيع الكتب التي فيها منفعه كالطب والحساب
والشعر المباح المتفق به ولا تجوز بيع كتب القرآن بل يجب ان لا يهاون
بيع كتب النجوم والشعر والفلسفه وغيرها من العلوم الباطلة المحرمه
ولا يصح بيع التوراة والانجيل الا ان ينفع بغيرها او يجلد بما ذكره
صاحب التوايه **الشرط الثالث** ان يكون المولى كالمزاد في العقد له ملكاً تاماً
وفيهِ مستأبل الاولى المباشرة للعقد ان كان يعقد لنفسه اشترط
ان يكون العقود عليه له وان كان يعقد عن غيره فان كان بولاه كونه
الصبي والسفيه والمجنون او نيابه كالوكيل والقاضي وما ذونه في بيع

قال

قال من وجب عليه حق فامنع من اذايه اشترط ان يكون للمولى عليه والمنوب
عنه وان لم يكن بولاه ولا نيابه بان باع مال غيره بغير اذنه فالجديد
الصحيح انه لا يصح والقديم انه ينفع موقوفاً على اجازة المالك فان
اجازته فقد راسق المالك حيفه والابطال وقال النوى نص عليه ايضاً
في البويطي وهو من الجديد وهو قوي وان كان لا ظهر عند لزم صحاب
الاول وتجري القولان فيما لو زوج ابنة غيره او جاريته او طلق زوجته
او اعنق عبده او احبذ اياه او وهبها بغير اذنه ويجريان في كل تصرف
يقبل النيابة فان قلنا يصح فشرطه ان يكون له بغيره عند الانشاء ما لكا
كان او غير ذلك فلو باع مال الطفل او طلق امرأته بغير اذنه فاجاز لم ينفذ
وكذا لو باع مال غيره بملايه واجاز البيع ولو اجازته من له الرجاء
في الحال من ذلك او ولي او وصي وقيم نقد ولا يضمن الفضول الغير الا ان
يضع يده عليها ولو اشترى لغيره بغير اذنه فان اشترى بغير مال الذي
اشترى له فغيبه قولان وان اشترى له في الذمه فان ساء في العقد
ففي الجديد تلغو التسمية وهل يقع العقد للفضولي او يبطل فيه
وجهان فيسما وهو لولي عند الغرير الثاني وعلى القديم ينفع
موقوفاً على احبذ المشتري له فان رده فغيبه وجهان وان لم يسمه في
العقد بل فواه فعلى الجديد يد يقع للمباشرة وعلى القديم يقف على الرجاء
فان رده فنقد في حق المباشرة ولو اشترى بشي الغيب بغير مال نفسه فان
سماه نظر فان لم يكن اذن له لغف التسمية وهل يقع عنه ام يبطل من
اصله فيه وجهان وان كان اذن له ففي الغا التسمية وجهان ان قلنا
تلغو يبطل من اصله او يقع عن العاقد فيه وجهان وان قلنا لا وقع
عن الاذن والتمن المذموم يكون قرضاً او هبة فيه وجهان وان لم يسمه
وقع الشر المباشرة سواء اذن له المشتري ام لا ولو قال اشترى فلان
بكذا في ذمتي فهو كما لو اشترى بغير مال • الثابته لو عصب امراً وانجر فيها
وتوادت عليها العقود بحيث يعسر ندادها ويحسب لاجازتها المالك

لحصل الارباح والا ثمان ففهيها فاولا ان اصحها كمن باطلة فمذموم وهو
 قول قديم وقيل هو جديد ايضا وتخرج على هذا ان الغاصب اذا دخل في المغصوب
 بغير الزرع له او للمالك على ما سياتي في الغصب . الثالث لو باع مال ينظر
 ملك غيره فبان انه ماله كما لو باع مال بغيره فبان ان ماله فبان موته او نقل
 المبيع اليه بالبراث فتقوله في الجديد وشهد البند محي فقال جهمان
 اصلها القولان فيما اذا كاتب عبدك كتابه فاستدرك ثم اوصيه به معتقدا
 صحة الكتابة فان في صحة الوصية قولين اصحهما وايقنهما انه صحيح بخلاف
 ما اذا اخرج دراهم وقال ان مات مورتي فهذا اذ كان ماله ورثته لا جزية
 وثانيهما وهو مضمون اتفاقا انه باطل وقربه الرافعي من الخلاف في بيع الهازل
 والاصح انعقاده ومن الخلاف في بيع الثلجية وهو بيع الامانة وصحة
 ان يخاف من غصب ماله او الاراه على بيعه فيبيعه ببيع مطلقا الحسن
 توافقا قبله على انه لدفع الشر لا على حقيقة البيع والمذهب صحة ويجوز ان
 فيما لو باع مالا ينظره لغيره بولاية او نيابة ثم بان انه ماله وفيما لو زوج
 امه ابنة على انه حي فبان موته وانفقها اليه واجريها ايضا فيما لو قال
 اذ كان لي قد مات فقد زوجتك هذه الجارية لاني لا املكها الا ان
 واجراها لاني املكها ايضا فاما اذا قال ان كان لي قد مات فقد كنتك قال وهو
 ابي بالطلاق واجراها القايض فيما اذا باع عبده ببيع فاشترى لغيره على ان
 باعه من عمره وهو يظن صحة الاول فلما ان علم فتساده فالثاني صحيح قطعا
 وكذا الحكم في الهبة ويجوز ان يبايعه لو باع العبد على انه ابقا ومكاتب
 فاذا هو قد بيع وفتح الكتابة وفيما لو باع او اشترى لغيره على انه
 فصول فبان انه كان وكله فيه وفيما لو باع عصبه على انه خمر فبان خلا
 واجراها ابنه ببيع فيما اذا كان له على رجل مائة درهم وهو يعلم بها فابراه
 بن مائة والرافعي فيما اذا اعتق عبدا بيه وهو يظن حيا فبان ميتا ان
 والنقود هنا اولى لقبوله التعليق قال الشيخ ابو محمد اما اذا غلط وظن
 ما لا يبيعه ماله من جهة اخرى وهو يعتقد حيا بيه فبان موته فيصح

العقد

العقد قطعاً قال الامام وهو حسن وفيه احتمال واعلم ان القولين في
 المسائل الثلاث بغير عنها بقول وقف العقود فالصحة في الاولين
 موقوفه على احادة المالك وفي الثالث على تين الوقف والحياة وذو حر
 الامام ان الصحة ناجزة على قول الوقف لان الملك لا يحصل الا عند الحاجة
 وتخرج بقولنا ملكا ما يبيع المانع قبل قبضه فانه لا يصح له نزع الملك وان
 كان من البايع في الاصح وحيث كان لمورث البايع وادركه قبل قبضه
 البيع من هذا الوجه بطل في نصيب اخر وخرج نصيب البايع على قول
 التفريق **الشرط الرابع** ان يكون مقدورا على تسليمه والعجز عن التسليم قد
 يكون حسيبا وقد يكون شرعيا . **الضرب الاول** العجز الحسي فلا يصح
 بيع الضال والعبد الا بقران عرف مكانه والمنقطع الخبز والفسس
 الغاير والبعر النادر والسمك في البحيرة الطير والهوا والمغصوب الذي لا
 يقدر ماله على انزاعه من غير الغاصب ويلحق في ذلك طهر التعذر
 ولا يشترط اليأس عن التسليم قال الرافعي احسن بعض اصحاب فقال اذا
 عرف مكانه لم يبق وعلم انه فصل اليه اذا اراد فليست له حكم الا بقران ابد
 الامام في جواز بيع المنقطع للخزاحتمالا فقال اذا امنعناه فبين بقاؤه
 فالظاهر عندي بغير البيع وان كان يلتفت على الوقف وهو يضاهاه صلاه
 الخروف مع شواذ حسيب وعدا ثم ان خلافة قال الفاضل ولو قال
 اعتق عبدك الا بقران ففعل احتمل وجهين في الصحة **فروع** الاولى في
 بيع السمك في الحوض الكبير المسدود المنافذ والطير المفلت في دار فحيا
 مسدودة المنافذ حيث لا يمكنها الخروج ومن احدهما ان يبعث مشقة
 كيه وجهان اظهرهما انه لا يصح ونسبته العري الى المنص وثانيهما يصح
 وما لا يبيعه الغزالي وقال الشيخ ابو حامد لا وجه له وهذا كله عند اجتماع
 بلية الشرايط من الملك بانا صطاده والقاء فيه او سد ما البركة بنية
 الاصطياد والروية فان منع المار وبيته فهو على قولين بيع الغائب قالوا لم
 يعلم قلة السمك وكثرة ولا شيئا من صفاته بطل لاحاله . **الثاني**

اذا باع حمار البرج فان باعه وهو فيه والمناقد مستدودة فهو كبيع الطائر
المفلت في دار فيجاء وان كانت مفتوحة او باعها طائره وعادتها ان
تأوى اليه ليل فوجها ان اظهر ما انه لا يصح وبيع الامام الصحة وجريان في بيع
الخل خارج الكوارة وجزم المتولي فيها بالصحة وهو قول ابن سريج وصح التوري
وجزم المبعوث بالمنع والوجهان اذا اذها ولو باعه في الخلية ولم يراه في
دخولها وحز وجه فان وصفه فهو من بيع الغائب وان كان رآه لكن لم
يتحقق انه خرج جميعه ففي صحته يفرع على منع بيع الغائب وجهان
احدهما لابن سريج انه يصح والثاني للشيخ لا يحايده انه لا يصح ووجه
الروايات وان في عصفوف **الثالث** بيع المغصوب الذي لا يقدر البائع
ولا المشتري على انزاعه باطل وان قدر البائع عليه دون المشتري صح
وان قدر المشتري عليه دون البائع فوجها نصحها وبه قطع جماعة انه يصح
وثانيها للشيخ ابي محمد انه ان كان الغاصب مقر البائع بذلك صح والا فلا
فان قلنا يصح فان كان المشتري جاهلا بالحال فله الخيار قبل ان يبرأ من
وان لم يدخل وقت وجوب التسليم وان كان عالما فلا الا ان يحجز عن
الانزاع له نفع عرض له او قوة حصلت للغاصب قال برهان
الا اذا وجب التسليم وعجز عنه البائع فلو ادعى البائع فدية المشتري على
الانزاع واذا لم يشتري طرد المشتري مع ميمته وفيه وجه انه لا خيار
عند تجدد دقة او ضعف واما البيع الهتمي فيصير قطعا كما لو قال اعطني
عبدك عني بكذا فاعتقه وهو مغصوب ونجى فيه احتمالا للقاضي المتقدم
في الايق وجريان في بيع الاتق بمن يقدر على رده ويجوز تزويج الابنة
والمغصوبه واعناقها ولا يصح كاتبة المغصوب قاله صاحب البيان وكلام
المتولي يقتضي صحته وفي هبة الاتق وجهان احدهما عز ابن سريج انه
يصح وظاهر كلام الروايات رجحانه قال المتولي ولو اجر المغصوب او
وهبه او رهنه من غير الغاصب فان قدر على انزاعه صح كالبائع وان لم
يقدر عليه فحكمه حكم المشتري اذا اجر او هب او رهن المبيع قبل قبضه

فزع لو باع قطعة حمار وزنا وكان بعضهما يباع الى ان يوزن فتح صحة البيع وجهان
قال الروايات ولو باع سفينة في المحلة لا يقدر حين العقد على تسليمها لم
يصح سوا كان فيها ام لا فان قدر جاز الصواب الثاني العجز الشرعي وفيه
مشاييل احدهما بيع الموهون من غير المرفهين بخلافه بعد الاقباض وقبل
انفكاك الرهن باطل على الجديد واذا الامام فيه احتمل في صحته
موقوف على برائتك خراج من القول بصحة بيع المفلت ما له قبل
انفكاك الحجر وعلى القديم ينعقد موقوف او يلحق بالموهون كل عين
استحق مستحق حبسها اما للعمل فيها كما لو اسنار صبا غاليا ببيع له الثوب
او صبا غاليا بصوغ له الذهب او قصا را اليقصر الثوب او خياطا الخياط او
او لا سيفها اجره عمله فيها كالصباغ اذا صبغ الثوب المستاجر على صبغه
والقصار المستاجر على قصارته وجعلنا القصار منزلة العنق له حبسه
الحاشية في الاجرة فلا يصح بيعه قبل العمل في الاول ولا قبل استيفاء
الاجرة في الثاني وفي القسم الاول بيع الاشجار المساقى عليها قبل انقضا
المدة الثانية في بيع العنق الموهرة من غير المستاجر فولا نصحها انه يصح
الثالث هل تجوز بيع العبد المجاني علم اولا ان الجناية الصادرة
من العبد قد تقتضي القصاص وقد تقتضي المال واذا اقتضت المال
فان كانت بتسليط المالك كان المال متعلقا بدمته دون رقبته يتبع
به اذا عتق وان لم يدر بتسليطه كان متعلقا برقبته لا بدمته في برأظهر
على ما سياتي في كتاب الخراج ان شاء الله تعالى فان اوجبت المال متعلقا
بدمته لم يؤثر ذلك في البيع وان اوجبت رقبته متعلقا برقبته بان كانت
خطا او شبه عدا او ادره على المالا وعمدا مقننيا للقصاص لئلا يفتن
المستحق على مال فهل يصح بيعه ينظر فان نابع بعد اخيار القضا صح
كما قاله البغوي وهو يقتضي ان السيد اذا اخذ الفداء بغيره وبراكم
نقل الاتفاق على انه اذا انا افديه لا يلزمه الوفا وان ضمن الارش
فان قلنا ادش الجناية متعلق بدمته العبد مع رقبته صح الضمان

والا فوجهان وان باعه قبله فطريقان اصحهما فيه قولنا اصحهما انه لا يصح
وصح الغزالي له صحة وحكي المتن قولنا بالتأخير جازي المفسر ان البيع
موقوف فان فداء السيد نفد والا فلا والطريق الثاني القطع بالمنع
هذا اذا كان السيد موثرا فان كان معسرا فعلى الطريق الاول فيه
طريقان اصحهما القطع بالمنع والثاني فيه الطريقان اللذان في الموضع
وعلى الطريق الثاني هو ادلي بالمنع وانا وجبت القصاص ولم يعف عنه
فطريقان احدهما عن ابن حبان طرد القولين بناء على جماعه على القولين
في ان موجب العمد القود المحض واحد الامر من القود والدية فعلى
الاول يصح بيعه كالمقيد وعلى الثاني لا يصح كالمعسر قال برهما
واشاد بعضهم بحزبهما على قولنا موجب العمد القود والطريق الثاني
القطع بالهبة ونحوه من الخلاف في المسئلة اقوالا احدها يصح بيع
الحياي مطلقا والثاني لا يصح مطلقا والثالث وهو لراجح انها ان
تعلقنا القصاص صح وان تعلقنا بالمال فلا والرابع ان تعلقنا بالمال
فلا يصح موقوف ان فداء السيد نفد والا فلا والخامس انها ان تعلقنا
بالمال فان كان السيد موثرا نفد وان كان معسرا فلا ~~الضرب~~ ان
قلنا لا يصح البيع فالسيد على خبره ان شأ فداءه والاستيلاء في بيعه في الجناية
فلا واعتقه فان كان معسرا لم ينقد عتقه في لراحه وان كان موثرا
ففي نفوده ثلاثة اقوال اصحها ينقد وهو اختيار اللغداد والاشتهار انه
موقوف ان فداءه نفد والا فلا وقطع المعوي بآله ودان كان موثرا
وبعدمه ان كان معسرا بخلاف المرحوم قال المادودي ان كانت الحياي
موجبة للقصاص فبدا عتقه موثرا كان او معسرا والمجني عليه اذا
يقتض بعد الحرية وان كانت موجبة للمال فان كان موثرا نفد وان
محض الرضا في القطع بنفوده عتقه في جناية العمد بالتقريب على ان
موجبها القود المحض وحكم استيلاء الجارية خلعها عنها وان قلنا
يصح البيع فالذهب ان السيد يكون مختارا للنفد كما لو قتل وفيه

وجه انه ليس اختيارا له وله دفع الطلب عن نفسه بفسخه البيع قال
الغزالي ويظهر ان اختياره ان كان جاهلا ولا يكون ملزما للنفد
وعلى الاول لو تعدد الفداء من جهة السيد بافلاسه او غيبته او صبر
على الحبس تحت للمجني عليه الخيار في البيع فان فسخه بيع في الجناية
قال الغزالي وظني ان هذا الفسخ واقع بعد لزوم العقد كمال الملك وهو
بما هي الفسخ الثابت للشفيع في بيع الشق من الشقوق ولما الفسخ الثابت
للسيد على الوجه الاخر انه ليس ملزما للنفد ايضا في الفسخ في زمن
الحياي حتى يكون العقد جازيا غير مصر على التصرفات قبل فدايه اثم ي
وبدله يفديه السيد قال الشيخ ابو حامد والحاملي والسيد يحيى والامام
يفديه باقل الامر من منقمة وادش لجنايته قولنا واحدا واذا قلنا لا
يخرج بالبيع ملزما للنفد فوجهان احدهما يفديه باقل الامر من الثاني
بادش لجنايته فابلغ ولجراهما المادودي على الوجه الاول ايضا وجزم
بانه اذا انتقه لا يلزم منه الا الاقل ومنهم من اجراهما فيما اذا قتل وذريما
الغزالي في القتل والاعناق والبيع والاولا صح واعلم ان ادش لجنايته
المتعلق بقرينة العبدان كان قد رقيمته اذا كثر تعاقب مجلته وان كان
اقل فمتعلق بكلمة اذ بقدره منها فيه وجهان واذا تعلق بجميعها فابراه
المجني عليه من بعضه هل ينفك منها بقدره قال الرافعي في الوصايا اذا
جنى عبد على حر وعفا المجني عليه ولم تجز الودعة انه ينقد في المثلث
ونفك ثلث العبد عن تعاقب الارش وان الامام اشار الى وجه انه لا ينقد
والظاهر الاول ومنه خبران هذا هنا وهل للمجني عليه ذلك الرقبة
عن المتعلق ورد الحق الى ذمة العتد خاصة على القول بتعلقه بذمة
ايضا كالمهرون فيه وجهان وما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب
الذي يحتاج الى التستر به وقد دخل عليه وقتا له لاه والمال الذي
يحتاج الى الوصونه ولم نجد غيره الرابعة لو باع جراشا بعا كنهه
او ثلثا وربع من سيف انا او نحوهما واطلق صح وترك على الاشاعة ويصير

مشتركا بينهما وان باعه جزا معينا لهذا النصف او الربع او القطعة لم تصح
 ولو باع ذراعا او خوصا من ثوب فان لم يعين الذراع فسيأتي وان عينه كان
 كان الثوب نفيسا نقص قيمته بالقطع فوجهان احدهما وهو ما اوردته
 صاحب التقریب والمأوردى انه يصح واظهرهما وهو المنصوص وجرميه
 الامام انه لا يصح قال الراجح والقياس طردهما في صورة السيف وان
 كان مما لا ينقص قيمته بالقطع كالكراسين فوجهان ايضا اصحهما وهو ما
 اوردته الجمهور انه يصح والظاهر ترتيب الخلاف هنا على الخلاف
 ثم ولو باع جزا معينا من جدار او اسطوانة فان كان فوقه شيء لم تجز
 وان لم يكن فوقه شيء فان كان قطعة واحدة من حجر او طين او خشب او
 غيرها لم يصح وان كان من اللبن والاجر صح قال الراجح في اطلاقه المخلص
 وهو محمول عند لزمه على ما اذا جعل النهاية سوصرا الاجزاء و
 اللبن دون ان يجعل المقطع نصف شيئا من الاربع عليه اشكال ولو
 باع جدارا في بناء او فصا في خاتم لم يصح قال بعضهم ولو باع دارا لا
 لا يباع في صدرها لا يلى شارعها ولا ملكا له على انه لا يملكه في المبيع لم يصح
 قال الراجح وهذا باب في فتحه بعد ربه يبايد الوجه به مبيع ذراع
 معين من ثوب نفيس لم يرضاه و قد حكى القاضى فيما اذا كان من قطعة
 واحدة وجهها انه يصح قال الامام ولو باع جزا معينا من خشبة بشرط
 القطع فان كان طولها بقية سودا و قطعها بقية لم يصح وان لم ينقصها
 القطع فوجهان وهذا على طريقته والخلاف في الحالين واستشكل الغلابة
 المنع في المتباين كلما وكذا ابن التباغ وافنى الشيخ ابن الصلاح بانه
 لو باعه من الارض ثلاث ادرع لحفرها واخذ ثراها لم يصح لانه لا
 يمكن اخذ تراب الثلاث الا بحفرها واثرتها ولو باع جزا معينا من حيوان
 لم يصح لقطع معسة من شيف قال البغوي فان باعه بغا لا يدخل صح
 واعلم انه يخرج بهذه الشرط بيع الموقوف فانه لا يصح وان صدر ممن
 جعل الملك له لانه ممنوع من تسليمه شرعا وكذا امر وكذا مع انما ملوكة

وفي

وفي القديم قول انه يصح وعلى هذا في عتقها بموت مسئولها وجهان
 وكذا المكاتب والنذ ورثته **الشرط الخامس** ان يكون معلوما
 للمتعاقد من لا يشترط العام به من كل وجه بل من ثلاثة اوجه عينه
 وقدره وصفه الوجه الاول العلم بعين المبيع فلو قال بعثك عبدا
 من هؤلاء العبيد او ثوبا من هذه الثياب او احدي عبيدي او احدهم من
 الثياب او شاة من هذا القطيع لا على التبعين بطل كذا لو قال بعثك
 هؤلاء الا واحدا او لم يعينه سوا الشاة فمما اذا اختلفت فقاربت
 تباعدت ولا فرق بين عدد و عدد ولا بين ان يقول على ان يختار
 ايها شيت ام لا اذا قال ذلك بين ان يحدد من اخيار ام لا واغرب
 المتولى فحكى عن القديم قولنا لذهب الي حنيقة انه اذا قال بعثك
 عبدا من عبيدي الملائكة او احدهم على ان يختار من شيت منهم في ثلاثة
 ايام فما دمنها انه يصح ولو لم يكن لا عبد فخر في جماعة من العبيد فقال
 لا تبستان بعثك عبيدي من هؤلاء المشتري يدهم ولا يعرف عينه قال
 القاضى والمتولي هو بيع الغائب فيصح على قول وبعث الخيا ر عند معرفته
 وقال البغوي عندي ان البيع باطل قطعا لا بالمبيع غير معين وصحة الرابع
 وفي الشرط متباين الاول يجوز بيع الجز الشايح من كل جملة معلوم من
 ارض و دار و عبد و ثوب و صبرة من ثمر او غيره صحيح قطعا لا لبيعه
 بمثله منه كالو باع النصف الذي له من الدار بالنصف الذي لشريكه منها
 فوجهان احدهما واخناك الامام انه لا يصح واصحهما انه يصح وله فوايد
 منها قطع ولاية الرجوع اذا ملكاه او احدهما بهيمة من اصل ومنها لوطه
 بالشر او اطلع على عيب به لم يملك الرد ومنها لوطه بالصدقة و طلقها
 الزوج قبل الدخول لم يملك الرجوع ومنها ابرار القسم على البيع او الشراء
 ومنها ثبوت الشفعة في العقار اذا كانا شركا ثلاثة ومنها الحكم بعق
 ما اشتراه من العبد اذا كانا قران صاحبه اعنقه وهو معتبر ولو باع
 نصفه منه بالثلث من نصف شريه صح ايضا في الاصح واستبعد

الامام ولو باع الجملة واستثنى منها جزا شايها صح قال لو قال بعثت هذه
الدار الا ثلثها وبعثت هذه الحايطة الاربعها او قدرك الزخوة منها ولا بد من
بيان قدرها من عشر او نصف عشر ولو قال بعثت ثمة هذه الحايطة
ثلاثة الاف درهم الا ما خض الفان اراد ما يخصه اذا وزع الثمن عليه
صح وكانه استثنى الثلث وان اراد ما يتبادر اليه اذا اقوم بطل المسئلة
الثانية لو باع دراعا من ارض او دار او ثوب فان كانا يعلمان مقدار
درع الجملة كما لو علمنا عشرة صح ونزل على العشر مشاعا الا ان يريد
اذا احدهما معينا فيفسد ولو قال المشتري اردنا الاشاعة فالعقد
صح وقال البايع اردنا معينا فالعقد باطل او بالعشر في المصدق
منها كخلاف الامام ورجح تصديق الاشاعة ورجح الغزالي تصديق
مدعى الامام وتبعه النووي وذكر ان الامام انه يحج في فساد البيع وجه
وان اذا اشاعة وان كانا لا يعلمان او احدهما عدد درعان الجملة لم
يصح **الثالثة** لو قال بعثت صاعين هذه الصبرة فاما الزخوة معلومة
الصبران ومجهولة فان كانت معلومة الصبران لهما صح واختلفوا في بطل
فقبل البيع منها صاع بهم اي صاع كان فعلى هذا لا يفسخ العقد
بطل بعضهما قبل القبض وسعى البيع ما بقي صاع وقيل البيع جز مشاع منها
فان كانت مائة صاع فالبيع منها عشر العشر ولو تلف بعض اجزائها
قبل القبض انفسخ العقد في قدره من البيع وفي الباقي قولا للفرق
وهو ما اوردته الجمهور قال الرافعي وذكر ان الامام على الاول ان البيع باطل
اذا باع دراعا من الارض معلومة الدرغان قال ولما رده الا في كتابه
قال المتولي ويصح في الثوب اذا لم يتفادوا جزاه وان كانت مجهولة
الصبران لهما ولا حد ما نفي صح بالبيع وجهان مبنيان عند الامام
القبيلين ينزىل البيع في صورة العلم على الاشاعة على غير ذلك وهما
لبطلان البيع فيما اذا باع دراعا من ارض او دار او ثوب او ثوبا من
ثيابه احدهما ان العقد لم يجزى به في الحال فعلى هذا يبطل

البيع

البيع هنا • الثانية العزفان العبيد والسياب والارض بخلاف فعلى هذا
صح هنا الشاوي اجزا المبرور وبناها الامام على الوجهين في ان البيع في
صورة العلم ينزل على الامام او على لاشاعته فيصح هنا على الاول دون
الثاني والمذهب المنصوص هنا الصحة والبيع صاع بهم حتى لو تلفت
جميعها غير صاع واحد تعين البيع فيه وللبيع ان يستلم الصاع بالبيع من
اعلا الصبرة او اسفلها وان لم يدخل الاسفل مرياد من اي جانب يشاء
والبطلان قول الفقهاء وقيل انه كان اذا سئل عن هذا المسئلة نفى صحة
البيع مع ذهابه الي بطلانه وقول السائل يسأل عن مذهب الشافعي
لا عن اعتقادي قال جماعة وهو القياس ولو فروص صبران الصبرة وقال
بعثت صاعا منها لم يصح قطعا وعن القاضى ابي الطيب انه يصح وهو
عزيب قال الفقهاء ولو قال بعثت صاعا من هذه الصبرة وهو النائية
مكمل لم يصح قال الامام وفيه نظر قلنا **والعمل** الفقهاء فرضه في صورة
الجهل وفترعه على مذهبه وعن القاضى انه لو قال بعثت نصف الصبرة
وصاعا من النصف لا جزم لم يصح وقال الامام يصح اذا صحنا بيع صاع
بز صبرة مجهولة ولو قال اشترى منك هذا الهنك الذي اسم الاخشنة منها
لم يصح كالصبر **الرابعة** اذا اشترى قطعة من ارض مباحة للمالك البايع
فان كان محفونا بها من جميع الجوانب فان صرح بايدان المبرورها من جميع
الجوانب او قال يحقوقها من المبرور وثبت حق المبرور اليها في ارض
البايع من كل الجوانب وان شرط اسان المبرور من جانب معين صح وثبت له
حق المبرور منه وان شرطه من جانب واحد لم يعينه فشد البيع ولو صرحا
سفي المبرور وجهان صحها عند الغزالي انه يصح واصحها عند الجمهور
انه باطل وقال البغوي ان امدن تحتها دمر من جانب صح البيع والا فلا
وانا طلقا البيع ولم يتعرض لذكر المبرور في الاثبات فطريقان ظهران
انه يصح البيع ويثبت له حق المبرور من كل جانب قال الفقيه مجلي وقد نقل
من حيث ان اخلافه كاشراط مبرورهم والثاني انه لو نفاه فيجب فيه الوجهان

وان كان طلاء محيط ابهام من بعض الجوانب وفي ملاصقة للشارع من بعضها
 لم يثبت له استحقاق ممر في ملك البايع وكذا لو كان بعض جوانبها
 ملاصقا لملك المشتري وللامام احتمال في ثبوته في ملك البايع وقال
 هذا اذا اطلق البيع اما اذا قال بحقوقها فيثبت له حق المروءة في ملك البايع
 وحكي القاضيه وجهه في اثبات المروءة في ملك البايع اذا كانت ملاصقة
 للشارع او ملك المشتري وحكما ايضا فيما اذا باع دارا اظهرها يابا في
 الشارع او ملك المشتري هل يثبت له الاستطراف في الممر المعروف بالدار
 ام لا ويفتح لها بابا ولو باع دارا واستثنى لنفسه منها يابا في استحقاقه
 الممر اليها منها وجهان وجزم الرافعي باستحقاقه وان بقي الممر فان اذن
 الحاد ممر اليه صح والافقيه وجهان **الحاشية** لو وقف في موضع
 من الارض وقال بعنك عشرة ادرع من هذا الجانب في كمال العرض او
 قال بعنك عشرة ادرع من طرفها الثلاثي ولم يترع حتى يمتد العشر
 ففي صحة البيع وجهان احدهما لا يصح ونحوه الماورد في غيره واصحها عند
 الاثرين انه يصح ولو وقف في وسطها وباعه عشرة ادرع منها ولم
 بين الجانب الذي يدرع منه لم يصح ولو خط خطين قال بعنك من
 هذا الى هذا اقال القاضيه لا يدخل الخطان في البيع قال ولو قال بعنك
 عشرة ادرع من هذه الارض في عمق دراع صح والمشتري ان ينقل ترابه
 وله ان يبني عليه وللبايع الاستفاد بما تحت العشرة **الشاشية** ادرسه
 لا يصح بيع الكسوف على ظهر الغنم بخلاف القول في الارض وفيه وجه
 انه يصح بشرط الجرد ويرجع فيه الى العادة ولو قبض على كيلة من الكسوف
 وعين المجترع وللغزاة فيه احتمال ولو باعه على ظهر حيوان مدي
 صح جزم به البغوي والرافعي وعن القاضيه انه لا يصح ويجوز الوصية
 بالكسوف على ظهر الغنم **الوجه الثاني** من وجوه العلم بالبيع العلم
 بمقداره والبيع اما ان يقبل ان يكون معيناً وفي الذمة او لا يقبل الا ان
 يكون في الذمة فان قبلها معاً فهو المشهور باسم البيع والغالب فيه ان

نكون

يكون معيناً وان لم يكن الا في الذمة فهو المستلزم فيه والتمس في كل واحد
 من العقدين قد يكون معيناً وقد يكون في الذمة وان كان محسباً في راس
 المال تسلمه في المجلس وفي الصرف المتقابض في المجلس **القسم الاول**
 ما ليس بمعيناً في كان من العوضين الذمة ثمتاً كان او محسباً فقد كان
 ادرعاً فلا بد من تقديره بما بعد حصاره من الوزن في الموزون الكيل
 في الكيل والدرع في المردوع فلو قال بعنك ملا هذا البيت حنطة
 صعبها كذا ادرع هذا الثوب بزنة هذه الصبغة ذهباً لم يصح بخلاف
 ما لو قال بعنك ملا هذه القصعة او هذا الخوز من هذه الحنطة فانه
 يصح في اصح الوجهين لان البيع هنا معين ولو قال بعنك هذا بما باع
 به فلان ترسه مثلاً وسماً لا يعلم ان واحد سماً باع به ترسه فوجوه
 اصحها وهو المذهب انه لا يصح وثانيها يصح وقالهما ان علماه مثل الثرف
 صح والا فلا وسياتي لها نظير في المباحة اما لو كانا يعلمانه فالمدح
 صحة البيع وقيل لا يصح واخناك العرافيون والبعوي ومادة الخلاف
 عندهم ما اذا قال ادرعيت له بنعتي ابني هل يحمل على نفس نصيبه
 فيسطل او على مثله فنصح كذا هذا ولو قال بعنك هذا بما يدب باراً ولا
 عشرة دراهم لم يصح ان جهلا قيمة الدب ناد بالدراهم فان علمها في الحال
 فطريقان اصحها البطولات والثاني فيه وجهان وان كانا يعلمانه حين
 العقد فوجهان اصحها وبه جزم المتولي والرافعي الصحة وثانيها لا
 وصحة الماورد في لا بد من التعريف بخنثه فلو قال بعنك بالف من
 الدنانير الدراهم لم يصح للجهالة بقدر كل منها وفيه وجه انه يصح
 ويحمل على النصف ولا نظير ولو قال بعنك بما يدب باراً صرف عشرة
 دنانير لم يصح وان كان صرف البلد كذلك وكذا اما جرت به العادة
 في البيع بدنانير ودرهم بالدينار مقدار معين من الدراهم ولو قال
 بعنك هذا بالدرهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة ام لا فيه وجهان ولا بد
 من التعريف بنوعه ايضا ان كان في البلد نقود ولم يغلب واحد منها اما

ان كان في البلد نقد واحد او نفود وغلب التعامل بواحد منها فلا يحتاج
الى ذكره وينصرف العقد اليه عند الاطلاق فان كان نقد البلد
معسوسا ففي حوزا التعامل به اوجه تقدمت في الزكوة اصحابها الجواز
سواء كان قد رانقره معلوما او مجهولا فعلى هذا اذا غلب بصرف العقد
اليه عند الاطلاق وان كان في البلد نفود ولم يغلب واحد منها لم يصح
ما لم يعين احدهما قال البغوي وكذا لو قال بعثك بوزن عشرة دراهم نفود
ولم يبين انما بئر ومضربه لم يصح وتفق من المثلقات فيكون ايضا بالنقد
الغالب فان لم يغلب واحد غير القايين واخذ الثقبير ولو غلب في الغرض
نوع ففي انصرف العقد اليه عند الاطلاق سواء كان سليا او متقومما
وجها ان احدهما وجزم به القاضيه الطبري وهو قول ابني استحاق وقال
التولي انه المذهب نعم كالتقدرة في صوره ان يبيع صاعا من الخنطة يباع
منها او بشعيرة الذمة ثم يحضر قبل التفريق وثانيها لا بد من ذكر
اوصافه في الحاق الفلوس بالعرض اذا راحا رواح النفود وجهان في صح
الغزالي التحاقها بما يقنضاه ان يحس فيها الوجهان وجزم الرافعي بشرط
العقد عليها وعلمنا هذا يجوز التعامل بها عدد في الذمة وسببا في
وكان ينصرف العقد الى النقد الغالب ينصرف في الصفات اليه ايضا
فلو باعه بثلاثة دنائير في الغالب في البلد الصالح انصرف العقد اليها
او المكسرة انصرف العقد اليها قال الرافعي الا ان يتفاوت فيه المشرقة فلا
يصح قال الرافعي وعليه هذا القياس لو كان المعهود ان يخذ نصف الثمن
ذ او نصفه من ذاك او على نسبة اخرى فالبيع صحيح بمجرد عليه ولو
كان يعهد التعامل به ذمته وبمذامره ولم يكن بينهما تفاوت صح وسلم
ما شاعنها وان كان بينهما تفاوت بطل كما لو كان في البلد نقدان فلا بيان
ولو قال بعث بالذم صاع ومكسره فوجهان اظهرهما المطلق وثانيهما
يصح ويحمل على المناصفة ولو باعه بدنيا وصح فجاهه صحيح ونهها
ثقال لزمه قبوله وقال الروياني ويحتمل عندي ان لا يلزم اذا كان بينهما

تفاوت

تفاوت وقد يفرق هذا في بعض البلاد عندنا وان جاء بصحيح وزنه شفا
ونصف قال التولي والروياني يلزمه قبوله والزيادة اما في يده
وقال الروياني يحتمل عندي ان لا يلزمه قبوله قال الرافعي وهو لا يصح
ودله صاحب البيان خوامة لكن ان تراصيا عليه جائز قل **وكذا قاله**
القاضي وحفيده لو اذاد احدهما كسره وامتنع الاخر لم يجبر عليه ولو باعه
بنصف دينار وشرط ان يكون مديرا جاز ان عم وجوده فان لم شرط فعله
شتر رقبه نصف فان سلم الله دينارا او تراصيا على المشتري فيه جاز ولو
باعه شيئا بنصف دينار وصحيح ثم شيئا اخر بنصف دينار وصحيح فان سلم
اليه صححها عنها فقد زاد خيرا وان سلم شقين وزن كل واحد نصف دينار
جاز وان شرط في الثاني تسليم صحيح عنها فسد والاول ماض على
الصحة ان كان بعد لزومه وان كان في زمن الخيار فهو الحاق بشرط فاستد
بالعقد في زمن الخيار وفيه خلاف تاتي ونقل القاضي عن صاحب المقرب
انه قال يبطل العقد لان هذا شرط مفسد لاحق بالاول اذ هو في
مجلسه وعن القفال انها يصحان معا دكانه قال ابتداء بعثك هذا من
بدنيا وصحيح ولو قال بعثك بنصف دينار من هذا الدينار فان كان
وزنه نصف دينار اخذه وان كانا كاشا فالباية للمشتري وان كان اقل
ففي صحة العقد وجهان مخجنان من مسئلة الاشارة والعبارة قال المتولي
والرافعي ولو ناعه بنقد قد انقطع من ايدي الناس فهو باطل لعدم القدر
عليه وان كان لا يوجد في تلك البلدة وموجده في غيرها فان كان الثمن
حالا او موحلا الى مدة لا عين بقوله فيها فهو باطل ايضا وان كان موحلا
الى مدة عين بقوله فيها صح ثم ان حل الاجل ولم يخضروا ابقي على الاستبدال
عن الثمن هل يجوز ان قلنا لا فهو كما لو انقطع المسلم فيه وان قلنا نعم
فيمسند لا لا يتفسخ العقد وفيه وجهان بنفسه وان كان يوجد في
البلد الا انه غير من قلنا يجوز الاستبدال عن الثمن صح العقد وان
وحد فذاك والاباد لا وان قلنا لا لم يصح ولو كان في الوقت الذي

وقع العقد فيه موجودا ثم انقطع فان جردنا الاستبداد الابد لا والا
فهو كانه فطاع المستلم فيه ولو ناع شيئا بنقد معين او فطاعا وحلناه
على النقد العاقل فابطال السلطان ذلك النقد قبل استيفاء المثل لم
يكن للبائع غيره وقيل ثبت له الخيار بين ارض العقد بذلك النقد وبين
نسخه وحكي صاحب البيان وجهها في بدل العرض انه يجب تسليم النقد
الجديد بالقيمة القسم الثاني ما يلزم من العوض معينا فلا يسطر
بقدره بوزن ولا كيل ولا غيرهما وذلك في المعايير فلو قال بعثت هذه
الصبرة بعشرة دراهم وهذه العبد مائة الكومة من الدراهم صح ويطا
للعقد بالمساهدة وان لم تكن الصبرة معلومة الصيعان والدراهم معلومة
الوزن والعقد وكذا الوبا عجزا منها لملتها وفيه وجه انه لا يصح بيع
الصبرة من الدراهم بمحمولة النقد وفي تراهيبة بيع الصبرة حرا فابالبيع
بدراهم حرا فان قولنا احدهما لا يلازمه بيع الثوب من غير درع
واظهر ما قطع به جماعة انه يدره وكذا الوقال بعثت هذا الثوب
اد الارض كل دراع بد درهم وهذا القطع كل شاة بد درهم فانه يصح
وعن ابي اسحق انه لا يصح ونقل الماد وحى عن البعد ادبيرا انه لا يصح
في مسئلة الارض قال لم يطرده في الثوب وقضوا بصحة قال ولو
قال بعثت هذه الصبرة كل ضاع بد درهم صح ولو قال هذا القطع كل
شاة بد دينار لم يصح ولو قال بعثت هذه الرزمة كل ثوب منها بد درهم
على انها عشرة ابراب وقد شاهدها كلها فان خرجت تسعة صح وان لم
تسعة دراهم وان خرجت احد عشر بطل العقد في الجميع وقطعنا ان
بخلاف الارض والثوب اذا باعها مائة درعة فان في صحة البيع قول ولو
قال بعثت عشرة اغنام من هذه بكذا لم يصح وان علم عدد الحمل علف
مثله في لادى اي فانه يصح قال الرافعي قياسا ما ذكرناه من عدم الصحة
فيها اذا باع دراعا من ارض او ثوب بمحمولة الدرغان تعيلاديات
اجزا الارض والثوب قد يختلفان يكون قوله بعثت كذا دراعا من ارض

وهي معاومة الدرغان لقوله بعثت كذا عدد من هذه الاغنام وهي
معلومة العقد فليست بينهما في الصحة وعدمها وكذا الوقال بعثت
من هذه الصبرة كل صاع بد درهم لم يصح وقال ابن سريج يصح في صاع
واحد وهو كقوله فيما اذا قال جردنا الدار كل شهر من هذه السنة
بد درهم انه يصح في الادنى ولو قال بعثت كل صاع من هذه الصبرة بد درهم
فذلك لك وعن ابي محمد انه يصح والمبيع جميع الصبرة واخنان الامام
وسناني المسئلة في لرجان ولو قال بعثت صاعا منها بد درهم وما زاد
فبحسابه صح في الصاع قطعا ولو جمع بين مقابلة الجملة بالجملة والاخر
بالاخر ان قال بعثت هذه الصبرة بعشرة كل صاع بد درهم او هذا
الثوب اد الارض بعشرة كل دراع بد درهم فان خرج كما ذكره البيع
وان خرج زائدا او ناقصا ففيه قولان اصحهما عند البغوي انه لا يصح
والثاني يصح فان خرجت ناقصة عن العشرة ثبت للمشتري الخيار فان
اجاز يلزمه جميع الثمن او القسط فيه وجهان وان خرجت زائدة فثلث
الزيادة فيه وجهان احدهما انها للبائع فعلى هذا الخيار له وفي
ثبوت الخيار للمشتري وجهان اصحهما نعم واظهرهما انما للمشتري فعلى
هذا الخيار له وفي البائع وجهان اصحهما انه لا خيار له وكذا الوقال
بعثت هذه الصبرة بعشرة على انما عشرة اقفره فخرجت تسعة او
احد عشر وكذا الحذر في الارض والثوب وقطع الغنم **فروع**
الاول اذا قال بعثت هذه الصبرة كل صاع بد درهم على ان ازيدك
صاع نظرا فان لم تكن الصاع معلوما فبطل العقد وان كان معلوما
لها فان اذ اهبته او بعه من غيرها بان قال على ان ازيدك صاعا من
هذه الصبرة الاخر اد هذا الصاع بطل العقد وان اراد ادخاله في
المقابلة بالثمن معني انما ان خرجت عشرة واضع اخذ منه تسعة دراهم
اد احد عشر صاعا اخذ منه عشرة نفق جعل مقابلة كل درهم صاعا
عشر فان كانت الصبرة معلومة الصيعان صح وان كانت مجهولتها لم

يصح ولو قال بعثتها كل صاع بدرهم على ان انفصل صاعا فان اراد رد
 صاع اليه بهبته او بيع بطل وان اراد ان يخرج تسعة اصع مثلا
 اخذ منه عشرة دراهم فان كانت مجهولة الصعان لم يصح وان كانت
 معلومة منها صح فاذا كانت تسعة مثلا فصير معناه كل صاع بدرهم وتسع
 وفيه وجه انه لا يصح في حالة العلم فيها لقصور العبارة عنه والقول
 بالصحة مفرغ على الصحيح في انعقاد البيع بالحكمة او اعطاء اعلی القرائن
 المختصة المفيدة للعلم باذادة ذلك على رأي الاثام واما اذا لم نقل
 بذلك فلا يصح ولو اطلقا ولم يريد ابيعا ولا هبة فحل على الهبة او
 على اذادة البيع واذا خال في المقابلة فيه وجهان ولو قال بعثتك هذه
 الصبرة كل صاع بدرهم على ان ازيدك صاعا او انفصل صاعا بطل قطعا
 ولو قال بعثتك هذه الصبرة بعشرة على ان ازيدك صاعا فان اراد هبة الصاع
 بطل وان اراد اذخاله في المقابلة وكان معينا او من صبرة اخرى صح
 سواء كانت معاومة الصعان ومجهولة ووقع الغرر في السهم في هذا الفرع
الثاني لو باع سمن في ظرف مختلفا لاجزاء غلط اذ قد ابلغ به
 على ارضها اذ انما هو هذا بطل فائدة العيان وللصحاب فيه طرق
 احدها وهو غريب ضعيف ان البيع صحيح والثاني ونسبه الغرر الى بعض
 المحققين انه باطل ولا يخرج على قول بيع الغائب والثالث وهو القياس
 والظاهر واختيار الشيخ ابي محمد انه على قول بيع الغائب وقال ابن مام
 لا وجه له فان فرغنا على صحة بيع الغائب ثبت للمشتري الخيار وقد عرفت
 مقدار السمن بالوزن والمعرفة بالكيل والتميز من خمسة رديه ما حكمها
 قد اقاله الغرر والرافعي ومقتضى الحاقه ببيع الغائب بثبوت الخيار
 قبل الردية فان فرغنا على بطلان البيع فلو باع صير والمشتري يظن
 انها على مستوي ثمران ان حكمها اذ ان موضعها لم يرفع فهل يتبين
 بطلان العقد او يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه وجهان احدهما وهو
 اختيار الشيخ ابي محمد انه يتبين البطلان واظهرهما وجزم به جماعة انه

صح

يصح وثبت له الخيار الثالث لو باع سمن في ظرف راي اعلاه مع ظرف
 او دونه لم يخرج ان لم يختلف اجزا لخص الظرف وكذا لو باع جزا شيئا با
 منه ولو قال بعثتك بظرفه كل رطل بدرهم فان كان الظرف قادرا للبيع
 مفردا فان علمنا درهما صح اتفاقا وان جهلاه فوجهان احدهما عند
 الامام انه يصح واحدهما عند الجمهور وقطع به جماعة انه لا يصح
 وان كان الظرف غير متقوم فهو باطل وخبرجه لولا ما مر على ابن الجمع
 بين الشاة والخبر قال الامام ولو قال بعث السمن كل رطل بخذا على
 ان اردنه بظرفه دالا احطارنه الظرف صح كذا اطلقوه ولم يفرق بين
 ان يعلم اذن الظرف او لا وقال ابن الصباع ينبغي ان يجوز اذا علم
 وزن السمن والظرف كما لو قال بعثتك الصبرة على ان انفصل صاعا
 ولحسب ثمنه عليك وفي معاومة الصعان وحكاها المتولي وجهان
 قال النووي ومراوده ما قاله ابن الصباع فهو كثير النقل عنه ولو قال
 بعثتك هذا السمن كل رطل بدرهم على ان يوزن معد الظرف ثم
 لحط وزن الظرف صح اتفاقا ولو قال بعثتك بعشرة على ان يوزن بظرفه
 ثم استقط من الثمن بقسطه وزن الظرف فان كانا غاليا لم يقدر وزن
 الظرف وقد رقت طه صح وان جهلاه او احدهما لم يصح بخلاف ما لو
 قال بعثتك كل رطل بدرهم اذنه بظرفه ثم استقط وزن الظرف فانه
 يصح كما مر ولو قال بعثتك السمن كل رطل بدرهم صح ويوزن السمن
 في سائر ارضه بظرفه ثم يستقط وزن الظرف بعد ثمنه قال النووي
 وينبغي ان ياتي فيه الوجه السابق في مثله في الصبر ولو اشترى شيئا
 من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على ان يوزن بظرفه وسقط للظرف
 اوطا الامعينة من غير وزن لم يصح قطعا قال المادرجي وغيره ولو باع
 في ظرفه كل رطل بخذا على ان يخط الظرف من الوزن ولو فعل ذلك في
 الحامدات التي لا توقف على الوزن في ظرف كالدقيق فوجهان احدهما لا
 يصح وهو مقتضى قولنا في استحقاق وثانيتها وهو مقتضى قول ابن ابي

هريرة صحيح وهو مقتضى كلام الجمهور وقال النووي هو له ثواب قال
البغوي ولو باع المتك في فارتد كل مثقال بد ينار فهو كالسمن يظرفه
في جميع ما تقدم **الوجه الثالث** من وجوه العلم بالمبيع العلم
بصفاته بطريق الروية وفي اشتراط روية المشتري بالمبيع حتى لا يصح بيع
الغيب الغائبة قولنا أحدهما وهو القديم وأحد قولنا الجدي قولنا للمادري
ونص عليه في ستة كتب ونسبه إلى اختيار الجمهور وصحة البغوي
والرواية أنه يصح وثانيها وهو المشهور بالجدي قال المادري نص
عليه في ستة كتب وهو المذهب واختيار المذنب والربيع والنووي أنه
لا يصح وعن الحضري أنه كان إذا سئل عن هذه المسئلة لا يجزم بالفساد
بل يقول إن لم يصح الخبر فالقياس يقتضيه ولا يشترط مرتبة أخرى من
المعرفة فوق مرتبة الروية فلا يشترط الذوق في المدون فإن لا التمس
في المشعومات ولا اللبس في الثبوت على المذهب المشهور وأدعى الغزالي
نفي الخلاف فيه لأن رتبة بعد ثبوتها لا يشترط كون المشتري من
أهل المعرفة بالمبيع فالوادي جوهر فاشترطها ولا هو لا يعلم الجوهر من
الزجاج صح وعن الشيخ أبي إسحق الشيرازي أنه يشترط وحكي القاجاني
وجهه في الاحتياط بالروية في المعجوزة لا طلبة لا يعرف قدرها ويحرم
القولان في هبة الغائب ورهنة عند الشيخ أبي محمد قال الإمام وهما
أولي بالصحة فإن صححنا ثبوت الخيار فيها عند الروية وقطع المادري
بأنه يشترط في الرهن أن يراه الراهن والرهن في اختلاف الأصحاب في
مستلزم أحدهما إذا باع مال من غيره بأن ملأه بارت أو شر أو كل أو بيا
وراه المشتري على طريق أحد هذا أنه على القولين فالمرسوم المشتري
والثاني فيه قولان مرتبان عليه وأولي بالبطلان وبه قال أكثر المراته
والثالث وبه قال أكثر العراقيين فيه قولان مرتبان وأولي بالصحة فإن
لم يرياه معافا ولي بالبطلان ويخرج من ذلك ما يحسن في محلها بطريق
أحدهما إنما فيما لم يرياه أو أحدهما وصحة جماعة منهم ابن الصباغ والنووي

وتلها

وثانيها إنما فيما لم يريه المشتري أما ما لم يره البائع فلا يصح قطعها وثالثها
أنهما فيما لم يره المشتري أما ما لم يره البائع فيصح قطعها ويجريانها في
بيع الأعيان الخاصة التي لم تترط يقران أحدهما جريانها والثاني
ونسبه المادري إلى أكثر الأصحاب وقال زابا استحقاق وابن البرقي
إشارته ويشترط رويتها قطعاً ويجريان فيما لو أجزعنا غايته أو جعلها
أجرة أو صالح عليها أو جعلها ذاتاً قال سلم ثم سألها في المجلس أو جعلها صدقة
أو عوضاً في خلع أو عفا عن القصاص عليها ويصح النكاح والعقد ويقع
المطلاق قطعاً فإن لم يصح وجب من المثل في النكاح والخلع ودية العفو
عنده وهل يجريان في الوقف **الوجه الرابع** في فتاوى ابن الصلاح فإنه
قال يجوز على الأصح ولا خيار له إذا رآه وقد أقاله النووي وقاساه على
الهبة والرهن ويجريانها في المساقاة طريقان أحدهما جريانها فيما
غيرها والثاني القطع بعدم الصحة وإذا صححنا من البائع بيع فالمرسوم
ففي ثبوت الخيار له عند الروية وجهان أحدهما وجزم به الشيخ أبو
حامد وأصحها به وصحة الغزالي نعم المشتري وثانيها وبه قال الفقهاء
والمراد به وصحة الإمام لا بعد من الخيار وكذلك لوطن المبيع معيباً
فإن سلمنا الخيار له لأن في مسئلة الاستشهاد وجه أنه يثبت له الخيار
وقال صاحب المهدب ولو باع ثوباً ظنه خبيثاً أدرع فإذا أمر عشرة بخبر
الثانية في صحة بيع الأعمى وشرائه طريقان أطلقهما كثيراً أحدهما أنه
على القولين شراء الغائب وبيعه أن يبطلناه أبطلناه أو أن صحناه
صح ويقوم وصف غيره له مقام رويته كقيام إشارة الآخر بمقام نطقه
وثانيها القطع بالمنع وهذا أظهر عند القاض والمادري ولولا أصح
عند المجاملي وبناء ما طائفة منهم الإمام على أنه هل للبصير أن يוכל
بالروية والإجازة والفتح إذا صححنا منته شراء الغائب وبه وجهان
أحدهما لا صحح الشيخ أبو حامد وأظهرهما عندنا لأن نفعه فإن جاوزنا
التوكل بذلك خرجه شراره على قولنا شراء الغائب وإن منعناه قطعاً

بالبطلان وبناء طائفة منهم المحامي على الخلاف لا في ان استقصا الاول
 على وجه يفيد الاحاطة بجميع المقاصد هل يقوم مقام الروية حتى تنفع
 البيع بيع مراءى فان قلنا يقوم مقام الروية فهو على قول بيع الغائب ان
 قلنا لا قطعنا بالبطلان ونخرج على الطريق جارته ودهنه وهنه
 واصداقه عينا وخطعه على عيني ورواه مولى على غير القول بان العي
 غير قادم في الولاية فان لم يصح لم يثبت المسمى في الصداق والخلع ويرجع
 الى من المثل قال المتولي والمذهب ان كان يثبت عبده وصحة التوري
 وقال البغوي لا وله ان يوحى نفسه وان نشر بها وقبل الكتابه
 عليها وفي صحة قبضه في الدين في الهبة الخلاف في شراؤه وقال جماعة منهم
 الغزالي الخلاف هنا مرتب عليه واو بالصححة وصحح الرافعي المنع في
 الدين وحزم به المتولي ولو اشترى شيئا غائبا وهو يصير ثم عمن قبل
 رويته فان قلنا لا يصح شراؤه نفي انفساخ البيع وجهان وامامنا
 نفي الشافعي على صحته وقال البرصماني اذا اشترى في شيء او باع شيئا
 سئلا فان كان يعرف الاوصاف بان عمن بعد ان بلغ سن التمييز صح ثم
 موكل من قبض عنه وفي قبضه لنفسه الوجهان وان لم يعرفها بان
 كان له وهو الذي ولد اعني او بان عمن قبل التمييز فوجهان احدهما لا يصح
 ووجه المتولي والبغوي وهو داوي بن سريح واصحها عند العراقيين
 وغيرهم انه يصح فان صحناه فذلك اذا كان راس المال موصوفا معينا في
 المجلس ما اذا كان غير معين فهو جميع الاعيان الغائبة ولو راي شيئا
 مالا يتغير ثم عمن يبيعه وشراؤه له على المذهب في صحته من البصير كل
 تصرف لا يصح من الاعني تبسيلة ان موكل فيه ويصح ذلك للمندرة **رفع**
 الاعني في البصير في متايل غيره ذكرتها هنا سبع عشرة مسألة لا
 نجهد في الاذان والنياب في قوله ويصح ان يكون مودنا الامع بصير ولا
 نجهد في القبلة ولا جمعة عليه اذا لم نجد قايدها البصير او لم نغسل
 الميت ولا حج عليه اذا لم نجد قايدها ومكة ذكاته ولا يحل صيده بارسال كلب

او شتم

او شتم في الاصح ولا يصح بيعه وشراؤه واجارته ودهنه وهنه ومتافا
 وخومها من التصرفات على المذهب ولا يجوز توفده وصيا في وجه ولا
 لجود مكاتبته عبده في اخذ الوجهين ولا يكون وليا في النكاح في وجه
 ولا جزري في الاطعمة ولا يوحى عمن البصير بعينه ولا يكون سلطانا
 ولا قاضيا ولا جهادا عليه ولا يقبل شهادته الا فيما حمله قبل العي او
 بالاستفاضة او على من تعلق به
فصل
 يتضمن الفرع على القولين في اشراط الروية فان قلنا بشرط فففيه
 متايل الاول استقصا الاوصاف على الحد المعين في السلم وسماع صفته
 بطريق التواتر هل يقوم مقام رويته فيه وجهان احدهما نعم فعلى هذا
 يصح البيع قطعاً ولا خيار واصحها لا الثانية روية بعض البيع هل
 يقوم مقام روية جميعه ينظر فان كان يماثل الباقي ولستدبر رويته
 على حال باقية كفي صح البيع روية ظاهر صيرة الحبوب كالحنطة ثم لا
 خيار له اذا راي ناطها فان خالف ظاهرها ففي صحة البيع قولان عند
 الشيخ ابي محمد قال لزمام وجه له وقطع العراقيين بالصححة فان صحناه
 ثبت له الخيار ولو باعه ضاعا من باطن الصيرة فقولان قال الزمام وقرب
 الحاقه بمسئلة الاموجح اذا المرند حله في البيع وحكي المتولي عن روايه ابي
 سهل الصعلوني قوله انه لا دلفي روية ظاهر الصيرة ولا بد من ثقلها المعروف
 حال ناطها وحكاة المتولي عن الصعلوني نفسه والقاضي عنه وغيره ان
 سريح قال البغوي ولو اراه ظاهر الصيرة ثم رده وباع البائة من غير روية فهو
 بيع غائب وفي معنى صيرة الحبوب صيرة الجوز واللوز والتمر والديق والتمران
 لم تلصق حباته ولو كان شيء منها في وعاء فرائ اعلاه كفي وفيه وجه انه لا
 دلفي روية التمر في قواصره من غير تفصيل بين اللصق وغيره ولو كانت في بيت
 فرائ بعضها من التمر او البان كفي لان ان باعها جزا فاشترطت معرفة
 سعة البيت وعمقه ودلفي روية ظاهر الحنطة المحرق وروية المايغان في طرفها
 كالغسل والحلل واللبس والديس والزيت والتمن ولا دلفي روية ظاهر صيرة

البرطيخ والرماد والسفرجل لا بد من ومنها واحدة واحدة ونقل البخوي
في الفنا دي انه لا ينبغي روية احد جانبي البطيخة ولا ينبغي في شرا السله من
العنب والخوخ والشمش والنير وخواتها روية اعلاها قاله التولي والربع
وفي كلام الامام ما يخالفه فانه قال لو اشترى فوطله فاجه فظهر فيها
حشوجهمه ودل في روية قومق العجوة المنهدة على الصحيح وفي الاختفا
بروية اعلا القطن في العدل وجهان اشبههما عند الصمري انه ينبغي
كقوصة الثمر والحق الماددي الدقيق في العدل بالقطن هذا كما اذا كان
الذي يستدل بروية بعضه على باقيه منه فلا فان كان منفصلا كما اذا اراه
انموذجا من الجيوب او المانعات وبني البيع عليه فظن ان قال بعثك من هذا
التوع كذا ولم يعينه فهو باطل على الصحيح وان عينه بان قال بعثك الخطة
التي في هذا البيت او هذا الخراب او صاعا منها وهذا انموذج منها فان
لم يرد حله في البيع فهو كاستقصا وصف البيع وقد مر الخلاف فيه والاصح
انه لا يصح وان ادخله في البيع فوجهان اصحهما وقطع به الفقهاء واخذوا
انه يصح وقال المعوي في الفنا دي اذا ادخله في البيع فان كان قد رده اليه
قبل البيع فهو كالوباء شيئا وان بعضه دون بعض لا كسبه راي بعضها
لانه راه متميزا وان لم يكن رده اليه فهو كالوباء عيني راي احدهما
دون الاخرى وان كان الماري لا يماثل البائى ولا يستدل به عليه فان
كان صوانا للبائى وبقاه فيه من مصلحة فحق رويته وان كان المقصود
مستورا كالبيض والرماد والجوز واللوز في ثمرهما الاسفل ولا يصح
بيع اللب وحده من الجوز واللوز في ثمرهما السفلي لا على هذا القول
ولا على القول الاخر لانه على تسليمه لا يفسد القشر وفيه تغيير غير المسع
واستشكل الغزالي ومن هذا المذهب الحشكان وان لم يترك ذلك لم يكفه
روية على هذا القول وعلى الاخرية تفصيل يأتي الثالثة روية كل شيء
بحسبه ونحسب معظم المقصود منه فلا بد في شرا الدار من روية البيوت
والخبر وان دأخلها رجا والسقوف والسطوع والمستحم والبالوعة

وفي

وفي روية طر يقها وجهان وشرط في البستان روية الاشجار والجدران
ومسائل الماء ولا حاجة الي روية اساس الجدران وعروق الاشجار
وفي بحري الماء الذي تدور به الرجا وجهان ولا بد في الدواب من روية
مقدمها وموخرها وقوائمها ورفع الشرج والاكاف والجل ليري ما
تحتهم وقيل لا بد ان لحري الفرس بين يديه ليعرف سيره ولا بد من نشر
الثوب المطوي ولا بد في شرا الصحف والكتب من تقليب الاوراق
وروية جميعها وفي البياض لا بد من روية جميع الطافات وقال العبا
يعتق الفقهاء وينظر فيه نحسب الامكان وقال الغزالي في الاحياء يستباح
به لكن لجعله اباحة بعوض فان اشتراه ليبيعه فلا قياس بطلانه ولا
يمع ان يقتسام به لان استئثاره من مصلحة وصحة النووي ولا ينبغي
روية الشيء من دوافد روية شفاه بخلاف روية السمك والارض في الماء
الصافي لان استئثارهما به من صلاحهما **فروع** الاول القشرة العليا
من الجوز والربط ومن الباقل الربط هل ينبغي روية الصحة البيع حتى
تجوز بيعهما في قشريهما فيه قولان اصحهما انه لا ينبغي فلا تجوز بيعه في
قشره والثاني ينبغي واخذه الامام والغزالي في الماء فلا وقد صح
ان الشافعي امر من يشتريه له والقشرة السفلى تؤكل فالعليا حافظة
لها **الثاني** بيع المستك في الفارة باطل سواء بيع معها او دونها
ولا ينبغي روية الفارة كما لا ينبغي روية السمك في الثياب التوزية ولا
الجلد في بيع اللحم فيه قبل السلق ولا فرق بين ان يكون راس الفارة مفتوحا
او لا على المذهب وعمر ابن سريح وصاحب القريب انه اذا لم يكن مفتوحا
تجوز بيعه معها ودل في روية الحاقها بقشره الجوز واللوز وله
الثقات الى الخلاف في طهارة الفارة وهو الصحيح فانه قلنا
بنجاستها بطل البيع فيها وفي المستك قولنا الفرق وقال الماددي
ان كان راس الفارة مفتوحا وراه فيها صح بيعه جوافا وكذا ورا
ان بيع دونها وقال التولي اذا كان مفتوحا فان لم ينفذوا سفلها

ولا جواها وشاهد المستك فيها صحيح البيع والا فلا وأشار إليه الامام
 فقال هو كالوباع التمن مع طرفه وحكمه كذلك عند المحققين ولو رآه
 خارج الفارة ثم اشتراه بعد رده اليها صحيح ولو رآي الفارة بعد اخراجه
 منها ثم اشتراه فيها بعد رده اليها فان كان رآستها مفتوحا فري اعلاه
 صحيح والا فعلى القولين في بيع الغائب واعلم ان الغزالي ذكر هذا الفرع
 فربما على هذا القول الاخر فانه انما يذكرها ما يمنع بيعه لا مفسا
 الروية المشترطة فاما على القول بانها لا تشتري فلا يمنع والمذهب وهو
 مقتضى كلام الراعي وايراده له فربما على القول الاخر انه ممنوع مطلقا
 ببيع لب الجوز واللوز في قشره الا ان الامام خرج على قول ببيع الغائب
 وقال ببيع المستك في فادته لا يزيد على بيع الثوب في الحر فان كان ما ذكر
 الاصحاب جوابا على منعه فصحيح وان قطعوا بالفساد وفتوا فلهذا لا
 سبيل اليه قال الغزالي ومن خرج على بيع الغائب فرق بينه وبين الجوز
 بفادته وعظم التفاوت في فقدانه وان الجوز لا يعمد رده الى صوان
 يستدشد القشر بخلاف الفارة وخرج القاضي ما اذا باع المستك دون
 الفارة على بيع الغائب واما بيع الثياب التوزية في السوق فيخرج على
 بيع الغائب ممنوع على هذا او يصح على القولين اخر واما بيع اللحم في الجلب
 فهو ممنوع على القولين وان افهم كلام الغزالي هنا فخصه من اشاعه بمنع بيع
 الغائب **الفرع الثالث** - الثياب لا بد من نشرها وروية جميعها
 على هذا القول قال الامام وتحتل عندي جواز بيع الثياب التي لا تنشر
 بالكلية الا عند القطع لما في نشرها من بيعتها وبلحق بالجوز واللوز فانه
 لا يعتبر كسرها لروية القلوب ثم اذا نشرت الثياب مما كان منها صفيقا
 كالد يبايع المنقش فلا بد من روية وجهيه وكذا البسط والدلالى وما كان
 منها دسقا لا يختلف وجهاه كالخرابش وغيره ينعى روية احد وجهيه
 على الصحيح فعلى هذا دعى رويته مطوبا طافير فيري كل نصف من احد
 وجهيه وقبل لا بد من روية وجهيه معا فانه فيه **الفرع الرابع**

فيها

فيما شرط من روية الجارية او وجه احدها انه يري منها ما يريد وفي المهنة
 وهو الوجه وبعض الساق والساعد وثانيها انه يري منها ما يعبر رويته
 في العبد على تاسياتي وصحة النووي وثالثها انه ينعى روية وجهها
 وكفيها وعلى كل حال وفي اشراط روية الشعر وجهان احدهما عند
 البعوي وبه جزم القاضي الطبري انه بشرط وثانيها وبه قال الفقهاء
 وصحة الماددي انه لا يشترط قال الامام والوجهان يحمل جريانها في سفس
 الواسل ولم يتعرضوا له ولا يشترط روية اللسان والاسنان في اصح الوجهين
 ولجري الوجهان في اسنان الدواب واما العبد فبشرط فيه روية
 الوجه والعنق والاطراف وفي اشراط روية باقى البدن ماعدا العنق
 وجهان اظهرهما انه لا بد من رويته ولا يجوز النظر الى عوقته **المسئلة**
 الثالثة الروية السابقة كالمقارنة فاذا اشترى شيئا كان قد راه قبل العقد
 نظر فان كان مالا يتغير غالبا كالاراضي والدور والا واني الحديد والنجاس
 او كان لا يتغير في المدد المتخللة بين الروية والعقد فاشتراه وهو ذا
 له صفاته صحيح العقد وقال الامام لا يصح وبشرط ان ان الروية بالعقد
 وقيل ان لم يصح في الزمة فيها اذا كان في يد خاتمه فآراه غيره فنظره جميعه
 ثم عطاؤه بوجه ثم باعه منه وفيما لو دخل دارا ونظر الى جميعها ثم وقف
 في ناحية منها واشترىها ان لا يصح فقال لا يصح فيها وهذا لا يصح فان
 الاصل طحري لم يرد ركة وانما هذه الناطقة رتعت مع من احتج بقوله انما كج
 قال الامام وما اظن الا ما طحري يتيح بهذا او يكتفى بكون البيع مبرأ منه حاله
 العقد وان لم يلاحظه والوجه في مذهبه تقييده بما يتيسر رويته دفعة
 واحدة لا كالقربة والدار وحكاة الروياني قولنا عن الشافعي وان كان غير ذلك
 لصفاته او كان المبيع ما يتغير في تلك المدد غالبا كما اذا رآي ما يسرع اليه
 الفستاد من الاطعمه واشتراه بعد ذلك او صبيا فصار رجلا او مخله بصارت
 شاة لم يصح وان مضت مدة لم تحتمل ان يتغير فيها وان لا يتغير او كان
 المبيع حيوانا فوجهان احدهما انه يصح وكذا لو كان يحمل البقا والثلث

في الدقة المتخللة وصحح الماوردى في هذه البطلان مع تصحيحه الصحة في
الاولى قال الرواقاني ولو راى رضا واجر او طينا بنى بالاجر والطرحام
في تلك الارض فاشتره ولم يره فيحمل ان يصح البيع لا اذا تم اعتبار
الصفتان وحمل ان لا يصح وهو لا يصح وعلى هذا الوردى وطبا ثم اشتره
ثم الم يصح قال النوري وهذا هو الصواب **فزعان** الاول اذا اخذ العقد
فيما تقدمت رويته فان وجده كما راه فلا خيار له وان وجده متغيرا على خلاف
ما عهد فوجهان احدهما انه يتبين البطلان وانقربه الغرلا وقيل
انه من الخرجه واصحهما لا لكن ثبت للمشتري الخيار وليس المعنى تنغيره
تعيينه ولا الروية بمثابة اشتراط الصفات الحاصلة عندها فكل ما فات
منها فهو مثابه ما لو بان الخلف في الشرط ولا يثبت الخيار بزيادة ولا بمالا
متركت به من النقص **الثاني** لو اختلفا فقال المشتري تغير عمارتيه عليه
فلي الخيار فاذا حرة البايغ ففيه رايان احدهما عن صاحب الترتيب وصحة
الغرلا ان القول قول البايغ والظن بما روى المصوم وقطع به صاحب المنيبه
وعنه ان القول قول المشتري مع عينه وينفرد على القول بعد ما شرط
الروية في صحة بيع الغايب متسايل **احدهما** لو اشترى منديلا او ثوبا
راى بعضه دون بعض كما لو كان في صندوق وجراب او نحوه فقد حكمى
المرئى عن الشافعى ان البيع باطل وراه مجزومه واجتج به على بطلان
بيع الغايب ولا صحاب فيه طريقان فقال ابو علي في طائفة هو باطل
قطعا كما قال المرئى وقال ابو اسحاق في طائفة هو صحيح على القولين نصه
مفرغ على القول ببطلان بيع الغايب وهذا اصح وقد روى البند بنجي عن
النضر انه يصح ولو كان المبيع سبيزا راى احدهما دون لآخر فانما يطلنا
شرا الغايب بطل فيما لم يره وفي لآخر قوله الترتيب وان صحناه ففي صحة
البيع فيها قولان فمق الصفقة في الجمع بين مختلفات الاحكام فان صحناه
فله رد ما لم يره وامتناع ما راه **الثانية** بيع اللبن في الضرع باطلا
ولو قال بعثك من اللبن الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يصح على الصحيح

ولو

ولو اراده انموذجا من لبنها بان حلب منها واره ثم باعه مداما في الضرع
لم يصح ايضا وقال النوري في فيه وجهان كنظيره من القمح قال الامام
وهذا لا ينفذح اذا كان المبيع قد رالا يباى حلبة الا ويزيد اللبن
وكان شيوخنا في التصوير ويقولون اذا كان المبيع شيرا او ابدا رالى
حلبه فلا تعرض ادود شي به مثاله محمل التجويز كما اذا باعه حره من
الوطبة واذا صورنا المسئلة فلا حاجة الى الاموجح في التخرج على
الخلاف بل صار بعضهم الى الحاقه ببيع الغايب فخرج على الخلاف وصار
اخرى الى اجتماع الباب ولو قبض على قد رمن الضرع واحتمل شدة فقد
حكمى الغرلا في فيه وجهين اصحهما المنع وفيه كالصورة التي مر منها ابو محمد
ولو ذبح شاة وباع لحمها قبل التسليم دون الحلد او باع الحلد وحده دون
اللحم لم يصح وان باع اللحم مع الحلد فغن الشيخ اني على القطع بالبطلان
وقال غيره هو صحيح على القولين فان صحناه بيع الغايب صحنا بيع
اللحم في الحلد كما لو جعله فيه بعد تسلخ عتده وقد وافق ابو علي عليه وبارك
اليه الامام ونحو ذبيع الروش والاكارع بعد انا به الشعر والصوف
والمسبوط اذا راى جلدتها على القولين معاستوا كانت فيه او مشوية
وقال البغوي في الفتاوى هذا في بيع روس الشياه اي نية فاما راس
البعير والبقرة فيجب ان لا يجوز ذبيع اللحم قبل التسليم لانه لا يוכל اذ لا
مستلوا خلافا راس الشاه وهو ممنوع ولا يجوز قبل انا به الصوف
والشعر عنها وفيه وجه انه يجوز في لراكا ربع وحكى البغوي الخلاف في
الروش ايضا ولم يقيد به بذلك وصح الجواز **الثالث** اذا صحنا بيع
الغايب فقد اتفق الاثرون على انه لا بد من ذر حقت المبيع بان يقول
بعثك عتدي او دابي او فرستى ولا يجوز ان يقول بعثك ما لي لى او في
دابي او ما ذرسته عن لى اذا لم يعرفه المشتري وفيه وجه انه لا يشترط
وقال الغرلا هو القياس وعلى هذا لا يشترط ذكر النوع فبطر من الادنى
وعلى المذهب اشتراط ذكر النوع طريقان قال المران لا يشترط وذكرني

ذكر الجنس بان يقول بعقل الغنم الذي في الدار والثوب الذي في الخزانة
 ذكره واستقصا الاوصاف هل يقوم مقام الروية وتكون بيع الماري فيه
 الخزانة المقدم وقال العراقيون بشرط ذكره بان يقول عبدني الثوب
 او الحبشي وفيه العزة او الردي فان كان له اثر من واحد من ذلك
 النوع فيدل على ما يحمله به تعيين المبيع من غير ذكر اسمه او نسبه او غيرهما
 وفي اشتراط ذكر صفاته وجهان أحدهما وهو المنصوص في رد المالكين
 لا ويقتضي ذكر الجنس والنوع ولا يضر الغرض لذكرها وعن البصريين اذا ذكر
 صفات السلم وطل المبيع وثانيتها انه يشترط وعيها فوجهان قال ابو
 علي الطبري يشترط اذ عني المارة دي لا تفارق على عدم اشتراطه وقال القاضي
 ابو حامد انه عني الغرض لعظمه فان لا يشترط استيعاب صفات
 السلم وهو لا قرب عند الرافعي وضبطه البغوي والرافعي بما يصفه المدعي
 عند القاضي والطريقان متباينان وجعل الرافعي الاظهر طريقا العراقيين
 وعلى قول لا يشترط بقول في بيع الدار بعثان ذابى التي تبلى ذابى
 اشتراط ذكر الخطه وجهان ويدل على ذلك رواية لا يفي في ذرائع
 منها ولو ذكر بلا ثمة فان لم يحصل التميز بها لم يلف وان حصل لفي لم يصح
 ولا يصح بيع اللفت والفجل والجرد في البصل في رد المالكين وصفه
 ولادته الى حاله الاول قطعه به الجمهور وعن ابي علي انه يخرج على قول
 صحة بيع الغائب وان ظهر بعده فراه صح ويصح بيع الغريب بطوره
الرابعة ثبت الخيار في هذا البيع عند الروية من غير اشتراط على الصحيح
 ولا فرق بين ان يشترط ذكر الوصف فوجهان كما وصفه لاحيانا له وظهر زياده
 على الصفه المذكورة في حق المبيع اذا باع ماله من كظهور النقصان في جانب
 المشتري اذا اشترى ماله من ولو حضر الغائب فزاي بعضه دون بعض لم
 يبطل خياره حتى يري جميعه وحيث يثبت الخيار فهل يثبت قبل الروية
 او عند خاصه حتى لا ينفذ نسخه واجازته قبلها فيه ثلاثة ارجح
 احدها نعم وسند نسخه واجازته وثانيتها لا وثانيتها احدها ينفذ نسخه

دون اجازته ولو كان البائع راى المبيع فهل يثبت له الخيار كالمشتري فيه
 وجهان أحدهما وهو المنصوص لا وبنائها بعضهم على ان العقد هل يوصف قبل
 الروية بالتمام وفيه وجهان أحدهما عن الاستحاف انه ليس بتمام وانما يحصل
 التمام بالتمسك حتى لو كانت احدهما او جزاء حجر عليه بالفلتن قلها ابطال البيع
 ولا يقوم الوارد والاولى مقامه ولكل منهما الفسخ قبل الروية وثانيتها
 قول ابن ابي هريرة انه نام فلا يتطاول بهن ويقوم وادته مقامه فعلى قول
 يثبت للمبايع الخيار لا ينحيا ومجلس بالماوردي وله ان يشترط في المجلس
 خيار الثلاثة وتلجيل الممنوع الزيادة فيه والتمسك منه وعلى الثاني
 لا يثبت ولا يصح له الا يعيب وليس له اشتراط خيار ولا غيره وحيث
 اثبتنا خيار الروية نفق على الفور ام عند امتداد مجلس الروية فيه
 وجهان سفيان على الخلاف المتقدم فعند ابن ابي هريرة هو على الفور
 تحياد الرد بالعيب وعند ابي اسحاق عند امتداد المجلس وهذا صحيح
 عند المحاملي والبغوي وصاحب الفروع وغيرهم والاول صحيح عند سفيان
 وبناهما الشيخ ابو محمد على مسئلة اخرى وهي انه هل يثبت خيار المجلس
 مع خيار الروية وفيه وجهان أحدهما نعم فيكون خيار الروية على الفور وثانيتها
 لا يثبت هذه امتداد مجلس الروية وهذا الاصل على البناء على الاصل
 الاول وعلى القاضي هذه البنات فقال ان جعلنا هذا الخيار على الفور
 ثبت خيار المجلس وان قلنا عند امتداد مجلس الروية لم يثبت خيار
 المجلس وقال لا ما من ان ثبت خيار المجلس فهو اعلى الفور وان لم يثبت
 ففي هذا وجهان **فروع** **الاول** لو راى ثوبين ثم شترق احدهما
 وهو لا يردى المستروق منهما فاشترى الباقى فقد اشترى معياره
 قال الغزالي وقعت في الفئادى فقلت ان تشاءت هذا الثوب وقدمتها
 وقيمتها نصفى دراهم صحيح البيع وان اختلفت شئ من ذلك خرج على
 القول في بيع الغائب قال الرافعي وشايد ما ذكره من خرجه على بيع الغائب
 باخذ الرايين فما اذا كان له عبد فحضر في عبيده لغيره فقال بعثك عبيدى

منها ولا المشتري يراه ولا يعرف عينه يعني على رأي القاضى والمتولى كما
تقدم وقال الشيخ ابن الصلاح التحقيق يوجب اجر الخلاف المذكور
في استقصاء الوصف في صورة التشاوي واعترض عليه النوري فيه
وخالفه. الثاني لو تلف المبيع عند المشتري قبل رويته ففي
انقضاء البيع وجهان كالوجهين فيما اذا تلف المبيع في زمن خيار
الشرط ولو باعه بعد قبضه وقبل رويته لم يصح خلاف ما لو باعه في
زمن خيار الشرط فانه يصح على لرايهم. الثالث للبائع ان يمنع من تسليم
المبيع وقبض الثمن قبل الرويه. الرابع قال لما ورد في ان كان المبيع مما
سقل كالعبد والثوب اشترط ذكر البلد الذي هو فيه دون البقعة فيه
فان كان في غير بلد البيع وجب تسليمه في ذلك البلد ولا يجوز شرط
تسليمه في بلد البائع بخلاف التسليم وهذا احكامه الراي عن بعضهم
وانصر عليه وقال في كتاب التسليم السليم كالحال لا حاجة فيه الى تغيير مكان
التسليم كالمبيع قال لا يعوي ولا يعني مكان العقد ذلك الموضع بعينه
بل تلك المحلة ونقل في منع في اخر النظر الثالث من كتاب المبيع ان
موتة اليكل على البائع لموتة احضار المبيع الغائب ومقتضى هذا ان الغائب
انه لا يشترط ذكر موضع المبيع وانه يستلزم في موضع العقد وبواقعه
قول المتولي اذا كان المبيع غائبا عن الموضع خوثة احضاره على البائع
وموتة نقله الى دار المشتري عليه وعن تعليق القاضى انه لا خلاف انه لا
تحتاج في البيع الى تعيين مكان التسليم قال ولا ينعين مكان العقد
فاذا اتى البائع بالمبيع اي موضع كان جبر المشتري على قبضه واي موضع
طالب المشتري بالبائع بتسليمه وقد وفر الثمن او قلنا يجبر البائع او لا
يجبر على تسليم المبيع فيه قال في الفتاوى كالمقصود الا انه يجب في
المقصود موتة السقل بخلاف هذا فان له حق الحبس وقال المتولي ايضا
ينعين مكان العقد فلو فارقه واي به بموضع اخر لزمه بقوله ويخرج
من هذه القول ثلاثة اوجه. احدها يجب بيان موضع التسليم

وبلها

وثانيها لا يستلزم موضع العقد وثالثها انه لا ينعين لتسليمه مكان
الخامس امشرا اذا اختلفا المتبايعان في روية المبيع فقال المشتري ما رايته
وقال البائع رايته فان قلنا لا يشترط الرويه والقول قول من فيه
وجهان اظهرهما القول قول المشتري وهو ما اورد القاضى والمتولى
فله الخيار وعليه هذا الواعف بالرويه الا ان المبيع كان متغيرا عن
المعهود في جسمه فقال للمشتري هذا النغير ما رايته حين الرويه
قال القول قوله وان قلنا يشترط فقد قال الغزالي في الفتاوى القول قول
البائع قال الراي في ذلك لا ينفع هذا عن خلاف انتهى وقد صرح بالخلاف فيه
ابن الدم والنوري قال لا يتوذي وهذه مسئلة اخلافا في مفسد
للعقد وفيها الخلاف المعروف والاصح ان القول قول من يحضر عليه
فزع الغزالي واطلق القاضى فيما اذا اختلفا في الرويه ان القول قول
المشتري وبواقعه قول المتولي في الفتاوى لو قال البائع بغت ما لم اكن
وقال المشتري بل رايته صدق البائع بيمينته ولو باع من وكيله فقال
المشتري بعت بعد الرويه وانكر الوكيل الرويه فلا عبره بقوله ويستار
الموكل فان قال المبرر وكلي صدق بيمينته. السادس ادس عن القفال انه
انه لو اشترى ثوبا بطويار ومحن الشراففسه واخاذا الفنتح
وكان لطيه مونه ولم يخش طيه كانت مونه الطي على المشتري كما لو
اشترى شيئا ونقله الى بيته فوجد به عيبا كانت مونه رده عليه
السابع تقدم في جوار بيع استنار العفة في كتاب الحج ولا يجوز بيع
اشجار الحرم وصيد قال القفال الا ان يقطع شيئا ينسب اليه ولا يجوز
بيعه وقال ابن القاص حرم شجر النقيع بالتون وهو الحاخدر اشجار
الحرم فلا يجوز بيعه قال النوري وما يبيع به البلوي ما اعتاده الناس
من بيع الضيبي من المالحاوي من المهر قال الحاخا ملي هو باطل لهما له قد
ولان المالحاوي غير مأك. الثامن بيع اللبن الخال المختلط بالماء
والمستك المختلط بغيره باطل للجهل بالمقصود واختلافه بغيره هذا اذا

اختلط لا على وجه الترتيب فان ركب معه كالعالمية والندحار يتبعه دون
 السلم فيه . **الفاصل** قال القاضي جرت العادة انهم يسعون الشئ بعشر
 دنانير مطلقا ثم يعطونه تسعة دنانير فيعرفون عن تسعة دنانير بعشر
 فيلزمه تسعة دنانير للعادة وكذا الواقع عند الحائز بعشرة لزمه تسعة
 دنانير حيث جرت العادة به قال وفيه اشكال . **الفاصل** سئل الشيخ عن
 الدين من عبد السلام عن سماع يبيع شيا كل بطل بدسم ولمن يحاكمه بدو ذلك
 قليلا فاذا اعطاه رجل دهما على ان يعطيه به منه من غير مساومة فودنه
 واعطاه من حساب ما مدعه غالبا واخذ المشتري ولم يعرف وزن الدرهم
 ولا وزن المعطي هل يصح وعلى البائع ان يبيعه باقل شيء عاذته ببيع به فاجاب
 بانه ليس عليه ذلك وله ان يبيعه كيف يشاء من مساوات وتفاوت واذا
 راي البائع والمشتري والتمس ولم يعرفا قدر وزنها صح البيع . **الفاصل** سئل
 لو كان الثوب على مفتح قد نسج بعضه فباعه على ان ينسج الباقي لم يصح
 البيع قطعا بل عليه . **الفاصل** في عشرة قال في الاحياء جرت العادة بمعاطة
 القصاب والخباز والبقال والاخذ منهم في كل يوم من غير تقدير شئ ولا
 معاطة والحاسبة بعدد والنقود بما يقع به التراضي حينئذ وجري
 القصاب باباحته للحاجة وحمل تسليمهم على اباحة التناول مع اشتراط العوض
 فيحل اكله لكن يجب الضمان بقيمته يوم الاثلاف ويجمع القيمة في الذمة فاذا
 وقع التراضي على مقدار فينبغي ان يلتمس منهم الا بر الطلوع حتى لا يفتي بمده
 وان تطرف اليه تفاوت في الثقوم فنوجب القناعة به وافتى البعوي بانه لا
 يحل لكل وهو القياس وقال ان الذمة بترابيع القيمة وان كان الماخوذ او
 بعضه مثليا

الباب الثاني

في تشاد البيع لجهة الربا هذا الباب وما بعده في انواع البيع وهو حرام
 من الكابرو وهو دلالة انواع ربا الفضل وهو زيادة احد العوضين على الآخر
 في المقدار وربا النسيئة وهو بيع مال مملوك نسيئة وربا اليد وهو بيع

مالا

قال بهال بقض فيه احد العوضين في المجلس دون الاخر ودون المتولى فوعاد ابعا
 وهو ربا القرض بان يقضه ما لا يملكه بشرط جبر منفعه ودون فيه اثر
 فاذا كان العوضان من الجانبين ربويين اشترط في عقد البيع زيادة على
 ما تقدم من الشروط في الباب الاول ثلاث شرائط ان جمعتها واحدة واحدة
 وبخافتها التماثل بالعيار الشرعي للحلول والتقابض في المجلس وان بيع
 بغير جنسته سقط اشترط التماثل في اشترط الحلول والتقابض وان
 لمجمعتها واحدة ولم يشترط شئ من ذلك وجملة القول في ذلك انه
 اذا بيع مال بهال فاما ان يكونا ربويين ام لا فان كانا ربويين فاما ان يكونا
 ربويين بعله واحدة او هدا بعله وذابعله فان كانا ربويين بعله واحدة
 فاما ان يتحد المجلس ويختلف فان اتحد كما اذا باع الذهب بالذهب
 او الله اهرم بالدهم او الحنطة بالحنطة ثبت فيه انواع الثلاثة
 فيشترط فيه الحلول والتماثل والتقابض في المجلس وان طال واختلف
 الجنس لم يثبت الاول وهو بخلافه بغير الفضل ويثبت الاخران ربا النسيئة وربا
 اليد كما اذا باع ذهبا بفضة او حنطة بشئ غير فجوز المفاضلة وبحلول
 والتقابض وان كانا ربويين بعلتين لم يثبت شئ من الانواع الثلاثة فلا
 يجب التماثل ولا الحلول ولا التقابض كما اذا اشترى اردب ثوب بدنانير
 او عشرة دراهم او دماغ غريب درهم او استلم الدنانير والدرهم في ذلك
 الى اجل وان لم يكونا ربويين وهو يشمل ما اذا لم يكونا معار ربويين
 وما اذا لم يكن احد من الربويين فذلك تجوز فيه المفاضلة والتأجيل وتأخير
 القبض كما اذا باع ثوبا بدراهم او عبدا بدنانير او ثوبا بثوب او دارا
 بدار ولا يشترط ما يشترط فيه التقابض ان يرد العقد على معين بل يصح
 ان يرد على موصوف في الذمة من الجانبين او من احد سما او مطلقا في
 موضع فيه فقد غالب اذا احضرهما وبعضهما في المجلس والمراد بالمجلس
 عدم الاثر في فلو قاما من المجلس وتماشيا مصطحين وتقابضا قبل التفرق
 صح وعن ابي عاصم العبادي ان العوضين اذا لم يكونا معينين في العقد

كان بمنزلة بيع الاعيان الغايبة بعضها ببعض فان صحناه صحناه هذا
والا فلا والربا عندنا في الذهب والفضة معلوم لكونها جوهرا من هاهنا
جنس الاثمان غالبا وقيل ملاحية الثمن الغالب والعبارة تنبئ ان
المضروب وغيره من الجلي والاواحي المتخذ منها والبر والقيس بالعلبة
تخرج الفلوس اذ لحصل التعامل فيها وراح الفود فانه لا بد منها على
الذهب وفيها وجه وقال بعض اصحابنا الربا فيها العين لا المعنى فهما على
الاوالية قاصفة لا موجدية غيرهما والعلبة المطعومات الاربع
المنصوص عليها في الحديث وهي البز والشعير والتمر والملح عندنا الطعم
في الجنس وفيه قول قديم ان العلة مربة من الطعم والتقدير بالكل وال
الوزن فعلى هذا الربا في السفر جل والبطيخ والريمان والبيض والجوز
والارج والنارج وقال ابو دبر الاودي العلة الجنسية فلا يجوز بيع
مال جنسته متفاضلا ونقل القاض عنه انه قال العلة الجنس والطعم
شرطها وفي المذهب اختلاف لاصحاب في الجنسية فقال المراءدة
ليست جزا من العلة واختلفوا فقال بعضهم هي شرط العلة وقال آخرون
هي محل عمل العلة كالاحصان مع الزنا وقال البراقيون هي جز العلة والعلة
مربة من وصفين الطعم والجنس وفيه في القدير مربة من ثلاثة ولا فرق بين
حرمة الربا بين ان يكون المتعاقدان في دار الاسلام او دار الحرب مستلزم
كافر بين واحد مسلم والاخر كافر وجوز بيع العنة وهو فرض علي وجهين
احدهما ان يبيع شيئا ثمنه موجد ويستلمه الى مشتببه ثم يبتاعه منه قبل
قبض الثمن باقل من الثمن الاول نفد او فانهما ان يبتاع شيئا ثمنه نفدا
ثم يبيعه من يابعه باكثر منه الى اجل قبل قبض الثمن او بعده ولا فرق بين
ان يبيعه لك عادة له او لا على المشهور وافنى الشيخان ان يواستحقاق
الاستفرايين وابو محمد يبطلان العقدين اذا صاد ذلك عادة له لان
الثاني يصير كالشروط في الاول ويده بيع العينة **فغان** الاول حيث
اعتبرنا الثقابض لو تفرقا قبله يبطل العقد وعهنا كما لو باع درهما

بدرهم

بدرهمين وعليها ان اراد الاثراف ان ينفوا شحا او متقا يلا ثم يفرق ان
ولو قبض كل منهما بعض العوض او قبض احدهما بعضه والاخر كله ثم تفرقا
يبطل العقد في غير المقبوض وفي المقبوض قولان تفرق الصفقة في الاتهما
كذا قاله وقال الماوردى والرويانى هذا لا ينقضه مذهب الشافعي لانه
ابطل جميع الصفقة على اخذ القولين اما الجمع بين الجلال والحلم وهو
او الجملة الثمن وما يستقيان هنا فلا يجوز ان يحكم بطلان العقد في
الكل وقطعا بان العقد لا يبطل في المقبوض وفيه نظر واذا قلنا ان
يبطل فالمقبوض من قبض ما يقابله من الثمن وفيه وجه انه مقبوض من جميع
الثمن وهو فاسد وعيلا ولولا في ثبوت الخيار للمشتري اوجه فالثما
انه ان كان عالما بان العقد ينفسخ بالتفرق فلا خيار وان كان جاهلا
تخير الزام العقد في المجلس قبل الثقابض بمنزلة التفرق فيبطل العقد
وقال ابن سريج والمادردى لا يبطل وجوده الا لزام كعدمه فلو تقابضا
بعد وقيل الاثراف صح والخيار باق بحاله وقال الشيخ ابو محمد في
بطلان الخيار بذلك وجهان ان يبطل بطل العقد والا فلا ولو وكلا
او احدهما في الثقابض فان حصل قبل تفرق المتعاقدين صح او بعد
فلا ولومات قبض وادته فان ابطلنا خيار المجلس بالموت يبطل العقد
والا فان قبضه وادته في المجلس صح ولو احال احدهما لآخر بما وجب له
فان قبض في المجلس جاز ان قلنا الحوالة استيفاء وان قلنا في معارضة
فلا وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعلناهما استيفاء وروى الرويانى عن
القاضي الطبري انه نقل في المنهاج عن بعضهم انما يصح ولا يبطل الا في
وانه قال هذا عندى اذا كانا قد حاربا وسقط الخيار فاما مع بقايه
فلا يصح الحوالة وعيلا هذا اذا حال براس المار في المجلس بعد الحار ثم
تفرقا لم يبطل السلم وقال في المنهاج من اصحابنا من قال الحوالة تقيض وهو
غلط لانه لا يصح الحوالة في عوض الصرف قبل التفرق وذا تنال السلم
قال الرويانى وهذا الصح والحار في الصرف اذا وقع قبل قبض العوض

وسمعت من بعض الخراسانيين فيه وجهين وقال المنع اسلم في النظر وليس
بمذهب ولو كان له عليه مثل ما وجب له عليه فقام به ما ابراه عتبا
وجب له لم يصح قال الروياني **الثاني** اذا اراد بيع مال ربوي بحسنه
بالشر منه لجوده او غيرهما فله طريق **الحديث** اذا اراد بيع ماله
اراد بيع دوايم او دنانير صحاحا عشرة احسن من دنانير فبيع الدوايم
بالدنانير والدنانير بدوايم او بعرض اخر ثم اذا تفاضلا وانفقا او
تخابرا اشترى بذلك الدوايم او بذلك العرض المستقر فيصح شراؤه
ذلك عادة امر لا ولو وقع العبد الباقي في المجلس بعد القبض صح وقبل
التفرق والتخامر صح على الصحيح بخلاف ما لو باعه من غير بايعه قبلهما
وقال ابن الفقل الشاسي فبني ذلك على الخلاف في الملك في زمن اختيار
فان جعلناه للبايع لم يصح الا انه يجوز قطعا المختار ويستثنان فان العقد
وقال لما ودعي الاصح انه لا يصح قال الروياني والهيئة كالبيع فقيها الوجهان
الثاني ان يقرض كل منهما ماله من صاحبه ثم يراكل منهما ذمة لآخر
الثالث ان يهب كل منهما ماله من الآخر **الرابع** ان يبيع الصحاح
منهما من الكثرة ونصبه صاحبهما الفاضل فيجوز ذلك كله اذا لم يشترط
في اقرضه ويبيعه وهبته ما يفعله الاخر لانه يذره ولو كان معه دينار
قيمته عشرة ومع اخر خمسة لا يملك غيرها واراد مائة دفعته بها فطره
ان يشترى نصف الدينار شايها بالخسنة وتسليم اليه الدينار ليحمله
تسليم النصف وتكون النصف الاخر امانة في يده بخلاف ما لو كان له على
غيره عشرة دنانير فاعطاه عشرة عددا فوذن فكانت احد عشر دنانيرا
فالفاضل للمقبوض منه مشاعا وهو مضمون على القابض لا يقبض لنفسه
فيصير ان شريك كان في الدينار ثم يسقرض الدائم الخمسة ويشترى
بها النصف الاخر فيملك له الدينار ويبقى عليه خمسة قرصا **وعن**
القاضي انه اذا اسقرض من الخمسة كان نقصه للقبض الاول لان العقد
يبرئ سقرقا اذا اسلم بعد ذلك كان من تسلم بعض العوض قبل القبض

في الباي وفي ذلك القدر قول التفرق **وطريق** اخر وهو ان يبيع
الدينار بعشرة ويأخذ منه الخمسة ويستقرض منه خمسة اخرى
فيردها اليه عن الثمن فان اسقرض الخمسة المدفوعة واداهها اليه
جاء في الاصح وقال ابو اسحاق لا يجوز وجعله المتولي متبعا على ان الفرض
ملك بالعقد ام بالقبض ولو باع درهما بدرهم في الذمة ثم اقتبس احدهما
الاخر الدرهم فلا خزان يرد به اليه والكل امر في ربا الفصل في اطراف
الطرف الاول في بيان المطعومات التي تجري فيها الربا بعلة
الطعم وهو كل ما يظهر فيه قصد الطعم وان ظهر فيه قصد اخر سواء كان
يوكل بقويا او نادما او نفكها او اصلا حيا او ناديا فيه خل فيه الحبوب
والفواكه والثوابل واللبوا والبقول والادوية والخضر اوان والربا
نابت فيها بطريق الاحاق وقال القاضي الطبري والامام وهو ثابت
فيها بعموم الالف واللام في قوله عليه السلام الطعام بالطعام ولا
فرق بين ما يوكل غالبا او نادرا كالملبوط قال المتولي لا تجرى في
اطراف قصبان الاكل الكرم وان كانت قد يوكل وكل شيش الذي يبت في
الصخر او يوكل وطبا كالقنف ولا بين ان يوكل وحده او مع غيره وودخل
فيه الاهليلج والسقونيا وفيه وجه ان ما يقتل كثيره ويستعمل قليلا في
الادوية لا تجري فيه الربا كالسقونيا ومن الادوية الطيز الادنى والخمور
الذان يوكلان ناديا وقال ابن حزم لا ربا فيها واما الطين الخراساني
الذي يوكل فيه سفها فقد تردد فيه الشيخ ابو محمد واخذوا الغلابة
ربوي والذهب انه ليس بربوي والصحيح ان الزعفران ربوي وان الما
العذب ربوي تغريعا على الذهب انه مملوك بخو ذبيعه ومن لا يجعله
ربويا يقول العلة في الربويات انها مأكولة ومن يجعله ربويا العلة كونها
مطعمونة والمما يوصف بانه مطعموم والثلج والجهد والبرد ربويات
في الما اخنا تن فيجوز بيع الجهد بالجد وزفا وكذا الثلج بالثلج وبخو
بيع الجهد بالما واما الادهان فهي اربعة اصناف ما يعدل لاكل وما يعد

للدوا وما يعد للطيب وما يعد للاستصباح فاما ما يعد للاكل كالزيت
والشبح والسم من زيت الخجل ودهن الجوز واللوز والحزول وجبال الصنوبر
فيجري فيه الربا وكل ما يعد للدوا من اللوز المستودع من الخزوع وجب
المشمش تجري فيه الربا واما الدهن المعد للطيب من دهن الورد والبنفسج
والياسمين واللبان ففيه وجهان احدهما انه ربوي واما الدهن المعد
للاستصباح من دهن البن ودهن السمك والكان ففيه طريقان احدهما
للقاضي ابي حامد القطع بانه لا ربانية فيه وثانيه فيه وجهان احدهما انه يجري
فيه الربا وقال القاضي انه ظاهر المذهب واختار القاضي الطبري انه يجري
فيه واظهرها عند البغوي والرافعي لا ربوي لما ورد في الخلاف في دهن الكان
والقرطم على الخلاف في جريان الربا في اصلها فان قلنا لا ربانية فلا رباني
ذهنها وان قلنا فيه الربا ففي دهنها وجهان لان الاصل تناول والفرع غير
ما كوله من السمك واجري هذه الخلاف في دهن الخزوع وحاصل المخرج لانه
ما كوله اصله غير تناول على العكس فانقذه وجري الربا في المصطكا والربا
على الصحيح وحزم في البيان لانه لا يجري في المصطكا وفي جريانه في
الصنوبر وجهان وفي بزر البصل والجوز والخجل والسلم وجهان احدهما عند
الماوردي انها ربويه واثنى به البغوي وجوز بيعها باصلها ولا يجوز بيع
بزر الباذخان به لانه موجود فيه كلب الجوز بلحوظه لان يكون
بزره لم ينفذ بعد وكذا بزر الفشا والبطيخ وفي القرطم وبزر الكان
وجهان صحح الماوردي ان لا ربانية فيها واثنى البغوي بان بزر الكان ربوي
وحري الربا في اللبان والعلك والجميد والخضرا والبلوط وفي جريانه
في ما الورد وجهان ولا ربانية في الحيوانات الا على الوجه الضعيف المقدم
عن الاودني لا الشك المصغار ففي جريانه فيها خلاف مبني على الخلاف
في جواز ابتلاعها حية وقطع الامام بالمنع قال الردياني وفي الحاوي
ما يدل على الوجهين الكان واما سبب السمك والجراد ربوي ولا ربانية
الربا حينئذ لا ينصرف والنجس والورد الا ان سبب منه اني بالسكران

العسل

العسل ولا في السمك والعود والصدل والعنبر الكافور واعلم ان
المعتبر في الماورية ان ياكله الا دميون فاما ما ياكله البهايم كالخيشن والنبث
والنوافل ربانية وان اكله الا دميون البهايم قال الماوردي المعتبر فيه
اغلب الحالكين فان استويا فوجهان احدهما انه ربوي ولا يجري الربا في
الحاود والعظام قطعا وان جاز اكلها لانه لا يتوكل عادة. الطرف
الثاني في الخلاف من باب الفصل المطعومات بنفسه لاما يعاد تقدير
ولا يلا يعاد تقديره فاما القسم الاول الذي يعاد تقديره فيجوز بيع
بعضه ببعض مثلا عسل بعنبر المماثلة فيه معيار السبع وهو الكيل في الكيل
والوزن في الوزنات فالكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا يضر مع
التساوي في الكيل التفاوت في الوزن والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض
كيلا ولا يضر مع التساوي في الوزن التفاوت في الكيل والمطعمان لا ربعة
الواردية في الحديث قلها مكيمة الا الما اذا كان قطعها بارافيه وجهان
اظهرهما انه يباع وزنا نظر الى الحال وثانيه يستحق ويباع كيلا والعرف في
ذلك بحاله في الحجاز في عصره عليه السلام فيما كان مكيلا فيه حنيفة
فالعبق فيه بالكيل وما كان بوزن فافا العبرة فيه بالوزن قال الماوردي وكانت
الحبوب كالادهاق والالبان والتمر والذبيب مكيلا في عهده عليه
السلام فان كل موزون او وزن مكيلا في موضع اخر او وزن اخر فلا اعتبار
به ولو وجد مكيلا يتساوى كميته ووزنه من غير اختلاف ففي جواز بيع
بعضه ببعض وزنا وجهان وعن الفقه الى انه يجوز بيع ما يكال وزنا
دون مكيته لانه لخصه اماما لم يعرف له معيار في عصره عليه السلام
فان لم يكن موجودا في الحجاز في زمنه او غير موجود فطلقا او كان موجودا
لكن لم يعرف هل كان يكال او يوزن او عرف انه كان يكال مرة ويوزن اخرى
ولم يكن احدهما اغلب ولا خلاف في جواز بيع بعضه ببعض في طريق
المماثلة فيه اوجه اخدها المعتبر فيه الوزن لانه احصر الثاني الاجل لانه
اعم والشر الثالث انه يخبر بيمينها والرابع انه يرجع فيه الى عادة اهل

العصر هو الاقيس عند الغزالي والاشبه عند الغزالي الدافعي في هذا
فالمعبر عادة الاشياء فان لم يغلبا غيرا فربا لاشياء سبهما به في الحجاز
وقال صاحب المذهب والمذهب النظر الى عادة بلاد التبايع واستحسنه
الرافعي الحجازي من ايدى روح الى معيار اصله ان كان مستخرجاً من اصل الساس
انه يعتبر باقرب الاشياء سبهما به بالحجاز واخذاه ابن ابي عمرو فلو كان
له شبه يجوزون وشبهه بمكمل الحفناه بالاكثر فان ساءوا في وجهه ان
وخصص الفاضل والمنوي الخلف في ذلك كله بما اذا المراد من الشيء ارجح من
التمر الا ان كان ارجح منه فالاعتبار فيه بالوزن قطعاً وخصصه
الماوردي بما اذا المراد من فيه عرف غالب وحزم فيما اذا كان فيه عرف غالب
باعتباره به وخصصه الفاضل ايضا بما اذا المراد من اصل معلوم المعيار
وحزم فيه الاصل معلوم انه يعتبر به قطعاً لا بالماوردي ولو منع فابنع
اصل البيع لاستهلام طريقتي التماثل من اقرب ما ذكرنا من الاقوال ولا
بين المكالم المعناد في عصره عليه السلام وغيره من المكالم المحدثه بعده
ولا بين الموازين المعروفة في عصره والمحدثه بعده فنجوز الكماله بالوزن
بالطيار والفلسطون والعمار والكيل بقصعة لا يعناد الكيل لها
كالجوز النعيريل في كعبي الميزان وردد الففال في الكيل بالقصعة ونحوها
ما لا يعناد الكيل به وقد يشاي في الوزن بالمابان بوضع الشيء في ظرف
ويوضع في الماء وينظر الى قدر وعوضه لكنه ليس وزناً شرعياً ولا عرفياً
قال الامام والرافعي في الظاهر انه لا يجوز التعويل عليه في الربويات
اشي وقد عول عليه فيما اذا اخذنا من ذهب وقصه ولم يعلم مقدار
كل منها وقد مر في الزكوة وفيما اذا في الاحجار الكبار والرخسان
لان يظهر الفرق وكما لا يجوز بيع بعض الربوي ببعض جزافاً لا يجوز
بالصحة ولو باع صبرة من الخنطة او صبرة من الدراهم بصيرة مثلاً لم
يصح اذا لم يعرفنا قدرهما معاً سواء حنطاً أم لا ولو قال بعثك
هذه الصبرة بثلث الصبرة مكايلة او كيلاً لكل او هذا الدرهم بثلث مائة

او وزناً

او وزناً بوزن فان كالا او وزناً حنطاً مفساً وبقي صحيح العقد وان تفاوتنا
بقولان وقيل وجهان احدهما وصحة المعري وقال البندنجي انه
المذهب انه لا يصح وثانيهما واخذنا ابن ابي عمرو انه يصح في الكبير
بقدر ما يقابل الصغير لمقابل صاع بصاع ولمشترى الصغير الحجاز
وعلى هذا فلو تفرقا بعد تقاضى الجملة في كيلها او وزنها في البطون
وجهان احدهما لا يبطل الثاني يبطل وهو اظهر عند المنوي واجري
الخلاف فيما اذا باع انا من ذهب محلي فضة وتفاضل في المجلس من غير
روية وفرعنا على صحة بيع الغائب ولو قال بعثك هذه الصبرة بكيلها
من صبرتك وصبرة صغيرة وصبرة مخاطبة كبيرة ثم ان كالا في
المجلس وتفاضل ثم العقد وما بقي من الصبرة لصاحبها ولتفاضل
جزافاً وتفرقا ثم كالا فعلى الوجهين السابقين ولو باع صبرة حنطة
بصبرة شعير جزافاً صح قال الرافعي لو باعها بها صاعاً بصاع او بصاعين
فهو كالوكانا من جنس واحد ولو قال بعثك هذه الصبرة بثلث
كل صاع بصاع وكاننا من جنس آخر جرت احداً انما ناقصه فقال لمن
تقصت صبرة ارض بترك الفضل لصاحبك فان دفعه فذاك وان لم
يرض وقال له صاحب ارض ارض باعلا الفضل فان ابي تسخ البيع حينئذ
لذا قاله الرواية ونقله النووي عن الامام طائفاً القسم الثاني
ما لا يعناد تقديره كالبطيخ الاخضر او البطيخ مطلقاً في بعض البلاد
والسفرجل والجوز والريمان والامرج والبيض فان قلنا بالحد يدان
الربا بخري فيه فهل يجوز بيع بعضه ببعض ينظر فيه فان كان مما
يجفف كالبطيخ الذي يعلق تحت الريمان الحامض فلا يجوز بيع بعضه
ببعض في حالة رطوبته وجوز في حالة جفافه بشرط التباين
ولذا احكم كل ما يجفف من المار لا يجوز بيع بعضه ببعض في حالة الرطوبة
وتجوز في حالة جفافه ان كان مفقداً كالشمس والخوخ والكمثر الذي
تعلو فيها وجهه انه لا يجوز في حالة الجفاف ايضاً وان كان مما لا يجفف

كالقش والبطنج الذي لا يجفف والخضراوات كالجزر والفجل والبصل
ففي جواز بيع بعضها ببعض قولان وقيل وجهان أحدهما الجواز فان لم
يتم كيله كالقش والبطنج والقشايه وزنه اذا وزن كالنير والنفاح فكذلك
في أصح الوجهين ولا يضر النفاذ في العدد دباي تقدير اعتبارهما
المنع وحزم به الماورد في حزم المتولي والرواية بالجواز اذا كانت صحيحة
وبالمنع اذا كانت او بعضها مكره فلو جفف شيء منها على يد ورفق جواز
بيع بعضه ببعض وجهان مريان على حالة الرطوبة فان اجراه ثم اجراه
هنا وان منعناه ثم ففها وجهان قال الغزالي والجواز اقبس وان قلنا
بالقديم ان غير المقد لا يباينه خا ربيع بعضه ببعض شافان جفف
على يد وروكان يوزن حالة جفافه قال الفقهاء لا يباينه ايضا وقال
الامام الظاهر جريان الربايه قال وعلى القديم ينبغي لو باع الشعير في
سنبله مثله لم تجز لانه وان لم يكن مقدرا فهو من جنس ما تقدم **فرعان**
لو اراد شريكا في شيء من الاموال الربويه قسمته بينهما ابني ذلك على ان
القسمه بيع او اقران فان قلنا بيع لم تجز قسمه المكيل وزنه لا عكسه ولا
قسمه ما لا يباع بعضه ببعض كالرطب والعنب ولا قسمه الماء بالجزء على
روى الاشجار وطريقها ان يجعل ذلك حصصا يميز بين ثم يبيع احدهما
نصيبه من احدهما اشربه به دسم ونحوه ويتناع منه نصيبه من الحصة
لراخرى مثل ذلك وينقصان ويكون هذا ابعا يجري فيه احكام البياعات
وان قلنا افرازها وقسمه المكيل بالوزن وبالعلم وجزاها وقسمه ما لا يجوز
بيع بعضه ببعض كالعنب والرطب وقسمه الرطب والعنب على روي لا يجاز
حرمه دون غيرهما من الثمار قال الرازي ومنهم من اطلق المنع وعلى هذا القول
لو كان الشيء مختلفا لم تجز لاحدهما ان يتصرف باخذ نصيبه ولو ادن
صاحبه كالتياب وان كان ما بنا قل فله ان يتصرف باخذ حصصه باذن صاحبه
وفيه غير ذلك وجهان قال الروباني اصحها المنع وان قلنا انها بيع لم تجز
الاقرار بالاخذ مطلقا وحصل القبض في المقسوم بالكيل دون الفلخلاف

البيع

البيع قال الروباني ولو تفاضا بعض المبيع واكثر فانه لم يتفادضا الباع
صحت القسمه فاما بضاها قطعنا وليس لاحد ما ان يستوفي حقه ثم كمال
للاخر ما بقي بل باخذ هذا اقل وهذا اقل وانما راعى في السداد بينهما
ويوزن استقرار ملك الاول على ما اخذ موقوف على ان ياخذ الاخر مثله
فلو هلك قبله رد نصف ما اخذه **الطرف الثالث** في الحالة التي
يغير فيها الماشقة والاموال الربويه الى ما يتغير من حالة الى حالة والى
ما لا يتغير والذي يتغير بعينه الماشقة في بيع بعضه ببعض في حالة التكال وهو
ثلاثة ضرب الفواكه والخبث والمعرضات على النار **الضرب الاول**
الفواكه فكل ما يجفف لا يجوز بيع بعضه ببعض في حال رطوبته فلا يجوز بيع
الرطب بالرطب ولا بالتمر ولا بالتمر ولا بالتمر ولا بالتمر ولا بالتمر ولا بالتمر
ولا العنب بالعنب ولا بالزبيب ولا الحصرم بالحصرم ولا بالعنب ولا
بالزبيب ويستثنى من هذا مشاييل العربا على ما سياتي هذا المشهور في
الفقهاء انه قال بيع الرطب بالرطب في الادنى يخرج على الخلاف في بيعه
به وهما على روي التحل حكمي المقاضي الخلاف فيما اداباعه الثمر ايضا وكذا اخام
كل ثمر لها حاله جفاف كالنير والشمش والبطيخ والكمثر الذي يعلقان ولرجاص
وهو الذي يسميه للغزالي والرافعي وغيرهما الخوخ لانه اسمه عندهم والروان
الحامض لا يجوز بيع الرطب منها بالرطب ولا بالزبيب ولو باع الحديث
منها بالعتيق قال الروباني قال بعضهم يجوز ولا يصح والتحقيق لم ينجر
فان كانا ذاجف تاما لا ينقص وزنه ولا ينقص حبه ولا يظهر في الكيل
جوز وان كان خلاف ذلك لم تجز ودكر الرازي نحوه واما ما لا يجفف
وهو الرطب الذي لا يثمر والعنب الذي لا يثمر ولو جفف لاستحشف ففي
بيع بعضه ببعض قولان اصحها المنع وعلى القول بجوازه فهل يجوز بيع هذا
الرطب بالتمر قال الامام ظاهر كلام الامام العنب المنع وحكي فيه وجهان
احدهما انه يجوز بيع بعضه ببعض في حالة رطوبته دون جفافه وثانيها
عكسه وفي جواز بيع الشمش والخوخ والكمثر الذي لا يعلق بعضه ببعض ثلاثة

اوجه اخذها المنع في حال رطوبته دون جفافه وثانيها الجوار وثالثها المنع
 رطباً وباباً اذا لم يشتر له حالة كمال قال الامام لم يصح اخذ الى بخانه
 في حالة الارطاب دون الجفاف بخلاف ما يفسد الجفاف فان نجفته
 غير معناد وجوز بيع الزيتون بالزيتون كالجوز بيع اللوز باللوز لان هذه
 الحالة حالة كمالها وما اليه يصير بهما من التشنج والزيت ليس من جنسهما لان
 تجوز بيع النمر المزروع النوي بمثله ولا بعين المزروع على الصحيح فيهما ان يلتحق
 بالرطب اللحم فان كاله في حال نقده لا فيها حالة ادخال فلا يباع
 الطري منه بالطري ولا بالمقدد وعن ابن سريج انه يجوز بيع طريه بطريه
 كاللوز ونسبه الروباني الى روايته وبيع الفديده منه بالقديده بشرط
 ثنائيه جفافه فان بقيت فيه رطوبة يشتر لم تجز خلاف الترفاهه يباع
 الحديث منه بالحديث وبالعتيق وان بقيت فيه رطوبة قليلا في احدى
 الوجهين ويشترط ان لا يكون فيها او في احداهما من الملح ما يظهر في الوزن
 قال الروباني وذلك بان يعمل فيه ما الملح لا عينه ولا يجوز بيع اللحم
 السمك المملوح بمثله وان كانا من تسمية واحدة وفي اشتراط نزع العظم
 في بيع اللحم وجهان اظهرهما وهو المذهب انه يشترط ثنائيهما لا نسبته
 الفايحي ابو الطيب الى الاكثرين وهو خلاف ما قاله غيره وعليه هذا الجوز
 بيع لحم الخند بالجذب ولا نظر الى التفاديت كما في النواقل بل عام ولو بيع
 عصونه نزع بعض لحمه بغير نزع منه شيء فان كان المزروع قليلا احاد
 والا فلا قال الغزالي فان كان في احد اللحم عظم لا يحمل مثله في شر اللحم
 ففيه نظر والقابلون لا يشترطون بقا العظم بل يجوزونه نزع العظم
 وغير مزروع وادعى الروباني ان لا خلاف فيه في البسيط وجه انه
 يشترط بقاوه وضعفه وهذا كله اذا لم يعرض على النار اما العررض على النار
 فتسباني لرشا الله تعالى واما المشمش والخوخ ونحوهما ما يجفف قبل
 يبطل كالحا بنوع التوافيه وجهان اصحهما لا يجوز بيع بعضها ببعض بعد
 نزع وقبله ومنهم من منعه قبله والحكمة بالحكم في وجوب نزع العظم

واستبعد

واستبعد الامام وثانيها انه يبطل **فروع** اخذها في جوار بيع الطلع
 بالرطب وبالمثل فلا بد اوجه ثالثها وصحة الردائي انه ان كان طلع الخوخ
 جاز وان كان طلع الاناث لم تجز **الثاني** في العصر في حاله كمال على الصحيح
 فيجوز بيع عصير العنب بعصير العنب وعصير الرطب بعصير الرطب وعصير
 الرمان والنفاح وشاير الثمار بعضها ببعض وكذا عصير قصب السكر والعباد
 فيه الكل **المالك** قال الشافعي اذا كان اللحم يبلد بديده اذا انتشر شمر
 اصابه الندار طب حتى ينقل لم يبيع بعضه ببعض حتى يعود الى الجفاف ان
 الصواب **الثاني** الجيوب قال الحبوب بشاها جفافها وبقاها على هيأتها
 من غير تغيير قابله للاذخار ففيه من القشور والاسان فان بيعت قبل ذلك
 فسباني في القسم الرابع من الكتاب لرشا الله تعالى وان بيعت بعد فحوزه
 بيع بعضها ببعض ما دامت باقية على هيأتها بشرط ثنائيه جفافها قابله
 للاذخار فان لم يقبله بان قليت او بليت او جعلت كشكا لم تجز بيع بعضها
 ببعض فلا يباع الحنطة المقلوة بالمقلوة ولا بغيرها ولا الحنطة المبلولة بالمبلولة
 ولا بغيرها ولو جففت ولا الكسك بالاكسك ولا بالحنطة ومزادهم بالكسك
 الحنطة التي تبل وينجي فشمورها بالذق وهو القمح المهرش والاذق لا يبطل
 اذخار نجبه فشرته بل كاله في هذه الحالة وفي جوار بيع بعضه ببعض
 في القشرة السفلى وجهان صح الروباني الجواز قال الامام وفي الجاوش
 عندي احتمال اذا خيت قشرها وهو الذخن وان لم ينس الجيوب باقية على
 هيأتها بل خرجت عنها فقد خرجت عن حالة الكمال فلا خلاص عن الرباها
 بالماثلة فلا يجوز بيع الحنطة بشي ما يتخذ منها من الطعق ما كان له قشر والخبز
 والكحل والنشا ولا يماضه شيء من المتخذ منها كالفالودج فان فيه النشا
 والمصل فان فيه الذقن وكذا الاجوز بيع بعضه ببعض فلا يجوز بيع
 الخبز بالجبن ولا الدقيق بالدقيق ولا بالسويق ولا السويق بالسويق
 والخبز والفالودج هذا المذهب ورواه نصوص مضطربة في استخراج
 من البت **احدها** روى الكرامتي انه يجوز بيع الحنطة بديتها واختلفوا

فمنهم من أثبتته قولا والمعيار الكيل ومنهم من لم يثبت به وقال لم يصح
 بالشافعي بل نسبته الى ابي عبد الله فيجوز ان يريد ما لا كذا احد
 وجعل الماوردي في الامام مراده ان الدقيق مع الخطه جفتان حتى
 يجوز بيع احداهما بالآخر متفاضلا وقاينها فقال المزي في المشهور الموطي
 قولا انه يجوز بيع الدقيق بالدقيق ان لم يجر بيعه بالخطه كما يجوز
 بيع الدهن بالدهن وان لم يجر بيعه بالسمسم وقال الثمان نقل العرقير
 عن حملة والعبادي عن ابن مقلان انه يجوز بيع الخبز اليابس بالدقيق
 مثله ورواه الماوردي وجهها وقال المولا انه مشهور كان تركه او في الحار
 ابن ابي عمرون ورد الامام رواه ابن مقلان في الشئ اخر وهو جواز
 بيع الخطه بالشئ وقوله جفتان وان كانت مع الدقيق جفتا قال
 وعلى هذه الخبز الخطه مختلفان والدقيق مخالف للشئ وكل هذا
 ليس من المذهب وانفق الاصحاب على رجوعه عنها ويجوز بيع الخطه
 بحدتها بالتخالف لا سيما ليست روية ويجوز بيع الخطه المستوشقة
 بالمستوشقة اذ المتيقن فيها ان بقى منه شئ لم يجر وكذا الوباع
 المستوشقة بالصحة قاله الروياني وعنه قال الامام ولو قربت من
 التعفن فظاهر كلامهم الحوارد وان لم وكل جوف الجنوب لم يجر بيع
 بعضها ببعض وان اترك واخرجت من السنا بل ولا يستثنى من ذلك
 الاما له دهن من الجنوب كالسمسم فانه يجوز بيع الدهن بالدهن منه
 على المذهب متفاضلا لان الدهن حاله كماله وقد كثر الشئ حاله كماله
 كالزبيب والخل وفيه وجه ان بيع الشيوخ بالشيخ لا يجوز لانه لا
 يخرج الا بعد طمع حلاوه او طمع على الطحين كما نحو تصويره عجوة وفي
 جواز بيع النسيب بالنسيب او به احد هـ الجواز ورواها وبانها
 المنع لان اصله الكيل وقالها وهو ما اوردته الرافعي انه لو كان فيه
 خلط لم يجر وان لم يكن فيه خلط حاز قال الروياني ويجوز بيع الدهن
 بالنسيب كالسمن والمخيض واما الادقان المطيبه كدهن النبق واللبان

فكلها

فكلها استخرجه من السمسم فان قلنا جريان الرافعي فان جعل في السمسم
 ثم استخرج دهنه جاز بيع بعضها ببعض وان استخرج الدهن ثم طاحت
 فيه او رافعا لم يجر للاختلاف وقاعد الدهن والنسيب فهو على القاعد
 المتقدمه ولا يجوز بيع السمسم بالشيخ ولا بيع الطحين بالطحين ولا
 السمسم بالطحين ولا بالنسيب وكذا لا يجوز بيع نسيب الجوز بنسيب
 الجوز واما اللبن فكله في حال تونه لينا فيباع الحليب بالحليب وبالرائب
 والحار بالمردين مغلا متواكنا حلوا او حامضا كما يجوز بيع وطب جيد
 بردي قد حمض بحد قبيح وخطه ثغرها وعفنت بجوز بيع بعضه
 ببعض ولا يطر الى ما حو به الكمال من الرائب والحار اثقل وزنا ما حو به
 بن الدقيق والخطه الزينة مع الخفيفه وقال الامام ان كان حوزا جاز
 وان كان مكيا فففيه احوال وهذه ايشعر بانه يجوز اعطيان بالكيل
 والوزن والمعروف معيار الكيل ويباع الخفيض بالمخيف اذ لم يفر فيه
 تما واما المتولى الي المنع قال الروياني ولو عرض اللبن على النار والسمسم
 حار بيع بعضه ببعض واما ما استخرج من اللبن كالجب والزيد والسمسم بالملح
 والاقط فلا يجوز بيع شئ منه باللبن الا لبن الابل فانه يجوز بيعه
 بالسمن وان قلنا الا لبن جئت واحد لانه لا سمن فيه واما بيع بعضها
 بعض لمختلف فالسمن لجوز بيع بعضه ببعض ولا اثر لعرصه على النار
 والنصوص انه يكال وعلى هذا لو كان جامدا فوجهان احدهما لا يجوز
 بيعه لتعذر دركه وقاينها الجوز وزنا وعن ابي اسحاق انه يوزن
 وتوسط البغوي فقال يكال ان كان جامدا ويوزن اذ كان زائبا
 ولا يجوز بيعه بالزيد ويجوز بيعه بالمخيف متفاضلا وفي بيع الزبد
 بالزبد وجهان احدهما يجوز كالسمن بالسمن وجزم به الغزالي
 وصححه الماوردي واصحها المنع وهو المنصوص ويجوز بيعه بالمخيف
 ونقل الامام اتفاق عليه وعن ابي اسحاق انه لا يجوز بيعه بالشيخ
 ابو حامد ولا يجوز بيع الاقط بالاقط ولا المصل بالمصل ونما يتخذ ان

سکر و منقضا

من الخيض بعد نزع السمن منه لئلا يترسب بالنار ولا ينفك عن محالطة قح او دقيق وظن
الروياي ان بيع المصل بالمصل انما اشنع لتعدد بكمه فقال ان دفأحتي اذن
الكيان جب ان يجوز وان تجوز يبيعه باللبن ايضا اذ المخلط طبع فان خالطه
لم يخر قطعا ولا يجوز بيع الاقط بالخيض ولا بالمصل ولا بيع المصل بالخيض
قال الرضا م ولم يفرقوا بين ان يعقد الاقط بالسمن او النار ولا بيع المصن
بالجنز قال الماددي ان كان طرا لا يجوز وان كان يابسافقولا ان احدهما
وواه حرمة انه تجوز وهذا اذا شاكله يبيعه فيبيع ودفاوا احتارا و اجو
اسحات ولصحتها وواه الربيع المنع قال ابن سريج العلة ان اصله الكل وقد
نعد ردوا لغيره لان فيه اتحد وعلى لروا في لودق حتى صار ناعما حاز بيعه
يكل ولا يجوز بيع اللبن بالاقط ولا بالمصل ولا بالخيض في بيع اللبن باللبا
وجهان ياتيان اصحهما المنع ولا يجوز بيعه بالاقط ولا بالجنز ولا بالمصل ولا
بالبن **الضرب الثالث** العروضات على النار وفي ثلاثة اقسام
الاول العروض للطبخ كاللحم المشوي والطبوخ فلا يجوز بيع بعضه ببعض
ولا بالنار وكذا كل ما ليس للنار فيه غاية تطبخ فيه العنب والرمان
وتابنها العروض للعقد كالديس والسكر والفانيد والقند وعسل القصب
والقطان واللبن في جواز بيع بعض هذه ببعض وجهان اصحهما المنع
قال القاضي وقيل ان طبخ الدبس ان في قدر واحد جاز ولا يصح لان النار
تأخذ من اسفل الشر من اعلاه وقال البندنجي ظاهر المذهب في السكر
الصحة وقال الروياي هو اخيا داخر اصحابنا العراقيين وقال الماددي
السكر والفانيدان القفيهما دقيقا غيره لم يجز بيع بعضه ببعض قاله قو
والروياي ثم نظر ان دخلت النار فيها لتعذبها ويميزها من غير ما هو
الغالب فيها يشاهد جاز بيع بعضه ببعض وان دخلت لا تفقد ههنا
واجتماع اجزائهما لم تجز قاله كذلك ديس التمر ووب الفواكه ولا
يجوز بيع قصب السكر بالسكر ولا بالقصب **الثالث** ما عرض
على النار للتمييز والسقبة فهو على الكمال تجوز بيع بعضه ببعض كالسمن

بالنفس

كانت او بعضها مشتركة فلو جفف شي منها على يد ورفق جواز بيع بعضه
ببعض وجهان سر ثبات على حالة الرطوبة فان اجزاه ثم اجزاه هنا
وان منعناه ثم ففها وجهان قال الغزالي والجواز اقيس وان قلنا بالقدوم
ان غير المقدور لا ربا فيه جاز بيع بعضه ببعض كيف شئت فان جفف على
يد وور كان يوزن حاله جفافه قال القفال لا ربا فيه ايضا وقال لتمام
الظاهر جريان الربا فيه قال وعلى القديم ينبغي لو باع الشعيرة شنبلة
بمثله لم تجز لانه وان لم يكن مقدرا فهو من جنس ما نقد **وعان**
لو اذ شرب كان في شي من الاموال الربوية فتتمت بينهما ابني ذلك
ان القسمة بيع او افراز فان قلنا بيع لم تجز قسمة الكل وزنا ولا علسه ولا
قسمة فالايضا بيع بعضه ببعض كالرطب والعنب ولا قسمة الثمار بالجزء على
روى الا شجار وطريقها كالحلج فلا ذلك حصين بتميزتين ثم يبيع احدهما
فصيبه من احدهما كشره يد ودهر وخوخ وبتناع منه نصيبه من الحصة
الاخرى مثل ذلك وبقا صان ومكون هذا بيع الجري فيه احكام
البياعات وان قلنا افراز جاز قسمة الكل بالوزن وبالعتق وجزاها
وقسمة ما لا يجوز بيع بعضه ببعض كالعنب والرطب وقسمة الرطب والعنب
على دوسر شجار حرسا دون غيرهما من الثمار قال الرازي ومنهم من طلق
المنع وعلى هذا القول لو كان الشئ مما يختلف لم تجز لاحدهما ان ينفرد
باحد نصيبه ولو اذن صاحبه كالثياب وان كان ما بينهما ثل فله ان
ينفرد باخذ حصته وفيه بغير اذنه وجهان قال الروائي في اصحاب المنع
وان قلنا انما بيع لم تجز الانفراد بالاحد مطلقا وحمل القسمة في القسوة
بالكيل دون النقل خلاف البيع قال الروائي ولو تغابنه بعض الصبر
واذرقا ولم يتغابنه الباية صحت القسمة فيما تغابناه قطعا وليس
لاحدهما ان يستوفي حقه ثم يكال للاخر ما بقي بل باخذ هذا القسمة وهذا
ثبوت وان تنازعا في البتة امنها ويمكن استئثار ملك لرد على
اخذ موثوقا على ان يخذ الآخر مثله فلو هلك قبله رد نصف ما اخذ

القر

الخراب الثالث المعروضات على النار وثلثه اقسام الاول المعروض
للطبخ كاللحم المشوي والمطبوخ فلا يجوز بيع بعضه ببعض ولا بالتق
وكذا كل ما ليس للنار فيه غايه لطبخ عصير العنب الرمان وثانها
المعروض للعقد كالديبش والشدة والقابند والقند وعسل القصب
والقطارة واللبان في جواز بيع بعضه ببعض وجهان اصحهما المنع
قال القاضى وقيل ان طبخ الديبشان في قدر واحد جاز ولا يصح لان
النار تأخذ من استقل القدر الاثر من اعلاه وقال البندعي ظاهر المذهب
في الشدة الصحة وقال الروائي هو اختيار الاثنا عشر ائمة العراقيين
وقال الماوردي الشدة والقابند ان القى فيها دق او غفر لم تجز بيع بعضه
ببعض قال هو والروائي ثم ينظر ان دخلت النار فيها لتعنيها وبنيهما
من غيرهما وهو الغالب فبايشا هذ جاز بيع بعضه ببعض وان دخلت
لا ينفق دائما واجتماع اجزائهما لم تجز قالوا كذلك ديبش التمر وبت
الفواله ولا يجوز بيع نصيب السكر بالسكر ولا بالقند **الثالث**
ما عرض على النار للتميز والسقية فهو على حالة الكمال يجوز بيع بعضه
ببعض كالشمن بالشمن والذهب والفضة المعروضة على النار لتمييز الغش
فان زيد على ذلك حتى انعقدت اجزا الشمن لم تجز بيع بعضه ببعض اما
عسل النحل المصفى بالنار فاصح الوجهين انه على حاله كمال فيجوز بيع
بعضه ببعض فان ثويت نار بحيث نقص من اجزائه شي ام منع بيع بعضه
ببعض اما المصفى بالشمس فحالته كمال فيجوز بيع بعضه ببعض حتى
صاحب الدخاير وجهان المصفى في البلاد المعتدلة به لا يجوز بيعه بما
صفى بها في البلاد الحارة قال وليش شي لا يجوز بيع الشهد بالشهد
ولا بالعسل وتجوز بيع الشمع بالعسل وبالشهد مثثا ويا ومثقا ولا
قال الرازي ومعيارة على ما ذكرناه في الشمن يشير الى الوجة المنقذة وقد
قال الروائي قال الشافعي في الصرفان كانا اصل العسل يباع كيلا ولا كان

اصله الوزن بيع وزنا وقال في اخر الوزن فيه احوط وقال ابو اسحاق
اصله الكيل فلا يباع بعضه ببعض الا كذا قال ابن مام اما لا يباشر
بالنار كالحل المغلا والمال المغلا فيباع بعضه ببعض قال الرازي وانت
اذا تأملت ما في هذا الطرف عرفت ان النظر في حال الكمال الى امرين
في الاثر احدهما كون الشيء حيث يشهد بالاشفا عات المطلوبة
منه والثاني لونه على هبة لا تدخار له لا يعتبر ان جميعا لانا للبر
يدخر والشمس ليست متبها لانا لاشفا عات المطلوبة من البر وكل من
الغيب غير متبها ايضا فان التاكد لا يشهد ختمها لانا لاشفا عات
المطلوبة منها والدقيق مدخر وليست على حاله كمال ولا تستاعد في عماره
ضابطه كما يجب في تفسير الكمال . **الطرف الرابع** في اتحاد
الجنس واختلافه والنظر في اللحوم والالبان والادوية والادهان
والخلول والحلاوات اما اللحوم ففيها قولان اصحها انها اجناس والبالى
انها جنس واحد . **التفسير** ان قلنا انها جنس واحد قال الشافعي
قال للحكم كله الشبيه ووحشية وطاير جنس واحد واللحوم البحرية كالبحر
واحد وفي لحوم البريات مع البحرية وجهان احدهما وبه قال الشيخ
ابو حامد وابو علي الطبري انها جنس واحد والثاني انها جنس واحد
واختاره الفاضلان المروزي والطبري وابن الصباغ وجزم به النغوي
قال الغزالي وهو لا يفتش وقال الروياني هو غلط مذهبها وحججنا
قلنا انها اجناس فهي تنقسم الى لحوم حيوانات برية ولحوم حيوانات
بحرية والحيوانات البرية تنقسم الى لحوم طائير ولحوم بهائم
تنقسم الى اهلية ووحشية والاهلية اجناس لحوم لا يعل على اختلاف
انواعها جنس واحد والوحشية اختلاف انواعها من العرب والجرانيس وغيرها
جنس واحد واللحوم صائنها وما عجزها جنس واحد والوحشيات اجناس ايضا
فبقر الوحش جنس واحد والظبا جنس واحد والرافعي وفي الظبا مع لراي ترد
الشيخ ابو محمد واسنقر جوابه على انها كالهوان والعراشي وحكي الموي

النبي

الاهل
مكة

في ذلك

في ذلك وجهين وحكي الروياني وجهان انا لظبا من الايل بلحق بالغنم
لقربها منها وان بقر الوحش ولحق بالبقرة لانتى وضعفه والارانب جنس
والصباغ جنس واحد اما الطيور فاجناس ايضا فالعضا في على اختلاف
انواعها جنس واحد والبطوط جنس واحد والكركي جنس واحد والحياتي جنس واحد
والدجاج جنس واحد والحمام جنس واحد والربيع وهو كل ما عبت وهذا يدخل
فيه الفواخت واليامم والغاري والدبشي وادقناه المرمزة وقال
العراقيون هذا بعيد وكل واحد منها جنس واحد وانواعه جنس واحد والظبا
جنس واحد والفواخت جنس واحد اما الجربيات فقال الشافعي النمل انواع
مختلفة وقال في الامر كل ما كان على خلفه فهو جنس واحد وما كان على غير
فهو جنس اخر فعلى هذا السمك جنس واحد وبقر الما جنس واحد وبقر الما جنس
وقال العقال الحوق المعروف الذي لا اسم له الا الحوق كله جنس واحد
واما بقر الما رحو فان قلنا لا يئنا وله اسم الحوق ولا حل مسنده فهو
اجناس وان قلنا يئنا وله دخل فهو جنس واحد وفيه كلب الماء
وخزيرة وفي لوز الخراد من جنس اللحوم وجهان احدهما لا ويح
الروياي وثانيهما نعم وعلى هذا فهو من البريات او الجربيات فيه وجهان
والخلاف المذكور في اللحوم جاز في النحوم واما اجزا الحيوان الواحد
كالكرشي والكبد والطحال والبرية والامعاء واللسان والمصران وكل
ما لا اسم يخص به فكل هي جنس واحد اجناس يئني على ان اللحوم جنس واحد
اجناس وفي كيفية البناء طريقان اشهرهما انا ان قلنا اللحوم اجناس
فهذه مع اختلاف اسمائها وصفاتها او لا وان قلنا هي جنس واحد ابني
ايضا على خلف لا ياكل كالحمل بحيث باكل هذه فان قلنا تحت هي
من جنس اللحم وان قلنا لا تحت وهو الصحيح فوجهان وهو كالحلاف
في ان لحم السمك جنس واحد او من جنس سائر اللحوم والثانية رواها
ابو محمد عن الففال انا ان جعلنا اللحوم جنس واحد وهذه الاشياء مجانس لها
ولرجعناها اجناسا فوجهان واستبعد هذا الغزالي وكيف ما قدر

فظاهر المذهب انها اجناس قاما الروش والاكارع فها من جنس اللحم وقال
الامام الظاهر ان الاكارع ليست كما لا فيها اعصاب لحيوها الحلو د
وان اذ كنت كما يوكل اللحم وقطعوا بها لحم الامان وما ادعاه من
القطع ممنوع ففي حث الحالف انه لا ياكل اللحم بها وبالروش خلاف
وشحم البطن جنس وسنام البعير جنس اخر ليس من الشحم ولا من اللحم
والا لية جنس اخر على الصحيح ليست بشحم ولا لحم وفيها وجه انها
لحم واما شحم الظهر فهو من جنس اللحم وقال في الالية وجه انها من
جنس الشحم واما القلب فقد الحقه الكراوية باللحم وجعل منه
والحقه العرايق بالجلد والكليته كالقلب والحق جنس غير اللحم والشحم
قال الراعي وكذا الجلد واعرض عليه التودي فقال المعروف ان الجلد
ليس بوباء فيجوز بيع جلد جلود وبغيرها ويجوز حمل كلام الراعي على الجلد
الرفيق الذي يوكل على اللحم تجلود الجدا والنجاح وقد حكى المادري
والروائي وجهين من بيع اللحم باللحم اذا كان عليه كالعظم
واما الغليظ يمنع بيع اللحم باللحم لا نه يوكل معه وقال الروائي ايضا
اذا باع جلد الغنم بجلد البقر مفاضلا هل يصح حمل قوله على
القول في اللعان والروائي ان قلنا اللعان اصناف فالبيض او في قلنا
هي صنف في البيض وجهان قال الراعي اصحابها انها صنف وقال في
السك هل هو من جنس لحمه فيه وجهان **فرع** لا يجوز بيع الدجوات
ما لو ابيع جنسه ولا يجوز بيع لحم الغنم بالغنم ولا لحم البقر بالبقر ولا
لحم الابل بالابل ولا لحم الطير بالطير واما اذا باعه بحيوان ما كوله غير
جنسه كما اذا باع لحم الغنم بالبقر او بالعسل او بالطير او بالابل فطهقت
احد ما يصح قطعا واشهرهما انه ينبغي على ان اللحوم جنس واحد اجناس
فان قلنا جنس واحد لم تجز وان قلنا انها اجناس فقولان احدهما لا يجوز
وثانيها وهو لا يثبت عند الامام والغزالي وصححه الروائي انه يجوز وفي
جواز بيعه حيوان غير ما كوله كالعبد والبغل قولان اصحابهما عند الفقهاء

وهو

وهو المنصوص في اكثر كتبه انه لا يجوز وثانيها واخاره الامام وابني
عصرون قال الروائي وهو القياس انه يجوز وفي بيع الشحم ومن لية
والجلد والطحال والقلب والرية والكليته بالحيوان والسنام بالابل
وجها فاصحابها المنع وبنائنا الروائي على ان المنع في بيع اللحم بالحيوان
ثابت بالسننة فيجوز هذا او بالقياس فمنع وخرج الروائي والراعي
عليها بيع الجلد غير المدبوغ بالحيوان فان كان مدبوغا جاز قطعاً
وكذا بيع الحيوان بالعظم وعلة الروائي بانه لا ربا في الجلد ولا في العظم
وتخرج عليها ايضا بيع تلك بشاة وما سفيان على ان السك صنف من
اللحم لا ولو كان اللحم بالسك الحي فان قلنا السك من جنس اللحوم
امنع وان قلنا ليس من جنسه اخرجها من وجوه بيع البيض بالذجاج
ولا يجوز بيع ذخاجة فيها بيض ببيض في أشهر الطريقين وقال المادري
فيه قولان محضان من القولين ان الحمل يقابله فسط من الغنم
لا فان قلنا يقابله فسط لا يجوز لان بيع البيض بالبيض لا يجوز على
الجديد وان قلنا لا جاز وفي جواز بيع البيض المقلد بالمقلد او بغير
المقلد وجهان واما الادقة فهي اجناس على المشهور فذوق الحنطة
جنس ودقيق الشعير جنس اخر ودقيق الارز جنس اخر فيجوز بيع
دقيق الحنطة بدقيق الشعير بدقيق الارز مفاضلا وفيه قول
بعيد انها جنس واحد لم تجز ذلك واما اللبن ففيها طريقان
اظهرهما وهو المذهب انها كاللحوم فيها القولان في انها جنس او
اجناس اصحابها انها اجناس فيجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم مفاضلا
ولبن الابل ويجوز بيع احدهما بما يتخذ من الاخر ولبن الغنم جنس
واحد صانها وما عزاها ولبن الابل جنس واحد صانها وعزاها
ولبن البقر جنس واحد عزاها وجوامعها ولبن غنم البر وهي الضئيل
جنس غير لبن الغنم الاهلية والثانية القطع بانها اجناس واما المرداهان
ففيها طريقان ايضا اصحابها القطع بانها ايضا اجناس والثانية فيها

رد بنا واد ديا بد بنا بن جيد و ردني **الش** اني لو ناع الحنطة بالشعر وفي
 كل منها او في احد ما حبات من جنس لآخر فان كان كثير لم يصح وان
 كان قليلا فلا اثر له قال الامام ولا تعتبر الشرة وكونه موثرا في الكيال
 ولا يكون ممتولا بل الاعتبار بكون الشعر المحالطة وقد انقصه غيره لستما
 شعرا وكذا بالعدس قال الفقهاء وهو كالوباع وانا يربد راهم واني
 احد ما حبات شمس او قليل تراب لا يضره في المائنة غير عينة ووباع
 الحنطة بالحنطة او بالشعر بالشعر وفيها او في احد ما قليل تراب لا يضر
 وان كان التراب او الدقان في الكيل كثيرا لم تجز وان كان فيها او في احد ما
 قصل او زوان وهو حبا اسود لم تجز وان كان فيها او في احد ما مدر
 قال الفقهاء ان اخذ جزا من الكيال لم يصح وكذا قال في الشعر وقيل ان
 الامام بان يجوز الخليط قد والوزير بان على الكيال **المالك** بيع
 الشاة اللوز مثلها باطل اذا كان في صرعها لوز فان لم يكن وقوع العقد
 عقيب الحلاب صح قال في البسيط وان بقي فيه بزر والمريض ويصح
 بيع شاة غير لبون بلبون شاة ووباع لبون بغيره بشاة في صرعها لبون
 او بقره لبون بشاة لبون فان قلنا الا لئان جفت واحد لم يصح وان قلنا
 اجناس ففيها قولان فترق الصفقة في الجمع بين مختلفات الاحكام ودرهم
 المختار من اللوز كالجزء من اللوز في جميع ذلك ووباع لبنا بشاة لبون
 مذبوحة لم يصح ووباع دارا فيها بزر فيها جمة ما بعد اذ فيها بزر فيها جمة
 ما وقلنا الما الذي في البير يكون وكان له قيمة وادخله في العقد وهو
 معلوم له ما وقلنا يتدخل تحت بيع الدار وكان عذبا فان قلنا الما غير روي
 صح وان قلنا روي فوجهان احدهما عند المانع وحزم به الغوي ان يصح
 وثانيها وبه حزم القاضيان الماددي والحسين انه لا يصح وان لم يكن
 لما قيمة مع قطعاً والخوابن سلمة بيع الشاة اللوز مثلها بغير المسئلة
 وقال يصح فيها ووباع دارا فيها معدن ذهب او فضة يدخل في البيع
 لانه ملك من وجه الارض لا من وجه السابعة سفلها الى الما الدنيا

غلو

غلو فان اشترى ما بالنقد النبي المعدن منه كالوفا عهابه في المعدن
 ذهب فان كان المعدن ظاهرة المصم وان لم يكن ظاهرة ابل ظهر بعد
 البيع فوجهان احدهما لا يصح بيع الدار الموهبة بذهب ثم لم يمتد منه
 شي بذهب وامحها انه يصح ولو باع دارا موهبة بذهب بذهب و
 مثلها فان لم يكن خفي له وجمعه لم يصح وان لم يكن يصح ولو باع دارا فيها
 صفائح الذهب بفضة فهو بيع وصرف وفي محله في الجمع بين
 مختلفات الاحكام فان قلنا يصح فلا بد من تسليم الدار وما يقابل
 الصفائح من الثمن في المجلس ووباع دارا فيها صفائح ذهب بدارا فيها
 صفائح فضة لم يجمعها وقلنا يصح اشترط قبض الدار في المجلس ولو
 اراد الشفيع اخذ هذه الدار بالشفعة فلا بد من تسليم قد وما يقابل
 الصفائح في المجلس **التراب** لو باع صاعا جديا به صاع ردني او رد راسم
 صححة به راسم وكسوة صح اذا لا توزع باعتبار القيمة بخلاف ما اذا
 كان في الجانبين او في احد سما سمان ولو باع صاعا من جيد ورجي مخلوق
 بمثله او جيد ابردي صح لان التوزيع لما يكون عند التميز وهو كالوباع
 صاعا وسطا بجيد او ردني فانه يصح ولو ميز الصغار والكبار من نوع واحد
 من التمر واما صاعا من الصغار وصاعا من الكبار ببيع من الصغار
 وصاع من الكبار فهو كالوباع مدعجوة ودرهم بمثلها والمدان من نخلة
 واحد والدرهم من صفة واحدة اما اذا لم يميز بينهما وبيع صاعين بغير نقد
 اشتمل كل عوض على الكبار والصغار فقد اختلفوا فيه فقال بعضهم ان
 كان بينهما تفاوت لا يصح البيع وان لم يكن صح وهو اختيار القاضيه وقال
 اخرون ان كانت الصغار ظاهرة بين الكبار تبين للناس من غير ثامل لم
 يصح وان لم يكن ظاهرة صح كالمعدن ويظهر فائدة الخلاف فيما لو باع الصاعين
 بدينار ثم خرج احد سما مستحقا هل يسترد المشتري درهما او ما يقابله
 باعتبار القيمة اذا جعلناهما نوعين **فرعان** للباب الاول تجوز بيع الجوز
 بالجوز والوزن بالوزن في قشره والمعبارة في الجوز بالوزن وفي اللوز الكيل

وبيع لب الجوز بلب الجوز ولت اللوز بلب اللوز وفيه وجه انه لا
 يجوز لحز وجه عن حاله لولا دخا وجزم به المتولي والروايات وحكي
 ابن ج عن النضر انه لا يجوز بيع الجوز بالجوز ولا اللوز باللوز فشرهما
 ولا يجوز بيع العلتين بالعتين فشريه ولا في قشره الاسفل ولا بيع لادز
 بالادز في قشره وتجوذ في قشره السفلا على الراجح **الثاني** لو ادعى
 احد المتصارفين التفريق قبل التقابض واذا خلا لادز في قول
 المذكور وبطل التصرف وفرق بينه وبين ما اذا ادعى احد المتبايعين الفسخ
 قبل التفريق فان القول قوله في وجه بان لادز في العقد المزمع وهو
 يدعي خلافه والاصل هنا عدم القبض قال صاحب المرشد ان كان
 ما باعه كل منهما في يد صاحبه فالقول قوله مدعى القبض وكذا ان كان
 في يديهما **الباب الثالث** في بيان ينوع ورد فيها مني خاص
 وعندنا ان النفي في العقود يدل على فسادها الا اذا تعلق بامر خارج
 عن العقد مجاور له كالمضي عن البيع اذا نودي لصلاة الجمعة في حرم من
 يجب عليه حضورها فالمناهي حينئذ ينقسم الى ما لا يدل على الفساد
 ولا ما يدل عليه **الفصل الاول** المناهي التي لا بد للمني فيها على
 الفساد منها الخش وهو دفع ثمن السلعة بين يدي الراغب فيها ليرغبته
 فيها لا لغرض الشراء ذلك خداع وهو حرام والناجش الفاعل لذلك فان
 اتخذع النتان بذلك واشترى السلعة صح ولا خيار له اذا علمه ان لغير
 يكن بمواطاة من البايع فان كان بمواطاة منه فوجها ان اشبهها وهو ظاهر
 النضر لا خيار له ويجوز هذا التمهيل فما اذا اشترى ما ظنه جوهرا
 او غيرها وازاه غيره فاخبره الراي بذلك او جودتها ثم بان خلافه ولم يحق
 بالخش فاما اذا قال اعطيت في هذه السلعة كذا الينغز به المشتري فاشتره
 ثم بان كذبه فالبيع صحيح قال ابن الصباغ وينبغي ان يكون في اثبات
 الخيار له الوجها ن وصرح المتولي بها وهل بشرط في بودن الخيار في صورة
 النجش ام وجز النجش من اهل الخبة الذين يعتمد على بدهم لم يتعرض له

باب
 في المسئلة لا يحلوا
 عراك لان الخمر
 ما باعوه ولا كان من
 يعني قوله هو الذي لا يحل
 لا الشرايع المسمى
 ان يشرى بالخيار
 او يبيع القمار

تكرار

الاكثر من وقال صاحب الوافي قال شيخنا من جهة بشرط
 فاما بدل من ليس كذلك ولا اعناد عليه قال وكان يقسمه اء الى
 صاحب التهمة ولم اجد فيها قلت قد تعرض له الامام في صوت
 المسئلة فقال ما معناه صورة ان يبدل وهو من اهل الخبة مشهور
 بذلك يعبر الناس ببده **الثاني** مني عن البيع على بيع غيره
 وصورة ان يشتري من انسان شيئا فيدعوه غيره للاضيق العقد
 في مد الخبة وليبيعه خيرا منه بذلك الثمن او باقل ومثله باقل منه
 وهو حرام لما فيه من الاضرار بالاول وفي معناه الشراء على الشراء وهو
 ان يدعوا البايع لا يفسخ العقد ابشر به بالثمن من ذلك الثمن فان فسخ
 وتعاقد اصح بشرط القاضي ابن ج ان لا يكون مغبونا غيبنا فاحشا فان
 كان فله ان يعرفه ويبيعه على بيعه لا نه ضرب من النصيحة ولو باع
 على بيع اخيه واشترى على ثمنه باذنه لم يحرم على الراجح والخيار له
 بالشر على الشراء ان يطلب السلعة من المشتري في زمن الخيار بزيادة
 مخصوص البايع لا نه يودي الى ان يفسخ البايع على المشتري طمعا فيما بدله
 هذا من الترخ ويحرم السوم على السوم وهو ان يطلب رجل السلعة بزيادة
 على الثمن الذي اسنهر عليه الحال بين المشترا وبين بصرخ الرضا فيقول البايع
 بعه لي بالثمن ما بدله فلا نفيه وفي معناه الاستئمان على السوم وهو ان
 يقول المشتري رده حتى اتبع منك مثله باقل فله هذا الثمن او خيرا منه به
 او بارخص منه وهذا بعد استقرا الثمن فاما ما يطاف به لطلب البادة
 في الترخ فلا فان وجد ما يشترى بالرضي كالسوق الذي لم يفرق فيه ما شعر
 بالتمكار قال المارونة لا خرم بخلاف الخطبة في احد القولين ونسبه
 الرافعي الى ابن كثرين وقال العراقيون هو على الخلاف في الخطبة وان عرض
 له بالاخبة فوجها ن احدهما ورواه بعضهم عن القديم انه يحرم والثاني لا
 وهو المذموم في النفية وغيره لا لانه يجرى وبناهما بعضهم على القولين في
 الخطبة على الخطبة عند الثوريين وعن ابي عبيد بن جرمود انه انما حرم

اذا كان السئام الاول مستلما فان كان ذميا فلا و اطلق المشافعي القول
بتعنيه التماشيد فيه في البيع على بيع اخيه بمن بلغه المني و فرق
الاصحاب بان البعض جده بعد محرمه يعرفها كل مستلزم و تخبره البيع على
بيع اخيه من ما يعرف الا بالمني الوارد فيه و توقف فيه الرافعي و قال
الطبري لم يحرم الحش ايضا توقف على المعرفة بالمني عنه . **الثالث** ففي
ان يبيع حاضرا لباد و هو حرام و صورته ان يخل البدوي او الفري مناعه
الى البلد لبيعه بستر يومه ثم يرجع فيأتيه البلدي و يقول انك عندي
واذن لي في بيعه لا يبيعه لك على التدرج بالكر من هذا السعر . **واللحزم**
شروط احدها ان يكون عالما بورود المني فيه وهو يعرف جميع النباي
المذكوره في القسم خلا الحش كما تقدم وثانيها ان تكون المحبوب ما يتم الحاجة
اليه في الحال كالاطعمه و القوت و ثالثها ان يظهر بذلك المناع بغيره في
البلد فلو كان لا يتم الحاجة اليه او لا يظهر بغيره في البلد او الكسر البلد و قلة
المحبوب او كثره و جوده و الاستغناء عنه او لكونه لا يحتاج اليه في الحال
ففي الخبرين وجهان و رابعهما ان يعرض البلدي ذلك على البدوي و يدعوه
اليه فاما اذا طلبه البدوي من البلدي او قصده الاقامه في البلد لبيعه
ثديجا فقال البلدي انا افعل لك ذلك فلا ولو استغنى البدوي في
ذلك فوجهان احدهما عن الاستحقاق و ابي الطيب انه يجب عليه ارشاده
اليه بذلك للنصيحه و ثانيها عن ابن الوكيل انه لا يرشده اليه و اذا فعل البلدي
ذلك و باع عند اجتماع الشروط انشردون البدوي و صح البيع . **الرابع**
لهيه عن سلفي الركان وهو ان يستجلب انسان من مجلب المناع الى البلد
فتشتره او يبعه منه قبل قدوم البلد و معرفه سعره و هو حرام على من بلغه
الخبر و قصده التلقي و ذكر الامام والغزالي في صورتهما ان يتبدل في سعر
البلد و يشتري منهم ما قل من الثل و ذكر صاحب التنبيه فيها ان يخرجهم
بختاد ما معهم ليعينهم و قد افاد المولي قال و يخرجهم و لسه الوثه عليهم
في الدخول و لم يعرض الرافعي لو احدث من الامر من حكره بالتحريم و طلقا فان خالف

انهم وضع الشرائع لاختيار الركان قبل ان يقدموا البلد و يعرفوا السعر و لهم
الخيار بعده ان وجهه و اسعر البلد فوق ما اشتراه به سوا كان اخبرهم
بالسعر كاذبا ام لم يخبرهم و ان كان قد اشترى بغير البلد فوجهان احدهما لهم
الخيار و اصحهما لا و يعبر عنها بان اختيار الذي ثبت له خيار غيبا و خيار
شرع و هو مبني على ان الذي لمضربهم بما يلحقهم من اشتراخا مناعهم او
لمضرب اهل البلد بعد اجتماع الامتعة في السوق فلا تخص و على الاول
هو خيار غيب سكن على الفور و على الثاني هو خيار شرع و هل يكون على
الفرد كالغيب او على ثلاث خيار المصراه فيه و جهان و اجريا فيما اذا التمس
صاحب المتاع منه الشرايه استواء علموا اسعر البلد ام لا و فيما اذا كان غيبهم
فلم يقدموا البلد حتى عاد السعر الى ما كان اشتراه به و لو لم يقصد التلقي
بل خرج لشغل فوجهان و اشترى منهم في عصيانه و جهان مبنيان على
المعصيه الذميه من اظهر ما نعم فان قلنا لا فلا خيار لهم و ان غبنوا و قيل ان
اخبرهم عن السوق كاذبا ثبت الخيار و لو تلقاهم بعد دخول السوق و اشترى
منهم لم يثبت له خيار و لو تلقاهم و باع منهم ما يقصدون شرا فهل هو
كتلقاهم للشرايه وجهان **فروع** تحريم احكام الاقوات ومنها النمر و الرنيب
وهو ان يشتري ذوا المال الطعام في وقت الغلا ولا يده للضعفاء و حبسته
ليبيعه عند اشتداد حاجتهم اليه بالكر و لا باس بان يشتريه في وقت
الرخص لبيعه في وقت الغلا و لا بان يشتريه في وقت الغلا لنفقه عياله
ثم يفتل شي في بيعه و لا ان يشتريه غله ضيعه لبيعهما وقت الغلا لان
الاولى ان يبيع ما فضل عن كفايته و في كراهه امتسالة و جهان فان كان
بالناس ضرره و عنده ما فضل عن قوته و قوت عياله شنه و جب عليه
بيع الفضل فان لم يفعل حربه السلطان عليه **فروع** ثانيا يحرم التسعير
وهو ان يضر الامام او نايبه اهل السوق ان لا يبيعوا ايضا يعمر الا بملكه اسعر
كلما و قال ابو اسحاق انما منع المشافعي التسعير اذا كان الطعام علب الى البلد
فان كان يزرع بها وهو عند البناء فلا يحرم و قال بعضهم لجوده في

في الاوقات في زمن الغلا دون الرخص قال المتولي وعلم هذا الخلف الشيعي
باهل السوق وله بيعه في بيته كيف يشاء ولم يفت بالافوات علف الدواب
في اظهر الوجهين ثم اذا استعرا الامام مخالف وباع بالشر استحق التزير وصح
البيع في اصح الوجهين وعلم المذهب لو خالف لرامر وسعر فباع الناس استعتم
باسرع عليهم فان ارهم على بيعها لم يبيع وان لم يدرهم لكانوا كارهين للتشيعي
صح البيع قال الماددي لكنه مكرره **فزع** ثالث يدره بيع المستراح من عرف
انه يعصى الله تعالى به كقطاع الطريق البغاة والكصوص ويكره بيع العصير
والعنب ممن عرف بالخذ الخمر وكذا بيع التمور والزبيب والرطب ممن عرف
منه الخذاذ البعيد فان تحقق انه يخذ منها ذلك وانه يعصى بالشر لا حرج
احد ما حرم به المحاملي في اللباب ونسبه المتولي والرويات في الاكثر
انه ذكره كراهه شديده واحتمل انه يحرم والبيع صحيح على كل حال
قال في لراحيا وبيع الغنات المرد من عرف بالغيور بالعلان كبيع العنب
من الخمار وكذا كل تصرف يقضي بالمعصية وكذا قال ابن ابي عمير وجعل
منه بيع الجارية من يخذها مغنية قال في اللباب وكذا بيع الخشب من
تخذه الات الملاح **الح** امش البيع وقت النداء الصلاة الجمعة وهو
حرام على من يلزمه الجمعة ولو خالف وباع واشترى صح قال الروياتي ولو
اراد الوالي بيعه قاله جنيذ للضرورة وهناك حران على احدهما الجمعة
دون الاخر فبذل من عليه الجمعة دينار او بذل الاخر نصف دينار فربما
يبيع فيه احتمالا من احدهما من لا جمعة عليه كلاسوق الاخر في معصية
وثانيهما من عليه الجمعة لان الذي اليه الاجاب وهو غير عاصم والقبول
الي الطالب وهو عاصم وشغل الزم خض له في القبول لنفع السم اذا
لم يرد الى ترك الجمعة كما رخص للوالي في لرحاب ولو كان هذا في العيص
او السيف وبذلك لا يشترى بغيره جله خمر او اله للقتل المحرم فان قلنا
فما قدم بياح من ياذل الا لا يملكه اهان اذ ان قلنا من ياذل الاقل فيحتمل
ان يقال يبيع هنا من ياذل لراك والفرق ان ذلك كراهة تجزيم وهدية

كراهة

كراهة تنزيه والكرهية نزول ههنا لانه ممنوع من البيع بالاقول عليه طلب
الاحظ **الس** ادش التفرقة بين الوالد والولد الصغير في البيع وغيره
من اسباب التملك كالهبة والقسمة حرام واما التفرقة بينهما بالوصية
ففيه وجهان احدهما وبه حزم الراعي انه لا يحرم وطرد المتولي والروياتي
في الوصية بالحمل وقال الفرلي في فتاويه لا يجوز التفرقة بين الام وولدها
الصغير بالتفرقة بين الزوجة وولدها بخلاف الحرة المطلقة واما التفرقة
بينها بالعنف فحايه في جواز التفرقة بالرد بالعيب خلاف سياتي **•**
وقال الشيخ ابواسحاق الشيرازي في كتابه في الخلاف لو باع جارية
وولدها الصغير جازت الاقالة في احدهما دون لراخر والتفرقة بينهما
بالرهن بايت في كتاب الرهن في ارتفاع تحريم التفرقة برضى الام وجهان
احتملها لا وهل الاب كالام في تحريم التفرقة بينه وبين ولده الصغير وجهان
اظهرهما نعم وهل يتعدى التحريم الى غنيهما اما الجذات من قبل الام في عند
عدم الام كالام فلا يجوز التفرقة بينهما وقيد الماددي بما اذا كان لها
حق الحضانة وفيه نظر واما مع وجود الام فان بيع مع لراخر جاز وان
يبيع مع الجدة وقطع عن لرام فقولا ان اشبهها عند الراعي المنع قال
المتولي والجدة من قبل الاب والاحد ادب من الاب والام كالجدة ولما
غيرهم من المحارم كالاخ والاخت والعم ففهم طريقان احدهما وهو قول
الجمهور انه لا يتعدى التحريم اليهم وقايمهما انما على القول في الاب وحكي
الماددي فيما اذا كان مجتمعين مع احدهما وحدها من قبل الاب ثلثة اوجه
احدها يجوز التفرقة بينه وبين جميعه بناء على جواز التفرقة بينه وبين الاب
والثاني لا يجوز بناء على انه لا يجوز التفرقة بينهما والثالث لا يجوز التفرقة بينه
وبين الذين منهم كاب الاب دون الاناث كالجدة وهذه الوجوه على طريقين
لا بعدى التحريم الى المحارم قطعا اذا كان له ابوان فلا تفرق بينه وبين
ابنه ويفرق بينه وبين ابنته اذا كان مع امه ولو كان الولد حرا واصله وقيق
او بالعتق جاز بيع الملوك قطعا ولو كان هذا الواحد وهذا الاخر فان لكل

منها بيع فانه ملله ثم هذا التحريم حيث ثبت دون قبل بلوغ الولد بين
 التمييز ولا يثبت بعد البلوغ لان دبره التفرق وفيما بين المدين قولان أحدهما
 يثبت وجزم به القاضى وأظهرهما لا دبره بعد البلوغ وحيث تحريم لو
 خالف وبلغ بعض في صحة البيع قولان أحدهما دبره عن القديم لا يصح
 وأصحهما وهو الجديد يصح وعن بعضهم انهما فيما إذا كان بعد تنقي الامم للبيعا
 فاما قبله فلا يصح قطعا وشرط المادى مع ذلك ان يوجد من ضعفه ترصنه
 تمام وصناعه وما جاريان في جميع أنواع التملك وخرج المتولى علمها
 الوصية بالجل دون الامر وعلمته فان فلنا يصح قعن المادى انهما لا
 يقران عليه بل يقال لهما كن ترأضتا على بيع الآخر لهما معا في الملك اقرناه
 والافتحنا البيع وقال ابن ج اما ان تطوع بقسليم الاخر او بفنح البيع
 فان تطوع فامتنع المستري من قبوله فسخ وحكم الولد الجنب في العرقه بينه
 وبين امه حكم الصبي غير المميز فمتنع التفرق بينهما الى ان يفنى ويرى من هذا
 بيع السلاح من الخزي وهو حرام اجماعا وفي صحة بطريقان اظهرهما القطع بانه
 لا يصح وهو ما اوردده الجمهور والرافعي واثنيهما فيه وجهان فبيعه من القطع
 قبل وما يخرج من القولين في صحة بيع المسلم من الكافر وعلى القول بالصحة
 قال المادوى دبره القاضى باخراجه عن ملله كما في شر الكافر المسلم في
 صحة بيعه من الذي قولان اصحهما القطع بالصحة والثاني فيه الوجهان
 والجوزيع الحد يد من اهل الحرب اتفاق **وعان** الاول لو باع بعض
 الولد مع جملة لدم في عقد واحد قال ابن الصباغ لا يصح **الثاني**
 يجوز التفرق بين الهبة وولدها بعد استغنائه عن اللين قال المتولى لان
 دبره الا لغرض صحيح وفيه وجه انه لا يجوز وهو مخصوص بالتفرق بغير الذبح
فصل من البايعة الداخلية في هذه الفسمة مبايعة من في يده
 الحلال والحرام كالظلمة والكاتبين والنجسين الذي يضرب بالشعر والخصا
 وبالرمل والشعبة والبغايا وظل ما باخذه هؤلاء بهذا احرار ويكره مبايعتهم
 متوكان الحلال لا لشرا والحرام فان شتراه صح وان تحقق ان ما باخذه حرام

انفك

لم يصح المبايعة وان تحقق حله لم يدره وخصص الشيخ عن الذين من عند التكم
 الكراهة بما اذا كان ذلك من جنس الحرام الذي يمتسبه قال فان كان من
 غيره فلا يثبت وان تردد في انه اشتراه به وقال الشيخ ابو حامد ان
 كان اشترى له حراما وهو مختلط بالحلال غير متميز عنه حرمت مبايعته
 والاخذ بمن ياله وهذا قاله الغزالي قال النووي وما قاله مخالف لنص
 الشافعي والاصحاب نفذ قال في المختصر لا يجب مبايعته من اشترى له
 حرام ولا افتتح البيع لا مكان الحلال وقد صرح الشيخ ابو حامد في موضع
 بانه مله غير محرم كما قاله وقال في موضع المال المأخوذ من السلطان
 الجابر بحباية الحرام كالمشتق والصادرة لها حكم معاملة من اشتملت يده
 على الحلال والحرام ففرق بين هاتين اذ بينهما اختلاف الكراهة في الخفيف
 والتشديد محسب ذلك ولا يجوز ذلك حراما الا اذا ثبت ان هذا من
 الحرام الذي يمكن معرفة صاحبه سواء دفعه جايزه او في معاملة وقال
 الشيخ بن عبد السلام ان غلب الحرام بحيث يندد الحلال كما لو اقر
 بان في دين الف دينار فيها واحد حلال والباقي حرام فانه يندد وقوع
 ذلك الدين في المعاملة وان لم يندد حره ولشئ الكراهة وحف بقلة
 الحلال وشرقه قال ولا فرق فيمن اشتمل ماله على الحلال والحرام بين ان
 يكون مستظما وكافرا والخبرين قد يغلب عليهم الحرام باخذ مال المسلمين بقطع
 طريق او محاربة واستيلا واما ما يغصبه بعضهم من بعض فملله بذلك
 فنكر الحرام الذي يميز انديهم اوسع من الحلال الذي يميز المسلم وقال الغزالي
 لحرم اخذ المال من السلطان اذا كان ما في بيت المال حرام كما هو الغالب
 قال النووي وهذا اشتاد ولبس مذهبنا قال الغزالي الورع او بعد اقتسام
 اخذها ورع الشهادة وقا فيها ورع المتعبد وهو ترك ما يتطرق اليه
 احتمال التحريم وان افنى المفتي بقى نخله عملا بالظاهر اذا كان لاحتمال
 موقع ولا اثر لاحتمال البعيد ترك الاصطيا لاحتمال الز الذي
 يصطاده اصطاده غيره وانفك منه فهذا وسواس لا ورع وقال الثما

حرم
 قوله لا فرق الى آخره لم اصره
 في القواعد كما وجب ما قبله

مالا حرمه المقتضى ولا شبهة فيه للرجحان في الخجاره الى الحرام وهو ورع التفتن
وذا بعث ما ليس فيه شيء مما سبق ولكن ثناوله من غيرنية التقوى على
العبادة ونظر في اسبابه لراهة وهو ورع الصديق فاذا اخطأ في
البلد حرام غير مخصص بحلال غير مخصص لم يحرم الشرع منه الا ان يقرن
بذلك العزم ان نذكر على انها من الحرام لكن تركه ورع محبوب وكما ان
الحرام ناكل الورع ولو اعتقلت شاة علفا حراما او رعت في حشيش حرام
لم يحرم لحمها ولبنها لكن تركه ورع ولو امتنع من اكل طعام حلال لئلا يهمله
فاستقوا وكافر فخذوا شواش ولو اشترى طعاما في الدمة وقضى تمسه من
حرام نظر ان سلم اليه البايع الطعام قبل قبض الثمن بطيب قلبه فاكله قبل
اقباض الثمن حل اجماعا ولبنه تركه ورعا موكدا وهو ناك في ذمته فان اراد
البايع منه مع علمه بان حرام يراوان ظن انه حلال لم يبرأ وان لم يشترط
قلبه بل اخذه المشتري فاكله فاكل حرام ستوا اكله قبل توفيه الثمن او
بعد من الحرام لان له حق الحبس على الصحيح وان وفي الثمن الحرام او لا ثم
قبض المبيع فان علم البايع ان الثمن حرام واقبض المبيع برضاة سقط حقه من
حبه وبيع كل المشتري خلا لا وان لم يعلم انه حرام فان كان بحيث لو علم
لما رضى به ولما اقبضه المبيع لم يسقط حق الحبس والا كل حين يد حرام ولو
اشترى شيئا ثمن في ذمته وقبضه برضى البايع قبل توفيه الثمن ثم ذهبه
لا ضمان وفي مال المشتري حلال وحرام ولم يعرف المتهب من ايهما توفيه
لم يحرم على المتهب لكن الورع تركه ويترك الورع ونحف بحسب كثرة
الحرام في يد المشتري وقلبه ولو اشترى انسان شيئا في الذمة ثم وفي
ثمنه عنده لم يعرف بالحق الحرام او سميها لم يعرف بقطع الطريق والحق
اكل المشتري ولم يحرم **فزع** قال في الرجحان يجوز ان يشتري دارا من
دور البلد وان علم ان فيها دارا مغموصة والسؤال ورع واحتياط ولو
كان فيها عشرة دور فيها واحدة مغموصة او وقف ولا يعرفها رجب السؤال
ولو كان في البلد عدة اشرار وباطان خصص بعضها بالنسب بين المذهب

معين

معين لم يجز ان يترك في شيء منها ولا ياكل من وقفها حتى يتسأل . اخر
لو نهى متاع مخصوص فصادف من ذلك النوع شيئا يباع واحتمل
ان يكون من المنسوب فان كان في يد من عرفه بالصلاح جاز شراؤه
وردد ورع وان كان في يد مجهول فان كان ذلك النوع كثيرا في
البلد من غير المنسوب جاز الشرا منه وان كان لا يوجد غير المنسوب
الا نادرا فلا امتناع منه ورع وفي تجرعه **نظر فزع ثالث** قال
في الاحياء اذا اردت ان تشتري من انسان طعاما او اهداه لك او
ضيفك به لم يطاق القول انك تشتال عن حمله ولا تترك السؤال
لانه قد يجيب قد يندب وقد يدره وقد يحرم وضابطه ان السؤال
موضع الرسة ولها حالان احدهما يتعلق بالمالك والاخر بالمالك
اما الاول فالمالك ثلثة اضرب . احدها ان يكون مجهولا وهو من
ليس فيه علامة تدل على طيب ماله ولا فساده فيجوز الشرا منه
وقبول هديته وضابطه ولا يجوز السؤال عن حل طعمه لانه لا يدرك
فان اراد الورع فليترك . الثاني ان يكون مشكوكا فيه بان يوجد
علامة تدل على عدم تقواه كلباس الظلمة وهياهم اديري منه فعلا
بحر ما فيستندك به على شكا هله فيحتمل ان يقال يجوز الاخذ منه من
غير سؤال والسؤال ورع ويحتمل ان يقال لا يجوز ويجب السؤال
وهو الذي يقتضى به اذا ذك ذلك العلامة على ان الشك ماله حراما فان
ذلت على ان فيه حراما يشتر ان السؤال ورعا . **الثالث** ان يعرف
من حاله ما يحصل له ظن حل ماله او تحريمه فيعمل به ولا يجوز السؤال
في الاول ويجب في الثاني . **الحال الثاني** ان يتعلق الشك بالمال
بان حنظل حلال حرام كما اذا ابتاع اهل السوق طعاما حراما فلا يجب
السؤال على من يشتري من تلك السوق الا ان يظهر ان الشرا في ايديهم
حرام فيجب السؤال وما لم يدرك الا الشرا ما يجوز السؤال ورعا **فزع رابع**
الورع لمن اشترى شيئا لاكل او غيره ان يشتريه بثمن في ذمته فانه يحمله

دعوى

فصل خامس لو اخذ من غيره مالا بملكك بعوض او غيره او باباحة ظاناً انه عليه اعتماد على الظاهر فأكله وهو مغضوب في الباطن فهل يطالب به في الاخيرة افنى البعوي بانه ان كان ظاهر الماخوذ منه الحر فارحوا ان لا يطالب به وان كان ممن دلت عليه ماله بالحرام طوبى به. **القسم الثاني** من المناهي ما حمل على الغشاد اما المتطرق خلل الى الاركان والشرايط المتقدمة في الباب الاول او لا لم ينسحب عن العقد شيء متعلق به مفضلاً عنه فيتعين تعلقه بنفس العقد فيسقط وهو بيع من موع الجاهلية افردت بالنهي تأكيداً وان كانت داخل تحت النصوص العامة كالبيع عن بيع الغرر الاول منها النهي عن بيع جبل الجبله وجبل الجبله ان ينتج الناقه ثم يحمل التي تحت ولدنا ويلزم احداهما ان يبيع الشيء ثم يوجمل الى ان تلده من الناقه وولد ولدها وهو بيع ثم لا اجل محمول وتا بينهما انه يبيع ولد ولد الناقه الحال في الحال وهو بيع معدوم ومجهول وغير ملوك وغير مقدور على تسليمه الثاني ففيه عليه السلام عن بيع الملائق والمضامين في الملائق ما هو بطون الامهات من الاجنه والمضامين ما في اصلا ب النحول كانوا في الجاهلية يفعلونه وهو باطل لا معدوم ومجهول وغير مقدور على التسليم. **الثالث** ففيه عليه السلام عن بيع الملامسة والمناوبة والملامسة لمس الرجل ثوب الاخر بيدك بالليل او بالنها ولا يقبله الا ذلك والمناوبة ان يعبد الرجل الى الرجل يوبه ويند الاخرا ليه ثوبه ويكفر ذلك ببعاء من غير نظر ولا نراض وفي تفسير الملامسة ثلاثة اوجه. **الوجه** احدها ان جعل نفس المشتري ببيعاً بان يقول مالك الثوب مثلاً لمست ثوبي فهو بيع منك بكذا وهو باطل للتعلق وغيره وجعله المتولى في معنى المعاوضة مما في فيه الخلاف. **الثاني** ان يبيع منه شيئاً على انه مثنى المنة لزم البيع وهو باطل للتعلق بالزوج. **الثالث** وهو تفسير الشافعي وراي الحديث ان ياتي بثوب وطوى وفي ظلمة فيلمسه المستامر فتعنه منه بشرط ان يقوم لمسته مقام نظره ولا خيار له اذا رآه وهو باطل قال الامام وسطرق اليه احتمال من جهة ان في بيع الغايب بشرط نفي خيار

الردية

الردية خلافاً ولا يمنع ان يكون ذلك الخلاف وهذه الجواب المتولى وفي تفسير المناوبة ايضاً ثلاثة اوجه احدها وهو تفسير الشافعي ان يجعل البند بيعاً فيقول اليك ثوبي مثلاً ويند الى ثوبك على لفظ واحد بالآخر ويقول البند اليك ثوبي بعشرة وهو باطل لاختلاف الصيغة ويبقى فيه الخلاف في المعاوضة. **الساكن** ان يقول بعثك هذا بكذا على ان اذا بنده اليك فقد انقطع الخيار وهو كالمالي في الملامسة. **الثالث** ان يرد منه بند الحصاة وشيئاً. **الرابع** ففيه عليه السلام عن بيع الحصاة وفيه اوجه احدها ان يجعل ارضي الحصاة بيعاً فيقول اذا رمت هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكذا. **الثاني** ان يقول بعثك واحدة من هذه السلع وادم بيمين الحصاة على انها وقعت فهو البيع **الثالث** ان يقول بعثك من هذه الارض لحيث يميني اليه هذه الحصاة اذا رمت بها. **الرابع** ان يجعل ارضيها فاطعاً للخيار فيقول بعثك هذا بكذا وللخيار الى ان ترى بهذه الحصاة وهو باطل في الوجوه كلها. **الخامس** ففيه عليه السلام عن بيع ثوب في بيعة ودر الشافعي رحمه الله له تفسيرين احدهما ان يقول بعثك هذا بالف نقدة او بالكفر نسيئة فخذ باهما شئت او شئت انا وهو باطل وهو خلاف ما اذا قال بعثك بالف نقدة او بالف الى سنة فانه يصح ولو قال بعثك هذا بالف نصفه بستمائة لا يصح. **الثاني** ان يقول بعثك عبدي هذا مثلاً بالف على لفظ يعني فرتك بالف او يقول بعثك بالف على لفظ شتر يعني ذابى مثلاً بالف وهو باطل بالتفسيرين. **السادس** ان ياتي عن عسب النخل وهو الثمر الماخوذ على ضربه وقيل ليرجر الماخوذه عليه وان كان في الاصل نفس الصراب ولا يصح بيعه قطعاً وفي صحة استيجاره لذلك وجهان اصحهما المنع وخوجه ان يعطى شيئاً على سبيل الهداية ويستحب اعادته لذلك. **الثاني** ففيه عليه السلام عن بيع وشروط الشرط ينقسم الى ما ينقضه مطلق العقد والى غيره فالاول لعقب البيع والاستفاعة به ورده بالعيب فكذا لا اثر له لاشتراط الثاني

ينقسم الى ما يتعلق بمصلحة العقد والى غيره والاول قد يتعلق بالشرط خاصة
كاجيله وشرط الرهن والقبيل به وقد يتعلق بالمتن خاصة بشرط كون
العبد كاتباً والجارية بكراً وقد يتعلق بهما معا بشرط الخيار ومنه كلها
شروط صحيحة والثاني ينقسم الى ما لا يتعلق به عرض موجب شاذع والى
ما يتعلق به فالاول بشرط ان لا يأكل العبد المبيع الا الهريسة ونحوه فهذا
لا يفسد العقد ويلغى على المذهب والثاني بشرط ان لا يقبض الماشترى
ولا تصرف فيه بانسحاق وبيع وبشرط بيع اخرا وقرض بشرط ان لا خسار
عليه اذا باعه بغير ان بل يجوز على البائع هذه الشروط مفسدة للبيع
الاستسلة بشرط العتق فانها مستغناء على فاسيائي وتحرر من ذلك ان
الشروط سنة اقتسام احد هاتين الشرطين لا يتعلق به عرض مورد تنازعا
اداموافقته مقتضى العقد كقوله بعثك بشرط ان تصرف بغير شييت
او لكونه لا عرض فيه لقوله بشرط ان لا يأكل العبد الا الهريسة او لا يلبس الا
الحزف صحيح كذا ذكره لرهام والغزالي لان قال المتولي لو شرط ما يقتضي الزام
ما ليس بلام كما لو شرط في بيع العبد ان يهلى النوافل او يصوم غير رمضان
او يصلى الفرائض او لا الوقت ففسد العقد ومقتضاه فساد في مستلثا لا
وتأذع بعضهم في قول لروين انه لا يتعلق باكل العبد الهريسة ولبسته الحز
عرض فقد يفسد دفاهية عبثه وقال ابن الصلاح الاحتسب لن يقر بالتنا
الثنا فرق على ان يكون الشرط ان المشرى لا يأكل الا الهريسة فان هذا لا
يتعلق به عرض للبائع فطعا ومن هذا القبيل اشترط الكيان بمكان معين
والوزن بميزان معين وفيه خلاف باقى في السلم **فرع** قال البغوي لو باعنا
شرط ان لا نجعل فيه شيئا محرما يبيع كالو باعه سيفا بشرط ان لا يستعمله
في قطع الطريق او عبدا بشرط ان لا يستعمله فيها لا يجوز **م** الثاني شرط
الخيار فيجوز اشتراطه في البيع المتعاقد بين معا ولا حده خاصة ثلاثة ايام
فما دونها **المالك** شرط المدة في الثمن اذا كان في الذمة الى اجل معلوم فلو
اجله بقدر زيد او الحاج ارتزوا لا يطرا وابقاض المبيع فهو فاسد وقال

الرباني

الرؤيا في لو اخله الى اجل معلوم يعلم انه لا يعيش اليه كالف سنة بطل
العقد كالمواجر ثوبه الف سنة وحكى جهين فيما اذا قال لعبد انت
حرا ان مت بعد الف سنة هل يجوز مدبر اقال ومظهر فايدته فيما اذا لا
حلف لا يدبره فقال له هذا او على هذا بشرط في اجل احتمال بقاءه الى
تلك المدة وقال المؤيد لا بشرط بقاءه اليه فانه ينقل الى ورثته لان الجدل
بالف والحوة ما يبعد بقاء الدنيا اليه فاستد وفيما قاله فظروا اما الثمن
المعترف المبيع المعين فلا يقبل ان الناجيل فلو قال بعثك هذه الجارية
بعدها الذي تار على ان لا استلمها الى شهر فقبل او قبله وقال المشتري
اشتريتها به على ان لا استلمها الى شهر بطل العقد ولو زاد البائع
في رجل في اثم مدة لرجل المزدنيا ولا ارجل مدة اخرى بعد انقضائه
فهو وعد لا يلزم ويتأجل به الحال بالوصية بان يوصى رب الدين بماله
الدين من معينه فعلى ورثته اماله فيها ولو قال اشتريت هذا منك
بالف على ان يضمنه زيد الى شهر فقال له بعث صح ويتأجل الثمن في حق
زيد وفي ناجيله في حق المشتري وجهان ولو قال بعثك هذا بكذا بشرط
ان يوفي الثمن في ثلاثة ايام صح فان قال فان لم يوفه فماذا يبيع بطل رد
لو عقد العقد مطلقا والحقاه به في المجلس على المذهب **المرابع**
شرط الوثيقة في الثمن تجوز اشتراط الويقيه فيه بالرهن والكفيل
والشهاده بان يقول بعثه بكذا بشرط ان ترهنه كذا او تكفل به زيد
او تشهد به شوا كان الثمن موجلا او خالا بشرط ان يتكفل كفيل بالبائع
بعده المبيع وبشرط في الكفيل التعين بشخصه او بالتعريف باستمارة
ونسبه ولا يكفي الاطلاق ولا الوصف بان يقول ثقه موسر وعز ابن ج
انه لا بشرط تعيينه اذا اطلق قام من شأنا مناد وبشرط في المرحون
تعيينه بالمشاهدة او بالمعرفة بان يقول الدار الفلانية او الوصف بصفان
السلم بان يقول عبدا صفتة كذا وكذا وفي اشتراط تعيين الشهود
وجهان فاصحها انه لا بشرط وقطع لروين ما رو شيخه به ورد الخلاف الى انهم

بتعيينهم في اشتراط تعيين من دون الرهن في يده من الرهن او
غيره وجهان اظهرهما لا بل انفق على ان يكون في يد الرهن او يد عدل
فذاك والا جعله الحاكم في يد عدل وذلك كله فيما اذا شرط رهن غير
المبيع فاما اذا شرط رهن المبيع بالثمن فقد قال الشافعي المبيع مفسوخ الي
باطل وثابعه الجمهور وبني الامام والغزالي ذلك على اقول البداة
في تسليم المبيع فان قلنا يبدى البايع او يجبر ان معا ولا اجبارا لم يند
واحد منها بالتسليم بطل المبيع وان قلنا يبدى المشتري فوجهان احدهما يصح
العقد والشرط وهو الاظهر عند الغزالي وثانيهما يبطل العقد فان قلنا يصح
كان رهنا عند البايع ولا يزول ضمان المبيع الا بالقبض قال الامام ولا يمتنع
سقوط الدين بثلث المهر من الالة هذه الصيغة وتوقف الرافعي في هذا
البناء ولو شرط ان يرهن المبيع بعد قبضه بالثمن بطل المبيع امتناعا من رهنه
اياها بالثمن من غير شرط فان كان بعد القبض صح وان كان قبله فان كان
الثمن حالاً وحق المحس ثابته لم يصح وان كان موجلاً فهو كالمهر
المبيع قبل القبض يد من اخر وفيه خلاف بالي ثم هذه الشروط اذا تحت
فان وفي بها من اشترطت عليه فذاك ولا بد من انشاء عقد الرهن
ومقتضى كلام الماوردي انه لا يحتاج الى استيفاء عقد الرهن وتحصل
باشترطه في المبيع والقرض وانما يتوقف على القبض خاصة وقد حكاها
الرافعي بوجهها والمذهب الاول وان لم تحصل الوفا بها بانامتنع البايع
فلم يرهن ولم يقبض المهر من او لم يستحصل الكفيل المعين لم يجرى كذا ثبت
للبايع الخيار ولا يقوم رهن وكفيل اخر مقام المعين فان فسخ فذاك
وان اجاز فلاحيا للمشتري ولو غير شاهد بن فاستغاث من تحمل الشهادة
فان قلنا لا بد من تعيينها ثبت للبايع الخيار ايضا ولز قلنا لا بشرط
فلا قال الامام يعني ان يشهد من هو مثله في الصفات المقصودة في
الشهادة ولا يلحق الشهادة اقوام مخططين عنهم ولو اجاب المشتري الي
الرهن فامتنع البايع من قبوله فيحل جبر عليه ام يحجب عنه وبين تركه ولا

خيار

خيار له فيه وجهان ولو تلفت العين المشترط رهنها قبل التسليم او تعديت
او اطلع على عيب قد يمر بها لم يعلم بثبوت له الخيار ولو بدل له البايع ارش
العيب لم يرد رهنه ولو لم يعلم بالعيب حتى زال ففي خيره وجهان ولو لم يعلم
به حتى حدث عنده عيب تخير ايضاً بخلاف المشتري ولو تلفت وتعديت
في يده بعد القبض فلا خيار له الا ان يكون بسبب مسدود على القبض قتل
بزدة او جناية متناقتين ففي ثبوت الخيار وجهان ولو قطعت يده بسبب
متناقته فان لم يعلم بها بخير ان علم فلا وبوجه مجي الوحيين ولو اختلفا في
العيب فادعى المشتري وجوده قبل القبض والبائع حذوثة بعدة فالله
البائع ولو اطلع بعد تلفه في يده او نعيبه على عيب قد يمر فلا ارش له
وفي ثبوت الخيار له في البيع وجهان اصحهما لا يظن هذا النوع بشرط
ان يرهن عنده عبديه فنهها واقبض احدهما وتلف عند المرفق واشنع
الراهن من قباض الاخر وتلف في يده لم يكن للمشتري خيار ولو بيع
الرهن في حوالته ثم علم بعيب به لم يرد له فسخ البيع فان كان الممن
باقيا ولوردة المشتري بالعيب فان استرجع الممن من يد المرفق والعد
الذي كان عنده كان للمرفق فسخ البيع المشروط فيه الرهن وان رده
على الراهن ولم يسترجع الثمن من يد المرفق فلا خيار له **فروع** لو وقعت
هذه الشروط التي يصح اشتراطها في البيع على وجه فاسد لما لحما له كشرط
خيار و اجل محمولين ولزيادة لشرط الخيار ان من ثلاث اول عدم
تعيين المهر من وكوة او شرط في البيع شرطاً فاسداً بشرط ان يبيعه ذاك
وان يعطيه من عمرته كل سنة كذا وكوه من الشروط التي موز في العقد
وسمي علقه بعده فهل يفسد العقد منظر فان كان المشروط شيئا لا يعود
بالعقد كالخيار والاحل الفاسدين وان يعطيه من غله كل سنة كذا ففسد
البيع وان كان يفسد بالعقد كالرهن الكفيل فنقول ان اصحها انه يفسد
كسائر الشروط الفاسدة وثانيها لا كالكناح وفيه قول اخر لفساد الشرط
لا يقتضي فساد العقد مطلقاً وقيل لئلا كناح ايضاً يفسد بالشرط الفاسد

فيتحرك فيه وفي البيع ثلاثة اقوال اصحها يبطل البيع به دون النكاح
 الخامس ما استثنى عن بيع وشرط عتق المرتبة المبيع فاذا جاء
 رقيقا وشرط على المشتري اعانة ففي صحة البيع والشروط اقول
 اصحها وهو المذهب محتمل والثاني بطلانها والثالث يبطل الشرط
 دون البيع فان قلنا يصحان فذلك فيما اذا اطلق او قال بعقه عن نفسه
 اما لو قال بشرط ان بعقه عنى فهو باطل ولو شرط البائع مع العتق ان يدين
 الولاء ففي صحة البيع قولان اصحها انه لا يصح وثانيها انه يصح وعلى هذا هل
 يصح الشرط ويكفي الولاء للبائع فيه وجهان اصحها وانفرد الامام برأيه
 وجه الصحة واخاها ثم الغرض المشتري طوعه تعالي او للبائع او للعبد فيه
 ثلاثة اوجه وعلى كل حال الولاء للمشتري اذا اعتقه وبني على هذا لوجه
 ثلاثة امور احدها انه هل يثبت للبائع مطالبة المشتري بالعتق ان قلنا
 انه حقه فله ذلك وان قلنا انه لله تعالى فوجهان اصحها ان له ذلك ايضا
 وان قلنا انه للعبد فله المطالبة الثاني هل يسقط بعق البائع ان
 قلنا العتق لله تعالى فلا يسقط بعق وان قلنا حقه سقط ولا رجوع له
 فيه كما لو شرط الرهن والكفيل ولا كلام الشيخ الى محمد ومن الى انه لا يسقط
 وجعله الغزالي وجهها وعلى لوجه كلها ليس للمشتري عتقه عن الفقار
 الا اذا اسقطه وقلنا يصح استقاطه فوجهان اصحها انه يصح وقال النووي
 اذا قلنا الحق للبائع واذن له في عتقه عن الفقار فوجهان اصحها ان
 يجزيه عنها وعن ادا حق البائع **المال** اذا امتنع المشتري من العتق
 ففي اجبا عليه قولان وميل وجهان فان جعلناه حق البائع لم يجز بل
 يثبت له الخيار وان جعلناه حق الله تعالى اجبر على هذه ان في صحة احتمال
 للامام احدهما وهو الذي ذكره القاضى المتولى انه كالمولى يخرج على الخلف
 في ان الحاكم بعثه عنه او حبسه حتى يعتقه وثانيها انه لا طريق له
 حبسه حتى يعتقه ولا يعتق عليه كذا قال الغزالي والرافعي وظاهر كلام
 الامام ان القول في لرجيا رفق تعالى انه حق البائع فان قلنا لا يجزى

البائع

البائع وان قلنا البيع صحيح والشرط باطل ففي ثبوت الخيار للبائع عند
 امتناع المشتري من الاعتاق وجهان في الحادي احدهما لا لفساد الشرط
 والثاني وهو قول البصريين نعم لان فساد الشرط يمنع لزومه لا ثبوت
 الخيار به وهو غريب ومنعني ان يطرد في كل شرط فاسد قال وفي جواز
 عتقه عن الكفارة وجهان اصحها نعم وعلى كل حال يجوز للمشتري استخدام
 والوطى قبل العتق ولو كانت الحاصلة قبله له ولو قبل كانت قيمته له ولا
 يكلف صرفها الى شرا عبد اخر ليعتقه به له وليس له بيعه من غير بشرط
 العتق على الصحيح ولو اوجه قال الروياني احتمل وجهين اصحها بطلان
 الاجارة ولا تجزى استيلا الجارية عن اعانتها على الصحيح بل عليه
 تجزى عتقها وفيه وجه له تجزى عتقها عن الشرط لا شحقا فاما العتق
 بالاحمال وعلى هذا انا لخدم كالموتى ولو جنى قبل العتق فهل يسلم لبيع
 في الجنابة قال الامام روى ان قلنا باجبار على عتقه وجب فداء كالمولى
 ولومات قبل العتق ففيه اوجه احدها بنفس العقد لنعنه امضاه فعلى
 هذا يسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع قيمة العبد وهل يجب قيمته يوم
 البيع او يوم الموت فيه وجهان والثاني ان المشتري يغرم قدر التفاوت
 بين قيمته مشتري بشرط العتق وبين قيمته مشتري بدونه **المال** قاله
 الامام انه يجب قدر التفاوت بين قيمته بهذا الشرط ودون مدسوق الى
 الثمن لا الى القيمة كما لو اشتراه بشعيرة وقيمة بالشرط مائة ودد مائة
 وخمسون والتفاوت الثالث **المال** المن تسعون وقد بان ارضيه التفاوت
 ثلث الجملة فكان اخذ ثمن ثلثي العبد واذا كان ثمن ثلثيه تسعون فثمن
 الجملة مائة وخمسة وثلاثون فيغرم خمسة واربعون وقال ابن الصلاح
 اذا كانت قيمته من غير شرط العتق مائة ومعه تسعون فقد نقص بالشرط
 عشر قيمته فرفنا ان الثمن المسمى بنقص منه العشر فاذا كان مثلا خمسة
 واربعين فليس الطريق فيه ان يزيد على المسمى عشر حتى يكمل فاما اذا
 ضمت اليه كانت جزا من عشر جزا بل طريقه ان يضم اليه تسعة وهو

حمته في الصورة المذكورة فكون الحملة خمسين والحمسة منها عشرة والقاعد
في ذلك ان كل ما نقص منه جزا فحلته ان يضم اليه جزا مثل الجزا الذي قبل
الجزا الشايط منه فاذا نقص منه تسعة اضيف اليه ثمانية وان نقص ثمانية
فتسبعة وهكذا الامر في هذا على الخلاف المعهود في ارش العيب فان
هناك ينقص الجزا الذي هو على التفاوت من الثمن المسمى ويرده البائع
على المشتري وهنا يزيد على المسمى ياخذ البائع من المشتري وهذا الوجه
اعد لها عند الغزالي **الرابع** وصحة ابن العصور ان يثبت للبائع
الحيازين ان يمتنع العقد ولا يثبت له وبين ان يفسخه ويرد الثمن ويرجع
بالقيمة **والخامس** وهو لا ظهر عند الراعي انه لا شيء على المشتري الا الثمن
المسمى له لم يلزم غيره وهذا حق بلا خلاف بل وجهه معرفة على
العقود حق البائع قال لراما وصحة اجرائها وان قلنا انه حق لله تعالى وحلي
المادحة من هذا القول **والثاني** والخامس وقال لراما تجري سوا قلنا بحسب
ام لا وهو صريح في جريانها على القول بان حق الله تعالى وحلي القاضى
الطبري منها الثالث والرابع وظاهر كلامه يقتضي جريانها على قول
الاجبار وعدمه وقول لراما راجعا انما هو على القول بان حق الله تعالى وحلي
بعضهم طريقا اخر وفي انا جعلنا العتق حق الله تعالى لم يلزمه شيء وليس
جعلناه حق للبائع ففيه الوجه الرابع **فروع** **الاول** لو جري
البيع بشرط الولادون شرط العتق بان قال بعتك بشرا ان يكون الولادون
ان اعفنه يوما قال المتن في هذا البيع باطل بخلاف وقال في موضع
اخر المذهب فتشاده وهو يشترط خلاف فيه **الثاني** لو اشترى باه او
ابنه بشرط العتق قال القاضى لا يصح ويمتنع ان يصح على قول الاود في انه
لحقناج الى انشا عتق ولو ابتاعه بشرط ان يبعه بشرط العتق قال القاضى
الاصح النطلان ولو اشترط ان يعاق عتقه بصفة لم يصح على الرمح فربما
على القول بصحة الشرط بشرط العتق وعنه ايضا وجهان فيما اذا اشترى
جارية حاملا بشرط العتق فولدت عرقها هل يبعها وله في العتق الثالث

لو اشترى

لو اشترى عبد بشرط ان يدر او يعتقه بعد شهر مثلا او يكاتبه
فهل هو بشرط العتق فيه طريقان احدهما لا ويبطل البيع قطعا ولو باع
امه بشرط الاستيلاء لم يصح واخرا ابن العصور صحة البيع بشرط
العتق بعد شهر **الرابع** لو اشترى داوا بشرط ان يقفها ففي صحة البيع
والشرط طريقان احدهما القطع بالنطلان كما لو اشترى ثوبا بشرط ان
يصدق به السادس ان يصدق عن ثمنه عليه السلام عن بيع وشرط
اشترط وصف فابره بالمبيع لا ينفذ على انشا امر بعده يتعلق بغيره ثم
هذا الوصف المشترط ينقسم الى ما يرجع الى وصف شخص عينا او الى ما
هو وصف محض **الثاني** لقوله بعتك العبد على انه كاتب او امي او حساب
او خياط فيصح فان اخلف ثبت للمشتري الحيازة على ما سياتي والاول
ففيه مستأدل الاولي اذا باع جارية او سمية وشرط كونها حاملا ومقدم
عليها ان افاد الحمل بالبائع لا ينفذ من مالك لراما ولا من غيره كما مر وان لم يباع
حيوانا حاملا واطلق دخل الحمل في البيع اذا كان مالك لراما وهل يقابل
بشرط من الثمن فيه خلاف ياتي فاذا اشترط حمل الجارية او البهية ففي صحة
البيع طريقان اشهرهما فيه قولان وقيل وجهان احدهما انه يصح وبناؤه
بعضهم على الخلاف في ان الحمل يعلم ام لا ان قلنا يعلم بوضوح وهو الاصح
وان قلنا لا فلا وخصصها بعضهم بالسمية وقطع في الجارية بالصحة لانه
عيب فيها **الثانية** القطع بالنطلان ولو قال بعتكما وحملها فعتقني
زيد انه يصح لانه مقتضى لطلاق ونسبه العتق الى لراما **الثاني** وعن
ابن الحداد داني على السنيخ انه لا يصح وهو لراما قال القاضى وينبغي ان
يطرد الوجهان فيما اذا قال بعتك الرهانة وجهها والجوز ولها والمذهب
القطع بالصحة فيها ولو باع حاملا وشرط وصنعها وقت ذال لم يصح قطعا
وحكم بعض الطبري حمله على البهية فيما تقدم **الثانية** لو باع شاه وشرط
كونها لبونا مثلا بطرق احدهما وفي طريقة البرافين القطع بالصحة
الثانية انها على القول في اشترط الحمل في الحيوان قال الراعي في لراما

الا ان الصحة هنا اظهرتها في الحمل . الثالثة انه ان شرط كونها بئنا صح
 قطعا وان شرط اللب في الصرع ففي صحته الخلاف في الحمل ولو شرط لهما
 نذر كل يوم كذا طولا لم يصح البيع وعن رواية العمري في رواية وجه انه يصح
 ولو قال بعثك هذه الشاة وما في ضرعها من لبن ففي صحة البيع الخلاف
 المتقدم في الحمل . الثالثة لو باع جبة وشرط كونها محشوة ففي صحة البيع
 الطريقتان في اشتراط الحمل وادى بالصحة ولو قال بعثتكم وحشوها
 فطريقتان احدهما انه على الخلاف فيما اذا قال بعثتكم بالمهية وحملها
 والثاني القطع بالصحة فان قلنا بالبطالة في الطهارة والبطانة فولا
 المتفرق وقال للامام والغزالي بيع الحشوا ايضا يخرج على قولي بيع الغائب
 ولا يشترط في بيع الحبة وروية حشوها لتبعيته كما لا يشترط في الدار وروية
 كل صبة وتسلسله ومستمرا . الرابعة اذا اشترط في البيع قدة امعينا كما
 لو قال بعثك هذه الصبة انما لا يخرضا عا البيع والشرط فان وجد كما
 شرط فذاك وان وجد ازيد منه كما اذا خرجت احد وتلايت فقولان
 اصحهما انه يصح وبه قطع جماعة وعليه هذا فالكذا زيادة للبايع او المشتري
 فيه وجهان احدهما وهو ما اوردته ابن الصباغ والعمري انهما للبايع واخذ
 المشتري القدر المشروط بالثمن المذكور وعليه هذا في ثبوت الخيار للمشتري
 وجهان وثانيهما انهما للمشتري ففي ثبوت الخيار للبايع وجهان اصحهما
 وانما كثر للخيار وثانيهما وهو اختيار البغوي لا فان ثبت الخيار
 فاحراز البيع كانت الصبة كلها للمشتري ولا يطالبه في الزيادة بشئ ولو
 اذاد القسح فقال له المشتري لا يفسخ فاني اتبع بالقدر المشتراط شيئا
 والزيادة لك ففي سقوط خياره قولان وقيل وجهان اظهرهما وهو
 اختيار الامام انه لا يفسخ قال للامام وقطع ابو محمد بطلانه ولا
 وجه له ولو قال لا يفسخ حتى ازيدك في الثمن لما اذا لم يلزم ذلك
 بل خلاف ولا يستقط خياره وان نقص كما اذا خرجت تسعة وعشرين
 ففي صحة البيع طريقتان احدهما انه على القولين والثاني القطع بالصحة

وجعل

وجعل الغزالي الخلاف ملتفتا على الخلاف فيما اذا قال بعثك هذه البغلة
 فبانث رده او هذه الشاة فظهر بقره وهذا العبد فبان خادمة ففي
 صحة البيع طريقتان احدهما انه على القولين والثاني القطع بالصحة وجعل
 وجهان احدهما يصح وينت للمشتري الخيار والمنصوص انه لا يصح وهذا
 اذا اعتقدها كما سماه اما الوعر في الحال فقد قال الروياني من جزم في ردول
 بالبطلان تخمّل ان يقول هنا وجهان احدهما يصح اعتمادا على ثبوت ثبوت
 وقد ذكر المزي ان لو قال بعثك هذا الغرس وهو يراه بغلا او هذا الراد
 وهو يراه قميصا او هذا الغل وهو يراه خفا ان يصح وهذا صحيح لانها
 لا عيبا بالتسمية فوجودها لعدمها وقال في موضع اخر لو قال بعثك
 هذا العبد واسأرا اليه لا يصح ولو قال بعثك هذا العبد الكبير
 وكان صغيرا صح والفرق الاول اخلاف جفت والثاني اخلاف صفة
 رجعت الى مسئلتنا فان قلنا بالصحة فخير المشتري في لاء جارة
 والفسخ ولا سقط خياره بان تخط البايع من الثمن قدر النقصان فانه
 اجاز فخير بجميع الثمن او بالفسخ فيه طريقتان احدهما فيه القولان
 الايتان في نفي الصفقة لان لا ظهر هنا انه خير بالجميع وثانيهما انه
 خير بالجمعة قطعا وهو طريقتان الصباغ ولو باع الثوب على انه عشرة
 ادرع او هذه الارض على انها مائة دراع او هذا القطيع على انه مائة
 رأس او هذه المشورة وقرقا بن الصباغ والعمري في الصبة ربيعها لا شيئا
 فخير ما في الصبة اذا زادت يرد الزيادة واذا انقصت فخير بالجمعة وجزم
 ابن الصباغ في هذه الصورة انه خير عند النقصان جميع الثمن وحتى العمري
 الخلاف فيها وفرقا تتسالي اجزا الصبة فلا يجوز التوزيع جهالة وبانه
 يمكن الرد الزايد من غير ضرر بالمشاردة وبالفضل في الثوب والا ورض
 وجزم العمري في مسئلة الصبة بالصحة ستوا زاد وانقصت وحتى الخلاف
 في هذه الصورة **فروع** الاول لو قال بعثك هذا ولم يذكر ثمننا لم ينقد
 ببيعها ولا هبة ثمان قبضه المشتري ضمنه ومنهم من اجراه الوجهين

الايتين فيما اذا قال بعثك بلائتي ولو قال بعثك هذا بلائتي او على ان
 لا يمين عليك فقال اشترته لم ينعقد ببيعاً واطهر القول ان لا ينعقد
 نية ايضاً وادعي الامام القطع به وعلى هذا الوجه في قوله من نفعنا عليه
 وجهان والقول ان القولين مما اذا استلزم معناه لم ينعقد ببيعاً وان
 كان لا ينعقد مثلاً. **الثاني** في لو باع حيواناً حاملاً واستثنى حمله لم
 يصح البيع على الصحيح من الوجهين وعلى هذا لو كان الحمل مستثنى
 بان كان حراً او غير ذلك لان ما بالوصية بهادونه او بالعكس او على
 القول ببقائه للمشتري اورد بعيب فبناهما لكما من ذلك الحمل او
 من غيره قاله الصحيح من الوجهين انه لا يصح ايضاً واختار الامام والغزالي
 في موضع مقابله وقال القاضي لا خلاف انه يجوز بيع الجارية الحامل بالحيث
 وقال في موضع اخر اذا كانت زوجته الامة حاملاً منه فادعى له بحملها جاز
 له ان يشتري الجارية على وجهه ولا خلاف انه لا يجوز لغيرها ان يفتي ولو وكل
 مالك الحمل فمالك لا يبر في بيعه او بالعكس او وكل ثالثا فباعها صفة
 واحدة وقلنا لا يجوز استثناء الحمل قال القاضي والمتولي والرويان لا
 يصح ولو باع شاة لبونا واستثنى لبنها ففي صحة البيع وجهان اصحهما
 المنع كما لو استثنى الحمل في الجارية والبيض في بيع الدجاجة والسبب
 في بيع التمسك والجب في بيع القطن ولعن آخر وهو اختلاف المستثنى
 بالمجرد. **الثالث** لو اشترى زرعاً وشرط على بايعه حصادة كقوله
 اشتريت هذا الزرع منك بعشرة على ان تحصد فيه ثلاث طرف
 اصحها بطلان البيع الثانية طريقة اي استحاق واختارها ابن الصباغ
 ان هذا اشترى الزرع واشتجار بايعه على حصادة والعشرة ثم راجعه فخرج
 على قوله بفرق الصفة في الجمع بين مختلفي الحكم الثالثة ان شرط الحصاد
 باطل قطعاً وفي صحة البيع قوله بفرق الصفة وقال الغزالي يخرج على
 الخلاف فيما اذا قال لعبدك كابتك وبعتك ثوباً هذا باطل فقال قبلت
 واشتريت ولو اورد كلام ابن العين والعمل بعوض بان قال اشتريت الزرع

بهدينا وعلى ان تحصد بهديم بطل قوله واحد ولو لم يشترط العمل زاد
 العقد عليها وجعل العوض فيهما واحداً كما لو قال اشتريت واسناجرتك على
 حصادة بعشرة فقال بعت واجرت فطريقان احدهما انه على القولين في الجمع
 بين مختلفي الحكم وثانيهما ان الاجارة باطلة قطعاً وفي بطلان البيع قوله
 المتفرق وان اورد كلامه بعوض كما لو قال اشتريت بعشرة واسناجرتك
 على ان تحصد بهديم صح البيع دون لرجان قال الغزالي ويجوز فيه الوجه في
 مسئلة المكاتب ويقاس بهذه النظائر كما لو اشترى ثوباً والزمن بايعه
 بصعته او خياطته او لبناً وشرط عليه طبخه او يغلا والزمن ان ينعكس
 الدابة او عبد ارضيعاً والزمن ان يتم رضاعه او مناعاً والزمن حمله
 الى منزله والبايع يعرف منزله فان لم يعرفه بطل قطعاً ولو اشترى خطباً
 على ظهن بهيمة مطلقاً فهل يصح وتسلم اليه في موضعه او لا يصح حتى
 يشترط تسليمه في موضعه فيه وجهان احدهما وبه جزم القاضى وصحة
 النودي انه يصح فان شرط نقله الى منزله فعلى ما تقدم. واعلم ان بين
 الشروط المستثناة من بيع وشرط باتفاق واختلاف البيع بشرط المراءى من
 العيوب وبيع المار بشرط القطع وسياطين ان شاء الله تعالى وما اذا
 باع ميلاً او ميلاً او معدرواً بشرط اعتباره بميكال او ميزان او ذراع معين
 او سكالاً وان معناه في صحته خلاف متر ويا في التسليم ايضاً او باع
 ذراً او شرط لنفسه سكاها مدة معينة او ذابة وشرط لنفسه ظهر مائة
 معينة وفيه خلاف ياتي اخر الاجارة او شرط ان لا يستلم المبيع حتى يعقب
 الترفان كان موجلاً بطل وان كان خالافيه خلاف ينبغي على اقوال البده
 بالتسليم فان قلنا يبيد بالمشتري صح والافلا او قال لعبدك بع عبدك
 من زيد بالف على ان على خمس مائة فباعه بهذا الشرط فالاصح انه لا
 يصح البيع وقدمت الفرض الخامس لو وقع العقد بشرط فاسد فحدث
 الشرط في زمن خيار المجلس او الشرط لم ينفذ العقد صح على المذهب
 وفيه وجه انه ينفذ صححاً ما حذف في مجلس العقد ونسبه القاضي الى

ابن الجعد وقال انه قال لو باع بلف ودخل خسر واستقطا الرطل في المجلس
صح البيع وقال بعضهم اذا حذف في زمن خيار الشرط انقلب صحيحا وكذا
خلف كل جهالة مفستك وقعت في الثمن او في البيع اذا رفعت في مجلس العقد
وقد تقدم ذكره . **الشك** ادس لو زاد اشراط صحيحا في العقد بعد انعقاده
كما لو شرط خيارا او احلا او حذفاه او نقصا منه او زاد افيه او زاد افي
الثمن او الثمن او نقصا منه فان كانت هذه التغيرات بعد لزوم العقد لم
يلحق به وكذا الخدم في راس المال في السلم والمسلم فيه والصدق وغيرها
من العقود لا يلحقها شيء من الاحكامات القابل لها ابتداء بعد لزومها وان كانت
هذه التغيرات والاحكامات قبل لزوم العقد اما في مجلس العقد او في زمن
خيار الشرط ففي الحاقه به اوجه احدها انه لا يلحقه ومحمه لادام والتولي
والغزالي في موضع وثانيها وهو قول ابي زيد والفعال انها يلحق في خيار السلم
دون خيار الشرط وثالثها وهو لزوم عند لزوم من انها تلحق به فيها وهل
هذا الوجه مفرغ على لزوم الملك في زمن الخيار والبايع ام هو مطلق على
لر قول كلهما قال جمهور العراقيين هو مطلق وقال ابو علي الطبري منهم
وجماعة من المرازمة منهم الامام والغزالي والبعوي هو مفرغ على انه في
زمن الخيار للبايع واما ان قلنا انه موقوف وانضيا العقد لم يلحق به
زيادة ولا حظ وكذا ان قلنا انه للمشتري وقال لادام في موضع اخر اذا
قلنا الملك للمشتري فالخطيطة اتم وهو نافذ وحمل لنخرج على غنى
المشتري في زمن الخيار على هذا القول فان قلنا بنقوده ففي لحوقة بالعقد
وجهان وان قلنا الخيار يمنع انتقال الملك لخط البعوض تراو حكى
القاضي في نفوده وجهين وقال الماوردي هنا ولا تكون الخط والزيادة مستحقة
للعقد وخالفه في موضع اخر فقال النقصان اذا كان قبل الفرق كان
مستحقا للبيع للعقد وخالفه في موضع اخر الاول واستيناف بيع اخر
بما بقي من الثمن حتى لو كان ذلك بعد تلف البيع او عاقبة لم ينفذ الخط
وبقي الثمن الاول بحاله ولو كان بعد قبضه ثم تلف قبل احدات قبض ثان

بطلا

بطل العقد قال وكذا الخدم في الزيادة ووافقه الروياني ورفع عليه انه اخذ
بالمثل لاول عوضا ثم رد البيع بعيب رجع في العوض وقال الماوردي في اخر
باب الربا اذا ابرأ البائع المشتري في زمن الخيار ولم يصح ابراه ولو حظ جميع
الثمن قال لادام والبعوي بطل العقد وقال الماوردي خطيطة الثمن كل
الامام كله ليست فتحا للعقد وقال الروياني والتولي اذا حط كل
الثمن صار كانه قال بعثك بلامن فتاتي فيه الخلاف في انه هبة او بيع
فاستد وقال الفقيه في اذا قلنا الخط لا يلحق بالبيع ملك المشتري لان
بالبيع او بالهبة فيه وجهان واستشكل القاضي الحاق حط الرجل حبه
حكما بالحق الزيادة والخط لخط الشفع كما لخط المشتري ونخرج على هذا
انما لو لخطا واحدا بشرط فاستد ابالعقد قبل لزومه كان بمنزلة الشرط
المقارن للعقد قال لادام ولو لخط احدهما زيادة صحيحة فلم يوافقه
الآخر واستمر كذلك لم يطل العقد بخلاف ما لو ذكر احدهما شرطا بين
الاجاب والقبول فلم يوافقه لآخر فان البيع لا ينعقد الفرع السابع
لو اشترى شيئا شرافا فاشترى بشرط فاستد او بشيئ اخر قبضه لم يملكه ولا
يفقد تصرفه فيه وعليه رده والموتة الرد عليه وليس له حبسه لاسترداد
الثمن ولا يشقده ربه على الغرماء وقال لاصطخري له حبسه والمقدم به
ولن مداجره مثله للده التي كان في يده ستواستوفي المنفعة ام لا اطلقة
الرافعي وغيره وقال القاضي لادام هذه اذا امنناه ضمان الغصوب ادا على
القولين الاخرين فلا يضمهما الا اذا استوفاه وعلى هذا الخلاف خرج
ضمان الولد المنفصل وطرد هذا الخلاف في ضمان المسنم المنفعة التي
كانت في يده والولد الحادث في يده وقد قال الغزالي ان منافع الصداق
اذا فاتت تحت يد الزوج ولم يستوفها لا يضمهما على قولنا انه مضمون
ضمان يده واذا امنناه ضمان الغصوب ففي اندراج الاجرة خلاف باقي في
الغصب وان عصب في يده فعليه ارش بقصه وان تلف فعليه قيمته اكثر
ما كان من حزن القبض الى حين التلف ان كان مقوما على الصحيح وقيل عليه

فيمتد يوم ثلثه وقيل يوم قبضه وههنا لا وجه جارية في كل ضامن غير معد
كالمتغير والمستأمر وإن كان مثليا وجب مثله وقال الماوردي يجب
قيمتها مطلقا وإطلاق الراجح هنا يوافق الزاوية الحاصلة في يده
مضمونة عليه متصلة كانت كالسمن في تعلم الحرفة أو منفصل كالولد
والمرقة كالحضوب على الصحيح وعلى الوجه الثالث يضمن الزيادة ن
المتصلة عند التلف دون المنفصلة ولو انفق على العبد المتباع أو البهيمة
لم يرجع بما انفقه على البائع إن علم فنتاد البيع وإن جهله فوجب أن يرجع
النودي أنه لا يرجع أيضا ولو كان المبيع جارية فوطيها المشتري فإن كان
هو والجارية عالمين بالفساد وجب الحد إلا أن يشتريها عمية أو دم
أو خمر أو شرط فاستد فلا يجب للشبهة فإن باحقيقة يرى أنه ملكها كالموطي
في النكاح بلا ويل قال ابن مامر وجوز أن يقال يجب الحد لأنه لا بيع الموطي وإن
جهل فلا حد ويجب المرد لا عبة بالاذن الذي تضمنه البيع ولكن كانت
ببر أو جب مهر جر وادش البكارة كذا أطلقوه هنا ومنهم الراجح ونقل
الراجح في باب الرد بالعيب في دخول ارش البكارة في المهر خلافاً وصح دخوله
فيه فوجب مهر جر فقط قال وعلى لزوم يجب مهر ثيب وارش البكارة
وإن كانت الجارية غالة بفنتاد البيع ففي وجوب المهر وجهان ولا فرق
في ذلك بين أن يطأها مرة أو مرات في مجلس أو مجالس اتحاد الشبهة
ولو استولدها فالولد حر للشبهة ولا فلا عليه على الصحيح من الوجهين
وعليه قيمته إن خرج حيا يوم الوضع ويستقر عليه القيمة بخلاف ماله
اشترى جارية فاستولدها وخزجت مستحقة فإنه يزعم قيمة الولد
ويرجع على البائع لأنه غره كذا أطلقه الراجح وقال المتول إذا كان جاهلا
لم يجب قيمته وقال ابن مامر إن علم الناي فنتاد البيع لم يجب وإن جهل
ففيها احتمال ومزالية المحققين ولا تقبيل الجارية أم ولد في الحال فإن
ملكها يوما ما فذلك في أصح القولين وإن نفقت بالحمل والوضع وجب ارش
النقص وإن خرج الولد ميتا بعجز جناية لم يجب قيمته بخلاف ولد العنق وبطل

أحد

أحد الوجهين وإن كان بجناية وجبت الغرة على عاقلة الجاني وعلى المشتري
أقل الأمرين منها ومن قيمته يوم الولادة لو كان حيا ويطالب به المالك من
سما من الجاني والمشتري وقال المحامي لا يجب على المشتري شيء وقد دروا
فيما إذا عزر سكا حائمة فانت بولديت بجناية جان وجهين في أنه يجب على
المغزو عشرة قيمته لزم إذا الأقل منه ومن قيمة الغرة وظهر مجيها هنا ولو
فانت في الطلق ضمنها فطعا للرجع ماله أو على عاقلة فيه وجهان أصحهما
الثاني ولو اشترى شيئا شرافا سدا وباعه من آخر فهو كالعاصب بجميع
الغصوب فإن حصل في يد الثاني لزمه رده إلى ماله وإن تلف في يد
فان كانت قيمته في يديهما سوا أو كانت في يد الثاني أكثر رجع المالك لها
على من شتا منها والفرا على الثاني وإن كانت في يد الأول انقضت ضمان
النقصان على لرد خاصة ويطالب بالباقي من شتا منها والفرا على
الثاني وكل نقص حدث في يد لرد لا يكون الثاني مطا البابه وكذا آخر
أجرة التل والحلم في وطى المشتري ختم وطى العاصب الجارية المغصوبة
قال المحامي إلا في مستثنين أن العاصب إذا وطى غلاما بالحرمة فعليه الحد
وولد مملوك وليس كذلك هنا ويستثنى فالتن وهو أن العاصب إذا
طأها يوما من الدهر لا نصير أم ولد فطعا **الفصل** في الناصر لو اشترى
عبدًا واستعمله مدة فنبئت حرية رجع على المشتري بأجره على عبده
إن كان العبد جاهلا بالحرية أو غلاما لأن بيعه غايه أو حره المشتري
عليه فإن كان أجرة رجع العبد على المستأجر بأجرة مثله واستد المستأجر
من المشتري ما أعطاه أجرة ولا يرجع عليه بما عزم بخلاف ما إذا
كان المشتري استعمله فإنه يرجع بأجرته على البائع في أحد الوجهين
لأنه لم يشرع فيه على أن تكون المنفعة مضمونة عليه وفي رجوع المشتري
بما انفقه على العبد وجهان كما لو اشترى دارًا أو غيرها فخرجت مستحقة
فنقص المستحق عما اشترى ففي رجوعه على البائع بأرش النقص ونما
انفق على الدار وجهان قال ابن سريج يرجع وقال الدارمي المذهب أنه

يرجع عما فات عليه من فضل البناء والغراس وما غرمه من ارش بقض الارض بالقلع
خاته في من هذا القسم يوع ود الذمى عنها منها الذمى عن بيع
العنب وقد تقدم ومنها الذمى عن بيع المحافله والمراسه وعن بيع الجحش
يفرك والعنب حتى يستود وعن بيع النمار حتى ينحور من العاهه وسياى
ومنها الذمى عن بيع العريان ويقال العريون وصوته ان يشترى سلقه
من غيره ويدفع اليه بعض الثمن على انه ان اخذها فالدفوع من الثمن والافق
لصاحبها مجازا فيفسر ايضا بان يعطى الصانع درهما مثلا ليحمله ما يرد
من خاتم صوغه او خف خمره او ثوب ينسجه على انه ان رضى به كان
من الثمن والافق له مجازا وما منقاد بان وهو باطل ومنها الذمى عن بيع
السنتين يقل هو ان يبيع ثمره سنتين يقل هو ان يقول بعثك هذه
السنة على انه اذا انقضت فلا يبيع بينهما فاذا انا الثمن وترد ان البيع
وما باطلان ومنها يفيه عن بيع السنور والمزاد به السنور والوحشي
ومنها يفيه عليه السلام عن بيع المذطر قبل المزابه المذره فلا يصح بيعه
ان كان بعينه حق وقيل هو ان يكون عليه ديون مستغرقة فاحتاج الي
بيع ما معه بالوئس فيستحب ان لا يبتاع منه بل يعان بهبهه او
اقراض او امتهاله رب الدين بان اشترى منه صح على هذا هو من ثمره
وعلى الاول هو نفى خبره ومنها صح انه عليه السلام نهى عن بيع
المالحله بعضهم على ظاهره وقال المال لا يملك وحمله ابن القاص على
ما اذا افرد ما غير او فصر او يبر بالبيع فان باعه مع الارض فان باع
الارض بشرها من الماني فصر او زاد صح ودخل الماني بالبيع بتعا وكذا
اذا كان الماني انا او حوض او غيرها فبيعه صحيح مفرد او قابعا وهو
الصحيح ومنهم من حمله على منع بيع المال المنع به الكلا الذي حوله ومنهم من
حمله على الشترية **فزع** قال الرواني لا يبره بيع شئ من الملك المطلق
الارض فلا فانه يبره بيعها واخبارها بالخلاف فيها قال النووي وهو
عزيب في النقل والاحسن ان يقال هو خلاف الاول لان المذره ما

ثبت

ثبت فيه نهى قلت وهذا المصغر صحيح فان بيع المصحف مكروه
وكذا الشطر في الرواني قال انه لا يبره بيع المصحف كما من سياتي
الكلام في بيع دور مكة في كتاب السير **الباب الرابع**
في فساد العقد بسبب تفرق الصفقة وطريق ضبطه ان يقال الصفقة
اذا اشتملت على شيئين فاما ان شتمت على عقد واحد ورد على شيئين و
على عقد من مختلفي الحكم وردا على شئ واحد بالاشتراك والعقد المشتمل
على شيئين اما ان يمنع الجميع بينهما من حيث هو جميع كما لو جمع في
النكاح بين اخين او خمس نسوة او دوزن كل واحد منهما غير قابل له
كالوباع خمر او كلبا او عبيد غيره ولا يخفى بطلان هذين القسمين
او يكون كل منهما قابلا له كالوباع عبده او ثوبيه او دوزن احدهما
قابلا له دون الاخر فان كان كل منهما قابلا له صح ودفع الثمن عليهما
باعتبار القيمة ان كانا من جنسيتين او من جنس واحد وهما مختلفا القيمة
وان استوت قيمتهما كقفيزين من جنس واحد ودخل ذب واحد وزع الثمن عليهما
باعتبار الاخرى وهذا القسم قد يقع فيه تفرق الصفقة في الدوام
فان يثلف احدهما قبل القبض وهو المرتبة الثانية الانية وان كان
احدهما قابلا له دون الاخر كالوباع عبده وعبده غيره او عبدا وخمرا
فهذا تفرق الصفقة في الزمان وهو المرتبة الاولى الانية فاقسام
هذا الباب ثلاثة • احدها ان يجمع بين شيئين لا يخرم الجميع بينهما
من حيث هو جميع واحدهما قابلا للعقد عليه دون الاخر • والثاني ان
يجمع بينهما وكل منهما قابل لودود العقد عليه لئلا يخرم احدهما التلف
قبل القبض • والثالث ان يجمع الصفقة عقدين مختلفين يسمى الغر الى هذين
الاقسام مرابت • المرتبة الاولى التفرق في الابتداء وهو ان يكون
احدهما قابلا للعقد دون الاخر وهو ضربان احدهما ان يكون ذاك من اخر
منقوما والثاني ان لا يكون منقوما • **المزب الاول** ان يكون
منقوما كما اذا باع مائة القابل للبيع وملك غيره الذي ليس له بيعه صفقة

واحدة فيفسد البيع في ملك غيره وفي مله قولان أصحهما انه يصح والثاني
 لا يصح لعنيز مستغبطه وقيل منصوصان للشايع أصحهما جهالة
 الثمن والثاني انه انما لا يبيعه لا يتجرأ وينبني عليهما ما اذا كان التصحيح لا يفتي
 الجحالة عوضا ما لم يكن العقد لا عوض فيه كالرهن والهبة او لا كونه لا
 يفسد بفساد العوض كالنكاح والخلع او لم يكن المعقود عليه لا
 يختلف قيمته ويتوزع الثمن على اجزائه كالعبد الواحد والصبر الواحد
 فلوهبه عبده وعبده غيره او رهنها عنده او زوجه مسئلة ومجوسية او
 اخته من الرضاع واجنبية او امته وامة غيره او باعة العبد المشترك
 بينه وبين غيره او الدابة او الخنطة او الثمرة التي وجبت فيها الزكاة قبل
 اخراجها الا الماشية فان صحنا البيع في مثل ذلك فيما يتوزع الثمن عليه
 باعتبار القيمة فكل ذلك في هذه وان ابطالناه ثم هفنا وحمنا ينبغي ان
 عليه على العنيز فان علمنا بجحالة الثمن فهي منقضية في بعض هذه وفي
 بعضها غير مضر فنصح وان علمنا بان الصيغة لا يتجزأ فسدت هذه
 ايضا قال البراء والنكاح اولى بالصحة ومن صود المسئلة ما اذا باع
 من مله القابل للبيع ومله الذي لا يقبله كالوابع منه ومكاتبته او
 مستولته على المذهب انه لا يجوز بيعها او العنيز المرهونة والبي
 ليست بمرهونة وقد يبطل في مله ويصح في ملك غيره كما اذا باع عبده
 المرهون وعبده غيره الماذون له في بيعه او الذي في ولايته ولو باع اثنان
 عبدا من كل منهما عبدا من واحد ثمن واحد او باع عبدا من من يجليز لكل منهما
 عبدا بثن واحد فان علمنا بالجمع بين الحلال والحرام صح وهو قول ابن
 سريج وان علمنا بجحالة العوض فسده وهو الصحيح وفيها طريقا آخر ياتي
 في كتاب الصداق مع نظائرها من النكاح والخلع والكاتبه وادعى لمرطري
 الاجماع على البطلان وقال علي بن سريج التوبة لحزقه الاجماع ورده
 ابن الصباغ وقال هو قول ابي حنيفة فلا اجماع ويجري الخلاف فيما
 لو اجره دارهما صفقة واحدة باجرة واحدة بتوكل احدهما الاخر او

توكلا

توكلا ثالثا او بان يباشر با نفسه بان يقول المشتري اشترت منك
 هذا العبد بالف فنقول كل منهما بعناك ويظهر من كلام القاضي والرافعي
 والرويانى انهما لوقالا بعناك بكل اصح وقال بعضهم صور الاحتاد
 البايع وتعد المشتري ان يقول بعناك بالف هذا العبد لزيد وهذا
 لعمره وقال بعض الفقهاء صورته ان يقول بعناك ياريد هذا العبد
 وبعتك ياعمر وهذا العبد الاخر بالف فنقول اشترينا ولا نرق على
 القولين من ان دون مقدار حق البايع من البيع الذي يتوزع الثمن
 عليه بالاجزاء كالعين الواحدة معلوما او مجهولا اشار اليه الرواي
 قال وفي كل ادم ما يدل عليه فيما اذا اشترى عبدا ثم طهره ان
 بعضه مستحق فانه يصح في الثاني على هذا القول ولم يفصلوا واختار
 الغزالي وجماعة ترجيح قول الصحة في الملوك اذا كان الثمن يتوزع
 على البيع بالاجزاء دون ما اذا كان يتوزع بالقيمة وطرد بها بعضهم
 فيما اذا اوصى بزيادة على الثلث دفعة وفيما اذا اعق عبدا وعبده
 غيره او طلق زوجته واجنبية بلفظ واحد ولو ملك جزائيا من
 عين كالتصف فباعه اخضع بما يملكه على لراحم وقيل يشيع فيبطل الربع
 وتخرج في الربع الباقي على قول الثوري **الثاني** ربع ان قلنا يصح
 البيع فيما له بيعه فان كان المشتري جاهلا بالحال ثبت له الخيار
 فان اجاز فيها يلزمه من الثمن قولان أصحهما انه يلزمه مستط من
 الثمن اذا وزع على قيمة المبيعين وقاينها يلزمه جميع الثمن وفي محلها
 طريقان احدهما انهما فيما اذا كان البيع مما ينقسط الثمن عليه بالقيمة
 كالعبد من قايما اذا كان مما ينقسط الثمن عليه بالاجزاء وهو المثليات
 والجز الشايع من المتقومات كالعبد الواحد والصبر فالتواجب
 الفسطة قول واحد والثاني طرد ما في الحالتي وهو لراحم فان قلنا
 يلزمه جميع الثمن فلا خيار للبائع وان قلنا يلزمه الفسطة فوجها
 أصحهما انه لا خيار له ايضا وان كان المشتري عالما بالحال فلا خيار

له وفي كلام الامام والمولى ما يقتضي جريان خلاف فيه فان التولي قال لو
 اشترى عشر بن درهم ابدينا وواقبضه وقبض من الدرهم تسعة عشر
 وبقيا انفسه العقد في الله هم وما يقابل به وفي الباقي قولا التفريق
 فان قلنا لا ينفسخ ففي ثبوت الخيار للمشتري ثلاثة اوجه ووجه
 ثبوت انما وقع بنفسه في هذا التبعض بفارقته وقال الثما ان علم الناس
 العقد ينفسخ في الباقي وتفرقا عن قصد فلا خيار ولا اثبت وفيما
 يلزمه من الثم اذا كان عالما بطريقان احدهما انه على القولين وثانيهما
 القطع بوجوب الجميع واذا وقع تفرقا الصفقة في النكاح ونزعنا على
 صحته ففيما يلزمه ثلاثة اوجه احدها الفسوط بن المسمى قطعنا اذا خيار
 واختاره لولا ما رآه اظهرها عند الراعي انه يلزمه من المثل وقال الثما انه
 يلزمه كمال المسمى وله الخيار في رده والرجوع الى المثل **فروع** لو باع
 ربوا بجنسته ثم خرج بعض اخذ العوضين مستحقا وصحنا العقد في
 الباقي واختار لزمه حصته بلا خلاف لان الفصل حرام **الضرب**
الشراي ان يكون الاخر الذي لم يصح العقد فيه غير متقوم وهو من كان
 احدهما كزنا في تقويمه من غير تقدير تغيير في الخلقة كما اذا باع عبدا
 وحره في صحة بيع ما يملكه قوله ان مرتبان عليا اذا باع عبده وعبده
 غيره واولى بالبطلان لان الحر ليس من جنس المتقومات وتخرج من
 الترتيب لطريقان احدهما القطع بالبطلان وصحة الشيخ ابو محمد
 واصحها اجرا القولين وليس من هذا الضرب ان يبيع عبده ومكاتبه
 او امته وام ولد له بل هما من الضرب لردول لانهما متقومان بمصنوعان لان خلاف
النوع الثاني ما لا يتاقي تقويمه الا بتقدير تغيير في الخلقة كما اذا باع
 خلا وخيرا او بقرة وخزيرا او شاة وكلها او مذكاة وميته ففي صحة
 البيع في الخلا والبقرة والشاة والمذكاة خلاف مرتب على الخلاف في
 النوع لردول واوولي هنا بالفساد قال الغزالي ومن رى الاجازة بطل
 الثم لا تحصل عنده الترتيب في هذه المراتب ثم اذا صحنا العقد فيما

ههنا

يقبله فكان المشتري عالما بالاجال او جاهلا فاجاز فان قلنا في الضرب
 الاول يلزمه جميع الثمن فكذا هنا وان قلنا يلزمه بالقسط ثم ففنا
 لطريقان احدهما القطع بانه يلزمه جميع الثمن واختاره الماوردي واصحها
 طرعا القولين فان قلنا الواجب القسط ففي كيفية التوزيع وجهان
 اصحهما وقطع به جماعة انما نفقة والحزير بحجة والميتة مذكاة ويوزع
 الثمن عليهما باعتبار القيمة والحزير خلا ويوزع الثمن عليهما باعتبار الرز
 وقال الغزالي في الصداق بقدر الحزير عصيرا وقال الامام في نكاح
 الشركات الحزير بقدر بقرة وكذا قاله البغوي هنا وحكي الامام
 وجهين في ان الحزير بقدر خلا او عصيرا فان قدرناه عصيرا وزع الثمن
 باعتبار القيمة لانه مع الخل جنسان على الصحيح وفي كلامهم في ذلك
 اضطراب وثانيهما انها تقوم على خالها عند من يرى لها فيه وجه الغزالي
 اما لو ضم اليها يصح العقد فيه غايبا مجبولا لا مطمع في معرفته كما لو باع
 عبده وحمل هذه الشاة او اللب الذي في ضرعها فصحة في عبده يغني
 على العلوم فيما اذا باع عبده وعبده غيره فان قلنا لا يصح ثم ففنا اولى
 وان قلنا يصح فهنا قولان يتبينان عليا انه يلزمه كل الثمن او بالقسط
 ان قلنا يلزمه الكل صح وان قلنا حصته منه وهو لزمه لم يصح منهم
 من حكي قوله انه يصح على هذا اولى الخيار فان اجاز لزمه الجميع ولا
 فرق في مسائل الباب بين ان يكون المتعاقدان عالما بحال المضموم
 الى ما يصح العقد فيه او جاهلين على المشهور وقال الشيخ ابو محمد ذلك
 مفروض مع جهل المشتري فاما اذا علم الحال بطل البيع في الذي
 يملك التصرف فيه قوله واحد واخالفه ولد **المسألة الثانية**
 تفرق الصفقة في الدوام وقد يعبر عنها بتفرق الصفقة في لراستها وهو
 اما ان يكون اضطرابا او اختياريا **القسم الاول** ان يكون اضطرابا
 كما لو اشترى عبدا من ثلثا جدهما قبل القبض على وجه يقتضي انفساخ
 باقة او باثلاث البايع في قول فاما ان يكون قبل قبض الاخر او بعد قبضه

وهو الاقرب فان
 الحزير بقر البقرة
 في جنسه وان كان
 نصير الارباب
 وسواضما لا امامه في صفقه
 الامام بعد ما ذكره

مع بقاها او بعده مع ثلثه . **الحالة الاولى** ان يثلف قبل قبضتها
 فالتعقد بنفسه في الثالث وفي انفساخه في الباقي طريقان
 احدهما انه على القولين في الرتبة الاولى فان فرقنا الصفة هناك
 لم ينفسخ في الباقي هنا وان لم يفرقها هناك ففي انفساخه هنا
 قولان مجتبهان على العليين فان علمنا انها في الثمن انفسخ وان علمنا
 بان الصيغة لا تنجز لم ينفسخ وينسب الي في استحقاق المردون واظهرهما
 القطع بانه لا ينفسخ قال المتولي واصل الخلاف ان **الشيخ** يرفع
 العقد من جنبه فيصير كان العقد بنعقد في الباقي على ما كان او من اصله
 فكان العقد لم يقع والطريقان جاريان فيما اذا انفردا وبعض راس
 المال او بعض احد عوضي الصرف وخوفه غير مقبوض هل ينفسخ في
 الباقي فان قلنا لا ينفسخ بخير فان انا انا فان قلنا بخير في الرتبة الاولى
 بالقبض فلهما اولي وان قلنا بخير بكل الثمن فهنا قولان وقول التكميل
 هنا في غاية الضعف ولو اختلفا في قيمة الثاليف ففي من قبضتهما
 وجهان . **الحالة الثانية** ان تثلث في يد البايع بعد ان قبض
 المشتري الاخر ففي انفساخه في المقبوض خلاف مرتب على الخلاف
 في الاول وهما اولي بعدم لانفساخ الثالثة ان يثلف في يد
 البايع وقبض المشتري الاخر وثلثه في يده فقولان مرتبان على الحالة
 الثانية واولي بعدم لانفساخ واذا قلنا لا ينفسخ ففي ثبوت الخيار
 له وجهان احدهما نعم فان فسخ رديته وثانيهما لا وهو القاضى وفي ثبوت
 للبايع وجهان ولو اكرهى دارامة وشتمها بعضها ثم انهدمت في
 اثنيهما انفسخ العقد في الباقي منها وفي انفساخه في الماضي القولان
 فان قلنا لا ينفسخ ففي ثبوت الخيار الوجهان فان قلنا لا ينفسخ ولا
 خيار او قلنا له الخيار فاخترنا لرضا فعلية من الاجرة المشاة مما قبل
 الهامني وان قلنا ينفسخ او اخترنا الفسخ فعليه اجرة المثل لماضي وحلم
 انقطاع بعض المستلزم فيكون ثلثا لبعض وسنأتي المسئلان في

بابها .

بابها **القسم الثاني** ان يكون الثمن اختياريا
 كما لو اشترى عبد بن صفقة واحدة ووجد بها عيبا في افراده بالرد
 وجهان بناء على المذهب على القولين في القسم الاول فان فرقنا الصفة
 فيه وقضينا بقا العقد في الباقي خاذا افراد العيب بالرد ولا فلا
 وينقض هذا ان يكون قول التجوز اظهر لن صرح كثير من
 القائلين بخير اذا انفردت بان منع الافراد هنا اصح وجزم به الشيخ
 ابو حامد ولا فرق في جريانها بين وقوع ذلك قبل القبض وبعد
 وحلها ما اذا كان المبيعان لا يرتبط احدهما بالآخر فاما ما يرتبط
 احدهما بالآخر كزوجي الخف ومصرعي الباب فلا يفرز احدهما بالرد
 بحال ومنهم من طرد القولين وهو ضعيف وبني المتولي الخلاف فيه
 على الخلاف فما اذا اختلف احدهما بقيمتها عشرة فرجعت قيمة الباقي
 الى درهمين هل يلزمه خمسة او ثمانية وفيه وجهان ان قلنا خمسة
 فقد جعلنا كل فردين كجزء مفردة فلهذا افرادها بالرد وان قلنا ثمانية
 فلا ولو وجد العيب بهما فهل له افراد احدهما بالرد فيه القولان قال
 الغزالي بالترتيب ولو اراد رد ما معا والعيب احدهما فالذهب جواز
 ولو كان المبيع عبدا واحدا اراد افراد نصفه بالرد لم يجز عند الجمهور
 وطرد بعضهم القولين في قال للامام وهو خطأ والذي ذكره الامتدانه
 لو اشترى عبد او باع نصفه ثم اطلع على عيب قد تم به فاذا رد
 النصف الباقي مع ختم ارش البعير فهو منه رج تحت التفصيل في العيب
 القديم والحادث انتهى وجزم القاضي ابو الطيب في هذه ايضا بانه لا
 رد له ولان هل يرجع بارش النصف الباقي فيه وجهان ولو اشترى
 ضبة حنطة فوجد بها عيبا واذا رد البعض قال المتولي ان قلنا للشر
 له رد احد العبد من فوجهما فاحدنا كالحمل هكذا ذلك فاما كثر رد الكل
 او عسك الكل الثاني يجوز ويجري القولان في جواز افراد احد المتان
 بالرد فيما اذا اشتراها بشرط الخيار واذا انفسخ في احدهما دون الآخر

وكذا لو كانا غائبين وصحنا البيع **الفصل** في بيع ان قلنا لا يجوز افراد العيب
بالرد فلو رضى البايع به فوجهان احدهما الجواز وبه اجاب الماوردي
والطبري وتامها المنع وهو لا يفتى عند الغزالي ولو كان العيب لآخر
ثلف في يد المشتري او خرج عن ملكه فهل يجوز رايه افراد الباقي
بالرد فيه وجهان فان منعناه فضم قيمة الثالف الى القايم وان اد
ردنا فهل له ذلك فيه وجهان وقيل قولان احدهما وهو اختيار القاهي
الطبري نعم واصحها لا وعلى هذا يرجع بادرش العيب القديم في صورة
الثلف فاما فيما اذا خرج المبيع عن ملكه ففيه وجهان ياتيان لشرائعه
تعالى وعلى الاول لو اختلفا في قيمة الثالف فوجهان اصحهما القول
قول المشتري بيمينه وبني الامام والجزالي الخلاف في المسئلة على الخلاف
الا فيهما اذا صمرا دشر العيب الحادث عنده الى المبيع ورده بالعيب
القديم وفيه وجه فالاول هنا اولى بالمنع وفتح للمام على الوجه الثاني
انه لو امتنع البايع من بدل لردش وطلب رد الباقي مع قيمه الثالف
ففي اجبا والمشتري على ذلك ان قصد استدراك الظلامة قولان
ولو قال رد دت المبيع هل يكون ذلك رد الهام فيه وجهان اصحها لا
وهو لغزالي واصله الامام والجزالي واستبعد الوجه الاخر
وصورها الرافي بقوله رد دت منصرفا عليه وان قلنا يجوز افراد
العيب بالرد فان رده استرد فسطا من الثمن قطعاً وطريق التوزيع
ان نقد العبد سليمان ويقومها ويقسط الثمن على القيمتين فلو
كان احدهما ثالفا واختلفا في قيمته فادعي المشتري ما يقتضي زياده
الواجب على ما اعترف به البايع وذلك بقله ثمنه فقولا واصحها الثاني
المصدق البايع بيمينه **المروية الثالثة** ان يجمع بين عقد من محلي
الحلم في عوض واحد فاذا جمع بينهما كالبيع والرجاء كما لو قال بعثك
هذا واخرجك داري هذه بك كذا بالف والبيع والنكاح كما اذا قال
ورحبتك جاريته هذه وبعثك عبدي هذا بالف والمخاطب من محل له

الاجا

الاما اورد وبعثك بعتي فلا نه وبعثك جاريتهما بالف وله بيع مالها بولايه
ادوكالة والبيع والسلم كما اذا قال بعثك هذا العبد واراد بفتح
صفته كذا استلما بيمينه الدارسم والاحبار والسلم كما لو قال اخرجك هذه
الدارسنة وبعثك كذا استلما اذا والبيع والكتابة كما اذا قال كابتنك
وبعثك هذه الدار بالف ناديه في تخمير ومن ذلك السلم في جنس
واحد الى جليلين او اشرار في جنس واحد او اجناس الى اجل واحد فالاول
كما اذا اسلم دراسم في اربيعين من الحنطة موصوفه فتودي احدهما عند
انقضاء شهر والاخر عند انقضاء شهرين والثاني كما اذا اسلم عشرة
دراسم في اربيع من حنطة موصوفه وثوب صفته كذا الى شهرين في
هذه كلها قولان احدهما انما باطلة واصحها انما صحيحة وفي مسئلة
السلم في جنس الى جليلين او اجناس الى اجل طريقه قاطعة بالصحة
والقول بالبطالان في الجمع بين النكاح وغيره من العقود راجع
الى الصداق مع المضموم اليه فاما النكاح فلا يبطل قطعاً لكن على
قول بعيد ان النكاح يفسد بفساد الصداق وفي الجمع بين
الكتابة والبيع طريقان احدهما القطع ببطلان البيع وتخصيص
القولين بالكتابة والثانية جريانها فيهما ومن صود القولين ان
بييع صاع حنطة ودرسم بصاع شعير ودينار فان الصفقة شتمل
على بيع وصرف وصور البند نجي الجمع بين البيع والبيع بما اذا قال
ثزوجت ابنتك واشتريت منك عبداً بالف درهم وفيه نظر
ومن لراصحاب من لا يعد هذه المرتبة من ثمن الصفقة وهو ظاهر
اذ لا يفرق بين العقدين بل يصحان او يبطلان **فصل** في بيان
اتحاد الصفقة حيث يجري القولان وتعددها حيث يصح بيع
ماله ببيعه قطعاً فاذا اتحد البايع والمشتري والعوض اتحدت
الصفقة كما تقدم وان تعدد البايع تعددت الصفقة قطعاً وان
اتحد المشتري والعوض كالو باع رجلاً من رجل عبداً صفقة واحد

واحدة بان قال بعثاك هذا العبد بالف فانه يصح ان يهل بشرط
هل بشرط علم المشتري بقدر نصيب كل منها حتى لو بان انه لا
بشرط ثم قال ويحتمل ان يشترط وهو اصح عندي بالرافعي وقد
عرض لنا طرحت خراف في تعدد الصفقة من جهتين ورواها ايضا اذا
باع انسان عبدا مشتركا لا يستان هل لاحد من الجهتين باخذ
من الثمن احدهما انه لا ينصرف انتهى ويقضي تعددها بتعدد البائع
انما لو قال بعثاك هذا بالف فقبل نصيبا احدهما محصه من الثمن
انه يصح وفيه وجهان صحيح المولى والرواية الصحيحة وجزم به لرواها
وقال لا خلاف فيه وظاهر كلام الرافعي ترجيح المنع وان تعدد العرض
بان جعل لكل من العرضين ثمن الخصة كما لو قال بعثك هذين بعشرة
كل واحد خمسة او اشتريت عبدك بدينار واشتاجرت دارك
شهر ابد رسم فالشهور تعدد الصفقة بذلك ستوا جمع المشتري بينهما
بقبول واحد فقال قبلت فيها او قبلها مفصلا فقال قبلت هذا بهذا وهذا
بكذا ومنهم من قال ان قبلها مفصلا فالجواب كذلك وان قبلها معا
فوجهان اصحهما التعدد ومنهم من قال بالجمع في القبول مبنى على ان
الفرق فان منعناه لم يحز الجمع في القبول وقال المولى اذا باع مائة
وقال غيره وفصل الثمن فان عللنا البطلان بالجمع بين الحلال والحرام
بطل واغرض الرافعي عليه بان نفهم بطل الثمن بقضي تعدد الصفقة
فتبني ان يصح على التعليق انتهى **قلت** وقد ذكرنا الخلاف فيها
اذا باع اثنان عبدا بثمان واحد فقالوا ان عللنا بجملة الثمن بطل
ولنعللنا بالاجزاء وهذا على القول من منه فان نصيغه بوجوبها
فالعلل ان ملاحظنا في غير هذه المسئلة وهي ما اذا باع ماله وماله
غيره فحيث وجدت كل واحد عملت عند من جعلها عملة ولو قبل
احدهما خاصة ففي صحته وجهان وجزم المولى بانه لا يصح وان تعدد
المشتري واتحد البائع والاصيغه والتمسك لو اشترى اثنان عبدا من

رجل بثن واحد بصيغة واحدة فقولنا ان اصحها انما تعدد وبنائهما
بعضهم على انه اذا وجد بالمتاع عيبا هل لاحد من الشريكين نصيبه
وفيه وجهان ان جوزناه فالصفقة متعددة وان منعناه فهي متحد
وهذا الاول نلخصه عالا اصلا وعلى هذا الخلاف ما اذا اشترى
بشرط الخيار او عينا غايبة وصحناه وان اشترى الفسخ في نصيبه
ولم يرد الاخر ولو جري العقد بوكالة فان اتحد الوكيل والوكيل فظاهر
وان تعدد احدهما دون الاخر اما بان اتحد الوكيل وتعدد الموكل كما اذا
وكل اثنان واحدا في شرائي قلنا يتعدد بتعدد المشتري او كلاه
في بيعه او بان اتحد الموكل وتعدد الوكيل كالوكيل رجل في بيع شي
او شرايه وقلنا يتعدد بتعدد المشتري فهل لا اعتبار بالوكيل او
الوكيل فيه اربعة اوجه اصحها عندنا ان لا يثنى وهو جواب ابن الحداد ان
الاعتبار بالعاقد والثاني ان لا اعتبار بالموكل وهو قولنا في زيد
والحصري واخنا والغزالي والثالث عن الاستحاف ان النظر في جانب
الشرا الى الوكيل وفي جانب البائع الى الموكل فالرأى ان لا ياتي هذا
اذا كان الشرا بثمان في الذمة والسرايع ان لا اعتبار في جانب الشرا
بالموكل وفي جانب البيع بهما جميعا فان تعدد احدهما تعدد الصفقة
ويشفر على هذا الاصل مسئلتان الاولى لو قال واحد لاني بعثت منك
هذا العبد بالف مثلا فقبل احدهما نصفه خمسين مائة دون لاني
فان قلنا الصفقة لا تعدد بتعدد المشتري لم يصح وان قلنا تعدد
بتعدد وجهان اصحهما انه لا يصح ايضا ولو قبل الواحد بعض ما اوجب
له كما اذا قال بعثاك هذين الصاعين بدينار فقبل احدهما نصفه
لم يصح قطعا ولو قال لعبد زوجت منك امي او قال لاني بعثت لرجل
زوجته مائة فقبل نكاح واحد فمعه قطع الشيخ ابو علي بانه يصح
وقال لرامر محسن لخرجه على ما اذا جمع بين مسئلة ومجوسية فان
ابطلت نكاح المسئلة وجب القطع بالبطلان هنا وان صحناه وفرقناه

وبين البيع فلا بعد في الصحة هنا الثانية لو سلم أحد المشتريين حصته
من الثمن فان قلنا الصفة بتعدد متعدي المشتري سلم اليه حصته
من البيع وان سلم جميع الثمن عنه وعن شريه بري شريه ما عليه
وليت له تسلم نصيبه وان قلنا لا بتعدد بتعددده فما كان المشتري الواحد
واذا سلم بعض الثمن وجهان اظهرهما انه لا يستلم اليه شيء سواء كان البيع
ما يقسم الثمن عليه بالاجزاء او بالقيمة وسواء كان يقبل القسمة ام لا
والثاني انه يستلم اليه منه بقدر ما يستلمه من الثمن ومنهم من اطلق هذا
ومنهم من خصه بما اذا كان البيع ما ينقسم كالحنطة فيخرج منه وجه
ثالث والغزالي في الخلاف فيما اذا كان البيع ما لا ينقسم **فصل** في مسائل
دودية من الباب الاول قال ابن القاص لو باع مريض قفيز حنطة تساو
عشر من قفيز حنطة تساو عشرة ومات منه ولا مال له غيره فقول
احدنا يبطل البيع والثاني يصح في ثلثي القفيز الحنطة ويبطل في الثلث
ولكل منها الخيار وفيه قولان لا خيار لهما فاو لا ما بنعير معرفته في
المسئلة واخواتها ان محاباة المريض مرض الموت في البيع والشراهيمة
ومما يترجمانه في الاعتبار من الثلث فان زادت عليه ولم يخرج الورثة
الزايده كما لو باع عبدا تساو بلا ثلث عشرة ولا مال له غيره اراد البيع
في بعضه وفي البيع طريقان احدهما عند البعوي القطع بالصحة واصحها
عند الاكثرين انه على قول الفرقان قلنا يصح البيع في الباقي ففي
قدره وجهان عند الرماد وقوله وجه عند غيره احدهما وينسب الي
المصر اليه ميل الاكثرين ان البيع يصح في القدر الذي يحتمل الثلث
والقدر الذي يوازي الثمن لجميع الثمن ويبطل في الباقي فيصح البيع
في المثال في ثلثي العبد بالبعشه وسفي مع الورثة ثلثه وفيه عشرة
والثمن وهو عشرة وهما مثلا المحاباة فلا دور والثاني وهو قول النسيج
وابن القاص واختيار ابن الحداد وابن اللبان والامام والشر الحسبان
اذا اراد البيع في بعض البيع وجب ان يزيد الى المشتري ما يقابله من

التمز

التمز فعلى هذا تدور المسئلة لان ما ينفد فيه البيع يخرج من الترد وما
يقابله من الثمن يدخل فيها وما ينفد فيه البيع يزيد من زيادة الركة
وينقص من نقصانها ويتوصل الى معرفة القصور بطرق احدها ان
طريقة محمد بن الحسن ان ينظر الي ثلث المال وينسبه الى قدر المحاباة
ونجبر البيع في البيع مثل نسبته الثلث من المحاباة فنقول في المثال ثلث
المال والمحاباة عشرون والعشرة نصف العشر من فصح البيع في نصف
العبد وفيه خمسة خمسة عشر ينصف الثمن وهو خمسة كانه اشترى سدسه
بخمسة وثلثه وصيته له سفي مع الورثة نصف العبد وهو خمسة عشر
والثمن خمسة فالمبلغ عشرون وذلك مثلا المحاباة **الثانية** طريقة
الجبر بقوله صح البيع في شيء من العبد وقابله من الثمن ثلث ذلك الشيء
وبقي في يد الورثة عبد الاشياء الذي بعض النقصان نجبر ثلث الشيء
العائد فالباقي عندهم عبد الاليت شيء ثلثا شيء قدر المحاباة وعبد الال
ثلث شيء مثلاه واذا كان كذلك كان عبد الاليت شيء وثلثا شيء
كان عديلا لشيء وثلث شيء فاذا جبرنا العبد بثلث شيء وزدنا على
عديله مثل ذلك كان العبد عديلا لشيء فعرفنا ان الشيء الذي ينفد فيه
البيع نصف العبد وله طرق اخر رجعنا الى المسئلة فان قلنا بالقول
الاول فالبيع باطل فيها قطعنا لان مقننه صحة البيع في قدر الثلث
وهو ستة وثلثان وفي القدر الذي يقابله من فغير الصحيح وهو
نصفه فنكون خمسة اسداس قفيز في مقابلته وذلك ربا وان
قلنا بالتاني صح البيع في ثلثي قفيز المريض ثلث قفيز الصحيح وطل
في الباقي ومنهم من قطع بهذا هنا لئلا يبطل عرض الميت في الوصية
وصحة البعوي وقد بان ان ما اطلقه ابن القاص مبنى على القول بان
الصفة لا تفرق وان جواب على طرد القول في صحة المحاباة واما
قوله ولكل منها الخيار فهو خطأ في حق ورثة المريض اتفاقا اذ ليس
لهم ابطال المحاباة بفتح البيع وقد اقره وفيه قولان لا خيار لهما

الاجابات المشترى لان نفي يتق الصفقة عليه ثبت له الخيار قطعاً المسئلة
 بحالها لان قفيز المريض يتبادى ثلاثين وقتنا بنفست التمر صح البيع
 في نصف قفيز نصف القفيز ولو كان يتبادى اربعين صح في اربعة
 التساع قفيز باربعة التساع القفيز ولو انلف المريض القفيز الذي اخذ
 ثمرات وفرعنا على القول الذي يحى عليه الدور صح البيع في ثلثه سالت
 قفيز صاحبه ستوا كانت قيمة قفيز المريض عشرون او ثلاثين او اكثر لان
 انلفه نقص من ماله ادا ما صح في البيع فهو مله وقد انلفه ادا ما بطل
 فيه البيع فعليه ضمانه فينقص قدر الغرم من ماله وتبقى ثلث القيمة كان يبيع
 المردف الى الغرم اقام الحجابة المردف متى قلنا بطلت ويصح ذلك بكون
 احديهما قيمة قفيز المريض عشرون وقيمة قفيز الصحيح عشرة وقد انلفه
 المريض فعلى طريقه ابن الحسن قال المريض عشرون وقد انلفه عشرة خطا
 من ماله مفي عشرة كما بها كل ماله والحجابة عشرة فلف ماله هو ثلث
 الحجابة فيصح في البيع في ثلث القفيز على القياس السابق وعلى طريقة
 الجبر صح البيع في شئ من قفيز المريض ورجع اليه مثل نصفه فعند ورثته
 عشرون الا نصف شئ لانه انلف عشرة فبقي في ايديهم عشرة لولا
 نصف شئ وذلك مثلاً نصف شئ فيكون مثل شئ فاذا اجبرناه وقابلنا
 كانت عشرة مثل شئ ونصف شئ العشرة نصف القفيز فكون قفيز
 الصحيح في مقابلة ثلثه وثلث وثلث الحجابة بثلثه وتلت وقد بقيت
 الورثة فلنا قفيز وهو ثلاثة عشر وثلث يودون منها قيمة ثلثي قفيز
 الصحيح وهو ستة وثلثان بقي في ايديهم ستة وثلثان وفي مثلاً الحجابة
 الثانية قفيز المريض يتبادى ثلاثين والمسئلة بحالها فعلى الطريقة لولا
 بقولنا المريض ثلاثون وقد انلف عشرة خطا من ماله مفي عشر
 هي كل ماله والحجابة عشرون قد ماله ثلث ماله هو ثلث الحجابة
 فيصح البيع في ثلث القفيز وعلى طريقة الجبر بقول صح البيع في شئ
 من قفيز المريض ورجع اليه مثل ثلثه فالباقي ثلاثون الا ثلث شئ لانه انلف

عشرة

عشرة فالباقي عشرون الا ثلثي شئ وذلك مثلاً ثلثي شئ فيكون مثل شئ
 وثلث شئ فاذا اجبرناه وقابلنا كان عشرون مثل شئين فعرنا ان الشئ
 عشرة وفي ثلث الملاين اما لو انلف صاحب القفيز الردي ما اخذه
 ولا مال لمغير قفيزه ففي الاول وفي ما اذا كانت قيمة قفيزه عشرون
 وقيمة قفيز الاخر عشرة يصح البيع في الحال في نصف القفيز الجيد
 وقيمته عشرة وحصل للمردف في مقابلة نصف القفيز الردي وقيمته
 خمسة فبقي الحجابة خمسة ولهم نصف لولا غرامه لما انلف عليهم
 فحصل لهم عشرة وفي مثلاً الحجابة والباقي في ذمة مثلف القفيز الجيد
 ولا تصح الحجابة في شئ الا ان يجعل للمردف مثلاً وفي الصورة الثانية
 وفي ما اذا كانت قيمة قفيزه ثلاثين قال لولا ان كان يود منه موه يصح البيع
 في نصف القفيز الجيد وهو خمسة عشر والحجابة ثلثه وهو خمسة
 وقد حصل للمردف القفيز الردي وقيمته عشرة وفي ضعف الحجابة
 وبقي في ذمة المشتري خمسة عشر كل ما حصل منها شئ جازت الحجابة
 في مثل ثلثه وغلط لولا ما فيه وقال له سواب ان يقال يصح البيع في
 ربع القفيز الجيد وهو سبعة ونصف ربع الردي وهو درهم ونصف
 فتكون الحجابة خمسة في ايدي الورثة ضعفها عشرة فالباقي الفاقص
 فان كانت المسئلة بحالها اي فيها اذا كانت قيمة القفيز الجيد عشرون
 وفيها اذا كانت قيمته ثلاثين قيمة الردي عشرة وكانا جميعاً مريضين
 والقفيزان بحالهما لم يوكل شئ منهما واكالا كل منهما صاحبه فبطل
 البيع ابطله ومزاجاً واجاز في الاول في سبعة اثمان قفيزه ابطله في
 ثمن واجاز الا في خمسة اثمان وابطلها في ثمن وفي الثانية اجاز
 البيع في خمسة اثمان وابطله في ثلث اثمان واجاز الا في ثلثه
 اثمان وابطلها في ثمن اثنى فيبقي ان يقدم على الكلام في ذلك ان
 حجابة المريض كما تعتبر في البيع من الثلث كذا تعتبر حجاباته في لولا
 من الثلث ستوا قلنا لولا قاله فصح اربع فيقول اذ ابيع مريض قفيز

حنطة يتبادى عشر من لمريض يقف حنطة يتبادى عشرة ثم تقايل ومانا
 من مرضها والفقير ان باقيا ن ولا مال لها سواهما ولم تجز الورثة ما را د
 من مجاباتها على الثلث فان منعنا نفريق الصفة او قلنا يصح جميع
 الثمن فليبيع ولا اقالة للمفاضلة بينهما وهو دبا وان قلنا يصح انكسح
 منه وكل واحد مما نفذ فيه البيع والاقالة على لراجل لان البيع لا ينفذ الا
 في الثلث والاقالة تزيد ماله تنزيه ما نفذ فيه البيع واذا زاد ذلك
 زاد المال الباقي من يده ما نفذ فيه الاقالة وطريق استخراج هذا هو في
 الشرح . **القسم الثاني** في من الكتاب في بيان لزوم العقد وجوان
 ومعنى لزومه انه لا انفكاك للعاقدة عنه ولا اختيار له في حله ودفعه
 عن نفسه ومعنى جوان ثبوت الخيار له فيه بحيث ان اراد ان يدفعه عن
 نفسه دفعه والاصل في البيع اللزوم الا ان الشارع اثبت فيه نوعين من
 الخيار دفقا بالمعاقدين خيار تشبه وخيار يقينه فخير التشبه ما
 يتعاطاه العاقد بمجرد اختياره وتشبهه من غرقوقف على فوات امر
 في البيع وخيار المصصة ما يشوقف على فوات امر ظن العاقد حصوله
 في المعقود عليه اما مقتضى الغرض والشرط وهو خيار العيب والخلف
 ثم خيار التشبه ينقسم قسمين احدهما ما يثبت بنفس العقد من
 غير توقف على اشتراط وهو خيار المجلس والي ما يتوقف بثبوته على
 اختيار العاقد وهو خيار الشرط فصارت اقسام الخيار ثلاثة خيار
 مجلس وخيار بشرط وخيار يقينه وخلف وما غير هذه الاقسام من الخيار
 يرجع اليها فخير الرؤية على قول صحة بيع الغائب يرجع الى خيار
 المجلس والخيار عند ذلك المتعلق راجع الى خيار يقينه والوجه بثبوته
 عند صدقه مرجوح ولكل واحد من هذه الاقسام باب . **الباب**
الاول في خيار المجلس وفيه فصلان . **الاول** في خيار المجلس وهو
 ثابت في عقد البيع بمعنى ان لكل واحد من المتعاقدين ما دام في المجلس
 ولم يقطعه الفسخ وهو مختص به ثابت في كل ما يسمي بيعا كالصرف وبيع

الطعام

الطعام بالطعام والسلم والمقايضة وهو بيع العبر بالعبر حتى في بيع
 الكافر عبده المسلم والاشراك والتولية وسياقي باهما واما المصحح
 فهو ثلاثة اصناف ضرب هو هبة او ابراء او سمي صريح الخطيئة وهو ان
 يصالحه على بعض ما يدعيه ويريه من الباقي ان كان ديناً ويهبه له ان
 كان عتياً فلا يثبت فيه خيار وضرب هو بيع بان يصالحه من العين
 المدعاة التي اقربها على منفعة شيء فهدا الجاره وسياقي حكم
 ثبوت الخيار فيها في باهما ويستثنى من ثبوت الخيار في البيع مستأجر
 الاول اذا ثبتا بغير شرط ان لا خيار لهما ففي صحة هذا الشرط طريقان
 اظهرهما المنه قولنا احدهما اذا خاره الشيخ ابو حامد انه يصح ان
 واصحها انه لا يصح والثاني القطع به وعلى هذا ففي بطلان البيع
 وجهان اصحهما انه يبطل وبناهما التولية على الخلاف في البيع بشرط
 البراءة من العيوب وان قلنا يصح الشرط صح البيع ولزم ويتأخر
 فيه ثلاثة اقوال صحتهما بطلانها وهو الصحيح صحة البيع وبطلان
 الشرط وتخرج على هذا الخلاف ما اذا قال لعبدوان بعثك
 فانك حر ثم باعه بشرط نفى الخيار فان قلنا يصح البيع والشرط لم
 يعنق كذا ان قلنا بفسادها وان قلنا بصحة البيع وبطلان الشرط
 عنق وتجري هذه الاقوال فيها اذا شرط نفى خيار الرؤية في بيع الغائب
 على القول بصحته قاله الامام والغزالي وقال الرافعي قطع الاثر دون
 بانه فاستد من متعدد وادعي الماوردي انه لا خلاف فيه وقد حكى القاضى
 الطبرقيني وتجري ايضا فيما اذا باعه بشرط نفى خيار العيب واقوال
 اخر غيرهما ثاني . **الثاني** في البيع الذي يستعقب العتق لشر الوالد
 احد فردعه والولد احد اصوله وكثر العبد نفسه اما شر الفريضة
 طريقان احدهما طريق الفريضة والامام والغزالي انه لا خيار فيه لغيره
 وقال الامامان قال لو فسخ المشتري في المجلس انفسخ ولو اعتقه الزم
 العقد كان كما لو اشترى من لا يعتق عليه ومنقضى هذا المنقضاء ان

الاولى

عنده ان العتق لا يحصل الا بانشايه وان قلنا الملك له في تعليق القاي
عنه انه استندل بالحديث على ان الملك في ركن الخيار للمبايع اذ شرط
الخيار للمشتري وحده وانه اذا اعتقه يصح لاننا لو قلنا انه للمشتري لم
يكن انشا اعتقه لانه يعتق عليه بنفسه الملك وهذا يقتضي انه لا يعتق
عنه انقضا الخيار وحصول الملك ولا يتوقف على انشايه وهو ظاهر
نقل الغزالي عنه في كتاب الاقرار بخلاف ما نقله عنه هنا والذي فهمه
من كلام القاضى في الاقرار ان الاودى ثبت له الخيار ومجمل له انشا
العتق في ركن الخيار ومقتضاه انه لا يحتاج بعد الخيار الى انشا عتق
وحكى ابن مامر عن العراقيين وجهان ان ثبت للمبايع دون المشتري استبعد
الطريق الثاني الذي اودده الجمهور ان ثبت الخيار للمبايع مطلقا
واما المشتري فيثبت ثبوت الخيار له على اقرار الملك في ركن الخيار
فان قلنا انه للمبايع ثبت للمشتري فاذا اذعن الخيار وتم العقد ثبت
انه عتق من حين العقد وان قلنا انه للمشتري فلا خيار له وفيه وجه
ان له الخيار وبالعوي ذره احتمال وعلى القول بان الملك له عتق
يعتق فيه وجهان احدهما في الحال وعلى هذا ففي بطل الخيار للمبايع
فيه وجهان كالوجهين فيما اذا اعتق المشتري العبد الاجنبي في زمن
الخيار على القول بان الملك له فيكون حكمه حرم اعتنا الاجنبي في فرق
فيه بين المشتري العتق على قول ثالث فان قلنا يبطل اخذ العتق وان قلنا لا
يبطل فيفتح كان له قيمته لتلقه بالعتق اظهرنا انه لا حرم بالعتق ولا
بعد انقضاء الخيار فحكمه يعتقه من حينه وجعل الماودى يخرج ثبوت
الخيار للمشتري على اقرار الملك اذا كان الخيار له خلصه وجزم فيما اذا
كان لهما بثبوت الخيار للمشتري واما اذا اشترى العبد نفسه من
سيده فهو صحيح على المذهب وفيه قولان لا يصح وقيل هو محتج على
ما اذا اشترى عبه اثم اعتقه في ركن الخيار وعلى المذهب ان ثبت
لستين خيار المجلس وجهان اصحهما وجزم به القوة ليدل الامام والمؤيد

والغزالي

والغزالي انه لا يثبت والثاني يثبت وقال اليه القاضى والعبادى وقال
الامام في الكتابة الوجه ثبوت له ما لو اشترى من يعتق عليه وانشا
اذا اشترى من اقر بجره او شتمه بها فهل هو بيع او فدا او بيع من
جهة المبايع فدا من جهة المشتري فيه وجهان اصحهما انشا وسأني
فان جعلناه بيعا من الجانبين ثبت الخيار للمبايع وان جعلناه بيعا من
جهة المبايع ثبت الخيار له دون المشتري وان جعلناه فدا فلا خيار
لواحد منهما وعن القاضى الجزم بان الخيار لا يثبت للمشتري وان انشاه
في شرا القريب واذا لم يثبت له ثبوت المبايع وجهان. الثالث اذا
باع الابا والجدما للمطفل من نفسه او بالعتق لصحة الطفل صح
وبثت خيار المجلس في اصح الوجهين فيثبت الخيار له على طفله ولطفله
عليه فيصرف لنفسه بما يراه ويتصرف لطفله بالاحظ من الاجازة
والفتحة فان اجاز لنفسه نفى خيار طفله وان اجاز لطفله نفى خياره
ثم هذا الخيار مغيا باحدى ثلاث كغيره الاجازة من الجانبين او
الفتحة من احدهما او مفارقة المجلس العقد وعلى هذا اذا فرق عقد
الصرف قبل القبض بطل في الثاني انه مغيا بالاجازة او الفتحة قال
الماوردي اذ يلوغ الولد دون مفارقة المجلس ونسبة الماودى الى الجمهور
وعلى هذا يجوز ان يقبض في الصرف بعد مفارقة المجلس والمرجع المردم
الرابعة اذ باع ما لم يره وفرعنا على صحة ثبوت خيار المجلس في
اصح الوجهين وفي وقت ثبوت وجه. احدهما عند العقد لغيره.
وثانيهما عند لرويه. وثالثهما ثبت عند العقد للمبايع وحده. وابعها
ثبت للمبايع وحده عند الروية وليس المراد من عدم ثبوت على الوجه
الاخير انه لا خيار له اصلا بل انه يثبت عند الروية على العقد ولا يمتد
استدراك المجلس. الخامسة في ثبوت خيار المجلس في بيع الحرة في شدة
الحرة وجهان واما ما عدا البيع من العقود فينقسم الى عقد نكاح ومهر
اما عقد النكاح فلا يثبت فيه خيار المجلس وفي معناه الرجعة والخلع

واما غيره فينقسم الى عقد ارفاق وعين فاما عقدا ارفاق فلا يثبت فيه
 ايضا كالهبة والوقف والابرا اذا جعلناه تمليكاً واما غيره فينقسم الى ما
 هو جائز من الجانبين او من احدهما والى ما هو لا ذم من الجانبين والجائز
 منها ينقسم الى ما هو جائز حالاً او قال وهو خمسة: الشراء والقراض
 والوكالة لجعل. والعارية. والوديعة والى جائز حالاً الاماء الا وهو
 ايضا خمسة: الجعالة والقرض والهبة قبل القبض. واشد عا العنق
 وهو من اذلاف المال بالاضمان كقوله القمنا عك في البحر وعلى صفاته
 والجائز من احدهما كالرهن بعد الاقباض والكتابة وعقد الجزية
 فلا يثبت في كل ذلك خيار المجلس وفيه وجه انه ثبت في الكتابة ووجه
 انه يثبت في الضمان وبما عر بيان وكما هو جائز من الجانبين اذا شرط
 لزومه ونفى الخيار بطل وكذا ما هو جائز من احدهما اذا شرط فيه ان لا
 خيار من جهة من هو جائز في حقه او الخيار من جهة من هو لا ذم في حقه
 بطل وقد يثبت الخيار في الرهن والراهن على وجه الشفعة كالواشترى
 شيئاً ورهنه واقتضى في زمن الخيار فان الخيار ينطرق الى الراهن بثبوت
 في البيع المشروط فيه واما اللازمه فينقسم الى بيع وعين فاما غيره فلا
 يثبت فيه الخيار واما البيع فيثبت فيه الخيار كما تقدم ويستثنى من ذلك
 امور: احدها الاجارة وفي ثبوت خيار المجلس والشرط فيها ثلثة اوجه
 احدها بيمينان وصحة صاحب المذهب وشيخة الحنابلة واصحاب الاستبان
 وثالثها يثبت خيار المجلس دون خيار الشرط وهو جارية في نوعي رجاء
 من العين والذمة وقال الفقهاء واحزون هو مخصوص باجارة العين اما
 الاجارة الواردة على الذمة فيثبت فيها خيار المجلس دون خيار الشرط
 قطعاً بنا على انها ملحقة بالسلم في وجوب قبض لرجعه في المجلس وان لم
 تلحقها بالسلم ثبت فيها الخيار ان كان قلنا بثبوت الخيار في اجارة
 العين فابتناء الكد من وقت انقضاء الخيار او من حين العقد فيه وجهان
 فعلى الاول لو اراد المكري ان يرد من غيره في مدة الخيار قال الامام

القياس

القياس يعني جواز ولا مجرلة فيما اظن وهو قريب من خرق الاجماع
 وعلى الثاني وهو الصحيح على من لحسب مد الخيار منظر انقضت
 قبل تسليم العين الى المشتاجر فهي محسوبة على المكري فنضمن منافع
 تلك المد فان تقرر العقد سقطت من الاجرة بقدرها وان كان بعد
 تسليمها اليه فهو كائلا في المشتري البيع في مد الخيار وهو من
 ضمانه في لزوم فعله هذا في محسوبة على المشتاجر وعليه تمام لرجعه
 وعلى القول بانه من ضمان البائع لحسب على المكري ويحط من لرجعه
 بقدر ما يقابل تلك المد ان تقرر العقد وان فسخ فعليه اجرة مثل
 تلك المد واما المتأبقة فان قلنا انها لا ذمة من الجانبين فهي كاجارة
 فباني فيها الخلاف قال للامام وهو اولى بنفي الخيار لبعدها عن
 البيع وان قلنا انها جائزه فلا خيار فيها واما المتأفاه ففي ثبوت
 الخيار فيها طر يقان اظهر ما انه على الخلاف المتقدم في الاجارة
 وثالثها القطع بعدم ثبوته. الثاني لا فالة وفي ثبوت الخيار فيها
 وجهان يعنفان على انهما بيع فيثبت او فسخ فلا. الثالث الخوالة وفي
 ثبوت الخيار ان فيها خلاف ينبغي على ان الغالب علمنا ذكر الاستيفاء
 او المعاوضة فعلى الاول لا يثبتان وعلى الثاني فيها ثلثة اوجه
 اصحابنا لا يثبتان والثالث يثبت خيار المجلس دون خيار الشرط الرابع
 الهبة المقضية للثواب اما بالاستسقاء او تقرباً على لزوم الهبة
 نقضى الثواب في ثبوت الخيار ان فيها وجهان اصحابنا لا يثبتان
 من الوجهين في توقف الملك فيها على القبض وعن الفاضل اي السطبة
 خصيصاً بخيار المجلس والقطع بانه لا يثبت فيها خيار الشرط
 الخامس القسمة وفي ان كان فيها ذمت فيثبت فيها الخيار ان افقفا على من
 يرد فان اخرجاه بالقرعة ففيه كلام سيأتي وان لم يرد فان جرت
 باجبار فلا خيار فيها وان جرت بالتراضي ابيى على انهما بيع او اقراران
 قلنا اقراران لم يثبتا وان قلنا انهما بيع فثلثة اوجه اصحابنا لا يثبتان والمبايعة

ثبت خيار المجلس دون خيار الشرط. السادس الاخذ بالشفعة فاذا
بذل الشفيع غرض الشفيع المشفوع واخذ بالشفعة هل ثبت له
الخيار بين الامضاء والرد ما دام في المجلس فيه وجهان وتشر بعضهم بثبوت
الخيار له بان لا يتخير بين الاخذ والترك ما دام في المجلس بلوغ الخبر اليه
وان قلنا انه على الفور وغلطه لان ما موقال الصحيح انه على الفور ثم له
الخيار في قبض الملك ورده واما خيار الشرط فلا ثبت فيه قطعا ولا ثبت
للمشتري قطعا ومن اخبر عن ما له في الفليس لزمه ولا خيارا وفي وجه
انه يتخير ما دام في المجلس وهو شبهه بالخلاف في الشفيع. السابع
في ثبوت الخيار في الصداق فولان وقبل وجهان اصحها انه لا ثبت في
هذا الوشرط بطل وجوب من المثل وثانيها ثبت فان فسخ وجب منه
المثل قال لان ما موقال الشرط او لا بالثبوت وتوافقه قول القاضي لا ثبت
خيار المجلس في الصداق وفي ثبوت خيار الشرط وجهان ونجريان في
ثبوت خيار المجلس في بدل الخلع فان جري وفسخ وجب من المثل ولا
ان دفاع للفرقة بحال فلا اندفاع للنكاح **فروع** الفاعدان في المرف
وتحوة ما يجب فيه التقابض في المجلس اذا الزما العقد قبل القبض هل
ينفذ ويبطل العقد فيه ثلاثة اوجه احدها ينفذ ويبطل العقد
ومقتضاه انه لو اقرده به او احدها عصي بالالزام كالمفارقة وثانيها
لا ينسخه انه لا ينفذ والعقد باق وجوده كعدمه ونسبه الغرالي الي
ابن محمد وهو ما اوردوه الماوردي فعلى هذا لا يعصيان بالالزام وامتناعا
انه ينفذ ولا يبطل العقد ثم ان حصل التقابض في المجلس ثم العقد وان
اقرقا من غير تقابض انفسخ العقد وعصى المفارقة بغير اذن صاحبه
لما ابطله من حقه الا لزم وان فارقه باذنه قال الامام والغرالي
في الرافعي لا يعصى وقال ابن الصلاح يعنى ان يعصى لانه جعله ربا ومن
فعل الربا عصي قلت **وقد** قاله الروياني وقال يلزمها كتنقاستها
قبل التفرق ولا يعنى تفرقها وقد تقدم ذلك في الربا **الفصل الثاني**

في

الطاهر

فما يقطع خيار المجلس وحيث ثبت هذا الخيار في اي عقد كان من العقود
فانه يقطع بقولا وفعل القسم الاول القول وهو ينقسم الى ما
يدل عليه صريحنا ولا ما يدل عليه تضمننا اما الصريح فهو ان يقول
اجزنا العقد او دفعا او الزمانه او تحايروا او اخرنا العقد او امضا
العقد او مضينا او قطعنا الخيار وما اشبهها ولو قال لا ابطلنا الخيار
او افسدناه فالظاهر انه يقطع وفيه وجه انه لا يقطع ولو قال احدهما
اخبرت العقد واخبرت امضاه او الزمانه او تحويها فالذهب انه فيه
يسقط خياره دون خيار صاحبه وفيه وجه ثان انه يستقط خياره
الاخر وثالث انه لا يسقط خيار واحد منهما ولو قال احدهما لصاحبه
اختر او خيترك فقال للراخر اخبرت انقطع خيارهما جميعا وان
سدلت للراخر لم يقطع خياره القابل على الصحيح ولو قال احدهما اخبرت
اوليخت او افضيت ونحوه من الفاظ الالزام وقال الاخر فستخت
تدم الفسخ ويقوم مقام الالفاظ كلها اشار الاخر من المفهه وانما
القول الذي يدل عليه ضمنا كالعقود والبيع فان عتق احدهما العبد كان
ذلك من البايع فستخا ومن المشتري اجازة على ما سيأتي ولو تبايعا
بائنا بعد قبضه صح البيع الثاني على الصحيح وكان ذلك اجازة منهما
كذا قال ابن سريج وقال صاحب التقریب هو مبني على ان الخيار يمنع
انتقال الملك ام لا ان قلنا يمنع لم يصح البيع ولو اجازا في عقد المرف
او بيع الطعام بالطعام قبل التقابض ففي صحة الاجارة وجهان يقدم
القسم الثاني في الفعل وهو الافتراق وجعله الغرالي ثلاثة اقسام
مفارقة بالشخص ومفارقة بالروح ومفارقة بالعقل ولورد من له
الخيار الدابة المبيعة ففي بطلان خياره وجهان احدهما نعم لتصرفه
وثانيهما لا لاحتمال ان يكون لا اختيارها. **المرتبة الاولى**
الاقرار بالبدن وضبطه الامر طحري بان ينفرد الى موضع لو كلم
احدهما صاحبه على العادة لم يسمع وتابعه عليه القاضي ابو الطيب

الخيار

هذه

والشيخ ابو اسحاق الشيرازي والغزالي وقال الجمهور الرجوع فيه الى العرف
فيما بعد الناس يفرقوا يلزم به العقد وذلك بخلاف ما اذا كان
فان كانا في دار صغيرة فالفرق ان يخرج احدهما منها او يصفه السطح فلو
كانا قريبين من الباب فخرج احدهما ومشي خطوتين مثل حصول الفرق
بان يخرج احدهما منها فان كانا في دار كبيرة حصل الفرق بان يخرج احدهما
من البيت الى الصحن او يدخل من الصحن في بيت و يصفه او يصفه السطح
او يخرج الى الدهليز لو تفاحش الصحن والبيت الواحد صار كما هو
وان كانا في سقفين كبيرين بان يصفه احدهما اعلاها ويبقى الاخر اسفلها
وان كانا في حجرة او سوق فبان يولي احدهما طرفه والاخر ويمشي قليلا
وفيه وجه انه ينبغي ان يولي ظهره ونسبه الروايات الى ظاهر النص لئن
الاصحاب ثاولوه وقال الامام اذا كانا في شاحه ادى بيت واسع فبان
بعد احدهما الى حجرة لا يهيم مع الاخر في مجلس واحد ويمتنع من المجلس
بما يحصل به التفاهم عدم الاقتصاد في رفع الصوت عند تراءى الخاك
ولا تختلف المجلس باختلاف المناصب فمن خالفت الملوك على البعد المذكور
فتومفارق ولا تحصل الفرق بارخاس بينهما وشق ففرد في حصوله بينهما
جدار وجهان اصحابا وبه اجاب المادرجي لا وفانها وبه اجاب التولي
نعم وقال الامام ان بناه غيرهما فهو حجاج احدهما من المجلس
محمولا وسنياتي وان بنياه انقطع خيارهما وان بناه احدهما فالظاهر
انه تفارقه وتبعه الغزالي ومتى حصلت المفارقة على احد الوجوه
الذخيرة من احدهما واستمر الاخر في المجلس انقطع خياره ايضا ولو
اصطحبا في مشي او سفينته دام الخيار الى ان يفتراق وكذا لو استقرا في
مجلس العقد ايا ما على المذهب وقيل ينقطع معنى ثلاثة ايام وقيل اذا شرعا
في امر اخر واعضا عن العقد وطال الفصل انقطع وقال القاضي اذا
مشي احدهما وتبعه الاخر فان كان بينهما قد رما بين الصفي لم يحصل
الفرق وان كانا لثمنه حصل وهو يعني انه اذا مشي احدهما ولم

تبعه

يتبعه الاخر فان كان بينهما قد رما بين الصفي لم يحصل الفرق وان
كانا لثمنه حصل وهو يعني انه اذا مشي احدهما ولم يتبعه الاخر
وكان بينهما اثنا بين الصفي انه يحصل الفرق قال الامام ولا يشترط
ان ياخذ احدهما في جهة غير جهة الاخر ولو نادى المفق فان لم يجاب
والقبول صحيح وثبت الخيار اذا ما في موضعها فاذا فارق احدهما موضع
بطل خياره وهذا يبطل خياره لرجوعه او يرد وم الى مفارقة مكانه فيه
احتمال لرجوع الامام قال النووي والاصح انه يبطل وقال الامام محتمل
ان لا يثبت الخيار في هذا البيع ولو تباعا وباعا في بيتين من دار
او صحن او صفة فيبني ان يكونا كالمبتاعين وان يثبت الخيار حتى
يفارق احدهما مكانه ولو تحقق الفرق فلو فارق احدهما فلا اثر له
واما الفرق بالروح فهو الموت ونفس الشافعي ومن الله عنه على انه
اذا مات احدهما اسقط الخيار لولا وادنه ونص في الكاتب انه اذا باع ومات
في المجلس وجب البيع للاصحاب طرق • احدهما فربما النصير اظهرهما
ان فيها قولين يقرران وخارجا اصحابا انه لا يلزم وينقل الخيار الى الوراث
والسيد وثالثها القطع به وكذا الخدم لو مات المتعاقدان معا في المجلس
وهذه المسئلة تبني على قاعدة وهي ان الحقوق اقتسام منها لا يقبل النقل
والارث والاستقاط لحق الرجوع في الهبة وحول الزوج والسيد في الاستمات
ولا يثبت النكاح والحضانة والقدم في لزاما العظمي ونفصيل الذكور
على لربناث في لرباث وتقديمهم في الصلاة وسراية العتق ومنها ما لا يقبل
الاستقاط دون النقل ولرباث كحق الشبق الى المقاعد والنقد مر في
الحكومات وبعض انواع مير الوالدتين ومنها ما يقبل الارث والاستقاط دون
النقل كالحدد والقصاص والوصايا وخيار الشرط ومنها ما يقبل لرباث
دون النقل في قبوله الارث خلاف وهو خيار المجلس ومنها ما يقبل لرباث
والنقل والاستقاط كخيار ملك الغنمة وخبري هذا الخلاف في العبد
المادفر في الشرا اذا مات في مجلس العقد هل ينقل الخيار الى سيد وفي

الوكيل بالشرا اذا اتت في المجلس وذرنا على الصحيح في ان الاعتبار بمجلس الوكيل
هل ينقل الخيار الى الموكل الاصح اشغاله اليهما وحلى الفور الى وجهها
بعيدا انه ينقل الى وادث الوكيل طريقا قاطعا باسقاله الى الموكل وقال
هو المذهب وطريقا ثالثا ان الخيار يبطل قطعاً. **الفرع** ان قلنا بالاصح
ان الخيار ينقل الى الوادث فان كان حاضرا في مجلس العقد دام الخيار
بينه وبين العاقد الاخر حتى يفرقا او يخيرا اقال الشيخ ابو اسحاق
المعروف بالعري في هذا اذا كان عالما بانقلاله اهلا للمصرف فان كان
جاهلا احتمل ان يقال حرمه قبل العلم حرم الغايب حتى لو قاد في العقد
الباقية مع استمرار الجهل لم يوثر ويحتمل ان يقال لا يعدو بالجهل وان
لم يثن اهلا للمصرف قام عليه مقامه وثبت الخيار للمصارف فيه او
تخايره انتهى وان كان غايبا فله الخيار اذا وصل اليه الخبر او لا يثبت الا
في المجلس الذي يشاهد البيع فيه او لا يثبت له الا في المجلس الذي تجتمع
هو والعاقدة الاخر فيه فيه اوجه اصحها اولها والاخران مبنيان على
الوجهين الاثنين في كيفية ثبوت الخيار للعاقدة الاخران قلنا يرد
خياره بدوام مجلس العقد فخيار الوادث في المجلس الذي يشاهد العقد
فيه وان قلنا ان خياره يناخر الى ان يجتمع مع الوادث ناخر كانا الاخر
الى مجلس اجتماعهما كذا قاله الرافعي وعلى الصحيح هل يدوم خياره بدوام
مجلس الخيار او يكون على الفور فيه وجهان ولومات وقد بقي من مد النظر
الشرط شي كيووم وبلغ الخبر الوادث بعد انقضاءه هل يثبت له الخيار
في مثل بقية المدة وهو يوم كما كان لمورثه على الفور او عند زمن مجلس
بلوغ الخبر اليه او يستقطعه في المدة قبل بلوغ الخبر اليه فيه اوجه جزم
المأورد في الرابع وعلى الاول لو بلغه في ثلثا اليوم هل يثبت له في بقية
خاتمته او فيها ومثل ما فات منه فيه وجهان مخنجان من الخلاف فيما اذا
استخدم الشهود مكاتبه هل يلزمه تخليته مثل تلك المدة واما خيار
الحق فيبقي في كيفية اوجه. احدها واخاوه الامام والغزالي انه يبقى الى ان

سنوفي

يسنوفي الوادث خيار نفسه عند بلوغ الخبر اليه فاذا بطل ذلك بطل
داو لا يشترط علمه بلوغ الخبر اليه وثانيها انه ينقطع خيار الان
ويثبت حين يثبت للوادث واستبعد الغزالي وثالثها انه يثبت له ما
دام مجلس العقد فاذا فارقته بطل ورابعها ان خياره يناخر الى ان
يجتمع مع الوادث وخامسها انه على الفور فان فسخته انقضت داو لا
لزم داو اغيا فاختاره بانقضاء خيار الوادث على الوجهين الاولين بطل
خيار الوادث بالاجازة او بالتأخير على القول بان على الفور وبفارقة
المجلس على القول بانه متعين بمجلس المناوع بطل خيار الاخر ايضا قال
الغزالي كذا قالوه وفيه بعد وانما نشأ من وجه ضعيف في قطع خيار
الحاضر خيفة فرده بالمصرف واقحامه اهون من هذه التفرعات البعيدة
ولو قال الوادث اجزت وفسخت او فسخت واجزت فالحكم للفظ
المقدم منها قال القاضى لو قال اجزت في النصف وفسخت في
النصف غلب الفسخ ولو اجاز الوادث او فسخت قبل بلوغ الخبر اليه
بموت مورثه ففيه خلاف بناء الامام على الخلاف فيما اذا باع مال
ابيه طنا حيا ثم فاته فان قلنا يصح فالوجه تنفيذ فسخته
دون اجازته وقال صاحب البسيط الوجه تنفيذها وان قلنا لا يصح
فلا ينفذ فسخته ولا اجازته وان قلنا ينقطع خيار الميت فينقطع
خيار الحي ايضا بالموت ولزم العقد من الجانبين قال الامام والغزالي
وقال التعوي لا ينقطع ويدوم الى مفارقتها بمجلسه وصحة النووي
قالا الرافعي وبوجه الخلاف فيه **فرع** لو ورث الخيار ثلثا وجماعة
فان كانوا حضورا في المجلس فلهم الخيار الى ان يفارقوا العقد الاخر
او يلزم موافا فان فارق بعضهم دون بعض لم ينقطع خيارهم في الاصح وان
كانوا غايبين عن المجلس قال المتولي ان قلنا في الوادث الواحد يثبت له
الخيار في مجلس مشاهد البيع فاذا اجتمعوا اي وشاهدوه ثبت لهم
الخيار وان قلنا له الخيار اذا اجتمع مع العاقد فلهم الخيار اذا اجتمعوا

وان قلنا له الخيار ما دام احد سمي في مجلسه وبي
 فتخ بعض واجاز بعض ففبه اربعة اوجه احدها لا يفسخ في شيء لا اجازة في
 الثاني وقال الماوردي انه المذهب واصحها ان يفسخ في الكل سواء في الفسخ
 حصته او في الجميع ونا للمهاقق الفسخ في حصته من فسخ والاخاذه في حصته
 من اجازة كالشترين صفقه واحدة وزعم المتولي انه لا قابلية ورابعها انه
 سمي حتى ينفق على الفسخ او الاخاذه قال الماوردي والخلاف فيها اذا كان
 الميت المستري فان كان البايع فكل من ورثته يقر بفسخ البيع في حصته لا
 خلاف والمذهب ان لا يفرق بينهما **فرع** لو كان الخيار لاحد من خاصه فمات
 الخيار وبقي خيار المحمي وبه هو ذلك في خيار المجلس ايضا اذا اجاز احدها دون
 الاخر ثم مات المحمي في المجلس **اخبر** حيث قلنا يمتثل الخيار الى الوارث فكان
 طفلا او مجنونا نصيب الحاكم من فعل ما هو الاصل له من الفسخ والاخاذه كما
 لو جاز صاحب الخيار ومقر من مسئلة الموت التفريق بالاراء فاذا افاد احد
 المتعاقدين المجلس درهما فاما ان يمنع من الفسخ بان سدها او لا فان منع منه
 ففي انقطاع حماره طريقا اخرها ان فيه فوكيل القولين في سقوطه بالموت
 واظهرها القطع بان لا ينقطع وهو قول الجمهور وادعى المحامي انه لا خلاف فيه
 وان لم يمنع منه فطريقان على العكس اظهرهما ان في انقطاعه وجهين احدهما انه لا
 ينقطع والطريق الثاني القطع بالانقطاع وبه قال الهندي لا وان قلنا ينقطع
 خيار انقطع خيارا وللاشياء ايضا وان قلنا لا ينقطع حتى تعاد الى اختياره ثبت له
 الخيار للمنه على الفور او عند امتداد المجلس الاحتياط فيه وجهان كالوارث
 مبلغه الخبز فان قلنا عند امتداد المجلس فزايلا الاراء وهو ما اذا افاد في
 مروره مكان التمتين انقطع خياره وليس عليه الرجوع الى المجلس العقد لجمع
 مع صاحبه وفيما اذا قصر الزمان احتمالا للامام ثم المالك ان منع من الخروج
 معه لم ينقطع خياره وان لم يمنع انقطع خياره في الاصح ولا فرق عند طائفة
 منهم الامام والغزالي بين ان يحمل ويخرج او يدركه على الخروج في جريان الخلاف
 وان فرقنا في اليمين في قول وقال البغوي والمتولي اذا خلا واحدها والاخر

لا يملكه

لا يملكه المتابعة لا يبطل الخيار قطعا والخلاف فيها اذا ارها حتى نفق باقتسهما
 ولم يفرق الرافي في هذه الطريقة بين ان منع من الفسخ او لا ومن طريقة
 اخري ولوهر باحدهما ولم يتبعه الاخر يبطل خيارهما اطلقه جماعة منهم ابن
 الصباغ وفصل الرافي فقال ان لم يتبعه مع التمكن يبطل خيارهما وان لم يتمكن
 من متابعتها ففي التمتع انه يبطل خيار الهارب دون الخيار وروى النوري
 الاول لتمكن من الفسخ بالقول وعلى هذا اهل بعض الهارب قال بعضهم يعصي
 لا يبطله على صاحبه حقا لادما ولو تبعه الاخر دام الخيار ما دام متفارا بين
 فان تباعد ابطل خيارهما اتا الوفاة واخذ ما ناسيا للعقد او جاهلا
 انقطع خياره قطعانا لا الغزالي ويحمل تخريجه على اللزوم **القسم الثالث**
 الافتراق لعقل فلو جاز احد المتعاقدين او اعني عليه لم ينقطع خياره على
 المذهب وادعى لادام الاتفاق عليه ويقوم عليه او القيمة منه من جهة
 الحاكم مقامه فيفعل ما فيه الحظالة من الفسخ والاخاذه وعلى هذا اهل ينقطع
 بمفارقة المجنون مجلس العقد قال الامام مجوز ان يقال ينقطع ويجوز ان
 يقال لا ورجهة الغزالي وفيه وجه بعيد يخرج من الموت انه ينقطع ولا اثر
 للزوم قطعا ولو خسر ولم يبق له اشارة معناه فهو كالغني عليه ينوب عنه وليه
 قال المجلي وفيه نظر لانه عند الفارقة اذا فسخ قيم المجنون في الغني عليه المضمون
 من جهة الحاكم واخاذه فافاد ادعى ان الغيبة في خلاف فعل القيمة فان ثبت
 ذلك نفى ما فعله القيم وفعل هو ما يراه وان لم يثبت قال القول قول القيمة
 مع يمينه كما في حق ولي الصبي اذا ادعى انه باع جنته **فرع** لو تنازع عا في
 التفريق وجا معا بالقول قول من ذكره وللرافي فيها اذا طالت الدقة احتمل
 ولو تنازع عا في الفسخ بعد الاتفاق على التفريق فقال احدهما استخف في
 المجلس وادركه الاخر حال صاحبه التفريق القول قول مدعي الفسخ ويصح
 الماوردي قال غير القول قول منكره وهو الظاهر عند الرافي وغيره ولو
 اتفقا على عدم التفريق وتنازعا هكذا افقد قال البغوي دعوى مدعي
 الفسخ فتخ ولو اراد الفسخ فقال الاخر انما جرت قبل هذا انا فالفق

المنكره لو قال احدنا ما فتحت قبل الفرق وقال الآخر بعدك قال ابن القطان
 فيه خلاف مبني على الخلاف فيما اذا قال راجعك قبل العدة وقالت بل بعدها
 قال الدارمي وحاصله اربعة اوجه تصدق البائع بقصد المشتري تصدق
 السابق لا دعوى تصدق من يدعي الفسخ في الوقت الذي يفتح فيه وقول الآخر في
 وقت الفرق **الباب الثاني في شروط الخيار** وفيه فصلان
 احدهما في حكمه في نفسه والثاني في حكم الطوارئ في مده الفصل الاول
 في حكمه في نفسه ومده وتبين خيار الشرط للمبتاعين بشرطها الا انه
 لا يثبت في كل عقد معاوضة ولا في كل بيع وصابطه انه وخيار المجلس ثلاثان
 غالبا الا ان خيار المجلس اشهر بثبوته فلا يثبت خيار الشرط فيها لا يثبت
 فيه خيار المجلس ويثبت فيما يثبت فيه خيار المجلس الا في مواضع احدها
 البيوع التي يشترط فيها قبض العوض في المجلس وهو ما اذا باع بقصد ان ينفذ
 ومطعوما بمطعوم فيثبت فيها خيار المجلس دون خيار الشرط الثاني ما
 يشترط فيه قبض احد العوضين في المجلس وهو التسليم والاغنياء عن عاين الذي يثبت
 الجود فانه لا يثبت فيه وان ثبت خيار المجلس الثالث وقد مر الاخذ بالشفقة
 لا يثبت وان ثبت فيه خيار المجلس قول الرابع فقد مر ايضا كرجاء فانها
 ثبت فيها خيار المجلس دون خيار الشرط في وجه الخامس الحوالة وفيها
 طريقة فاطعة متى خيار الشرط واثبات الخلاف في خيار المجلس السادس
 الهبة بشرط الثواب فيها ايضا طريقة فاطعة مفرقة كذلك السابع خيار
 رجوع الفليس لا عين قاله يثبت فيه خيار المجلس دون خيار الشرط وفيما
 عده هذه الموضع يلازم الخيار ان في الوفاق الخلاف حتى يثبت خيار الشرط
 في شر القرب الذي يوقع عليه على قول الاودي والكلام في هذا الجواب في
 خمس مسائل الاولى في مده ولا يزيد على ثلاثة ايام فاذا زاد بطل العقد
 كما مر وقد ورد ان قوله لا خلا به بقضي اشترط الخيار ثلاثة ايام فاذا
 اطلقها عاين معناها فهو كالضريح بشرط الثلاث وان كانا جاهليين لم
 يثبت الخيار وان علمه البائع دون المشتري قال ابن القطان في ثبوته وجهان

قال

قال صاحب الدخاير ويخرج عليها ما اذا كانا البائع جاهلا دون المشتري وما
 اذا كانا جاهلين ولو كان البائع ما يفسد ما يفسد اليه الفساد فهل يجوز اشترط
 مده يفسد ارجع فيها اليه الفساد حكى العمري عن بعض فقهاء بلادهم وهو زيد
 ابن عبد الله فيه وجهين احدهما بطلان الشرط والبيع والثاني صحتهما
 وبيع عند الاشراف ويقام ثمنه مقامه قبل **والعلم ما خوذ ان من**
الوجهين في مدهن ما يفسد ارجع اليه الفساد وصح الودي الاول ويشترط
 ان قال الله الشرط فيها الخيار بالعقد فلو شرط خيار ثلاثة ايام فما
 قل من اجر الشهر او متى شاء او احدهما او شرط خيار المدة دون اليوم
 بطل البيع وقال الودي اني انما سقط شرط بقا الخيار في اليوم الثاني
 والثالث فوجهان احدهما لا يصح الاستقاط والخيار باق في الايام الثلاثة
 والثاني سقط في الكل ويبتطل شرطها الثانية اذا اشترط الخيار ثلاثة
 ايام فادونها في اول مده وجهان صحها وبه قال ابن الحداد انما من حين
 العقد والثاني انه من حين الفرق او الحامر واخاره ابن القطان وابن
 الرزبان وهو قول ابي اسحاق ونسبه الماددي لابي الجهمود وقال الامام
 صل الله اليه اثر فعلى هذا اذا انفرد او تخيرا انقطع خيار المجلس
 واستوف خيار الشرط ولو استقط الخيار ان قبل الفرق والتخار سقط
 خيار المجلس دون خيار الشرط في الاصح قال الامام ولو قال لا الزمان العقد
 فالوجه القطع بسقوطها ولو صرحا بشرط ابتداءه من حين العقد
 والوجهان ينبغي ان يعلم ان العلة في انه من الفرق والتخار انطام حالهما
 بقضي اشترطه من حينه صح العقد وهو لاصح وان علمناه بان
 فيه جمعا بين مماثلين لم يصح البيع وقال الامام ان استندنا الشرط
 فيبغى ان لا يبطل البيع وقال الماددي فيبغى ان يكون فيه خلاف مخترج من
 الوجهين في البيع الشرط فيه مع خيار المجلس وان قلنا ابتداءه من حين
 العقد فضت المدة وبما مضى ان انقطع خيار الشرط وبقي خيار المجلس على
 المذهب ولو نفرق في اثنا المدة انقطع خيار المجلس ومع خيار الشرط ولو

صاحب شرط ابتداءه من حين التفرق فالذهب بطلان البيع وفيه وجه
انه يصح البيع والشرط وصغفه الامام ولو شرط الخيار في زمن خيار المجلس
وفرعنا على الصحيح انه يصح كانا ابتدا الخيار والمشرط من حين الاشتراط
لان حين العقد والام من حين التفرق وعلى الوجه الاخر من حين التفرق لو قال
في مدة خيار المجلس ارمنا العقد واستقطنا الخيار بل لهما ان يستقطنا
خيار الشرط ويقيما خيار المجلس وعكسه وتجري الوجهان المذكوران في ابتداء
مدة الخيار في ابتداء مدة الاجل هل هو من العقد او التفرق عند المراءاة
لكن بالنسبة ان جعلنا الخيار من حين العقد فالاجل اولى في الافق جئنا بفعل
الاول لو شرط في العقد خيارا او اجلا فالاجل من حين انقضاء الخيار والمشرط
او من حين التفرق فيه وجهان فالامام والوجه القطع بانه من حين انقضاء
الخيار والمشرط على هذا الوجه راء العرف فمقتضى ما بدأنا به من حيث
العقد واجري الخلاف المذكور في ابتداء الاجل في ابتداء مدة الاجارة او شرط
فيها خيارا الثلاث وفرعنا على القول بصحته هل ابتداء مدة من حين العقد او
من حين انقضاء الخيار والمشرط والاصح الاول وقد تقدم نظيره في خيار
المجلس وتفرعه **المسئلة الثالثة** بشرط في اشتراط الخيار معرفة قدر المد
فلو اطلقا شرط الخيار او قد راءه بعد مجئ قوله بشرط الخيار الى ان
يخصه بدينه الثلاثة الايام او وقتا من النهار او مدة دون الثلاثة لم يصح ويطل
العقد ولا ينقلب العقد صحيحا احد في المجلس كما مر بل لابد من بيان اياها
معلومة الى الليل او الغروب او الطلوع من العقد وقال الزبير لا يصح تقدير
بطلوع الشمس لان السماء قد تكون مغيمة وعليه انقصر القاجي الطريق والمائة
والتوبة ولو عيناه فالنهار والليل لم يدخل او تعيينه بان يقول يوما او
ساعة فصيح وجعل على ما اتصل بالعقد ثم ان كان شرط يوما في اثنا النهار
منتهى ذلك عمل ذلك الوقت من اليوم الثاني وندخل الليلة الوسطية في
اليوم للضرورة وكذا ان كان في الليل لئلا يندفع ذلك من اشتراط الخيار ببقية
الليل بشرط ان تكون اشترط فيه الخيار معينتا فلو باع عندئذ مثلا بشرط

الخيار

الخيار في اخذها لا بعينه بطل البيع ولو شرطه في احد ما معينتا في صحته قولا
الجمع بين مختلفي الخبر قال الشيخ ابو حامد ولا فرق في جريانها بين ان يقدر
عن كل منهما او يطلق وقال ابن القاصر اذا قد رثن كل منهما صح قلته عن محققان
قلنا يصح ففسخ البيع فيما شرط فيه الخيار اخذ الاخر بفستطه من الثمن وكذا لو
شرط في اخذها خيار يوم وفي الاخر خيار ثلاثة ايام فان صحنا البيع ثبت
الخيار كما شرط ولو شرط الخيار فيها ثم اذاد الفسخ في احد ما ففيه قولا
التفرق في الرد بالعيب ولو شرط الخيار لاحد ما دون الاخر صح البيع على
الصحيح وقد الواشري واحد من اثنين بشرط الخيار في نصيب احدهما
بعينه وقال التولي ينبغي على انه لو قبل نصيب احدهما دون الاخر هل يصح
ان قلنا يصح فقد جعلناه في حكم عقدين فيصح هنا وان قلنا لا فهو عقد واحد
مكونا لوجع بين عقدين مختلفي الخبر **فروع** لو اشترى شيئا بشرط ان لم
ينقذه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع منها **و** اشترى به شرط انه ان رد الثمن في
ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو بشرط فاستدبر فستد وقال ابو استحقا يصح العقد
والمذكور في الاول شرط الخيار للمشتري في الاول وفي الثاني شرط للبائع
الاربعه خبر ثبوت الخيار اذا فاده سلطانه الفسخ لم يثبت له فان ثبت لهما
كان لكل منهما الفسخ وان ثبت لاحد ما دون الاخر كان له الفسخ دون الاخر ولا
يتوقف على رضى الاخر ولا حضور ولا قضى القاضي به ويجوز الفسخ بقوله
فسخ البيع او اشترى من البيع او رد ثمن الثمن وهل يؤثر في دفع حلا المشتري
عن البيع ويغايه على ملك البائع فيه ثلاثة اقوال احدها نعم والبيع في ذن
الخيار باق على ملك البائع وعلى هذا فالتمسك على ملك المشتري والثاني لا
وينقل ملك البيع بنفس البيع الى المشتري وهل حصل مع اخر اللفظ الذي
العقد به البيع كالنار من اشترى او عقيقه فيه وجهان اصحهما الاول وهذا
الخلاف وهذا الخلاف في كل سبب قولي سواء استقل به المتكلم كالطلاق
والاعناق والابن الا لا تحققوا المعاوضات والتمسك على هذا القول ينقل الى ملك
البائع كما ينقل الى ملك البيع الى المشتري والثالث انه يتوقف فان تم العقد جئنا

اي الخيار

بانه انتقل بنفس العقد وان لم يتم حتما بانه باق على ملك البائع فلو كان
 المبيع حيوانا اقرب الحرام وانفق عليه فمن استقر الملك له يرجع المقرض عليه
 وقال الجليلي يجوز عليها ولا يشترط بواضح وعلى القولين الاولين في علي من فضيلته
 له بالملك وعلى هذا فان المبيع موقوف ولا فرق في جريانها بين خيار المجلس
 وخيار الشرط وخيار الروية على قوله صحة بيع الغائب واختلافها على طرف
 احدها انما مطلقه سواء كان الخيار لها بالمجلس او بالشرط او للبائع وحده
 او للمشتري وهو الاظهر عند الاكثرين والثاني انه فيما اذا كان الخيار لهما
 بالمجلس او بالشرط فان كان لاحدهما خاصة فالملك له والثالث ان الاقوال
 منزلة على احوال ولا خلاف في المسئلة فان كان الخيار للمبايع وحده فالملك له
 او للمشتري وحده فالملك له وان كان لهما فهو موقوف واختار القاضي الروياني
 واختلفوا ايضا في الاظهر منها فقال الشيخ ابو حامد والقاضيان الطري والملائي
 والامام الاطهر والملك للمشتري وقطع به جماعة وقال البغوي وطائفة من ظهر
 قول الوقف والشيخ ابو حامد قال هو اضعفها ونقل الامام عن الحنفية ان الخيار
 ان كان للبائع فالأصح ان الملك له وان كان للمشتري فالأصح ان الملك له وان
 كان لهما فالأصح انه موقوف وكذا قاله القاضي وقطع به الروياني في الحلية وقال
 الرافعي هو أشبهه وعلى هذا انتفاء الاحوال في الاظهر من الاقوال الا في
 تخصيص الخلاف ببعضها **فرع** لو باع عرضا بعرض فان قلنا ان المثل فافضل
 به النافذة حرم الثمن والآخر حرم المبيع وان قلنا لا ثم الا النقد من قبيل
 في هذا العقد ثمن بل كل منهما على ما كان عليه وان قلنا للمشتري ملك كل
 منهما ما استلزمه الخامسة الخيار يجوز ان يشترط المدة قد ان لها وان
 بشرط كل منهما وحده وان بشرط احدهما اقل ما يشترط للآخر بشرط احدهما
 خيار يوم ولا خيار دلالة ونحوه ولو شرطاه لغيرهما فهو اما اجنبي او موكل الذي
 وقع العقد له القسم الاول ان يكون اجنبيا ففي جواز اشتراطه له قولان
 احدهما لا يجوز فعلى هذا يبطل العقد او يصح وبطل شرط الخيار له وثبت
 للعاقدة بطل مطلقا ولم يمتد العقد فيه دلالة او جرح صحيح للماددي اولها واهمها

انه يجوز برعي الاخر زاد على الامام الاتفاق عليه ولا يحتاج الى قبوله صحا
 وامثاله قبول المثل العترة لا يصح بالرد وقال البغوي في الفتاوى لتو
 قال عزلة نفسي لا ينزله الا ان يقول الزمت العقد فلمزم كما لو علق الطلاق
 بمشية فلان فقال عزلة نفسي عن ان يكون الطلاق بمشيئة لا يصح بل يبي
 شاق وقع قال ولا الرجعة الاجنبي في مدة الخيار يصح برعي الاخر وحكي
 الماددي اياها ثلثا وجعله الاظهر انه ان شرطه لنفسه ولا اجنبي على جهة
 الوكالة عنه في النخل له صح وثبت الخيار لكل منهما وان جعله للاجنبي دون
 او اطلق لم يصح ويجري القولان فيما اذا شرطاه او احدهما للعبد المبيع ولا
 فرق بين ان شرطه الخيار لواحد وبين ان شرطه هذا الواحد وهذا الاخر
 فان قلنا ثبت للاجنبي فهل ثبت ايضا للعاقدة الذي شرط فيه وجهان وقيل
 قولان اصحهما الاولان نعم وصحة الروياني لعليين احدهما كمن مطلق الشرط
 شاعرت بوثوقه للثالث بغير ثبوت البناء فاستيفان لنفسه بغير موافقة في
 هذا الموضع باشرط الخيار للاجنبي دونه انتفى عنه والثانية ان ثبوته
 لغيره لا يعقل استقلالا فلا يثبت له الا بغير ثبوت البناء فعلى هذا الموضع
 عن نفسه بطل الشرط فان اثبتنا الخيار للعاقدة مع الاجنبي فلكل منهما
 الاستقلال بالفتح فلو فتح احدهما واجاز الاخر قدم الفسخ وان لم يثبت
 له معارف لرجعته في رهنه قال البغوي يثبت لان له في اصح الوجهين
 وجزم الروياني بانه لا يثبت له وبناها **الفرع** في ان الكاتب اذا مات هل
 يسفل الخيار الى شتيه قال ولا خلاف انه لا ينتقل الا وادى الاجنبي وظني انه
 يقدم فيه وجه قال البغوي ولو قال للعاقدة الزمت العقد لا يلزم ولا يسقط
 خيار الاجنبي سواء قلنا يثبت الخيار لها ام لا لو اشتراه على انه يوم فلانا
 وكا لو باع الوكيل بشرط الخيار لباير الوكيل فالزم الموكل العقد لا يلزم ولو اشترى
 شيئا على ان يوم فلانا وادى كما امر به من اجازة وفتح فالمقصود ان يجزى
 وليس له الرد حتى يقول استنارته فاذا نفي بالفتح وتكليفه من وجهين
 احدهما انه لم اشترط ان يقول استنارته فمن حصل الخيار بالشرط للاجنبي فيه

قال هو جواب على ما قلناه ومويد له وايش له الرد حتى يسئله ومن اثبت
للعاقده ان قال ذكره احيا طاوله ان يرد سوا اسئله ام لا وحله على
انه ليس له ان يقول ان له الرد الا بعد استئمانه ليل يكون كذا والباقي
انه اطلق شرط الموامرة ولم يقيد بالثلاث والصحيح انه يقيد بها ومنهم
من اجراه على اطلاقه قال البغوي واذا قيد بها نصف ولم يوافق او وامر
ولم يشتر بشئ لزيم العقد **فروع** لو كان للشرط عبد اجنبيا فان كان
باذن سيده حاز وان كان بغير اذنه فوجهان ولو شرط اخيار يوم لها ويوم
لها ويوم بعده لاجنبى فوجهان شبههما انه يصح ولو شرط اخيار يوم لاجنبى
ويوم بعده لاجنبى اخر فوجهان شبههما الجواز ولو شرط اخيار يوم للبائع
ويومين بعده للمشتري لم يخبر وان شرط اخيار نصف يوم للبائع وخيار
يومين للمشتري ونصف يوم للبائع لم يخبر قال الروياني ويحتمل ان يجوز
في المستلذين ولو باع عبدا مستلما من مستلم وشرط الخيار فلان الكافر قال
والد الروياني في حمل ان لا يجوز اذا لم يملك العقد عليه كالمخوف وكذا لو
باع صيدا وشرط الخيار للمحرر قال والدي لا يجوز ولو اخرج عندي جوازه
قال الروياني في الاصح عندي الجواز فيها قال ولو كان للبائع يوما فراد يوما
اخر لم يصح لانه لا يثبت الا باتفاقهما ولو شرط اخيار يوم فمات احد في ثمانية
قرا واد ثم مع الاخر خيرا ويوم اخر احمّل وجهين شبههما الصحة قال ولو
شرط اخيار يوم فثلف البيع بعد القبض فيه وقلنا لا يبطل الخيار فراد يوما
اخر يحتمل وجهين كما في الاقالة بعد الثلف والذهب النع القسم الثاني
ان يكون الشرط له الخيار الموكل فيثبت له الخيار ردون الوكيل وانما يكون له
شرط الخيار اذا اذن له الموكل فيه فلو اطلق الاذن له في البيع بشرط الخيار
ولم يقيد به ولا بالوكيل فله او جه احدها يثبت للموكل والباقي للوكيل
والثالث لها ولو اذن له في العقد دون شرط خيار فهل له شرط الخيار
لو كلفه وجهان اظهرهما نعم وطردهما الشيخ ابو علي في شرطه الخيار لنفسه
ايضا فان جوزه او اذن فيه صرحا ثبت له الخيار ولا يفعل الا ما فيه

لا

158
لو كلفه قال الرافي بخلافه لاجنبى الشرط له الخيار ولا يانزله رعايته في اذنه
ولناظران جعل شرط الخيار له اسما ناديا لا يظهر اذا جعلناه نايبا عن العاقد
انتهى في ثبوت الخيار للموكل في هاتين الصورتين الخلاف المذكور في ثبوت
للعاقده اذا شرط لاجنبى فان قلنا لا يثبت للموكل فمات الوكيل في اثنا المد فلا
يثبت لورثته وفي اسقاله الى الموكل وجهان كما اذا عجز المالك بفسخه في
اثنا المد هل ينقل الى سيده وليس للوكيل والبيع شرط الخيار للمشتري ولا
للوكيل بالشرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد وقيل له ذلك
وقيل لو كيل المشتري شرطه للبائع وليس لو كيل البائع شرطه للموكل واما خيار
المجاسن فيختص بالوكيل ولا تغاير له بالموكل فلو كان حاضرا فاجاز او فسخ لم
ينفذ واستشكله الغزالي وقال الظاهر انه يجب عليه امثال امره لو كلفه اذا
امر باحدها وهو دال على ثبوت له وقال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجب عليه
امثال امره وقد صرح المتولي به وفيه وجه ان الاعتبار بمجلس الموكل دون
الوكيل **الفصل الثالث** فيما يطرح على البيع في زمن الخيار والنظر في اربعة امور
الزيادات والنقصات والوطى الثلث الامر الاول الزيادات وهي منفصلة
ومنفصلة اما المنفصلة فلا حكم لها الا في الهدايا على ما سياتي وهي فابعة
للاصل ان تم العقد فهي للمشتري وان فسخ عادت الى البائع كالسمن ونعلم
الحرفة واما المنفصلة كاللبن والبنف وسب الرويق في زمن الخيار وكالولد
الحادث بعد العقد المنفصل في مدة الخيار لا منداد بمجلس العقد والتمس
الحادثة بعد البيع المنفصلة في زمن الخيار وهو الجارية الموطقة بشبهة او زنا
فهو لمن حكم له بالملك الاصل حاله ومثاله لاحق فيها من نفسها عنه المالك لا
ومثاله واما من حكم له بالملك الاصل حاله ومثاله لاحق فيها من نفسها عنه المالك لا
اصحها انما لمن حكم له بالملك في الحال هذا ضابطه وبينا انه بان مقول ان تتم
العقد وقلنا ذلك للمشتري او موقوف فالزوايد له وان قلنا الملك للبائع
فوجهان اصحهما انما له قال الماوردي وهما مبنيان على ان خيار المجلس تجري
مجري خيار العيب او مجري خيار القول وان فسخ العقد فالامر على الدرس

وبني المتولي الوجهين في هذه الصورة على الخلاف في ان الفسخ رفع العقد
من جنبه او من اصله فعلى الاول في المشتري وعلى الثاني في البائع وهذا البناء
يقضي التفرقة بين ان دفع المشتري قد قبض المبيع او لم يقبضه فان المشهور
ان الخلاف في الاصل المذكور فيما اذا كان قبل القبض اما بعد فهو من جنبه
قطعا على المشهور واما الولد المخرج عند البيع المتعلق في زمن الخيار فحكمه
ينبغي على ان الحمل هل يعلم ويقابله فسد من التمام لا وفيه وجهان اصحهما
نعم فعلى هذا العمل مع الامم تعيين ببايعان معافان فسخ البيع فيهما فهو للبائع
والا فهو للمشتري وعلى الاول حكمه حكم الاستب كما تقدم فينبغي على احوال
وحيث حكمنا بان الولد للبائع فهو في يد المشتري مائة وحيث حكمنا
بانه للمشتري قال القاضى والرافعي هو امانة في يد البائع وقال الماوردي
وجهان يخرجان من القولين ان الصداق يضمن على الزوج ام لا وارجاها
في الشئب والتموه وحيث حكمنا بانه للبائع فكان في يد المشتري انفسخ
العقد فهل يضمن مضمونا عليه قال بعض الفقهاء النازح من جهة ان دون صيانة
مخرجها على ضمان الاما اذا اطلقت في يده تولد العارية **الامر الثاني**
النصر فان منها العتق فاذا كان المبيع رقيقا فاعتق في زمن الخيار فان صدر
من المنفرد بالخيار نفذ عتقه فان كان من البائع نفذ وكان فسخا وان
كان من المشتري نفذ وكان جازمه صحيحا مطلقا وان قلنا الملك للبائع
منفذ وانقلد اليه تسلم ونقل الامام الاتفاق عليه وقال الفسوياني
ينبغي على اقوال الملك فان قلنا انه للبائع لم يصح وان قلنا انه للمشتري
فوجبها ناصحها انه يصح اما اذا كان الخيار لهما او للبائع فان صدر من البائع
نفذ على كل قول وذلك ينضم من الفسخ فنقد رعد الملك فيله على القول
بانه ملك المشتري او موقوف وفيه وجه انه لا ينفذ على قولنا الملك
للمشتري ويستتبه صاحب الخيار الى القاضى وحضه بالقول بان عتق المشتري
ينفذ وان صدر من المشتري فان كان بغير اذن البائع انبني على اقوال
الملك فان قلنا الملك للبائع لم ينفذ ان فسخ البيع وان لم يكن لك في

اصح الوجهين نظر الى الحال وان قلنا الملك موقوف فالعتق موقوف ان ثم
العقد بان نفوده والا فلا وان قلنا انه للمشتري لم ينفذ في اصح الوجهين
وعن ابن سريج انه يصدق عنه ان ينفذ من الموردين ان كان معترابطا اعناقه
ابو حامد وهو الاصح في القياس وقال الماوردي ان كان معترابطا اعناقه
انفاقا وان كان موسرا اخبره ابن سريج على الوجهين في عتق الراهن والاذن
ردوه وخرقوا فان قلنا ينفذ ففي بطلان خيار البائع وجهان اظهرهما انه لا
يبطل وعلى هذا ففي فائدة وجهان احدهما انه لا يرد العتق بل اذ ان
فسخ العقد رجوع الى القيمة وان اجاز اخذ الثمن وصحة الماوردي وثانيهما
انه ان فسخ ردة العتق والوجه الثاني ان خياره يبطل وليس له الا الثمن
وان عتقه باذن البائع نفذ وحصلنا لاجاز من الطرفين وان كان الخيار
للمشتري وحده فاعتقه البائع انبني على اقوال الملك فان قلنا الملك للمشتري
لم ينفذ سواء تم البيع او فسخ ولحي فيما اذا فسخ الوجه الناطق الى المالك وان
قلنا انه موقوف فان ثم العقد لم ينفذ وان فسخ نفذ وان قلنا انه للبائع
فان انفق الفسخ فهو نافذ والا فنقد اعتق مله الذي يعلق به حق غفر ولا
يقد رعد على ابطاله فهو كاعتاق الموهون كذا قال الامام والمتولي قال الامام
والاصح انه لا ينفذ وفرق بانه هناك يضمن قيمته فمقوم بقاءه وقال اذا
نفذ فاعناقه فان كان العبد في يده فالوجه ان يلحق اعناقه باذنه وان
قلنا لا ينفذ فستبقي تفرقة واما التصرفات الواقعة في زمن الخيار غير
العتق والبيع والاجارة والتزويج والرهن والهبة مع الاقتراض فان صدرت
من البائع والخيار له او لهما ففي صحتهما خلاف فينبغي على انها فسخ من
جهة وفيه وجهان باسان فان قلنا للفسخ فسخا فهي باطلة وان قلنا
انها فسخ وهو الاصح ففي صحتهما وجهان اصحهما انها تصح كالعتق وجزم
الماوردي به وبانها فسخ وان كان الخيار للمشتري وحده لم ينفذ قال ابن
سريج فلو كان البائع اقبط المشتري البيع ثم رده منه في من الخيار صح
الهبة وانفسخ البيع واحتاج المشتري الى جده يد قبض الهبة فان تلف البيع

كان يفتونا عليه بالقيمة دون الثمن وفيه قول انه لا يحتاج الى تجديد
قبض المحبة فعلى هذا لا ضمان وان صدرت هذه من المشتري بغير
اذن البائع فان كان الخيار له لم ينفذ كما سوا ثم العقد او فسخ سوا
قلنا الملك له او للبائع وعن الاصطفي وحده انه يصح على قولنا الملك
وللبائع الخيار فان سمي بطل تصرف المشتري وان كان الخيار له خاصة
او للبائع خاصة ففي نفوذها طرق احدهما فيه وجهان والثانية انه
يفتني على اقوال الملك فان ابقينا له للبائع لم ينفذ وان انقلنا له
فوجهان والثالثة ينفذ قطعاً وحكي غيره في جعله فسخاً ونفوذ ثلثه
اوجه " والوقف لمحق بالبائع عند ابن الصباغ والماددي وغيره
والحقه الماددي والندبي بالعقود وحكي خلافاً في احاق الكاظم بالبائع
او بالعقود كما تصرف البائع في الثمن المعين كما تصرف المشتري في
المبيع فيما اذا كان الخيار للمشتري خاصة او لهما وحيث قلنا لا ينفذ العتق
والبائع اما لا ينفذ الملك او لتعلق حق غيره به فله ينفذ ان باجازه البائع
اما البائع ونحوه فلا يثرب الا حاق واما العتق في نفوذه باحاق البائع
البائع وجهان بناهما القاضي على القولين فيما اذا عتق الراهن العبد
ورددناه فانفك فله ينفذ وصحة الماددي وقال الصحيح هنا انه لا ينفذ
وفرقت بان عتق الراهن صادف ملأه والعقود هنا صادف ملك الغير
وهذا مندي على اننا اذا منعنا العتق على القول بان ملأه ينفذ عند
الاجازة وقد جزم به العراقيون فان قلنا ينفذ فنزول الاجازة او الاعنا
فيه وجهان اظهرهما اولهما واجري الامام هذا الخلاف ايضا فيما اذا عتق
على الملك للبائع وهل يجعل هذه التصرفات الردودة من جهة المشتري
اجازة فيه وجهان اصحها نعم وثانيهما لا وعن ابن اسحق ان ما كان منها
منع الرد بالعب كالعتق ولا يحبال فهو اجازة وما كان لا يمتنع كالاجازة
فلا تكون اجازة وقال الماددي التصرف الصادر من المشتري بقطع خيار
الشرط في حقه واما خيار المجلس فان حاز البائع العقد على الفور فان

خلافاً

ذلك اجازة فيها وان لم تجز على الفور فان كان عتفا او وثفا او ثديراً
كان اجازة من جانبته وان كان بيعاً او اجازة قال البغدادي هو اجازة
وقال البصريون لا وصحة وعلى الاول سقي خيار البائع كما في خيار
الشرط وهذا الحكم في الخيارين لوصف المشتري بامضاء البائع من غير
تصرف وقال الامام فيما اذا كان التصرف عتقاً نردوداً يبعد جريان
الوجهين ان اعتقد ان العتق باطل سيما ان صرح به فان اطلق الاعناق
وقال لا اعتقد بنفذه لم يصدق وهذا انما في غيره من التصرفات قال
وان اجزنا العتق اجزنا للبائع رده فالوجه القطع بان اجازة وجميع
ما تقدم فيما اذا تصرف المشتري بغير اذن البائع اما اذا تصرف باذنه
او تصرف معه فوجهان اصحهما عند الراعي وهو اختيار ابن سريج وجزم
به الفوراني والماددي انه يصح وهذا اطلقه جماعة وعلمون بان اذن
البائع بذلك اجازة وجعله اصحاب التقريب والمذهب والشايل مفرغاً
على القول بان الملك في رهن الخيار للمشتري وقال جماعة منهم القاضي
والسيد لا يذون في هذه التصرفات ليس اجازة حتى لو رجع بطل
التصرف كان على خياره كقولهم اذن المرتهن في بيع الرهن لا يكون
فكلاً حتى يفي به البائع وهو يوجب دفع قول الصحة على القول بان
الملك للمشتري وقد حكي الامام عن شيخه الخلاف على قولنا الملك
للمشتري وقال في الشامل على الوجهين جميعاً يلزم البائع ويستقط الخيار
قال الراعي وقياس ما مر ان يجوز سقوط الخيار ان قلنا بنفادها على
الوجهين **فرد** لو عتق المشتري عتق العبد المبيع في خيار المجلس على تمام
العقد لم يمنع من اختيار الفسخ بخلاف تجيز عتقه كما مر ثم ان
ثم البائع عتق ان قلنا الملك له ولو افلا ولو علقه على انفساخه لم يعتق
بانفساخه ولو علقه البائع بانفساخ البائع فانفسخ عتق قال
الماددي على الاقوال كلها ولو علقه بتمامه لم يعتق وان ثم البائع
اخبر من البائع المبيع على البائع والتوكيل في بيعه والرهن

والهبة اذا لم يتصل بها القبض في زمن الخيار هل يكون فسخا فيه وجها
وكذا اذا صدر ذلك من المشتري هل يكون اجازة والاصح **لا** **قرع**
ثالث لو اشترى عبدا بجارية واشترط الخيار له وحده فله ان يستبد
بعنق ابوها مشاعا على البدل فان عتق العبد كان اجازة منه وان عتق
الجارية كان فسخا وان اعنتها معا لم يعتق معا قطعا وهل يعتق العبد
او الجارية او لا يعتق واحد منهما فيه ثلثة اوجه اصحها اولها وهو ان خيار
ابن الحداد وجزم ابن المبرغ بالثاني وبني الشيخ ابو علي الاولين على ان الملك
في زمن الخيار لمن فان قلنا انه للبائع وحده فالعتق بالاجازة الى العبد
مشترا والخيار لصاحبه وبالاضافة الى الجارية بايع والخيار له صاحبه
وقدر الخلاف في اعتنا كل منهما في هذه الحالة والذي عليه الفتوى ان لا
ينفذ العتق في واحد منهما في الحال فان فسخ بايع العبد البيع نفذ عتق
الجارية وان ثم العقد نفذ عتق العبد ولو كان الخيار لهما معا عتقت
الجارية على المذهب في ان اعتنا بالبائع في زمن الخيار فانفذ ضمن للفسخ
ولم يعتق العبد وان جعلنا الملك فيه لمشتريه لما فيه من ابطال الحق صاحبه
على الاصح وعلى الوجه المتقدم ان المشتري ينفذ نفقا على ان الملك له
يعتق العبد دون الجارية ولو كانت المسئلة راجعا لهما واعتق مشتري الجارية
العبد والجارية نفق على ما تقدم وقل ان كان الخيار للمعتق وحده فحصل
يعتق العبد والجارية او لا يعتق واحد منهما فيه الا وجه المتقدم وان
كان الخيار للبائع العبد وحده انظرنا المال فان تم العقد فقد عتق
الجارية وان انا فسخ نفذ عتق العبد وان كان الخيار لهما عتق العبد دون
الجارية ولو اعتق احدهما احدهما فان كان الخيار لغیر المعتق فالمذهب
ان العتق موقوف فابهما ظهر انه مله صار خله خمر من قال لعبد وعبد
غيره احد كما خرد ان كان الخيار للمعتق فان قلنا لا ملك له فيما ساع
والحرم فذلك وان قلنا الملك له يومه بالتعيين ففي ابهما عين نفذ الامر
الثالث الوطى فاذا وطى احد المتعاقدين الجارية البيعة في زمن الخيار

فلا

فاما ان يكون البائع او المشتري فان كان البائع والخيار له اولها كان
وطيه فسخا من عليه وادعي التولي وغيره الاتفاق عليه وحكي الا مام
وجها عن بعض الخلافين انه لا يكون فسخا خيرا من احد الوجهين
فيما اذا ابرم الطلاق بين زوجتيه او العتق بين متيه ان الوطى لا يكون
تعيينا قال الامام ولا يعد من الذهيب وفيه وجه ثالث انه يكون
فسخا اذا موى به الفسخ وعلى النص لو قبل او باشر فيها دون الفرج او
ليس بشبهة ففي حقه فسخا وجها وكذا الاستخدام والصحيح انه لا يكون
فسخا ثم لاحد عليه في هذا الوطى ولا مهر لخصوله في مله وفيه طرق
احدها اننا ان قلنا الملك له في زمن الخيار فهو حلال وان لم يجعله له
فوجها **ثالث** في ان لم يقبل الملك فهو حرام وان جعلناه له فوجها
اصحها الحل والثالث الحل مطلقا قال الامام وانما يباح الوطى اذا قصد به
الفسخ والصحيح الحل ان جعلنا الملك له والتحريم ان لم يجعله له وان
استوله ما نفذ الاستيلاء ولا يلزمه قيمة الولد وان كان الخيار للمشتري
خاصة فالوطى حرام على البائع فلو وطى قال القول في وجوب المهر وبثوث
الاستيلاء وان حلت ووجوب القيمة كما سياتي في وطي المشتري اذا كان
الخيار لهما او للبائع واشار الامام الى انه اذا حكمنا ببقا مله ونفوذ
الاستيلاء الى الفرق بين ان يكون من الجارية في يد المشتري فخرج علي
الخلاف في ان لا ياتي البائع البيع بعد اقباضه في زمن الخيار او تكون في يد البائع
فينفسخ قطعا وان كان الوطى للمشتري فان كان الخيار له خاصة فحله
في الحل حكم وطي البائع بالنسبة الى الملك اذا كان الخيار له ولما يكون
اجازة على الصحيح ولا مهر عليه وان كان لهما او للبائع خاصة فاللام فيه
في الحل وفي كونه اجازة وفي الحد والمهر ما الحل فلا يثبت واما الاجازة
ففيها الوجهان المتقدمان اصحها ان اجازة وفيه وجه ثالث وهو انه
ان كان علما بثبوت الخيار له خاصة الوطى بطل خياره وان كان جاهلا به
بان ورثها ولم يعلم ان مورثه اشترط خيارا فلا خيار والعيب فان قلنا لا

يبطل فاحيلها ففي انقطاعه وجهان فان قلنا لا ينقطع فهل يفسخ البيع دون
الاستيلاء او هما معا وجهان كما تقدم في العنق ويظهر اثره فيما اذا
فسخ ورد الجارية ثم اطلع على الحمل فان قلنا يفسخ في البيع فقط ردت
الجارية على المشتري بقيمتها وان قلنا يفسخ فيهما فقوم الجارية في يده
وقال القاضى ان كان في خيار الشرط بطل خياره دون البايع وان كان
في خيار المجلس في بطلان خياره وجهان ونخرج من هذا اربعة اقسام فان
كان باذن البايع حصل له الاجازة من البايع ايضا ثبتت الاستيلاء قطعا
ان حملت ولا مهر ولا قيمة وله ولو كان الوطى مرام من البايع وهو سائل لم
يكن ذلك اجازة منه في اصح الوجهين كما لو سئل عن بيعه وعنفه واجلته
لا يلو فاجاره وكما لو سئل عن وطى امته لا يسقط المهر قال القاضى ولو
اذن له في وطئها فلم يوط فقي بطلان خياره وجهان مبنيان على التسليم
واما الحد فلا يجب واما المهر فحكمه حكم السبب فان لم يبيع فان قلنا الملك
للمشتري او موقوف فلا مهر وان قلنا انه للبائع فهو على الخلاف للمقدم والاصح
وجوبه قال الماوردي والخلاف مبني على وجهين في ان خيار المجلس والشرط هل
يجريان مجري خيار البيع فلا مهر او مجري خيار البذل والقبول فيجب
عليه وان يفسخ البيع فان قلنا الملك للبائع او موقوف وجب المهر للبائع
وان قلنا انه للمشتري فهو على الخلاف للمقدم والاصح ان لا مهر وحرية الولد
ونسبه ياتيان على الاقوال كلها واما امه الولد فهي كالعنق وفاقا وخلافا
فان قلنا الملك للبائع فلا يثبت ان يفسخ البيع وكذا ان تم في الاصح
ثم ان ملاهما بعد ذلك بسبب اخر في الحالة الاولى اربتمام العقد نفقا
على الصحيح في الثانية ففي ثبوتها حيفيد القولان فيما اذا وطى جارية غيره
بشبهة مهر ملاهما وفي السمتة ان قلنا لا يثبت امية الولد ههنا وجهان
وان قلنا الملك موقوف فان تم البيع ثبت الاستيلاء وان فسخ فلا فلو
ملاهما يوما عاذا القولان وان قلنا الملك للمشتري فوجهان اصحهما انما لا
يثبت فان لم يستمها في الحال وتم البيع ففي بقودها الا وجهان فان ثبتا

ثم وقت الاجارة او من وقت الاحبال فيه وجهان كما مر في العنق وشبهة الاستيلاء
الخلاف في الاستيلاء على الخلاف في العنق واختلافوا في كيفية التزيم
فقال بعضهم الاستيلاء اولى بالبقود وقال اخرون العنق اولى بالبقود
قال الامام ولا يبعد القول بالتساوي للمعارض واما قيمة الولد فقد
قال الغزالي والبغوي لها حكم المهر والسبب وتبعهما الراعي ثم قال ان
جعلنا الملك للبائع وفرضنا تمام البيع فالوجه الناظر الى المآل ماخذ
اخر وهو القول بان الحمل لا يعرف وبسط الامام جعلها كالسبب وزادها
تفريعا بما معناه انا ان قلنا الملك للمشتري فان حملنا بقود الاستيلاء
ومنعه اذ به فلا يجب القيمة وان لم يحلم بقوده او حكمنا به ولجرا رده
ففسخ العقد ففي القيمة وجهان كالحساب انتهى وبني المشائى الوجهين على
ان الاعتبار في القيمة بحالة العلوق ام بخاله الوضع قال الامام ولن قلنا
الملك للبائع فان فسخ وجبت القيمة وامنع الاستيلاء وان جاز فقي
تنفيذ الاستيلاء وجهان فان منعناه ففي القيمة الولد وجهان وان
نقله ناهل يستند الخيار الاحبال فيه وجهان فان اسندناه
الى وقت الاجازة فقد علق في ملك البائع ففي قيمة الولد وجهان وان
اسندناه الى حين الاحبال فهل ملاهما قبل العلوق او بعده وجهان
كالوجهين في احبال الوالد حارة الابن فان ملاناه قبل العلوق فلا قيمة
وان ملاناه بعد فوجهان. **الامر الرابع** تلف المبيع اذا تلف
المبيع في زمن الخيار فاما ان يكون نافه سماويه او باللاف مثل الحاله
الاولي ان يكون نافه سماويه فان تلف في يد البائع قبل القبض انفسخ
البيع قطعا وان تلف في يد المشتري ففيه طرق احدى طريقتي الفقهاء
وصاحب التقريب وهي المرضية البنا على اقوال الملك فان قلنا الملك
للبائع انفسخ وحكا القاضى الطبري عن الفضل ان قلنا الملك للمشتري
فطرقتان احدهما فيه قولان وقيل وجهان احدهما يفسخ واهمهما لا
يفسخ والطريق الثاني القطع بانه لا يفسخ وقد نقل الطبري عن النضر

انه يلزمه الثمن واوله حيث قلنا لا يفسخ فان كان الثمن معيناً بقي الخيار
 للبائع وله الفسخ كما لو اطلع على عيب بعد فوات البيع وفيه فهو للمشتري
 وجهان وان كان في الذمة ففي بقا الخيار للمشتري وجهان احدهما لا
 يبقى فيلزم العقد ويستقر الثمن واصحهما انه ينبغي فان تم العقد لزم
 الثمن وان فسخ وجبت قيمته على المشتري للبائع واسترد الثمن فان اختلفا
 في قدر القيمة فالقول قول المشتري حيث قلنا يفسخ وجبت القيمة
 على المشتري وان فرعنا على ان الملك للبائع فبأي قيمة يعتبر حكمه حكم
 المستعار فيأتي فيه الاوجه في انه يجب قيمة يوم القبض او التلف او
 الاقصى وان فرعنا على ان الملك للمشتري وقلنا انه يفسخ قال الامام يقطع
 هنا قيمة يوم التلف والطريق الثالث للعراقيين القطع بانه لا يفسخ حال
 ولا ينقطع الخيار فان فسخ العقد وجبت القيمة وان تم فان قلنا للملك
 او موقوف استقر عليه الثمن وان قلنا انه للبائع قالوا لا حكم في القيمة
 وقال الشيخ ابو حامد عندي انه يضمن بالخيار كالبصاع والاولا صح
 والطريق الرابع وهو ما اوردده الماوردي انه ان تلف بعد القبض في مدة
 خيار المجلس يفسخ العقد على الاقوال كلها ويضمن القيمة سواء كان المبيع
 مثلياً او غير مثلي وادعي الاتفاق عليه واما في مدة خيار الشرط فان
 كان الخيار لهما او للبائع وحده فالحكم كذلك وان كان للمشتري وحده
 فان قلنا الملك للبائع او موقوف ضمنه المشتري بالقيمة ايضا وان قلنا
 الملك للمشتري فوجهان احدهما وهو ظاهر منه انه يضمنه بالقيمة دون
 الثمن والثاني عكسه وقرع عليه انه لو كان تلف في يد المشتري بعد
 الفسخ فلا يضمنه بالثمن بل بالقيمة سواء كان مثلياً ام لا ان تلف قبل طلب
 البائع وان تلف بعد ومنع المشتري منه فان كان متقوماً ضمن بقيمته
 وان كان مثلياً فوجهان احدهما يضمنه بالقيمة لانه متقوم على وجه
 المعاوضة والثاني بالمثل لانه بائناً من رده خرج عن المعاوضة
 وصار عاصياً **الحالة الثانية** ان ي تلفه متلف معيني على قول

الملك

الملك فان قلنا الملك للبائع يفسخ البيع وان قلنا انه للمشتري او
 موقوف فاما ان يرجع المتلف للمشتري او البائع او اجنبياً فان كان
 المشتري استقر الثمن عليه سواء كان في يده او في يد البائع وان كان
 البائع قال المدعي هو فسخ وقال المتولي يعني على ان لا يفسخ كالتلف
 الاجنبي او كالتلف السماوي وفيه خلاف يأتي قال القاضي ان قلنا الملك
 له انفسخ العقد وان قلنا للمشتري فقولان فان قلنا لا يفسخ بطل
 خيار البائع وفي خيار المشتري وجهان وان كان اجنبياً انبني على ما لو
 تلف فانه ان قلنا يفسخ العقد فهو كالتلف الاجنبي المبيع قبل القبض
 وفيه خلاف يأتي ان شاء الله تعالى وان قلنا لا يفسخ وهو الاصح ولذا
 هذا وعلى الاجنبي قيمته والخيار باق بحال فان تم البيع فالقيمة للمشتري
 وان فسخ ففي البائع **فروع الاول** اذا تلف بعض المبيع في زمن الخيار
 بعد القبض كما لو اشترى عبداً من فتيات احداهما في الاقساخ في الباقي
 قولان فموقوف الصفة فان قلنا لا يفسخ بقي الخيار له في المايه ان فرعنا
 على جوارحه احد العبد من اذا اشترها بشرط الخيار وان فرعنا على
 منعه ففي بقا الخيار ههنا في الباقي وجهان فان بقيناها ففسخ العقد
 رده مع قيمة الهالك **الثاني** في قبض المشتري المبيع في زمن الخيار ثم
 اودعه عند البائع فموقوف في يده في المدق قال الصيادلة والمحامي والبنديجي
 والدارمي هو التلف في يد المشتري فان قلنا بانقل الملك الى المشتري
 وان العقد لا يفسخ لزم الثمن وان قلنا ببقا ملك البائع انفسخ البيع
 واسترد المشتري الثمن ونعزم القيمة للبائع ونقل القاضي عن النضر
 ان المشتري يلزمه القيمة قال وهو مفرع على ان الملك له وقال الامام
 بجه استقاط الضمان نعم ان قلنا بالانفساخ بنا على نقل الملك فالتلف
 في يد البائع بعد الايداع يوجب القيمة واطلق الماوردي القول بان
 المشتري يلزمه القيمة وهو جار على ما تقدم عنه ان العقد يفسخ متلف
 المبيع في يد المشتري **الثالث** نقل الماوردي عن ابن ابي هريرة ان

الغير اذا تعبت بعد قبض المشتري في مدة الخيار الشرط له رددها
بالعيب وان كان القبض ثامنا وهذا الحاق للنقيب في مدة الخيار بالتلف
على وجه ومنعه الماوردي ذلك وخالفه فيه **فصل** خيار الشرط
ينقطع بانقضاء مده وبالزام العقد واجازته وبفستخذه كقوله اجرت
والزمت وفتحت البيع واسترجعت البيع ورددت الثمن وعن الصيرفي
ان قول البائع في زمن الخيار لا ابيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري
لا افعل اختيارا للفتن وكذا قول المشتري لا اشتري حتى ينقص
من الثمن وقول البائع لا افعل وكذا طلب البائع حلولا للثمن وطلب
المشتري تأجيل الثمن الحال مع امتناع كل منهما والقصود من الفصل
العلام في التصرفات الدالة على انقطاع الخيار من البائع والمشتري فينقطع
وكل تصرف يدل على عدم الرضى من جهة البائع وعلى الرضى من جهة
المشتري فاذا تصرف المشتري في البيع بما يزيل الملك من البيع وتزغناق
والهبة مع الاقباض كان ذلك منه اجازة في الاصح وان كان الخيار له
خاصة فلا خلاف ان عنقه اجازة وقد تقدم ذلك له ولا فرق في الهبة
بين ان يكون له الرجوع فيها او لا وكذلك الرهن مع الاقباض وهذه
التصرفات اذا صدرت من البائع فسخ على الصحيح فماعد العتق اذا
انقضى بالخيار واظهر الوجه من الخيار لا ينقطع بهمة البيع ورجعته من
غير اقباض وتقرضه على البيع والا ذر في بيعه والتوكيل فيه فلا ذر اجازة
من جهة المشتري ولا استخا من جهة البائع ولو باع المبيع في زمن الخيار بشرط
الخيار فقد بناه الامام على احوال الملك فان قلنا البيع لا يزيل ملك البائع
منه كالهبة الخالية عن الاقباض وان قلنا يزيله ففيه احتمال ولا ينقطع
خيار البائع بتسليمه البيع ولا المشتري بتسليمه الثمن ولا خيار البائع
على تسليم البيع ولا المشتري على تسليم الثمن في زمن الخيار ولو تبرع احداهما
بالتسليم لم يجبر الاخر على تسليم ما عنده ولست له استرجاع ما دفعه وقيل
ليس له ذلك وله اخذ ما عنده صاحبه ورضاه كما لو وقع التسليم بعد

لزم البيع ولا ينقطع الخيار بالاستخدام ودون الدابة وقد مر
ان فيه وجهان احثان البعوي انه يسقط الخيار من صدر منه وينقطع
بالوطي من كل منهما على الصحيح وكذا ينقطع بالاجارة والزوج على الصحيح
ولو اذن البائع للمشتري في طعن الخطة فطعنهما كان اجازة وعن الصيرفي
انه اذنه للمشتري في التصرفات المذكورة ليس اجازة حتى يقع وقد مر
اكثرك في خيار المجلس وحلى الروابي عن والده وجهين في ان تعليق
البائع عتق البيع على صفه هل ينقطع خياره والتصرفات الواقعة على هذا
التصريح على مراتب الاول وفي اقوالها رجوع الواهب فيما وهبه لولده ورجوع
البائع الى غير ماله في الفلاس فانه لا حله الا باللفظ الصريح ولا يحصل
بالعتق والبيع على الصحيح وقطع الامام بتحريره على البائع وانه ليس
برجوع **المسألة الثانية** في الاجارة والصحة في البيع الثالث الرجوع
في الوصية بانها تنحل بالعرض على البيع **المسألة الرابعة** حق الشفعة والرد بالقيمة
وهو اصفها لسقوطها بالثاخير والسكوت وختم الدان **بف** **مسألة**
الاول قال الروابي لو اشترى ولي الصبي شيئا بشرط الخيار فبلغ رشيدا
قبل انقضايه لا ينتقل الخيار اليه ودوي عن والده وجهين في خيار
للولي ولو كان البلوغ قبل الشرف لم ينتقل اليه خيار المجلس وفي بقاياه
للولي وجهين **المسألة الثانية** لو اشترى زوجته بشرط الخيار ثم خاطبها
بالطلاق في زمن الخيار فان تم العقد بينهما وقلنا الملك للمشتري او
موقوف لم يقع الطلاق وان قلنا انه للبائع ففي وقوعه وجهان وان سمح
وقلنا انه للبائع او موقوف وقع وان قلنا انه للمشتري فوجهان وليس
له اذا اشترى زوجته وطها في مدة الخيار رض عليه وقال لانه لا يدري
ابطا زوجته او مملوكته وفيه وجهان ان له ذلك وبناه الغزالي على احوال
الملك فان قلنا انه للبائع حل وان قلنا انه للمشتري او موقوف فلا دخل
عليه استبرأها ان تم البيع فيه وجهان مبينان على الوجهين في تحديد
وطها في زمن الخيار فان قلنا يحرم لمخير وان افسخ البيع فان قلنا لا

الا بانقضا الخيار او موقوف فالنكاح خاله وان قلنا عليك بنفس
العقد ففي انفساخ النكاح وحيث ان اظهر ما عند الماوردي انه لا يفسخ
ولو كان طلق زوجته الامة ثم اشترىها وراجعا في مدة الخيار فان
نقض البيع لم يصح الرجعة وان افسخ صححت ان قلنا الملك للبايع او موقوف
وان قلنا انه لا يشتري في صحته وحيث ان **الباب الثالث** في
خيار البعده وهو السبب الثالث من اسباب الخيار وهو فوات
امر ظنه العاقبة المعقود عليه بشا امه من الرام شرطي كالوشرط
كون العبد كاتبا فان خلاقه او من قصا عرقه كما اذا وجد به عيبا فان
الخرق يفتي السلامة من العيب او غير شرطي كما اذا استأخلف
الناقة حتى اجتمع لبنها وغزرها فانه يغلب على ظن المشتري هناك ذلك
دائما ولا يثبت لكل ظن فله ان يشتري ويحاجة ظنها جوهره لا خيار له قال
القاضي الا ان يكون اخبره بذلك من له معرفة وكان من مواطاه من
البايع ففي ثبوت الخيار له الوجهان اللذان في الماحس والكلام في هذا
الخيار ينقسم قسمين احدهما في بيان الاسباب الموجبة له واحكامها
والثاني بيان الواقع الدافعة له والمبطله القسم الاول في بيان
اسبابه واحكامه السبب الاول لا لزام الشرطي فاذا افاد المشتري
ثبوت الخيار على المشهور وفيه قول غريب انه يبطل البيع والوصف
المشروط فله انواع لانها ان يكون فيه ماله وعرض ولا يكون فيه او
يكون فيه عرض لا ماله والقسم الرابع الذي يقتضيه القسم العقلي
وهو ان يكون فيه ماله لا عرض لا يوجد النوع الاول فوات وصف
شرط فيه ماله وعرض كما اذا شرط كون العبد كاتب او حار او ساجا
او صائغا فان وجد كما شرط فلا خيار ثم لا يشترط حصول النهاية في الوصف
المشروط بل يكفي ما ينطلق عليه الاسم عرفا وان وجد عريضة ثبت له
الخيار وكذلك الوشرط لو نه مسئلا فان كانا او نحو فان اقله او توارثه
وغير انظر في ثبوتها او انما هو دية او فراقته فبانت مجوسية فله الخيار في

جميع

جميع ذلك ولا فرق في البعدين ان يكون مزرعة ام لا وقال ابو
اسحق ان كانت من دجة فلا خيار له بثبوتها وكذا اذا شرط
كونها مجعد الشعر فبانت سبطة ونصود هذه المسئلة ثمر با على
صحة بيع الغائب او على القول بانه لا يشترط الشعر وعلى الصحيح في
اشتراطه ايضا فان الشعر قد يراو لا يعرف جوده ولا سبوطته
لعموم ما استوي الحالان عنده من الاستلال وقرب العهد بالشعر
وحيث ان ليس هذه مسئلة البايين في بيع الشعر واعلم ان الوصف
الواحد قد يعلق العرض والمالية بوجوده وبانقضايه وتختلف باختلاف
القاصد فثبت الخيار بفقد اذا شرط وجوده وبوجوده اذا شرط فقده
لكل واحد اذا شرط وجوده في العبد ببيان فلا يثبت الخيار وان شرط
انقضاؤه ببيان فثبت الخيار وعن الحسن العبادي انه لا رد فيما
اذا شرط انه خفي فبانت خلا. النوع الثاني فوات وصف لا عرض
فيه ولا مالية كما اذا شرط كون العبد احق او اخرق او ناقص الخلقة
فبانت خلاقه او شرط لونه فاستقوا او خائنا فبانت عفيفا وامينا فلا
خيار له والشرط لاغ والعدم صحيح لازم. النوع الثالث ان
يشترط ما فيه عرض لا مالية فيه فله ثلاثون بالاول فيثبت الخيار
بفقد او بالثاني فلا يثبت الخيار فيه وجهان مختلفان المذهب
باختلاف ظهور الغرض وخفايه وبيانه بصور. منها اذا شرط كون
الجارية ثيبا فبانت بغير ان وجهان اصحهما ان لا خيار له ومنها لو
شرط كونها سبطة الشعر فبانت جعده ففي ثبوت الخيار وجهان
بحرمان فيما اذا شرط كونها ايضا الشعر فخرج اسود على القول بعدم
اشتراط رويته وفي السبوطه طريقه قاطعة بقبول الخيار ومنها
اذا شرط كون العبد او الجارية كافرة فبانت مسلمانا ففي ثبوت الخيار ثلثه
اوجه اصحها ثبوت وقطعه في البيان وثالثهما ان كان الموضع الذي جرى
فيه العقد قريبا من بلاد الكفر ويوقع ان يطرده او في بلاد يغلب

على اهل الذمة او كانوا مخرجين الى بلاد الاخر فله الخيار والا
فلا ولو اقلف هذا العبد الكافر متلف فالمذهب انه ضمن بقبضته
وان كانت اكثر من قيمته المستلمة وقيل ان الزيادة بسبب الاخر لا
ضمنت باده قيمة العوادة ومالك الامام الى الاول اذا كان الكافر
الشرقيته فان لم يكن هو بالو شرط لومها بسبب الشرع فمات جعته
والقول بثبوت الخيار ظاهر فيما اذا اشتراه من مسلم فان اشتراه من
كافر فيجب فيه خلاف من الخلاف فيما اذا وجد به عيبا هل له رده على
بأية الكافر وفيه وجهان فان قلنا لا رده فلا رده هنا وان كانت
القيمة تزيد بل لئلا فلا والذهب هناك ان له الشرذ
ومن شرط الوشرط لو انه اقلف فبان مخنوقا فالمذهب ان لا خيار له
وقال المتولي ان كان مجوسيا وهناك مجوس يرغبون فيه بزيادة
فله الرد ولو اشتراه اقلف وخشنته ثم اطلع على عيب لم يمنعه خثائه
من رده. ومنها لو شرط كون العبد مجوسيا فبان مجوسيا فلفظ نقاب
احد بما لا خيار له وثانيهما انه ان لم يضمن قيمته بذلك فلا خيار وان
نقصت بان كان الغالب هناك المجوس نحو والاولا واعلم ان
خيار الخلف على الفور يسقط بالذخيرة فان تعدد مملوك المبيع او
غيره فلم يشتر في الارش كما سيأتي في خيار العيب **السبب الثاني**
العيب اذا وجد ما اشتراه عيبا ثبت له الخيار ويجب على البائع ان
يعرف المشتري ما بالمبيع من عيب وعلى كل من عرفه غير بائعه ان
يبيئه للمشتري والعيب رصبة الغزالي بانه كل وصف مدموم انقص
العرف سلامة المبيع عنه غالبا ويدخل فيه الخفي فانه وصف مدموم
لان عدمه من له ما انقص استحسانه وقال الامام هو كل ما ينقص القيمة
او العنيفة فانما يفوت به عرض صحيح اذا كان الغالب في امثال المبيع
عدمه واعتبر بقصان العنيفة سلسلة الخفي وانما اعتبر فوات عرض صحيح
لانه لو بان قطع شئ يسير من ساقه او فخذ لا يورث تشبها لم يثبت

في الرد

به الرد اذا لا يفوت به عرض صحيح وقوله اذا كان الغالب في المبيع عدمه
مختر فيه عن التباينة فاما بنفس القيمة ولا ردها لانه ليس الغالب في
امثال المبيع عدمها والعيب قد يكون مقصدا وصف كالحصان او زيادة
كالخرد والمكان وقد يكون سقفاً عن الخفي من زيادة عين كالاصبع
والسن الزائد من فن العيوب الخفاء والجب والمسح فاذا اشترى عبد
فوجد حصىا وهو المقتطوع الذراع ومسوحا وهو مقطوعها فله رده
وان زادت قيمته ولا يجوز خصا الحيوان غير المألول ولا المألول البهي
ولاجبه وانما يجوز خصا المألول الصغير كما تقدم في الرجوع. ومنها
البول في الفراش واعتباره عيب في الرمي في غير وقت وفقد رده البغوي
بما دون السبع فيرد به قال الرافعي واما البول في الفراش مرة واحدة
فالظاهر انه ليس بعيب ولا يرد بالبول فيه في الوقت الذي حرق عاده
الا طفا بالبول فيه وجب ثبت الرد به فلوله يعلم به المشتري حتى يبر
العبد عند سقط الرد ودفع بالارش ليعذر ذواله بعد الارش فهو
كالعيب الحادث. ومنها البحر الناشئ عن تغير المعدة لامل الفلاح
الصانع المستحكم المخالف للعادة وما عيبان في العبيد والامداد عن
القاضي انه قال عندي ان الصانع لا يرد به. ومنها الاباق وهو من
الخش عيوب الرقيق واشترط الامام في الغزالي باعتباره لا اعتبار فيه
وقال شرطه ان يتكرر في يد البائع فعلى هذا لا يرد به حتى ينفذ في يد المشتري
وصح به الهروي وحكي الرافعي عن القاضي والى على الرخاحي ان الاباق
في يد البائع مرفق في كونه عيبا فعلى هذا الرد به وان لم يبق
في يده وحكي غيره عن تعليق القاضي انه لا يرد به الا اذا قرر في يده
البائع واشترى ووجد في يد المشتري اما اذا وجد في يد البائع لم يرد
في يد المشتري بحيث ينقص القيمة فلا يرد وشعير الارش وانما ثبت الخيار
بالاباق اذا صدر من البالغ دون الصبي قال الماوردي والرواني واذا
توفي يد المشتري ليس بمخاصمة البائع مادام يقع الجاهل المستحق من

اجل بقاءه وموته قال لو اتى قبل القبض فقال له البائع لا تفسح فاني
اتيك به فلا خيار له وفيه نظر وهو مستعر ايضا بشرط الاعتقاد
ومنها السرقه وهي عيب في العبيد والامه واشترط الغزالي
الاعتقاد فيها وعن القاضي انه لا يشترط وهو قضية قوله وقول الرجائي
في الاباق ويشترط صدورها من البالغ فعلى ما قاله الغزالي لا رد بها
حتى توجد في يد المشتري وصرح به الهروي ومنها الزنا وهو عيب
في العبيد والامه المبالغين اشترط الامام والغزالي الاعتقاد فيه
ونفساه انه لا رد به الا اذا وجد في يد المشتري ايضا وقد صرح به
الهروي والجمهور على انه لا يشترط قال الهروي ولو وجد الزنا والسرقه
او الاباق في يد البائع وارتفع مدعى غلب على الظن رد له ثم وجد في
يد المشتري قال القرافي والزجاجي لا رد له لاحتمال ان تلك المعاني
ارتفعت ثم حدثت في يد المشتري وقال القاضي لا يرتفع عيب الاباق
والزنا بالتوبة بخلاف ما اذا كان شر بها او مقاسرا في يد البائع وثاب
فانه اذا مضى عليه زمن ثقيل فيه شهادته لو كان حرا لا رد له والاقله
الرد قال المتولي واذا وجد الزنا او السرقه او الاباق في يد المشتري
بعد ان كان موجودا فان زادت قيمته بقصا فابعد لك فلا رد له والا
فله الرد بخلاف البرص فان حاد به منع مطلقا ومنها احتباس
الحيض فاذا وجد الجارية قد احتبس حبيضا مدعى فقضى الاطباء رد
ذلك فيه فله الرد وذلك اذا لم تكن صغيرة ولا ايسة وقدرة القايض
في جانب الصغير بان يكون بنت عشرين سنة فان كانت دون
ذلك فغدره في حقها ليس بعيب ولا رد وتكون الجارية محرمة عليه
بنسب او مصاهرة او رضاع كما لو كانت اخته او موطوءة ابيه او
ام زوجته وعن ابن حزم انه يرد به ولا تكون الامة والعبد يعتق عليه وقال
الماوردي وغيره اذا اسلم في عبه فاناه المسلم به وهو يعتق عليه لا
يلزم قبوله وهو يقتضي ثبوت الرد ههنا ومنها ثقل الخراج في الضيعة

والوارد

والوارد وان كان ظاهرا ان يكون فوق المعتاد في امثالها ولو قال البائع
عليها اذا والمشتري لا يعلم قدره فوجده الرهن في ذلك فله الخيار
ومنها اعتياد الجند النزول في الدار وقال القاضي هذا اذا احصت
بذلك دون ما حو اليها فاما ان كان ما حو لها ذلك فلا رد وحكي
وجها انه لا رد ينقل الخراج ولا باعتماد الجند النزول والحق المتوجب
عماما اذا وجد بقرب الدار فمادى يتاذى سائر ما يصوت دقهم
ومن عرج الابنية به او اشترى ارضا ووجد بقربها جبارا من يفسد
زرعها وصرح الماوردي بالخلاف في المتقابل الملائك وجزم في نقل
الخراج بنبوت الرد ولو اشترى ارضا يتوهم ان اخراج علمها ثم بان
عليها اخراج فان كان على مثلها ذلك القدر فلا رد والاقله الرد ومنها
شق اذن الساة هل هو عيب ينبغي على انه يمنع الاجزاء الاضحية
ام لا فان قلنا لا وهو المسمور فلا رد به وان قلنا نعم وهو اختياري
القفال رد به وذلك قطع القلفة الصغيرة من الاذن ومن عيوب
الريق الجنون والبله والاختلال والبصر والجدام والسيل والفرع
والهيم والعجم والعور والحقش وهو ضعف البصر فانه ما يكون مطلقا
ومنه ما يمنع الرؤية منها راسع صاحبها في الليل دون النهار
وفي يوم الغيم دون الصحو والعشور وهو الذي يبصر صاحبه منارا
للاعس لا خفش والجهر وهو الذي لا يبصر صاحبه في الشمس
والخشم وهو فقد حاسة الشم والعلم وهو الخرس في شلل بعض الاعضاء
وفقد حاسة الذوق وفقد اصبع او اعملة او ظفر او سن او الشعر
وزيادة اصبع او سن او القروح والسائل اللبنة والبهق وهو بياض
بالجلد مخالفا لونه ليس بمرض وبياض الشعر في غير اوانه دون
حمرة ويرد بكونه غماما او ساحرا او قادا للحيوانات او كاذبا او
مقامرا او ثارا كالهبلوة او شاربا للخمر وقيل يشترط ان يكون نسيرا
به وعن العبادي انه لا رد بالشرب وترك الصلوة قال البغوي في

الفناوي ولو كان شرب مرة وقاب وعلم المشتري بذلك بعد الشرافان
كان قد انتم عليه الحد فلا رد له وان لم يعلم فله الرد الا على قولنا حدود
الله تعالى سقط بالتوبة ودلونه مزوجا او من وجه والبعوي ولو
علم ان العبد مزوجا لكن لم يعلم ان عليه مهر او لم يعلم قدره فله الرد
وبلونه مبيعا في جنابة عمد فان كان قد تاب عنها فوجها وانما الجنابة
الخطا فلا رد بها الا ان دله منه وباصطكاك العينين وانقلاب الفزتين
الى الوحش هو الجانب الذي لا يقبل على الاخر وبالجبهة والشيء واقاد
الشجاج والقروح والعي وسواد الاسنان والخلط المغيرة للبشرة والحفر
في الاسنان وهو ترثر الوسخ الفاحش في اصولها وتعلق الدين رقبته
لا يتعلق بدمه وبلونه حتى مشكلا او غير مشكل على الظاهر وفي
البيان عن المقاضي ان اذا اشترى عبدا او امته فبان انه خشي فزال
اشكاله وان رجلا فان كان يبول من الفرجين فهو عيب لا يشرى المانده
وان كان يبول من فرج الرجال فقط فلا رد وان اشترى جارية فبان انها
خشي ذال اشكالها ما دامت امرأة فلا رد سواء بالث من فرج النساء خاصة
او منهما واما اللقن فاطاق الروياني القول بانه ليس بعيب في الاموال العبد
اذا كان يقرأ اهل عليه وذا نقله العرلي في العبد وذا نقله المتولي
فيها ولم يقيد به بما يقرب عليه وهو يقتضي كلام صاحب الفقيه ونقل
الامام عن عامة الاصحاب انه عيب وفرض الكلام في العبد وعن العراقيين
وجها انه ليس بعيب وفصل فقال ان غالب اسلام العبد وكان الاضر
منقصا للقيمة وان لم يخل بدمه ينقص القيمة به فظاهر القول انه عيب
والقياس خلافه وان لم ينقص القيمة مع اضطراب العادة فالوجه القطع
بانه ليس بعيب وقال في موضع اذا وجد الماسم العبد كافرا فان اشتره
في دار الاسلام خفي لندرة قيمه او اذا اشتراه في دار الحرب والاشد في
انه لا يرد وكان شيخنا يقول يرد وهذا كله يجري في الامة الكافية فلا فرق
وقال البغوي ان وجه الجارية محجوسية او ونبه فله الرد وان وجدها

كافية

168
كافية او وجد العبد كافرا اي كفر كان فلا رد ان كان قوما من بلاد الكفر
حيث لا ينقل فيه الرعيات وان كان في بلاد الاسلام يجب نقل الرعيات
فيه ونقص القيمة فله الرد وجعل الراعي هذا الظاهر واما الردة فعيب
فان تان قبل العلم فلا رد على المذهب وقال الماوردي هو عيب في الحال
واما الختان فعدمه ليس بعيب في الامام مطلقا وفي الكمية وجه تحته
المتولي يرد به واما العبد فان كان صغيرا ليس تحتانه مشقة ولا
خوف فلا يرد به وقد رده الروياني بدون سبع سنين وفيه نظران
وان جبر الخفاف عليه منه رد به وقيل لا رد به مطلقا ومنهم من قال
ان كان من سبي الوند من قوم لا يفتنون لا رد به وجزم به المتولي قال
الروياني وسبب الرد بلونه اعتر وفصل الشيخ ابن الصلاح فقال ان
كان اعسر اعسر وهو الذي يعمى بعينه ويساره معاد يسمى الاصم فلا
رد وذلك زيادة وان كان يعمل بعينه به لا عن عينه فهو عيب يرد
العبد بلونه محنتا او ممكنا من نفسه ولو وجد عينا فلا رد وقال
الصبري رده واختاره الامام ويرد الجارية وجوزها رثقا او قرنا او
مستحاضة او محرمة او معتدة او بخرا الفرج او حاملا او متباعدة الخ
ويقتضي كلام الماوردي ان الحمل ليس بعيب فانه قال لو اشترى حاربه
فحملت عنده ثم وجد عينا فاقبها فان كان الحمل بقصمها لم يرد ورجع
بالادش وان لم يجرى بقصمها فله ردها وهل له حبسه حتى يوضع فيه
فولان يفتنيان على انه هل ياخذ قسطا من المولى لان الحمل ماله فلا
يلزم اخراجه عن ماله فان حبسها منع الرد ولم يستحق الادش وورد
بالتوبة ان كانت غيره والمعمود في مثلها البكره على الصحيح ويكون
احد مدسما الرمن الاخرى ولا رد بلونه ناصية على الصحيح ولا رد
دكون الرقيق طب اللام او غليظ الصوت او سبط الشعر او ثقل النفس
او بطي الخرج او سبي الادب او ولد ذنا او مغنيا او زامرا او حاما او احوالا
وهذا الا ان يكون له او عده ما يرد الحيوان مطلقا ردها كانا وغيره

بالمرض مخوفا كان وغير مخوف وبالدود وهو فقد الاسنان وعن العباد
انه ان كانت الحجارة او الدابة في سن لا يستبعد سقوط الاسنان
فيه لم يرد دود في رد الحيوان غير الرقيق بل الحمل وجهان الغرض في الرفع
انه يرد به ويرد المهيمة بشرها بلزفتها والدابة بجوئها حوصا او
او عصوا او دوحا او ذهيد الاطرا وحشنة المني حيث خشي منها
السقوط وفصل المتولي في الجموع من الرقيق في روبة الا بشد قوايها و
بان يجمع انسان عليه فيرد به وبين ان يكون روبة بدل فلا رد
وفي رد الدابة منه مشمسا احتمالا للروابي ورجح ان له الرد ولو اشترى
تأمين يرد منها ما اشترى فوجه فيها فادة مينة ولم تعزه فله الرد على المخلوع
باع الطاهر من الادوات والتجري فله المشتري الرد باطلاعه على ذلك فيه
وجهان ويرد بظهور الرمل تحت الارض ان كان سبط البناء بظهور
الاحجار يحتمل ان كانت ببطا الزرع والعرض وسدائي في القسم المالك
من الكتاب ان الاحجار ان كانت مودعة وليس في القفل ضرر ولا خيار
وان كان فيه ضرر لحصول حفرة في الارض فان ملكك الاسوة على قرب
فلا خيار ولا اذلة الخيار ولو امرت الحجارة والغراس دون الزرع فوجهان
المستوي منها الخايز اليه هريرة انه لا رد له وقال الماددي ان كانت
ارض قتل الناحية مرصدة للزرع دون الغراس فلا رد وان كانت مرصدة
للغراس فله الرد وقال المتولي اذا وجد حجارة مخلوطة في الارض
فان كانا مشتراهما للبناء فلا خيار وان كانت الغراس والزرعة وان كانت
فريده من جهة الارض فله الخيار وان كانت بعيدة لا يصل اليها العروق
فلا خيار والرميل بالعسل ولو اشترى شقه اظانا ان لا شركة له
فيه فبان ان فيه شركا مستحق التسفعة فلا خيار قال المتولي ولو وجد
في الارض ميتا دونه البايع فله الخيار وان رصني به ان كان عا الما به قال
الفقيه لم يرد في رد فله ومن العيوب طهور قتالة تشهد بوقف المبيع
وليس في الحال من يشهد به فالاروياني ولو ادعى مدعي يقول على دعواه

دفن

دفنما يحتمل ان يقال ذلك وهذا اذا سبقت الدعوى قبض المبيع ولو
اشترى شيئا فبان ان يباعه باعه بوكالة او وصية او ولاية او امانة
فهو له الرد فيه بله وجهه اصحها على ما ذكره النووي لا وذا الما ان لم
يكن المتولي بصفه طاهرا امت له الخيار وفيما لو كان المبيع متنجسا اذا
كان ما يقص بالغسل كالتياب دون ما لا يقص به كالاشياء الاولى
التي لا تقصد به وفي فتاوي الغزالي انه اذا اشترى ارضا فوجد بها
بورا او اداد دخله ومتضرر الزرع فله الرد ان قلنا الرغبة بسببه
ولو اشترى شقفا وثوبا وكان البايع قد اشتراه ولم يعلم به
الشفيع وجهل المشتري الثاني الخاير في الخيار وجهان كتبعيض
الصفقة عليه اظهرهما انه لا يثبت في رد المبيع باحد هذه العيوب
كلما اذا وجدت قبل القبض سواء كانت موجودة عند العقد ام لا قال
البعري في الفسادی لو باع شجرة كانت بثمر في يده فلم يثمر في يد
المشتري في السنة الاولى فان كان عدم الامار لاف في الشجرة نظرا
حدث الافة في يد المشتري فلا رد له وان كان في يد البايع رد
فان نفاذ عاينه صدق البايع بيمينه وان كان عدم الامار في الشجر
فلا رد كالحايف اذا كانت لا تحصى لجر السن وكذا الفقيه في الجارية
اذا كانت بحض عند البايع ولم يحض عند المشتري ولو اشترى
عبد صغير فتغير في يده ولم يثبت فله الرد ان كان سبب قدوم والا
فلا **فرع** راي انسان بعد احرف في يده ماله بجرته فاشتراه
واستعمله في تلك الحرقة فلم يحسنها قال البغوي زل شرط الحرقة
فما البيع فلا رد وان شرطها فان كان استعماله قريبا من رويته لحرف بها
في يد البايع لا تحتمل النسيان في تلك المدة فهو موقوف من العبد فله رد
بشروطه وان كان سمها مدة محتمل فيها النسيان فان كان ذلك المدة
في يد البايع فله الرد وان كانت في يد المشتري فلا وان كانت في يد سوا
واختلفا صدق البايع بيمينه واما ما حدث بعد القبض فان لم يستند

الى سبب سابق على العقد فلا رد به وان استند الى سبب متقدم عليه
فقال هو من ضمان البائع فيرد به او من ضمان المشتري فلا يرد به فيه
خلاف وبني **سود** . احدهما تقدم ان المذهب ان بيع المتروك صح وهو هذا
العبد الذي قتل في المحاربة ان ذاب قبل الظفر وان ذاب بعده فان قلنا
يسقط حكمه فله ذلك وان قلنا لا يستقطف في صحته ببيع طرقت
اطرها عند كونه من كالمرد وثانها عن حامد والشرط يقفه القطع
منع ببيعها وتالها عن القاضي ابي الطيب انه كالعبد المجاني في غير المحاربة
فيكون ببيعها القولان والمذهب صحة بيع الثلاثة فاذا قتل احدهم
بعد البيع فان قتل في يد البائع انفسخ البيع وان قتل في يد المشتري فان
كان جاهلا بالحال فهو من ضمان من فيه وجهان احدهما قول ابن سريج
وابن ابي هريرة انه من ضمان المشتري فيرجع على البائع بالادب وهو ما
من قيمته مستحق القتل وقيمته غير مستحقة من الثمن في المحارب وما بين
قيمته مستحقة ومردا في المرد وقيمته جانيا وغير جان واحدهما وقيل انه
منصوص انه من ضمان البائع فعلى هذا يرجع المشتري عليه بطل الثمن
ويقتد بحصول الهلاك في يد البائع وتخرج عليها موه بغيره فعلى
الاول في كل المشتري وعلى الثاني في كل البائع وان كان عالما بحاله حين
العقد او علم به بعده ولم يرد حتى قتل فعلى الوجه الاول في الحال الاول
لا يرجع بشئ وعلى الثاني انما من ضمان البائع منها وجهان احدهما وهو
قول ابي اسحق والى حامد انه يرجع بالثمن واحدهما وهو قول ابن الجراح
انه لا يرجع بشئ وكذا الحار لوطراف الردة ونحوها بعد البيع وقيل
القبض ولو علم بردة العبد بعد توبته ثم ازاله رده فيه وجهان قال
الاصحاب كل ما جاز بعه فعلى مطلقه قيمته الا المردة والمستحق قتل
في المحاربة فلا قيمة على قاتلها . الثانية اذا اشترى عبدا وتسلمه مريضا
فدام به المرض حتى مات في يد المشتري ففي كونه من ضمان البائع
او المشتري طرق احدها ان حله حكم الذي قتل بالردة والمحاربة والمجانب

السباقات

السباقات فيكون فيه اوجه ثلاثة خارجة من الطرق المتقدمة فالثاني
اصحاب الفرق بين ان يكون جاهلا بالحال فيرجع بالادب وهو ما بين
قيمته صحيحا ومريضا لكونه من ضمان البائع او عالما به فلا يرجع
من ضمانه والثاني القطع بانه من ضمان المشتري وهو المشهور والصحيح
والمال ان كان المرض غير مخوف فهو من ضمان المشتري وطعا وان كان
مخوفا فعلى الوجهين في المرد . الثالثة بيع العبد المستحق القطع في
السرقة او القصاص صحيح فاذا باعته فقطع في يد المشتري فهو ب
حدث في يده بسبب متقدم على قبضه وفي كونه من ضمان البائع او
المشتري للخلاف المذكور في المسئلة الاولى فان كان المشتري جاهلا بحاله
حتى قطع فعلى القول بانه من ضمان المشتري ليس له الرد لان يرجع
بالادب وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن وعلى
الثاني انه من ضمان البائع له رده واسترجاع الثمن فان تعذر بسبب
كان له الارش وهو ما بين قيمته سليما وقيمته مقطوعا ونسبه ذلك الى
التمرد وان كان عالما بالحال فلا رد له ولا ارش . الرابعة اشترى
جارية مزوجة ولم يعلم بحالها حتى وطئها الزوج بعد القبض فان
كانت تيبا فله الرد وان كانت بدنا فنقص انصافها من ضمان البائع
او المشتري فيه الخلاف المتقدم فان قلنا من ضمان المشتري فلا
رد له ولا ارش وهو ما بين قيمتها بغير امزوجة ودر غير مزوجة من
سسه من التمرد فان قلنا من ضمان البائع فله الرد لكونها مزوجة ومقتضه
واسترجاع الثمن فان تعذر الرد بسبب فله الارش وهو ما بين قيمتها
بدرا غير مزوجة ومزوجة مقتضه من التمرد وان كان عالما بكونها مزوجة
او علم ولم يرد فلا رد له كما مر في القطع وان وجد بها عيبا قديما بعد ما
اقرعت في يده فله الرد ان جعلناه من ضمان البائع وان جعلناه من ضمانه
رجع بالادب وهو ما بين قيمتها مزوجة تيبا سليمة وقيمتها دعيية من الثمن
فصرح لو قطع رجل يد عبده غيره وباعه سيده فقبضه المشتري ثم مات من

ذلك القطع قال الطبري في العدة ضمن القطع للمشتري ولم يبين القدر الذي يجب للمشتري والذي يبين فيه ان العبد يقوم يوم الشراء ويضمن ذلك لا نفق قيمته يوم القطع ويقسم القيمة عليها ما قابلك نصف القيمة يوم القطع وجب للبائع لانه وجب في ملته وما قابلك يوم القيمة يوم الشراء وجب للمشتري لان القاطع لا يجب عليه الركن من القيمة **فروع** لو اشترى شيئا من موردته مات المورد ووجد بالبيع عبدا لا رد له ان لم ير ثمنه غرق وان كان معه غيره لم يحز له رد نصيبه للتبعض وله رده جميعه ولست رد اد المن من الركنه وكذا لو كان عليه دين او اوصى بوصايا وليس معه وارث اخر وكذا لو اشترى شيئا بشرط الخيار ومات المورد في ركن الخيار والسبب **المالك** من الاسباب الموجبة لظن بقضي فوات المظنون بثبوت الخيار للمشتري التغير الفعلي وهو المضرة وفيه فصلان **الاول** في بيان السبب وفيه مسئلتان الاولى المضرة ان تربط اخلاف النافه او صرع المقر او الشاة وخونها ويترك حلها اليومين او الثلاثة حتى يجمع اللبن ويكثر فيرغب المشتري في شرائها وبذلك زيادة في الثمن لظنه ان ذلك عامتها وهذا الفعل غرور وهو حرام والبيع صحيح والمشتري الخيار اذا علم بذلك فان شأنا مسددها وان شأنا ردها وردد معها ما عاين بمرد لا اللبن ولو حصلت النافه وخونها بنفسها او ترك المالك الخيار ناسيا ولم يقصد المضرة للبيع او صراها غيره بغير اذنه فلا يكون كالوصاها فنقبت الخيار وفيه وجهان احدهما لا الخافه لخيار الخلف واثانها نعم وصحة البعوي الخافه لخيار العيب الخاف غير النعم من الحيوانات المأولة كالخيل والظبا بالنعم في ذلك وجهان احدهما لا وهو اختيار المصريين واصحابنا نعم فعلى هذا هل يلحق بها في ثبوت الخيار فقط او فيه وفي رد البهل فيه وجهان وهل يتعدى ايضا الحكم الى كل حيوان لبسه طاهر الى كل حيوان بقصد لبسه فيه اختلاف وبيان بصورتين **احدهما** لو اشترى جارية ولم يبين انهما

مصر

مصره فمل ردها به وجهان اصحهما نعم فعلى هذا هل يرد معها بعد الارصاع او الخلب صاعا من تمر بدل اللبن فيه وجهان احدهما نعم وصحة القاضى ابو الطيب راس في عصره في ظاهرهما الا قال الامام والخلاف والمثلن للبيها قيمة اما اذا كان له قيمة فلا بد من لبسه به له وهل يبدل بالمع او بغيره من تمر او قوت اخر فيه وجهان وان قلنا لا يرد ها في رجوعه بالارش وجهان وحزم المعوي رجوعه به وحكامه الرويا في عن الداربي وعلاطافيه **الثانية** لو اشترى انا فوجد ها مصراة فمل ردها به ذلك فيه وجهان احدهما لا قاله الممدب ويرجع بالارش واصحابها يدها قال الاكثر ولا يرد به له وقال الاصطخري يرد به له صاعا من تمر وهو نقرع منه على رايه في ان لبن الاباب طاهر لخل اخله وسره وقيل يرد ها مع الارش مجموع ذلك اربعة اوجه **المسئلة** **الثالثة** هذا الخيار غير مخصوص بالضرته والحق بها كل صورة فيها تدليس يشبه الضرته في ثبوت الخيار وفلوسود شع الجارية او جعد او حمر وجهها او بيضه او ادرسل الزنبور وفي وجهها فظنها المشتري سمينه فبان ان شعها ابيض ادرسل او سبط وبياض وجهها اء و صفرة او سواده وصغفه ست له الخيار وكذا الوارسل الزنابير على عميمه فلسعتهما حتى اسفخ بطنها فظنها المشتري حاملا او حيس ما الفناه ثم ادرسله عند البيع او الاجارة فظن المشتري حرته ثم بين الحال ثبت له الخيار فاما ما لا يظهر بل ليس بحقطة مرد في ثوب العبد فلا خيار وان ظهر بالفعل تدليس بعد الظهور كالمولط ثوب العبد بعد اد محيلا انه كاتب او البسته ثوب الحبة وخيل كونه كاتبا ادا علف الهيمه حتى اسفخ بطنها فظنها المشتري حاملا فبان خلافة ففي ثبوت الخيار به وجهان اصحهما لا وقال الشيخ ابو حامد مرد بطن الحمل خلاف الكتابه وكذا الوارسل الزنبور في ضمها حتى اسفخ فظنها المشتري لبونا ولو سبط شعها وقاعها كذلك ثم بان انهما

جعدة فلا خيار في اصح الوجهين ولو جعد الشعر بنفسه من غير فعل
 ادني فلا خيار بظهور خلافه **الفصل الثاني** في حكم السبب التعزير
 الفعلي وفيه مسائل احدها هل هذا الخيار على الفور فيه اوجه احدها
 قول القاضية المحامدة انه مقيد بثلاثة ايام مثبت له الخيار فيها ويمتد
 الى نقضها به ونسبه اليه النص والثاني قول اني اسحق انه مثبت عقبة
 انقضاء الثلاثة الايام على الفور والثالث قول ابن هريرة انه على
 الفور بخيار سائر العيوب وهو الصحيح فعلى الاول له الخيار متى
 اطالع على الضرر في الثلاثة اما بظهورها او باقرار البائع او بشهادة
 الشهود وعند ذلك الى حينها ابتداء الثلاث من العقد او من الفرق
 فيه الوجهان اللذان في جسد الشرط ولو علم بها بعد الثلاثة فلا خيار له
 وان اشترها عالم بالضرر فلا خيار وعلم الثاني لا خيار له الا عند انقضاء
 الثلاث فلو اختر سقط حقه وعلى الثالث له الخيار على الفور متى علم بها
 في الثلاثة او بعدها ولا خيار له اذا اشترها عالم بها وجعل السبب ابو
 حامد الوجهين في مسئلة العلم بالضرر ما حوز من الخلاف فيما اذا
 فسخت النكاح بعنة الزوج ثم تزوجته ثانيا عالم به الجديد ان لها
 الخيار وفيه نظر **الثاني** انه اذا طهرت الثمرة واحذر المشتري الرد
 فان كان قبل الحلب بان اقر بها المشتري او قامت بما بينه وبينه رد ولا
 عليه وان كان بعده فان كان اللبن باقيا لم يكلف المشتري رده
 على المشهود فان اخسار رده وهو غير متغير ففي وجوب قبوله على
 البائع وجهان احدهما يجب وعلى هذا لا يظن المشتري رده انما سده
 دما فاحذر في مثله لبن وان حلب عقب الشراطف رده واهمها
 لا يجب اما اذا تغير فلا يجب رده قطعا وان كان الفارد بدله صاعا
 من تمر حتى لو رد المصراه بعيب اخر مصراه بعيب الثمرة رد بدله
 صاعا من تمر وقيد المارد دنيهما اذا كان الفارد خرج بعضهم حوازل الرد
 على قوله نفي من اله عفة كما اذا اشترى عيين فذاقت احدها وادرد

الاخرى

الاخرى وعن المارد دني الجواز بالرد اذا علم بالضرر بعد العقد ودني
 اما اذا علم بها حين العقد فاراد ردها بعيب اخر فان لم يوجد الثمر ببلد
 العقد رده قيمته باقرب بلاد التمر اليه وقال المارد دني هو رده قيمته بالمدينة
 هذا المذهب ودراهم وجوه في اعتبار جنسه وقدره اما اعتبار جنسه
 فسيأتي في الثالث واما اعتبار قدره ففيه وجوه **احدها** ان الواجب
 في التمر بقدر قيمة اللبن يختلف بقلة اللبن وكثرتة فعلى هذا فيزيد
 الواجب على صاع ويجب اصع وقد يجب بعض صاع فالامام ضعفت فيه
 المرأة بالحجاز والقيمة المتوسطة للتمر به فان كان التمر عشرة اشياء مثلا
 او حينا من التمر قدر عشرة قيمة المصراه وثانيه **ع** اني اسحق ان كانت
 قيمة الصاع قد نصف قيمة الشاة او اقل وجب الصاع مطلقا وان كانت
 قيمة التمر من نصف قيمته باق كانت قيمة الشاة او اقل وجب قدر
 قيمة اللبن من التمر كما مر ونقل الروابي والعمري عنه انه اذا كان التمر من
 قيمة نصف الشاة يجب قيمة صاع من تمر المدينة ولم يذكر انه يجب من
 التمر قدر قيمة الصاع بالمدينة ونقل العمري عنه ان قيمة الصاع اذا
 كان نصف قيمة الشاة فهو كالوكانت الشاة غير جعله كالوكانت اقل
 ونقل الامام عن صاحب التفرج ان يجب من التمر قدر قيمة اللبن اذا
 كان الصاع قدر قيمة الشاة او اقل فاذا اشترى شاة صاع تمر
 فوجد بها مصراة فلخيار ردها فعلى المذهب ردها ردمها صاعا
 من تمر بدل اللبن وبشتر الصاع الذي هو عن وليس دبالا وهذا
 فصح فالمتولى ولو اشترى بها تمر ودني بالقرية ثم فذايلا فان قلنا
 الا فالبيع انشئت لانه ردمها صاعا بدل اللبن فتم كانه باع صاع
 تمر وشاة بالتمر وان قلنا فسخ حمار وان قلنا بالوجهين الخريين
 فنقوم بمصراة وغير مصراة ويجب بقدر التفاوت تمرا من الصاع
 فاذا قل قيمتها مصراة عشرة وغير مصراة سبعة عرفنا ان التفاوت
 ثلثة اعشار فوجب عليه ثلثة اعشار صاع وعلى ما ذكره العمري والروابي

عن اسحق عليه فقه صاع ثم الحجار. **المسئلة الثالثة** هل ينبغي ان يكون الصاع المردود مقرا فيه وجوه اصحابها وهو المذهب انه يجب صاعا من غالب قوت البلد ثم كانا وغيره **والثالث** انه يجب صاع من اي نوع كان من الاقوات مستخيرا لراد بينهما فالامام لا يستعدي الى الاوطاخلاف صدقة الفطر **الرابع** ان اللبن ان كان باقيا لم يتغير فله رده وان كان ثالفا ردمثله فان اعوز المثل ردممته بغيره من المثلقات ورده الامام والغزالي وبالغاية رده **الخامس** عن ابي اسحق ان الثمر الاصل فان عدل الى ما هو اعلامنه كما لو اعطى ثوبا وهو اكثر قيمة منه جاز وان عدل الى ما دونه لم يجز الا بمرضى البايع وان كان في يده لا يوجد فيه الثمر وجب قيمة صاع من الثمر بالدينه هذا كله اذا لم يترافضا على غير الثمر فان ترافضا على غيره من قوت او غيره او عيلا رد اللبن وهو باق جاز قطعا كما قاله بعضهم وحكى ابن حزم وحينئذ جواز بدل الثمر بالبر بغيره **فروع** الاول لو اشترى لبونا غير مصراه وحلبها ثم اطلع على عيب بها فان لم يدر في ضرعها لم يرددها ولا يرد اللبن الذي اخذه بدلها وان كان فيه لبونان كان باقيا ففي جواز مرددها مع اللبن المحلوب وحيث ان سائما على الوجهين فيما اذا اراد رد لبن المصراه مع المصراه هل يجب قبوله ان قلنا يجب رد اللبن مع الشاة وان قلنا لا يجب لم يكن له الرد وله ادش العيب الذي اطلع عليه وجزم بمسألة ابن ابي عمير وان كان ثالفا فوجها ان احدهما وهو المنصوص انه يرد اللبن وجزم به لما ورد في البعوى وفي الخلاف فيه ونسبه القاصي والعمراني الى القديم وثانيتها ونسبه العمراني الى عامة الاصحاب انه لا يرد بالعيب لطف بعض البيوع وجزم به ابن ابي عمير ونأول قائلوه النص على ما اذا باعها ولا يبرئها واشتار الامام الى الخنزير ذلك على الخلاف في ان اللبن يقابل قسطا من الثمر لا يخرج البند يبي على الخلاف في فقر نواله فله رده واللبن في وجوب رده ذلك اللبن وحيث ان المنصوص في القديم انه لا يرد ببدله وبجزم ابو حامد والما

نجر

1143
نجر رده واختلفوا فيه فقال الماوردي جرد قيمته لا صاعا من ثمر فان اختلفا في قدره فالقول قول المشتري وقال البغوي جرد صاعا من ثمر كلبن المصراه. **الثاني** اشترى مصراه فظبرت النضرة له ثم رد اللبن على ما استقرت النضرة عليه واستمر فله الرد فيه وحيث ان اصحابها يعم وجزم به البغوي بوجها ما خوذ ان من القولين في الامة اذا عتقت تحت عبده ولم تعلم حتى عتق هل لما الفسخ ونما شبيها بالوجهين فيما اذا اشترى معيба ولم يعلم بالعيب حتى قال الشيع ابو حامد وعندى لا خيار له قولا واحدا لانه ما كان بها عيب بل لاختاره لها زيادة فضيلة فله فطره بغيره **الثالث** حيث يثبت له الرد بهذه الاسباب فاذا كان الثمر باقيا حاله وهو معيب في العقد اخذه وان كان في الذمة وفقره ففي تعينه للاخذ وحيث **الرابع** لو اختلفا في الثمن بعد رد المبيع قال ابن ابي عمير في هذه المسئلة والاولي ان يحالفا وبيع السلعة في يد المشتري وله الادش على البايع قبله اذا لم يتبين الثمن كيف يعرف قدر الادش قال احمد بالادش في القدر المتفق عليه وعن ابي اسحق ان المصدق البايع كالمختلف في الثمن بعد الاقالة لانه الغادم وصحة الراجعي **القسم الثاني** في مبطلات الخنا ورواؤه وهي خمسة منها ما يمنع ثبوتها بشرط البراه. ومنها ما يبطله كالنقص الاول شرط البراه من العيوب وفيه طرق. **احدها** ان في المسئلة ثلثة اقوال احدها انه يبرأ من كل عيب يبرأ كان باطنا او ظاهرا علمه البايع او لا ولا رد **والثاني** انه لا يبرأ مطلقا **والثالث** انه يبرأ من كل عيب لم يعلم به البايع دون ما علم به والطريق الثاني ان فيه ثلثة اقوال القولان الاول والثالث وهو الاصح انه لا يبرأ في غير الحيوان الخصال يبرأ في الحيوان من عيب باطن لا يعلم به البايع دون غيره والطريق الثالث القطع بمسألة الثالث والرابع انه يبرأ في الحيوان من غير العلوم دون العلوم ولا يبرأ في غيره من العلوم وفي العلوم قولان **والخامس**

القطع بأنه لا يبرأ في الحيوان من العيوب الظاهرة مطلقاً وأما الباطنة
فبما علم منها دون ما لم يعلمه ولا فرق بين من يقول بشرط أن
يبرأ من العيوب وبشرط أن لا يرد بالعيب وقال القاضى في المتوالية
قوله بشرط أن لا يرد بالعيب فاسد مفسد قطعاً ولو عين بعض
العيوب وبشرط البراءة منه فإن كان مما لا يشاهد كما إذا قال بشرط أن
يبرأ من الزنا أو الشرب أو الألفاق راسد قطعاً لأنه اعلام به دأبه
كان مما يشاهد كالبرص فإن رآه أياه فذلك وإن لم يره فهو بشرط البراءة
مطلقاً اتفاقاً ولا عراض في المستأجرة بحله وقدره فالرافعى كما تقدم
تكلموا بما عرفت في المبيع من العيوب فاما ما لا يبرأ منه ويريد البراءة عنه
لو كان فقد حلى الإمام بغير بيعاً فاستاد الشرط فيه خلاف ما نحن جاعل
أن القول بالبطلان معطل يكونه أبر من مجهول فصح هذا لأنه عتيقته أو
لخالفه مضمناً في العقد فيبطل هذا وقال الروباني إذا ذكر بحله وقدره
حتى جاء كالمرأى صح وقال القاضى إذا عين العيب الذي يراه كالمو
قال أي ري من كسر الخدوع وميلان الخداد ونحوه صح لقلة الجهالة
بخلاف ما إذا عين فأنما ذكره ذكرنا مخالفاً لأصحاب في ذلك .
التفرع مع أن قلنا بصحة الشرط فذلك في العيوب الموجودة عند
البيع أما العيب الحادث بعده وقبل القبض فله الرد به وإن شرط
البراءة من كل عيب موجود وحدث قبل القبض فوجبان أصحها واطع
به الأئمة وإن فاسد فإن أفرد ما حدث بشرط البراءة منه ففيه
الوجبان والبطلان هنا أدلى وقال الروباني لا يصح الشرط ولا البيع
قطاً ولو ظهر عيب واختلفا فيه فقال المشتري حدث قبل القبض
وقال البائع كان عند العقد ففي من القول قوله وجبان وإن قلنا
ببطلان الشرط ففي المبيع وجبان أفهيهما أنه يبطل ونسبه الماردي
إلى الجمهور وأخيراً الشيخ أبو حامد وأظهر ما أنه يصح فيه بشرط عيب
وحرره في المبيع وإن قلنا بالثالث وهو البراءة مثلاً لم يعلمه دون ما علمه

فإن

فإن كان العيب مما يتيسر الاطلاع عليه لن لم يعلم به البائع فبشرط
مثله المعلوم فلا يبرأ منه لمقصود في البحث عنه فيه وجبات
فرعان الأول هل يلحق ما مال أوله في جوفه كالرياح والطبخ والجوز
والحيوان في صحته بشرط البراءة عن العيوب فيه من العيوب الباطنة
التي لا يعلمها البائع فيه وجبان أصحها لا وجزم به العمري والروباني
ودعم أن لا خلاف فيه الثاني لو اشترى لم يعلمه ابتداءً وقال البائع
أبنا لك من عيب الأبق فيبان أبقاً فله ردّه فيه وجبان بناء على ما هو
بائع ما لا يثبت ظناً حياته فيبان عوته وبني القاضى عليهما ما لو قال البائع
هذا العبد أبق ثم قال لمن سمعه يعتد بشرطه أي يرى من عيب الأبق
فوجره أبقاً فإن قلنا هنا لا يبرأ صح البيع هنا وإن قلنا لا يبرأ ففي
صح البيع هنا وجبان أن قلنا يصح في صحة الشرط جواباً أن المانع الثاني
من الرد التقصير بالرد بالعيب على الفور وسقط بالناظر من غير عذر
وما يدرك على الرضى من استيفاء وعينه ولا متوقف على حضور البائع
وقضا القاضى والمبادر إلى الرد بشرط فيه وفي معتق بالعادة فليس
عليه العذر والرد لا قطع الصلوة والأكل والحام وقضا حاجة الاستان
وله التأخير إلى أن يضرع وكذلك لو طلع على العيب بعد دخول وقت
الصلوة أو الأكل أو قضا الحاجة له أن تقدم ذلك على السعي في الرد
ولا يسقط بالاستئغال بلبس الثوب وغلق الباب وإذا طلع عليه
ليلا فله التأخير إلى أن يصبح ولو كان به مانع من عيبه أو مرضه فله
التأخير إلى زواله قاله الفقهاء والمأوردى وصح الإمام والبعوث في
وجه نسبه المتوالية إلى عامة الأصحاب أنه لا بد أن يقول في الوقت فسخت
لأنه فاد عليه فإن لم يقله سقط حقه ثم أن لم يذكر عذراً و
كان ذال فلا حام والعز لا طريقه أفرد بها وهو أنه إن كان البائع
حاضراً وعليه دان كان غائباً لفظ بالرد واستمده عليه شاهد من
فإن مخّر عن الاستماد حضر إلى القاضى مبادراً أو علم بالرد فلو دفع الأمر

الى القاضي مع حضور الخصم فالصحيح انه مقصر بسفط حقه بثقه يره
وان تمت من الاستهاد رفع الامر الى الحاكم فوجها ولم يجز ياخذ ذلك
في كتاب الشفعة واعترض الرافعي عليهما ثم قال الذي فهمته من كلام
الاصحاب ان البايع ان كان في البلد رد عليه بنفسه او بوجيله
ولم يكن له حاضر ولا حاجة الى ارفع الى الحاكم ولو ترك
ورفع الامر الى الحاكم فهو زيادة فوجده وحاصله الخيرة بين الامرين
وان كان غائبا عن البلد رفع الامر الى الحاكم قال القاضي في الفتاوى
يدي شاذلك من فلان الغائب ممن معلوم وانه اقضية الثمن ثم ظهر
العيب وانه فسخ البيع وقيمة البينة على ذلك في وجه مسخر منه به
القاضي وحلفه مع البينة لانه فضا على الغائب ثم ياخذ المبيع منه
ويضعه في يدي عدل ويبقى الثمن بينا على الغائب فيقبضه القاضي من
ماله فان لم يجد له سوا المبيع باعه عليه وفيه وجه انه يصير الى ان
ينتهي الى الخصم او للقاضي وفي الحالين لو كان من الاستهاد على الفسخ
هل يلزمه ذلك فيه وجها منقول المشو وغيره منها اللزوم ولو عجز
في الحال عن الاستهاد فهل عليه التلطف بالفسخ فيه وجها من اصحابهما
عند الامام والبعوى لا ينبغي واذا رد على البايع فليقتضيه وسلم عليه
لم يبطل خياره بذلك وان استغل بحادته بطل بل بسفط والفسخ
فيقول رد على المبيع او فسخت العقد او خوج والرجوع فيما بعده
مقصر او مبادرا الى العادة فان ظهرت حصة الاتفاق وان اضطررت
بعض اضطراب ثا بالخلاف ولو اخر الرد وقال لم اعلم ان لي الرد فطرهان
استمر بها واصحابها انه ان كان قرب العهد بالاسلام او نشأ في باديه
لا يعرفون الاحكام قبل قوله والا فلا قال الامام ولو صدق البايع
فله الرد وفاقا وعلى هذا الواو على الجمل سطلانه بالناخير قال الرافعي
قبل قوله لانه ما يخفى على العوام ويقدح غيره بما اذا كان خفي عليه
مثله والطريق الثاني ان في قول قوله في الجمل بالرد قولين كالامة

المعقبة

المعقبة تحت عبدا اذا ادعى الجمل بثبوت الخيار ولو اشبهه عليه ان
العيب قد تم او حدث عنده فعليه الاستئصال للمعرفة في الحال
فلو قصر واستعمل العبد ومعنى من لم يثبت فيه الثغر ثم عرف قدومه
بطل قوله هذا حكم الناجية اما ما يدل على الرضى بسفط الرد بالمرء
بالرضى به والتصرف بالبيع والهبة وعرضه لذلك ولا يشفاع بالمبيع
فلو كان دقيقا فاستعمله في ذهابه الى الخصم او الحاكم او الشهود بطل
حقه الاستئصال فلو استغنى او اعلق الباب وفادى الثوب ففيه
وجها واحد ما لا يبطل وجزم به الماوردى والرويانى واشهرهما انه يبطل
كغيره وان كان دابة فربما لا للرد بطل وان رتبها للرد فوجها اظهرهما
انه يبطل وعلى هذا لو كان رتبها للاستفاعة فاطلع على العيب وهو راب
واستدام بطل وان توجه اليه ولو كانت الدابة جموحا لاستفاد فيعذر
في الرد في الرد ولو وجد بالسوق عيبا في الطريق وهو لا يشترط فوجه
للرد ولم ينزع منه موعده وروى لوجمل على الدابة علفا وما علفها وسقيها
في الطريق فبطل بطلا وحقه به وجها واحد ما نعم وبه جزم الرافعي والمادري
وثانيتها عن ابن سريج لا كما قاله فمالود رتبها للرد ويعد بترك العذر
واللجام لحقها وترك السرح والا فاف عليها اسطاع سفط الرد ولو
انقلبا في الطريق فاذا كانت تسمى بطل حقه والا فلا وقلعه عنهما
حدث عما عيبا وان انقلبا وعلم بالعيب فقلعه قال الصيدلاني بسفط
ولو حلب اليه في طريق الرد وفي سائر لم يقفها قال الرويانى قال
الاصحاب لا يبطل الرد ولا الشفعة له فاذا استوفاهما من عمره كالرد
وحبس الاصل لا منع الرد قال والدي وعلى قياسه لو كانت ثيبا فوطيها
وفي محموله ينبغي ان لا يبطل حق الرد لهذه المعنى وان ولد في الطريق
فالولد والاول بقله انما العمراني عن الشيخ ابي حامد ولو اشترى
ثوبا ببارية فوجده به عيبا فوطى الحارفة هل يحن ذلك فسخا فيه وجها
ولو انشأ العبد في يد البايع ولم يعد فاحتر المشتري بالفسخ لم يبطل حقه

ولو صرح باسقاطه لم يطل على الصحيح لان حقه محدد في كل زمن
فزع اذا بطل حق المشتري من الرد لنقصه عند الاطلاع فلا اثر
 له بخلاف ما اذا انعقد وبغير هذا السبب ولو طلب المشتري استقال المبيع
 وطلب ادش العيب من البائع لم يثبت له ذلك وكذلك لو اراد البائع الزام
 العقد وبدل الارش لم يطف المشتري عليه فلو ترصنا عليه او علي
 ما لا يخرجها من احد ما لا ينسرخ انه يصح فعلى هذا لو زال العيب
 بعد ذلك لم يثبت للبائع استرجاع الارش واظهر ما هو المضمون انه لا
 يصح وعلا هذا الجب على المشتري رد ما اخذه ولا يبطل حقه من الرد في
 اصح الوجهين وما لو جهن في اسقاط الشفيع حتى الشفعة على مال
 ومما فيها اذا كان المشتري رضى صحة المصلحة فان علم فسادها بطلانها
 واعلم ان الارش الذي مرجع به المشتري على البائع عند رد الرد جهن
 من الثمن نسبته اليه كنسبه ما ينقص العيب من قيمة المبيع اذا كان سليما
 فيقوم المبيع سليما فان قيل قيمته مائة مثلاً قوم بالعيب المذكور فان قيل
 قيمته تسعون فينسب التسعون للمائة فيجوزها تسعة اعشارها فيعلم
 ان الناقص بالعيب العشر فينسب ذلك الى الثمن ويوجب عشرة وهو ثمن
 وان قيل قيمته بالعيب مما نحن علمنا ان الناقص بالعيب الخمس وان قيل
 خمسة وتسعون علمنا انه نصف العشر فوجب نصف عشر الثمن والقيمة
 معيار لمعرفة نسبته الارش من الثمن لا الجبار غير فانقص لانه قد
 يستغرق الثمن في بعض الصور وفي وقتا اعتبار القيمة اقوال الثاني ان
 الله تعالى واما الارش الذي مرجع به البائع على المشتري عند حدوث
 عيب مانع من الرد قال القاضى الطبري هو ذلك فصح مقتضى
 من الثمن ومنهم من قال يقوم بالعيب القديم ويقوم بالعيب القديم
 والحديث وجب ما بينهما من المفاويف من العيب لا ينسبوا الى الثمن وهو
 ما اوردته الماددي والرافعي والعمراني وفي الوقت الذي يعتبر فيه القيمة
 القيمة الوجهان اللذان في الصفون بالسوم احدهما يوم حدوث العيب

والثاني

الارش كما كانت من حين القبض الى حدوث العيب **فزع** لو ابرأ البائع المشتري
 من بعض الثمن قبل دمج الارش منسوبا الى كل الثمن او الى الثاني منه وجهان
 ولا الوابراه من جميع الثمن ثم اطلع على العيب فحق رجوعه بالارش وجهان
 ان قلنا لا مرجع ثم لا يجوز ما لغا من الرد فيه وجهان **المانع الثالث**
 من موانع الرد فلف المعقود عليه والشاف قد يكون حسيما كما اذا ما
 العبد او البهيمة او قتلا او قلفت العين او اكل الطعام وقد يكون حسيما
 بخروج من قبول المقل من شخص الى شخص كما لو اعنق المبيع او استولى
 او وقفه فاذا اطلع بعد على عيب فلا رد للرجوع فالارش على البائع
 قال الامام وهو في مقابلة سلطنة الرد لا يقتطع ذلك وقال غيره
 هو في مقابلة الجز الفايث من المبيع ولا قال الامام في موضع اخر
 حتى قال لو كان الثمن عبدا لوجع بفقد رده وهو ثمنه فصح ان يكون
 ناقصا في قيمته او مقبوضا فان كان في دينه ثم لم يراعنه بمجر واطلاقه
 على العيب ام يتوقف على طلبه فيه وجهان والثاني اظهر عند الدافعي ومال
 القاضى الى الاول وان كان مقبوضا لم يملك مفدا الارش بمجرّد
 الاطلاع ام يتوقف على اختياره فيه الوجهان واختار القاضى وابو
 علي الاول والامام الثاني وهو متغير الارش في عينه وبطل العقد فيما
 يقابل حتى لو كان الثمن عبدا رجوع فيه بفقد رده ام يجوز للبائع ابداله
 فيه وجهان اظهرهما الاول ويخرج عليها ما اذا باع وبودا عيشه وذلك
 احدهما واطلع على عيب فيه وسناني والجمهور وواذا اطل البائع
 فيما يقابل العيب لا يخرج في الباقي على قولي التفرق ولا حيا لمن
 طلب منه الارش عن بعضهم اجرا بما فيه ومقتضاه ثبوت الحيا
 لمن قبل الارش لانه لم يستلمه كل العوض هذه احكام يلف العين العيبة
 اما لو كان المالك هو العوض المقابل للعيب فلفه لا يمنع الرد كما لو استر
 عبدا اجادة فوجد احدهما باصا ر اليه عيبا بعد فوات العوض الاخر
 في يد صاحبه فبذره ثم اخذ مثله فادلة القايث اذا كان مثله في يده ان

كان منقوما على المشهور ولجى فيه طرفه الماوردى انه يضمن بالقيمة مطلقا
 ويعتبر قيمة اقل ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض ويجوز الاستبدال
 عنه كالقرض من حرجه عن مله بالبيع وغيره منزله بلفه ولو كان عسلا
 فدبره المشتري ففي رجوع البائع اليه خلاف بائني في الصفافان شالله
 تعالى ولو لم يكن بالفاو لا كان فاقصافان كان نقصان جزاخذ الراد
 البايء وبدا المالف وان كان نقه ان صفه كالشمل والعرج فقبه وجن
 اصحابا وبه قال القاضى ابو الطيب والسيدي لا في الدعوى انه اذا اخذ
 الراد رده ولا ادش له وهو كالمردود ببيع ثوب به تار عيبا بالمداد
 بعد ان قطع المشتري الثوب في اخذ الثوب مقطوعا ولا ارسله وفيه
 ولا لعل ان لا فرق بين ان يكون النقص حرجا بفعل المشتري او بغيره
 وحزم به الغزالي في الزكوة وقدم وثانيها انه باخذ ارشعه معه ورجعه
 الامام وحزم به الغزالي في الصداق وثالثها انه ان شاد حرجه بمعيبا
 من غير ادش وان شال اخذ قيمته غير معيب وهو قول ابن سريج ولحنان
 القاضى وحزم به الرافعي في العصب واعلم ان لفظ بعض البيع متروك لزمه
 تلف كله اذا امتعنا فترق الصفقة فبعين الادش بعينه كما اذا اشرك
 عبد من ثلث احدهما ووجد بالمال عيبا وقلنا لا يفرق الصفقة في
 الاثنان كما عرفاه يمنع رده ويضمن الادش حيث يوجب ادش العيب
 القدم فالقيمة المعروفة لنسبه فيه اخر موم فيه طريقان احدهما فيها
 ثلثة اقوال احدها قيمة يوم العقد وثانيها فيه يوم القبض وثالثها
 اصحابا انها اقل القيمة من يوم العقد الى يوم القبض والثاني الاصح
 القطع بهذا **فروع الاول** لو لم ينقص القيمة بالعيب وقد بقدر
 الرد ولا ادش له كما لو خرج العبد حصيا ولم ينقص قيمته فذلك
 الثاني روي الرافعي عن ابن سريج عن الحسن بن الماوردى عن عبيد
 بشرط العتق ثم وجد به عيبا بعد ما اعتقه انه لا ادش له لانه
 وان لم يكن معيبا لم يمسكه ويقل عنه وجهين فيما اذا اشترى من

يعتق

يعتق عليه ثم وجد به عيبا قال وعندى له الادش فيها وحزم الامام
 في شراء القرب بانه يرجع بالادش **الثالث** لو اختلفا في الثمن
 عند الرجوع بالادش فقولا فاحدهما القول قول المشتري واحدهما
 اذا القول قول البائع المانع **الرابع** من فوائع الرد بالعيب حرج
 المبيع عن ملك المشتري لا عبره فاذا اشترى شيئا واخرجه عن مله
 الى غيره يبيع او غيره ثم اطلع على عيب كان به فلا رد له في الحال فلو قال
 انا اعطى قيمة العيب واسترد الثمن لم يرج له ذلك قطعا وهو يرجع
 بادش العيب ينظر فان زال مله بعوض كالبيع والهبة بشرط الثواب
 فقولا ان احدهما خرج ابن سريج فم هذا الواحد الادش ثم رد المشتري
 منه المبيع عليه بالعيب ثم رده مع الادش ويسترد الثمن فيه وجها
 واحدهما وهو المنصوص وقطع به جماعة انه لا يرجع واختلف في تعيله
 فقال ابو اسحق وابن الحداد لانه لسند ذلك الطلانة وروح كما روح
 عليه وقال ابن ابي هريرة لانه لم يبا من الرد فقد رده عليه فيمكن
 من رده ورجح جماعة فقال الرافعي ورايته منصوصا عليه وان زال
 مله بغير عوض كالهبة فعلى الخرج ابن سريج يرجع بالادش وعلى المنصوص
 فيه وجهان سعيان على الحسين وعلى الاول رجوع وصحة الغزالي وعلى
 الثاني لا وقطع به هنا اذا عرف ذلك فلو عاد البيع اليه يوما فاما
 ان يعود في الصرب الاول او الثاني **الفصل الاول** ان يعود اليه
 في الصرب الاول او هو ما اذا زال بعوض فان عاد بطرفي الرد
 بالعيب فله الرد على البائع وليس للمشتري الثاني رده على البائع لرد
 رقبه وجه ان له ذلك اذا اتفق جنس المئتين وكذا البائع الثاني
 غايبا وان عاد لا بطريق الرد بالعيب فان عاد بالشرا وكان المشتري
 الاول والثاني جاهلين بالعيب فان كان الثمن الاول مغاير للثاني
 حبسا وقد رافله ان يردده على البائع الثاني وللبيع الثاني ان يردده عليه
 فاذا رده عليه لم يردده على الاول فيه وجهان سعيان على اخذ من

وعلى

الاول على المغليين المتقدمين في منع الرجوع بالارش فعل تغليظ
الحق لا يرد بخلاف ما ورد عليه وعلى تغليظ ان لا يهريره
يرد عليه الماخذ الثاني ان ذلك انما يمل العايد مستر له
الذي لم يزل رد على الاول وان قلنا كالذي لم يعد لم يرد عليه
وخرج على هذا الماخذ مستأيل فاني في ابوابها ولو اراد من الابتداء
ان يرد على الاول من غير توسط رده على الثاني فوجها من مبيحان
على الماخذ بن المذكورين وان كان مستأيل به جعسا وقد رافعه وجو
احدها يرد على البايع الاول واصحها ان يرد على البايع الثاني •
وقالنا ان ان شادده على الاول وان شادده على الثاني وحيث
رده على الثاني فردده عليه ففي رده عليه الوجهان وان كان المشتري
الاول عالما بالعيب حين اشترى ثانيا فالالفقال وتبعه القاضى
ليست له الرد على الاول وان كان جاهلا والمشتري الثاني عالما سقط
حقه فليس للمشتري الاول ان يرد على البايع الاول وله رده على
الثاني وفي رجوع الاول بالارش وجهان عن صاحب المقرب يظهرهما
انه لا يرجع فالاروياني هذه طريقة الفقهاء وسائر اصحاب لم
يفصلوا هذا التفصيل وطلقوا بانه اذا عاد اليه بالشراف في رده على
البايع الاول وجهان والصحيح ما تقدم ونقل عنه عن القاضي
الى الطيب اطلاق الخلاف من غير تفصيل بين الجبل والعلم وان عاد
اليه بآرث او اتماب او وصية او اقاله ففي رده عليه الوجهان
المنفيان على الماخذين المتقدمين واول هذا الجوار الرد • القسم
الثاني ان يعود اليه في الصرب الثاني وهو ان يرد بغير عوض
كالهبة فان عاد ايضا بغير عوض فالواحدة او اوصى له به او رده ففي رده
خلاف سبني على الوجهين في جوار اخذ الارش عند خروجه عن ملكه
فعل المتخصص انه لا يأخذ فله الرد هنا وعلى قول ابن سريج انه يأخذ
منها وجهان احدهما لا يرد في الثاني رده وجزم به القاضي الطبري

ارتقنا

واسواني دلال

وسوا في ذلك اطلع على العيب قبل العود او بعده وان عاد اليه
بعوض كاشرافان قلنا لا رده في الاول فلا هنا ويرد على البايع
الاخير وان قلنا يرد هناك فمننا يرد على البايع الاول والثاني
او يتخير في ذلك فيه بل لا يوجد وجزم القاضي ابو الطيب بان له
الرد ومحل الخلاف اذا لم يخبر المشتري الثاني بالعقد فاما اذا
رضي بالعيب فقد قال الماوردى والروماني لا ارش ولا رد لا تنفعا
العتين **فروع** الاول لو حدثت بالبيع في يد المشتري الثاني
عيب ثم ظهر عيب قديم فعلى خريجه ابن سريج للمشتري الاول اخذ
الارش من بايعه كما لو لم يحدث عيب ولا يخفى في الحكم بينه وبين
المشتري الثاني وعلى النصوص لا يخاف من ان يقبله المشتري الاول
بالعيب الحادث او لا فان قبله خيب بايعه الاول ان قبله فذاك الاول
اخذ الارش منه وقال ابو الحسن ليس له اخذ الارش لا ناسر داده
رضي بالعيب وان لم يقبله وعزم ارش العيب القديم ففي رجوعه على
بايعه وجهان احدهما وبه قال ابن الحداد والماوردى لا يرجع واظهرهما
فيم قال الشيخ ابو علي وعلمنا بما على المعنيين المتقدمين وعلى
الوجهين جميعا لا يرجع ما لم يغرم للمشتري فانه ربما لا يطالبه المسئلة
بحالها ولف المبيع في يد المشتري الثاني وكان عبدا فاعنقه
ثم ظهر العيب القديم رجوع الثاني بالارش على الاول والاو له
على بايعه فلا خلاف لكن هل يرجع على بايعه قبل ان يغرم لمشتريه
فيه وجهان سبنيان على المعنيين ان عللنا باسند رآك الظلمة
لم يرجع حتى يغرم وان عللنا بالآخر رجوع ويجري الوجهان فيما
لو اسراه الثاني هل يرجع هو على بايعه • الثاني في باع زيد
شيئا من عمره ثم اشتراه منه ثم ظهر عيب كان في يد زيد فان كان
كل منهما عالما به حين الشراء فلا رد لواحد منهما وان كان زيد عالما به
خاصة فلا رد له لعلمه ولا لغيره لعلية ملاله ولا ارش له على الصحيح

فان تلف في يد زيد او باعه من غيره ففي اخذه الارش وجهان سنيان
 على المعنيين وان علم به عمر ووجه فلا رد له ولزيد الرد وان كانا
 جاهلين به مثل لزيد الرد اطلاق جماعة منهم ابن الصباغ والعمراني فيه
 وجهين فصل الرافعي فقال ان اشتراه بغير جفس باعه به او بالرش
 فله الرد ثم لعمر وان برده اليه وان اشتراه بثله ففي رده عليه
 وجهان صحهما له ذلك ولو تلف في يد زيد ثم عرف به عيبا قد يما
 فحينئذ لو بقي يرجع بالارش وحينئذ لا يرجع **الثالث** لو
 لم ير له ذلك المشتري عن العيب المعصية لكن تعاقبها حتى اغتفر كالو
 رهنها ثم عرف عيبا فلا يمنع ذلك من الرد لكن رد في الحال او
 عند انفكاك الرهن فيه وجهان صحهما انه لا رد في الحال وعلى هذا
 فله اخذ الارش فيه وجهان سنيان على المعنيين انز علما بالاشدال
 اخذه او بتوقع العود فلا رد على هذا فلو تمكن من الرد رد ولو حصل
 الياسر اخذ الارش وقال الماوردي على تعليل الى اسحق بن عيسى ان
 يعجل الارش ويسقط حقه من الرد وبين ان يرد منظر ما يؤول الحال
 اليه وان كان جره فله الرد في الحال فيه الوجهان فعلى الصحيح انه لا
 رد في الحال فان منعنا بيع المستأجر فهو كالرهن وان حو له فانه فان
 رضئ به البايع مسلوب المصلحة عند الاجارة رده عليه والا فقد تعد
 الرد وفي وجوب الارش الوجهان ويجوز ان في اخذ الارش فيما لو تعدر
 الرد بغصب البايع او اباقة وجزم القاضى الطبري وابن الصباغ
 في الاباق بعدم الاخذ وصورة مسئلة الاباق ما اذا كان باقا في
 يد البايع فاذا اراد المشتري رده به او بغيره فابقا لولم يكن باقا في يده
 فهذا عيب حادث فله المطالبة بالارش القديم الا ان يقول البايع انا
 ارضى ببرده ابقا ففسق طمط السه بالارش لان فاهلات في
 الاباق رجوع خفيذ بالارش ولو زوج العبد او الجارية ثم اطلع على عيب
 به واراد رده فان رضى به البايع فذاك وان لم يرض فله اخذ الارش

فيه

فيه وجهان على المعنى الثاني واما على الاول في اخذ الارش قطعاً ولو
 كاتبه ثم اطلع على عيبه ففي الشئ والحران فيه الوجهان السنيان
 وجزم الماوردي فان لا ارسله على المعنيين كالبيع بل يصر قال
 الرافعي والاطهر ان كالهون انه لا يحصل الاستدراك بالخوم قال
 المتولي فلما قطع النكاح وفسخ الكتاب ففي رد البيع والارش
 وجهان ولو قاسم فيه ثم اطلع على عيبه فان قلنا انما افرا ولم
 يمنع الرد وان قلنا انما يبيع فهو كالو ماع بعض البيع ثم وجد بالمال في
 عيبا وتعلق العيب بصفة والتدبير لا يمنع الرد بالبيع **الرابع**
 لو قطع الثوب ثم باعه ثم اطلع على عيبه فلا ارش له لانه لم يباس
 من الرد ولا الوصفه ثم باعه ثم اطلع على عيبه **الخامس** قال
 القاضى لو باع العيز التي اشتراها قتل لزوم العقد ثم اطلع على عيب
 قد سم في مدة الحيا فله يرد لها ثم ردها المشتري منه عند العيب
 فله ردها على بايعه وان كان قد رده على فسخ البيع الثاني لان
 الفسخ غير واجب وقد يعقد انا العقد يتم **السادس** ارش في
 باع بعض ما اشتراه ثم اطلع على عيب فلا ارش لما باعه واما الثاني
 فان قلنا سفر من الصفقة فله رده واسترجاع حصته من الثمن وان
 منعناه لم يرد في اخذ ورشه وجهان فان قلنا لا يعاد اليه ما
 باعه رد بالكل فان ايسر من عوده بنطقه رجوع بالارش الباقي دون
 ما باعه لان يكون المشتري قد رجوع عليه فارشه بعد تلفه
 ففسخ ارش الجميع وان قلنا لا اخذ له لو رد المشتري منه عليه
 ما اشتراه وصار الجميع في يده لم يكن له الرد لسقوط حقه عن
 رد ما باعه وعن ما في يده بالثمن فلو كان لا ارش له الا ان يرضى
 البايع سفر من الصفقة قاله الماوردي **السابع** لو رضى المشتري
 الثاني بالبيع فله الاول المطالبة بالارش فيه وجهان اظهرهما
 داسمهما على ما ذكره الامام لا ثانياهما وهو لا يفسر عند الصحيح

والاصح عند الغزالي نعم. **الثامن** اذا كان عوض العيب المردود خافا
عن ملك البايع وعائده اليه كالرباع جارية بعبد وذهب العبد
ثم رجع اليه بمسبة فردت عليه بعيب همل فمنع ذلك الرجوع اليه
فيه طريقان احدهما فيه وجهان يخرجان من الماخذ المتقدم ان
الزائل العائده الذي لم يزل او كما الذي لم يعد كما لو كان المردود زائلا
وعائده او امعها الرجوع اليه عيبه والطريق الثاني القطع بهذا
المسألة العيب المشتري الحادث في يد المشتري فاد احدث
عيب في البيع في يد المشتري فان استند الى سبب سابق لقطع
اليه بشفقة سابقة فقد مر حله وان لم يستند الى سبب سابق في
يد البايع فليست له الرد سواء كان محنايه او بفعله او بافه كالوطة
البر او قطع الثوب او زوج العبد او الجارية او مرضا او عيبا او قطع
عصا منها او قطعها حتى وفيه وجه ان له رده مع الادس وعلى
المذهب لا يكلف المشتري القناعة به لان بعلم المشتري البايع بالعيب
على الفور فان رضى به معينا من غير ادس قبل للمشتري اما ان يبيع به
معينا ولا شي لك او ترده فان رضى المشتري بالرد رده وان رضى به
معينا مع ادس العيب الحادث واما المشتري ففي سقوط حقه من الرد
وجهان ^ط وان لم يرض به البايع معينا فليست له
النداء في ذلك ان يضم المشتري ادس العيب الحادث الى السلعة
ويرد او يعزم البايع ادس العيب القديم للمشتري وياخذ المبيع
فان توافقا على احدهما جاز وانفصلا الخصومة وان اختلفا
فدعى احدهما الى هذا والآخر الى هذا فلهما وجه احدهما ان المجاب
البايع سواء دعي الى الرد مع ادس العيب الحادث او الى الامتناع
مع عرامة الادس القديم والثاني ان المجاب المشتري سواء دعي
الى هذا او الى هذا وقيل انه المنصوص في القديم واذا رده الشيخ
ابو حامد والثالث الاصح ان المجاب من يدعي الى امتناع البيع والآخر

بارش العيب

بارش العيب القديم سواء كان البايع او المشتري وعلى هذا وقال
اذا اوده واغرم لي ادس العيب الحادث فليست له ان ياد او يطلب
ادس العيب القديم وبالعكس قال الامام وصاحب هذا الوجه يقول
اذا رضينا على الرد مع ادس العيب الحادث كان ذلك مفايلا واستشكك
ومضى الى العيب الحادث بعد اخذ المشتري ادس العيب القديم
فهل يعود حقه في الرد فيرد البيع والادس فيه وجهان اصحهما لا
وقيل انه يرض عليه ولو زال قبل اخذ الادس ولكن بعد قضا النقص
به فوجهان مرتبان واولى لجواز الرد وصح المعزى المنع هنا ايضا
ولو زال بعد توافقه عليه لان قبل قبضه ولم يلزم به خاتم فوجهان
مرتبان ايضا واولى بالرد وهو الاصح هنا اما اذا لم يطلع على العيب
القديم قبل اخذ ارسته سقط الادس وان زال بعد اخذه فبقية
طرف اطرها القطع بان يردده وتائبها منه وجهان كما لو بنى من
المجنى عليه بعد اخذ ديتما هلي يرد لها وذا لهما انه ان كان رحي زواله
رده وان كان لا يرحى زواله فانفق في اسن رده وجهان كما في نبات
السن بعد اخذ ديتما هذا كله اذا علم البايع بالعيب في الصور
وطلب الادس فلو اخر سقط الرد الا لعذر بان يكون العيب الحادث
قرب الزوال عما كان المردود والخمى او كان له امد منتظر زواله كما
اذا طبخت الجارية الثيب بشبهه في يد المشتري واطلع على عيب
بها في العدة فاحر منتظرا انقضا عدتها او حملت في يد فاحر
منتظرا وضعها ففي بطلان حقه بذلك وجهان واعلم ان كل ما
ثبت للمشتري الرد على البايع اذا وجد في يد البايع منع المشتري
من الرد عليه اذا حدث في يده وما لا رده على البايع لا يمنع الرد
اذا حدث في يد المشتري الا في الاقل وهو قوافل العصاب كما اذا نسي
العبد القرآن والحرق ثم عرف به عيبا قديما فانه لا يردده لفقها في شتمه
ولو خصا العبد ثم اطلع على عيب قديم فلا رده به وان زاد قيمته

حتى زال

وقال الفقيه برده بلا ادش كالموجود العيب لعوضه فذه وقد اخذها
المشتري ولو زوج الامة او العبد ثم عرف به عيبا لم يرد قال الرضا
الا لامة التي قال لها زوجها ان ردك المشتري بعيب فان طالق
وكان قبل الدخول قال الذي لا طهر عندي ان له الرد والحمل ان قال
لست له الرد ولا الواسطي جارية مزرعة ولم يعلم وقال الرضا
لها انت طالق اذا امر المشتري من الثمن وكان قبل الدخول ثم علم
بالثمن وجعل له ان يقول له الرد لو جود العيب في الحال ويحتمل
ان لا يثبت له الرد ولو جبر العيب او قطع اصبعه الزانية او سبه
الشاعية او اذيل قبل اطلاقه على العيب القديم كان له الرد
لانما زال عيب وكذا الوفاة البايغ قبل القبض لا خيار للمشتري
ولو عرف عيب الجارية التي اشتراها من ابية او ابنة بعد وطئها
وهي تيب لم تمنعه من الرد وان حرمت على البايغ وكذلك لا يرد
بلونها موطوءتها وذكر الساسي وجهان ان لا يرد اذا وطئ جارية ولم
يجب عليه قيمتها بسبب حرمتها عليه ومقتضاه محي وجه ثانيا انه لا يرد
وكذا لو كانت الجارية ذبيحة فادفعها ام البايغ او ابنته في يد
المشتري ثم عرف بها عيبا فله ردها عليه واقرا الرضا بساير المشتري
على نفسه به من معاملة او ائلاف مع تلميذ السيد ليس بعيب مانع
من الرد وان صدق المولى على الايلاف منع قال الرافعي فان عفا المقر
بعد ما اخذ المشتري الارش فما له الصبي وروا الارش فيه وجهان
جاريان فما اذا اخذ الارش له هنة العبد او كبايته او غصبه ونحوها
ان مكاهه من ذلك ثم زال المانع من الرد فصح البعوي انه لا يفسخ
ولو رده بعيب وكان قد حدث عنده عيب لم يطلع عليه البايغ ثم
اطلع عليه قال البعوي لم يثبت له الفسخ بل يرجع بالارش كما لو بقا بلا
ثم اطلع على عيب حدث في يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلا
رد له وان قلنا انما يبيع برده ويحتمل ان يقال في مسئلة الفسخ انه يفسخ

الرد وهو الاصح **فروع** احدها لو اشترى دابة فان غلبها ثم اطلع على عيب
قديم فان كان شرع النعل لا يعيبها فله رده فان اراد ان يرد
من غلبها لم يجب على البايغ قبوله وان كان يعيبها لحزم ففت المستأجر
ونعيب المخافه كان له ردها به ونجبر البايغ على قبوله ولو طلب
المشتري ثمنه من البايغ لم يثبت له ذلك وان رده بطريقه من
الرد ومن الارش والدينام فيه احتمال وحيث ترك النعل هل يجوز
تقليد البايغ او اعتراضه وجهان فعلى الاول هو للبايغ بعد
الانقضاء وعلى الثاني هو للمشتري **الثاني** اشترى مولا وصبعه
بصبع لا ينفصل ثم اطلع على عيب قديم به فان فقص الثوب بالبيع
فتو عيب حادث وان زادت قيمته به فان رده من غير طائفة
بقية الصنع فله ذلك وجبر البايغ على قبوله ويصير الصنع ملكا
له وان اراد رده واخذ منه الصنع حتى احبازه عليه وجهان
اظهرهما لا يباخذ المشتري الارش ولو طلب المشتري ارش العيب
فقال البايغ رد الثوب واعطيك قيمة الصنع ففي المجاب منهما
وجهان خزم ابن الصباغ والمتولي باف المجاب البايغ وفرع ابن
الصباغ عليه انه لو باع كرمه لرجوع فالارش وكذا لو قطع
الثوب ثم باعه قال الامام بعد حكمته الخلاف من الطرفين قد
جري الصنع مجرى ارش العيب الحادث في طرق المطالبة الى في
المستلزم المذكورين اذا قال المشتري اودعه واخذ من الصنع وقال
البايغ اعطيك الارش او قال البايغ رد الثوب واعطيك من الصنع
وطالب المشتري الارش ففي المجاب منها الخلاف المتقدم ولم يذهب
احد من الاصحاب الى ان المشتري رد الثوب ويقاسر مضافا
بالصنع لضربه بخلاف الغاصب للعدوان وقد فعلوه مع عدم
العدوان في الفليس وذكر الغزالي ان الاوجه الثلاثة في التنازع
عند حدوث العيب في ان المجاب البايغ او المشتري او من يدعوا

الي غير العقد وهو الاصح هناك جازبه هنا قال الراجح ورواية
 الثالث لا تكاد توجد لغية وسفدي يتوته وهو الاصح هناك ان
 وقضية ايراد الامة انه لا يجازي المشتري اذا طلب الارش ولو اشترى
 ثوبا فقصر ثم اطلع على عيب انبغى على ان الفصارة عينا وان كان
 فلنا انما عيب وهو الاصح فحله حكم الصنع وان قلنا ان الرد والثوب
 ولا شيء له ولو قطعه ثم خسا طه قال الماوددي والرواني بغير الارش
 وينبغي ان يلحق بمسئلة الصنع ولو كان البيع غر لا فتسجعه ثم عرف عيبه
 كان له الارش فلو قال البايع ادعي بقبوله مدسوجا فوجها ان احدهما
 ان له ذلك لان النسخ اشرف ان يشا المشتري رده مدسوجا ولا شيء
 له وان شا اسنده معيبا والثاني ان يرد البايع اجرة النسخ كان
 له اسرجاعه مدسوجا فان بالزمه الارش قال الرواني وهذا اصح
 عندي ولا يجوز غيره **المالك** اشترى رجلا عبدا ووجد به
 عيبا ظاهرا ان يرداه وهل لاحد ما افرد نصيبه بالرد فيه قوله ان احدهما
 وهو نصه في الشكيبه نعم وثانيهما لا قيل لتفرق الصفقة وقيل العيب
 الشيعي ومعنى علمها ما اذا كان الردود لا منقصه التعيين وهو
 المشليات لصاع حنطه قد افترسها **المصنف** ان منعاه باشتري
 نصيب صاحبه واراد رد الكل ويرجع بنصف الممن الذي برده
 ويطالب بقية النصف الذي علمه من صاحبه ففي اجبار البايع على
 ذلك وجهان كالوجهين فما اذا طلب صاحب الثوب الذي صبغه
 قيمه الصنع والاطهر المنع فغلي هذا له اخذ الارش في الحال اذا رقي
 صاحبه بالعيب لتعدد الرد وعلى القول بان له ذلك هل له طلب
 الارش الان وجهان صحيحان نعم وان حصل الياس من رد نصيب صاحبه
 بان اعنقه وهو عسرا ووقفه فله اخذ الارش قطعا وان جوزنا
 افزاد نصيبه بالرد فرد واحد نصيبه من الثمن هل تبطل الشك
 بين المشتريين وتخلص للمسلك ما اسنده وللراي ما اشترى او بقي

الشركة

الشركة بينهما فيما اسنده المسلك واسترده الراد من الثمن وجهان
 صحيح الماوددي منها الاول ولا وجه للثاني اذ المدين الثمن مستر كاسيها
 وان كان شره غايبا ولا تعرف حاله في الرد والاجازة ففي الرجوع
 بالادش وجهان للحيلولة ولو اشترى رجلا من عبدا من رجلين
 كان كل منهما مشتر ياربعا العبد من كل منهما فاذا وجد به عيبا كان
 لكل منهما رد الربع من احداهما على الاصح وذا لو اشترى ثلاثة من ثلاثة
 فكل واحد منهم تسع العبد من كل من البايعين فله رده عليه ولو
 اشترى رجلا من عبدين من رجلين فقد اشترى كل منهما من كل واحد
 ربع كل واحد فله كل منهما رد كل ربع من العبد معا على احدهما ولو اراد رد
 ربع احد العبد من حده ففيه قولان الثوري لو اشترى بعضه في صفقة
 وبعضه في اخرى من البايع الاول او من غيره فله رد كل واحد من البعض
 خاصة لتعدد الصفقة ولو علم بالعيب بعد العقد الاول وقبل الثاني
 ولم يملكه رد الاول فليس له رد الثاني ولو رد الاول عند الامكان
 ولو اشترى رجل عبدا من رجلين فخرج معا فله ان يفر ويصيب
 احدهما بالرد وفيه وجه الرابع لو اشترى عبدا ثم ما في عن ولا يشتر فوجدا
 به عيبا ثبت له الخيار فان انفقا على الرد والاجازة فذاك وان اراد احدهما
 ان يفر ويرد نصيبه اصحها وهو قول ابن الجداد وقطع به جماعة ليس له
 ذلك لتعدد الصفقة ولهذا الوصل احدهما حصته من الثمن لم يلزم
 البايع تسليم حصته فغلي هذا قال القاض ابو الطيب يقال للبائع اما
 ان يقبل حصته من البيع او يعطيه نصف الارش وقال ابن الجداد له الارش
 وقال القفال ان لم يتوقع الرد في نصيب صاحبه بان علم بالعيب في
 فله الارش وان توقعه بان كان غايبا او حاضرا لم يعلم به فلا ارش لانه
 قد يوافق ذلك الحكم لو كان المشتري اطلع على عيب ثوب قبل ان يتقن
 من الرد وفد **المصنف** لو اشترى رجلا من رجلين فاشترى احدهما
 ثم وجد به عيبا فكل واحد منهما ان يفر ويرد نصيبه فهو مخرج على الخلاف

وهو ما اوردده ابن المتبوع والمنولي والرويانى لا بل يفسخ البيع ويسترد
 الثمن ويغرم قيمة الثالف وحكى الفايض في نظيره فيما اذا اشترى قساع
 حنطة مثله وثلف عنده واطلع على عيب كان به ثلثة اوجه احدها يرجع
 بادرش العيب من نقد البلد وثانيها يسترد الباع الاخر بقدر ما يقايله
 وثالثها يغرم مثل الثالف ويرد ما اعطى قاله في المسئلة اشكال وفي الاوجه
 المتقدمة في حريف العيب وعلى الاول في اشترط ان الارش من غير الجنس
 للخلاف ويجري هذا الحكم في كل مال رموي ببيع حديثه كالحنطة والتمر
 وغيرهما من المطعومات. **الثاني** ساع اذا اشترى ما ما حوله في جوفيه
 كالبطيخ والرمان والجوز واللوز والبيض والرايح فليس له واطلع على عيب
 بباطنه فاما ان يكون لفاسده قيمة اولا. **الحالة** الاولى ان يكون له
 قيمة كالرايح وبيض النعام والبطيخ اذا وجد حاضرا او مدورا بعض
 الجوانب نظرا فان كان الكسر زائدا على الحد والحاجة فان كان توقف على العيب
 بدونه ككسر الرايح وبيض النعام وكسر البطيخ اذا بان حاضرا او مدورا
 معرفته بعرضه في نفسه والنقص في الثمن اذا كان معرفته عيبه باصغر منه
 فمنه اعيب حادث مانع من الرد فاما ان يغرم الباع ارش القديم او
 المشتري ارش الحادث فان تنازعافيه الاوجه المتقدمة هذا المذهب
 وعن ابي اسحق ان ياتي فيه الخلاف الا في الحالة الثانية وان كان على
 قدر حاجة الاطلاع على العيب فثلثة اقوال احدها انه عيب حادث
 مانع من الرد فمحل حمله دهر العيوب الحادث فان انفق على احد المالكين
 فذاك والا ففيه الاوجه وصحة المقتوي وانصر المير في حكاية هذا
 القول على انه لا يرد ويرجع بادرش العيب القديم منسوبا الى الثمن
 والثاني انه يرد من غير ارش واخنا رجعة منهم الشيخ ابو حامد
 والرويانى قال الامام وهذا الذي عرفت به هذه المسئلة عن غيرهما من
 العيوب الحادثة والا فلا ومن الابواب احابة المشتري هنا الى الرد مع ضم
 الارش او لي من اجابة الباع معنى على القول الثالث والثالث وهو

الاعدل

الاعدل عند الغزالي انه يرد ويرد معه ارش النقص وهو قدر النقص
 بين قيمته صحيحا فاستد او مكسورا فاستد لا منسوبا الى الثمن على الصحيح
 وعليه اقتصر الرافي والاكثرون. **الحالة** الثانية ان لا يكون
 الفاسد قيمة ببيضة الحاجة المدرة التي لا تصلح لشيء والجوزة الفارغة
 والبطيخ للحاجة فقد قال الشافعي يسترد المشتري كالا ثمنه ويخلفوا
 فيه فقال القفال رجعة والمرارة معناه يسترد الارش وهو هنا كل
 الثمن وعلى هذا الفشور مختصة بالمشتري وعليه ان الثمن من الطريق
 ان كانت فيها وضعفه الامام وقال المعظم معناه انما عين بطلان العقد
 وعلى هذا الفشور مختصة بالبائع اما اذا كان لفاسده قيمة قبل الكسر
 دون ما بعده للنقص وللب الصبيان فمذاقه مطلب مالم يتد بالشراف
 الغزالي فان قلنا طريق الاطلاع من عنده الباع حتى لا يجب به ارش فمنا
 ايضا سقح ان يسترد الثمن وان جعلناه من صمان المشتري فلا ينقدح معه
 استرد ادعائه وفيه نظر. **واعلم** ان معرفة كل عيب بحسبه معرفة
 بحوضه البطيخ بحمل بغير مسئلة فيه ودون ما يتعلق بها واما معرفة
 كونه مدورا فيستوقف على التقويم وقد يلحق فيه التقويم المغير وقد
 يحتاج الى الجبر وقد يحتاج فيه الى المشوق والرافعي وقد يسعني معرفته
 حال البيضة بالتفصيل عن الكسر ولست المحوضة بعيب في الرمان
 بخلاف البطيخ فان شرط في الرمان الحلاوة فبان حاضرا بالعرض رد
 وان بان بالسوق فلا انتهى لو اشترى مؤبدا مطويا بنقص بالنقص منه
 فنشره ووجد به عيبا لا يطلع عليه الا بنشره فمطلوب رده فيه طريقان
 احدهما نعم وامعها انه على الاقوال المتقدمة في البطيخ ونحوه وان
 كان من الوقوف على عيبه بدون ذلك النشر وهو لا ينقصه ففيه
 الطريقان المسقومان في نظيره من البطيخ ونحوه الرويانى فقال ان
 كان يمكن حمله الى اهل الحرة به فيشره ونشره لا ينقصه فنشره بنفسه
 فليس له رده وان كان لا يمكن احد نشره الا بنقصه فهو على الاقوال

والامكان باطلاق الفرع مع جعلهم مع الثوب الطوي من صور بيع الغا
قال الامام هو مفرع على صحته وقال العصاه الماوردي والطبري
والرويانى صورته ان يكون راه قبل القطي فطوي واستراه وقيل صورة
ما اذا كان ينقص بالنشر مرتين الشرا فمعه مراه فيكون قد نشره وراه
واستراعه ثم نشره فاطلع على العيب **العامة** اذا وجبت الرجعة فيما
اشتراه بخلاف الحول عليه ثم علمه عيبا قبل ان يردده قال ابن الخزاز فغير
وقال ابو علي لا وقد مر في الرجعة وليس من موانع الرجعة الرد بالعيب ان
يظهر بغيره من البيع عيب مثل العيب الذي بالمبيع فالواشترى عند التجارة
فوجد عيبا وظهر بالعيب عيب اخر مثل العيب الذي بها سوا كان قد مر
او الشرا منه من حيثه او من غير حيثه واحتمل هذا الفتنم بادره فصول
الفصل الاول في حقيقة الفتنم وانقضاء البيع بالرد بالعيب او
غيره اما ان يكون بعد القبض او قبله **الحالة الاولى** ان يكون بعد قبض
العقد من جنبه لا من اصله ويبقى للمشتري الزيادة ان المنفعة كالاستنب
والولد والثمرة واجرة المبيع اذا اجره واللبن من الجارية الموطوءة شبيهه
اذا انقضت عمدت في يد المشتري سوا حملت في يده او في يد البائع واما
الزيادات المتصلة فتابعة للاصل ولا تمنع الرد بوطي اليد ولا تجب
مراعاة المشتري ولا الاعنع وطى البائع والاجبني الرد الا ان تكون
الجارية مطاوعة فتكون زاما نعا من الرد واما البكر فوطيها عيب مانع
من الرد سوا وطيها المشتري او البائع او اجبني **الحالة الثانية** ان
يكون قبل القبض فيكون ردعا للعقد من اصله او من جنبه وجهان
احدهما انه رفع له من اصله وهو مخترج من نصه على وجوب مهر المثل اذا
انقضى النكاح بعيب حدث بعد المسيس والتولي والمخالطة والرويانى
ذكروا هذا الوجه مطلقا وبفضاء اطراده في الحالة الاولى وهو بعد
عزب وامحها وهو المذهب انه رفع له من جنبه **الفصل الثاني** في ان قلنا انه
رفع له من اصله فالزوايد الحادثة بعد العقد وقبل الفتنم مرجع الى البائع

كالولد

كالولد والثمرة والاسب واللبن والمهر ولها حيثهما مع المبيع حيث
ثبت له الفتنم الى استيفاء الثمن كالاصل وان قلنا بالمذهب انه رفع
له من جنبه فالزوايد الحادثة بعد العقد وقبل الفتنم للمشتري سوا
وحدث في يده او في يد البائع والحكم بر والام دون الولد مفروض فيها
اذ لم ينقص الجارية او البهيمه بالولادة فان بقعت بها اشترى ردوها
وتعين الارش وفي الاولاد التي حصل الحمل بها والوضع بعد العقد وقبل
الرد وهو ظاهر في غير الحواري واما في الحواري فقد اختلفوا في جواز
رد الام من اجل الثمن فالحكم فقال بعضهم يجوز للحاجة وقال الآخرون
لا يجوز ويتعين الارش الا ان يكون الرد بعد مضي سن يجوز للمفترق فيه
قال الرويانى وهذا اقيس في المذهب الاول وقال الطبري هنا هو راجع
وجزم بالثاني في كتاب السنن ونسبته العمر الى الاخرين ونايد
من المشافعي على جواز التفريق في الجارية المرفوعة اذا ولدت حرا
والخلاف هنا كالحلاف ثم فاما اذا اشترى جارية حاملا او عتيقة حاملا
ثم وجد بها عيبا فان كانت حاملا عند الرد وان كانت قد وضعت
فان نقضت بالوضع اشترى الرد وتعين الارش وان لم تكن نقضت به وفي رد
الولد معهما قولان ينبغي ان يعلم ان الحمل يعرف ويقابله فسط من
الثلث وهو الاصح رده مع الامام وان قلنا لا فالولد له لزا قاله الآخرون
وقال الرويانى ان قلنا لا فوجهان وذكر الغزالي وغيره في المدايق
انه لو اصدقها جارية حاملا فولدت ثم طلقها قبل الدخول وجهان
الولد يستلم لها وان قلنا يقابلها فسط والقياس يحجه هنا وخرج على
هذا الاصل انه هل للبائع حبس الولد لاستيفاء الثمن وهل للمشتري
بيعه قبل القبض وانه لو ملك هل يسقط من الثمن حصته فان قلنا يقابلها
فسط كان للبائع حصته والمشتري بيعه قبل قبضه ويسقط جزم من
الثلث في مقابلته اذا تلف وحده مع الام حرم عيني وان قلنا لا فالحكم
بالعكس ولو اشترىها حايلا فحملت بعد ذلك فان حملت بعد ذلك فلا

في يده ولطالع علي عيها قبل الوضع قال الشيخ ابو حامد لا رد له لان الولد
 عيب وينبغي الارش وقال غيره ليس يعيب مطلقا بل ان كان الحمل مقتص
 عنهما وبعثي الخوف عليهما بولادتهما فلا رد ولا الارش في الطلقة جماعة
 وقال ابن الصباغ فيه وجهان احدهما هذه او الثاني ان له امسا حيا حتى
 تضع فيه ها ان لم تنقص بالولادة وان لم يدر كذلك رد لها حاملا
 والولد ينبت علي الاصل المتقدم فان قلنا لا يقابل فسطح من الثمن
 فهو للبائع وان قلنا يقابل فهو للمشتري وقال المادردى والرويانى
 ان قلنا نقابل فسطح فهو للبائع او للمشتري فيه وجهان اسمها الثاني
 قال الرويانى وعليها هذا الوجهينها المشتري حتى تضع لا عنده ذلك من
 الولد لانه حبسها لاجل ملته وعليه الاول بيمينه ولو اخذ الولد لورده
 البائع بعين الجارية حمله وان كان الحمل في يد البائع لم يمنع الرد في كونه
 عيبا للخلاف المتقدم ولو اشترى نخلة وعليها طلع غير مبرور وجدها
 عيبا بعد ان ابرت فلم يمتون فيه طريقان احدهما انما علي القول في الحمل
 والثاني القطع بانها واحدة من الثمن صلح للمشتري وبنائها اتمام
 عمل الطر يقين في جوار افراد التره غير المبررة بالبيع وسباني ولو اطلعت
 في يده ثم اطلع علي عيب فردها قبل التاخير فلو كان الطلع فيه الوجهان
 في الولد وكذا اخذتم مرقه سناير الشجر ولو اشترى شاة عليهما صوف
 فخزها ثم عرف بها عيبا رده معها ولو استخلف فرده قبل الرد فان استجبت
 ثانيا فخزها ثم عرف العيب لم يرد الثاني وان لم تجز رده بعماله قال
 الرافي ولو اشترى ارضا فيها اصول الكراث وخوها وادخلها في البيع
 فنبئت في يده ثم عرف بالارض عيبا يوردها وبقي الثابت له فانما ليست
 بعماله لارض الاتري ان الظاهر منهما لا يدخل في ابتداء البيع ولذا قاله في
 النمة لكن قيده بما اذا بلغ الثابت او ان الحذر وعلمه بان الجره من البيع
 لجوز بيعها وحدها **فبيع** تقدم حكم وطى الجارية البيعة بعد القبض فاما
 اذا وطيت قبله فان كانت تبيا والواطي المشتري لم يمتد من الرد بالعيب لا

نصير

يصير قابضا لها به ولا مهر عليه ان تم العقد وان تلف قبل القبض فوجها
 بنيلان علي ان الفسخ قبل القبض يرفع العقد من جنبه او من اصله فعلي
 الاول الصحيح لا مهر وعليه الثاني عليه المهر للمتابع وان كان الواطي احبها فان
 طاعته فهو زنا يثبت الرد وان كانت حره فلم يشترى المهر ولا خيار له
 بهذا الوطي وان كان الواطي البايع فحكم وطيه خمر وطى الاجنبى وفي
 وجوب المهر عليه للمشتري خلاف مسني علي ان جنابته قبل القبض كالا
 السماوية فلا يجب اذ كان من الاجنبى بغلي هذا ان كانت حره وجب
 وان كانت مطاوعة فتقول ان كانت غالة مطاوعة بنوعه ميتة
 للحيا د وان كانت مبررا فان كان الواطي المشتري استنقر عليه من الثمن فقد
 ما نقص من قيمتها باقتضاها فان قبضها بعد ذلك استنقر كما لا يمتز وان
 تلفت قبل قبضه فعليه بقدر النقصان لان نقصا من الثمن كذا قالوه وهو
 مخالف لما تقدم في نظيره في البطيخ انه يجب ما نقص من القيمة وهذا يجب
 عليه مهر مثلها يتبنا عن القاضي الطبري لا وقال الرافي ينبغي ان العقد
 يفسخ من اصله او من جنبه ان قلنا بالاول وجب والا فلا قال وفيه
 وجه ان انقصا من المشتري قبل القبض كاقصا من الاجنبى ان كان اجنبيا
 وجب عليه المهر وهل يدخل فيه ارش البكارة او يغرد فيه وجهان اصحهما عند
 الرافي نعم فوجب مهر مثلها بمراد هو مخالف لما قدمه في المناخي من حرمه
 من وجوب المهر مع ارش البكارة وثانيتها يفرد فليزمه ارش البكارة
 ومهر مثلها يتبنا ان تم العقد بينهما فذلك جميعه للمشتري وانما فسخ
 فقد راد ارش البكارة للبائع والباي للمشتري وانما منضمها غير الالاف
 فعليه ارش بكارتها وان كان الواطي البايع فان تم العقد فلا سني عليه
 ان قلنا جنابته كالا فانه قلنا جنابته الاجنبى فالحكم كما في الاجنبى
 وان فسخ العقد فلا يجب ارش البكارة واما المهر فان قلنا جنابته
 جنابته الاجنبى وجب وان قلنا كالا فانه **فبيع** فان خرج عن الاصل
 المتقدم ان الثمن لو كان في الذمة فستلمه في المجلس او بعده ثم فسخ البيع يعيب

هل يجب رد عينه قال المتولي ان قلنا الفسخ رفع للعقد من اصله رده وان
قلنا من جنبه لم يلزمه رد عينه ورجع بعضهم وجوبه رده **الفصل الثاني**
في الاقالة وهي تراد العوضين في جازيه بل مستحبه اذا قدم احد
المتعاقدين على العقد وصيغتهما ان نقول ان نقلنا او سحنا العقد اوهايلنا
او فاسحنا او بقول احدنا اقلبك نقول لا اخر قبلت وما اشبه ذلك
والجديد الصحيح انما فسخ والقديم انما بيع وحكاه بعضهم دحما وخلطوا
في محلهما ففهم من قال بما في لفظ الاقالة والفسخ وخصهما ببعض لفظ
الاقالة وقطع بانما بلفظ الفسخ فسخ وبني الاسام الخلاف في ذلك على
ان البيع هل يقبل الفسخ بالتراضي من غير سبب وفيه مذهبان فان
قلنا نعم فالقولان مخصوصان بلفظ الاقالة وان قلنا لا فانه وفي لفظ
الفسخ وقال القاضى والشيخ ابو محمد الاقالة بعد القبض فيها القوة دائما
قبله فان جوزه نابع المبيع من باعه قبل قبضه ففيها القولان وان منعناه
فمن فسخ انقضا وجوزه بيع المتعاقدين وفرق بينهما فزق احدنا مرقوبين
الاخير **التفريع** ان قلنا انما فسخ جاز فيها السلم ولا يثبت فيها
الخياران ولا يتجدد عما حق الشفعة ولا يجب التقاضي في المباح اذا كان
العوضان نقدين او مطلقين وجوزه بعد القبض في جوازها بعد تلف
المبيع وحيث ان احدهما المنع كالرد بالعيب وصحة المأوردى واحدهما الجواز
فترد مثل ما اخذه ان كان مطلقا ويمنه ان كان منقوما وان يقال بعد تلف
احد العوضين فان جوزها بعد تلفها فمنها اولى وان منعناها فمنها وحيث ان
وادي القاضى الطبري الاتفاق على جوازها وان كان المبيع مما يتوزع الثمن
عليه بالقيمة بعد بيعه مما موجود ان فنقلا في احدهما دون الآخر جاز
وبقي العقد في الآخر وقال الفوراني يخرج في الاخر على قولي ففرق الصفة
واستبعد الامام اما اذا كان الثمن يتوزع على اجزائه كالمثلثات والخش
الشايع فيصح قطعها على كلا القولين ولا يخرج على القولين في رد واحد
العبدين في منفذ تصرفه بل استرجاعه من يد المشتري ولا يفسخ

الاقالة

الاقالة يلف العين في يد المشتري بل يجب عليه قيمتها اقل ما كانت
يومي العقد والقبض والمستام وان قلنا مثليا فقله وان قلنا فقله
القيمة وهذا ان اطلقنا اجنبى وان اسعنا المشتري فقله للبائع
الاجرة وادش المقصر ان حصل وان تعبت في يده ولا خيار للبائع ويحرم
المشتري ان يش العيب ولو عرف به عيبا كان قد حدث في يد المشتري
قبلما قلادله وعن القاضى الى الطيبان له رده ورفع الاقالة وحرم به
ابن الصنابع والعمري وقال الروياني المسئلة تحتمل وجهين محرجان على
انما بيع او فسخ وقد صرح به الروياني ولم ينص على الرافعي لوجوب الاقالة
ولعله لخيار عدم وجوبه كما اختاره فيما اذا فسخ البائع العقد بعيب
في الثمن ثم وجد المبيع قد تعيب في يد المشتري انه يتخير بين الاقالة
على الرجوع في العين وبين ان يأخذ قيمتها سلمية وقال الروياني يرجع
بالادش هل في سلم للعقد من اصله او من جنبه فيه الوجهان المقدران
اصلا الثاني وان قلنا انما بيع فالحكم بخلاف ذلك كله فلا يجوز في
السلم ويثبت فيها الخياران ويتجدد فيها الشفعة ويجب تسليم
العوض في المجلس في الجنس الواحد من الربويات ولا يجوز قبل قبض المبيع
حرم به الرافعي وقال الامام لم ار احدا خرج الاقالة قبل القبض على
انما بيع او فسخ حتى اذا قلنا انما بيع خرجت على الخلاف في ان بيع
المبيع من البائع قبل القبض ولا يجوز بعد تلف المبيع ولا يجوز في بعض
المبيع اذا كان مما يتوزع الثمن عليه بالقيمة ويجوز اذا كان يتوزع عليه
بالاجزاء ولا ينفذ تصرفه فيه بل قبضه وسعسح شلف العين في يد
المشتري فان اطلقنا فهو كالبائع سلف المبيع قبل ان يماضيه وان اطلقنا
اجنبى فهو كالثان المبيع وان اطلقنا البائع فلا يسه عليه على القولين
ويثبت له الخيار اذا تعينت قبل القبض بين الرضى بهما معسبه والفسخ
واذا اسعله المشتري فهو كاستعمال البائع المبيع ويثبت له الرد
بالعيب الحادث في يد المشتري ويحرم فيه جميع وعي كلا القولين

المشتري حبسها لاسترداد الثمن ولا يشترط ذكر الثمن في الأقاله ولا يصح
الابتذال لك الثمن ولو زاد أو نقص فسدت ونفي البيع بحال حتى لو أقاله
على ابن نفسه الثمن أو باخذ المهر عن الصحاح فسدت وكذا لو أقاله
في بعض الميسلم فيه ليحمله البايء ولو عمل المشتري الله العفل ليقبله
في البايء فسد القبض قال الفقيه ولو بقا لا بعد خط الثمن أو بعضه
لم يصح ولو ثقا لا بعد خلو الاجل ودفع الثمن استرجعه المشتري في
الحال ولا يلزمه ان يصبر قدر الاجل وان لم يصبر دفعه سقط و
له الرجوع الى البيع عند افلاس البايء بالثمن قال الماوردي ولو
شترط رهنا أو قبلا بالثمن لم تصح الأقاله وكذا لو كان بالمستلم فيه
صان بشرط ان يغفل ضمانه الى راس المال ولو اشترى مجاباه وأقاله في
مرض الموت اعتبر من ذلك ولا يصح مع الوارث على كلا القولين **فروع**
لو اختلفا في الثمن بعد الأقاله ففيه ثلثة اوجه سوا قلنا انما يصح اء و
فتنح اصحها قول ابن المزيان ان القول قول البايء وبه جزم الماوردي
والرافعي والثاني القول قول المشتري والثالث بخالفان وتبطل
الأقاله ولو اختلفا في وجود الأقاله صدق من رها **حسانه**
اذا انعقد البيع لا تنطبق اليه الفسخ الا بسبب عا سباب **خيار**
المجلس **وخيار الشراء والعيب والحلف والأقاله والتخالف** وتلف
البيع قبل قبضه **الفصل الثالث** في النزاع في الرد بالعيب فاذا وجد
بالبيع عيب فقال المشتري هو قديم في الرد به وقال البايء بل أحدث
عندك فلا رد فان كانا عيبا ما لا يحمل حد وثه كالا صبع الزايق
والشجرة المندملة وقد جرى البيع في وقت لا يحمل اندها لما فيه فالمصدق
المشتري من غير بين وان كان ما لا يحمل قدمه كالشجرة الطرقة التي جرى
دمها فالمصدق البايء من غير بين وان احمّل الحدوث والقدم كالجثون
والبرص والمرض فالمصدق البايء في نفي قدمه بيمينه فان حلف استقر
العقد واستنفاد يمينه نفي قدمه لا حتى يحدوثه فلو انفسخ البيع بعد

ذلك

ذلك بالتخالف وطلب من المشتري ارض العيب الذي حلف عليه
واعلم ان حدوته ثبت بيمينه لم يثبت ذلك والمشتري ان حلف الا ان
انه ليس بخادث فلا يلزمه ارضه واما بيمينه الحلف فمختلف باختلاف
الدعوى والجواب فان ادعى المشتري ان هذا العيب كان قبل العقد
واراد الرد به وانكر البايء وجوده عنده حلف على انه لم يكن موجودا
عنده وان ادعى انه كان موجودا عند القبض فني البايء وجوده عنده
حلف المشتري انما قبضه وما به هذا العيب وهل له العدول في الصورة
عن الحلف على سلامته عند البيع او القبض الى نفي استحقات الرد به
اذا لا يلزمه قبوله فيه وجهان اظهرهما لا وبما جاز بان في جميع
الدعوى اذا الجاب نفي خاص هل له العدول في الحلف الى نفي عام
كما اذا ادعى انه عيب منه كما قال ما **داراد الحلف على**
نفي الاستحقاق وادعى انه ابتاع منه هذا اولا او قبضه الثمن فان ادعى
واراد الحلف على نفي وجوب تسليمه وذكر الرد باني اجراما في ان الحاكم هل
له ان يعدله عن ذلك لا اذا عني من غير ان يطلب البايء ذلك وان قصر
في الجواب في الصورة يتبرع على انه ليس عليه الرد بهذا العيب اولا يلزمه قبوله
كفاه وحلف عليه ولا يلزمه التعرض لنفي العيب يوم البيع ولا يوم القبض وجو
ان حلف على البت اذا اعتبر حال البيع واطلع على خفا حاله وان لم يكن
اخبه فان استوى الامر ان عنده جاز له ان يحلف سنا على ظاهر السلامة
والاولى ان لا حلف وان غلب عا طنه وجود العيب قبل الفسخ لم يجز له
الحلف وفيه وجه ان له الحلف في الاباق على نفي العلم لانه عليه ما يقدر
عليه ولو اختلفا في وجود عيب فالقول قول البايء في نفيه بيمينه ولو
اختلفا في بعض الصفات هل في عيب ام لا فالقول قول البايء فان قال
اهل الحيزه انه عيب ثبت الرد به وصل ينف احبا وعد لام لا بد من
استن حزم البغوي بالاول والمثولي بالثاني ولو تنازعا في رضى المشتري
بالعيب او بقصيره في الرد او انه باع على البراءة فالقول قول المشتري

وفيه الهروي لا يري ما اذا كان مثل هذا العيب تخفى عليه ولو خلت
 في العلم بمقدار العيب فقال لا يبيع علمك هذا المقدار من العيب فقال
 المشتري لم اعلم الا بعينه صدق المشتري فحلف انه لم يعلم بغيره يوم رآه
 او ان هذا زائد على ما عرفه ولو اشترى عبد اخذ بعينه فكشفه
 بياض او نجسه وصح واطلع المشتري على انه كان به مثله وزال احد سما
 فقال المشتري لراييل الحادث فلي الرد بالقديم وقال البائع الزايل القديم
 فلا رد ولا ارش بالقول قول البائع والمشتري الرجوع بارش العيب فان
 كان البياضان مختلفين وجب ارش اكلما كانا لهما المسئلة الامام والغدالي
 والروياي وقال الراعي اذا اختلفا في الحال فان علم ما يقولان فان حلف
 احدهما قضى له بما حلف عليه وان خلفا استوفاد البائع بمينه دفع الرد
 واستوفاد المشتري بمينه اخذ الارش وهذا نقله الروياي عن الحسن بعد
 حزمه بالاول ولو قبض عوضا موصوفا في الذمة ثم وجد به عيبا عن جرد و
 فادعي المشتري قدمه والبائع حده وفي المصدق منها اجماع ودهما لا العيب
 قبل العلم او بعده وقبل الرد سقط حق الرد **الفصل الرابع** في رجوع الاول
 حكم الثمن المعيب حكم العيب في ان له رده بالعيب اذا خرج معيبا وغيره
 من الاحكام على ما شيا في القسم الثالث وان لم يكن معيبا وظهره عيب
 فله رده واخذ بدل له ولا ينفسخ العقد بده سوا خرج غاسا او صاها
 او معيبا بحشونه او سواد او ظهران سكتته مخالفة لما وقع عليه العقد
 بالنعين واستغز لا اطلاق عليه لغلبته ولو فارقا وقابضه انما وجد
 احدهما بالذي قبضه خلا فاما ان يكون العقد ورد على العيب انما ان يكون
 وقبض في المجلس **الحاشية** الاولى ان يكون ورد على العيب فاما ان يكون
 المعيب من المجلس او من غيره فان كان من غيره بان خرج غاسا او صاها
 فالعقد باطل نص عليه وفيه وجه انه يصح وتخي المشتري تغليبا للامام
 اي اذا كانت له قيمة فان لم يكن له قيمة بطل قطعا قال الامام هذا اذا
 قال بعثك هذه الدار اسم اما اذا قال بعثك هذا اميدا او قصير عليه

فمن

فهو صحيح لا محالة وان خرج بعينه هذه المدة بطل العقد فيه وفي بطلانه
 في الباطن قولنا التفرق سوا كان العوضان من جنس واحد ومن
 جنسين وقيل ان كان من جنس واحد راسم بدراهم فالذهب ان العقد
 باطل قول واحد انه يودي الى التفاضل وصحة الروياي فان قلنا لا
 يبطله الباقي بخير بين الفسخ والاجازة فان اجاز الجنس مختلف فان
 تباعد هبا بفضة بخر جميع الثمن او حصته فيه القولان وان كانا من
 جنس واحد راسم بدراهم وفرعنا على الطريقة لا وله اجاز بالحصه قطعاً
 لا مشاع الفصل وان كان العيب من الجنس كما اذا خرج حشنا او سعا عطفه
 او اسود او ردى المزب خبير بين الفسخ والاجاز ولا يجوز الاستبدالك
 عنه وقيل يجوز قبل التفرق لا بعده قال الروياي وهو غلط خلا والنظر ان
 خرج بعينه هذه المدة بطل العقد وقال القاضى الطبري اذا كان العوضان
 من جنس واحد كالذهب بالذهب بطل العقد قطعاً لا يصير من فاعده مدحج
 كالوباع دينار او صاها ودينار اقراضه بد دينارين معييين او قراضه فان
 قلنا يصح خبير بين الاجازة والرضى معيبا وبين الفسخ وهل له ان يفسخ في
 المعيب ومثلك الصحيح فيه قول التفرق فان قلنا ذلك فاجاز اجاز
 لخصته سوا كان القرف لخصته او بغيره وهو سفسه في غير الجنس وقيل
 اذا كانا من جنسين فله باخذ بالكل وبالحصه فيه القولان **الحاشية**
 الثانية ان يرد العقد على ما في الذمة ثم يحضره شقا نص في المجلس فان بان
 هو واحد سما من غير الجنس كالوخرج غاسا او صاها فان كافا
 باقيتين في المجلس اخذ بدله وان كافا فثرفا بطل العقد وان كان الذي
 خرج لذلك البعض بطل القبض فيه قبل التفرق وصح فيما عداه وبعد
 يبطل البيع في هذا البعض في بطلانه في الباقي طريقا واحدا ما قطع
 بانه لا يبطل كالمواثاخذ العبد من قبل القبض والثاني انه على قول التفرق
 وان كان المعيب من الجنس بان خرج حشنا او اسود فان كان في المجلس خبير
 بين الرضا به والاستبدالك عنه وان ظهر ذلك في البعض صح القبض في غيره

وتخير فيه بين الرضا والاستبدال وان كان بعد التفرق تخير بين الاستبدال
 والرد فان استبدك فلا شيء له وان رد انفسه العقد فان اراد رده
 والاستبدال عنه فقولان احدهما ليس له ذلك وصحة الرواية بانها
 وهو اختيار الشيخ ابي حامد وصحة الرابع له ذلك كما لمسلم فيه وبني
 الامام للخلاف على ان الدين اذا قبض ناقضا عن وصفه بمالك بالقبض او
 بالقبض الرضي فيه قولان فان قلنا بالقبض جازا بدها وان قلنا به
 وبالمضا فلا وذر الففال بعبار اخرى فقال اذا اراد رد ما اشتراه
 في الذمة بالعيب هل يكون رده ابطالا للقبض من اصله حتى كانه
 لم يقبضه او يكون نقضا له فيه قولان وعلى هذا لو استلم في جاريته
 فقبضها ووجد بها عيبا فردها هل يلزم البايع الاستبدال لانه رده
 بقبضه لزم وان قلنا ابطاله فلا فالرواية وهذا عن بعب
 في المذهب فان قلنا لا يجوز ابداله تخير بين الاستبدال والقبض وان قلنا
 يجوز تخير بين استبداله معيبا ورده ونسخ العقد ورده والاستبدال
 عنه مخرج به الرواية وهو مقتضى كلام غيره ومقتضى القول بجواز
 الابدال ان لا يقبض له الخيار في رده واسترجاع الثمن وقد صرح به
 المثلوي لكنه تشكك ايضا على بنا الامام ويشترط لجواز ابداله ان
 يكون قبل التفرق عن مجلس الرد على الصحيح وان خرج بعينه معيبا
 دون بعض ونفر فاشكله اقوال احدها انه يخير بين نسخ البيع في
 الكل والاجازة وليس له الاستبدال والثاني انه يخير بين نسخ
 البيع في المعيب واستبدال التسليم وبين رد الكل ونسخ البيع فيه
 وعلى هذا القول يتبعه في الفقه والثالث انه يبيح للمعيب وحكمه اس
 ما لا يسام حكم العوض في الصرف **الفصل في الثاني** اذا تضاد جلال
 او تبايعا طعاما بطعام ثم وجد احدهما عيبا بعد ثلثه نظر
 فان كان العقد ورد على العيب وكان المثلث بعد التفرق فان كان العوض
 جفسين كالذهب والفضة ففي وجوعه بالادش بجهان احدهما يجوز تخير

الرواية

الروايات وبه جزم الراعي فعلى هذا في اشتراط كون من غير الجنس الوجها
 المسد مان في مسئلة الخلق والثاني لا يفلى هذا انفسه العقد ويرجع عليه
 بمثل المثلث ان كان مثليا وبقيته ان كان منقوما وان كانا من جنس واحد
 بيع الدرام بالدرام ففيه الخلاف المتقدم في مسئلة الخلق انه يرجع
 بالادش او ينسخ العقد ويرد مثل المثلث ان كان خالما ويثبت ان كان
 بمزاجا ويسترجع الثمن اذا قلنا ياخذ الارش ففي اشتراط كون من
 غير الجنس الخلاف وان كان العقد ورد على ما في الذمة فان لم تجوز
 الاستبدال فالحكم كما اذا ورد على العيب وان جوزه رده رماثل
 عنده ويستبدل وان كان المثلث قبل التفرق فان كان العقد ورد
 على موصوف في الذمة عزم ماثل عنده ويستبدل **المثلث** وجه
 المسلم اليه من ائمة المال عينا بعد ثلثه عنده فان كان معسرا في الاقد سقط
 من المسلم فيه فقد ردها ان العيب من ثمة راس المال ولا ينسخ العقد
 ولا يقبض للخيار وذا الحكم اذا كان في الذمة بعين بعد التفرق ولم تجوز
 الاستبدال فان جوزه عزم بدلا للمثلث واستبدل وان كان في الذمة
 فقبضه وثلث عنده قبل التفرق يغرم بدله ويستبدل عنه **الرابع**
 باع عبد ابان واخذ به ثوبا ثم وجد المشتري بالعبه عيبا فرده قال
 القاضي ابو الطيب يرجع بالتوب وقال الشيخ ابو حامد والاكثرون
 يرجع بالالف دون التوب وقال الرواية ان كان الاستبدال قبل التفرق
 رجع في التوب وهو بناء منه على اياه هو جماعة ان يعتبر العيب في
 المجلس والزيادة فيه فنسخ الاول وعقد الثاني ولو ثلثا العبد قبل
 الفسخ وانفسه البيع قال ابن سريج يرجع بالالف دون التوب لان الانفسا
 بالمثلث يقطع العقد من جنسه وفيه وجه انه يرفع من اصله وقال
 القاضي انه على هذا احتمل وجهين احدهما ينسخ العقد في التوب فيرده
 والثاني لا **الخامس** من اشترى عسيرا حلقا فاعرف به عيبا بعد ما احتس
 عنده فليس له رده ستوار في البايع ام لا لان له الارش فان صار خلا للبايع

الله سترده ولا يغرم الارش ولو اشترى دمي خمر من دمي ثم اسلم وعرف
المشتري عيبا قد يما ينقص عشر فقهنا مثلا قال ابن سريج يسترد
المشتري من البائع الارش وهو عشر الثمن ولا ينبتل بائنه لهما وليس له
ردها وان رضى البائع فان صار خلا فلا باع استرداده ولو اسلم البائع
وحده فلا رد ايضا ولو اسلم المشتري وحده كان له ردها عليه
السالك من مونة رد البائع بعد كسح البيع بالعيب على المشتري ولو هلك
بيده ضمنه وهذا بعد مسح في زمن الحيا او بالتحالف او بالافلاس والشار
القاضي الى ضابط وهو ان كل يد ضمان يجب على مأمونة الرد لهده وكالفقيه
اذا استعمل الزنوة ثم اشترى بغيرها ثم رد وكل يد امانة لا يجب على مأمونة
الرد كيد المرتفق والقير اذا لم يتعد فان تعدى وجبت عليه المونة في
العين الوصي بها ويد المسناجر ويد الزوجية على الصداق حيث يجب رده
او رد نصفه **السابع** اوصى الى رجل مبيع ثوبه وشر اجار به ثمنه واعنا قما
ومات ففعل الوصي ذلك ووجد مشتري الثوب به عيبا فله رده فيبيع
الوصي الثوب ويدفع ثمنه الى المشتري ولو فرض الرد على الوكيل لم يكن
له ذلك على الصحيح ولو دله ببيع بشرط الخيار فامتلأ فاختار المشتري
الفسخ يفرع على اقرار الملك فان قلنا ببقاء البائع فله بيعه ثانيا وان
قلنا بطلان الاول فهو كارد بالعيب ثم اذا باع الوصي الثوب فان باعه بمثل الاول
صرفه اليه او باقل منه فالتأني في ذمته او في ذمة الوصي فيه وجهان
اصحهما وهو قول ابن الحداد الاول وعلى هذا الوصيات العبد في يد كارد
عليه عزم جميع الثمن او بالشر فان كان لزيادة القيمة او بنسب رغبة
راغب رد قدر الثمن على المشتري وصرف الباقي الى الودقة وان كان لغير
ذلك فقد بان بطلان البيع الاول وقمع عتق الجارية عن الوصي ان كان
اشراها بقر في ذمته وان كان اشراها بعين ثمن الثوب بان بطلان الشرا
والعتق ويشترى جارية بهذه الثمن ويعتقها عن الوصي والسئلة مضمون
فيها اذا باعه بالغير جاهلا اما لو كان عالما فهو خيانة ولا ينفع الغفلة

فلا يفي

فلا يفي من شرا الخزي **السادس** اشترى سلعة بالف في ذمته
فقصاه عنه اجنبي متبرعا ثم خرجت مستحقه رد البائع الا لعل على
الاجنبي وان رد المشتري السلعة بعيب فهل يرد البائع عليه او على
الاجنبي فيه وجهان اصحهما انه يرد على المشتري وهو كالحلاف فيما
اذا تبرع اجنبي بالبصرة ان عن الزوج وطاقتها قبل الدخول الى من يرجع
يشطه **السابع** باع الوكيل سيفا فوجد به المشتري عيبا واداد
وهو فان كان معلوم القدم فالاصح الزايد رد عليه ورد الوكيل على
موكله وان حلف القدم والحديث فان اقام المشتري بيته بقدمه
فكذلك والا فالقول قول الوكيل فان حلف سقط الرد وان صدق او
نقل خلف المشتري على حد وثه رده على الوكيل ولا يرد الوكيل على الموكل
وقال القاضي الطبري اذا قلنا ان المزدود كالبينة لمرده عليه وقال
الموتى لا يرد وان قلنا انما كالبينة **العاشرة** قال القاضي لو اشترى
عبد افاد عيانه حرا لاصل وحلف عليه وحكم القاضي بخبرته لم يكن
للمشتري الرجوع بالثمن على البائع لانه فرط حيث لم يستأله عن رقة
او لا ولو انزع منه ببيعه ثمن الرجوع وكلام غيره يقتضي انه يرجع
الفسخ **المالك** من كتاب البيع في بيان حكمه قبل القبض
وبعد والنظر في ثلاثة امور مبره قبل القبض وصورة القبض وحكمه
في نفسه في الوجوب والامتناع **النظر الاول** في ثمره وحكمه
وله حكمان **الاول** نقل الصمان من البائع الى المشتري فان المبيع
قبل القبض من صمان البائع معني انه اذا تلف باقة تلف عليه وانفسخ
العقد بثلفه ويسترد المشتري الثمن ولا يسقط هذا الصمان عنه بان
المشتري له من ضمانه على الصحيح من القولين وقبل الوجوب بل حكم الصمان
باق فيفسخ العقد بثلفه وقطعه به المتولي وفرق بينه وبين الغصوب
واذا تلف كان على ملك البائع فلو كان عبده كان مونه حميه عليه
او دسه في الطريق فنقلنا منها عليه وهو نقول ان رفع العقد من اصله او

بقدر استحقاق الملك اليه قبيل الهلاك فيه وجهان لا ينسج كالجملتين في
الرجوع العيب والافاقية قبل القبض اصحهما انفق واستقاله اليه فينبه وقال
المستوفي هما سفيان علي القولين فيما اذا اشترى عبدا بشرط الحياة فملك في
يده هل ينفسخ العقد فان قلنا نعم انفسخ هذا من اصله والا فرب حبه
وعلى الوجهين يخرج الزاوية للحادث في البيع في يد البائع كالولد والبيع
والملك والكسب فعلى الاول في البائع لحصولها في ملكه وعلى الثاني هي للمشتري
وهي امانة في يد البائع فلو تلفت في يده قبل ان يطلبها لم يضمنها ولو هلك
والبائع باق والعقد باق فلا خيار له المشتري وفي معنى الزاوية وب
من العبد فقبله وقبضه وما صار اليه بوصيته وخرج القاص عليه ما اذا
اشترى البائع العبد بالتمتع ثم تلف المبيع في يده هل يبطل بيع الثوب
ان قلنا لا فانفسخ بالتلف يرجع العقد من حبه لا ينفسخ البيع في الثوب
وان قلنا برفع من اصله فيجوز انفساخه في الثوب وجهان والتلف حصل
بالفوات كالوت والحرق وخروج عن المالك بالفساد وتعد التسليم
كالناف كوقوع المبيع في البحر بحيث لا يمكن استخراجه فان ربح استخرجه
فهو كباقي العبد وانقلاب الطير والصيد الوحشي ان كان متسائلا فان
كان يالف العود فلا يبطل وان لم يالف فهو كما لو اتى العبد ولو غرق
البحر الارض المشتراه او وقع عليها مخور عظيم من جبل نحو اوانما
عليها رمال فبذلك بمنزلة تلفها فيفسخ العقد او بمنزلة العيب
فيه وجهان استبهما الثاني وحزم المستوي بالاول ولو كان المثل الذي
عشيمهما ربحي زواله لكرمه ازاله حد ودها واختلطت بغيرها فهو كاختلاط
الصبرة المبيعة بغيرها ولو اتى العبد اوضاع في العتكر لم يفسخ العقد
في الاصح ولو غصبه غاصب فهو عيب يثبت للخيار فان اجاز لم يرد تسليم
التمتع كان سله لم يلزمه استرداده لملكه من الفسخ ولو بدله ان يفسخ
بعد الاجازة فله ذلك ولو ابطال حقه من الفسخ بلفظ الابطال
فوجهان المذهب انه لا يبطل وانقلاب العصير حر قبل القبض هل سئل

منزلة

منزلة التلف فيه قولان ياتيان في التسليم واختلاط المبيع بثله واستبهاه
غيره هل ينزل منزلة التلف فيه خلاف ولو كان المبيع جوهرا فابطلها
حيوانا وادمي فان ربحي حرد حردا منه فهو كالا باق وان لم يربح حرد حردا
منه انفسخ فان كان الحيوان ما كولا اغني على ان من غصب خيطا وخا
به جرح حيوانا ما حول هل يورده حره ورد الخيط فان قلنا جرح
فمن يذبح ويستهلم المبيع وان قلنا لا فهو كما لو ابتلعها حيوانا غير ما كولا
وذكر القاضي اصلا خرج عليه مستايل الفضل وهو ان انفساخ
العقد عند تلف المبيع قبل القبض هل هو لانه تعدد رعل البائع تسليم
المبيع او لوقوع الياس عن التسليم وفيه معنيان اخذ من القولين
في ان لا حق للمالك قبل القبض هل يفسخ العقد هذا اقله اذا تلف المبيع
بأفة سماوية فالما اذا اتلفه متلف فالمثل كما ان يور المشتري ان
اجبني او البائع **الفصل الاول** ان يتلفه المشتري فذلك قبض منه
مقرر للعقد وفيه وجهان انه ليس بقبض فيتلف من زمان البائع وينفسخ
العقد وعليه قيمة المبيع ويسترد الثمن هذه اذا علم بان المبيع اما لو
جهله كما لو قدم البائع الطعام المبيع الى المشتري فاكله جاهلا في كونه
قابضه وجهان خرجها القاضي من الوجهين في براءة الغاصب بتقديم
المغضوب الى المغضوب منه واكله فان لم يجعله قابضا فهو كما لو اتلفه
البائع رحيث قلنا لا يفسخ العقد بالتلف فله للبائع ان يأخذ القيمة
منه ويحبسها فيه وجهان اصحهما انه ليس له ذلك ولو قتل المشتري
العبد المبيع في يد البائع لحق بان ضاله عليه فدفعه بالقتل قال الشيخ
ابو علي لا يكون قابضا ولا يستقر الثمن وقال القاضي جبر ان يستقر
ولو كان مرثدا فقتله فغن ثناوي صاحب المذهب انه ان كان الامام
وقصد قتله عن الردة انفسخ البيع وان كان غيره استقر سوا ذلك عن
الردة او غيرها وان لا لا يحجى بالعبي غير الميز باذنه كالتلف واما اذنه
للبيع والميز في الاول فلا اثر له وان لا يرد عبه بغير اذنه كالتلف لا جنة

ثبت له الخيار فان جاز جعل قابضا كما لو ائلفه بنفسه وان فسح
اتباع البايع الحائز واثلاف بهيمته كما اذا كان علقا فاعقله بالهناد
كالأمة السماوية بنفسه العقد به وبالليل كاثلاف لا جيني فلا يفسخ
بل بخير المشتري فان جاز فوا بضر وان فسح طال به البايع بقيمة ما
اقلعت بهيمته هذا اذا لم يضر بالهناد كما كان معها فالتلف
معتوب اليه فيضمنه ليدلا كان او نهارا واعناق المشتري كاثلافه
وان تلف بعضه فان بقي البعض الاخر فستباني وان تلف في يد البايع
بأفة فان كان ما سقط من عليه كاحد العبد من جعل قابضا لما ائلفه
على المشهود وان كان ما لا يسقط عليه كما لو ازال البكارة او قطع يد
العبد وما ياتي بيد البايع فستباني. **القسم الثاني** ان يتلف اجنبي
ففيه طرفان احدهما وعيب الى العراقيين فيه قول احدهما يفسخ
العقد ويصح القاضي الطبري وقال المتولي هو ظاهر المذهب واصحهما
وقال الامام هو المذهب وثبت للمشتري الخيار فان فسح استرد
الثمن من البايع وعزم التلف للبايع فتم البيع وان جاز عزم الاجنبي
قيمة البيع واستقر الثمن للبايع والطرف الثاني القطع بالثاني
وحسب الى ابن سرتج والمرأوزة وانكسر القايض فان لم يفسخ
فاجاز المشتري احقده فثبت للبايع حق الفسخ في القيمة الماخوذة
حيث ثبت له ذلك في المبيع فيه وجهان احدهما نعم فله اخذها من
المشتري ان كان قبضها وطالبه البايع بما ان لم يضر قبضها وبه جزم
القاضي وظاهر كلام الامام ترجحه قال وعليه هذا ليس للمشتري المطالبة
بالقيمة ولو اخذها وتلف في يده ففي انقضاء العقد وجهان اصحهما لا
واظهر الوجهين انه لا يثبت له حق الحبس ولو اجاز ثم بدله ان يفسخ قال
القفا له ذلك وقال القايض لا وان افسح الحائز هذا كله اذا ائلفه
عده وانا فان ائلفه بحق بان قبله بقبضه فله عده فان ائلفه كالأفة
السماوية قولا ولحد اقال القاضي وادنا المشتري له ما لا يلف بلغو اذا

التلف

ائلف فله الخيار وفي النمة ان ائلفه في الاثلاف كاثلاف المشتري قال
البعوي وقال القاضي مرة اخرى لو مرض العبد في يد البايع فامسه
المشتري بقصده فقصده مات يصير مستوفيا وتسقط الثمن وهذا
لو قال لا اقتله او اجره كما لو قال لا اعتقه. **القسم الثالث** ان يتلف
البايع فطرفان احدهما وهو اختيار الغزالي ان الاثلاف كاثلاف الاجنبي
ففي هذا اثنان في الطرفان والاصح ان البيع لا يفسخ والمشتري الخيار
فان فسح العقد سقط الثمن عن ذمته وان ائلفه ادى الثمن وعزم
البايع القيمة وقد يقع ذلك في اقوال النفاص اذا كان الثمن من نقد
البلد وهل للبايع حبس القيمة حتى ياخذ الثمن من المشتري فيه طرفان
احدهما انه على الخلاف المتقدم في ائلاف الاجنبي والثاني وبه قال
الشيخ ابو محمد القطع بان ليس له الحبس والثاني وهو الصحيح انه
كالأمة السماوية فيفسخ العقد والطرف الثاني وسببه الامام
الى العراقيين القطع بالمالك ولا فرق في الاثلاف الصادر منه بين
ان يكون باذن المشتري او دونه فلو اذن له في الاثلاف الاحراق كان
ذلك من ضمانه بخلاف اذن المالك للغاصب فانه يقتضي البراءة من ضمانه
ومن صور الاثلاف ان يعثر شقصا من العبد الذي باع بعضه وهو
موسر فانه يعثر جميعه ويستقط الثمن ان جعلنا ائلافه كالأفة
وتخير المشتري فان جاز رجع بقيمة ما اشتراه واثلاف لا عجب
والصبي غير المير باذن البايع كاثلافه واثلاف الاجنبي المكلف باذن
البايع كالأفة وعرفنا دي القفال ان الاثلاف عيب البايع كاثلاف
الاجنبي واثلاف بهيمته كالأفة وطلقا وانه قيل له هذا فرق بين
الليل والنهار كما قلنا في تسمية المشتري فقال هذا موضع النظر وذكر
غيره الفرق ولو استعمل البايع المبيع قبل القبض فان جعلنا ائلافه
كالأفة فلا اجره عليه وان جعلناه كاثلاف الاجنبي فعليه الاجر
ان ائلف المشتري العقد وهذا ان فسح على الصحيح نص عليه الغزالي

والرافعي وقال لغيري في الفناء في إذا امسك البائع المبيع بعد تسليم
المن يد له لئلا اجزه الصبح انه يلزمه الاجرة وهو يقتضي لزومها في
صورة الاستفاد لغير هذا اقسامه بما احشاه ان اذا لاذ كان لا يصح
قال الفاضل ولو وطئها فان كان عالما وجب الحد وانطاع عنه فهو عيب
يثبت الخيار وان كانت مراهة او طئت حلما فلا خيار وروى المهر وحيات
بناء على ما لو انتفع بالمبيع في يده ففي اجرة وجهان بناء على القول في ان
جناية كالا فلهذا لم يجب او جناية الاجنبى نعم ان فصله القبض
فان مات قبله ففي المهر وجهان ان قلنا القسح يرفع العقد من اصله
يجب وان قلنا من جيبه فوجهان بناء على القول في جيبته فان كانت
بكر او فاضلها فهو عيب ثم ان مات قبل القبض انفسح العقد وفي
وجوب مهرها ثعبا الوجهان ويقتضى ذلك ان يجب عليه الاجرة
عند استيفاء المنفعة وهو اولى وحزم العمر لانه اذا وطئ ثم تلفت
قبل القبض فانه يجب عليه المهر للمشتري لانه وطئ ملك غيره **فروع**
احد ما قال الفاضل لو باع عبده من رجل ثم باعه من اخر قبل تسليمه
وسلمه الى الثاني فادعى الاول عليه فانكر البيع صدق بيمينه فان
حلف كان للمشتري ان يدعى على الثاني انك تعلم انه مبيع مبي
فان نكل حلف المشتري واخذ العبد ويرجع الثاني على البائع
بثمنه وان نكل البائع وحلف المشتري فهو كما لو اقر له بالبائع وقال
انما جاز عن تسليمه وهو لو اقر لا يقبل قوله في حق الثاني وسلمه
جناية حمية على المبيع كالجناية الحسنة وفيما القولان في انها كالا
او جناية الاجنبى فعلى الاول بنفسه البيع ويسترد الثمن وعلى الثاني
تخير فان فسح استرد الثمن وان اجاز احد القيمة من البائع ولو ادعى
المشتري عليه بانك غير عاجز سمعت دعواه والقول قول البائع مع
يمينه انه عاجز كالعاصب يدعى التلغ فان حلف فذاه وان نكل
ردت على المشتري فان حلف انه غير عاجز حلف البائع في الحبس حتى

يسلم

يسلم المبيع او يقيم يمينه على عجزه فيجوز بيعه بغير القيمة انتهى في الاشرف
ان البائع اذا ادعى حذوث العجز عن تسليم المبيع فحبس حتى يقيم
اليمين فان قال المشتري بعلم عجزى فله تخليفه لا على البت او على
نفي العلم منه خلاف **•** وقوله وان نكل حلف المشتري واخذ
العيز منه ثم الثاني يرجع على البائع بثمنه ليس بظاهر وينبغي ان لا
يرجع به **•** الثاني لو حذر البائع العيز قبل القبض للمشتري الفسخ
لحصول العبد **•** الثالث لو طأ لبة المشتري بالمبيع فامتنع تعديا
ثم تلف حكمي الامام عن الفاضل انه منزلة اختلاف البائع تنزيل كيد
التعدي منزلة اختلاف قال وفيه احتمال **•** الرابع لو اخطت البهية
المبيعة ثمنها قبل قبضه فان كان معينا بطل البيع ثم ان كانت في يد
المشتري حيفه او لايه يد احد لم يرجع المشتري ببطله على احد
وان كان بيد البائع ضمنه للمشتري مثله في المثلي وقيمة في غيره
وان كان بعد قبضه لم يبطل ثم ان كانت بيد البائع او لا بيد احد فلا
شئ له وان كانت بيد المشتري ضمنه وان لم تكن معينا لان عزلته
ليست للبائع لم يبطل البيع فان اكلته البهية في يد البائع لم يرجع
على احد وان كانت في يد ضمنه لكونها في يده وان كان الثمن مما يملك
بالا بدلا كالدراهم فان كانت غير ماحولة لم تشتق جوفها ودون من
ضمان من في يده وان كانت ماحولة ففي وجوب ذبحها قولان باينان
في الغصب كذا حكى القرع العرلى من غير تفصيل بل ليل ومنا **•**
الخامس لو تلف المشتري والبائع المبيع لزم البائع نصف المقاتل
لجناية المشتري واما النصف الاخر فان قلنا جناية البائع بطل
البيع فيه ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخه والزم
جنايته وان قلنا لجناية الاجنبى ففي بطلانه فيه او بثبوت الخيار
القولان **•** السادس لو سلم البائع المبيع الى المشتري ودعيه وقلنا
لا يبطل حق الحبس بذلك فلف عنه فهو كلفه في يد البائع **•**

السابع لو تلف بعض المعقود عليه كالو باع عبد بن قنلف احدهما
قبل القبض انفسه العقد في التأليف حيث ينفسخ لو تلف الجميع
وفي الباقي قولان الفرقان قلنا يصح ثبوت المشتري الخيار فان
اجاز قبضه من الثمن او جميعه فيه طريقان فقد ما الاصح الصحة
والاجازة بالقبض طاقا لا القايه ولو باعة عشرة اصع فاطلف البايع مائة
منها قبل القبض سقط عشر الثمن ولا يقول نجيب عليه مثله وفيه طريق
قاطعة في التخلي بعدم الانفساخ في الباقي **قوله** لو قبض المبيع
في يد البايع قبل قبض المشتري فان كان باعة سماوية كالوعى العبد او
شلت يد او مرض فللمشتري الخيار فان فسخ ذلك وان اجاز
تجميع الثمن لا ارش له مع القدرة على الفسخ ولو زاد قبل القبض كالواصة
شاة فزلت ثم سقط قبل القبض ففي ثبوت الخيار وجهان يفتيان
على ان السمن الثاني في المصوب هل خبر الاول ان قلنا لا جرة ثبت
وان قلنا لا جرة فلا وان كان بجناية جان فان كان اجنبيا كما لو قطع يد
العبد لخن المشتري فان فسخ استرجع الثمن وباخذ البايع الارش
من الخاني وان اجاز اسنقر العقد بجميع الثمن واحدا الارش من الخاني
وهو نصف قيمته في المثال المذكور وفيه قولان ما نقص من قيمته
بالقطع وما جاريان في جراح العبد مطلقا قال الماوردي وانما
يغرم المشتري الاجنبى اذا قبض العبد اما قبله ولا يجوز موته في يد
البايع وان كان الخاني البايع كما لو قطع يد العبد فان قلنا جناية
كالافه وهو من مخر خير المشتري يفسخ العقد واسترجاع الثمن
ويترامضايه بكل الثمن ولا ارش له وان قلنا في كجناية الاجنبى خيرا ايضا
من الفسخ واسترجع اذ الثمن من امضايه والرجوع بالارش على البايع
كله في حق الاجنبى قال الماوردي وانما يطالب بالارش بعد قبض
المبيع وقال الامام اذا فسخ ثبت له مطالبة البايع بالارش ايضا وهذا
لا يوجد لغيره وان كان الخاني المشتري فلا خيار له بخلاف ما اذا جئت

المرأة

المرأة ذرود وجها اهدم المستاجر الدار ويشتع به الرد بينا بر العيون
القدمه كما مروا ان كان العبد بفوات بعض لا يسقط الثمن عليه
كما اذا قطع يد العبد فان فرغنا على المذهب ان ائلا في المشتري قبض
كان فاجبه سالدك القدر الذي ائلفه ويستقر عليه ضمانه فان مات
العبد قبل القبض استقر عليه الثمن وان مات بسبب اخر بعد لاندل
ضمن اليد لا يضمنها فيه بارشها المقدر ولا يضمن من قيمته
القطع وانما يضمنها بخ من الثمن كما يضمن كله بكل الثمن في طريق اعتبار
وجهان احدهما وهو قول الشيخ ابي حامد والقاضي ابي الطيب انه
يستقر عليه من الثمن سبعة ادرس اليد من القيمة وهو نصف الثمن الثاني
وعلى هذا لو قطع يد به او رجله او غيرهما ما دخل فيه الدية استقر الثمن
على المشتري فلو تلف العبد بعد لا يرجع على البايع بشئ واحدهما
وهو قول ابن سريج وابن الحداد وجزم به الفقهاء والبعوي والشيرازي
انه يستقر عليه من الثمن بنسبة ما انقص من القيمة فاذا قوّم العبد
صحيحا باربعين دينار او مقطوعا بثلاثين علمنا ان الناقص بالقطع الربع
فيستقر عليه ربع الثمن وان قوّم بعشرة مقطوعا استقر عليه ثلثه
ارباع الثمن وان قوّم بعشر من اسنقر عليه نصفه واستبعد الامام
الاول وقال يستحيل القول بقبضه بقطع يد به مع بقايه بغير يد
البايع وقدر القاضي ابو الطيب على قوله انه لو اشترى جارية بدينار
فوطئها في يد البايع قبل قبضها وماتت نجيب عليه ارش بكارتها منسوب
الى الثمن فاذا كان سدس قيمتها مثلا وجب عليه سدس الثمن وان
كان ثمنها قيمته وقال الماوردي نجيب عليه ارش بكارتها ولم يتعصر من
لنسيته الى الثمن ولا مهر عليه وان فرغنا على ائلا في المشتري
ليس ضمانا من الثمن فاقضاه لشي من العبد وعليه ضمان اليد بارشها المقدر
عند التلف ولذا استأير الاعضا **فروع** احدها الحراق يشق الدار
قبل قبضها واعند ام بعض اغنيها هل هو بمنزلة موت احد العبد بن او

عن ذلك النعيب فيه وجهان أحدهما أنه متى لم يفسخ العقد
 لكن ثبت للمشتري الخيار وأظهر ما أنه كفوات أحد العبد فيفسخ
 البيع فيه ويستقط مقابله من الثمن وفيه انفساخ في الباقي قولنا
 وذكر بعض النماذج من أنه إذا أحرق من الدار ما يقوت الغرض المطلوب
 منها ولم يبق الاطراف فيفسخ في الكل ويجعل فوات البعض في ذلك
 كفوات الكل **الـ** في العبد المبيع إذا تلف ما لا يقوت القبض فان
 كان للبايع أو لأجنبي ثبت للمشتري الخيار والحاقه تعلق الضمان
 برقبته وإن كان للمشتري فلا **الثالث** ليس للمشتري أخذ المبيع بغير
 إذن البايع حيث يثبت له حق الحبس بان كان المرحلا ولم يقبضه وإن
 فعل كان للبايع اشتراطه ولا ينفذ تصرف المشتري فيه ضمنه ولو تعيب
 لم يكن له دونه ولو ردده إلى البايع فكل في يده لم يفسخ العقد عن المشتري
 وإن تلفه البايع قبل الاستداده بقوله أحدهما أنه يجعل بالانكاف مستردا
 كما جعل المشتري بالانكاف أيضا في فيه الخلاف المذكور في انكلاف
 البايع بفسخ العقد أو يثبت الخيار وثانيهما وجزم به العمر في انكلافه
 كالانكاف لأجنبي فعليه بجمعه ولا خيار للمشتري وحيث لا يثبت للبايع
 حق الحبس بخلاف المشتري الاستداده بالقبض بغير إذن البايع كالمراة قبض
 صداقها بغير إذن زوجها **الحكم الثاني** للقبض تسلط المشتري على
 التصرف في المبيع فلا يجوز له بيعه قبل قبضه مطلقا سواء كان عقدا أو شفعا
 أو طعاما أو غنما وسواها مقلدا أو جزا فإذ كان البايع أو دونه قبل قبض
 الثمن أو بعده وفيه قولان أنه يجوز بيعه قبل قبضه إلا ما بيع مكاييله أو موازنه
 وإذا قبضه صح تصرفه فيه وإن لم يقبض الآخر عوضه وإن كان معينا كما
 إذا تباعا عبيد أو ثوب بقبض العبد ولم يقبض الآخر الثوب يصح التصرف
 في العبد دون الثوب ولو تلف الثوب قبل قبضه انفسخ البيع بطل
 دون الثاني ويغرم قيمة الثوب لبايعه سواء تلف الثوب قبل تسليم العبد
 أو قبله لخروجه عن ملكه بالبيع وفيه وجه أنه يفسخ بناء على انفسخ

دفع

يرفع العقد من أصله ولو تلف الثوب والعبد في يده غرم البايع الثوب
 القيمة وردد على مشتريه الثمن وغشا من هذا الأصل النظر في ثلاثة
 أمور فيما يلحق بالبيع من التصرفات وفيما يلحق بالمبيع في منع التصرف فيه
 قبل قبضه وفي أنواع البيع **الامتداد الأول** ما يلحق بالمبيع من التصرفات
 وكل تمليك عين بعوض فهو بيع أو في معناه **ط** فلا يجوز بيع المبيع
 قبل قبضه ولا يجوز جعله آخره من إجاره ولا صدة أو فاقولا عوضا في خلع
 ولا صلح ولا راس مال في شدة ولا الاشارة فيه ولا التولية على الصحيح
 فيما هذا في بيعه من غير بايعه تاما إن باعه منه فإن كان ما يخالف
 الثمن الأول جفتا أو قد رافقهما من صحتها أنه لا يصح وإن كان مثل الثمن
 الأول قد رافقهما وصفة فوجها من مرتبان وأولى بالصحة قال القاضى
 ويرجع حاصلها إلى أن الاعتبار باللفظ أو المعنى اعتبرنا اللفظ اجزا
 الوجهين وإن اعتبرنا المعنى صحناه وأما التصرف الذي لا يقتضى خروجه
 عن ملكه بعوض فنه العتق والحقه ابن خيران بالبيع والمذمبة لا يلحق
 به ويصح هذا إذا لم يثبت للبايع حق الحبس بان كان المرحلا أو حاكما مستمرا
 ولم ياذن للبايع في العتق أما إذا كان له حق الحبس فطريقان أحدهما أنه
 كاعتاق الرأهن وفيه وجه ثالثا يصح من الموردين المعسر وثانيهما يصح
 قطعا ومنه الوقف وأختلفوا في الحاقه بالبيع فالحقه بعضهم ولا يخاف
 القاضى الطبري وقال الآخرون لا يصح وبه جزم الماوردي وقال بصير بالوقف
 قاضا حتى لو امتد به البايع ضمنه بالقيمة وقال الآخرون تخرج على أقوال
 الملك في الوقوف فإن قلنا هو لله تعالى فهو كالعناق وقال الآخرون
 يخرج على الخلاف في افتقار إلى القبول فإن قلنا نفقته الله امتنع كالمبيع
 وإن قلنا لا فهو كالعناق وجزم به المتولي ومقتضاه صحتها على الجملة
 العامة ومنه الإجارة وفيها طريقان أحدهما فيما وجها بناء على إجارة
 على إزعة منع البيع ضعف الملك فلا يصح أو تولى العنانين فيصح وبناءا
 الآخرون على إزعة الإجارة يرد على العيز فيمنعها أو على المنفعة فيمنعها

ومنهم من ارسلها من غير بنا وصحح الامام والغزالي الصحة والمعظم المنع واشاد
الامام الي وجه ثالث فارق كبر ان يكون له حق الحبس فلا يصح اولا
فيصح وهو ما اورد في الماورد في موضع اخر في الطريق الثاني وهو ما صح
عند المتولي القطع بالمنع ومنه الزرع في تزويج الجارية الا وجه
الدلالة التي في الاجازة لكن الاصح فيه الصحة وبه جزم ابن الصباغ ولا يكون
وطى الزوج قبضا ومنه الهبة وفي صحتهما وجهان وقيل قولان احدهما انه
يصح واحتماه الغزالي وامحهما المنع وقال الماورد في القولان مبيحان على انهما
يلزم فيها الكفاية ام لا ان قلنا يلزم لم يصح والاصح ومقتضاه تصحيح الصحة
وجزم الامام بالصحة بعد انما المنع جعله الخلاف قبله فان صحها مع ثبوت
حق الحبس وعكسته القاضي والامام فصحة بعد اذ الثمن وجعل الخلاف قبله
فان صحها لم يكلف البايع التسليم قبل استيفاء الثمن ولا يكون نفس عقد
الهبة والرهن قبضا بل اذ قبضه المشتري يتسلمه جنيته الى المتيقن من الثمن
ولو ادان لما في قبضه من البايع قال المعزوي يكفي ذلك للبيع والرهن والهبة
وقال الماورد في الروايات لا يكفي لان قصد الوهب قبضه لنفسه لم يصح
عن البيع ولا الهبة والبايع ضامن للمبيع بالثمن حتى لو تلف بطل البيع
والشترى لو اصاب ضامنه بالقيمة فبغرمها للبائع اذا تلفت لانه مقبوض
عز امره بوجه معاوضه وهو يقبضها المتيقن بالقبض منه وجهان وان قصد
قبضه للمشتري صح قبضه له وبرا البايع من ضمانه ولا بد من قبض اخر للهبة
فاذا ادان له الوامب في قبضه من نفسه لم يصح لكن الماورد في ذكره في باب
الاختلاف ما خالف هذا فقال لو اجره المشتري بالمبيع قبل قبض الثمن
كان للبائع ان يمنع المشتراجر منه لان ثمن المشتراجر منه تسليم للمشتري
ومقتضاه ان يكون التسليم الى المتيقن تسليم للمشتري ومقتضاه ان يكون
هذا ظاهرا لاجري الرهن والهبة مع غير البايع اما اذا اجره باعه فطريقان
احدهما القطع بالمنع واصحها انه على القولين وجعل المتولي الخلاف في الرهن
اذا لم يرضى للبائع حق الحبس فان كان له فلا يصح وبني هو والروايات في الخلاف في

الهبة

الهبة على جواز بيعه منه ان جوزه باه والهبة اولى وان منعناه
ففيها وجهان ونسب الماورد في الصحة الى اكثر البصريين وخص
الجواز بما بعد اداء الثمن فاما اذا صححنا ما معه فاذا في القبض عن
الهبة والرهن فيقبض اجزاه ولا يرفع الثمن في مسئلة الرهن بل اذا تلف
ينفسخ العقد وفي اقراض المبيع قبل قبضه والمقدت به الخلاف الجازي
في الهبة والرهن قال الماورد في الروايات ولو اشترى طعاما جزافا
واباحه للفقر اكلوه كان قبضا قال ابو بصير الوصية به ولا يكون قبضا
واختلفوا في الكتابة فاجازها بعضهم للحاقا لها بالعنق والاصح منعها
واستثنى بعضهم المختلف منه من منع بيع المبيع قبل قبضه مسلمان
لعداها اذا اشترى شيئا من مورثة فان مورثة قبل قبضه ولا وارث له
غيره فانه يصح تصرفه فيه قبل قبضه سواء كان على المورث دين ام لا وان كان
معه وارث اخر صح تصرفه فيما اشترى اليه قبل قبضه بطريق الشراء وهذا في
الحقيقة ليس اسفنا . الثانيه قسمه المبيع قسمه اجازة يجوز قبل القبض
وان قلنا انما يصح **بيع** اقتسم الشريكان المال المشترك وتركاه في يد احدهما
فان كانت قسمه اجازة ائبى على ان القسمه اقرارا ببيع فان جعلنا هاهنا
افراجا لم يلزم بقبض نصيبه النصف فيه بالبيع وغيره وان جعلنا هاهنا
بيع لم يجز الا في نه فقه القديم ووقف تصرفه في الاخر على القبض . الاخر
الثاني ما يلحق بيد البايع من الايدي والاعيان التي تكون للاشتان في يد
غيره اما ان تكون امانة في يد ارضه مونة والصفوات اما ان تكون بمقتوفه
ضمان عقده بعوض او ضمان يد بالقيمة . القسم الاول ان يكون بمقتوفه
ضمان عقده معاوضة كالبيع فلا يجوز بيعه قبل قبضه كما تقدم ويندرج
فيه جميع انواع البيع فلا يجوز اخذ عومني الصرف ولا راسخا لا التسليم
ولا بيع المالك بالتولية والاشراك قبل القبض على الصحيح فيما ويلحق
بالبيع ما في معناه فلا يجوز بيع الاجرة المعينة في يد المشتراجر قبل قبضها
ولا بيع العوض المصالح عليه وهذا الشق في الذي عملاه الشفع بالشفقة

عند المتولي والروائي وقال البغوي يجوز وصحح الرافعي الاول وخصص
الخلاف بما اذا كان قد سلم الممن وقال لوملة بالاشهاد او بقضا القاي
لم ينفذ بصره فيه قطعا وكذا لوملة بوضي المشتري ببقا الممن في ذمته
القسم الثاني ان يكون مضمونا بالقيمة صمان يد فيصير بيعه قبل قبضه
جميع المشتعار والمشتام قبل قبضه من المستعير والمشتام وبيع الغصق
من الغاصب او ممن يقدر على انزاعه منه قبل قبضه وبيع الودعة التي
تعدى فيها المودع قبل قبضهها ويدخل فيه ما صار مضمونا بالقيمة بعد عقد
مضموخ فيجوز بيع البيع المردود ويقيب قبل اشتراده قال المتولي
الا اذا لم يرد الممن فلا يجوز لان المشتري حبسته الى اشتراده وكره الممن
بيع فاشتهه بخور لبايعه بيعة قبل اشتراده وفي توقفه على رد الممن
وجهاان يقبضان على انه هل له حبسه على اشتراجه الممن فيه وجهان
احد ما ليس له حبسته ونسبته المحامي الى ابن سريج وثانيهما وهو المردود عن
النقل له حبسه وكذا الوضوح المستلزم لا نقطاع المستلزم فيه كان له بيع
راسه قبل اشتراده وكذا البايع اذا فسح البيع ورجع في العيز فلابس
المشتري له بيعها قبل قبضها لان ذلك كله خيرا مضمونا باليد لا بالعقد منه
العيز في يد غيره بالهبة الفاسدة ولو بايعا ستلعة وتقا بضا ثم تقا فلا
فاذا اد البايع بيعها من المشتري وغيره مع على المذهب لانه ملاهما بغير عقد
وقال القوي ان قلنا الاقالة فتصح وهو القديم صح والافلا وقال
المتولي ان قلنا انما بيع لم يصح والامكان لمفسوخ بعيها وغيره مفرق بين
ان يكون قبض الممن ام لا ما تقدم عنه ورددوا في ثلاث مشا بل هل هي
من القسم الاول والثاني بيع المرأة المداق المعز قبل قبضه من الزوج وبيع
الزوج المالا المختل عليه في يد المختل قبل قبضه وبيع العاني عن القود على
بدل معير في يد القائل قبل قبضه والمختلف فيها بيني على ان هذه الاعراض
مضمونة صمان عقد او يد فعلى الاول وهو لا يصح لا يجوز وعلى الثاني يجوز
اما اذا صالح عن الدين على عين وجوزناه فلا يجوز النصف فيها قبل القبض قاله

القاضي

القاضي ولو قال صلحك عن موجب هذا الفل وصحناه وهو الاظهر فلا يجوز
ايضا المصروف فيه قبل قبضه احتياطا على المذهب . القسم الثالث
ما يجوز في يد غيره على سبيل الامانة يجوز بيعه قبل قبضه كالودعة في يد
المودع ومالا القرامن في يد العامل قبل حدوث ربح ومالا الموكل في يد الوكيل
ومالا الشريك في يد الشريك والمرهون في يد المرتهن بعد انفكاك الرهن
والعز الوجرة في يد المستاجر بعد انقضاء المدق او قبلها ان جوزناه ومالا في يد
القيم بعد انفكاك الحجر بالربند ومالا الذي حصله عنه بالمشاة واخر طاب
او قبولا وصية قبل ان يقبضه السيد ومالا الذي ورثه قبل ان يقبضه اء لا
اذا كان المورث لا يملك بيعه بان اشتراه ومات قبل ان يقبضه والمالك
الموصى له به اذا باعه بعد القبول وان باعه بين الموت والقبول فخرج على
انه يملك بالموت او القبول او موقوف فان قلنا بالموت صح والافلا وقال
القاضي والقوي اني في صحته وجهان بنا على ان القبول محمل في ضمن البيع
ام لا ومن ذلك بيع احد الغائمين نصيبه على الاشاعة قبل ان يقبضه
صحيح اذا علم كما اذا كانوا خمسة فمشت المال لاهل الخمس الثاني على خمسة
ومنه الوهب الذي رجع الوالد فيه له بيعه قبل قبضه وفيه وجه عريبي
وفض الشافعي رضي الله عنه على ان لا يراق التي خرجها السلطان للاجناد
يجوز بيعها قبل قبضها فحمله بعضهم على ما اذا افرزه السلطان فيكون بيعه
السلطان فيه يد المفرز له وهو كاف في صحة البيع وضع الفقهاء واخرون
ذلك وحملوا التص على ما اذا وكل وجبلا بقبضه فقبضه الوكيل ثم باعه الموط
والامموبيع شئ غير مملوك قال النووي والاولا صح وهذا القدر من مخالفة
للقاعن لحمل الممن على الخند والرفق مملستين الحاجة وقد قطع به المتولي
واخرون والموقوف عليه ان يبيع مرة الموقوف عليه قبل قبضها اذا علم فقدا
حصته ولو اساجر على صبيغ ثوب او خياطه او قصارته او على صباغة ذمير
او بنا او رياضة ذابة لم يجر له بيعه قبل العمل به ذلك بعدة اذا في الاجرة
وان لم يقبضه الا في القصاره فان في جواز بيع الثوب قبل توفية الاجرة

خلافاً ينبغي على ان الفصارة غير واثر والا صرح انما غير فلا يجوز وقد تقدم
 بخلاف ما اذا استأجره لرعي غنائه او حفظ امواله واداد بيعها قبل
 انقضاء المدة فانه يصح لان حق الاجير لم يتعاقب به فان للمستأجر ان يستعمله
 في مثله قال المتنوني قال البغوي في فتاويه اذا استأجر صبا غالياً ببيع
 ثوبه ببيع من عنده لا اجوز له بيعه قبل ان يأخذه من البائع لان البيع غير
 وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز وقال ابن الفاضل اذا اشتريت حبيداً لم يرد ووقع
 في شبهته فله بيعه قبل ان يأخذه قال الفقهاء وليس هذا من هذا الباب
 فانه اذا ابدته كان في قبضته حكماً في تصرف المشتري في زوايد
 المبيع قبل القبض وجهان ينبغي ان ينظر فيهما انما تعود الى البائع لو عرض فتمت
 وفيه وجهان تقدم ما بيننا على ان الفسخ دفع للعقد من اصله فيعود ولا
 يجوز التصرف فيها او من جنبه وهو لا يصح فلا يعود فيصرف فيها
 ومنهم من ينأى على ان البائع حق الحبس فيها ام لا وفيه وجهان ينبغي ان ينظر
 الفسخ يرفع العقد من جنبه او من اصله ولو كان المبيع حيواناً حياً فلا
 عند المبيع قوله قبل القبض خرج على الخلاف في ان الحمل يقابله فسط من
 الثمر ام لا فان قلنا نعم لم يصرف فيه وان قلنا لا فهو في الوحيين كالولي
 الحادث بعد البيع . **الامر الثالث** النظر في انواع المبيع والمبيع ينقسم
 الى غير معينه والي دين موصوف في الذمة اما العينة فقد مر انما لا يتابع
 قبل القبض وحكم الممنوع في المبيع فيتعين ان كان نقد او لا يجوز التصرف
 فيه قبل قبضه ويجب رده عند انقضاء العقد واما الدين فنقسم الى كثر
 ومثل . **القسم الاول** الثمن وهو المستلم فيه والمبيع الموصوف في الذمة على
 القول بجواز تصرف الموصوف فيه قبل قبضه بالمبيع والمستلم اليه ولا من غيره
 ولا الاعتياض عنه قال القاضى وهذا لا يجوز الا قاله فيه ان جعلناها بيعاً
 وقال الامام لجوز ولا اعرف فيه خلافاً في المبيع الموصوف في الذمة وجه
 انه يجوز الاعتياض عنه ولا يلحق بالمستلم فيه في ذلك وفي حوار الخوالة على
 المستلم عليه وبالمستلم به ثلاثة اوجه فالاول بان يحيل المستلم من له عليه

دين

دين من قرض او اذلاف على المستلم اليه والثاني بان يحيل المستلم اليه المستلم
 حقه على من له عليه دين من قرض او اذلاف معها وهو المنصوص في حزم
 به العرائق والمنع والثاني في الجواز ومنهم من ينأى في الخوالة به على الخلاف
 في اعتنا معاوضة او استيفاء فان قلنا اعتنا معاوضة لم يجوز وان قلنا اعتنا استيفاء
 جاز ومنهم من منع وان جعلناها استيفاء . **والثالث** انه لا يجوز الخوالة
 عليه وجوز به وعنده الغزالي ولم يوجد له غيره ولو صالح من المستلم فيه على
 راس المال قبل القبض فعلى ان يبرح انه يجوز ويكون في هذا العقد بلفظ
 الصلح واما الثمن فيجوز الاستبداد عنه قولان وجه احدهما وهو القدر
 المنع والمجدي الجواز وقطع به بعضهم . **والثالث** يجوز استبداد الواحد النقدي
 عن الاخر ولا يجوز استبداد جنس اخر عنه ولا جنس عن جنس فهو وهو
 اعدل عند الغزالي التفسير او يجوز الاستبداد بالانسان فان استبدل
 عنه مالا يوافقه في علة الربا كالتياب والطعام عن الدرهم والدينار
 فان عتق البدر في عقد الاستبداد جاز وفي اشتراط قبضه في المجلس
 وجهان وهو ظاهر الفسخ بشرط واخايع الشيخ ابو حامد والغزالي
 واصحهما انه لا يشترط وان لم يعين بل كان في الذمة ووصف فهو على الوجهين
 السابقين في اشتراط التعيين في العقد فان شرطناه اشتراط تعيينه في
 المجلس في اشتراط قبضه الوجهان ولا فرق في جواز الاستبداد بين ان يكون
 البدر وعوض البدر عنه من جنس البدر او لا فاذا باع طعاماً بنقد
 الاجل فحل وعوض عن النقد من جنس ذلك الطعام جاز وحكمه ان جرق
 والهداق وعوض الخلع تقر بعا على الصحيح ان ضماناً ضمان عقد
 وعوض من العدم حرم الثمن في جواز الاستبداد وان قلنا ضماناً ضماناً
 فحرمه احرم به المختلف وسيأتي ولما اختلف حرم الثمن والمشتري ان يجوز
 الاستبداد عن الثمن قبل قبضه على الصحيح دون الثمن لحيث ان بيان ما يثمر
 به احد ما عن الاخر وفيه ثلاثة اوجه احدها **التميز** النقدي انه في غيرهما
 فاذا كان في الصفة نقد وغيره فالتميز هو النقد والتميز ما يقابل ونسبه

الموت إلى العامة الأصحاب وثانها وهو اختيار القفال ومحمد البغوي
أن الثمن ما انفلت به الباقي إذا باع الذهب بالورق فالورق ثمن فلا يجوز
الاستبدال عن الذهب وتجاوزته عن الورق إذا كان في الذمة القولات
وإذا باع الورق بالذهب والورق ثمن لا يجوز الاستبدال عنه والذهب
ثمن ففي جواز الاستبدال عنه إذا كان في الذمة القولات قال القفال لا
الأول كل واحد من النقيضين من كيف فرض ففي جواز الاستبدال عنه القولات
وثالثها وهو الأصح أن المصنف إذا اشتملت على أحد النقيضين خاصة مضمرا
فهو الثمن والمتمن ما يقابله وإن لم يشتمل على نقد كما لو باع عبد ثوبا أو
كان العوضان نقداً في الثمن ما دخلت عليه الباء والثمن ما يقابله **الفرع**
لو قال بعنك هذه الدراهم بهذا العبد ففي صحة البيع على الوجه
الأول وجهان ذكرهما الغزالي أصحهما أنه يصح وعملها بما يقتضي مجيها
على الوجه الثالثية وشبهه بالخلاف في جواز السلم في النقدين وعمل
الثاني الدراهم بثمن لا يجوز الاستبدال عنها والعبد ثمن في جواز الاستبدال
عنه إذا كان في الذمة لخلاف المتقدم والقاضي لم يذكر إلا الوجهين الأولين
وفرع عليهما فقال لو قال بعنك هذا الدينار بعبد صفته كذا في ذمتي
فعل الأول الدينار عن العبد مستلزم فيه فسرها بقدر الدينار في المجلس
وعلى الثاني العبد ثمن ولو قال اشتريت منك بهذا الثوب دينارا في الذمة
فعل الأول الدينار ثمن وفي الاستبدال عنه القولات والثوب مبيع لا يجوز
الاستبدال عنه وعلى الثاني الدينار مستلزم فيه وفي صحة السلم في النقد
خلاف فإن صحناه فالثوب رأس مال شرط قبضه في المجلس ولو باع عرضا
في الذمة بعرض في الذمة فعلى الوجه الأول لا ثمن فيه وهذا عقد مفاضة فلا
يجوز الاستبدال عن كل منهما وطلعا وعلى الثاني البالي الثمن ما دخلت عليه
الباقي جواز الاستبدال عنه دون غير ولو باع نقداً بنقد فعلى الأول
هذا الأصح منه وذلك من النقدين من حيث فرض ففي جواز الاستبدال عنه
القولات وعلى الثاني والثالث الثمن ما انفلت به الباقي جواز الاستبدال

عن القفال

عنه القولات ويقابله لا يجوز الاستبدال عنه قطعاً إذا قال القفال
والقاضي والمنوي وفيه نظر من جهة أحدهما أن ظاهره يقتضي إثبات
الخلاف فيه فيما إذا كانا معينين والخلاف في الاستبدال فيما إذا كان في
الذمة وقد قال الامام لا يطع في الاستبدال عن الأعيان والمال في محل
ما إذا كان بعد لزوم العقد أما قبله فهو من ادعاء صاحب الثمن بقوله إن
كان في الذمة لم ينقد الصرف فيه قبل انقضاء الخيار ومزاده بالثمن
الاستبدال ويقضاه أن لا يتصور هذه المسئلة لوجوب قبض كل من
عوضي الصرف في المجلس وقد نجاب عن الأول بتخصيصه بما إذا كان في
الذمة أو بإجرائه على عمومته فإنا لا نأمر حتى في كتاب الصداق وجهاً
أنه يجوز الاستبدال عن الثمن المعين عن الثاني بأن جوازه قبل اللزوم
لحتمل خروجه على الخلاف في جواز بيع المبيع من باعته في زمن الخيار مع
القول بأن الزام عقد الصرف قبل التفاضل لا يبطله ولو قال بعنك هذا
الثوب بعبد صفته كذا أصح ثم إن قلنا الثمن ما دخلت عليه الباء والعبد
ثمن ولا يجب تسليم الثمن في المجلس وإن لم يقبله ففي وجوب تسليم الثوب
في المجلس وجهان ولوراحت الفلوس يواح النقود ففي إعطائها أحدهما في
تعيينها معنا على القول بثمن المقدلة فجوز الاستبدال عنها إذا كانت
في الذمة وغير ذلك من الأحكام فيه وجهان صح الغزالي المنع وإنما كالعروض
فإن منع السلطان المتعامل بها الحق بالعرض قطعاً والمعامل بالفلوس
في الذمة ظاهر إذا انفلت بالورق وأما إذا اختلفت فقد قال الشيخ
ابن الصلاح في رايه الثاني أنه يجوز إذا اضطرت بالعدد ولا يضرب اختلافها
صغراً وكبراً وخفة وثقل لأن ذلك كله روح ولحا واحداً وهو المقصود
انتهى وقد صرح بهذا القاضي حسين **الرد** الدون الماسة في الذمة
لا عن معاوضة كبدل القرض وإنما لا إذا رشحنا به والغيب والصداق
وعوض الخلع إذا جعلنا ماسة موفية ضمان يدق الامام والواجب بطريق
الضمان وفيه نظر لأنه فرع أصل ينقسم إلى هذا ولا غيره فينبغي أن يجري

عليه حكم أصله وإن أراد به المالك المصفون بقوله التمتعك في العهر على
مناة فقيه معادضة ضمنية لأنها ليست حقيقة وكذا التمتع العائدية
إلى البائع إذا وقع فسخ أو إقالة بعد نطقه أما أن يباع ممن عليه دين
غيره **الفصل** الأول أن يباع من غيره كما إذا كان كزيد على عمر وبابة
فاشترى من خاله عبد المائة التي في ذمة عمر وقيل يصح فيه قولان
أظهرهما عند صاحب المذهب والعراقي والنووي أنه يصح وثانيهما
أنه لا يصح وقال البغوي والمندنجي هو المذهب وقال ابن الصباغ
ظاهر المذهب وصححه المشوخي والرافعي وقطع به القاضي في موضع
والمحامي فإن قلنا يصح اشتراط قبض أحد العوضين في المجلس أما أن يقبض
المشتري الدين من هو عليه أو يقبض البائع العوض في المجلس ولو تفرقا
قبله بطل على المشهور وقال ابن الصباغ لا يحتاج إلى قبضه لأن
الشافعي جعله كالحوالة ولا يتوقف على رضی المدين قطعا وإن وقفنا
لحوالة على رضی الحال عليه في وجه وجري القولان فيما لو جعل الدين
أجرة أو صداقا أو عوضا في المشابقة وغير ذلك من أنواع المعاوضات
وسترط أن يكون الدين حيا لا فإن كان موجلا لم يجز قطعا لعدم
القدرة على تسليمه والذي يتصور تأجيله من ذلك للصدقات وعوض
الخلع وأرض الحنابلة وبطل القرض إذا صححنا ضمان الحال موجلا وبعض
هذا الشرط أن لا يصح بيع الدين الحال معسرا واجدا لا يفتنه عليه به
فإن كان به يفتنه طهر كخرجه على الخلاف في صحة بيع الطائر المقلب
بدرسه فان صححناه كان في هذا القولان ولو كان له دين على زيد
ولما لم يثاله على زيد فباع أحدهما ماله عليه ماله صاحبه وقيل الآخر لا يصح
اختلاف المجلس أو اتفاقه أجري بعضهم القولين في جوار بيع الدين من غير
من هو عليه مطاوعا سواء كان عن معاوضته فرض ومن منعه إذا
كان مستقرا في الزمة ونقله ابن الصباغ عن الضرر مطلقا وذكر القاضي
أن الشافعي رضي الله عنه نص على أنه إذا باع ديونه صح البيع إذا كان

نذر

نذر الدين معلوما معروفا ونص على أنه إذا كان لرجل على رجل حق فرهته
عند آخر لم يصح الرهن خلاف الهبة ونص على أن السبد إذا باع مال
الكاتب أو رهته لا يصح ولا لأصحاب طرق أحدهما يصح البيع والهبة
ولزم أن من غير قبض ولا يصح الرهن الثاني أنه يصح البيع والهبة لأن
لزم البيع من غير قبض ولا كسزم الهبة إلا بالقبض ويصح الرهن يلزم
بالقبض كالهبة والثالث أنه لا يصح وأحد منها وصح الآخر
الفصل الثاني في بيعه ممن هو عليه ويسمى استبدالا وهو جائز على
المشهور الذي قطع به الجمهور وسواء كان البدل عينيا أو دينيا وفيه
وجه أنه لا يصح إذا كان دينيا لأنه لا يجوز أن يستبدل عنه دينيا أو عينيا
فإن استبدل دينيا كما لو استبدل بالدرهم التي في ذمته نوبا أو
عبدًا موصوفا في ذمته أو دنانير فإن كانا نوبين والدين استبدل له
يوافق الدين في علة الربا كما يستبدل الدين من الدين عن الدرهم صح على
الصحيح أن قبض البدل في المجلس والأفلا وقيل لا يصح قطعا وإن لم
يوافقه في علة الربا ولم يكن بوبًا كما لو استبدل بالطعام أو الثياب
عن الدرهم صح أن عينه في المجلس على الصحيح وفي اشتراط قبضه وجهان
أصحهما عند الغزالي وطائفة أنه يشترط وعند الرافعي أنه لا يشترط وإن
استبدل عنه عينيا بأن استبدل عنه عبده أو ثوبه أو فرسه المعروف
فإن قبضه في المجلس صح وإن لم يقبضه فوجهان تفدهما بناء على الشيخ أبو
محمد والغزالي على جواز بيع الدين من غير من هو عليه وقد مر أن كل منهما
وجه جماعة قال الرواية في مرقا شأ أخذ بلفظ البيع فيقول بعثك
الطعام الذي في ذمتك بهذه الدراهم وإن شأ قال أخذ فملك هذه الدراهم
بما لي عليك وشرط القاضي أبو الطيب وابن الصباغ في الاستبدل أن يمتنع
القرض أن لا يكون القرض باقيا في يد المقرض أما استلفنا ونصرفه فيه فإن كان
باقيا في يده لم يجز الاستبدل عنه والجمهور لم يفرقوا بين التفرقة ولا
تجوز استبدل الموجد عن الحال فقال الشيخ أبو حامد تجوز وكان من عليه

الذي قد عجله وقال الضمير والمادردى والمثيرة لا في لو اراد ان ياخذ عن
 الدين المؤجل عوضا من عوض او نقد قبل حياوله لم يصح لانه لا يستحقه
 اذ لا مطالبة به وقال الفاضل اذ لم يكن طعاما جاز بيعه بمجمل من
 جفتته وغير جفتته وان كان طعاما لم يجز بيعه بطعام ويجوز بيعه اذا
 نقا بضاضا ونقله غيره عن رصه في الام ونقله البند يبي عنه لانه خصه به
 بما اذا كان الطعام المأخوذ من جفتته فغلبا الجانب الاستيفاء بخلاف غير
 الجفتت فان الغلب فيه المعاوضة **النظر الثاني** في كيفية القبض
 والمرجع فيه الى العرف وهو يختلف باختلاف المال ونقصه ان المال
 اما ان يباع من غير اعتبار بقدر او ببيع مقدار راجل او وزن او درع
 النوع الاول ما يباع من غير اعتبار بقدر او ببيع مقدار راجل او وزن او درع
 او مع امكانه كالطعام اذا بيع جزا فافينظر فان كان ما لا يميز بقوله كالعقار
 فاقباضه بالتخلية بينه وبين المشتري وتعيينه من وضع يده اذ لم يربط بوضع
 وتسلم المفتاح اليه في ماله مفتاح ولا يشترط دخوله والضرف فيه
 ويشترط فراغه من امتعة البائع فلو باع دارا فيها امتعة توقفت فيها
 على ثمنها وعليه من ثمنها حسب الامكان العادي فلا يكلف ثمنها في
 مساعه واحدة اذا كانت جيرة ولو كان ساحتها لا يجب قبضها باليد ولا
 لو باع سفينة مسحونه بامتعة فلو جمع البائع المتاع في بيت من الدار وجانب
 من السفينة حصل القبض فما عدا موضع المتاع وقال الروياني يحصل في الكيل
 بان يدخل الدار ويضبط على الموضع ويصير اليه ماله مشاهره ويوافق
 قول ابن الصباغ والعمراني في الرهن اذا سلم اليه المفتاح حصل وان كان في الدار
 قاسما للرهن لان كل ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الرهن قال الاوحد اذا
 دخلها وفيها البائع وهذا كله يفرع على المذهب في صحة بيع الدار المسكونة
 بالامتعة وفيه وجه اخذاره الامام انه لا يصح وهذا جميعه اذا كان حاضر
 عند المبيع فلو كان غائبا بين عنه قبل قبضه في هذا الم بشرط حضورهما او حضور
 وجهما عنده فيه ثلاثة اوجه احدها بشرط وقول البائع او وجهه

هنا

هذا اذ خليت بينك وبين هذا وثانيهما بشرط حضور المشتري او وجهه
 ودون البائع وظهرها انه لا يشترط حضور واحد منهما وعلى هذا في اشتراط
 معنى من امكان المصن اليه وجهان احدهما بشرط وفي معنى العقار لا اشتراط
 الثاني والثمة المبيعة على الشئ قبل او ان الحداد وقيل ان الحداد وعلى
 البائع وحده عن المصن وهذا النزاع بعد استنداد حجة قبضه بالتخلية
 وان كان ما يميز بنقله كالتياب والطعام والحيوان ففي الاستيفاء بالتخلية
 فيه قولان ووجه اصح القولين انما لا يلزم ولا بد من النقل والتحويل
 والثاني دفعي والوجه ان التخلية كفي لنقل ضمان المبيع عن البائع الى المشتري
 ولا يلزم لضرف المشتري على الضرف قال الامام وهذا اذا قبل المشتري
 المبيع فان لم يقبله فلا يقتضي ضمانا ولو رد الدابة او حلس على البنتا ط من
 غير نقل دخل في ضمانه ولا يفيد الضرف على الظاهر وان بعد من قال لا يضمن
 كما لا يشرف والقول بان التخلية لا يقتضي ضمانا مقرر وفيما اذا لم يوجد
 معها استيناد ووطي الحادية من غير نقل لا يكون قبضا وبه قال الفاضلان
 ابو الطيب والحسين والمتولي وصحة العمراني وقال الماوردي وطبها بعد
 دفع يد البائع قبض وقيل اسر قبضا واستعمال العبد من غير نقل ليس
 بقبض وعلى الاول لو ظففت قبل القبض انقضى البيع ولا شرع على المشتري
 ان كانت يتبها وان كانت جيرة افعليه ارش البطلان مفسوبا الى الثمن
 وقدمت التفسير ان قلنا بالذهب انه لا بد من النقل فيما امر به
 بالاشغال من موضع وسوق الدابة او يقودها الى موضع لئلا ينقل
 والثوب والمتاع الى موضع اخر ثم ان كان المبيع في موضع لا يحسن بالبائع
 بل كان في موضع يحسن بالمشتري ملك واستجارا واستعاره او في
 مسجده او موات او مشارع فالنقل من جانب الجانب كاف وان كان
 وضع المتاع في المستحجر امر ان ضيق على المصليين ومروءه ان لم يفتوا وان
 كان في موضع يحسن بالبائع فلا يقتضي النقل منه من زاوية الى زاوية
 او سفل الى علو وعكسه ونحوه بدون اذن البائع ولا بد من اخراجه

من حرره قال الشيخ بن الصلاح فيه نظر ورفعه بيده كاف في قبضه وان لم يقبضه
بموضع ودكلم فيه ورجح النووي الاول وان كان باذن البائع حصل القبض
وكانه استبعاد الموضع الذي نقل اليه قاله الفوزي في الراجح وقال الامام
ان قال البائع قبض المبيع وانقله اليه فلك الزاوية فنقله صح القبض وكان
اعارة للزاوية ولو قال انقله اليها لم يقل له قبضه لم يصح ومن القايض
انه لو وضع الطعام في جواريقه او في جواريق استعدادهما من المبيع وترجما
في دار البائع وخرج لخصم الحال كان ذلك قبضا فاللما ورد في لو ملك
الموضع الذي فيه المبيع المنقول ببيع او هبة مع قبض فالتخلية يقوم مقام
نقله ولو استعار لم يكن قبضا ولو استأجره فوجها من صح الرواية انه
قبض وضعف الشاشي ذلك كله لانه لو اشترى شيئا في داره لا بد من نقله
وفيه وجه طرده الفايض فيما اذا اشترى الزرع بشرط القطع ثم اشترى
الارض ولو اشترى دارا مع طعام او متعة منها صفقة واحدة على البائع
بينه وبينها حصل القبض تبعاً واصحابها لا ولا بد فيها من النقل وهو شبيه
بالخلاف فيما لو عصب دارا فيها متعة هل يخرج غاصبها ويجوز ان فيما لو
باع البعج وحامه فيه فعلى الصحيح اذا دخل المشتري الدار ونقل الامتعة
الى موضع اخر منها حصل القبض قال الشيخ ابو محمد واما في الخلاف فان بيع
الودعة من المودع هل يحتاج الى اشتاقير وهو مذهب عدم التصرف بين
ان يكون الامتعة سعة مع الدار او كل منهما صفة وقد صرح الماوردي كما
نقدم وعن الدار في وجه ان نقل لا يكون قبضا حتى يخرج عن ملك البائع
هذا كله في القبض باذن البائع اما اذا قبض المبيع بغير اذنه فان كان بعد
توفية الممنوع وان كان قبضه فان كان لا يثبت له حق الحبس بان كان الممنوع
موجلا فذلك وان كان له حق الحبس فهو فاسد وعليه دده ودخل في ماله
هذا المشهور في حلي الغزالي في صحته وهو قد تصرفه خلافاً لم اره لغيره
لكن كلام الامام قد نفى وقال الشيخ ابو محمد لا يدخل في ضمانه كما لا يبعد
التصرف اما اذا نقل البائع المبيع الى دار المشتري او وضعه بين يديه ان

في حقه

في حقه او في مكان يعرفه واعلم به ورفعه بيده حصل القبض وان لم يعلم به بان
كان نائماً او غافلاً لم يحصل وان علم لكن لم يقل شيئا او قال لا اريد ففي
حصوله وجهان بانهما الامام على الامام الخلاف في الاجبار على قبول الدين
الحال فان وجبناه وهو المذهب حصل القبض وهو الصحيح والاول بانهما
بعضهم على ان المودع اذا وضع شيئا بين يدي انسان وقال اودع عندك
لم يقبل هل يصح الودعة فيه خلاف وفيه نظر ولو وضع المدين الدين
بين يدي مستحقه ففي حصول التسليم خلاف مرتب على هذا الخلاف
واو في المانع فان قلنا يحصل القبض من ضبط المحل الذي حصل القبض
بالموضع فيه قال الامام ان كان بينهما متساوية التخاب فتنقله البائع الى
الارض من نصفا حصل الا مادودة فلا وفي المضاف وجهان وان زاد
على متساوية التخاب عشر نرد اعا تنقله الى احد عشر راعا فليس
قبضا بل ينقله الى حد ثمانية يد المشتري من غير اشتغال وقسام
قال وانما يكون ذلك قبضا في العقد الصحيح واما الفاسد فلا يكون
قبضا فيه وكذلك محله الدار انما يكون قبضا في الصحيح دون الفاسد
والمفاسد احتمالا انه يصح في الفاسد اذا وضع بين يديه رضاء ولو
خرج المبيع مستحقا ولم يجزى المشتري وضعه بيده لم يكن المستحق
مطالبته واذ الوباة قبل نقله فنقله المشتري الماني فليس للمستحق
مطالبة الاول وان قلنا لا يحصل القبض بوضعه بين يديه للمبايع اجبار
المشتري على قبضه فلهذا الحاشية فان اشنع امر الحام من قبضه عنه
كما لو كان غايبا وعن صاحب القريب ان الحام ان يبر البائع من ضمان
المبيع موقوف بين يديه امانة فان لم نجد حاشا فقبضه البائع من نفسه للصحة
واعلم ان كثيرا من العراقيين وبعض الخراسانيين منهم البغوي
سموا المنقول بالحقيف يثناؤا باليد كالداهية والدانير والالاي
والثوب والطائر ونحوها ولا ثقل كالامتعة الثقيلة والاختصاص
والطعام الكثيرة البهايم وجعلوا القبض في الفسحة الاول بالشاؤل

والوضع في اليد وفي الثاني بالنقل وجميع ما تقدم فما اذا اردت المبيع في
يد المشتري فان كان في يده امانة او مضمونا فان كان المبيع خاصا صار
مقبوضا بنفس العقد ولا يتوقف على اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس وان
كان له حق الحبس قال المتن فيكون قبضنا من غير توقف على اذن وقال الراعي
يتوقف على الاذن وقال بعضهم لا بد من النقل والاذن وان كان غايبا فلا
يحصل القبض الا على يد من يملك الشيء اليه على الصحيح وفي اشراط المضار
والنقل اذن البائع خلاف ما في كتاب الرهن من سئل الله تعالى وخسر
الموتى ذلك بما اذا كان في يده حبة امانة كايده اعد او كاله وشركة
وجزم بما اذا كان في يده بطريق الضمان فغصب وسرق وعارية ان يصد
فانما المجرى الشر من غير توقف على معنى من **فرعان** الاول لو
باع المعمار من غير المستعير صح ويتوقف قبضه على اذن البائع سواء قبل التمن
ام لا لا سقوط الضمان عن المستعير فان قبضه منه بغير اذنه فان لم يكن
التمن مقبوضا لم يصح القبض ويضمنه المشتري باليد والمستعير بالرفع
وان كان مقبوضا صح وفي سقوط الضمان عن المستعير وجهان **الثاني**
لو دفع المشتري ظر فاللبيع وقال اجعل المبيع فيه ففعل لا يحصل
التسليم والظرف غير مضمون عليه لانه استعمله في ملك المشتري وفي
نظيره في التسليم يكون الظرف مضمونا عليه لانه استعمله في ملك نفسه
ولو قال للبائع اعز في ظرفك واجعل المبيع فيه ففعل لا يصح المشتري
فانما ايضا **السوق الثاني** ما باع مع اعتبار تقدير كالمواضع
ثوبا او ارضا او عدا او ميرة مكايلا او طعاما موازنة او معدودا او عدا
فلا يحصل القبض بما تقدم في الاول بل لا بد ان ينضم اليه ذلك التقدير
بما قدر به من كيل او وزن او درع او عدد وكونه الواسع في ادرع
او اصع من الحنطة لا بد في قبضه من الكيل وصورة البيع مع التقدير
ان يقول بعنك هذه الصبة بدينهم او هذا الثوب كل درع بدرهم او
هذه الاغنام كل راس بعشرة او هذا الغنم كل رطل بدرهم او يقول

بعنك

بعنك الصبة بخذا على انها مائة او اللوب دلا على انه عشرة او يقول
بعنك عشرة اصع من هذه الصبة ويأخذ بعلات قد رها او لا يعطى فيه
وصحناه ولا يستر على البائع الرضا بكيل المشتري ولا على المشتري الرضا
بكيل البائع بل يصفقان على كيل فان لم يراضيا نصب الحاكم لهما يتولاها
وحكي المتن وجهين في حصول القبض بكيل المشتري باذن البائع او
دونه ومونه الكيل والوزن والعقد الذي يتوقف عليه قبض المبيع على
البائع ومونه وزن الثمن على المشتري ومونه تقدر على ايمانه وجهان
قال النووي وسنعي ان يكون الاصح انما على البائع وقال بعض اصحابنا
على الامام ان ينصب جليلا او وزانا في السوق ويرزقهما من سهم
المصالح واذا تولى ذلك احد المبتاعين لم يضمن العدل وحرم عليه التطفيف
والاولى للبادل ان يوزن بسير الاحتياط والفايز ان يوزن ان ينقص
يسيرا قال الغزالي وكل من خلط بالطعام ترايا او وزن مع المم عظاما
لم تجز العادة بها فهو من المطففين وهذا اذا جاز الباز الثوب مع
اله راع عنه بيعة وفي الفضل مستيائل الاولى لو قبض ما استراه بعد
جزا فالقبض فاستد لا يضمنه بالتمن وهل يصح بقره فيه بالبيع وغيره
ينظر فان تصرفه الكل لم يصح وان باع ما يحق له كصاع من الصبة
او بعضها فان كان للبائع حق الحبس لم يصح وان لم يكن فوجهان احدهما
قول ابي اسحق انه يصح وفايدة القول يستند القبض بقوله في
النقصان قال الروياني وهذا اقيس وامحها قول ابن المهرس والجمهور
وقيل انه المنصور انه لا يصح قال العراقيون يجز بان يبيع بعض ما قبضه
جزا فاما كان في الذمة وقالا ما ورد في اذا كان له ذمة زيد
طعام فاحضره اليه وقال هو قد رحتك فصدقه وقبضه منه جزا
فان كان عن تسليم لم يصح بيعه ولا بيع بعضه وان كان عن قرض لم يخرج
بقبضه عما عليه فلو باع فوجهان يخرج من هذا فيما اذا جمع بين التسليم
والقرض بلية او وجه فالتمن المانع ان كان عن تسليم او مبيع او جاز ان كان

عن فرض كلام الماوردي يقتضي اثبات الخلاف في بيع الخمر اذا كان البايع او
من عليه قد اكسبه ولو مضى استراة حلا ووزنا او بالعرض فهو كبقية
جزا فادلوقته ببيع غير الذي وقع به العقد كما لو اشترى قفيزا من طعنا
فأكاله بالكره وهو ربيع الفقير اذ صاعا فأكاله بالمد في صحة القبض وجمان
ولو اشترى اياه صاعا فأكاله بالقبض لم يمتد القبض قطعا قاله الماوردي قاله لو كاله
بعد ذلك على نفسه هل يمتد القبض فيه وجمان ولو قال البايع للمشتري
خذ هذا الطعام فان مقداره كذا فاخذه بمقداره لم يمتد القبض حتى يحرك
الشيء الصحيح فاذا اكمل فان زاد رد الزيادة وان نقص اخذ الباقي ولو ذلف
المقبوض فادعى الدافع انه كان قد رده او اشترى وقال القابض كان ذونا وقد
فالمصدق القابض سوا كان النقصات التي ادعاه فليلا او غير الخلفان ما اذا
ادعى نفعه ما فاقضه حلا فانه لا يقبل قوله الا في القليل ومعنى التقدير في
المستل ان حمل خبره على انه تدق لا انه اقر بصدقه في جريان الخمر ولو اقر بذلك
لم يسمع دعواه قطعا **الثاني** لو اشترى طعاما مكاييله او اسلمه فأكاله
ورده في الكاييل ونقله ثم راعه مكاييله فهل يكتفي تسليمه للمشتري كذلك ام لا
بد من صفة واستيفاء حيله فيه وجمان اظهر بما انه يدفع ويصح المغوى بقبضه
الثالث اذا باع طعاما بطعام مكاييله صاع حنطة بصاع شعير وبقايها
جزا فاقضه فان بطلان العقد وجمان بهاها الامام على الوجهين المقتضين
في ان تبين جزا فاهل يصح التصرف فيه في القدر المستيقن فلنا يصح
لم يطل البيع وان بطلنا لا يصح في بطلانه بالتفرق وجمان واجزاها بعضهم
فما لو تبايعا في الذمة ونعابضا من غير روية وقال الامام قس الغايه جميعه
وان قلنا لا يصح بطل العقد بالافتراق بخلاف المقبوض جزا فالان القبض فيه
وارد على ملوك وان صحنا الذي فففيه احتمال وهو يسقط حق الحبس بتسليم
البايع ما باعه مقدرا جزا فاحيث ثبت بقاء الامام على الوجهين في نفوذ
التصرف في القدر المنيفر وقالوا لا ينفذ نفوذ تصرفه يسقط وان قلنا بعده
فهذا المحمل واعلم ان قبض الخمر لا يمتد مع الفل كما تقدم فان كاله في غير

جمه

جهة المشتري فهو خمر وليس ينقل وان وقع الخمر على صورة النقل وان كان
مستطرق نقله بعد ذلك لان مجرد الخمر لا يغير الا قباض فاذا وقع على صورة
النقل حصلا ويشترط في القبض ان يكون المقبوض مرييا **الرابع** القبض
يجري فيه النيابة فالمشتري ان يوكله في القبض وللبايع ان يوكله في الاقباض
ويشترط في الوكيل في القبض امر ان احدها ان لا يكون يد يد المقبوض منه
فليس للمشتري ان يوكله فيه عبد البايع الفرض لا مسئوله له ولا مدبر
ولا عبده الماذون له في النجاة وان رتبته الديون على اصح الوجوه
الاية في كتاب الرهن ويجوز توكيل والده ولده ومكاته ولو وكل
المشتري البايع او عبده في ان يوكله عن المشتري من قبض له منه صح
ويكون خيل المشتري وكذا لو وكل البايع بان يامر من يشتري منه للموكل
والثاني ان لا يتخذ القابض المقبض فلا يجوز ان يوكله المشتري وحلا
بالقبض ويوكله البايع بالا قباض خلا فالابن شرع فانه اخذ ان يكون
الواحد وحلا من الجانيين ولو قال المدين للمستحق ائتمن لنفسك من صبر في
هذه قد رحتك ففعل فوجها ان اصحبها لا يصح ولا يتخذ القابض المقبض
الا في حق الاب والجد اذا باع مال طفله من نفسه واشتراه وكلام
الرافعي به ان محلهما ما اذا وكله في الخمر خاصة دون الاقباض فيكون
صورتهما ان موكله في خمرها وصحبها في ذاويه من بعد من غير عادة لها وكلام
الامام والغزالي يقتضي ان محلهما ما اذا وكله في الخمر والا قباض وهو الظاهر
ومجربان فيما لو اعطاه حنطة جزا فاقوالا اسلمها لنفسك فامنا قد رحتك
ففعل في كل موضع استحق عليه ميلا بالكيل او موزا بالوزن فتسليم له
جزا فليخل او يزن لنفسه واصلها ما اذا ان الحاجر للمدري في الاتفاق على
الحال والرجوع عند هرب الجاهل **الخامسة** لو كان لزيد دين على عمرو و
سلم او قرض او للاف وحاله مثله على زيد فقال زيد لخالد اقترض منك
مما لي على عمرو وقبضه خالد لم يصح ولا بد ان يقبض زيد من عمرو وقبضه خالد
من زيد ثم المقبوض مضمون على خالد وفي براءة ذمه عمرو ومن حق زيد وجمان

اصحها نعم وبنائها بعضهم على القولين فيما اذا باع السيد نجوم الكاهة وفرغها
على المذمب انه لا يجوز قبضه بها المشتري من الكاتب هل يعنى قائلنا لا
يبرأ فعلى القايض رد القبوض الى الدافع وان قلنا يبرأ فقبضه زيد من
خالده لم يقبض له جلا فلو ادان له في قبضه من نفسه ففيه الوجهان
السابقان وهذا الحكم لو قال احضر معي كماله لك فاقباله زيد من عمرو
لخالده ولو قال اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك بذلك الجمل مع قبضه ولو قال
اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك وجعل ثان مع قبضه لزيد وفي قبضه لنفسه
الوجهان وحكى الرويان عن العراقيين القطع بانه لا يصح ولو كاله زيد وقبضه
لنفسه ثم كاله ثانيا على خالده واقبضه اياه مع القبضان فان ظهر في الجاه
الثاني زيادة او نقصان فان كان قد دما يقع بين الجاهين فالزيادة
لزيد والنقص عليه فيوي خالده او لا يبرأ الزيادة الى عمره ولا يحسب
النقصان عليه وان كان اكثر منه فقد بان الغلط في **الاول** واذا
زيد الزيادة ويرجع بالنقصان وتظهر ما لو قبض زيد درهما من عمرو وفرد
او نقص يسيرا قد دما تخلف به الموازين في الزيادة له والنقصان عليه
الثاني دسه لو اعطى الدين رب الدين حيثما فيه د راسه وقال اخذ منه
قد رحقك لم عملة محرد الاخذ قطعاً ولو وزن مقدار حقه ففي صحته
هذا القبض الوجهان المتقدمان واليسر والدراسه في يد قبل الوزن امانه
واما بعد فالدراسه التي ذنتها مضمونه عليه واما اليسر وباقي فليس
مضمونا عليه ولو قال اخذ رحقك فاخذ منه ولا يصح قبضه فان وزنه
بعد ذلك لنفسه فعلى الوجهين **الثاني** بعه لودفع الدين الى رب الدين
د راسه وقال اشترى بها قد رحقك لي واقبضه لي ثم اقبضه لنفسه ففعل
مع الشراء لم يصح قبضه لنفسه والقبوض مضمون عليه وهو بترأ ذمته
الوجيل عن حق الموكل فيه الوجهان السابقان ولو قال اشترى واقبضه لودعه
بالجمل الذي حضرته مع القبض للامر ولم يصح له ولو قال اقبضه لي ثم اقبضه
لنفسك مع الشراء قبضه للفايل ولا يصح قبضه لنفسه وقيل ان جدد

نحو

الجمل فهو على الوجهين ولو قال اشترى بها لنفسك فالتويل فاستد والدراسه
امانه في يد من اشترى في الذمة وقوله ولنمدا اذا التز من ماله
وان اشترى بعينه فالشراء باطل وفيه وجه انه يصح قال الفقهاء ويمكن
ان يحمل على اقراض الدرهم او هبته كما لو قال اشترى عبدك عن كفارتي
فانه ينفذ جلا على الهبة وكما لو قال اشترى هذه الدرهم لنفسك لادافعل
فانه يصح في وجهه وهو يكون الدرهم قرصا او هبة فيه وجهان لكن القرية
هنا صادفته عن القرص الهبة ولو قال اشترى بمقدار حقلك والطلوق طاهر
كلام الغريه هنا انه لا يصح وقد حكى في نظير المسئلة من كتاب الرهن فيه خلافا
فروع احدها اذا اشترى الابن مالاً وله الصغير من نفسه او بالغير
ما قبضه بنقله هل يحتاج الى نقله ام ذلعي النية فيه وجهان اصحهما يحتاج
اليه والثاني ذلعي النية الا ان يكون مكيلا او موزن فافلا بد من حمله
او وزنه **الثاني** اني لو ارسل الاب عمده في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير
ضلف العبد قبل العود بطل البيع وكان ثانيا لفا على ملك الاب ولو ضلف
بعد عوده الى يد عمده عليه كان ثانيا لفا من مال الاب ولو اشترى غيبته
الى بلوغ الابن رشيدا وعاد الى يد الوالد دون الابن سم مات بطل البيع
ولو وهبه منه في حال غيبته ثم مات الاب قبل عوده بطل الهبة وكان
ميراثا **الثالث** يستثنى عن مودة القبض المذكور ان اشترى المبيع
فانه قبض كما مر **الرابع** اذا باع جرا شيا يعا من سي لم يحصل قبضه الا تسليم
للمبيع ويكون ماعدا البيع امانه في يد ولو طلب القسمة قبل قبضه قال
التويل بخلاف اليها **الخامس** ان اشترى المبيع منقولاً فان كان حاضرا موضع
العقد استحق قبضه فيه وان كان غايبا فقد اشاد الرافعي في كتاب السلم الى انه
يتعين مكان العقد قاله ولو غير موضع غير لم يخرج بخلاف السلم قال
البعوي ولا يعنى مكانه ذلك الموضع بعينه بل تلك المحلة وحكم التمر المعين
حكم المبيع والذي في الذمة حكم المسلم فيه وقال الماوردي اذا كان المبيع
غايبا فلا بد من ذكر البلد الذي هو فيه ولا يشترط ذكر البقعة منها فاذا

عنه فالواجب تسليمه فيه فان شرط ان يستلم في بلد البنايع لم يصح البيع
 بخلاف التسليم فيه وقد تقدم رواية وجه انه يشترط بيان موضع البيع
 وقال الفقيه لا يحتاج في البيع الى تعيين مكان التسليم موضع كان اجر المشتري
 على قبضه كالعين المصوبة الا ان بينهما فرقا وهو انه يلزم في المصوب موقة
 النقل الى بلد الغصب دون هذا اى موضع طالب المشتري البائع بتسليم
 المبيع وقد وفر الثمن او قلنا الجبر البائع او لا يجبر على تسليم المبيع النظر
المالك في حكم القبض في الوجوب وغيره وعلى كل واحد من الثمن ان يستلم
 العوض الذي يستحقه صاحبه اذ المراد في يد مستحقه ويشترط في الثمن
 ان يكون حالا فلو اختلفا في البداية فقال البائع لا استلم المبيع حتى اقبر
 الثمن وقال المشتري لا استلم الثمن حتى قبض المبيع ففي الجواب منها طرق
 اشهرها ان فيه اربعة اقوال **اصحها** انه يجاب المشتري فيومر البائع بالبداهة
 بتسليم المبيع **والثاني** في جاب البائع فيومر المشتري بتسليم الثمن **والثالث**
 نجبر ان معا فيومر كل منهما باحضارنا عليه ان قبل الاحضار فاذا حضره امر
 كل منهما بتسليم ما عليه لصاحبه او يتسلم من كل منهما ما في يده ثم يستلم المبيع
 الى المشتري **والرابع** البائع ولا يضر بايهما يد اذ ان ثلث في يده كان ثلث في
 اليد افع او يامرهما بالوضع عند عدل سم بفعل العدل ذلك **والرابع** لا
 يجبر احد منهما لثمن منعهما من الحاضر فان تبرع احد مما بالبداهة بالتسليم اجبر
 الآخر بالطريق الثاني القطع باجبار البائع او لا وهو اختيار الشيخ الى
 حامد **المالك** المذموم بانها جبران واخضاع الردياني ودر المادري
 بدلا لقول الثاني ان الحاضر نصيبا مينا ويامر كل منهما بتسليم ما في يده
 اليه فاذا استلمه سلم لا كل منهما ماله وقرق بينه وبين القول **المالك** الثاني الحاضر
 على هذا القول بامرهما بالاحضار الى مجلسه وعلى ذلك ينصبنا
 ولا يترتب موضح قال واذا كان المبيع لا عن ثقله لا ياتي فيه الا قولان هذا
 كله اذا كان الثمن في الذمة حالا فان كان موجلا اجبر البائع قطعا وان كان
 عربا ولا يطيأ الب المشتري برهن ولا قيل ولو حل الاجل قبل التنازع قاله

البعوي

207
 البعوي وفي نظيره من الصداق وجه والقياس محييه هنا وان كان معينا
 سقط القولان الاولان وحذ الوتبايعا عن صاحبه فالا لرافعي ويشبهه ان
 يكون القول بانها جبران اظهر وهو ما اردوه في الشامل وهذا متخذا
 فلنا لا عن الا المقدمات اذ قلنا **الثاني** ما انقلبت به البائس لثمنه لنقد ستوا
 وبحل هذه الاقوال ما اذا كان البنايعان مالين ولا فاعل غير البائع به فان
 باع الوكيل او الوكيل فلا ياتي الا قولان اجبارهما واجبار المشتري وان اشترى
 لم يات الا قول واحد وما اجبارهما معا وفيه نظر فان معا في البيع حق المهر
 او غيرهما للمفسر فلا ياتي فيه قولان اجبار البائع ولا انهما لا يجبران وقال ابن
 القطان في بيع مال الفليس يجبر المشتري بلا خلاف وقال المادري في قول
 اجبار البائع لمجي فيه ايضا على اى البعد ادين وعلى الاقوال لو تبادر
 المشتري وسلم الثمن فوجد العبد المبيع قد انقضى البيع وقلنا بالذمة
 ان اباقة لا يبطل البيع بل ثبت الخيار ولم يعلم المشتري باياقة لم يكن له
 استرداد الثمن مع بقاء العقد لثمن الفسخ بالاباق واسترجاع الثمن بعد
 وفي تعليق الفقيه وجهان اخران احدهما انه ذلك وثانيهما ان يستلمه ان وقع
 بعد الاباق استحوذ به وان وقع قبله لم يسترد به ونقل المتولي الوجهين في
 الحالين وان كان علم باياقة لم يلزمه التسليم قولا واحدا وان قلنا بالبداهة
 بالمشتري ولو بد البائع بتسليم المبيع متبرعا او على القول باجباريه على
 البداية به فاما ان يقبلها المشتري او ياباها **الحاشية** الاولى ان اباها
 اما لعد ربان يقول لا استلمها حتى اتم من تسليم الثمن وليس خافرا او لغد
 عذر فان رضى صاحبه تركا وان لم يرض اجبر المشتري على القبول ثم على
 انما الثمن بخلاف الدين في الذمة فان فيه وجهان انه لا يجبر على قبوله اذ المهر
 لمنه عن غير البراءة فانما نصبت الحاضر امينا بقبضه له معون اياه في
 يده وتخلص البائع من ضمانه فان تعذر ذلك وثقل في يده فهو من ضمانه
 لدوام يده واما المشتري بذلك وفيه وجه ان الحاضر يبر البائع من ضمانات

البيع فيصير امانة في يده فان لم يجد حاكما قبضة الحاکم عن نفسه فيصير
 قايضا مقبضا للضرورة كما لو طعن بجنس حقه ولا يبر الحاکم من الذين قطعوا
 الغر لا هذا الوجه على وجه آخر وهو ان البائع يتخير عند امتناع المشتري
 بين ان يقبض من نفسه وبين ان يرفع الامر الى الحاکم حتى يوده عنه عند
 واستبعده والظاهر ان هذا الوجه مقرر على ان يضع البيع بين يدي البائع
 لا يخرج من ضمانه **الحالة الثانية** ان يقبله فهو كالموعد ابا الاجبار
 وحدها انه اما ان يكون موسرا او معسرا فان كان معسرا بان لم يدر له غير
 البيع اوله غيره وذا قد الديون عليه فالمصوم من البائع الغنا بيزان
 يقر البيع ويطلب بالثمن ويقسعه ويرجع الى البيع وفيه وجه انه لا يفسخ
 لكن تباع السلعة وموعد من ثمنها حقه فان فضل شيء فهو للمشتري وان
 كان موسرا فان كان ماله حاضرا في المجلس من جنس الثمن اخرج على توفية الثمن منه
 اذ الزم العقد من الجانبين فان لزم من جهة المشتري خاصة فيحتمل ان يطالبه
 للزوم من جهته ويحتمل ان لا يطالبه لان البائع قد يفسخ ويشره فان لم
 ففي ثبوت حق الفسخ للبائع وجهان صحح الهروي انه لا يثبت وقال الامام هو ظاهر
 المذهب وان لم يكن حاضرا في المجلس عليه في البيع وفي شأير امواله الى ان
 يوفي الثمن وهو حجر عريذ راه الشافعي وهو مخالف لغيره من الفلاس من وجهين
 احدهما انه لا يستلزم على الرجوع الى غير المال والثاني انه لا يوقف على ضيق
 المال على الوفاء من الامتصاص من قال لا حجر عليه اذا كان للمال في الملة وقال
 حكم هذا الثمن حله شأير الديون فان افضى الحال الحجر بالفلس حجر والا
 فلا فان كان ذاهبا عليه حجر وان سارا راه او فادركه ففيه خلاف بان
 لم يدر ان يفي الثمن الا ببيع البيع او بعضه ففي الحجر عليه وجهان وهذا
 ما اوردته القاضية وقال النعوي حجر عليه في البيع دون غيره الا اذا
 كان ماله مع البيع لا يفي بها عليه فيجوز بيعا عليه فيه ايضا لثمة ذرة فيما
 اذا سلم البائع البيع فالاجبار واذا اذ لنا حجر عليه على النص فانه اذا ان يكون
 حاضرا في الملة او غائبا في مستأفة العصر او دونها فان كان غائبا في مستأفة

القبض لم تكلف البائع الصبر الى حصوله وفيما يفعل وجهان احدهما يباع
 المبيع وموعد من ثمنه فان زاد للمشتري او نقص فعلى البائع توفيقه شأير
 الديون فاذا وادى انقل الحجر وموعد النعوي واظهرها عند الاداء من
 وحزم به جماعة ان البائع يحزم بان يفتح المبيع ويصير الى حضور المال
 فان صبرا استمر الحجر الى الايفاء عن ابن سريج انه لا يفتح هذا الحجر الا ان يعسر
 المشتري او يتعدى الثمن لغيبه شأير سعه ويرد المبيع الى البائع الى حضور
 الثمن قال الامام وعليه هذا الوجه غيبة المال لم يحزم البائع على البداة
 وان كان حاضرا في الملة دام الحجر الى ان يوفي ونحوه الحاکم على الانقضاء
 وان كان غائبا عما دون مستأفة القصر فله حكم الحاضر فيها او حكم الغائب
 الى مستأفة القصر فيه وجهان اصحهما اولهما فان احره الاثر من ثلثة ايام كان
 البائع احره بغير ماله قاله البند بجي وسلك الماوردى طريقا اخر فقال ان
 كان بينه وبين الملة اقل من يوم وليلة فهو كالحاضر وان كان بينهما ثلثة ايام
 فصاعدا فلا يلزمه انتظاره وحله حكم المعسر كما تقدم وان كان بينهما
 ما بين المسافتين فوجهان احدهما ان حكمه حكم ما دون اليوم والملة والثاني
 حكمه حكم الملة فعلى الاول هذا هل يتخير بين الرجوع في البيع والصبر
 بالثمن الى حضوره فان صبرا اطلق تصرف المشتري في البيع وعينه او تباع
 السلعة وموعد الثمن فيه وجهان ردها جارا بان في الحالة التي قبلها وقال في
 الحالة الاولى فاذا حضر الثمن فاحجره واطلق وهو يفي بموعد ردها الحجر
 على دفعه وهذا اعتبار الشافعي اسحاق والرويانى وهو ظاهر لقطعة في
 الامم وقال الامام وابن داود اذا سلم الثمن ارتفع الحجر كالمعسر وفي انفكاك
 الحجر بنقرة مال المفلس خلاف وجميع ما تقدم من الاقوال في البداة
 والتفريع جارا فيما اذا اختلف المدي والمكزي وفي الاجبار في الصداق
 بله اقوال ولا يخفى قول الجنا والمراة ونقصي كلام الفور الى محبة فان صح
 فيحمل على ما اذا احضر مقدار الصداق المحلل **واعلم** ان كلام طائفة
 منهم القاضية والامام يشعرون بان اقوال البداة خلاف في ان البائع هل له

حق الحبس الاستيفاء التمام لا كلام الا لرب يفتي خلافه وقالوا هذه الاقوال
فيما اذا كان التنازع في مجرد البداية وكل منهما يبدل كما علمته ولا خلاف
قوت ظن صاحبه فاما اذا اراد البايح حبسته خوفا من تعدد تحصيل الثمن
فله ذلك بلا خلاف وكذلك للمشتري حق حبس الثمن خوفا من تعدد تحصيل
المبيع **خ** اما ثبت للبايح حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان
التمتع فلا فلو حل قبل التسليم فليس له ذلك على المذهب كما تقدم ولو تبرع
بتسليمه قبل قبض الثمن فليقبل رده الى حبسته على الصحيح ولو اعاده منه
سقط حق الحبس على الصحيح وصورة ان يكون باع جزا من غير علمها وهذا
لو اودعه منه على الصحيح ولو غصبه المشتري منه لم يسقط ويضمنه
حتى لو رده الى البايح فملك عنده استقر الثمن على المشتري ولو تلف في
يد المشتري او فُتق فلا ضيق ولا خيار ولو باع شيئا في يده لم يملكه
انما عهده منه وحبسته بالثمن ولو وجدنا المبيع في يد المشتري قبل اذا
التمتع فقال البايح امره اودعه فله حبسه فربما على الصحيح فيها
وقال المشتري لم سلمته الى عني المبيع ففي المصدق منها وجهان كذا ظهر في
التمتع فلو قال البايح غصبني فاقول قوله على الصحيح وكذا الخلاف فيما
اذا وجد المبيع بيد البايح فقال المشتري امره اودعه فله حبسه بعد قبضه
وانكر البايح ولو صالح من الثمن على مال استقر حق الحبس الى ان يستوفى مال
الصالح ولو اخل بالثمن او اخل به سقط وهل يستلزم حبس المبيع في يد
البايح كما يستلزم المرهون في يد المدين فله خلاف ولو سلم المشتري
المبيع وتسلم الثمن خرج به بيا فرده عاد حق الحبس وكذا لو صالح منه على
منفعة عبدا او دار فوجد بها عينا ودرهما او اقله فله استرداد
المبيع وان خرج رد ياحيث لو رضى به جاز فني فرده ففي عود حق الحبس
وجهان منديان على القولين جواز الاستبداد في الصرف ولو اشترى
بوكالة اشترى شيئا وفي نصف الثمن عن احداهما لم يجز على البايح تسليم
النصف بناء على ان الاعتبار بالعاقد ولو باع بوكالة اثنين فاذا اخذ احدهما

نصيبه

نصيبه من الثمن فعليه تسليم النصف قاله البعوي قال الراعي وفيه شيان احدهما
ان العبد المشترك بين اثنين اذا باعه ما لكاه ففي افراد اخذها باخذ نصيبه
من الثمن وجهان وكان اخذ الوكيل لا حدهما يمتنع على الافراد لو باعها بانفسهما
والثاني انا اذا قلنا الاعتبار في تعدد المصلحة بالعاقدين فيكون
تسليم النصف على الخلاف فيما اذا اخذ البايح بعض الثمن فله عليه
تسليم قسمة من المبيع وفيه وجهان انتهى ولو كسر المشتري الدار
ومخناه لم يلزم البايح تسليمها الى المستأجر وليس للبايح حبس الزوايا
الحاصلة بعد البيع فان حبستها ضمنها ولو كان حيوانا لم يملكه ولو كانت
قبل الاستيفاء فان قلنا الحل يقابل قسمة من الثمن فله حبسه والا فلا ولو
حبس المبيع حيث لا يثبت له حق الحبس من فني وجوب جرة المثل وجهان
بناء على ان جناية البايح قبل القبض كانه اجنبية اجنبي ولو اشترى عبدا
بالف قاله شيب القاي في يد بايعه سلمه والا فلا فان مات العبد سلمه الا لـ
ولو حبس الا لـ حتى تلف ضمنه **ف** باع دارا فامنع المشتري من اذا
التمتع وقال في لزيد لا لك فقال بل في لي يومر باعطا الثمن اليه ويرده لـ
زيد وان قال في له وكلني ببيعها يلزمه ان يصادف الثمن **القسم**
الرابع من الكتاب في موجب اللفاظ المطلقة في البيع وما يخرج
منها عن موضوع لغة بزيادة او نقصان لقربه عرقه فالزيادة كاذراج
الحمل في الحيوان والتمتع غير الموفرة في النخل وفتح الدار في بيعها
وثياب العبد في وجهه والنقصان لعدم دخول العوض الماست في بيع الشجرة
واوراق الفرضاد على وجه في بيع شجرتها والنقصان الواقع في بيع المارحة
بسبب عيب طار و هذه الالفاظ الماترة بالقراين العربية نفسها
لانه اقتسام لافها اما ان يكون في صيغة العقد او في لفظ التراضي لفظ
المبيع **القسم الاول** الالفاظ المطلقة في صيغة العقد وهي شهور
والسائر منها بالقران الدلالة في هذا القسم لفظان الاول منها التولية
وهي ان يشتري شيئا ثم يقول لغيره وليك هذا العقد فيقول المخاطب

قبل ان توليت فصح البيع وينزل على مثل من العقد الاول جنسنا وفدرا
 وصفة وبشرط فيه ما يشترط في غيره من عقود البيع وفيه المبيع
 والقبول على الفور والقدرة على التسليم وجوب المقابض في المجلس
 اذا كان العوضان نفدين او مطعومين عليها باليمن وبلفظ اعلام المشتري
 المولى به ولا يشترط ذكر الثمن فلو ذكره فلو لم يعلمه المشتري ففي صحة وجها
 كالوجهين في نظيره في بيع المراجعة وغير ذلك من الشروط ويزداد هذا شرط
 اخر وهو ان يكون الثمن مثليا لياخذ المولى مثله كما بدل فلو اشتراه بمقومة
 لم يجز التولية فيه الا ان يكون اسهل منه الى المولى على ما بدل فلو اشتراه
 بعرض وقال قام على هذا وقد وليت العقد بما قام به على فوجبات
 جاربان فيما لو عقدت المرأة التولية على صداقها بلفظ القيام وذكرت مهر
 مثلهما او الرجل على ما اخذ من عوض الخلع بلفظ القيام بمهر عقد التولية
 بعوضي ذلك كما تجدوا فتجد به حق الشفعة في الشقص المشفوع اذا غلب الشفع
 في الاول وسلم الزوايد المنفصلة قبل التولية للمشتري الاول ولو حط
 البائع من الثمن شيئا اخط عن الثاني هذا المذهب وتردد القاض في المتأخر
 الثلاث وجعلها على وجهين متأهلا ان المولى فايب عن المولى او هذا
 ملك جديده يستد اقال الامام وهذا منقاس في الخط دون جدد
 الشفعة وبما الزوايد للاول قال الامام فان قلنا حط ان قدح ان لا
 يطالب المشتري الثاني باليمن الا ان يطالبه البائع الاول وتوقف في
 ان البائع هل له مطالبة الثالث المولى ولو حط البائع جميع الثمن غلب
 المشتري بحق الخط المولى ولو كان قد حط البعض قبل التولية لم تجز التولية
 الا بالبائى ولو حط الكل لم يصح ولم يجز جوه على الخلاف في قوله بعثت لا تمن
 ولو اخبر المولى بما اشترى به وكذب فقبل هو كاللذيق في عقد المراجعة
 وسيا في ومنهم من قال حط قد ربحا انه قطعاً وقبل يصح فولا واحد وقد
 فقد مائة لا تجوز التولية قبل التبرع على الصحيح وفي صحة تولية البائع
 خلاف مرتب على البيع منه بغير لفظ التولية وهذا الوجه **فرع**

ظاهر

ظاهر كلامهم انه لا فرق في التولية بين ان يكون الثمن حالا او موقلا وفيما
 اذا كان موقلا ووقعت بعد الخلو نظر فنجوز ان يقال يكون الاجل في
 حق الثاني من وقت التولية وان يقال يكون من حين العقد الاول قبل منه
 الثمن حالا والا فلا يظهر ويجري التولية في الاجارة والصدقات وعوض
 الخلع وقد مر اللفظ **الثاني** في الاشراك وهو ان يشتري شيئا ويشرك
 غيره فيه لصير بعضه له بنقسطه من اليمن وحده حتم التولية في جميع
 الاحكام ثم ان نقص على القدر الذي اشركه فيه لقوله اشركك بالنصف و
 بالثلث او بالربع كان شركا به وان اطلق بان قال اشركك في هذا العقد
 او في هذه السلعة فوجهان أحدهما لا يصح وبه لجانب البعوي واصحهما انه
 يصح وتكون شركا بالنصف قال الفقهاء وصورة الشفعة في الاشراك
 بالنصف ان يقول اشركك بالنصف فان قال اشركك في النصف كان له
 الربع ولا تجوز التولية ولا الاشراك في المسلم فيه قبل قبضه سوا كان من
 المسلم فيه بان يقول له رجل اخذ راسي فالك مني وولني العقد او اشركني
 فيه او من جهة المسلم اليه بان يقول له رجل اعطني هذا وولني العقد
 اي صير المسلم فيه في ذمتي او شركتي فيه اي اعطني نصف راسي المار به
 نصف المسلم فيه في ذمتي فان فعله ولم يشترط للاول كان هذا استيفاف
 سلم المسلم اليه لا تعلق للاول به **الفصل الثاني** في ما يطلق في الثمن
 من اللفاظ وفي الفاظ المراجعة والبيوع اصناف بيع مسدومة وهو الغالب
 وقدم: وبيع مراجعة وبيع مخاسره ومخاطره **السوق الثاني** بيع
 المراجعة خايز من غير راحة وهو بيع يبنى الثمن منه على البيع الاول مع
 زيادة مثل ان يشتري شيئا بمائة فيقول لعينه بعثك هذا بمائة وبيع
 عشرة او بربع درهم لكل عشرة او في كل عشرة ونحوه وان يفرم الى راس
 المال شيئا بمائة مائة كما اذا اشتراه بمائة فقال بعثك بمائتين
 وربع عشرة وكانه قال بعثك بمائتين وعشرة ولا يشترط ان يكون الربع من
 جفت الثمن الاول كما لو اشترى بدينار او بصاع حنطة فباعه به وبيع درهم

وكذا لو اشتراه بغير فقد البلد فقال بعثته به وزج درهم كان الثمن ما اشتراه
به والد درهم من فقد البلد ولو لم يسم ما اشتراه به بل قال بعثتك هذا العبد
بما اشتريته به وزج عشرة او بما اشتريت وزج دة يا اذه صديك
على ذلك ان كل ما اشتراه به معلوما لما فان لم يعلمه المشتري على فبقول
بعثتك بما اشتريته به وهو كذا وزج كذا او كذا في التولية يقول ولست
العقد بما اشتريته به وهو كذا وزج كذا او كذا في فان لم يسم له واشتراه
جاهلا بالثمن الاول او كان البائع جاهلا به بان تسميه واشتراه له
وحمله فثلثة اوجه احدهما لا يصح والثاني يصح والثالث انه ان علم في المجلس
صح والا فلا فان قلنا يصح فاحتمل في قد راجع بقول البائع مع بعثته
رجري هذا الخلاف فيما اذا اشترى بثلث من الدرهم جزافا ثم باعه
سراجه قبل ان يزنها واجراه الروابيع فيما اذا قال بعثتك السلعة بثلثيها
والا لفظ المستعمل في هذا البيع غالبا ثلاثة **احد** ما بعثتني اشترى
او بما بدلت من الثمن وزج كذا والثاني بما قام على وزج كذا **والثالث**
بعثت براس مالي وزج كذا وحكمها مختلف فيما يدخل فيها وفيما لا
الاخبار عنه على فاسيائي فان لم يكن بدل عن الثمن فله الاخبار بالعبارة
الثلاث والبيع بهاد ان بدل عليه مونه فان باعه بالبيع الاول وفي
بعثت بما اشتريت به او بما بدلت من الثمن وزج كذا لم يدخل فيه الا الثمن
فكان البيع بالثمن وبما عتبه من الرخ وان باعه بالبيع الثانية وفي
بعثته بما قام على او هو على بكذا او بعثته به وزج كذا او دخل فيه الثمن وما
بدله من اجرة دلال وحيال ايما اذا كان الثمن محيلا او عرضا قودي عليه
واشترى به فان اجرتهما على ربه واجره حمالا وبنت يحفظ فيه وسائر
المونات التي يقصد بها الاسترباح كاجرة القماد والرفاء والمباغ والطرز
وقيمة الصبغ والخباز والخياط والخبان وتطيين الدار والطبيب وخبز
الدوا ان ستره بربها فان اشتراه صحيحا فمعرض فيه لم تدخل اجرة
الطبيب وحكي الروابي دخول الدوا في المعالجة وجهين ويدخل ايضا العلف

الزائد

على المعنادر للسمن ولو فعل شيئا من ذلك بنفسه او بغيره بان تولى قصر
التوب او تطريسه او خياطته او خبر العجين وطب المريض او خزن
المناع في دابة او نحو او تطوع بذلك اجني او باعارة البيت لم يدخل
اجرة الثلث في لفظ القيام فان اراد دخوله فيمنع ان بين فهو الشئ
بكذا او قام على بكذا او تسمى مالي فيه كذا او عملت عملا اجرة كذا او قدر
بعثته بما وزج كذا **واما** المونات التي يقصد بها استيفاء الملك دون
الاسترباح كحققة العبد وكتوته وعلف البهيمة ولا يدخل ذلك ويقع
في مفاصلة المنافع والفوائد المستوفاة من البيع وقال الامام القياس
الشتوية بين العلف واجرة الخزن انتهى **والحكمة** ذلك العرف فاعده اهل
من مونات التجارة دخل فيه وما لم يعد منها لا يدخل وتردد الامام
في اجرة السائيت قال الرافعي والظاهر لما قلنا بالعلف وفيه وجهان
المونات تدخل قال الروابي ويدخل فيه ما يعطيه للرمدى وقال المنون
يدخل فيه المستحق الذي باعته السلطان ولا يدخل فيه ما اشترى به العضو
والا بقرينة دخول فدا العبد اذا جني وجهان الذي عليه الاخر
انه لا يدخل وان اتي بالصيغة **الثاني** كذا بان قال بعثته براس ماله
وزج كذا او راس ماله كذا او قدر بعثته به وزج كذا فله الاخبار بالعبارة
الاولى فلا يدخل فيها شئ من ذلك وكالعبارة الثانية فيه وجهان
احدهما انها كالعبارة الاولى وحزم به بعضه والثاني انما كالثانية
واختاره ابن المتباع وقال الروابي هو القياس والتمس استقر عليه
العقد فلو حط منه شئ قبل اللزوم او زيد فيه واخفاه بالعقد فالتمس
استقر به العقد وان كان الحوط بعد اللزوم فان باع بغيره بعث
بما اشترى لم يلزمه حط المحطوط وان باع بقوله ما قام على لم يلزم
الا الباقي على الصحيح ولا بد من تقدير في الصيغة الثلاث فالمقدر مثل
ما اشتريت وبمثل ما قام على وبمثل راس مالي ويشترط كون الثمن مثليا
لما مر في التولية الا ان يكون الغرض اشترى بها اسفلت في الثاني

فرعان الاول اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى
 ثانيا بعشرة وادابيعه مائة فانه اخبر ثمانية في البيع الثاني فنقول
 راس مال بعشرة فان قال بعته براس مائة وزح لاذ راس مائة عشرة
 ولو قال بعته مائة على فانه مائة المتصور انه يقل على العشرة
 وقال ابن سريج لحسب الزح عليه يكون قد قام عليه خمسة عشر وكان
 لو اشترى بخمسة مائة باعه بمائة ثم اشترى بمائة على الصحيح ان يقام
 عليه بمائة وعلى الثاني خمسة وقيل ان ابن سريج خرجه وصير حكاة عن
 غيره وظاهر كلام الروياني ان الخلاف فيما اذا اخبر براس المال او بفار على
 بجزا لو اشترى بعشرة ثم باعه بعشرة ثم اشترى بمائة اخبر بمائة
 وفيه وجه انه لا بد من هذا امر الحجة وهو مذهب في حقيقته ولو انعكس الحال
 في المسئلة الاولى فكان بدل زح الخمسة عشر ان خمسة بان اشترى بعشرة
 وباعه بخمسة ثم اشترى بعشرة اخبر بالعشرة قال الامام والغزالي والخلاف
 في هذا وهو يضعف قول ابن سريج وحكي المتولد عنه انه خالف هنا ايضا
 وقال جبر بخمسة عشر والرويانى حكاها وجهها ولم يفره اليه وجعل التفرق
 لكونه للحياطة والقصار **الثاني** لو اشترى شيئا بمائة ثم واطا
 غلامه الحرف باعه منه بها او بما دونها ثم اشترى منه بما يتبين لغيره
 في المراجعة ثم باعه مائة بها قال كثير من دهره البيعان كراهة تزويه
 ولا خيار للمشتري بذلك وقال القاضى ابو الطيب تحريم بيعه مائة
 فان فعل ثبت للمشتري الحياطة واقصر عليه ابن الصباغ والمتسولي
 واستحسنه الرويانى قال النووي وهو اقوى والفرع مفرع على المذهب
 في ان الشرط المتقدم لا غ فان جعلناه كالمقارن فالبيع باطل **الكوع**
الثالث بيع الحياطة لقوله بعثك هذا براس مائة او بما اشترى به
 او بما قام على دحطيطه عشرة او بخمسة عشرة او مواضعه عشرة فيصح
 البيع بحطيطه عشرة من الثمن وما كانت به المتعلقة في لفظه القيام وان
 قال بعث بما اشترى به وتحططه يارده وكان قد اشترى بمائة وعشرة

مثلا

مثلا في المحطوط وجهان اصحها انه تحطط عشرة من كل احد عشر درهم
 درهم فيكون الثمن مائة في مثالنا **والثاني** انه تحطط من كل عشرة درهم
 فكون الثمن تسعة وتسعين ولو كان اشترى بمائة فالثمن على الاول
 تسعون درهما وعشرة اجزا من احد عشر جزا من الدرهم وعلى الثاني
 تسعون ولو قال بعثك بما اشترى به تحطط درهم او موضع درهم من
 كل عشرة فعن الشيخ ابي حامد ومعظم العراقيين انه كما لو قال تحطط ده
 يارده على الصحيح فيه فاذا كان الثمن مائة حط تسعة دراهم وجزا من
 احد عشر جزا وقال القاضى الطبري وابن الصباغ هذا غلط ويغني ان
 يحط من كل عشرة واحد وحكاها الامام وجهه عن العراقيين والاول غلط
 وانما استقيم في ده يارده وليس في لغة العرب لفظ ينطبق على ده يارده
 وحكاها الرويانى فيما اذا قال بوضيعة درهم في كل عشرة ونقل المحاط
 جواب ابي حامد عنه في قوله من كل عشرة وهو ما ذكره سليم في قوله
 بوضيعة درهم عن كل عشرة وحكى الرويانى عن ابي حامد وان ظنه
 المرود ودي انه قال الذي عندي انه اذا قال بوضيعة درهم من كل عشرة
 فكما قال اصحابنا معنى حط من كل عشرة درهم وان قال بوضيعة العشرة
 واحد فهذه عبارة محتملة وفي هذه العبارة فرض الكرخ المسئلة وحكى
 الخلاف فيها بين العلماء وقال الماوردي الاصح عندي انه ان قال بوضيعة
 درهم من كل عشرة فالمحطوط واحد من عشرة وان قال لكل عشرة فالمحطوط
 من كل احد عشر واحد قال الرويانى رد ذكر بعضهم ان من واللام في هذا
 سواء وهو غلط قال ولو قال بوضيعة العشرة درهمين تغافل الدرهمان
 الى العشرة فمدير انى عشر قدر الوضيعة منها التسعة موضع التسعة
 من راس المال فمير الثمن مائة ذلك على قول عامة الاصحاب اي اذا
 كان راس مائة عشرة وضابطه ان يضم الوضيعة الى راس المال ثم ينظر
 قدرها من الجملة فاذا عرفه وضعه من راس المال **مثالنا** **فصل**
 هذا العقد عقد امانة فيجب على البائع المدة في الرجاء عما اشترى به

وعا قام به عليه ان كان الاخبار بلفظ القيام ونجب عليه الاخبار بكل ما
طاع على البيع من عيب باق في سماءه او جناية منه او من اجنبي سوا كان
منقضا للقيمة او للغير خاصة كالخض او منه نرجسها على الصحيح ولو كان
اطلع على عيب قديم ورضي به وجب الاخبار به وان كان قد اخذ عنه ارشاً
محدوداً عيب عنده فان باعه بلفظ قام على حطة الارش وان باعه
بلفظ بعث بما اشترى وجب ذكر اخذ الارش ولو جنى على العبد فاحذ
الاخذ وارش وان باعه بلفظ بعث بما اشترى ذكر العيب واخبر بالجناية ولا يجوز
ان يجيز عنه ما للجناية بان ذكرنا اشتراؤه بما به واخذ عشرة ارشاً ولا نقول
عنه يسعوف ولا اشترى به بتسعين وقال الماوردي يجوز ان يخبر بذلك
وان باعه بلفظ قام على خطا ارشها في اصح الوجوهين والمراد بالارش
المخطوط هتافه وما ينقص من القيمة لا القدر المستحق للجناية فلو قطع
يد العبد وقيمتها مائة فالواجب خمسون ونقص من قيمته الثلث فانه
ياخذ خمسين ويحط من المئتين ثلثه وفيه وجه انه لخط جميعه من الثمن
ولو نقص من قيمته اكثر من الارش المقدّر بان نقص في المثال المذكور
المئتين حط ما اخذ من المئتين واخبر عن قيامه عليه بالباقي وانه نقص من
قيمتها هذا وقال الامام ان بقي للجناية اثر او بقية في عين او مال
وجب الاخبار به قطعاً وان لم يبق شيء من ذلك وقلنا لا تخلو جناية عن
ارش فوجهان اظهرهما انه لا يجب في طريق العراق وجهان مطلقاً وجوب
ذكر الجناية وانا اشتراؤه ثمن موجد وجب ذكر الاجل ولو كان يبيعه موجد
وقيل لا يجب للثمن دبره ولا يجب ذكر الزيادة في الحادثة التي اخذها كالولد
والمرقة واللبن والنفوس الحادثة بعد الشراء من الجارية الموطوءة بشئيه
ولو كانت حاملاً يوم الشراء وفي منعهما لبن وقلنا بالذم انه يقابلها
فستط من الثمن او كان على ظهرها صوفاً وعلى الخنثى طلع فاستوفاه حط
بقسطه من الثمن بان يوزع الثمن عليهما على قدر قيمتهما ولو استخدم العبد
او احره ومضت الدقة لم يجب الاخبار بذلك وعن الصمري وجوبه ولا يجب

عليه

عليه ذكر ما اشتراه معه اذا قسط الثمن على قيمتهما يوم الشراء اذا اشترى
عبد بن او ثوبين بما به فانه يوزع الثمن عليهما باعتبار القيمة ويسع كل منهما
مرحلة على حصه من الثمن باعتبار الثمن ولا يدرانه اشتراؤه مع غيره
وقال المتولي لا يقول اشترى به ذلك الا اذا بين حقيقة الحال وقال
القاضي لا يجوز بيعه من انحة الابل فظ القيام ولو كان البيع يتوزع الثمن
عليه بالاخر كما كخطه جاز ان يخبر عن كل قفيز منهما بما اقتضاه التوزيع
وقيل لا يجوز الا ان يخبر بالحال وهو غريب وان كان عينا واحداً جاز
ان يبيع بعضهما بالقسمة وقال المتولي لا يجوز بلفظ الشراء وتقضي
كلام الردياني جواز به ولو استلم في توبين نصفه واحد وقبضها جاز
ان يبيع احدهما من انحة وحجته من راس المال وهو المضاف قال
الردياني سوا السنوت قيمتهما او اختلفت لان الثمن وقع عليهما بالسوية
فان اخذ دون حقه في الصفة لزمه الاخبار به ولا يجب ذكر البايع
وان اشتراه من والى او زوجته او مكاتبه وان اشتراه من ولدك ففي
وجوب الاخبار به اوجه ثالثها انما يجب في الابن الصغير دون الكبير
وفي الشرايين والذو وجه قال القاضي ومحمّل بنا المسئلة على انه هل له ان
يبيع ما دخل في بيعه من ابيه او ابنة البالغ والذميب جوازه وكلام ابن
الصباغ والردياني يفهم تردد في وجوب الاخبار اذا اشترى من مكاتبه
ولو اشترى بغيره وهو عالم به ففي وجوب الاخبار به وجهان اظهرهما عند
الامام والعقلاء انه لا يجب والثاني يجب وجزم به في الوجير وصححه
الاردعيا في في ثاوي النماية قال الراعي ومقتضى كلام الاكثر من ترجمه
وينبغي بان الاصح وجوب الاخبار اذا اشتراه من عبد من ماطر والقاضي والرافع
جزم به ولو اشترى شيئاً بغيره واد ببيع من انحة بلفظ الشراء والقيام
اخر بذلك نقول اشترى به بغير قيمته يوم الشراء ولا اثر للقيمة
بعد اذا عرف ذلك فان كذب المشتري في الاخبار بالثمن فاما ان يجدي
بزيادته او نقصانه **الفسم الاول** ان يذوب بزيادة مال لو قال

A. 720/23

243

الحمد لله الذي جعل العلم للهدى

المملوك
علاء الدين محمد بن عبد الله بن الصوفي.

عاشي يوسف عرف
لعل الارض من سريته يدان ولا ما في النقاء وسبح الام

سبح الله وحده، الا انهم وسواهم الملوك

عنه لان مني كلها معروف بالعلمي طور من احدها

مسعود بن محمد بن حسن والى على السراة حسان

اشتريها بمائة وبعتهما براس المال ورجل عشرة ثم ان بان انه اشترها بشعير
 اما باقرار او بالبيعة فالصحيح المنصوص ان البيع صحيح وفيه وجه
 وقيل قول وعلى الصحيح فاختاره بالمائة اما ان يكون خيانه او غلطا
 فان كان غلطا ففي حط الزيادة طريقان احدهما فيه قولان مطلقا
 احدهما انا لا نخط شيئا فليز به مائة وعشرة في مثالنا واصحها في حطها
 وجهه ثانيا من الربح والثاني تخصيصهما بما اذا كانت السلعة باقية فان كانت
 نالفة حطه قول واحد ولو كان المشتري عالما بكذبه فالامام المذموم
 يخرج الحط على القولين ومعنى الحط ان المحطوط يتخبط عن العقد والعقد
 انعقد بما وراه لا انه ينشأ حطه وليس عثا به استرجاع جزا من الثمن
 بسبب العيب بعد انعقاده به فان قلنا يحكم القدر الزائد ففي ثبوت
 الخيار للمشتري طرق **احدها** ان فيه قولين مطلقا سواء ثبتت
 الخيانة بقوله او ببيعه وسواء كانت السلعة باقية او نالفة اظهرها
 وقال الماوردي انه المذهب انه لا خيار له **والثاني** ان السلعة ان
 كانت باقية فله الخيار وان كانت نالفة فلا يترتب له الخيار على الحائز
 قال الروياني وقيل انه نص عليه **والثالث** وبه جزم جماعة منهم
 الرافعي انها ان كانت باقية ففي الخيار والقولان وان كانت نالفة فلا خيار
الرابع ان القولين في حالة الخيانة فاما في هذه فيثبت الخيار وقطعا
الحس امس منها فيما اذا ثبت بالبيعة فاما اذا ثبت باقراره فلا خيار له
 فان قلنا له الخيار ففسخ ردها ان كانت قائمة وقيمها ان كانت نالفة وان
 امضاه امسكها بما بقي بعد الحط بالعقد الاول ونقل الماوردي وجهه انه
 ياخذها بعقد مسدانف قال وهو غلط ثم اذا اختار الاستاك او قلنا
 لا خيار له ففي ثبوت البيع طريقان اصحهما فيه وجهان وقيل قولان اظهرهما
 لا خيار له والثاني القطع بثبوتها فان قلنا له الخيار فاختار للمشتري ان
 قلنا لا يخط فله المشتري الخيار وقطعا الا ان يجوز عالما بكذب البائع
 قال الامام والعزالي الا ان يقول ان لظنه انه يخط مع غلبي ثبوت

الخيار

الخيار وهذا الركن وجهان المذهب انه لا خيار فان فسخه فذلك وان هتبه
 فقال البائع لا افتسخ فاني احط الزيادة ففي سقوط خياره وجهان مرتبان
 على ثبوت الخيار له على قول الحط وهذا اولي بالثبوت هذا كله اذا كانت
 العينة باقية فان كانت نالفة فله الفسخ فيه وجهان اظهرهما لا لرجوع
 بقدر النقصان وجهه من الربح كما يرجع بادرش العيب **الحس** الملائمة
 ان يكون اختياره بالزيادة حسا نه بان تعد الكذب في الحط طريقا ناصحها
 فيه القولان المسقطان في الاولى والثانية القطع بالحط فان قلنا يحط ففي
 ثبوت الخيار للمشتري طرقا اظهرهما فيه القولان **والثانية** ان الحس ان
 بعث بالبيعة فله الخيار وان بعث بالاقرار فلا **والثالث** انه ان بعث
 باقراره فلا خيار للمشتري وقطعا وان ثبتت بالبيعة ففي ثبوت القولان
 وجه الشيخ **الحس** كما يدعيها اسد الطرق **والرابع** ان السلعة ان كانت
 باقية ثبت الخيار وان كانت نالفة فلا يحسم التفريق كما تقدم في الحالة
 الاولى واعلم ان كل ما يجب على البائع الاحاد به اذا ثبتت الخيار
 للمشتري في الفسخ والاجازة بالثمن الذي وقع عليه العقد فاذا كان الثمن
 مؤجلا ولم يبين له ثبوت الاجل في حق المشتري بطل الخيار وحده اذا ترك
 ذكر العيب الحادث او القديم الذي رضى به او شره من ابنه او غيره في القول
 بوجوب الاخبار بهما في الوجيز انه اذا كذب ولم يحبر بالقبول ولا بالحلول
 ففي حط قدر النقصان والقولان قال الرافعي ولم ار لغيره تعرضا له فان ثبت
 الخلاف فالتسليم على قول الحط النظر في القيمة وبقيت الثمن عليها **قلت**
 وقد صرح الامام بذلك في مسئلة العيب وحكي في ثبوت الحط ثلثان العيب الحادث
 طريقين وقال المذهب القطع بعدمه **سرع** لو اخبره بالثمن فاشترى منه
 لا ملحة كما لو قال اشترى هذا بمائة وبعته لك مائة وعشرة فبان فيه
 اشتراه بتسعير صح البيع مائة وعشرة وقطعا ولا خيار للمشتري الفسخ
الثاني ان يذهب بالنقصان كما لو قال اشترى بمائة وتسعين او اشترى بمائة
 تسعون او قام على تسعين وباعه مائة وتسعة ونقصان حصره وقال غلط في

اشترته مائة او قام على بيمانه فاما ان يصدق المشتري او يذبحه **الحالة**
الاولي ان يصدق في البيع وجهان احدهما عند الجمهور وقطع بجماعة ان يصح
وثانيهما انه لا يصح وصحة الامام والبقوي فان قلنا يصح ففي ثبوت الرداءه
وجهان احدهما يلزم صحتها الجهاد واصحابها لا يثبت فعلى هذه البايع الجهاد
وحكي الماوردى وجهان في ثبوت الجهاد للشيخ في بناءها على وجهين احدهما في
ان البايع هل هو كاذب في هذا الاخبار ام لا لان التشيع دخل في المسألة
الحالة الثانية ان يذبحه المشتري فيما ادعاه من الغلط فان لم يثبت
لغلطه وجهان محتملان لم يقبل قوله ولا يسمع منه وهل يسمع دعواه مع
على انه هل له ان يحلفه على نفي العلم بذلك اذ اعلم علمه به وفيه وجهان
احدهما وقطع به بعضهما انه يحلف وبنائها لثبوت على ان ليس الردود
بعد النكاح كالاقترار او كالبينة فان جعلناها كالاقرار وهو الصحيح فله
تحليفه وان يدعي وجا ان يقر او ينكر فترد البايع فيحلف فيكون
حالها بمنزلة اقرار المشتري فعلى هذا اذا حلف بترد المدعي وان
جعلناها كالبينة لم يحلفه فلا يسمع دعواه والرافعي لم يذبحه البناء على
هذا الوجه بل قال بعد ذكر القول بانه يحلف بانه ربما يقر بعد عرض البين
عليه ثم قال فعلى هذا اذا حلف في رد المدعي وجهان وبنائها على
الاصل المذكور وصح البقوي قول الرد عليه فان قلنا يحلف المشتري فاعلم
يحلف على نفي العلم فان ردت البينة على البايع فيحلف على البينة فاذا حلف
بخير المشتري بنى ايضا العقد بما حلف البايع عليه وبين ان يفسخ قال الرافعي
كذا الطائفة وقضية تنزيله بمنزلة اقرار المدعي عليه ان يعود فيه ما ذكرناه
في حالة التصديق بمعنى من الخلاف في صحة العقد وان الزيادة هل تثبت على
القول بصحته وان ينزله وجهان محتملان كما لو قال اشتراه وجيلي واخر ان
المنشعون او حاشي كتاب بذلك فيان كذب المخبر وروى في الكتاب او
راجعت **مريدي** في غلطات من عن شاع لا غيره او اخبر به وجيلي فراجعته
لجريد فيان بالحدية فطريقان احدهما يسمع دعواه للتحلف **قطعا**

والباقي

والسالم طرد القولين وسماع البينة ترتيب على التحليف فان قلنا لا يحلف
فالبينة اولى ان لا يسمع وان قلنا يحلف ففي البينة وجهان قال الرافعي
والاظهر انما يسمع ايضا وقال الامام ان جزئنا بالتحليف لزم سماع
بعضه وشخص من ذلك اوجه كالاوجه الاية فيما اذا اقر ما قبض الرافعي
ثم ادعي انه اشهد به ولم يقبضه واعلم ان بيع المرائحة يجري في كل ما ملك
بعوض فلو اجر داره او تزوجت المرأة على عبده او خالعه زوجته على عبده او
صالح عن الدم على عبده او اخذه عن خجوم الكتابة جازيعة من الحذف بلفظ
القيام فنقول قام على هذا اريد كربة الاجادة اجرة المثل وفي النكاح
والخلع مهر المثل وفي الصلح عن الدم دية الدم الماخوذ عنه وعن القاضي انه
قال لا يحتمل ان لا يجوز بيعه مرائحة ولا يجوز بيعه بلفظ الشرا قطعا واقا
ما ملك بعوض من الذهب والموصى به والموروث فلا يجوز بيعه مرائحة
الا ان يبيع القيمة وبيع نكاحه فنقول ان يبيته وقيمته كذا وقد بعته
به ورنح كذا الا ان يكون فيه شرط ثواب فانه يذره وبيع مرائحة **بيع**
قال الماوردى لو اشترى العاقل ثوبا بيمانية وباعه من ذب المال مائة وخمسين
ثم اذا بيعه مرائحة لا يجوز ان يخرجه الا بالمائة وخمسة وعشرين لا في
نصف الرنح له وغلط الروابي فيه لان العامل لا يبيع مال الغرض من ذب
المال وهو صحيح **حسنة** قال الرافعي اعلم ان الامة اطبقوا على تصويب مسألة
المرائحة ما اذا قال بعث ما اشتريت ورنح كذا او ما قام على ولم يذره وفيه
الخلاف فيما اذا وصي الانسان ببيع يبيانه فان فيه وجهان لا يصح وانما
يصح اذا قال مثل نصيب ابني كانهم اقتصر وانما على ايراد الاصح والافرق
وقال النووي هذا خلاف الظاهر والفرق ان السابوق الفهم هنا ارادة
المثل خلاف ثم قلنا **فد** ذكر الخلاف فيما يصح في هذا وهو ما لو قال
بعثك هذا بامان فلان فرسته وهما يعلمان مقداره اخذ والعراقيون
والبقوي بطلانه والامام والروابي صحته **القسم الثالث** في بيان
الفاظ تطلو في البيع والدور منها ستة الفاظ تفتس الحاجة الى معرفة ما يندرج

تحتها وما لا يندرج الاول لفظ الارض في معناه لفظ الساحة والعرض
والبقعة فاذا قال بعثك هذه الارض او الساحة او العرض او البقعة فالنظر
فيما يندرج تحتها يقع في الشجر والبنا والزرع والدفا في **ابا** الشجر
والبنا فاعلم ان اذا قال بعثك الارض فان قال دون ما فيها من بنا وشجر
لم يدخل ولا يكلف فليعلم في بقا المغارس والاسر في ملكه وجهان نحو ان
من الوجهين فما اذا اشترى شجرة او حياطة هل يتبعه الغرس والاسر وان
قال بعثكما بما فيهما دخلا وان اطلق فالنظر انما لا يدخلان في البيع ويدخلان
في الوهن ولا اصحاب **ط** رقا واحدة وهو الامح عند الامام والفرق الى
انها لا يدخلان في البابين في الثاني في دخولها فيها قولين يخرج القول من
كل مسئلة الى اخرى وقيل ان عدم الدخول في البيع منصوص عنها ومصحح
الشابشي هذا وانما يدخلان فيها والثالث فربما يصح دخوله في البيع
دون الوهن وهو الصحيح **و** الرابع انما يدخل في البيع قطعاً في دخولها
في الوهن قولان ولو قال بعثتهما محقوقهما ففي دخول البنا والغرس وجهان
اصحهما الدخول ويدخل في بيع الارض بلا الزاب وهو يدخل فيه شجرها
من الغنسة والنهر المملوك قال اليعقوبي والرافعي لا يدخل الا ان شرط او ينو
محقوقهما ومن لم يخاصر العبادي انه لا يدخل وان قال حقوقهما ايضا ومقتضى
كلام الامام انه يدخل عند الاطلاق وعند المصنف في الحقوق وقال المتولي
لا يدخل عند الاطلاق ولو قال بحقوقها الدخلة فيها والخارجة عنها ففي
دخوله وجهان وذكر الماوردي ان السواقي التي يشرب الارض منها يدخل
ولا يدخل المسيل في بيعها وفي دخول دولاب المائلة او جهه احداهما يدخل
هما والدا ب وثانيتها لا وثالثتها ان كان صغيرا لم ينقله صحيحان غير مشقة
لم يدخل وان كان جبارا لم ينقله الا بمشقة او تفصيل دخل ولو كان في الارض
سما د فالبايع احوبه الا ان يكون سبطا فيها واستعمل **و** اما الزرع ففي
ففي صحة بيع الارض المزروعة **ط** رقا **ح** احدى فيه قولان والثاني في
الصحيح القطع بالبقعة **و** الثالث القطع بعد ما ذاب الامام احتمالا في

جربان

جربان الخلف في صحة بيع الدار المستجوبه بالامتنع اذا كان لا ياتي ثمنها
الا في مدة لئلا اجرة فان قلنا يصح بيعها قبل بدخل في بيعها لا يحلوما
ان يكون ما شغل مرة بعد اخرى او يشغل دفعة واحدة والاول اما ان
يكون في عام واحد او في اعوام الضرب **الاول** ما شغل دفعة واحدة
كل لحظة والشعير والجزر والفجل واللفت والقطن الذي يحصده كل سنة
والثوم والمصل **قال** الرافعي والسابق وليس كذلك فانه من الضرب الثاني
فلا يدخل في مطلق بيع الارض ولو قال يحقوقيها ثم لا يورم البايع بقطع
الزرع الباقي له في الحال وله ما خيره الى ان حصاده وحصده او لا تمت
الحصاد وان كان بغاه للنفع كالتمر وعليه قطع العروق التي يضر بها
الارض كعروق القطن والدره وشتوية الارض كما اذا كان في الدار امتعة
لا يسعها باب الدار سقف حتى يخرج وعلى البايع ضمانه قال الفاضل ابو
الطيب فيلزمه ارش النقص ويحتمل ان يقال يلزمه بناء وهذا ما اوردته
الحاجي فاما ما لا يضر بالارض فلا يلزمه قطعه كعروق الخنطة وفيه وجه ولو
زال الزرع قبل ان الحصاد لم يدخل له الاستفاعة بالارض لا وقت الحصاد
كما لو احتساج في نقل امتعة الدار الى شهر فاحمده ونقلها في يومين لم يكن
له الاستفاعة بها بقيمة الشهر وليس له دياسة الفم وشقيقته في تلك
الارض **الضرب الثاني** ما عدا سنين ومخزومة بعد اخرى
كالقرط والهندباء والغنم والترات فالظاهر من حرمه بقي للبايع وفي
دخول اصوله في بيع الارض الخلف المتقدم في الاستحار وذلك لما يؤخذ
بمرته مرة بعد اخرى كالقطن الحجابي فالتمه الظاهر منه سقي للبايع وفي
وفي دخول اصول الخلف وقطع الشيخ ابو محمد بدخولها ووقع في الوسيط
عنه عكس هذا وهو وهم وظاهر نقل الامام عنه انه فيما اذا لم يظهر من
الزرع شيء بان بيع عقب جره وهو مقتضى تعليله وعلى القول بدخولها
فعلى البايع قطع الجره الظاهرة سواء بلغت او ان الجزام لا فالامتوى الا القصب
فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون ما ظهر قد انشفع به وعن الماوردي

ان في استحقاق سقية الخبز الى اوان الجزو جهيد ومحمل قبض الارض
 المروعة بالخلية في اظهر الوجهين واجراها بعضهم في الخلية بين
 المشتري والدار المسجونه باسمه البايع وزعم الامام انهم
 فيها ظاهر المذهب والمذهب خلافه ومنهم من قطع به ولم يجزها فيه ثم
 المشتري ان لم يعلم بان الارض مؤنوعة بان كانت رويته لما تقدمه
 على البيع يثبت له الخيار فان اقبل له طلب اجرة مدة بقا الزرع
 الى الحداد فيه وجهان اظهرهما لا يباع دارا مسجونه باسمه لا يستحق
 عليه اجرة مدة التفريع والثاني واخاره الغزالي نعم وهل يثبت الخيار
 للمشتري اذا لم يعلم بان في الدار امثله قال الامام قيل يتخير ان احتاج
 نقلها الى مدة اجرة وقيل لا خيارا ولا يخلو الدار عن امثله غالبا الضرب
 الثالث ما شغل من بعد احزي للزراعة عام واحد كالبطيخ والخيار
 والقنا فله حكم الشجر فدخل في بيع الارض على الصحيح او حكم
 الزرع فلا يدخل بقول الروياني الا ولا غرض الشافعي ونسبه الماوردي
 الى المعتزليين ونسبه المالكي الى البصريين فيسبغ في امله ويمر به للبايع
 قال واما المورق فاصله لا يبقى الا سنة ثم يموت بعد ان يستحلف مكانه فان
 سدد في بيع الارض والزرع الذي يستحلفه المشتري واختلفوا في ان
 البنفسج والزعفران والضرب الاول والمالي والاصح انه من الثاني فاصله
 للمشتري والظاهر منه للبايع ومنهم من اخذه بالزرع فدخل اصله وواظر
 منه للبايع والحق الماوردي بصل الزعفران وشجر الورد وجميع ذلك
 اذا الطوق بيع الارض فاما اذا باعها مع الزرع فسيأتي في اللفظ الشاكس
فروع الاول قال الامام ولو باع الارض دون زرعها بشرط ان
 يقلعه ففي وجوب الوفاء بالتفريع تردد للاصحاب الثاني في لو باع ارضا
 فيها بدو لم يثبت او ثبت بعضه حكمه مع الارض المؤنوعة في جميع ما تقدم
 فالبدو الذي لا نبات لسانه ويؤخذ دفعة واحدة بالحنطة لا يدخل في
 بيعها ويكون هو وما ثبت منه للبايع قال الماوردي الا اذا قلنا انه منطر في

الزرع

الزرع الظاهر وان جداده فيكونا وله جزء ثبت من هذا البذر للبايع
 وثبت للمشتري الخيار ان لم يعلم به فان احادوا كان عالما به استحو
 عليه ابقاه حتى يثبت ويستقصد وفي حصول القيص بالخلية الوجهان فان
 ترك البايع البذر لم يستقطب خياره وعليه القول نص عليه وكذا ان قال
 امرغ الارض منه ان مكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم نباته لنوا
 النخل والجوز والشمش والورد والمغناص والقرط والكرات حده في الدخول
 في بيع الارض حكم الاشجار فيجوز فيه الخلاف واما الدفان المدفونة في الارض
 فلا يندرج في بيعها كالنور والاحجار والاحشاب واذا اشترى ارضا
 فوجد فيها حجارة فاما ان يكون مدفونة فيها او مبنية فيها او مخلوطة فيها
 فان كانت مدفونة لم يدخل وان كانت مبنية فيها كاساس الجدران وبنات
 الدكة قال الروياني دينا مستمدا وطى برخواب قال الامام والغزالي حكمها
 حكم البناء والغراس فيجوز فيها الخلاف وحزم جماعة منهم الروياني والرافعي
 بدخولها وحزم العمري بعدم دخولها وعليه القول بانها لا تدخل حكمها
 حكم الاحجار المدفونة وان كانت خلقية في الارض اندرجت معها وجد
 هذين الضربين الاخرين عسانا كانت ثمرها الزرع والغرس على ما سياتي
 واما الضرب الاول ففيه تفصيل ياتي اذا قرر ان الحاخ الدفونة
 لا يندرج في الارض فالارض اما ان يكون خلية لا نبات بها او بها نبات
 القسم الاول ان يكون خلية فالمشتري اما ان يكون عالما بها او لا فان
 كان عالما باسما الارض عليها وبصرها بها فلا خيار له وللبايع نقلها
 وان ارد ذلك بالمشتري ولو ابا فلعلها للمشتري لاجبانه على قلعه وان لم
 ينشر ببقاها بخلاف الزرع ولا اجرة للمشتري في مدة القلع والنقل
 وان طالت وفيها وجه انه اذا لم يدر في ايقاعها من الاجبر البايع على نقلها
 واذا نقل فعليه تسوية الحفرة ان كان جاهلا بها او عالما بها جاهلا بقررها
 فاما ان يكون في نقلها ضرر على المشتري ام لا على المقيدين فاما ان يكون في
 ابقاها ضررا فلا يندرج اربعة احوال الاولى ان يكون في قلعه ولا في نقلها

ضرر بان يكون لا ينقص الا من لا يضر بغيره ولا عزم لو بقيت ولا خروج
الى تسوية لو قلعت او خروج الى تسوية في مدة لم يشر لهما اجر فلما باع
النقل ولا خيار للمشتري والمشتري الزامه به وفيه وجه انه لا يلزمه
وجزم به الروياني وهو مفهوم كلام العمراني ثبت له الخيار **الثانية**
ان لا يكون في قلعهما ضرر بان كان لا يسقطها ويحتاج في قلعهما الى مدة مكنها
اجرة وفي ترهما ضرر بان كانت تضر بغيره وقت الزرع والشجر فيوم البايع
يرفعها ولا خيار للمشتري قالوا من يدرك اللعب في زمن سركا زالة
اسد او الما لوعه او الحرس او رد الابن والمغصوب او ازالة المرفق يدواني ومن
يستير او ميلان السقف والحداد من غير احتياج الى غير جديده فاذا انقل
لزمه تسوية الحفر على المنصوص وفيه فيما اذا حفر الغاصب الا من لا يضر به
الارض فالاكثر من فردوا النص فزوتوا ونقصه خرج وجعل المسلمون على
قولين وفد الشيخ ابو حامد المدة التي لملها اجر وتعتبر تعطيل المنفعة
فيها بيوم فما فوقه وجعل البند بنحو الروياني اليوم فمادونه من المدة التي
لا اعتبها ردها ولا اجر لملها وجعل المدة للمعتبر اليومي فما فوقها
الثالثة ان يكون في قلعهما ضرر وفي انقضاء ضرر كما لو كان قلعهما يحتاج
الى مدة طويلة لملها اجر او كان الحفر يعيب الارض وكانت الاجار منع عروق
الاشجار من الانفسار فللمشتري الخيار ولا يسقط خياره بان يترهما
البايع وفي سقوطه ببدل البايع اجرة مدة تعطيل المنفعة بسبب القلع
وحمان احكامها لا يسقط وبما قاله جميع المتقدمين فما اذا اذنت زيادة
في المراجعة وقلنا لا تخط فوالا المشتري لا يفتخ وانا احط الزيادة هل
يسقط خياره فان خاز على البايع النقل والتسوية كما مر شوا كان قبل
القبض او بعد قال الماوردي لا يجب التسوية على البايع قبل القبض قولا واجد
بل ثبت للمشتري قال الروياني وهذا الظاهر وعلى طريقة القفال فيه
وحمان بناهما على ان جناية البايع قبل القبض كاللثة او جناية الاجنبي وهل
للمشتري اجرة المثل المدة النقل ان قلعهما في مدة لملها اجرة ان كان قبل

القبض

918
القبض انبني ذلك على ان جناية البايع كاللثة السماوية ولا يجب وجنا
الاجنبي فيكون خيرا حذر النقل بعد القبض وان كان بعد فوجها ان
اختيار الشيخ ابي حامد انما لا يجب واصحابها وقطع به بعضهم انما يجب
وجزم العمراني بانها لا يجب قبل القبض حتى بعد وجبه في بحر وفيه
دلالة اوجه اطرها فالتما ان يجب بعد القبض قبله وجعل الغزالي
للخلاف فاحذر اخر وهو ان الاجرة هل تدخل في الارض كما اذا عصب ثوبا
سماوي عسرة فليست حتى صارت قيمته خمسة هل تندرج الاجرة في
الخمس التي هي ارشام يجب معها فان ادرجنا الاجرة فيه فلا اجر له
وان لم ندرجها وجب ولو بقي في الارض عيب بعد التسوية ففي وجوب
ارشده مثل الخلاف المذكور في الاجرة وهو ان قبل القبض مبني على ان
جناية البايع كاللثة او جناية الاجنبي واما بعد فهو عيب حدث
بسبب متقدم على القبض وفيه خلاف وفي طريقة ما لته انه يجب بعد
القبض قولا واحدا **الرابعة** ان يكون في قلعهما ضرر كما مر ولا يكون في
ترهما ضرر بان كانت بعيدة لا يصل اليها عروق الاشجار والزرع فليس
الخيار على المشهور وظاهر النص وهو مقتضى كلام الامام والسيد يحيى وسليم
انه لا يثبت الا اذا اطلت البايع النقل ولا يستقط خياره بان يعول
البايع اقلع واعزم الاجرة وارش النقص فان اجاز نقلها البايع لزمه
تسوية الحفر وفي وجوب الاجرة وارش نقصان من بعد التسوية خلاف
المقدم ولورضي البايع بترك الاجار فيها سقط خيار المشتري ثم ان كان
المصدر منه لفظ الهبة بان قال وهنك الحجار واحمضت فيها شرائط
الهبة من رويتها قبل دفعها وغيرها ومن المشتري وسلمها لهما على المربة
وليس له الانتفاع من قبلها وفيه وجه انه لا يملها وان لم يجمع فيها شرائط
الهبة ففي اعتبار هذا اللفظ وحمان مرتبان على لفظ الترك واولا لا اعتبار
ان اعتبرناه ففي افادته الملك الوجهان الا يتان في لفظ الترك وان كان
التماد منه لفظ الترك بان قال ترهما لك فهو يملك قري ويجرد اعراض

فيه وجهان اظهرهما الماني فان قلنا انه تمليك قال الماوردى لا يفتقر لا قبول
 ولا تبين للبائع الرجوع فيها وكلام القاضى بعضى انما يفتقر لا القبول وقال
 الامام له الرجوع فيها وادعى الاتفاق عليه وتبعه الغزالي في الجهر وهما
 كالوجهين في النعل اذا رد الجارية بعيب وقيل هما كالوجهين في من ثلث حنطة
 ولم يجد مثلهما يغرم القيمة ثم وجد مثلهما هل للمالك ردّها وطلب الثمن
 وكالوجهين فيها اذا وجد المشتري بالسلعة عيبا بعد ان حدث عيبه
 فاحذر الارش وزال العيب الحادث هل له الرد بالعيب وان قلنا انهما
 اعراض فلو انقلعه يوما من الدهر كانت للبائع ولذا الرجوع فيها ويعود
 خيار المشتري **الفصل الثاني** في ان يكون في الارض غراس فان كان موجودا
 عند البيع واشتراه مع الارض او فرعنا على دخول الارض في البيع نقضا
 الشجر ويعيبه بالاسجاع ويعيب الارض في الاحكام المتقدمة في الحالات
 الاربع في ثبوت الخيار وجوب الاجرة والارش والسوية وسائر الاحكام
 غير ان الفقهاء قالوا في الحالة الرابعة فيما اذا اخار البائع الزلزلها
 المشتري فيه الخلاف المتقدم ولو قلع المشتري ثلث الاشجار بعد ذلك
 هل للبائع قلع الاشجار فيه وجهان ينبغي ان عليا اذا اثلث حنطة وفقد
 الثلث اخذ القيمة ووجد الثلث هل له الرد والمطالبة بالمثل وان كانت
 المشتري احدهما بعد الشرا فان كان عمالما بالاجار فالبائع فلهما ولا يضمن
 ارش نقص الاشجار بالقلع وان كان جارا هلا هلا فلهما ولا خيار له على الصحيح فان
 كانت الارض بقص بالاجار ايضا فانظر وان لم يورث الغرس وقلع الغرس
 بقصا فان في الارض قلع القلع والفتق وان وورث الغرس او القلع بقصا فان
 سئل له ان لا اخذ الارش واذا قلع البائع الاجار فاسحق الغرس فعليه
 ارش النقص قطعاً ولو كان فوق الاجار زرعا اما للبائع او للمشتري فقيل انه
 انه كالغراس والصحيح وقطع به جماعة انه يترك الى اوان الحصاد واذا قلع البائع
 الاجار بعد الحصاد فعليه ثنوية الارض **فروع** اذا بيعت الارض وسمي
 حجارة داخلها في البيع بان كانت مخلوطة فيها او مفيدة وقلنا ان دخولها في

بيها

بيها فان كانت لا تضر بررع ولا شجر بان كانت عروفا لا تقل المما فلا خيار
 للمشتري وان كانت تمنع عروفا من الانتشار فوجهان صحهما انه عيب
 سميت الحيا وثانيهما لا وهذا فوات فضيله قال الغزالي وعندي ان هذا
 يختلف باختلاف المواضع والمقصود منها عادة فان كان امثالا تلك الارض
 بقصد للزراعة والغراس فهو عيب وان كانت بقصد له ولغيره فليس بعيب
 وعلى من صح لو كانت تضر بالشجر دون الزرع فهل هو عيب فيه وجهان
 اصحهما انه عيب وقال الماوردى الاصح عندي انه ينظر في تلك الناحية فان
 كانت الارض فيها مرصدة للزرع او بعضها للزرع وبعضها للغرس لا يكون
 عيبا وان كانت مرصدة للغرس فهو عيب قال الروياني ولعل اختلاف الوجهين
 على هذا التفصيل فلا يكون في الجواب اختلاف وهو كما ذكره الغزالي فيما اذا كانت
 تضر بالزرع والغرس قال الماوردى وهذا الخلاف الاجار المدفون في الارض
 فانما اذا كانت تضر بالغراس دون الزرع يلزم البائع فلهما وجهان احدهما
 وحكي الروياني فيما اذا صلحت الارض للزراعة دون الغراس يشبه الاجار
 المدفون عن الاستحقاق ان ليس بعيب وعن الجهرية انه عيب وفرق
 اللفظ الثاني الماع وهو العستان بالعجمية وهذا الحرم فطلق في الشام
 والعراق والعجم على العستان سواء كان فيه عيب ام لا فاذا اثار بعينك
 الباع او العستان والحرم دخل في البيع الارض والاشجار ونقصا فلهما
 الاما لا يدخل في بيع الشجرة من الغرس اليابس او اوراق الغصاة واعطاه
 الخلاف على تاسياني والحايطة المحوطة ولو كان في العستان بحرم باسته
 او عروفا شجرة يابسة فيظهر انها لا بدخلان بخلاف اصل الجدار المتهدم
 وفي دخول الغرس الذي يوضع عليه قضبان الحرم وهو المسمى باللعب عندنا
 في هذه الالفاظ ترد للمشيخ ابي محمد واخرا الامام والغزالي دخوله قال
 الرافعي والعادة في بلادنا اخراج الحايطة عن مستمى الحرم واذا خال في مستمى
 العستان ولا سعدان دون الحرم ما استمر الاصطلاح به اي عند سمر عك
 القول بان الاصطلاح الخاص كالعام على تاسياني ان يشاء الله تعالى ولو كان

في السنان بنا في دخوله الخلاف المتقدم في دخوله في بيع الارض والحق للامام
 بنا السنان باستجار الدار ولجري بعضهم الخلاف في دخول حايطة السنان
 المحوط به ووجه الرواية في ضعف الجزم بدخوله ولو قال بعثك هذه الدار
 سنان دخلت الانية والاستجار جميعا ولو قال هذه الحايطة سنان ابيع
 المحوطة دخلت الحايطة المحيطة والاستجار وفي البناء الخلاف السابق قاله
 البغوي قال الراعي لا ينضم في لفظ المحوطة فرق بين الانية والاستجار وفي البناء
 عليه خلا او يكونا معي الخلاف قال البند بنجي ولو كان السنان محوطا فقال بعثك
 هذه الحايطة سنان والحداد وحده وام القرابة والدسكرة وهو اسم لها بالعجمية
 واذا قال بعثك هذه القرية او هذه الدسكرة دخلت فيها الارض والانية والخصر
 المحيط بها والدور والدكاكين والحمائم والتساجات التي تحيط بها البيوت
 واما قول الماوردي لا تدخل اراضي القرية فيها فماده اراضي المزارع وفي دخول
 الاستجار الوجهان المتقدمان في دخولها في بيع الارض واخبار الامام الرسول
 وجزم به الغزالي وان كانا اخيرا اعدم الدخول هناك قال صاحب التواريخ
 وحتم وجما بالثام فاما من انزعت الاستجار ديرة فلا تدخل او قبله فدخل
 كما في الدار فلو قال الحقوقها في المهدب والشايل والسمية او البحر ايمان فدخل
 ونوسط الماوردي فقال يدخل ما ينزل من المستاجر من الشجر ولا يدخل
 بستانها واما المزارع فلا يدخل ولو قال الحقوقها وذكر الامام والغزالي انما دخل
 عند الاطلاق وفتح الغزالي عليه وقال لا يستقبح الزرع الظاهر ولا البعد
 الكامن يستقبح اصول البقل كما مر في بيع الارض ورام بعضهم الجمع بين كلامهما
 وكلام الاصحاب فحمل كلامهما على مزارع داخل القرية وكلام غيرهما على المزارع
 الخارجة عنها قال ابن جرح يدخل فيها اذا قال بعثك الحقوقها قال السن بنجي ولو
 قال بعثك القرية بارضها دخلت المزارع كما لو قال عمار عمارا **اللفظ الثالث**
 الدار فاذا قال بعثك الدار دخل فيها الارض وبنائها وفي البناء قوله لا يدخل
 وهو بعيد عريب ولا يدخل فيها شئ من المنقولات كالرفوف الموضوعة على الاوتاد
 والسلا لم المنقولة التي لم تسمى ولم تطين في الشتر المنصوبة فيها والكسور

والدفاين

والدفاين التي بها وان كان بها بر دخل بناء فيها ولا يدخل الدلو والبركة
 والرسا وحكي بعضهم في دخول الة الاستقانة اوجه كالمساقفة والدولا
 والبركة قالتم ان كان صغيرا لم ينقله من غير مشقة فلا يدخل اياه
 فيه دخل واما الحاصل من المائة البيرة فله سند ربح فيه يخرج ذلك الا على
 ان الما الذي في البيرة هل يكون ملوكا لصاحبها وفيه وجهان احدهما قول
 ابي اسحاق ونسبته الماوردي والرواية في الجهور وجعله ظاهر المذهب
 انه لا يملكه الا بخره غير ان له منعه غيره من التصرف في يده فان اغترف
 منه غيره شيئا فله بدليل ان الراد بالعجب لا يرد بدله وان لم يستاجر استعماله
 وثانيهما قول ابن ابي هريرة وهو ظاهر المذهب عند الراعي انه يملكه
 ويدل عليه رد الدار بسبب عدم ما البيرة فان قلنا انه غير ملوك لم يدخل
 في البيع لكن المشتري احق به قال الراعي في هذا الطلقه ولجمل على ما ينبع بعد
 البيع اما ما ينبع قبله فلا معنى لصره الى المشتري وفيه نظر ولو شرط دخوله
 في البيع بطل وان باعها معا بطل في الما وفي البيرة قول الماوردي ان قلنا انه
 ملوك ففي دخوله في البيع وجهان اظهرهما انه لا يدخل مبيع على ملك البائع
 ونحوه واشترط للمشتري فعلى هذا الا يصح البيع حتى يشترط ان الما
 الحاصل للمشتري قال الرواية في اذا شرط فان كان قد راعا وما بالعرض
 والعش جازا ويجوز لا فلا وفيه نظر قال الامام او يقول بعثكها وبنائها
 من الماء وثانيهما انه يدخل بشرط منلة الماء التي لم توبر ووجه ابن ابي
 عسرون وكذا الحكم لما اذا باع ارضا وفيها بيرة او كائما وحدها ولو باع
 بعض البيرة ففي دخوله مقابلته من الماهة الخلاف ولا سند ربح العباد ان
 الظاهر في بيع الدار والارض كلفظ الفار والماء والبحر يتبلدون
 للبائع على قول ابن ابي هريرة انما ملوكه وينبغي ان يكون فيها الخلاف في الما وكلام
 الراعي يشير اليه وان قلنا بقول ابي اسحاق انما غير ما وده لم يدخل والمشتري
 احق بها وجزم الامام والغزالي بدخولها فيه وقرأ بينهما وبين الما بان هذه
 ملوكه نقولا واحدا والباطنة فعاد ان المذهب والقضه بدخل في البيع الا انه

لا يرد بيع دار فيه معدن ذهب ولا معدن فضة بفضة اذا عُلِّق
 بالمعدن حين العقد فان لم يعلمه لزم بان يرد في صحة وجان في
 بيع معدن الذهب بالفضة وعكسه فولا الجمع بين مختلفي المعدن وسنتي
 من الموقوفات مضاف الدار فيه دخل في بيعها على الصحيح واجرى الوجهان
 في الواج الدكاكيني وقطع بعضهم بدخولها واجرى في دخول رأس البيوت
 ولو كان الغلوة موقولا كاقفال الحديد لم يردج هو ولا مفتاحه قطعاً واما
 الثواب فما اتت منها للردام بتمت الدار كالبنية والسقوف والابواب
 المنصوبة فيها وما عليها من الغلوة والطارق والسلاسل والصفاب والدرج
 المعقودة والرفوف المبنية من يفتل البناء فدخلوا وقد خل الحمار التي فيها
 ونصر الشافعي على ان الحمار لا يدخل فيها **قال** الرمي او ادحمات
 المحاذي في يحد من الخشب فغسلت فيها اما البني فيها فدخل ويتعوه
 وقال الغزالي ان كان الحمار لا يستقل دون الدار فدخل وان استقل
 فهو من الدار كالبناء من البستان فيجوز فيه الخلاف وهو شئ انفسه فيه
 ويدخل في بيعها النور والكانون المبني وقال الغزالي عند ان النور
 قرب من الاحانه ولعله اولى بالدخول ولم ار لهم تعرضاً له ونقل العراقي
 فيه الوجهين واختلفوا في امور **احدها** لو كان في الدار اشجار في
 دخولها في بيعها الخلاف المتقدم في دخولها في بيع الارض كذا قال قوم
 الغزالي فيها ثلاثة اوجه **الثلث** انما ان شرف بحيث تسمى الدار
 يستأنام تدخل وان قلت بحيث لا تسمى تسمى ما استأنام فدخلت والامام
 جعل هذه الاوجه ثغراً على ان الاشجار لا تدخل في بيع الارض فدخلها
 في بيع الدار اوجه وحصل الثالث عدل وهذا الحسن **الثاني** في حجرة
 الرخا وفيها ثلاثة اوجه اصحها يدخلان وثانيها لا قال الامام وهذا القياس
 وثالثها سدرج الاستفاد والاعلا قال الغزالي ولا خلاف في اندراجها
 في بيع الطاحون قال الرازي والامام اشار الى ذلك والذي فهمته من
 كلامه ما يقتضي القطع بدخول التخت في خاصه وصرح بالخلاف في

الفوقاني

الفوقاني وذكر الماردي الا وجه فيما اذا باع ارضاً وفيما رجاوه مفرقة
 على النقص في دخول البناء والغرض في بيع الارض اما على القول بعدم دخوله
 فلا يدخلان قطعاً قال القاضية في دخول صندوق الطمانين الخلاف
 في دخول الحجر الاسفل وهو الذي جعل فيه الشق فوق الحجر **الثالث** الاحاث
 للمنية للصنع او للدفع او لاستخراج الشجر او للمعجن والاختيار
 المنفعة لدق القصارين في السلاسل المسمرة والرفوف المسمرة والادواء
 المبنية في الحيطان والستور المسمرة في دخولها في بيع الدار طرقتان احدهما
 القطع بالدخول والثانية فيها وجهان اصحها انما تدخل في الارض قطعاً
 جارية هذه وان قلنا البناء والغرض لا يدخلان في بيع الارض وقطع بدخول
 الاحاث في بيع الصبغة والمديونة كالحجر في لفظ الطاحون قال ولو
 كان في الدار مديونة دخلت في بيعها في دخول احاسنها وحماني واولي
 بالدخول من احاسن الدار قال المتولي واصل الخلاف في هذه المسائل
 الخلاف في جواز الصلاة الى العصا المغروقة في شطح الاعنة ان جوزه
 دخلت في الارض وهو يقتضي الشئوية بن اسم المديونة والدار وعن القفا
 ان الخلاف جارية قد رجم وان كانت السلاسل مسمرة لم يدخل وقال
 محلي لحمل وجهين ادلا بتم الاستفاد الا انها كالمفتاح واجرا الامام الخلاف
 في دخول الخبز رانة المسمرة لتخليق الثياب وضابط محل الخلاف ان
 ثبت الشئ في الدار اقصد الاستفاد ويمن بقله على هيأته مع ثغره
الرابع لو اقل بالدار سناط على خياط من جدددها في دخولها
 البيع طلبة اوجه احدها لا لو اتصل بها حجر او رجة لا يدخلان **الثاني**
 يدخل كالخففة والبيات والثالث ان كانت جدوع السناط من الطرفين
 على حيطان هذه الدار فدخل وان كانت من احدهما على خياط دار اخر لم يدخل
 واعلم انه يدخل في بيع الدار حقوقها الخارجية عنها كحجر الماء والحمران
 كان لها حرمات كانت في درب غير نافذة في دخول الاشجار التي حرمها
 الخلاف في دخولها اذا كانت في الدار واما الدار التي في الشارع فلا حرم لها

و يحتاج في بيع الدار الى ذكر الحد و الاربعة فلو انصر على حد من لم يكن
وان انصر على ثلاثة فالدار و دى الرويا في ان كانت نذرها بطرادات
تميزت قال الصحيح الصحة وفيه وجه انه لا بد من ذكر الرابع **فرع** لو فتح بابا
بين داريه المتجاورتين وسد بابا احدها وصار يدخل اليها من باب الاخرى ثم
باعها لمرديني للمشتري حق الاستطراف الا من الباب المستند و دون باب
الاخرى **فرع** ثان لو باع دارا فيها قنطرة قال البغوي ان كان مفروشا
فيها دخل و الحق باجز الارض وان كان مجموعا فان جعل دله للثابت دخل
وان جمع لنقله او استعمله عند حاجته فلا **فرع** ثالث قال الرويا في
لو باع سفينة دخل في البيع الثما المتصلة وفي المفصلة التي لا تستغنى عنها
وجه ان اي كالقحاح و الحاديف و هما كالوحد في الفناج . اللفظ الرابع
اسم العبد في تلك العبد على سيده فلو ان باسا ناصحها لا غل فاذا مله
سيده فالا و باعه فان قلنا غلله فان شرط المالك لنفسه فهو له وان اطلق
بيعه لم يدخل في بيعه وهو بديعه راجع عن تملكه المالك لو بشر على دخول
المالك فان قلنا لا غل اعتمد فيه شرائط البيع من الرتبة والبركة وغيرها
فلو كان مجهولا او غائبا لم يصح و قد ان كان دينيا او المزدنيا او كان فقد اد
مطعموا و الثمن من جفسه وان كان من غير جفسه كما لو كان فضة و الثمن
ذمبا او بالعدس وفيه قول بالجمع بين محتمل في الخدم وان قلنا على ان
ان المالك يتقلل لا المشتري مع العبد ولا بائنا يكون مجهولا او غائبا او حلقوا
في تملكه فقال الامر طري لان المالك تابع ومحتمل في التابع ما لا محتمل في
المتبوع فعلى هذا لا يعلق للعبد به و جزم به جماعة وقال ابن سريج و ابو اسحاق
وهو الصحيح المالك ليس مبيعا اضلا ولا مبعادا شرطه للمبايع سقيه له على
العبد كما كان للمشتري ان تراعه منه كما ان للبائع قال الراعي فعلى هذا لو كان
المالك بوياء و الثمن من جفسه فلا بائنا و على الاول لا يجوز ولا محتمل الركا في
التابع قال الامام وحكي صاحب الشرب المعينين عن ابن سريج قال والخلاف
فيما اذا قال بعثتك العبد بما اذ قال وما له فهذا اقطع ملك العبد

ذكر

و كل منهما مقصود بالبيع و على رأي ابن سريج لو رده بعيب رده مع ماله ولو
استحق الرجوع بالشرع عيب قد يمر قوم مع ملكه المالك سليما و مبيعا ولو باع
عبد افغى دخول ثبانه التي هو لا سيما في البيع بل لا بد وجه سواء لهما
السيدة و قلنا ملك او ليس لها من غير تملك احد هار و صحة الثوري
انما لا تدخل شي منها **الثاني** في انهما يدخل و من جهة الغراي و صحة الراعي في
المحرر و الثالث انه يدخل منهما ما يستتر العورة دون غيره و حكم الامة حكم
العبد قال القزالي و لعل العبد من الفرس يستأير العورة من العبد وهو
ما يقارب الفرس و حكي الراعي عن الاصحاب ان العبد اذا دخل و يدخل فيه
النعال المسخرة و ربه الناقة الا ان يكون من ذميا و فصة و في كلام الامام في غير
هذا الموضع اشارة الى تردد في دخول النعل و يوجب الخلاف في دخول
الرؤوف و السلا لم المسخرة في بيع الدار ولا يدخل العوط الذي في اذن العبد
والامة في البيع فطعا اللفظ الخامس من الشجر وهو كل نبات له ساق
ومنه الخلفاذا باع الشجر اما مفردا او مع الارض بالنشر او بتعا على
قول تبعيته لها دخل فيها من جهة العلق الاعضاء و الجريد الا ان يكون
الغصن قابضا فلا يدخل في بيع الشجر الرطبة قال البغوي و محتمل انه
يدخل كالصوف على الظهر و فيه نظر قال الامام هذا لا خلاف في دخول
اعضاء الخلاف و حكي في كتاب الرهن فيه و حكي في الفقيه الخلاف في نوع
نوع يقطع كل سنة من وجه الارض فهو كالرطبة اي و تكون ما ظهر منه للبائع
ونوع يقطع اعضائه و يترك ساقه و يقطع ايضا الاعضاء من جوانبه فلا
يدخل الاعضاء في بيع الشجر لانهما شئان شئان الاشجار و يدخل في بيع
الشجر ايضا الاوراق و طلفاد و اوراق الغصن و هو الثوت و قال ابو
اسحاق و رق الثوت الشامي هو الابيض الذي يقصد منه الورق لا يدخل في
زمن الربيع اذا انفتح و سقى للمبايع كالنمرة المورة و جزم به المادري و صححه
الرويا في و اما ورق غير الشامي وهو الاخضر الذي يقصد ثوته و الشامي المبيع في
زمن الخريف فهو للمشتري فطعا لا انقله بعضهم و حكي الرويا في عن الاشجار

اطلاق القول ببقاء الورق للبائع وحكي التفرقة المذكورة عن غيره وفي محقق
ورق لا حرج ورق الذي من التوث الا يبين فانه لا يصلح لزمية المدعى على ما
سيتبين في المسأله وطرد الماورد في عدم الدخول في كمال بقصد منه
الورق كالسدر وحكي المتولي فيه طريقين اظهرهما انه لا فرق بينه والثاني انه
لا فرق في التوث فيا في فيه الخلاف للرد الاجح في كمال مسقط لخرجه من اصله
هفتح ورق التوث قال الغزالي وشيخ الحناجوزان بلحق شجر الغرس
والجوزان يقال هو للبائع قطعا وقطع الماورد في الرد بان يثبت
للبيع اذا ظهر قل **ومثله** ورق السله ويحل فيه من جهة السفلى
العروق ثم ان كانت بايسته وجب تغريب الارض منها في الحال فلو شرط ان يقطعها
بطل البيع ولو شرط القطع لم يدخل العروق ويقطع من على وجه الارض وان
شرط القلع يقطع بعروقها وان كانت رطبة فان شرط قطعها او قلعها صح
وانع الشرط وقال الفيرى اذا باعها بشرط القلع لا يصح وعي الزمب لو لم
يقطعها وترتها حتى تمت وكبرت قال القاضى في استباح العقد قولان قالوا
اشترى شيئا واختلفت بغيره وقال البغوي البعش عليه ويغني ان يكون المشتري
الكل ولا خيار له كالثمره ذكر قال ورايت للشيخ في المعاني ان الشجرة ان
كانت لا تختلف في الخل فالمشتري بالخيار وان كانت تختلف قالوا فلو كان
وان شرط الا بقاء اطلق استحق المشتري بقاءها مادامت وفي دخول الغرس
في البيع وحمان وقيل قولان احدهما نعم فلو خلا يومين من الشجرة كان للمشتري
ان يغرس بدلها وان بيع الغرس من غيره واصحها لا يثبت البائع القلع ان لم
يبدل الارض وان بدله فوجهان وجري الخلاف فيما اذا استغنى باع الارض
شجرة هل سقى مغرسها له قال القاضى واولها يبقا به ويجري في اساس
الحج زان اذا بيعت دون الارض من غير تعرض للاسنان ولجر ايضا في البياض
الذي بين الاشجار الذي لا يمتنع الا شفاع به الاتبع لاشجار وجزم الماورد في
بعد الدخول وفي دخول الغرس في اساس في الارض وجهان ينفيان على
دخولها في البيع قال الغزالي ويغني ان يخرج على الخلاف ما اذا شهد الشهود

الحج زان

الحج زان هل يكون شهادته في اساس وهو جار ايضا في دخولها في الرهن
ورعان الاول قال الماورد في لوني او غرس في ارض مضمومة ثم باع البنا
والغزالي واطلق فوجهان احدهما لا يصح لا قبضا اطلاقا بقاء ثانيا **سا**
يصح ويثبت للمشتري الخيار ويقضي هذا ان يثبت الخيار للمشتري اذا كان
الا بقاء مستحقا للبائع بان كان قد استأجرها لذلك ولم تغر المدة ولو علم المشتري
ذلك فيحتمل ان يقال استحق الا بقاء في بقية المدة بلا اجرة كما لو كانت الارض ملكه
ويحتمل ان يقال يستحقها كما يستحقها عليه مالك الارض بعد انقضاء المدة
وهو الاشبه وعليه العمل ولا نفق في المسئلة عن اصحاب **الش** اني اذا ثبت
بين الشجره حولا اصلها فيحتمل ان يقال استحق انقضاء سببا ودون غير له غلط
الشجرة والعروق المتجددة ويحتمل ان يقال يوم المشتري بقطعها حال وجوده
اغصان شجرته في هو اذ رعيه واول ويحتمل ان يفرق بين ما جرت عادته ان
فستختلف معنى دون غيره والاول اظهر **فصل** في استنباع الشجره الثمره
واذا بيعت الاشجار وعليها ثمارها حكم في غير الثمره ما تقدم **واما** الثمرة
فقد قدم في الشرح عليها مشله لان الغزالي جعلها اصلا للثمره وهي تبعته
للأم فاذا باع حيوانا حاملا دخل الحمل في البيع ان كان مملوكا لما لا امره انما
وهل هذا الرضا بانثقال الملك في الام عنه اولاه لم ينقل الا بعوض
فيه معنيان يخرج عليهما دخوله في الهبة القديمة انه يدخل والحج زان دخوله
في الرهن لوجود الرهن بانثقال الملك في الاولى وتعلق الحق في المانية واستفا
العوض في الوجوه والحمل بعد الرهن في حينه لا يبيعها حاملا وما لو خرجت
الام عن ملكه بعوض غير مثاه كما لو رجع فيها البائع عند فلتس المشتري
اورد عليه عوضها يعيب وقد حملت هذه وجبت ببيع الحمل الام في ذلك
اذا لم يخرج منه شيء فان خرج منه شيء فان كان ولدا كاملا بان كانت حاملا
بالش من واحد لم يبيعها المنفصل على الصحيح قال الامام وعلى هذا ينبغي ان
يقطع بفساد البيع على المذهب فان بعض المناخر من معنى ان يقطع هذا
بيع الحامل بخروج حكي الامام في اخر النهاية قولان ان الولد الثاني يضمن للبائع

اذا كان بينهما دون بستانه اشهر وقال انه القياس وان خرج بعض الخبز في
 في الخراج ان الصحيح انه كالمصل فندخل اذا عرفت ذلك فاذا بيعت الاشجار
 وعلمت انما رقات شرطت للمبايع او للمشتري ابتع الشرط مطلقا وان
 اطلق العقد فالنار التي عليها ان لم يكن مبيعة قد حلت في البيع كالحل وهل
 يقابلها جزا من الثمن فيه طريقان احدهما انه على القول في الحل والتأني
 القطع بانه يقابلها قال الامام ومعه عند يتي على الخلاف في الثمرة قبل
 التأخير هل يجوز افرادها بالبيع يعني ان كان له كل منع من بيعها على الصحيح
 في اشتراط الرتبة وان طرقت مبيعة لم يدخل البيع بل سقى للمبايع قال الشيخ
 ابو محمد ودون الحكم للمشتري والتأخير فشق طلع الاثافي ودر طلع
 الفحل فيها وسمى فليقها والمابرون للحل لا يبارون كل الامة بل يكفون
 بنابر البعض والباقي ذهب اليه ربح الفحل وقد لا يورث في البستان
 وسقى هبوب رياح الفحل عليه ان يورثه يكون دون ثمرة المابرون وحاصل هذا
 ان المعبر بسق الكا حتى يبدو عنقا فبد الثمرة من الطلع فمناط انقطاع
 النجعة طورا لمره حتى طرقت انقطاع واسقطت قال الماوردي ولو
 شق الطلع فان كان قبل ان تشققه فهو للمشتري وبعده فهو للمبايع
 كما لو سقى بنفسه وملتحق بطهور ثمرة الفحل ظهور كل ثمرة وغير الفحل من
 الشجر انواع منها ما يقصد ورقه كالنوت وقد تقدم ومنها الورود وهو
 صر بان احدهما ما يخرج في كماله فترشق الكا عنه كالورود والمشتري
 وطهوره فترشق الكا عنه فان بيع سبعة قبل نفقته عنه فهو للمشتري او
 بعده فهو للمبايع وعن الشيخ الى حامد انه للمبايع مطلقا وقال انه ظاهر كلام
 الشافعي وردة الاصحاب عليه وكذا البند صحيح قال الروداني في هذا الموضع
 ومنها من قال انه بمنزلة الذرع **التي** ما يخرج ورده ظاهر كالياسمين
 فان خرج فهو للمبايع والا فلا للمشتري ومنها ما يقصد ثمرة وهو ضرب
 منها ما يظهر في اداء وجوده لا فسر عليه ولا كماله كالتين فاذا بيع بعد خروجه
 بقى للمبايع وجعل جماعة منهم الفاهم الطبري منه الغيب وهو ظاهر المور

الشيخ

الشيخ ابو حامد عني ان له وردا ثم ينعقد فهو كالمشتري والخوخ وقال الماوردي
 العنب نوعان نوع يورث ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع
 بالتيقن الاول يكون بالمشتري فغلب هذا يعني ان الحل كلام كل فرقة على نوع
 ومنها ما يخرج ثمرة في يورث ثم ثمار النور عنه وتبرز الثمرة بلا حائل
 كالمشمش والتفاح والكمثرى والخوخ والسفرجل فان باع الاصل بعد خروج
 البور وقيل انعقاد الثمرة انعقدت على ملك المشتري وان باعه بعد
 انعقادها وثنائ النور بقيت للمبايع وان باعه بعد الانعقاد وقيل تناثر
 النور في المبايع او للمشتري فيه وجهان احدهما وهو المضمون انما للمشتري
 والثاني انما سقى للمبايع واختاره الكرخي والبعوي وقيل الامام فقال
 الثمرة التي تحيط بها من الارز هو على هبة الخوخ الصغار كالمشمش والخوخ
 فاذا بيعت الشجرة وعلمها ان ثمارها تكون للمشتري وما استثنى بالزهر من
 غير حاطة كالكمثرى والتفاح فيه وجهان ومنها ما يكون عرته في عام واحد لا
 ترال الا عند الاكل والموز فاذا بيع الاصل وقد ظهر نفسه فهو للمبايع وان تناثر
 البور عنه فان لم يثمر فهو على الخلاف ومنها ما له فشران كالجوز واللوز
 والفسق فاذا باع الاصل بعد خروج هذا وهو في فشرته فالمضمون الصحيح
 انه للمبايع كالتين وقال الشيخ ابو حامد والاشجار ان لم يشقق عنه الفشر
 الحلبي هو للمشتري ثمرة الفحل وحل هو لا المفسر على ما اذا شقق عنه الفشر
 الاعلا وجزم الماوردي بهذا في الجوز والحق اللوز بالمشمش وغلط القاضي الطبري
 شيخه فيه والحق الشيخ ابو اسحاق في المذهب والروابي والراغب في التراجيح
 وهو الجوز الهندى بالجوز وهو الظاهر والحق في النجبة بالمان قال النوري
 وهو نوعان نوع يورث ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع ويمنع
 فشر من عليه كماله في المذهب وجمع العر في بعضها يوجد اخر
 وهو انه يخرج في فشر من قد يشقق عنه الاعلا سقى في فشر واحد فيكون
 كالرمان وان لم يشقق فهو كالحز وفيه نظر قال الروابي وراى القاصي
 الطبري ذكر الجوز مع التين وهو ظاهر كلام الشافعي والاقيس ما تقدم وما

تقدم في التخل في انا فيها اذ لور هذا فان باعها قبل تسقوط طلعها فوجهان
اصحها وهو ظاهر النص الاندراج كالاناف وثانيها لا وسعي للبايع واخذان
الماء ورجي واعلم ان الثمرة غير المبررة تتبع الاصل في كل عقد معاوضة
بالثابت كالصالح والاجارة والامداد وانما المعاوضة لا عن فراض بل عن
البايع في التخل عند الفلاس او رده عليه بعيب ففي تتبعه الاصل قولان
وكذا اذا باع الحاجر الرهن على الراهن في كل عقد غير معاوضة بالراض
كالهبة والرهن والوصية وكذا اذا باع الوالد رهن التخل الموهوب بعد
الاطلاع وقبل التاخير **فروع** الحرس وهو القطع منوعان احدهما ماله
ساق سقي سنين موحد ثم كل سنة وهو رصف البلاد الحار كالبحار
والشام والبصرة فحكمه حكم التخل ان بيع قبل خروج الجو زاو بعده وفيل
تشفقه هو المشتري وان بيع بعد تسفقه في البايع وتشفقه بعضه تشفق
كله وقال القاض اذ باع الشجر دون الارض فاذا ظهر عليه الزوج ولم يتعقبا
الحساب لم يدخل في العقد وان انعقد لم يدخل سوا سقوا املا والنا في
ماله ليس له ساق ولا سقي الثمن سنة وهو الخراساني رصف البلاد الباردة
فحكمه حكم الزرع ان باعه قبل ثناهيته حدة او لا يفوا بعد ذلك سوا كان قبل
خروج الجو زاو بعده وقبل تكامل القطن فلا يصح الا بشرط القطع او القلع
فان شرطه فلم يسقط حتى خرج الجو فهو للمشتري قاله الرافعي وقال الرباعي
ان كان الجو قوي واشتهر بالبيع باطل سوا طهر بعضه او لم طهر منه شيء
وان باعه بعد تكامل القطن فان كان الجو قد تشقق مع البيع مطلقا ودخل
القطن فيه فخلل في الثمرة المبررة وان لم يشقق لم يصح البيع في اصح الوجهين
وقال المتولي ما عليه من الحمل لا يبيعه سوا كان يشققا او غير تشقق ولو باع
الجو وحده فان كان قد تشقق مع وان لم يكن يشقق ولا انعقد فيه القطن
فباعه بشرط الشقة لم يصح حرمه لم يرد صلاحها وان باعه بشرط القطع لم
يصح ايضا لانها المنفعة وان كان قد انعقد ولم يشقق فهو كالحظنة السبل
فروع بان لو لم يعلم المشتري من ثمر التخل وظهور الثمرة بان كان قد

دلي

225
راي الاصل قبل البيع ثبت له الخيار فنص عليه **فصل** لا يشترط لفا التمر
على ملك البايع الثاني في كل عام وعن قود ومكتفي باثر البعض ولو غير المبرر
تا بعا للموبر فاذا باع غله ابر بعض طلعها بقي الكل للبايع ولو باع خيلا
طلع بعضها موبر وطلع بعضها غير موبر فان كانت كلها في سنان واحد واخذ
نوعها وباعها صفة واحدة تتبع غير الموبر فان اختلف النوع فوجهان
اصحها انه يتبع قبلي البيع للبايع وان تعددت الصفقة بان باع غير الموبر
وفي الحايطة موبر من نوع لم يبعه فوجهان اصحها انه لا يتبعه فلو كان المشتري
وان فقد اتحاد الحايطة بان كان الموبر في سنانين وغيره في اخر فباع غير الموبر
فان قلنا في الحايطة الواحد ان كلا منها يفرد نحكم فمنا اولي وان قلنا
بالتبعية ثم فمنا وجهان اصحها افراد سنان حكمة ولا فرق بين اربعين
سنانين متباعدين او مثل اصغر هذه اكله عند اتحاد المالك فان اختلف
مالهما فخلل في مرتبة واولي بعدم التبعية وشرط ان يهرق
لا يستقبح شرط اخر وهو ان يكون غير الموبر مطالعا حتى لو باعه خلة قد
اثير ثم ظهر بعد ذلك طلع اخر او باع خيلا قد اثير بعضها ثم اطلع خلة
اخرى بعد ذلك كان الذي طلع بعد البيع للمشتري وصحة الماورد في ابن
الصباغ وخالفه الجمهور فلم يشترطوه ولا خلاف بين الاناف والفحول
اختلف نوع فاذا باعها في صفقة فان كان طلع الاناف قد تشققوا في الفحول
فالكل للبايع قطعا وان كان بالعس فان قلنا مرة الفحال ثمره الاناف في
التبعية وهو المذهب فينبغي على اختلاف النوع فان قلنا اختلاف النوع
لا يمنع الاتباع فالكل للبايع وان قلنا صفقه فله طلع الفحال دون الاناف وان
قلنا ثمره الفحال للبايع بكل حال فوجهان الذي اورد القاض في الطبري ان
مرة الاتاف للمشتري وان لم يشققوا احد منها فالكل للمشتري على المذهب
وفي طلع الفحول الوجه المتقدم وفيه وجه ان مرة الاناف يكون للبايع ايضا
اذا قلنا مرة الفحال لم يباعوا حرم ساير الاستحارية في اتباع الثمرة الباطنة
الظاهرة وفي اختلاف النوع كما في التخل وفي المذهب ان ما تشقق من المور

لا يستقبح ما لم يشفق فلو كان المشتري وان كانا على شجرة واحدة خلا
 مرة الخلل لان ما شقق منه جمع شيئا فشيئا ولا اذا قال في الشقة العنب
 ان ما ظهر منها للبائع وما لم يظهر للمشتري قال الراجعي وهو ان يخرس
 محل التوقف وقد صرح المتولي والروائي بذلك في التزويق والاخلاص فيه
ورعان الاول حيث بقي الطلع للمشتري فان لم يدرى شقق او شفق
 واسطرط لنفسه لو تلف في يد البائع قبل قبضه فالام للمشتري بالخيار
 فان استنكه فله يستنكه بجميع المزاد بالخصه فيه قولنا ان اصحها الثاني
 وبني بعضهم القولين على القولين ان الحمل يقابله فستط من الثمن
الثاني قال ابن الهيثم في بيع الطلع وحده فله تشفعه جاز كان
 ولا بما كوله حملتها واخنا القاضيان الطبري والروائي وقال ابو
 اسحاق لا يجوز وقال ابو حامد هو المذهب وعلم القاضى الطبري
 القسطيني وخرج صاحب التفرغ المستلة على قولين كالخطة في السبايل
 واستحسنه الامام **فصل** يتضمن مسائل الاول اذا باع الشجرة
 بعد التأبير وبقيت الثمرة فان شرط المشتري عليه قطعها في الحال لزمه
 وان لم يشترط استحق البائع ابقاها الى وان الحداد في الثمر والقطاف
 في العنب ونحوه فالحب يقيه الرزق في الارض المبيعة الى ان الحصاد
 وابقا المناع في الشفينة في اللجة الى الوصول الى الشط وليس له تكليفه
 اخذها في الحال فلو كانت الثمرة مما يعاد قطعها قبل او ان الحداد كاللوز
 المحصر في بلاد لا يمتد فيها كلف البائع قطعها قبل ذلك ثم اذا جاز وان الحداد
 ليس له الصبر حتى ياخذها على التدرج ولا تاخيرها الى ثماهي فبعضها ثم ذلك
 يختلف فان كانت بيرة فاذا وجد ادها حصول البرية وان كانت رطبا
 فبيرة رطبا وان كانت ممرافعة ودرتها عتراء ذلك الحذر لو كانت الثمرة
 غير مبررة لابقاها البائع لنفسه بالشرط وفلنا لا يشترط في هذا
 الاستثناء شرط القطع على ما سنا في **الثانية** لكل واحد من البائع والمشتري
 الانفراد بالسقي اذا كان منفعة ولا يضر الاخر وسقي الثمار على البائع لانها

ملأ

ملأ بخلاف ما اذا باع الثمرة فان بونة السقي ليست على المشتري وان
 كانت ملأ بل على البائع وعلى المشتري تملكه من الدخول للسقي فان لم
 ياتمه نصيب الحاضر امينا متويا السقي واجرة على البائع وسقي جبالا
 المعد لسقي الاشجار المبيعة قاله المادودي وان كان يضر بما في الاشجار
 والثمار فليس لواحدهما السقي الا برضي الآخر ولو كان السقي يضر بالثمار
 وترد يضر بالاشجار فطلبه المشتري وامنع البائع فوجهان قال ابن ابي
 هريرة له السقي ولا يبالي بضر البائع لوضاه وقال ابو اسحق يعال للمشتري
 السقي بملكه من السقي فان فعل اقر العقد والافسخ القاضى العقد وان
 انعكس الحال فكان السقي يضر الاشجار وترد يضر المزار قال الروائي ولما
 كثر في ذلك في غير الضل اما الخلل فلا يضر بالبائع وشارع في ذلك ففيه
 الوجهان فعلى قول ابن الهيثم للبائع السقي وعلى قولنا الى استحقاق ان
 استمر على الشارع فسخ القاضى البيع كذا قاله الامام والمادودي حتى
 عن ابن اسحاق في الاول ان لصاحب الثمر منه فاذامنع كان لصاحب الخلل
 الفسخ قاله قياس قوله في الثانية ان لصاحب الثمر السقي ولصاحب الخلل
 الفسخ وحقيقة هذا ملاحظة جانب المشتري ومع ملاحظة جانب البائع
 الحبادر في الحالين وهو خلاف ما حكاه العراقيون عنه والامام والقاضي
 حكاه المستلزم ملأ اوجه **الثالث** ان المشتري يخاف للمطلوبه من السبي
 وترد والثاني انه يجاب البائع **والرابع** يستأويان فان افقفا فذاك
 والافسخ العقد والمقدم عن ابن الهيثم واجع الى ان المجاب من طلب السقي منها
 فالقول باجابة البائع مطلقا او المشتري مطلقا شي انفراديه فان ثبت ذلك
 لحضر فيها اربعة اوجه **الثاني** ان لم يشفق على احد الامر من سبعة الحاضر
والرابع ان لم يشفق على البائع وجعل الراجعي قولنا ان يستحق اظهر واخسار
 الغر في القول باجابة المشتري وذكر الراجعي انه انفرده وليس كذلك فقد
 حزم به الفوري والاربعاني في تناوب التماية واخسار ابن الهيثم في قول
 ابن الهيثم **فروع الاول** لو كانت الثمار لو سقيت لم يضر ولو لم يضر

بغير سقي تصرف الاستجار بانضمامها وطوبى ما فان كان من راسي فلا اثر له وان
كان كثر الخاف منه جفاف الشجر ونقصان حمله اجبر البائع على السقي وله
اسقاطه بالقطع فان تعذر السقي لا يقطع المانع فليطعمه القطع فتولان
اصحها نعم قال الامام والبعوي هذا اذا كان للبائع نفع في ترك الثمرة فان
لم يكن وجب القطع قطعاً قال الامام ولحي هنا وجوب السقي يعني قولاً الى
استحقاق انه ينفق العقد ان لم يترأصيا فالله الما ورجي ولو تصرف الثمرة والشجر
بالبقاء لم يمانع البائع القطع قطعاً اذا رد في الايقاض عليها قال ود اذا
كان لا يضر بالكل ويصرف البقاء بالثبات قال ولو امتنع السقي ليعطل الالة او فساده
الجري او البس فاما الحقة ترك السقي ضرر كان لما استحق اصلاح ذلك لا جبر
البائع عليه ولا على القطع وان قصر الشجر **باب** لو كان السقي يضر
بأحد الجانبين وسائر ثمره بمنع حصول زيادة في الجانب الاخر كالمكان
بضر بالشجر بوجوب عظم زيادة في الثمر ففوق الزيادة هل يلحق بالضرر
حتى يتقابل الجانبان قال الامام ويحتمل منه البائع من السقي اذا ضبط
للزيادات وحصل ثمره اذ اقلها برعاية جانبه وجعله الغرض وحسين
ومقتضى الثاني مجي الادج السالفه **باب** لو صاب الثمار ولم يكن
في ابقائها على الشجر فائدة فهل يجب على البائع قطعها فيه القولان السادس
الثمار اذا بيعت على رؤس الاشجار دون الاستجار ودون الكلام في بيعها على
رؤسها مطلقاً وبيعها على رؤسها بعدد وصلاح صحيح مطلقاً فان شرط
القطع اتباع او الا بقاء ذلك وان اطلق استحق المشتري ابقائها الى اول
الحصد او سواها من اصول البائع او المشتري ولا غيرهما وان يلزمها قبل بدو
الصلاح فاما ان يبيعها من مال الشجر او من غيره **باب** السهم الاول ان
يبيعها من غيره فاما ان يباع مفردة او مع الاشجار **باب** الحصة الاولى
ان يباع مفردة فلا يصح بدو في بشرط القطع فلو شرط السقي او اطلق
بطل البيع سوا في ذلك جري العرف بابقائها او قطعها قبل بدو صلاحها وعن
القول انه اذا جري عرف خاص في بعض النواحي يقطع العبد حصراً والثمر لها

لانه

لانه لا يمتنع بقاءه لبرد البلاد او غيره ترك عليه ولم يمتنع الى شرط القطع ترك
للفرق الخاص منزلة العام وذلك منزلة اشتراطه وان طرد هذا ما اذا جري
عرف باسقاط المرفق بالمرهون او بشرط فاستد في العرض وحري العقيد
مطلقاً فانه لا يبيع المرهون والقرض تركه لا للمعرف منزلة الشرط ومقتضاه
انه لو جري عرف بقطع الغيب بعد بدو صلاحه قبل ان يمتنع بقاءه انه
لا يجب توقيته قال الامام وهذا ينفك عن الخلاف عيماً اذا اصاب
المعاقدان في النكاح على التغير عن الف بالبيع ان اللازم صدق الشراء
العلانية لان مثاره ان الاصطلاح الخاص هل يلحق بالعام في اللغات وحد
العرف الخاص هل يلحق بالعام انتهى قد ذكر القاصي مثله فيما اذا جري عرف
لحمل الخطب المباح على ظهر البيعة الى دار المشتري فقال لا يبيع ان لم يعلم ان
عله فوجهان من القولين **باب** في الصفقة في الاحكام ومقتضى كلام الاصحاب
انه يبيع ولا يلزم منه النقل وقد حكاه النووي وجهاً واحداً انه لا يبيع
حتى يشرط تسليمه اليه في موضعه ولم يوافق الاصحاب الفقهاء في
السداد الدلائل **باب** بيع حيث صحنا البيع بشرط القطع قال النووي
والروايات ذلك فيما استنع به كاللوز الاخضر والبلح فاما ما لا ينفك فيه
كالجوز والتمر جاز والتمر اذا جاوز بيعه بشرط القطع على المشتري لانه
التمر له نفع استجاره وللبيع النسيئة الى بدو صلاحه وله اجباؤه على
قطعها قبل بدو صلاحه وكذا يبعد ان لم يكن المرق ذكوة فان كانت
ذكوة وبلغت بضعاً ما فقد قال العرف لا فيه قولان **باب** ان البيع
يسطر لتعذر التسليم بوجوب الذكوة واشهر بما لا فعل هذا ان طالب
البائع المشتري بالقطع فتولان احدهما وهو الذي اوردته العراقيون بنفسي
البيع فترجع الثمرة الى البائع فليز منه الذكوة **باب** ان لا يفسخ والذكوة
على المشتري ويلزمه ان يقطع ويؤخذ منه قد روي في ذكوة مقطوعاً وان روي
البائع بترها وطالب المشتري بقطعها فتولان ايضاً اصحها ليس له القطع نحو
المسائل والثاني له ذلك وحكاه العرف الى علي في آخره قال الثاني ان المشتري

لا جبر على النسيئة بل يفسخ العقد وقد مر الكلام في ذلك في الزرع بزيادة
الحالة الثانية ان يبيع الثمار مع الاشجار فيقول ربيعت شجرة فلان
شرط القطع بل لا يجوز اشتراط القطع فلو شرط بطل البيع **فرع** لو باع
البطيخ قبل بدو صلاحه فاما ان يبيعه وخذله او مع اصوله او يبيع اصله
دونه فان باعه وخذله فلا بد من شرط القطع وان باعه مع اصوله قال
الامام والغزالي لا يصح الا بشرط القطع ايضا لانه لا ينافي لاصوله واما ان
للانات خلاف الشجر ولو باعها مع الارض جاز به دون شرط القطع والارض
ممنولة الشجر في بيع الثمرة واغرض الرافعي علمها بان العراقي وغيره يفتوا على
صحته افراد الاصول بالبيع بدون شرط القطع اذا لم يخلط بالبيع الزرع
الذي اشتد حسبه ثم الحمل الموجود في البائع وما يحدث من الشجر وان
خيف اخلط الحمل فلا بد من شرط القطع فقد قيل لو اخلط البطيخ بثمر الشجر
في عدم اشتراط القطع ولو كان بثمر الزرع لوجب اشتراط القطع قلت
وما ذكره في الرواية ايضا وقال لو لم يخلط القطع فكل الموجود وما
خرج بعد ذلك للمشتري وهذا هو الوجه في حصيل كل الثمرة الموجودة معها
للمشتري فان اراد الخلاص من المطالبة بالقلع استلزم منه الاضرار بثمره واما
قوله في الثمرة لو باع اصول البطيخ لا يصح الا بشرط القطع او القلع يستلزم
الزرع وان باع البطيخ على اصوله دونها بعد بدو صلاحه في كل واحد
فان كان يخاف تلاحق غيره به فلا بد من شرط القطع فان شرطه فلم ينفق
حتى خرج غيره واخطأ به ففي انفساح البيع قولان ياتيان وان كان لا يخاف
تلاحق غيره به جاز به دون شرط القطع ولو باع الاصول قبل خروج الحمل فلا
بد من شرط القطع كما في الزرع الاخضر واذا شرطه ثم انفق ثماره حتى خرج
الحمل فهو للمشتري والخلاف في المسئلة النفاق على خلاف حكاية الماوردي
فيما اذا باع الارض فيها اصول هل يدخل في البيع كالشجر او لا كما لزرع ومقتضى
الاول ان لا يجب شرط القطع هنا وهو رأي البغداديين ومقتضى الثاني وهو
راي المصريين وجوبه والبادخانيان والفتا والحناون هوها كالصحيح في ذلك

كذلك

كله القسم الثاني ان يبيع الثمار قبل بدو صلاحها من مال الاستجار وينتور
ذلك بان تكون مال الاستجار قد باعها بعد التاخير فثبت الثمرة له ثم باعها
من مشتري الاستجار ايضا وبان يوصي ثمره هذه الاستجار لزيد فيموت فيبيع
الموصي له بالثمره المدة من الوارث او يوصي كل منها الواحد فيبيع الموصي له بالثمره
الثمره من الاخر ففي صحة البيع من غير شرط القطع وجهان احدهما انه يصح وجزم
به في النسيئة وصحة الخلط والبند يفي قال الروابي هو ظاهر المذهب والوجهان
عند الجمهور انه لا يصح ولهما وجهان فيما اذا ابناء منقول في دار ثمة ابناءها
تلقى التخلية في الدار بناء على المذهب ان التخلية في المنقول لا تكفي وفيه نظر
فان قيل باشرطه لوجب على المشتري الوفاء بهذا الشرط ومنه جريان خلاف
فيه من فرع ذلك القاض في بيع الزرع الاخضر بشرط القطع وسنأتي لنزها
الله تعالى **فرع** يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها على الشجرة المقطوعة بدون
شرط القطع **فصل** في مسائل الادب في بيع الثمار اذا باع اشجارا
وعليه ما عدا ذلك كانت مودة بغير علم عليه ولا احتياجا لشرط قطعه
وان لم تكن مودة لم يفتى العقد عند المشتري فان استثنى البائع لنفسه
صحة وهل يجب بشرط القطع ظاهر كلام الشافعي في المحصر انه يجب اختلاف
الاصحاب في جزم الماددي بوجوبه وجزم العراقيون بانه لا يجب قال القاض
الطبري وابن الصبان لم يقل احد من اصحابنا باشرطه وقالوا ظاهر النص
وقال الفقهاء في اشراط وجهان وقال الامام قولان وبناهما الفقهاء على
الوجوه في جواز استثنائها منفعة الدار مدة معلومة والذات ليرد اليها الى موضع كذا
فان جردناه اشراط هنا بشرط القطع وان منعناه فلا حاجة هنا الى اشراطه
وبناها غيره على ما اذا باع عبد المال وقلنا بطله في استثنائه قولان
ان قلنا يستبعد جعله في العبد في العقد ذكر له مع ماله فله ان يشرط
القطع كما لو باع ثمره اشترط وان قلنا لا يستبعد له لزمه اشراطه قال الامام
وعبر الاصحاب عن القولين بان المالك المشتري على الرذال اذا اسدرل الحق بالكرال
العايد فيه وجهان كما لو حنى العبد المدة بربحية مستغرقة فان لم يخلط

غير ففداه الوارث فان جعلنا الشرف كالزرايل فالو لا للوارث واد لا
 فليست هذا اذا جعلنا الاجازة شفيده فان جعلنا لها ابتداء عطية قطعنا
 فان الوارث له ومقتضى بنا الفقهاء ان يكون الصحيح اشتراط القطع للزرايل
 انه لا يشترط التفريق ان قلنا لا بد من اشتراطه بشرطه لزوم الوفا به فلو
 استثنى البايع نصف الثمرة بطل العقد لتعددا اشتراط قطعه قال الماردي
 وباني فيه ما ياتي في الفرع الابني ولو اطلق الاستثناء قال الامام ظاهر كلامهم ان
 الاستثناء باطلا وان الثمرة قد خلت في البيع وهو مشكل فالوجه ان يفسد العقد
 في الاشجار والمقوله عن الماردي صرف المنع الي استحقات الاتفاق الا الى استثناء
 الثمرة وانه اذا استثناءها من غير بشرط القطع يقطع في الحال قال الرازي وعلي
 هذا الوجه بشرط الاتفاق لم يجز وعليه ان يخرج **فروع** الاول قال ابن
 الحداد وجماعة لو باع نصف الماردي ووسل الاستجار شراعا قبل بدو المارح
 لم يصح للمخاطبة الى اشتراط القطع ولا يمتنع قطع النصف الا بقطع الكل وهو غير
 منع قال الرازي وهذا انما يستمر بتقدير دوام الاشاعة وامتناع الفسدة اما
 اذا جرد فاقسمه الثمار في حال رطوبتها على انها اراد يمتنع قطع النصف
 وحده بان يقسم او لا فلهذا من المنع بناء على قول امتناع الفسدة خاصة وعليه
 بدو كلام ابن الحداد وقال القايي ابو الطيب هو الصحيح ولو باع نصف
 الثمرة مع نصف الخل صحت التماثل بعبه ولو كانت الثمرة لواحده والشجرة لآخر
 فباع صاحبه الثمرة نصفها من صاحب الشجرة ففي محنته الوجهان المتقدمان
 فما اذا باع الثمرة من مالك الشجرة فان شرطنا القطع هنا كقطعها وان لم
 يشترطه لم يصح هنا بدو بشرط القطع الثاني لو كانت الاشجار والثمار
 مشتركة بين اثنين فاشترى احدهما نصيب صاحبه من الثمرة قبل الرقوع لم يزل
 اشتراه بنصيبه من الشجرة لم يجز بدو بشرط القطع ويجوز بشرط القطع
 وعلى المشتري قطع الكل كذا قال الرازي وحكي الامام خلافا في نظيره من
 بيع الارض المزروعة ففقال ولا يتصور بيع نصف الزرع الا حضرا بشرط
 القطع الا اذا كان الزرع والارض لا ينفصلان على ان يكون الزرع لاحدا وما

والادق

والارض للآخر بشرط القطع فوجهان قال طائفة من المحققين يصح ان يجزى
 قطع احد النصفين بالشرط والآخر لتفريق الارض البيعة ومن سيع قال لا
 يتعين القطع طريقا في تفريق الارض فان قلنا بالصحة ففي وجوب الوفا
 بالتفريق احتمال من جهة ان هذا البشرط المعقود عليه من الزرع وانما هو في
 بيع حصته من الارض وهذا كله يتجه في مسئلة الثمرة من الشجر جاز
 بشرط القطع **الثاني** لو كانت الاشجار لاحدا والثمرة بينهما فاشترى
 صاحب الشجر نصيب صاحبه من الثمرة بنصف الشجر جاز بشرط القطع
الثالث بدو المارح في بيع الثمرة كاف في الاستثناء عن شرط القطع
 وكفى وجوده في شراح واحد وعقود واحد وبيع واحدة من الخل ولو باع
 اشجاره المارح في بعضها دون بعض فان كان الذي ذهبا لبيت من جيتس الذي
 لم يزره كالعنب والرطب فلا استثناء ولا بد في الذي لم يزره من شرط القطع
 وان كان من جيتسه فان اخذ النوع والبستان والصفقة بيع وان اختلف
 البستان او المالك او الصفقة وباع الذي لم يزره دون الذي ذهبا فغلبه خلاف
 كما تقدم في التاثير في الامح الحزم بالتبعيه عند اختلاف النوع والاختلاف
 عند تعدد البستان وعند افراد غيران القايي ابا الطيب خنا رهنا
 انقطاع التبعيه عند اختلاف النوع وتقلده هو وغيره عن نصه ونقله هنا عن
 ابن خنبر ان اختلاف النوع لا اثر له والذي نقله هو وغيره عن نصه ونقله
 عنه في التاثير عكسه وادعي الامام فيما اذا تعدد البستان والصفقة باق
 باع ثمر غير زهية وقد حصل الزهوية سستان حر الوفاق على انه لا اتباع
 ومقتضى ما ذكره ان حزمه حزم التاثير جريان الخلاف فيه كما تقدم وقد صرح
 به الرازي ثم ذكر الامام والعقلاء خلافا في اشتراط اتحاد المالك باقسمة
 الرافي فيه **الرابعة** المراد به المارح في الثمار ان يطيبا طهما او يصير
 الى الحالة التي يملك فيها غالبا وذلك في البطح بالطح وظهر الحلاوة فيه
 وفي الملوون باللون كاحمر البست واصفره واحمر العنب لاجل اسوداد
 الاسود وموه غير الملوون بله وظهر ببادي الحلاوة وزوال الغضوضه

والخوضنة المفرطين ويزوال الخضرة في المزرع ولا يشترط البلوغ في ذلك الى العا
 المقصوده وانما قيد بالجالة المقصوده لان التمر موكل بطلع الجوارح والعنب
 حصرا لكنه ليس في الحالة المقصوده منها واعلم ان الثلوث والنقيج
 والحلاوة وطيب لاد لم يست ولا احدا منها شرطا في بدو الملاح وانه
 يوجب بدو نهج في الفتا والخيار والبادنجان اذ ليس فيها نقيج ولا حلاوة
 ولا خوضنة ولا عضو من غير ذلك ولا يثاؤون ولا يتجدد لها طيب كل بل تولى
 صغيرة ولعله اطيب من كلها جيره وهذا البلج موكل اخضر وياستيا والليثوف
 وورق الثوت والقطن والورع لا يغير من صفتها شي من ذلك وبدو الملاح يكون
 فيها فقد قال البغوي مع او ان الفرد قد قبل ثنائيهما لا يجوز الاستطراد القطع
 وبعدهن مطلقا جعل ثنائيه صلاحه وهو غير ما قول ولذا القطن لا
 يجوز بيعه قبل شققه الاستطراد القطع وهو شرط الامام بدو الملاح بشرع
 الناس في الاكل عند اقبال الزهو وقصد ادراج الفتا وخوف فان الناس ما
 يشترعون في اكله اول ما يظهر من حثي مجرى جعل في الوحيين مع طيب الاكل
 هو بدو الملاح ورد عليه ما تقدم ويرد ايضا اننا لا نعبر في بدو الملاح
 شرع الناس في الاكل لما تقدم انه اذا بدا في غنقود واحد مرة واحد
 ففي الناس لا يشترعون في الاكل في غير الحالة الا ان يريد ان يشترعوا في بل
 لو كانت الثمرة كلها بهذه الصفة ومنه المادود والرويات بدو الملاح ثمانية
 اقسام احدها **الثلوث** وذلك في الثمر بالاصفر او الاحمر او في العنب
 بالاحمر او الاسود اذا كان ابيض فبالصفا والاصفر او بدو والحلاوة
 فيه وفي الشمس بالمفرق وفي العناب بالحمرة وفي الاحاصر بالسواد وفي التفاح
 بالبياض وحق ذلك والمراد من هذه الالوان **وثانيها** بالاطعم فانه ما
 يكون بالحلاوة كقصب السكر والرمان الحلو ومنه ما يكون بالحوضنة ويزوال
 المرارة كالرمان الحامض **وثالثها** بالنقيج والليثوف **ورابعها** بالقوة
 والاسنداد كالتمر والسعين **خامسها** بالطول كالبقول **سادسها** القصب الفارسي
 بدو صلاحها ان تنما هي طولها الى الحد الذي احدث عليه **وسادسها** بالاعظم

والكر بالبادكار

والكر بالبادنجان والقفا والحنيا رقبه وصلاحها ثنائيا الى حالة موكل فيها
 غالبا واحده صغيرا نادرا واما الرويات في بعضها الى ثنائيه في كبره
 وسابعها **بالسقا** كامة القطن والجوز فاذا شقق كما القطن وسقط
 القشر العليا عن الجوز **وثامنها** بالانقناح والانشاد كالورد
 والليثوف رقبه والصلاح في الثوت بان يصل كارجل البط وما ذكره هنا
 في الورد والقطن يقتضي ان بدو الملاح فيها هو الثابت بعد الجوز في
 احد الوجهين قال الرازي لو قال قابل بدو صلاح الشئ صير بدو الى الصفة
 لا ان يطلب ثنائيهما لكان قد ذكر عبارة شاملة **فصل**
 ما عدا الشجر من البساتين يصير الى زرع وبقل وما في معناه **اما** البقول
 ونحوها فان بيعت مع اصلها فقد قال الغزالي لا يحتاج الى شرط القطع
 كالتمر مع الشجر والحز الظاهرة كالتمر ويوافق قول الفايض لو باع اصل
 الكرات مع الكرات صح ولا يور بالقطع وهو مخالف لاختيار الغزالي الى
 المتقدم في بيع البطيخ باصله انه لا يصح الاستطراد القطع وقد فرق بينهما
 والذي حكاة الرازي عن البغوي وغيره انه لا يصح الاستطراد القطع او
 القلق سوا كان ما تجزئ او مرارا او لا الامام ان كان تجزئة واحدة فان
 تجزئ الغاهة جاز بيعه والا لم يصح الاستطراد القطع وقده الاصحاب
 بالاختلاف ولا عيب به كما ان العيب بالاجرة بين الافات وان بيعت دون
 اصولها فلا بد من اشتراط القطع بخافة الاختلاط وكلام الغزالي يقتضي
 انه لا حاجة الى شرط القطع وان العقد المطلق ينزل على القطع ولم يوافق
 وينبغي ان ينزل ما قاله على تفصيل ذلك الفايض وهو ظاهر النص فقال اذا
 باع القرط او الكرات وكل ما له اصل ينكر دحله من البقول فان بلغ او ان القطع
 وساهي نهائيه لا يحتاج فيه الى شرط القطع وان كان اذا ترد ثمارا او اذ احتاج
 الى شرط القطع فمحمل قول الغزالي هنا على الاول فالمراد منه فلو اخرها
 حتى زادت فالزيادة للبائع وهذا الحكم في الزرع الذي يخصه اذا اشتراه
 بشرط القطع وناخر حتى تشبيل فالزيادة للبائع اي فبقي فيه القولان فان

اشتراه بشرط القطع ثم اخذ حتى يستعمل فالزيادة للمستري لانه ملك
اصوله وان بيعت مع الارض لم يشترط القطع **واما** الزرع فان كان
اخذ لم يحن بيعه الا بشرط القطع فان باعه مع الارض حاز به وانه قال
التولي فان شرطه بطل العقد وان كان يابسا فسيبا في انشا الله تعالى
فلوباغ نصفه من غير مال الا اذا لم يصب البيع شواشر القطع ام لا
متر في التمارد لوباغ من مال الارض لا يبيع الا بشرط القطع وان
باعه بغير الارض ففي صحته بدون شرط القطع الوجهان المتقدمان في بيع
الثمار من صاحب لا سحبا ولو اشترى جميع الارض بنصف الزرع وبقي له
نصفها فان قلنا اذا باع الزرع من مال الارض صح بدون شرط القطع صح هذا
بشرط القطع في الكل وان قلنا لا يبيع بدون شرط هذا ولو اشترى جميع
الارض بنصف زرعها بطل البيع ولو باع جميع الزرع مع نصف الارض
لم يصح قال الامام ولوباغ الارض دون زرعها بشرط ان يقطع الزرع
ففي وجوب الوفا به تردد للاصحاب **فرع** قال القاضي لو باع الزرع
فصلا بشرط القطع ثم ابتاع الارض قبل القطع ففي سقوط القطع وجهان
احد ما لا لانه حق الله تعالى كالقبض في البيع وجزم مقابلته في موضع اخر
وخرج بعض الفقهاء على هذا ما لو غلادى بناه على بناجاة المسلم
حكم القاضي ببقضه فاسلمه لم يسقط وجوب نقضه **فصل** في شرط
الشاني في بيع الثمار والحبوب ان يكون بارز في الثمار وعلى نوعه بارز من
غيره كما وما هو في كل النوع الاول ما هو بارز كالبن في الرطب والخوخ والتمر
والنخاع والسفرجل فيجوز بيعه مطلقا بعد بد وصلاجه سواء على وجه
الارض او على الشجر **النوع الثاني** ما هو في كل ما كان لا يبرز الا
عند الاكل كالوز والرمان والبادنجان والعلس والفول في شدة السفلر
فمما لا يظهر فيجوز بيعه في اصله وفي الارض والامام ولا يطر الى المحقق
من حبان الرمان فان المقصود منه طراوته ورطوبته وان كان من الرطل الاطراو
قبل استعماله فاما ان يحن في كل واحد او كل من كان في واحد كالقطن والسمسم

والعدس

والعدس والفحم ولا يجوز بيعه في قشره وان كان له كما ان يزل احداهما ويبقى
الاخر لا حين الاكل كالجوز واللوز والبندق والباقل في صحته بيعه في القشر
العليق قوله ان احدهما وجزم به في النفيه وصحة جماعته انه لا يجوز بيعه الا
في اصله ولا على الارض **وبانيهما** وصحة طائفة منهم الروياني ونقل عن
الاصحاب تصحيحه بعد ان قال ظاهر المذهب لا ولا انه يجوز واخذ الامام
والغزالي في الباقل وقد صح ان الشافعي امر بشرايه له وجزم القاضي به في اللوز
وجزم الماوردي بالبيع في الفستق والجوز والبندق وحكي الخلاف في
الباقل واللوز ولو بيع اللوز في قشره قبل انعقاد السفلي حاز فطعا
والطلع الذي لم يبق قشره كالجوز واجرى جماعة فيه وجيز وحكي القاضي
قوله في جواز بيع الجوز واللوز في قشره بعد جفافه ايضا وحكاها الروياني
في القوله وجعله مبنيا على قوله بيع الغايب وفيه وجه انه يبيع وانما يطلبا يبيع
الغايب وما كان مستترا بما للبش ابقاء فيه صلاحه كالحنطة والخم والسمسم
والورد قولا لا تجوز بيعه في سنبله دون السنبلة قال القاضي على الصحيح زادعي
الحاكم على اجماع عليه وفي جواز بيعها معا فولا للحديث المنع والارض الحق
الشيخ ابو حنيفة والبند ليجي بالحنطة وحكاها القاضي عن الحق الحق ابن المقاص
وابو علي الطبري وابن السباع والبعوي بالسعر وحكي عن الفخر والظاهر كلام الرازي
ترجيحه ومنهم من قطع بالمنع وقال القدام مرجوع عنه ومنهم من قطع بالجواز
وقال المتع مرجوع عنه يجعل الروياني الخلاف في بيعه في قشره العلوي قال
بيعه في السفلي جاز فطعا واما ما حبه المقصود منه ظاهر كاشع والتسلط
فيجوز بيعه قبل الحصاد وبيعه دالده الحقها بعضهم بالشعر وجماعة منهم البغوي
بالحنطة واخذ الروياني ولا يجوز بيع البصل والجوز والثوم والخيار واللف
في الارض ويجوز بيع او ذاتها الظاهرة بشرط القطع قال القاضي والمنع اذا لم
يظهر منها شيء فان ظهر بعضها من الارض صح ويجوز بيع الكرت في الارض قال
النووي بشرط القطع ان لم يكن بلغ الحد الذي يقصد تناوله فيه وان بلغه حاز
مطلقا وبشرط السقيته وتلك حتى لحو المغار والكماد كما مر في الخبر والحق

قال المتولي والراضي وحده النوع من التسليم يكون ظاهره المنع في هذه المسائل مفرغ
على منع بيع الغائب او مقطوع به قال الامام والغزالي هو مفرغ عليه قال
الامام فان جوزهناه جاز هذا ان منعناه فهو محل الردد وعن القاضي
والقاضي والقوري والمغوي المتولي القطع بالمنع في بيع الجوز والخلافة
في الارض وانه لا يخرج على قول بيع الغائب واذا قلنا لا يجوز بيع الجوز
وخرجه في قشره ولا الحنطة في سبيلها فباع الجوز مع شجرته والحنطة مع
الارض فوجها ان احدهما يجوز بغيره فانيهما لا يمتنع من فسخ الجوز بالقول بان
الاجازة من جميع العنق فان منعناه فطريقا واحدا بطلان البيع في الجوز والتمتع
في الشجر والارض قول لا يفرق فاصحها القطع بالبطلان في الجميع وفي
بيع الحنطة والشعيرة البين وجهان اصحها المنع سوا بيع مع البين او دونه وكلام
القاضي فيهما اثبات وجه مفرق بين ان يباع مع البين فلا يصح او دونه فنصم قال
الرابع ولو باع ارضا مبدونة مع البدر فالبدن مبدون لان البيع في البدر
وفي الارض الطريقان ومن قال بالصححة في الارض لا يقول بالتوزيع بل يوجب
جميع الثمن **فصل** في تقديم عن الماد ودي انه تجوز بيع القصب اذا طهرت الخلافة
فيه وذلك بعضه جواز بيعه في قشره كالجوز في قشره الاسفل **فصل** الشرط
الثالث في بيع التمارين عن الربا وليس هذا محمولا بها فان
كل الطعور والفقير كذلك لكن المقصود بذكره هنا التنبه على الحالة
والمراساة واستدنا مسئلة العرايا وفيه مسائل **احدها** لا يباع عمره رطبة
ولا يابسة خضتها الامع في حق المائنة كما تقدم من بابها فلا يباع الحنطة
قائمة في سبيلها الحنطة مصفاة ولو باع الشعيرة بسبيلها الحنطة في وجه
الارض بشرط التقايف في المجلس يقتض الحنطة والخليفة في الشعيرة القائمة لو
باع الحنطة في سبيلها بالشعيرة في وجه الارض فعليه قول بيع الغائب ولو باع
الزروع الاخضر فله ظن هو وسبيلها الحنطة في الارض جاز **الثانية** لا يجوز
بيع الرطب في الارض ولا على روست النخل على روست النخل بالتمر في الارض ولا على النخل
ولو باع الرطب على روست النخل بالتمر او بالبحر على الارض فهو كبيع الرطب

ولو باع

ولو باع بالطلع فتلية اوجه ثالثا يجوز بطلع الذور دون الاثان وان باع
الرطب على روست النخل بجنس اخر من الماد على الشجر او على وجه الارض جاز
بشرط التقايف في المجلس بعض ما على الارض وخليفة ما على الشجر المائنة
تستثنى من منع الرطب بالتمر العرايا وفي بيع الرطب خروا مثل ما يرجع اليه
الرطب اذا سمر من الثمر ومعناه ان يخرص الخارص من نخلة او نخلات فيقول
هذا الرطب اذا علمها اذا يبتسحى بطنه او سق من الثمر مثلا فيبعه صاحبه
سنة او سق من الثمر ويثاقبها في المجلس بالخلية في الرطب والتسليم في
التمر بالكيل فان كان التمر غايبا عنها او كانا غائبين عن النخل فاحضراه وحضر
عندهما جاز فلو لم يוכל الرطب وترك حتى جف فان خرم في اخر صمغ وكذا
ان كان بينهما من التفادق قد وما يكون بين الجبلين وان ظهر ثقافتا همر
حمر بطلان العقد وفيه وجه انه يصح في الكثير بقدر القليل ولشترتي
الكثير الخيار وهذه بخصه وردت بقيدة بقيود **الاول** بما دون
خمسنة او سق فنجوز فيه قطعاً ولا يجوز فيما فوقها فلو زاد بطل في الجميع
على الصحيح وقبل الخرج في الجايز على قول النفر في جوارده في الخمسة قوله ان
احدهما يجوز وصحة الشيخ ابو حامد والمحاملي والمغوي والرواني ان
واظرها عند الجمهور المنع وهما ارجحان في ان التمر وردا ولا يخرص في
العرايا او لم يرد الا مقرونا بالرخصة فيها فعلى الاول وهن الاظهر لا يجوز
في الخمسة وعلى الثاني يجوز ونظر المسئلة المهادنة فيها يجوز اربعة اشهر قطعاً
ولا يجوز الا من سنة وضما منها قولان والوسط مستون صاعا فالماوردي
ومعنى في الخرف واحد اذا كان فيه في الزروع خلاف ثم المنع منها او من الزايد
عليها انما هو اذا وقع في صفة واحدة ولو باع ارضا الف وسوم مثلاً في
صفقتان متعده ولم يبلغ واحد منها القدر الممنوع جاز ولو باع من
رجلين تسعة او سق صفقة جاز ولو استرى رجل من رجلين اثمن من خمسة دون
العشرة صفقة واحدة فوجها ان الحكم ان يجوز واخرا ابن القاص المنع ونظير
التسليم ما اذا باع صفقة من رجلين للمشفيع ان يأخذ حصيبا احدهما ولو

استرى من رجلين فله اخذ نصيبا خدما وجهان ولوناع رجلان من رجلين
اوسقا من الخبز فيما فوق العشرة وبحود فيما دونها وفي العشرة الفول قاله
الرافعي قال الغزالي ولدت الامم هذه المتباين على تعدد الصفقة تعدد
البائع والمستري لا نالها شغل بآب الرطب والتمر جميعا يعني لو بنوه
عليه لمعوا الاول على قول اتحاد الصفقة وان تعدد المشتري ولقطعوا
لجواز الثانية لتعدد الصفقة بتعدد البائع وقد خرج الرد بان على
تعدددها لخرم بانه اذا باع رجلان من رجلين عشرين وسقا الامم الجوز
لا يمتا اربعة عقود فربما على تعدد الصفقة بتعدد المشتري وهو خلاف
ما تقدم عن الرافعي ولا فرق في العوض والتعدد بين ان يكون في مجالس
او مجالس واحد فلو باع رجل من رجل الف وسق في مجالس واحد صفقات بقدر
كل صفقة عن الخمسة خازوا والمرحوزة في الخمسة فذلك ان ينقص ثمنها
ما ينطبق عليه الاسم قال الماوردي يكتفي بفصلان ربع مد القيد **الثاني**
الرطب والتمر والعنب والزبيب لمحقان بها وقطعا وهما ذلك بالضر او بالقتل
فيه وجهان وفي خوارزه في غيرهما من التمار التي تجفف كالشمش والخوخ
والشفاخ فيه طريقان احدهما فيه طريقان احدهما فيه قولنا انهما النوع
وهما كالقول في المساقاة عليها **والطريق الثاني** في القطع بالنوع **القيد**
الثالث الرخصة وردت في بيع الرطب بالتمر على النخل بالرطب على
النخل خروصا فيها او بالرطب على الارض كخلا الخمسة اوجه اصحابها المنع
وثانها **الجوز** وقال **الثاني** انه ان كان احد ساعا وجه الارض حاز بيعه بالرطب
على النخل وان كانا جميعا على النخل فان كانا من شوع واحد لم يجز وان كانا من
نوعين جاز **ورابع** **التم** اختلف النوعان جاز والافلا **وخامسها**
انما ان كانا على الارض لم يجر وان كانا على النخل فان اختلف النوعان جاز
والافلا ولو باع الرطب على الارض بالرطب على الارض لم يجر على المذاهب
وعن القفال انه على الخلاف ولو باع رطباً مقطوعاً تمر وصائم التمر
فوجهان بناء على ان الخمر اصل ام لا حكمه الامام وقار الحاشي لا خلاف في

بطلان

بطلان **القيد الرابع** سبب هذه الرخصة الحاجة وفي اخذ صاحبها
بالمحاذج طريقان احدهما فيه قولنا وقيل وجهان اصحابها لا يجوز لغيرها
وبناها بعضهم على ان الخمر اصل يقيم مقام الذيل فلا يختص به الفقهاء او
لا فيه تردد والطريق **الثاني** في شتمه الماوردي لا الجمهور والقطع
لجواز للاعتناء وبناء الماوردي على ان هذه المعاملة جازت للحاجة
فتخص بالفقر او رخصة فتعم وبناءه اخرون على ان تحريم الغرابة رد
بعد دخولها في التحريم ومعه وقد تقدم الخلاف فيه واعلم ان
الغرابة يجوز في كل ما يدر اصله بشر ان كان رطباً ومحل تجويزها اذا لم
يعلق بها الزرع اما لانها خرمت عليه على قولنا الخمر يصير اولفقا بها
عن النصاب او كغير صاحبها او يكون قد افردت له غلة او اثر لياكلها
وخرم له الباقي شرعاً له بيع المفردة **فصل** فيما يطرا على التمار والبيعة
قبل القطان والاختلاط بغيرها **الفصل الاول** ما يطرا من الاختلاط
وفيه مسئلتان الاولى اذا اختلط المبيع بغيره فان كان خلطاً بقي
معه التميز فلا اثر له وان كان لا سقى معه التميز كما اذا باع التمر بعدد و
صلاحيها والشجرة بتمر في السنة مرتين فان كان ما يغلب فيه التلاحق والاختلاط
بالاول قال ابو محمد ولا اعلم ذلك الا في التمر فالغير يكون ذلك فيه
وفي النابذ والقنا والامرج والخبثا والسطيح والبادجان لم يصح البيع
الا بشرط القطع عند توقع الاختلاط فنق عليه وفيه قولان يصح من غير
شرط ويصدق موقوف فان شتاه البائع بالتحد دأى البيع واجبر
المشتري على قبوله وان لم يسمع ختمنا ببطلانه وان باعها بشرط
القطع فلم ينفق حتى حصل التلاحق فهو كما لو انفق التلاحق فاما من دفعه
وان كان ما منه دفعه التلاحق فان علم عدم الاختلاط او لم يعلم لم يفسد
الحال صح البيع بطلان شرط السقيته فان انفق التلاحق والاختلاط فاما
ان يكون قبل القبض او بعد **الحال الاول** ان يكون قبل القبض بالعلية
ففي النفس اخ قولان احدهما يفسخ البيع ويصح الفاي في الطري والقري الى

في السبيط وان لم يصرف في الاربعين يوما وهو الاظهر عند الغلبة
في الوجيز انه لا يفسخ قال الفقهاء وما ينبغي ان يعلم من ذلك ان سبب
انفساخ البيع بفسخ البيع قبل القبض هو تعدد التسلية بفسخ
هنا او وقوع الباس عن التسليم فلا يفسخ فان قلنا لا يفسخ قال العربون
منهم القاضيان الطبري والماوردي فقال البايع ان ترك حقه اقر العقد
وان لم يتركه انفسخ فان لم يتركه فسخه الحارثي وقال الماوردي والرافعي في موت
الحيار للمشتري وجهان احدهما لا يبعد القبض واصحابها نعم وعلمنا من
السقوط ترك البايع الثمرة الحادثة ويلزم المشتري قبولها فيه وجهان
اصحهما نعم وهل يكون الثأر هبة او اعراضا فيه الخلاف المتقدم في العمل
وثانيتها **الاسقاط** لا يجب قبولها ويجري القول في الانفساخ فيما اذا
باع حنطة جزافا سالت عليها حنطة اخرى وما يجهولان سوا كانت مثلها
او دونها او اعلا منها اذا احتلط المايح بعينه كالزيت والسبج وفيما اذا
اشترى حنطة من الرطبة بشرط القطع فله باخذها حتى طالت وحكي الروية
في اسم الحنطة طريقة قاطعة بالبطلان وفي الرطبة طريقة قاطعة
بالانفساخ وطريقة قاطعة بعدمه ودون الزيادة للمشتري بسببها
لطولها بليل الشجرة والثمر **المرة** لو كانت الحنطة المختلطة او المختلطة بها
معروفة او كانا معا معلومين لم يفسخ البيع لان بيع المشتري فان اجاز
صارا شريطين فيه فيقسم ان لم يكن بينهما تفاوت في القيمة فان كان فله
يقسم بحسب القيمة او بباع ويقسم الثمن في الكلام فيه في كتاب المظالم
وحكم الماوردي بالتالي الا ان شققا على قسمته بطلا في نسبة للكلين
فما لولم يكن تفاوت ولو اشبهت الثمن بالبيعة بعينها او الثوب بانسالة
حيث لا يتميز قال المتولي والرواني المذهب انفساخ البيع وفيه وجه
ومن ذلك الاختلاف الطيور المبيعة بغيرها **الحق** الثاني ان حله
التلاحق والاختلاف بعد قبض الثمرة بالتخلية فطريقان احدهما القطع
بعد الانفساخ كما لو اخذت بالحنطة المبيعة حنطة اخرى بعد قبضها فانه

لا يفسخ

لا يفسخ وطعا اذا قال له المتولي ذلك في نظيره في الرهن انه لا فرق
في جريان القولين وقوع الاختلاف قبل القبض بعده والطره في الشا في
وهو ما اوردته العربون اجرا القولين والعرض الثمار والحنطة بان
التسليم قد مر في الحنطة وانقطعت علائق العقد ولم ينقطع علائق المار
ولم يتم تسليمها لان البايع يدخل للتسليم والتعهد وعليه سقي الثمرة لو
عطشت هذه المشهور وفيه وجه ان سقي الثمرة كما اذا باعها دون الاصل
واحتاج اليه على المشتري وبني الغزالي الطبري على ان الحوالة من ضمان
من ان جعلها امانة بين البايع فهو كما قبل القبض فحري القولان وان جعلها
من ضمان المشتري قطعنا بعدم الانفساخ ودفعه رآه ان يكون القطع بعدم
الانفساخ اظهر وقد اخاره الاربعين في ان الجمهور على طريقة القولين
المسئلة المايح اذا باع الاشجار وعلمنا ثمارا مبررة وهي ما يتم ثمرتين
مثلا حقين لا يميز احدهما عن الاخرى لم يصح البيع الا بشرط ان يقطع البايع
الثمار المبررة عند خوف التلاحق ويجوز فيه القول المتقدم فيما اذا كان المبيع
الثمره انه يصح من غير شرط ودون موقة فانه لا يبرر في الثمن والسنار في
الزنج والبطيخ والباولجان والجزار والقشاذ الجز فاذا ابتاعها بهذا الشرط
او دونه وصحناه فامسحق القطع حتى حله التلاحق والاختلاف او كان ما
سدرافيه فافقو وقوعها في انفساخ العقد طريقان احدهما فيه القولان
المقدمان ونسبه القاضى الطبري والمحال الى الاكثر من اصحابها لا يفسخ
فان سمى البايع ترك الثمرة القديمة اجبر المشتري على قبولها وان لم يسم
فان سمى المشتري ترك الثمرة الحادثة اجبر المايح على قبولها واقر العقد قال
الرافعي ونسبه ان يجري في الاجبار على القبول خلاف نفي المسئلة المتقدمة
وان شاحا واستمر على المنازعة فالقايان وطريقة القولين فالواصف العقد
عنهما والقايان بها لقطع بعدم الانفساخ فالواصف الحنطة بطريقها على
سياتي في الامم قال البغوي وهو القياس وان قلنا انه يفسخ استمر الثمن
المشتري الثمن ورد الشجرة مع جميع الثمار الى البايع قال المتولي والمحال

وظلام البعوي يقتضي ان الثمار كلها لا يعود الى البايع . وكما جاز ذلك الجع
 الى ان العقد منقضي من جنبه او من اصله فكل الاموال التي يقضي انه من اصله
 وظلام البعوي يقتضي انه من جنبه وحيث قلنا بعدم الانقضاء في المثلين
 فالمختلط مشترك بينهما فان انقضا على شيء تركا وان تشاخا وتارعا وطريق
 فهو المختصومة ان يدعي احدهما بالمقدار الذي نزع على من المالك يدعي فان
 لم يقبل به فالقول قوله في قدر حق المدعي فله ان يحلف على نفي الزيادة
 بعينه الظن فان فكل حلف المدعي وصار كما لو صدق عليه فالامام وبغيره
 اختلافا فيما خلبا عن المعروض للبيع حتى لا يجري التحالف وفي المسئلة الاولى ملج
 البدي في الحنطة وخونها المشتري وان كان قد ادعيا بعد قبضها للبائع
 ثم حصل الاختلاط فهو صاحب اليد هو البايع فالقول قوله وما في بيع الثمار
 وقد خلا البايع بينه وبينها من صاحب اليد يبنى ذلك على ان الجواز من ضمان
 البايع مكتوب يدعي او من ضمان المشتري فوجهان احدهما انما يدعي
 والثاني انما يدعي يدعي في المسئلة الثانية فالثمرة والشجر قد يكونان
 في يد البايع فالقول قوله وقد عرفنا في يد المشتري فالقول قوله في قدر ما
 تحصى الاخر **الفصل الثاني** في ما يطرأ على الثمار البيعة على الاسعار من الجواز
 قبل حداثتها فادبا عما بعد في المصالح مطلقا وبشرط السقفة فاصالتها
 حاله قبل الحداث من حر او برد او قتل او حرق او جراد او سيل والحقها فان
 كان قبل تسليمها بالتحلية فهي من ضمان البايع لغزها فان تلفت جميعها
 انقضى العقد وان تلف بعضها انفسخ العقد فيه وفي الباقي فولا الفرق
 وان اصابها بعد التحلية فله من ضمان البايع او المشتري فيه قولان
 القديرا انما من ضمان البايع منفسخ العقد بثلثها وسليمها الا ان لا بالحداد
 والقطار والجديد الصحيح وقيل انه احد قولي القديرا انما من ضمان
 المشتري وقد حصل قبضها بالتحلية ولا فرق على القولين بين ان يقل
 المصاب بالجائحة او قتل او وقع في الحرر انما تجب بالجايزة فله الحداد
 فليس يصحح على الجديد الصحيح بل ذلك فيما اذا تعذر ترك الشئ كما مر

وبشرع

وبشرع على القديم **فروع** **الاول** لو كان التلف بافة سماوية بل بفعل
 اجبي كالوعيب اجني الثمار او شرقيها فوجهان احدهما وهو ما اورد
 العراقيون وقال الروياني هو ظاهر المذهب انما من ضمان البايع فبجي فيه
 الطريقان في انفساخ العقد او ثبوت الخيار واصحهما عند الجمهور هو
 المذكور في المذهب انما من ضمان المشتري ولو انلفها البايع بحمايه فهو
 على الطريق الا انفساخ بحمايه قبل القبض **الثاني** في المحكوم بكونه
 من ضمان البايع ما تلف قبل اذ ان الجراد اما ما تلف بعده وقبل الجراد ففيه
 قولان وقبل وجهان ارجحهما انما من ضمان المشتري وقال الفقهاء يحتمل
 ان يبنى على ان الجواز الى متى موضع ان قلنا الى ان يجد الثمرة في من
 ضمان البايع وان قلنا الى ان يستجد في من ضمان المشتري قال الامام
 ومحل الخلاف اذ المدين الناجر بعد تقصير اليوم واليومين فان كان لا
 يعد تقصيرا فلا مشاع للخلاف **الثالث** لو تلف بعض الثمار انقضى
 العقد فيه وفي الثاني فولا الفرق في الدوام فان احادها في العمري ينبغي
 ان تثبت له الخيار لتبعض الصفة ولو تعبدت بافة بقت الخيار وكما
 قبل القبض الرابع لو اختلفا في مئة والثاني في الحاجة كما لو قال المشتري
 المصدق وقال البايع الربع فالصدق البايع بمميه نصر عليه ولو اختلفا
 في وقوع الجائحة فان لم يعرف فالصدق البايع في نفعها من غير مبرر وان عرف
 وقوعها عاما فالصدق المشتري بلا مبرر وان اصابته قوما دون قسوم
 فالصدق البايع مع عينه قاله النووي **الخامس** من اشترى ثمرة قبل بدو
 صلاحها بشرط القطع فاصابها جائحة قبله فطرق **سادس** ما المشيلة
 على القولين **والسابع** ان لم يترك من القطع فعلى القولين وان تترك منه
 فلا موضع عنه لتقصيره **الثالث** انما من ضمان المشتري قطع الشرح
 انما من ضمان البايع قطعاً وبشرع على الجديد بفرعان **الاول** ان
 تلف الثمار كلها بترك الشئ في الانفساخ طريقان احدهما فيه قولان
 واصحهما القطع بالانفساخ وقرب من موت العبد المير بعد القبض

عمر من تقدم على القبض وقبل الجاني بعد القبض لحيايه سابقه وقبله برده
سابقة فان قلنا لا يفسخ فعلى البايع ضمان ما تلف بالمثل ان كان مثليا
والقيمة ان كان موقوما كالرافعي والمأجوب ضمان ما تلف ولا ينظر الى ما
كان يمتد الى اليد لولا العارض **الثاني** لو فسد الثمار وبعيدت من السقي
ثبت للمشتري الخيار وقطعا على القولي وان كانت من ضمانه وادعى الامام
والغزالي ان لا خلاف فيه على هذا القول **وعن** على الطبري انه لا
خيار له على الجدي اذا اعتذر السقي على البايع وقد تقدم ايضا وجه ان
السقي على المشتري على هذه القول وفيه ان لا خيار له مطلقا وقال العبد لا
اذا انقطع الماء اختير بمجره الا انقطاع فان فسخ فذاك وان اجاز فله اخذ
الارش فالغزالي فيه وجهان كالوجهين في مسألة الحجارة اذا كان قلعا يضر ولم
ادل امام ولا للرافعي تعرضا لهذا الفرع فان فسخ القيد لا التلف فان لم يشعره
المشتري حتى يفسد سقط الخيار وفي الانفتاح القول ان قلنا لا يفسخ
من الثمرة بالقيمة او المثل وان فسخ سقط الثمن وان علمه بالبيع فلم يفسخ حتى
تلف قال الامام ففى الانفتاح القول ان قلنا لا يفسخ ففي غيرم البايع
الثمره وجهان **مرقان الاول** لو باع الثمار مع الخيار ففسخت
الثمار وخاجة فان كان قبل التخلية بطل العقد فيما وفيه الاستحارة قول المرفوع
وان كان بعد ما مضى من ضمان المشتري وقطعا ولو كانت الثمرة لرجل والشجرة
لاخر فباع صاحب الثمرة من صاحب الشجرة وخلا بينهما ثمة يفسد في ضمان
المشتري فطعا لا يفسخ العلاء بوالثاني قال الرافعي لو اشترى طعاما
مكاييله وقبضه جزافا ففسد في يده ففي الانفتاح وجهان لبقاء الكيل
بينهما **القسم الثاني** من كتاب البيع وفيه بيان الاول في
تصرفات العبد قال الامام فصرفات الرقيق ملزمة لثانها الاول ما لا ينفد
وان اذن السيد فيه كالولايات والشهادات **الثاني** ان ما ينفذ بغير اذن
السيد كالعبادات والمصرفات في النكاح المأذون فيه اي بالطلاق والخوف
الثالث ما توقف على الاذن كالبيع والاجارة انتهى ويطبق بالقسم الثاني

القول

236
القول اذا كان جنائية كالقذف الموجب للحد والسب الموجب للغير من التصرف
الفعلية سواء كانت منفع السيد كالامطيا او ضرر جنائية او ضرر مامعا
لجنائية العمد والعبد مجبور عليه على الصحيح بحق السيد فلا يصح تصرفه
لبيده الا باذنه وكذا لا يصح تصرفه لغيره باذنه الا باذن السيد على الصحيح
الا فيما لا يعمد فيه كالنكاح فان فيه خلافا مشهورا وفيه وجه انه يصح تصرفه
بغير اذنه ويصح تصرفه باذن السيد اذا كان بالغار شيه السيد وكغيره
باذنه الا في بيع نفسه ورضعها في وجه فيها والعبد اما ما ذواله في التجارات
او غير ما ذون له **الثاني** المأذون له فالنظر فيه يقع في دلالة امور اخرها
فيما يجوز له من المصروفات وما منع منه وثانيه **الثاني** ان المطالبة بالديون
الناشئة من معاملته على ما يتوجه وقاله في انما من من جودى النظر
الاول فيما يجوز له من المصروفات وفيه مسائل **الاول** يجوز للسيد
ان ياذن لعبد في التجارة مطلقا وفي المعاملات خاصة كالبيع والشرا
والاجارة ولا توقف على ان يعطيه ما لا يتجر فيه بل يجوز ان ياذن له
في ان يشتري على ذمته كالوجيل وظاهره يقتضي انه لا يحتاج الاذن في
الشرا في الذمة الي بقيد بقدر معلوم لا نه لا يثبت ذمة السيد بخلاف
الوجيل وهل بشرط تعيين ما يتجر فيه قال ابو الطاهر الزبائدي نعم واخنا
المعلوق كالقراض وقال غيره لا دلة المصروف في انواع الاموال يستفرد
العبد بالاذن في التجارة كلما يصدر عليه اسم التجار او كان مؤلوا ذمها كالبيع
والشرا والطي والنشر وحمل الناع الى الحانوف والرد بالعيب والمخاصمة
في العمد ونحوها كذا ذكره وبحجوز ان ياتي فيه ما ياتي في مخاصمه عاملا
القراض من الخلاف ولا يبيع نسيئة ولا يدون من المثل بقدره ولا ينفذ بغيره
هذا اذا دفع السيد اليه ما لا اما لوفاء لا تجر ولم يعطه ما لا فله البيع والشرا
نسيئة فان فضل في يده شي كان كما لو دفع اليه ما لا اما لوفاء لا تجر ولم يعطه
ما لا فله البيع والشرا ولا ينفذ به غير ذلك هذا القول الجملي فيه
وتفصيله بصور **منها** ليس له ان يتزوج ولا ان يوجر نفسه رغبة وجه

ان ذلك قال المتولي والخلاف واجع الى انه هل ان تصرف فيما حصله
 بالاحتطاب ونحوه ولو قد راسد الا ذل له بنوع من المال كما لو قال اجر
 في الثياب او بوقت كما لو قال اجر سنة او ببلد بان قال اجر في هذا البلد
 بقيد به ولا يتعداه الى غيره ولو دفع اليه الفاد فالاجر فيه فله ان يشتري
 بعينه وبقدرة في الذمة بن غير زياده ولو قال اجعله راس مال او تصرف
 واجر لم يقيد به وله ان يشتري بالثمن ولو قال اشتريه كذا لا يصير
 ما ذوقا له في التجار وفي جواز توحيه عند التجار في اتخاذ المضائق فيه
 وجهان احدهما عند الامام والغزالي نعم وثانيهما **لا** وهو مقتضى ان اراد
 البغوي وليت له ان يترك اجنبيا ومنه **اليس** له اتخاذ دعوة للحزب
 كما فعله التجار ولا ان تصدق ولا ان سفل على نفسه من مال التجار
 ومنه **اليس** له معاملة شتيه بالبيع والشراد غير ما يخلاف المكاتب
 وقيل يجوز ذلك اذا ذكبت الديون ومنه **اليس** له ان يتصرف فيما
 يملكه باحتطاب واصطباد واحتشاش وبيع من معدن وقبول صيد
 واثاب وقيل له ذلك وقصه الى مال التجار وصحة البغوي وقيل ان
 ادن له في الاحتار **لا** يعطه فالاجاز تصرفه فيما يملكه وان اعطاه
 فالاجاز ومنه **الوقيد** السيد اذ بنوع من المضائق فاشترى غير
 ذلك النوع فان كان بعين المال بطل وجب فيه قول وقف العقود وان كان
 في الذمة فهو كغير الماذون لشترى لنفسه وسياقي ومنه **اليس** له ان
 لشترى من يوت على سيرة على الصحيح اذ المراد عليه دين فان كان عليه
 دين فله ان يراه **لا** يبطل والثاني يصح ويباع في الدين والثالث **لا** يصح
 ويعتق ويرون المهر في ذمة السيد ومنه **اليس** له ان يوجر عبد التجار
 ودواهم وعمره في ذمة السيد **لا** يصح له ذلك قال القاضى ومما ينبغي ان
 على الوجهين في ان الناجر لو صرف جميع ماله تجارته الى المستغلات لم ينقطع
 حوله **الزح** الثاني **لا** لا يتغير الماذون بان كان الملك ولا يعصب غايبه
 له ولا بالاباف وله التصرف في البلد الذي بقر اليه الا ان يحسنه قد

بصرفه

يعرفه بذلك البلد وفيه وجه انه لا يصح في زمن الباقي ولو كان الماذون له
 امه انزلت بالاستيلاء على الصحيح ولا خلاف ان له ان ياذن لمستولديه
 الثالث لو راى السيد عبد يتصرف ولا بالبيع والشراد ونحوه فسكت لم
 يمتعه لم يصح ذلك اذ ناله في التصرف كما لو رآه يملك فسكت لا يجوز اذ ناله
 بالتمكاح الرابعة لو لم يمتد ديون لم يزل ملك السيد عما في يده فلو تصرف
 فيه بالبيع او الهبة او الاعناق والتزويج بغير اذن لم يصح او ياذن ارباب
 الديون والعبد يصح وسبق الدين في ذمة العبد او ياذن العبد ويملك لم يصح
 او ياذن غيره ومنه **وجهان** احدهما انه لا يصح قال القاضى والوجهان مبنيان
 على اصل وهو ان السيد هل **يقدر** على ان يتصرف في عتقه تصرفا يفتي صرة
 بعد العتق وفيه وجهان وهما اكله ثمنه على المشهور ان لا رباب السريون
 الحرة على ما في يد الماذون وحكي الماوردى وجهان انه ليس له ذلك ولو وطى
 الحارثة ففي وجوب المهر عليه وجهان ولو احبلها فالولد حر والحارثة
 ام ولدان كان مؤسرا وان كان معسرا لم تصير ام ولد وتباع في الدين
 وجب عليه قيمة الولد ولو لم يزل العبد ما ذوقا اجاز تصرف السيد في المال
 الذي في يده قبل حجرة عليه من غير اذنه على الصحيح **فخرج** لو اشترى العتق
 من يوت على سيرة باذنه صح ثم ان لم يزل عليه دين عتق وان كان مع عتقه
 قولان كالقولين عتق الراهن فان قلنا يعتق فعلى السيد قيمته للراهن فان
 معسرا قال الشيخ ابو حامد لم يعتق وجهان واحد او كلام الماوردى يدل على
 خلاف فيه فانه قال اذا اشترى العبد باذن سيده والده فعتق بغير اذن
 الشرا او دفع الثمن فيه وجهان مبنيان على وجهين ان شرطه هل على وجه
 يدونهما على ما بيده ام لا وله الخيار لو اعطى السيد عبد التجار الحاشية
 لو اقر المدين دين كسبه بشتب التجار فيلزمه شتوا اقربه لا جني اولاميه
 او لا منه على ما سياتي وان اقر بغير يده فان سندها الى المعاملة صح وان
 لم يسند لها اليها بطل قال انه استودعها او غصبها لم يقبل وام **القرار**
 الماذون او غيره بدين غرض المعاملة فتباني بعضه كتاب لا قرار وبعضه في

كاتبة لشرقة السادسة لو اشترى عبدا للخدمة فليس له الاذن في التجار
 فان اذن له سيده فيه جاز ثم ينعزل ما دون الماذون بعزل السيد سوا
 انعه من الماذون ام لا ولا ينعزل بعزل الاول **فروع** هل يملك الماذون
 الاقراض بتردد القاضيه فيه فان قلنا بملكه كان وفاء كيدون التجار اخر
 العبد انما يتصرف بالصلحة كالوكيل فليس له البيع بسببه ولا بد من الماذون
 المستأثره بما لا يتجاره الا باذن سيده **فصل** في جواز معامله من لا يعرف
 رقه وحرته وجهان ظاهرهما الجواز ومن عرف رقه لا يجوز معامله حتى يعرف
 اذن سيده له انما يسمع ذلك من سيده او يقيم بينة نعم والمراد بذلك
 اجبا ردلين ومحتمل ان يكون في الاختلاف بالعباد الواحد للخلع والاف
 في الشفعة او شيوخ ذلك من الناس في اظهر الوجهين ولا يلحق قول
 العبد انه ما دون له وان ظهر صدقه ولو معامله من يعرف رقه ولم يعرف
 الاذن ثم بان انه ما دون له قال الامام بقرب الحاقه من باع ما لا يبيعه على
 ظر حياته فبان موته وقال الشيخ ابو محمد لو ظن ما لا يبيعه ملك نفسه ثم ظهر
 انه ملغاه بالادب صح البيع هو لا واحد اقل الداعي وقرن منه القولان
 فيما اذا ادرك مدعي الوكالة ثم عامله وظهر صدقه في دعوى الوكالة
 ومن عرف كونه ما دون ناله وعامله فله ان يمنع من تسليم العوض اليه
 في حتمه اليه من ثمن او مبيع حتى يشهد على سيده بالادب كاية الوكيل ان
 باستيف الحق فواخي فيه الوجه الاخر في الوكالة ولو عرف ان العبد
 ما دون له فقال حجر على السيد وقال السيد لم اجز عليه في جواز معامله
 وجهان واحدهما انه لا يجوز وقال المتولي ولا ينعزل بعزله نفسه وحيث منعنا
 معامله فذلك في الاعيان واما اذا باع ضمن في ذمته او ابتاع شيئا في
 ذمته فظهر ان معنى الخلاف في صحة ذلك من غير الماذون **فروع** لو كان
 لرجل عبد فاذا ناله لخدمة ما في التجارة لم يجمع حتى ياذن له الاخر انظر
 الثاني في لزوم العبدية وهي المطالبة الناشئة عن المعاملة لا في اذا
 اشترى الماذون شيئا في ذمته للتجارة طوله ثمنه قطعاً وفي مطالبة

السيد

السيد ثلثه اوجه اصحها **فروع** وثانيها لا وجزم به ابن الصباغ وثالثها
 يطالب الماذون بدين السيد وفاء ولا يطالب الماذون بدينه وفاء الاولان
 بخاريان فيما اذا اشترى عاملا القراض في الذمة هل للبائع مطالبة رب
 المال وفي جريانها في مطالبة الموكل اذا سلم له وحيله القاض قال
 اشترى به كذا او اذ هذا في ثمنه فاشتراه ولم يوده لم يبقان قيمتهما نعم
 والثاني يطالب قولا واحدا والاوجه المصلحة جارية فيما اذا باع الماذون
 سلعة وقبض منها فلف في يده وبان استحقاق السلعة هل يطالب السيد
 بقيمة الثمن الثالث وعز ابن سريح وجه رابع انه ان كان السيد دفع اليه
 غير مال وقال بجمها وخذ ثمنها واخر فيه اوفى لا اشترى هذه السلعة وبعملا
 واخر في ثمنها ففعل ثم ظهر الاستحقاق فطالب المشتري العبد بالثمن فله
 ان يطالب سيده بقضا الدين عنه وان اشترى باختياره بسلعة ثم باعها ثم
 ظهر الاستحقاق فلا مطالبة فالامام ولو كان الثمن تلف في يد السيد فالعبد
 عليه والعبد متعلق بذمة العبد فيطالبه وفيه الوجه المتقدم انه لا يطالب
 ومما توجهت مطالبة على العبد فلا يندفع عنه بالعقود بل يوده بعد العتق
 وفي رجوعه به على السيد وجهان ظاهرهما لا يدينان على الاصل المتقدم
 ان السيد هل يقدر على ان يتصرف في العبد متى ضرره بعد العتق وعن
 القاضيه انه جزم في اخر الامر بعدم الرجوع وجهان واحد والخلاف خلاف
 فيما لو اجر عبده ثم اعاقه في اثنا المدفوع هل يرجع باجرة المثل لمدة الباقية
 بعد العتق وقيل بما سبقنا عليه **فروع** لو سلم الى عبده القاضيه فيه فله
 ان يشتري بعينه وفي الذمة ثم سقده ان لم يعزل السيد شيئا ولم يذروا
 فيه الوجه المذكور في الوكيل انه يتعين الشراء بعينه فان اشترى بعينه شيئا
 فلف الا لغيره قبل التسليم افسخ العقد وان اشترى في الذمة ثم دلف قبل
 التسليم ففي انفساخه اربعة اوجه **احدها** افسخ ومما احتجوا بالقول
 والثاني لا يفسخ ويجب على السيد الفسخ قال القاضيه انه المذهب
 واخاره الامام الثالث ان السيد يتخير بزيادة الفسخ واما العقد

وبعد عدم الإبداء فسلما بع الفسخ وهو خيار السخ إلى محم قال الراجع
ونسبه ان يكون الظاهر الرابع لا يفسخ ومضى التمتع دمه العبد ونسبه
والخلاف في الفسخ العقد بالثلف جازيها اذا دفع الفاقراضا إلى رجل
فاشتر شيئا في الذمة على ان يسدده فيه فلف فبالتسليم هل غلر رب
المال الفاضل او يقبل العقد على العامل فعلى الاول عليه الفاضل وعلى الثاني
يفسخ العقد كذا قال الغزالي وقال الفاضل والامام بن مسلة العبد على
مسئلة القراض فان قلنا على رب المال الفاضل فكذا على السيد وان قلنا على
العقد على العامل فلا شيء على السيد وعلى هذا يفسخ العقد او يخير السيد
فيه وجهان وكذا قال الغزالي في كتاب القراض وهذا لا يفسخ انفسا خا
في مسئلة القراض وهو الظاهر الذي يرجع اذا قلنا لا يفسخ العقد فاذا
السيد لا يفسخ العقد فلو انفسخ بعد او تخالفوا وغيره ما عاد الا لفسخ
إلى العبد فلو تصرف فيه ما لا يفسخ السابق من محتاج الى اذن جديد فيه
وجهان سيدان على وجهين في نظيره في القراض اذا خرج رب المال الفاضل
فراش المال الفاضل والقان ان قلنا الفاضل من اذن جديد وان قلنا القان
فلا يفسد نظيره وان قلنا لا بد من اذن جديد رجع العبد إلى المجرى بل
راش المال وتعلق احكام العقد بالسيد من الفسخ وغيره وهو يبقى
المعلق بدمه العبد في نسبه فيه تردد وان لم يشترط التحديد
فصرف العبد في العقد والمعلق بدمه على ما كان ولا شك ان العبد لا يفسد
يد إلى الالف من مال السيد وانه لا يفسد في ما سئله البايع وان المطالب
بالالف البايع دون العبد قال **البغوي** لو اشترى الماد وشر شيئا يفسد
فلف الشئ وخرج العوض مستحقا فالقيمة في نسبه ام على السيد فيه
وجهان **النظر الثالث** في المال الذي يقضى منه ديون التجار والديون
المعلقة بالعبد بلمة اقسام الاول ما وجب برضى المستحق كارش
الجنانة فتعلق برقبته العبد وكذا بدمه على الصحيح **الثاني** ما وجب
برضى المستحق دون السيد فتعلق بدمه دون رقبته ونسبه ولا يطالب

محق

به حتى يعثر وان لو ثبت لم يطالب به على المذهب الثالث ما وجب
برضى المستحق والسيد دون المتعلقة والقرض الضمان بالادق فتعلق
بدمه ونسبه على الصحيح دون رقبته فلا يتصور التعاقب بالنسب
دون المتعلقة بالذمة ويتصور عكسه كذا قال الامام وجرم الماد ودي
ما اذا اشترى باذن السيد لا يتعلق بدمه اذا عرف ذلك فديون
معاملة المادون تتعلق بدمه مودى ما في يده من مال التجار سواء فيه
راش المال والادراج الحاصلة بالتجار ولا يتعلق بدمه اموال السيد
ولا بارش جنابة على العبد ولا بالمهر اذا كان جارية فوطيت نسبه
ويعلقها باستنابه لا بطريق التجارة الوحدة اصحابها انما يتعلق به
فعلى هذا اذا جرح عليه بالقتل وقسم ما بيده وفصل شئ استسبب فيه
ولو دفع اليه السيد ما لا اخر للتجارة فتعلق به وعلى القول لا يتعلق به
لا يستسبب فيه ولا يفسد من المال الذي دفعه اليه فانيا للتجارة وخرج
الغزالي عليهما الخلاف المتقدم بان العبد اذا ادى الدين بعد الغرور
يرجع به على سيد وخرج الاصحاب عليهما ما لو باع العبد قبل قضاء
الدين فان قلنا لا يتعلق الديون بدمه فلا خيار لشره وان قلنا
سعاق به فله الخيار ان كان جاهلا وخرج القاضي على الصحيح ان السيد
لو قال ابتداء الاذن انت لك في التجارة على انما النسبه بالاحتساب
وخطوه لا يفسد فيه ولا يدخل في الاذن ففي قضاء الاذن وجهان وكذا
لو قال اذنت لك في النكاح على ان لا يفسد عليك وجهك من الاحتساب او
على ان لا تطلق فوجهان احدهما يفسد الاذن والشرط **الثاني** في
يصح الاذن دون الشرط ونشأ الاذن بجمعه فيها اذا لم يدفع اليه ما لا
اما اذا دفع اليه ما لا يفسد حمله على النفي عن الشرط في الذمة **دوم**
احدهما لو ائلف السيد ما في يد العبد من اموال التجار فعليه ما ائلف
بقدر الدين ولو قلنا العبد الماد ونسبه في يده ما لم يلزمه قضاء ديون التجار
لا عدا متعلقة برقبته **الثاني** في لو باع العبد او اغتقه فقي صبر ورضيه

محو راعليه بذلك وجهان اصحهما نفي واما في البيع بينان على ما لو اذن لعبد
غيره في التجارة هل يصح فيه وجهان والظاهر انها فيما اذا اذن له سيده
في ذلك وقال الامام لو وكل عبده برباعه ففي نفيها خلاف مرتب على العتق
داوي لا يليون عزلا وجريان فيما اذا كاتبه **الثالث** لو مات المديون
وعليه ديون موجلة وفي يده مال حلت كما تحل عتوت الحجر ذرة القاض
الرابع عبد ان لا ينزاد نكاحا لغيره في التجارة فاشترى كل من
العبد من اخر من سيده وجهل المتقدم منها قال الروابي بطل العقد ان
كالودج وليان وجهل الخ **المشتر** اقر المادون انه اخذ من سيده القا
اي حرقه او قامت به بينه وعليه ديون ومات فالسيد ككاحد
الغرماء ولو اقر ان بعض الاعيان التي في يده من خالص مال سيده دون مال
التجارة او قامت به بينه سلم لا السيد **سادس** لو اذن لعبد في
استئجار عن فاسم ما دلف في يده فخلق منها بها بدمه السيد والعبد
وقال الامام لا فيس ان لا يتعلق بدمه السيد **القس** **السادس** في
من الباب في تصرفات غير المادون له في التجارة وغير المادون فيها قد يكون
مادونا له في امر خاص فيقتصر على المادون فيه كالاذن في الزوج وشرا
سلعة معينة وقد لا يكون مادونا له في شئ فلا يملك تصرفا بغير المال
قطعا بغير اذنه كالتكاح والجار نفسه ولا فرق في هذا بين المادون له في
التجارة وغيره كما مر وسنقضي ما اذا احتاج الى النكاح واجبا على
السيد اجابته وتقدرت عليه مراجعته فان العبد يستقل به في اخذ
الوجهين نظيره في حق السفيد واما ما لا يصير سيده من التصرفات فهل له
ذلك فيه خلاف فوضحه مسائل **احدي** الهبة من العبد والوصية له
هذه ووصية لسيده وهل يصح منه قبولها بغير اذنه فيه وجهان اصحهما
نعم ويدخل المالا في ملك سيده قرا مال الخلع وعلى هذا ففي صحه قبول
سيده وجهان وفي ارتداده برده سيده وجهان ان قلنا يرتد من جنبه
او اصله وجهان وتقدر بعه فاني في الوجه وهل له قبول ما يخر السيد به فتر

كالعبد

كالعبد الرمن الدابة الزمنة ومن يلزمه نفقته وبعض من يفتن عليه فيه وجهان
فان محنا قبول المعسر لم يفسر عليه هذا اذا اطلق واما الهبة والوصية له نفسه
فقال الماوردي في صحته قول لا بينان على انه هل يملك ما يملكك الثانية
في صحه صمانه بغير اذنه سيده وجهان احد هما يصح ويتبع به بعد العتق كما لو
اقر بان ذلك ماله فله به السيد واصحهما انه لا يصح **الثاني** الله في صحته
شرا العبد شيئا بمن دمه بغير اذن سيده طريقان اظهرهما فيه وجهان
وقيل قولان اصحهما انه لا يصح وهو كالخلاف في شرا الفليس شيئا بمن دمه
لكن الاصح هناك الهبة وصحة من لا يضره من هذا الثاني القطع بانه لا
يصح وجري الخلاف في عقود المعاوضات كلها خلا النكاح **الفصل** في بيع
ان قلنا يصح فيقع الملك له او للسيد فيه وجهان احدهما وبه قطع المتولي
انه للسيد وعلى هذا فالبايع ان علم رقه لم يطل به بشئ حتى يعتق ولا
يرجع الى غنم ماله على الصحيح وان لم يعلم ثبت له الحبا ومن الصبر الى العتق
والقسط والرجوع الى غنم ماله ما دام باقيا في يده فان اضرعه السيد رجع
على الصحيح وثانيهما وبه قطع الامام ان الملك يقع للعبد وقال المتولي الصحة
مخرج على انه يملك بالتملك واستشكركم وعلى هذا فيتحجر السيد بغير
ان يقر ملكه عليه وبين ان منعه فان بقاه في يده وعلمه من المشتري
الرجوع ما دام في يد العبد وان تلف في يده فليشتر له الا القبر لان يعتق
هذا اذا اشتراه بغير حال فان اشتراه بغير موجب فغن الشيخ اني على ان البايع
لا يرجع قبل الاجل ولا بعده قال الامام ويحتمل ان يرجع بعده وان اضرعه
السيد منه استقل الملك منه اليه وهل سفي حق الرجوع للبايع فيه وجهان
اصحهما انه لا يرجع والثاني يرجع وصحة المتولي وهو ما ابداه الامام احتمالا
وقال هذا اظهر بعيد وخارج على هذا بدل الخلع وقال اذا قلنا يملك بالشر
لم يرجع ان يملك بدل الخلع وقال اذا قلنا يملك بالشر لم يخر السيد من
ابقائه واستراعه كالمشترا قال ولا خلاف انه لا يملك ما انشأه بل احتطاب
دخوه وان قصر به نفسه وان قلنا يبطل ان فللبايع استرداد البيع ما دام

بأقاسوا كان في يد العبد أو يد السيد فان تلف في يد العبد تعلق الصمان
بذمته ضلزمه قيمته ان كان مشغوما وله مطالبة العبد به بعد الغنم ليس
على السيد ضمانه اذا تركه في يد البائع ولو ادى العبد الثمن من مال السيد
فله استرداده وخلف الاقراض من كل الشئ في جميع ذلك ولو غلب العبد
شيئا فلف في يده او تلفه ضمه في ذمته فان غلبه المولى فلم يترعه حتى
هلك فهل يضمنه فيه قولان ولو اخذه فلف في يده فان كان قبل ملكه من
رده ضمه في ذمته عبده وان كان بعده ضمه في جميع ماله وللعبد ان يرضه
بماذن سيده وكذا يبيعها ورهنها على الصحيح ولو اشترى العبد ارباع عن
اجنبى بطريق الوكالة بغير اذن سيده فوجبان ضمان على ما اذا اشترى لنفسه
والاصح المنع وقد مر **باب** اربعة العبد لا يملك الا بكتاب وبحقه قطعا وفي ملكه
ملك السيد قولان القديم انه ملك والجديد انه لا يملك وفي غلبه يملك غنم
السيد طريقا المشهور انه لا يملك وقيل انه ملك بماله غير سيده وشرايته
واللفظة باختيار وغير ذلك وهو يملك لا من جهة سيده فان قلنا بالفدية
ففي انشغال الى القول وجبان ضمان على انه هل سيده احب ان يملك
ولسيده ازالة ملكه وان رجوع مئثرا ولو تصرف فيما ماله ببيع او هبة او
اعناق فحقوقها كان رجوعا قالا القاضى ودولى الجارية المملوكة كبيعها على الذمير
فيكون رجوعا ولو استولد لها صار تام ولد وليس له ان يزوجه بما ولو اشترى
العبد زوجة سيده بالمال المسمى ملكه واذا له ان ينعاه به ما شام مفتاح
النكاح كالمواستراحمات به وليس له ان يعامل سيده وان باع منه شيئا فهو
راجع لا السيد وفي ملك العبد الذي ملكه السيد وجبان اضمها لا وليس
للعبد المشتري بالجارية التي مملوكة على ان يبيع قالا القاضى ولو ملكه طعاما
او ثوبا جاز له الاكل واللبس ولا شوف على الردن فان اذن له في الشريك
جاز على الصحيح ولو اولد لها فالولد يملك العبد لا يمتنع عليه حتى يمتنع
والمدى والمعلق عنقه بصفة كالقنم متعلق بملكه ما يتعلق به والاملاك
من انقطاع الجوارح والاستبراء عند رجوع السيد والتكفير بالمال وكذا ما

والا الرافعي مرفعه المولى
الاخلاق في العبد ملك
ملك غير سيده والملاوي
مشهوره في الاصل
ولكن الرافعي في الملاوي
يجوز اخر

متعلق

يتعلق بصومق الملك كافتتاح النكاح اذا ملك زوجته والتكفير بالطعام
اذا ملكه ودفع الهدى اذا قرن باذن وماله ما يذبحه واذا اذام المالك في يده
حول فلا ذكاه عليه ولا على سيده ولو ملكه درهم وباعه به زاهم لم يحر ولو
باعه بذمير فهو بيع وصرف ولا يثبت فطر العبد الذي ملكه عليه ولا على سيده
ولا يتعلق به ما يتعلق بملك الملك كوجوب الزكاة وعشق القريب ولو كان له عبدان
ملك كلاهما الاخر كان التملك للنائي وهو رجوع عن الاول وان وقع معا
بوكالة قد اقعاد ولو تلف مملوكة العبد فلف ينقطع حقه ودون القيمة
للسيد او يغتفر لا العبد فيه وجبان ولو اعنى العبد بعود الملك اليه
وسل لعشيرة اشترى جاعه كما اذا ملك ام ولد شيئا وقلنا غلبه فان السورثة لا
يملكون اشراعه بخلافه اذا ملك رقيقة ومات فللمورثة انتراعه وان قلنا
بالجديد فلا يثبت هذه الاحكام فلا يحل الوطى للعبد وان اذن له سيده
فيه ومن بعضه حرا اذا ملك كرميه ما لا واشترى جارية مملوكة ولا يحل له وطئها
في الجديده وحل في القدم باذن سيده ولا يحل بغير اذنه ولا حل للمكاتب السيد
بغير اذن سيده وفي حله باذنه قولان وقيل ان حرمان السيد على العبد
فالمكاتب اولى وان لم يحرمه ففي المكاتب قولان **فروع** لو قال السيد له
ملكك ما تحب طبه وقطاعه وتنهبه لا يملك عند وجوب هذه الاسباب
وان قلنا بملك بالتملك **الباب الثاني** في الاختلاف في وجوب
للمخالف واللام فيه في اربعة فصول الاختلاف الموجب الى المخالف في ذمته
المخالف في الحزم المرتبة عليه وفي احوال البيع بعد المخالف في بقاءه وقلبه
الفصل الاول في وجوب الاختلاف ومتى وقع بين المتبايعين اختلاف
فاما ان يكون مع الاتفاق على عقد صحيح او لا **القسم الاول** ان يتفقا
على عقد صحيح ويختلف في كيفية كالمواختلف في قدر الميزان قال بعض الفقه
فقال المشتري ان يخرجه مثلا فان كان لاحد ما بينه قضى بها فلو اقام على بيع
منها بينة على ما يقول سمعت وتعارضنا فان قلنا بنسأفظ المعنيين المتعا
فالحم فالولد من بينه وان قلنا بقول الاستعمال فلا يجزى هنا قول القسم

قال المتولي والرافعي توقفوا لظهور الحال وقال الماوردي تلحق قول القرعة هنا
وقال الخروزي في محي مولى الوقف والقرعة وجهان وان لم تكن لواحد منهما بينه
تخالفوا كانت السلعة باقية او تلفه وسوا كان الاختلاف بين المتاعين
او ورثتهما او لحد ساد ورثة الاخر وهذا يجري التحالف اذا اختلفا في جنس
المبيع اذا كان الجنس معيناً كما اذا قال له ثني هذا العبد بهذا الالف فقال
بل هذا الثوب بهذا الالف وذلك ان نوعه كما هو قال يعني هذا العبد
الثوب الموردي بهذا الالف فقال بل هذا الموردي وفي مقداره قال لو قال
يعني هذين الثوبين بالالف فقال بل هذا دون ذلك وذلك لو لم يكن الجنس
معيناً اذا اختلفا في بعض المبيع وانفق في الزايد عليه كما لو قال بعثك خا
العبد بالالف فمقول بل هو وهذه الجارية وذلك اذا اختلفا في جنس
الجنس كما لو قال بعثك مائة دينار فمقول بل مائة درهم او في صفته كما لو
قال بمائة دينار ساجورية فمقول بل ساجورية وهذا اذا اختلفا في قدر
الجنس والمبيع معا بان يقول البائع بعثك هذا العبد بالالف فمقول المشتر
يعتبه وهذه الجارية بالالف وكذا اذا اختلفا في سائر شرائط
المبيع وصفاته كما اذا اختلفا في الاجل اما في اجله بان يقول بعثك بالالف
خاله فمقول بل بالالف موجه الى شهر او في قدره فمقول بعثك بالالف موجه
الى شهر فمقول بل لا سنة او في الخيار اما في اصله بان يقول المشتري
بعثني بشرط الخيار فلا فمقول البائع بل من غير شرط او مقداره بان
يقول بشرط الخيار يومان فمقول البائع يومان او في اللقيل والرهق بان
يقول البائع بشرط ان يتكفل فلان بالجنس او رهق به عبداً كسالم فمقول
المشتري بل من غير شرط او بشرط ان يتكفل بغيره او بشرط رهق عام او بقول
المشتري اشتريت بشرط ان ينضم فلان للعبد وسره البائع وكذا في
كل شرط يقبله العقد كما لو اختلفا في صفة المبيع كما لو قال بعثني بشرط انه
كاتب او ابله او نحو فقال البائع بل من غير شرط ولو اختلفا في شرط البراءة من
العيب قال القاضي وغيره جري التحالف وعن ابن سريج ان التحالف لا يحل

في الحال

في الجوار والاجل وان لظاهر جريانه في غيرهما من الشروط قال القاضي والقاضي
ان التحالف شرط الكتابة والبراءة والبيان وحقوقها والقول قول البائع
وقوله المتولي عن بعضه والصحيح جريانه ولو انفق في شرط البكارة وقال
المشتري كانت عند التسليم ثيابا وقال البائع بل كانت بكرا قال البغوي
القول قول البائع واختلفت عينا رات الائمة في منبسط ما جرى فيه التحالف
فقال الامام ان يتفقا على بيع ومبيع معين ويختلفا فيما وراءه ما وقع وصفا
للمبيع ومشرطه غيره بان سارعا على وجه شفع بينه كل واحد منهما ولو اقاما جميعا
اليتمة تعارضت معاً بما وقيل ان سارعا في مقصود في العقد او مشروط فيه لو
اقام كل منهما بينه سمعت وقال القاضي ان يدعي كل منهما عقدا صحيحا لا على
الوجه الذي يدعيه الاخر او قد رد ذلك الاختلاف موجودا عند العقد منع
العقاده اما لو لم يتفقا على عقد بان فارجعنا هذه الدار بالالف فقال البكر
وهبتينها فلا تحالف لان يحلف بهما انه ما وهبها وحلف الاخر انه ما اباعها منه
ويرد لاما لكما الاولين وايدها قال الامام وبفسخ البائع البيع في الباطن كان
صاذا للعقد والجنس وادعى في البسبسط الاتفاق عليه وفيه قولان في التحالفان
وهو ما اردده الفقيه في صحة المتولي ورده الطبري لما ان المراد ان كلاهما
في ما يدعيه الاخر وقول الثالث ان القول قول مدعي الهبة ولو قال بعثك هذا بالالف
فقال بل وهبته عليه ما حلف كل منهما على ما يدعيه الاخر ورده بالسلعة لانه
واسره العبد ولو عشنا فقال رهق به بالفسخ فمقول وقال الاخر بل
يعتبه بالفسخ فقد نقل العرب في عن الميزون وتعلق المحامي ان في اتمها يحلف
على ما يدعي عليه قال والقياس انه لا غير على الذي يدينه العبد انه ما ارثس
العبد وهذا ما اردده الرافعي فقال القول قول المالك مع عبده ويرد الالف ولا
غيره الاخر ولو اعطاه حقة في زمن الخلا فاطها وقال هو او وارثه بعثك بكذا
وقال الاخذ اقرضها صدق الاخذ بيمينه ويرد لها ولو قال بعثك بكذا في الجارية
كذا فقال بل زوجتيها فستيا في الاقرار ان شاء الله تعالى القسم
الثاني ان يتفقا على عقد صحيح ويختلفا في ان العقد صاذا ومنها وقع

المالك

وان قلنا لا يجزأ ذلك الحال من قبضه لغير البايع من ضمانه ثم يفعل الاصل
 من بيعه وحفظ ثمنه الى ان يعترف به المشتري او يوجره وشفق عليه من
 حسبه وحفظ باقية الى ان يعترف به المشتري وان قلنا بخالفنا فقالوا
 انفسخ العقد اخذ البايع العبد الحاربه ورجع المشتري الى التثان فان
 حلها احدهما واكل الآخر فهو كما لو اقام الخالف بينهما بيمينه كما تقدم **فروع** اخ
 لو قال بعناك هذا العبد عند التوثب وثوب اخر فله في يدك فقال المشتري
 بل هذا التوثب فقط قال الخالف يعني على نفق الصفقة وفرد ما يجبره العقد
 فان قلنا لا نفرد الصفقة في الاثنا وبنفس العقد في القايمة او قلنا نفرد
 ونبخذ القايمة بجميع الثمن فلا تخالف وان قلنا نجبره بنفسه من التمثال
 وللامام في الاول نظر **فصل** المعنى الذي يسرع من احله الخالف في البيع
 وهو قصه المساواة بينهما من حيث ان دلالة ما مدع ومدعى عليه يقتضي ان لا
 يخفى لوجوده في كل عقد معاوضة فجزئ في شايء عقود المعاوضات
 وان لم تكن محضة من الاجارة والسلم والمساواة والصلح عن دم العبد والكتابة
 والعراض والصدقات والمجالات وكلها فيه معنى القاطبة فاذا اختلفا في صفة
 شئ من ذلك تخالفنا ما قبل الفسخ من ذلك بسبب نظر قتل الى العوض
 كالاجارة والبيع فتم في الخالف فيه انفساخ العقد وفسخه على ما يتألف
 وما لا يقبل الفسخ بفساد العوض بعض عمره الخالف فيه على العوض وذلك
 في الصلح عن دم العبد والنكاح والخلع فلا يبطل العفو والنكاح والطلاق
 بالخالف بل يقتصر على العوض في الصلح عن الدم والدية وفي النكاح والخلع
 من المثل واستشهد الامام الخالف في العراض وقال الاول ان يقال الخالف
 قبل الشروع في العمل لا معنى له وقد جعلنا لها نفاسا كما جعل السائغ في
 دعوى الرجعة رجعه واما بعد الشروع فيتم الخالفان والدم جريان
 الخالف في البيع في زمن الخيار وقال القاضيان الحسنين والماوردي لا يحرك
 فيه **فروع** الاول لو اشترى عبدا او ثوبا مثلا وقيضه بغير
 وجه به عيبا فاداره فقال البايع ليس هذا البيع والبيع غيره فالمدق

البايع

البايع يمينه ولو فرض مثله في السلم بان سلم اليه في عجل بشرطه فسلم اليه
 عبدا ثم احضره واداره بيمينه جده فيه او يفقد بعضه فان المشتري
 فقال لا المسلم اليه ليس هذا الذي سلمته اليك من المدق فيه ثلاثة اوجه
 احدها **المسلم اليه** كالبايع وامعها المسلم مع يمينه **وقال** ثانيا عزان
 سراج انه يفرق بين ما منع صحة القبض وبين العيب الذي لا يمنعها فاذا كان
 المسلم فيه ذراعا مثلا وكان ما اراد المسلم رده ربويا لا ورقا فالمدق
 المسلم لانكاره اصل القبض الصحيح وان كان ورقا فادى بحسونه او سواد او
 اضطراب صفة فالمصدق المسلم اليه وحكم التمثال المعين حكم البيع المعين فاذا
 اراد البايع رده بيمينه فانكره المشتري صدق المشتري بيمينه قال البغوي
 للز لو كان نحاسا لا قيمة له فالقول قول الراد قال الزايعي وينبغي ان يكون
 هذا على الخلاف فيما اذا ادعى احدهما صحة العقد والاخر فساده وحكم
 التمثال الذمة حكم المسلم فيه فاذا اقبضه المشتري واداره بيمينه انكره
 البايع ففي المدق لا وجه **الثاني** في اشترى شيئا ما ياكل او اسلم فيه
 فقبضه بالكيل او ما يوزن فقبضه بالوزن ثم ادعى فقه ما فيه فان كان
 المقصود قد رمايقع بين الكيل والوزن فيل قول فيه وان كان اكثر
 فقولا واحدا وما وكذا الحكم في الثمن **الثالث** ما عصى واقبضه فوجده
 المشتري خيرا فان ادعى انه كان حراما عند العقد واذا البايع نفق مدع
 فساده العقد والبايع يدعي صحته ففيه القولان وان قال كان عسيرا عند
 البيع وخنثرت بعد وقبل القبض فالقبض قائم وقال البايع بل خنثرت عندك
 وامر الامر ان ففي المدق منها قولان اظهرهما على ما ذكره المؤوي البايع
 وثانيتها المشتري ويخرج عليها اذا باع لبنا او عسلا فخنثرت المشتري
 في طرف ثم وجه فيه فان يمينه فقال المشتري كانت فيه عندك وقال
 البايع بل كانت في طرفك احدثت فيه عندك ولو نازعا في امدا كانت
 فيه عند العقد فعلى القولين دعوى الصحة والفساد ولو كان للبائع
 جراد متعدد وانفق على ان القان كانت واحدة منها وقد صلب الجميع في

وقال المشتري قال للبائع كل ما يحسن وهل يجوز من ضمان البائع قال لا يرد في تحمل ان
يقال بفتح الباء في قدره من البئر يستطه من الميزان خاصة على قول
من يفرق الصفة ويلزم البائع ضمان البائع ايضا لان القيمة لا المتلافا
تحمل الامر على ان الجرح الذي فيها الثغرة مستترة في الرق اذ انما يحسن للبائع
فلزمه ضمان هذه الجرح بالتمسك لفساد البائع فيها ويلزمه ضمان البائع في
لان بجيشه بالمرحصول منه ولو حملناه على نصها كان في الاستدراك في
الاكتفاء رجع الجواب لا ذلك قال فان قيل اذا كان في الرق فاره يستترة
فستلم البائع الزيت فيه هل يقع صحيحا فان قلت نعم لم يستقبل الزيت
يصير حينا حاله حصوله في الرق فلا يحصل التسليم لان الزيت يحل في قول
الزيت وهو ظاهر ووجه يحصل التسليم وينجسه بسببه المشتري اما يامره
البائع بالقبول او يفتحه واسن الرق ليصيب فيه والثالث اذا حمل من جهة
المشتري لا يمنع حصول التسليم كالقول العبد فلو قبضه او حفر في عيه
بل قد فرغ منها العبد فانه يصير فاصما مع حصول التلف قلت وقد
قال الامام ان مقتضى كلام القاضي ان القبر يتم بحصول المبيع في فضا الطرف
وان لم يحصل في ذره **الرابع** لو اختلفا في قبض المبيع فالقول قول
المشتري ولو اختلفا في انقضاء اجل المبيع فالقول قول المشتري قال المتولي
وعن نفعه ان القول قول البائع قال الاصحاب ذلك في التسليم لا في جمل
في التسليم حق للبائع **الفصل الثاني** في جفينة الخالف والنظر فيه
في امرين احدهما من يد ايمينه والثاني في صيفته واتحاده وتعدده
النظر الاول من يدايه وقد فصل الشافعي في البيع على انه
يد ايمين البائع وفي التسليم على انه يد ايمين المسلم اليه وفي الكتابة على انه
يد ايمينه وهذا الثلاثة متوافقة في المعنى وهو فيما اذا اختلف
الزوجان في القداق ان يبيد اب الزوج وظاهر مخالف ما تقدم لان الزوج
في رقبته المشتري دفن في الدعوى على انه يد ايمين البائع اجبر المشتري
وان يد ايمين الشراحيه البائع وهذا انقضى التسوية واليمين اختلف لاصحاب

عن

على طرفين اظهرهما ان في المندوبة في الصور كلها لانه اقوال **اظهرها**
ان البدء بالبائع ومن في رقبته والثاني في يده بالمشتري والثالث
انما سوا قال الشيخ ابو حامد وهذا اقيس وظاهر المزمع
الاول وعلى من افوجها في **الرابع** اشترع الحائز بينهما في البداية
ورجحة الامام واظهره **الرابع** وجزم به جماعة وهو ظاهر النص من الحائز
يتخير في يده اياهما شاء وعلى الاول في منزلة البائع المسلم اليه والزوج
والسيد والمستأني والقادر في الزوجية في عوض الخلع وامانة القداق
فوجها ان احدها ان المرأة بمنزلة البائع في يدها وثانيها انه الزوج
وعلى الثالث في منزلة المشتري المسلم والمستأجر والمكاتب والعامل في
القراض والمساواة والزوج في الخلع قال الرافعي والقباس في الصداق
انغكاش الزوجين والطريق الثاني في تقرير النصير والقطع بان البداية
بالبائع ومن معناه وفي الزوجين بالزوج وهذا الخلاف في البداية
في الاستحباب اذ في الاستحقاق فيه وجهان اظهرهما وجه الرافعي
وجماعه انه في الاستحباب والخلاف المذكور فيما اذا باع عرضا ثم في
الذمة فاما اذا ابتاع عرضا بعرض وبندقه ففقد قال الامام لا
يتجه فيه الا القول الثالث **انما سوا** قال الرافعي ينبغي ان يخرج
على ان المزايا فعل هذا العرض الذي اقبلت به البائع حرم التميز
ولهما جبه حكر الميزان لصاحبه حكر المشتري وللاخر حكر البائع ولو
تبايعا عرضا بنقد معز وادخل البائع العرض لمصاحبه حكر المشتري على قول
النظر **الثاني** بعد دالين واتحادهما وصيغتهما **طاه** من الشافعي
وحمد الله تعالى ان كلامه المتعاقدين لحلف عينا واحدا فجمع فيما بينهما
يدعيه صاحبه وابيات ما يدعيه فقولا البائع والله ما بعته بمثل ما مثالا
وانما بعته بالف وقول المشتري والله ما اشتريته بالف وانما اشتريته بمثل ما
ومنهما اذا تنازعا دار بينهما في يد ما نادى كل منهما ان جميعها له ان فلا منهما
حلف على نفي استحقاق صاحبه ما في يده فان اختلفا عرضا عرضا البائع

248

الآخر فان نكل حلف الحالف مميئا ثانيا على الاثبات واختلف للمصنف
 على ثلثة طرق اهمها تقرير النص في الطريق الثاني مخرج قول من مسئلة
 الدار لهذه فمصر في هذه قول واحد ما تقدم والما في انزلها
 حلف ولا على النفي دون الاثبات ولا يخرج من هذه المسئلة الدار
 مميئا جامعة بين النفي والاثبات في احد القولين **النفي** ريع ان قلنا
 بالصحيح انه يكفي من كل منهما يميني لجمع بينهما بين النفي والاثبات فنفي
 ان يقدم النفي على الاثبات وقال الاصططري يقدم الاثبات على النفي
 وضعفه وهذا الخلاف في ان صحاب عند المتولي وهو لا يظهر عند
 الرافي وقال الامام هو الاستحقاق ونقل الاتفاق عليه ونبهه القرابي
 وعن ابن الحسين بن القطان انه لا يرب بين النفي والاثبات فان هذا
 بالنفي حلف الثالث على الاثبات لمكون هذه وان يدان الاثبات حلف الثاني
 على النفي وفيه وجه ان البايه وقول والله ما بعته الا بكذا والمشتري يقول
 والله ما اشتريت بكذا وكذا واشتريت بكذا او قبل ان يضر الشافعي في كتاب
 السلم **وعن بعض المصنفين** ان الجمع محمول بان يقول البايه ما بعته الا بكذا
 والاحلف احدهما على النفي والاثبات عرضنا ما حلف عليه البايه عمل الاخر
 فان وافق عليه فذاك والاحلف ايضا على النفي والاثبات فان نكل قصر الحالف
 بما حلف عليه وان حلف على النفي فنكل عن الاثبات او بالعكس ان جردناه
 فكل الذي يقضي عليه يمين البايه وان قلنا حلفا ولا على النفي فلهما ذلك احوال
 الاولى ان حلف احدهما ويكفي لغيره فاما ان يكون الناكل الذي عرضت عليه
 اليمين اولا او غيره فان كان لا وعرضت اليمين على الثاني فان امتنع فثبتي في
 في الثالثة وان اجاب حلف مميئا واحدا فجمع بينهما بين النفي والاثبات وقصر
 له بما ادعاه وان كان الناكل الثاني بعد حلف الاول على النفي حلف الاول على
 الاثبات وقصر له فان نكل عن مميئا الاثبات لم يقصر له يمينه الاولى على النفي
 وهو غير له تخالفها **الثانية** انه ان حلف كل منهما على نفي ما يدعيه الاخر فنكل
 نكفي بذلك ام لا بد من مميئا اثبات فيه وحيثان صحابا عند الرافي انه يكفي

نفي

ديفني

ويفسخ العقد والاش الى حزم به ابن الصباغ وغيره انا عرض عن مميئا اثبات
 عليهما فان حلفا ثم التحالف وان حلف الاول وعرضنا هاهنا على الثاني فان نكل
 قضينا الاول بما حلف عليه وكذا الوفاك الاول عن مميئا اثبات وحلفها
 الثاني قضينا له واستشكله الغزالي وعلى الثاني يقدم مميئا النفي على يمين
 الاثبات وذلك مستحب او مستحق فيه الخلاف المتقدم فيما اذا جمع بينهما
 في غير وهل يحى قول الاصططري هنا بتقديم مميئا الاثبات قال المحامي وسلمه
 باي وهو مقتضى كلام ابن الصباغ وقال المادودي لا خلاف هنا في وجوب
 تقديم مميئا النفي قال وعلى هذا القول ان كل منهما حلف مميئا لا يعرض الحالف
 على المشتري فتول العقد بما حلف عليه البايه مميئا النفي وانما يعرض عليه ذلك
 بعد حلف البايه مميئا الاثبات والذي ذكره الغزالي انه يعرض على المشتري
 اخذ السئلة بما حلف عليه البايه مميئا النفي قبل ان يحلف هو مميئا النفي
 والبايه مميئا الاثبات فاذا اجاب والاحلف مميئا النفي لم يحلف مميئا الاثبات
الثالثة ان يعرض الايمان عليها فينكلا ففيه احتمالا لان الامام اثبتهما
 الغزالي والرافعي وجهين احدهما ان تناكهما ككاملهما فيفسخ العقد وتاينهما
 انه فاقلا امر وكانا تركا الخصومة وهذا اظهر عند النووي والاول
 اظهر عند الغزالي **واعلم** ان القول المخرج في اصل المسئلة من مسئلة الدار
 كلام الاصحاب به نظرب فيه مفهوم كلام الغزالي واخرى انه على هذا القول
 حلف مميئا وصرح به بعضهم ومقتضى كلام آخر ان على هذا القول حلف
 كل منهما مميئا واحدة على النفي وبعضهم جعل هذا هو القول المخرج وجعل القول
 بان كلامها حلف مميئا فولا بالثا وهو يظهر من الخلاف المتقدم في الحالة
 الاولى انه هل يكتفي بميئا النفي من كل منهما وصاحب البيان حكى عن النهي في
 مسئلة الدار ان كل منهما حلف مميئا احدهما للنفي والاخر الاثبات وقال
 حلف كل واحد من المتبايعين مميئا كما حلف كل من هذين المتبايعين مميئا على
 القول المخرج وفي هذا النقل **نظر** **الفصل الثالث** في حصر
 التحالف اذا تحالفا المتعاقدان وجب فسخ العقد لتعذر راحة بابه وهل

تفهم بنفس التحالف حاج الفسخ فيه وجهان أحدهما وهو نفيه في القديم
والجديد أنه يحتاج إلى فسخ وثمرة التحالف الممنوع من انقضاء الفسخ لا الانقضاء
وباسم **ثاني** وهو يخرج أنه سفسخ بنفس التحالف **الثاني** ربع أن قلنا سفسخ
بالتحالف فهل يفسخ في الحال أو يتبين أن نفاذ من أصله فيه وجهان أحدهما
وجزم به القاضي وسعى غيره أو لها وخرج الشيخ أبو علي عليها رد الزواجر
المفصلة وتبع النضر في الأصل قبل التحالف بالعقب والقاضي والامام زعموا
أن خلاف ذلك واستدل به أن قلنا لا بد من انقضاء الفسخ فالحاكم بعد
التحالف يدعونه إلى الموافقة فإن رضي المشتري بما حلف عليه البايع اعتبر
العقد وأجبر البايع عليه وإن لم يرض فإن رضي البايع بما حلف عليه المشتري
أجيب والأخيرة تحتاج إلى فسخ العقد ومن الذي يفسخ فيه وجهان
أحدهما القاضي وجزم به القاضي الطبري ووجهه القاضي حسين وأبو القاسم
والشاشي والهروي وظاهر كلامهم أن القاضي مباشرة بنفسه ويحتمل أن
يكون الأمر كما قالوا في فسخ المرأة النكاح بالعيب ولهم فيه طريقتان أحدهما
أن الحاكم يحير بين أن يفسخ بنفسه وبين أن يفسخ للمرأة فيفسخ وثانيهما
أن المرأة تخير بين أن يفسخ بنفسها وبين أن يطلب من القاضي ففسخ بأذنها
والوجه **الثاني** في هو الظاهر أنهما أن يفسخا بمعنى أن كل منهما يستبد به
وقال الشاشي والهروي يجتمعان على الفسخ وفسر هذا الوجه به وعلى القول
بأن الحاكم يفسخ ليس له الفسخ ما دام رجوع التوافق وإن نفيها عن الفسخ
لم يكن له الفسخ إلا أن يستمر على التراجع ففسخ فإن أعرض عن الخصومة ولم
يتوافق على شيء ولا استخاف في الفسخ أحتمل للامام قال الهروي وعلا من
قال من أصحنا أن الفسخ من القاضي موقوف على طلب المتعاقدين أو أحدهما لأن
القاضي لا يترجم بينهما في الخصومة وما حكاها قاله الماوردي **فروع** إذا انقضى
العقد بالتحالف انقضى ظاهره أو انقضاءه باطنا طرق أحدهما
فيه ثلثه أوجه ستوا قلنا سفسخ بنفس التحالف أو يفسخ الحاكم أو يفسخ
أحدهما ثم وثانيهما لا إختار ابن المصنف **ثالث** **المكر** البايع

أحداه

صادق

صادقاً انفسخ باطنا وإن كان كاذباً فلا **الطريق** **ثاني** في أنا أن قلنا
ينفسخ بنفس التحالف انفسخ باطنا وإن قلنا يحتاج إلى انقضاء ففسخ فيه
الأوجه وهو طريق القاضي **الثالث** أنه أن فسخ الحاكم فأنكر المشتري
نفذ وإن صدق فوجهان وإن فسخ أحدهما فإن كان مبطلا لم يبطل وإن
كان محققاً نفذ **رابع** أنه أن فسخ الحاكم لا ينفذ من صدق المشتري
وإن كذب فوجهان وإن فسخ أحدهما فإن كان محققاً نفذ أو مبطلا فلا
فعلى هذين الطريقين الخلاف يخص بفسخ الحاكم وإن نفاذ عليه نفذ باطناً
قطعا قال الامام وإذا قلنا يفسد لو فسخ الحاكم ففسخه المحققين فظاهر
نفوده باطناً وإن لم يفوضه إليه في الظاهر وإذا فسخ الكاذب وطريق
الصادق أن ينشأ الفسخ أن أراد أن يفسخ ففسخه في حقه **الثاني** ربع
حيث قلنا ينفسخ باطناً أما مطلقاً على أن لا يفسخ الحاكم أو يفسخ
المحرف على الطريقين الآخرين راد أو يفسخ كل منهما ما رجع إليه بالمتعاقدين
والوطي وغيرهما وإن قلنا لم يحيز للبايع التصرف ولا على الجارية ثم أن
كان ظاهراً لم يفسخ إلا المشتري أو يفسخ له أن كان نالها وإن كان
صادقاً ففسخ ظاهراً من ظله قلبه ببيع الحاكم على وجهه بنفسه على المتصور
الصحيح ويستوي في حق من عنده فإن كان ناقص من حقه فله أن يستوي في
باقية من مال المشتري وإن كان لزمه رد الفسخ عليه **فروع** **الأول**
إذا كان المبيع حاربه واستبهاها المشتري فهل يجوز له وطئها بعد النزع قبل
التحالف فيه وجهان أحدهما نعم وهل له وطئها بعد التحالف قبل انقضاء الفسخ
على قولنا لا ينفسخ بالتحالف فيه وجهان أحدهما أن لا يفسخ وأما على
قولنا سفسخ بالتحالف فإن قلنا ينفسخ باطناً لم يحل الوطئ قطعا وإن قلنا
ينفسخ ظاهراً فقط فيحتمل أن يقال إن قلنا لا يحل في الأول لم يحل هذا وإن
قلنا يحتمل أن يحل هذا كما لو قال بعثك هذه الحاربه فقال لا بأس
زوجتموها وتحالفنا عليها حل لم يفسخ الزوجية إن كان صادقاً باطناً
ويحتمل أن لا يحل والفرق أن التحالف هناك والعقد لا يفسخ ففسخ

النكاح. الثاني قال الفاضل لو قال البائع لم اعلم كونه كاذبا ولا صادقا
خله ان يمسك المبيع بناء على الظاهر انه لا يكتفى **بالرابع**
في احوال المبيع عند التماسه اذا انفتح المبيع بالتخالف فالمبيع ان كان باقيا
بحاله من غير زيادة ولا نقص ولا تغاير خونه ففعل المشتري رده وبقي للمشتري
الولد والتمتع والهر والسبب الحاصل في مله على الصحيح ان العقد ينفسخ من
جنبه وان لم يكن باقيا بحاله ففيه مسائل. الاولى اذا كان بالفان كان شريكا
رد مثله وقال لما ورثي هذا رد قيمته او مثله فيه وجهان احدهما ان يرد قيمته
لانه انما ضمنه وقت العقد بالعرض بخلاف الغائب والرافعي اطلق القول
هنا بان يرد القيمة وان كان منقوما ضمنه بقيمته سواء كان مثله
التمتع الذي يدعيه البائع او اكثر وقال ابن خيران ان كان رايه على ما ادعاه
لم يجب تسليم الزيادة اليه واي قيمة تعتبر فيه اربعة اوجه وقيل اقوال
اظهرها قيمة يوم التلف وصحة الغرر وهو ما اوردناه الاربعاء في الفتاوى
والثاني اقضى قيمة من يوم القبض الى يوم التلف والبال **قيمة يوم**
القبض **والرابع** اقل قيمة من يوم العقد الى يوم التلف جزم به القايص
واستبعد الامام وغير الغرر ليعتبه بانه يعتبر اقل قيمة من يوم القبض الى
يوم التلف فيحصل ان يكون المراد **واحد** وان القبض وقع يوم العقد
قال الشيخ ابو علي وهذا الخلاف فاطر لا ان العقد يرتفع من اصله او من
جنبه ان قلنا من اصله فالواجب اقصى القيمة وان قلنا من جنبه اعتبرنا
قيمة يوم التلف وقال المستول ان قلنا من اصله فهو كالمستام وان قلنا من جنبه
فالمعتبر اقل قيمة من يوم القبض الى يوم التلف ومقتضى جعله كالمستام ان
يالي فيه الاوجه الثلاثة في المستام هل يضمن بقيمة يوم القبض او بقيمة يوم
التلف او بالترتيب وحيد عند منظر جرمنا الاوجه على المخرج قال الهروي وهذا
الخلاف على قولنا ان الفسخ يقع باطنا وبحري لا وجه فيما اذا اشترى شيئا
معيبا فوجد ما اشتراه معيبا بعد تلف العوض عند اخر رده ففي القيمة اعتبره
هذه الاوجه قاله الغرر والرافعي لم يجز فيه تقدم بان لا اعتبار بقيمة

اقل

اقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض واشار الى انه يشبه ان يحس فيه
هذه الاوجه والامام حكاها في فرع اخر على هذه وجه انه ان اراد رد احد العدين
بالعيب وقد تلف الاخر عنده وقلنا لا يفرق بالرد الا مع قيمة الثالث ففي القيمة
هذه الاقوال. قال وان جردنا الاخر من غير قيمة فالاعتبار ردي
نفسه في القيمة بيوم العقد او القبض والاصل من العقد والقبض فيه
ثلاثة اقوال ولو اشترى عدي من ثلث احد ما فاختلفا وخالفا لثالث مرد
العبد اليك في فيه الحلاق المذكور في تطهيره اذا وجد البائة معيبا ان قلنا
يرده فيضمن قيمة الثالث اليه وكذا ان قلنا يرد قيمته فأي قيمة تعتبر
فيه هذه الاوجه ولو اشترى عدي من ثلث احد ما ووجد بالآخر عيبا فان
جود ناله رده فقد تقدم وان منعناه وقلنا ينعى الارش فالارش منسوب
الى قيمة يوم العقد او يوم القبض او اقلها فيه ثلاثة اوجه وقد تقدم لكن الرافعي
صح هنا الثالث وصح غيره اعتبار قيمة يوم التلف وجزم الغرر بالاول
واعلم ان التلف قد يكون حكما كما لو وفق المبيع او اعتقه او بلغه
او وهبه واقبضه او استولى الجارية فانه يرجع بقيمته اذا خالف ولا ينقص
هذه المقررات خلافا للفقهاء ولو اختلفا في القيمة في اليوم الذي يعتبر
فيه فالقول قول المشتري الثاني. **الثاني** ان كان المبيع باقيا بحاله بل يعيب ضمن
اليه ارش العيب وهو قدر ما نقص من قيمته لان المضمون بالقيمة قال
الشيخ ابو علي وهو اصل مطرد ان كل ما انقصت من الكلي بالقيمة انقصت ضمان
الجزء بعض القيمة الا في صور وفي ما اذا عمل الزكاة ثم تلفت ماله قبل الحول
وكان ما عمله قد تلف فانه يغرم المستخير القيمة وان كان قد تغيرت ففي
تغيره الارش وجهان احدهما ضمنه والثاني لا ويضمنه الامام وحكي عن
النص وقال الامام ان الشيخ شتب باجر الخلاف في هذه المسئلة وهو انه لا
يرجع بارش العيب اذا فسخ بالتخالف بعد ان يعيب بعد ان قال وهو
مربوب من خرق الاجماع وقيل ان مراد الرافعي ان لا ينعى الارش والعين بل
تختبر بينه وبين الرافعي بما معيبه ويستثنى من الاصل المذكور صور اخر.

منه اذا ارد البيع بالعيب فوجه الثمن المعين قد تعيبت به البايع فانه يحيد
بشر ان دفعه به معيبا ولا ارش له وبشر ان تاخذ قيمته سليما على وجه وليس له
الاخذ معيبا على وجه فعلى هذا من الوجهين العيب غير مضمون مع ان الكل مضمون
عليه. ومنه **الوثيق الصداق** يد الزوجة قبل الطلاق ونكاح الشطر البتة
بالطلاق لم يغر الزوجة الا بشر اذا اخذ الرجوع اليه معيبا ولو تلفت لم يمت
نصف القيمة. ومنه **اذا تعيبت اللقطة** في يد الملقط فان صاحبا اختار
بشر اخذها معيبة ولا ارش له وبشر الرجوع مثله ان كان ثلثا وبقرب من ثلث
الصورتا اذا تعيبت العير المضمونة في يد المشتري من الغاصب فغرمه ارشها
فان الضال له يرجع به على الغاصب ولو تلفت وغرم قيمتها لم يرجع لها قال
الامام وهذا الاصل نتج من كل من لا يضمن القيمة اذا تلفت العير في يده لا
يضمن الجزا اذا تلفت كالبايع يتعيب المبيع في يده قبل القبض ولو زوج الجارية
ثم انقضت بالتخالف فهو عيب فزحها ارش عيبها وهو ما يبر قيمتها من وجه
وعبر وجه والمهر له. **المال** لو كان المبيع عبد ابق في يد المشتري ونكاحها
انفسح البيع ويغر المشتري قيمته وهمل ورد الفسخ على القيمة او على الابو
والقيمة مد فيه وجبان اهلها الثاني وظهر فائدة ثانيا لو كان الابو
فعلى الاول تاخذ المشتري ولا يرده وعلى الثاني ياخذ البايع ويرد القيمة
وفيما لو اراد ان يوخر الطالبة الى رجوع العبد لياخذ فليبشر له ذلك على
الاول على الصحيح ان رب الدين الحال يجبر على قبوله او الا برأ حتم لا مانع
من قبوله وله ذلك على الثاني وفي وقت اعتبار القيمة فعلى الاول فيه
الوجه الاربعة المتقدمه وعلى الباقي المعبر قيمة يوم التقرير. **الرابعة**
لو كان البيع عبدا وقد كاتبه المشتري او رهنه ثم تخالف فالكاتب والرهن
لا يمتنعان الفسخ لكنه في الكتابة ياخذ القيمة في الحال على المذهب
ان يبيع الكاتب لا يصح واما في الرهن فله له اجبارا والمشتري على فسخه فيه
وحين ان شتر بما لا يصح في اخذ القيمة والصالح الانفكاك فان اخذ
اخذ قيمة الكاتب فله الفسخ واد على القيمة او على الرهن والكاتب فيه

لا يمتنع

طريقان اظهرهما وهو ما اردده الفايح انه على الوجهين المتقدمين في الابو
واظهرهما القطع بورددها على القيمة وبما ملك المشتري في الكتابة والرهن
وتخرج عليها رجوعهما اليه بعد فسخ الكتابة وفك الرهن كما تقدم وليس
تحت الكتابة اربيع العبد في الدين استقر الرجوع بالقيمة كذا ذكر المسئلة
الرافعي لكسر الغزالي حكى فيما اذا طلق زوجته قبل الدخول وكان الصداق
معه فانا ان الزوج لو قال انك طلقك فاكسده وادرجع فيه ان لها اخبارا على قبول
القيمة خيفة من عداها ان يزلنا الصداق مضمون في يدها وان قلنا انهما
او ابراهما منه حيث صحنا الابرا عام يجب ففي جواب الاجابة وجبان لانه وعد
وبما سدد له المطالبة بالقيمة خير خلويدها عن المقدر وهذا موجود هنا
وقد حكا للتوثيق واما الامام والغزالي فذكر انه يرجع ولم يتعرضا للتخير
لكر الامام نقله بعد ذلك عن علي لانه جعل التخير بين الفسخ في
الحال والصبر الى الفكاك فيفسخ قال الامام فان عمل الفسخ بعسوه
الرجوع اليه بعد الفكاك على ما تقدم وان اقر الفسخ فله المطالبة بالقيمة
فان امتنع من اخذها فان علقنا الفسخ بها فاجبارا على قبضها كاجبارا على
قبض الديون وان علقناه بالرقبة لم يجز على اخذ القيمة وظاهر كلام الرافعي
انه يفسخ الان ويخيره في اخذ القيمة والصبر الى الفكاك. **الخامسة**
لو كان المشتري قد اجر المبيع ثم افسخ العقد بالتخالف قبل مضى المدة
انبغي ذلك على ان يبيع المشتري اجره لايصح فان قلنا يصح ورد الفسخ عليه
وسرك المشتري اجره لانقضاء المدة والاجر المستأجر للمشتري وعليه للبايع
اجر المثل لما في المدة وبه جزم الماودودي وغيره وان قلنا لا يصح فقد تردد
الامام بين الحاقه بالرهن او بالاباق قالوا لا طهر الحاقه بالاباق ولو كان
قد اجره من البايع فلا اخذ لا محالة وفي انفساخ الاخبار الوحمان فيما
اذا باع الدار الحرة من المشتري فان قلنا لا يفسخ فعلى البايع المسمى
وعلى المشتري اجرة مثل تلك المدة الباقية للبايع ولو كان قد دبره ثم
اختلفا وتخالفا فقد قال بعض الفقهاء المتأخرين ينبغي ان يخرج عن الخلاف

فيما اذا اصدقها عبدا فبرده فطلعت قبل المشتري هل يرجع في نفسه
 فان قلنا لا فهو كالموكل فله رهنه والا فبرده الفسخ على عينه وبطل النذر وقال
 غيره منعير القول بانه يرد على عينه **روى** الاول **لو جري**
العقد بغير وكيل في محالها وجهان بناء على المتولى على الوجهين فعلق
 العبد في الوكيل احده **الا** وجزم به ابن عمر وروى **وقال** انهم قال
 النووي وينبغي ان يكون هرا الصح وفاقية الفسخ او ان ينزل احدهما فيحلف
 الاخر فيقضي له اذا قلنا حلفه مع النكول كالبينة **قال** **الماورد** في اذا
 فكل وكيل الباع عن المرفوض للمشتري والزم الوكيل بالثمن لو حلف في
 الاختلاف في قدر الثمن **الثاني** في لو كان البيع جارية فوطئها المشتري
 ثم اخلفا وتخالفا فان كانت ثيبا فلا شيء عليه وان كانت بجرافق عيها
 فبردها مع ادس البكارة **الثالث** لو فاق بالثمن الباع ان اورد المشتري
 البيع بعيب بعد قبض الباع الثمن واختلفا في قدر الثمن المقبوض فالصديق
 الباع بعيبه **الرابع** لا ينال الحد لو حلف كل واحد من المتبايعين
 بعد التخالفا وقتله بحربه هذا العبدان كان خصمه صا وقا فماد كره لم
 يعق العبد في الحال فلو فسخا او عاد الى الباع باقا اربعة اورد بعيب
 او غيرهما عتق عليه كما لو افر بحرية عبده ثم اشتراه والولا موقوف على
 عتق في الباطن ينظر ان كان الباع كاذبا فلا وان كان صادقا عتق ولو
 اعترف المشتري بصدقه الباع حلف بعنقه عنه وولاه له ويرد الفسخ
 كالبه وذا العبد بعيب ثم قال كنت اعنقه بصدقه الفسخ وحلف بعنقه
 ولو اعترف الباع بصدقه المشتري نظر ان حلف الباع بالحرية اذ لا ثم
 حلف المشتري فاذا اصدقه الباع عقب ممينه ثم عاد العبد اليه لم
 يعق فان حلف المشتري اولا ثم حلف الباع ثم صدقه عتق اذا عاد اليه
 ولا يعق على المشتري ولا على الباع في الحال ولو كان البيع بعض العبد
 وعاد الى ذلك الباع عتق ذلك البعض ولا يقوم عليه **الحنف** امثلوا
 باعه اشجارا فقال الباع بعنهما بعد التبايع **الثاني** في وقال المشتري كل

فبذلك فنفرد

فبذلك فنفرد **الثاني** في وقال المشتري كل
 احدهما ووجد بالاجر عيبا فرده وقلنا يجوز افراد احدهما بالبر وفلخلفا
 في قيمة الثالث فالقول قول الباع على اظهر الوجهين **السابع** لو باع
 شيئا ومات فظهر انه كان ملكا بن الميت الذي في حجره فقال المشتري باعه
 امولا عليك حاجة وقال ابن بزل علمته باعه لنفسه فغدا قال العبد
 في فناديه القول قول المشتري وذلك الحكم لو قامت بينة ببيع ابيه

كتاب السلم والقصر

جمع بينهما لا اشتراكهما في الاسم والمعنى وان امتداد كل منهما بامور مختصة
 به اما في الاسم فلا ان كلا منهما يطلق عليه سلفا قاله الاذهري وقال
 الماورد في السلف لغة عراقية والسلم لغة حميرية واما المعنى فان كلا
 منهما اثبات لما لا يثبت بالعاونة كالبيع والسلم والاحارة والهداق
 الحيا لا ينقسم الى ما يثبت بالعاونة كالبيع والسلم والاحارة والهداق
 والحجارة وبذلك البضع في الخلق وبذلك العبد في الصلح عند ما يثبت لا
 يعقد معاونة وهو القرض فانه عقد ارفاد وهو ابد الشيء بمثليه
 والحق به اللقطة بعد تقررها وتلاها والسلم والمال المضمون هو كالمفروض
 وحكي الماورد في وجهين في انه عقد غير رجوع والحاجة ام لا والكاس سقيم
 الى قسمين **القسم الاول** وفيه ثلاثة ابواب **الاول** في شرائطه
الثاني في ما يجب النقص له من الاوصاف في اجناس المسلمين فيه
الثالث في اداء السلم وصفته وزمانه ومكانه **الباب الاول**
في شرائطه وفيه عدة مما ذات فبقا وبقا احسنها انه عقد
 على موصوف في الذمة ببذل عاجل والسلم بيع يعتبر فيه ما يعتبر في
 البيع من الادكان والشرائط لكنه يسقط منه نوعان احدهما ان
 سلم الاعنى يصح وان كان اكتمه على الصحيح وبيعه وشراه لا يصحان
 في الجدي وبانيهما **الكافر** لا يصح شراه العبد المسلم على الصحيح في
 صحة اسلامه فيه طريقان **احدهما** انه على القولين **والثاني** القطع

بالصحة وصحة الماوردي وعليه صحته هل يؤمن بنفسه او لا اعراض عليه
حتى يقبضه فيه وجهان ولو استلم مستلما لا كافر في عبد مسلم في صحته
احتمالان لو ابداه ويأتي لكون السلم مختص بشروط اعز وهي تتبعه عمل
المشهور انما في راس المال ان يكون معاوما ومقبوضا في المجلس خمسة
في السلم فيه **الشرط الاول** في السلم فيه ان يكون دينافلو استلم في
غيره كالوقال استلمت اليك في هذا الثوب والعقد لم ينعقد سيما وكذا لا
ينعقد بيعا في اصح القولين وصح الاول عينا في في فساد النهاية انعقاده
وساقر بان من القولين تقدم ما اذا قال بعثك هذا الثوب او على ان لا يملك
عليك فقال اشتريت وقبضه هل يجوز هبة وكذا الوفا لا يخرتك هذه
الادبلا اجرة هل يجوز عارية وحكي الامام عن اصحاب القطع بالطلاق
ولا ينعقد بيعا قطعا وهل يجوز المقبوض من مضمونك في القابض فيه وجهان
ولو قال بعثك هذا ولم يتعرض للثمن بانبات ولا تقي لم يملك والمقبوض
مضمون قال الرابعي ومنهم من طرد فيه الوجهين وهو ما اوردوه المتسولي
وينعقد السلم بلفظ السلم ولفظ السلف وهل ينعقد بلفظ الشرا
والبيع كقوله اشتريت ملكا مائة من الخنطة صفتها كذا او ثوبا
صفتها كذا ام يرد الدراهم فقال بعثكم او قال بعثك اردبا من الخنطة صفتها
كذا او ثوبا في دمتي صفتها كذا ام يرد الدراهم فقال اشتريت منك او
بعثك ثوبا صفتها كذا ام يرد العقد او بعثك هذه الدراهم بآردب فتح
صفتها كذا او وجهان احدهما **ينعقد** استلما اعتبارا للمعنى وكل سلم مع
خلاف لفظ السلم لا ينعقد به التبع وجزم به صاحب التنبيه وصحة ان
الصباغ والارعيانة واصحهما عند الاكثر من انه ينعقد بيعا استلما
اعتبارا باللفظ زينا كما ان الفاضل على الوجهين في ان الثمن ما ائتمنت به الما
مكون سعي او السقد كيف كان فيكون سعي وهذا يظهر في بعض الصعود
قال **واصل** هذا كله ما لو ومب الدين من الدين هل يحتاج الى قبول وفيه
قوله ان الخلا وكالات في الاية فيما لو عقد على منفعة بلفظ الاجارة هل

ينعقد

ينعقد استلما كما لو عقد بلفظه نظر للمعنى او اجارة نظر الى اللفظ والاصح
فيها الاول عند الاكثر نرفان فلما انه سلم جري فيه جميع احكام السلم
من وجوب تسليم راس المال في المجلس ومنع الاعتياض عنه واشترط الخيار
فيه وغير ذلك وان فلما انه بيع لا يجب تسليم راس المال في المجلس ونحو
اشترط الخيار فيه وفي جواز الاعتياض عنه القولا المذكوران في
الاعتياض عن الثمن ومنهم من قطع بالمنع وفيه وجه ثالث انه لا ينعقد بيعا
ايضا ويطلب دهذا محتمل ان يكون مطلقا ومحتمل ان يراد به ما اذا كان
راس المال بقدا ودخلنا بنا على مقابلة كقوله بعثك هذه الدراهم ثوب
صفتها كذا او لوقال اشتريت ثوبا صفتها كذا في ذمتك بعشرة دراهم في ذمتي
فان جعلناه سعي وجب تعيين الدراهم في المجلس وان جعلناه بيعا لم يجب
وهذه المسائل ينبغي علقا عند ان الاعتياض في العقود بنظر الفاعل
او بعينها وفيها قولان **فصل** لا يشترط في السلم فيه التاجيل بل يجوز
ان يكون موحلا او حالا وهل التاجيل فيه اصل والمحاو له رخصه او بالعكس او
كل منهما اصل منفسه فيه ثلاثة اوجه واعنا يجوز السلم حالا اذا كان السلم
فيه موجودا فاما ما لم يوجد الا بعد ذلك كالمطبخ في غير اوانه فلا يجوز
فيه حالا وفاية العدة عن البيع لا السلم للحال انما لا يكون
خاصرا فلو باعه منه كان بيع غايب فلا يصح على المذهب وعلى قول من
جوزه يثبت الخيار فيعده الى السلم ومنه من الما بصفاته ويخصه لم يكون
العقد صحيحا لما اذا عرف ذلك فالعقد بلا نه اجوال **الاول** ان يصح
بالحلول فنقول استلمت اليك كذا حالا ولو قال اطال اليك مني شيئا
حل على المحلول فيطال به في اول اوقات الامكان ولو قال اطال اليك مني
شئ من ليل او نهار ففي صحته وجهان **الثاني** ان يطلق ولا
يشترط حلا ولا تاجيلا فقولا لا وقيل وجهان احدهما واقصر عليه في
الوجيز انه لا يصح واصحهما انه يصح ونحوه جالا وبنا الما ودم علي
الخلاف المتقدم في ان اصل السلم التاجيل والمحاو له رخصه او بالعكس

او كل مئة اصل بنفسه فالبطلاق يخرج على ان الاصل الناجيل والصحيح يخرج
على ان الاصل الحلو **الش** الله ان يصح بالاجل فيبشر طرية ان
دعوى معلوما فلو فالجدة او الى ايام او الحصاد او الذيات وعطا السلطان
وقدوم الحاج او الى الشنا او الصيف لم يصح الا ان يريد عطا السلطان
وقد خرج وجه وقد عجز له السلطان وفنا او يريد بالثنا او الهيف ذلك
فصله وكذا الناجيل بالمسترة وعن ابن خزيمة وهو معدود من اصحاب الشافعي
انه اجاز الناجيل بالمسترة ولا يجوز لاجل الصمان بالمسترة والحصاد والذيات
فولان وفيها مسائل **الاولى** لا بد من العلم بمقدار الاجل وذلك بحصول طريقتين
احدهما **ان** من مقدان فنقول استقلت في هذا بجل شهرين او مدة
شهرين واستحق المطالبة به بعد شهرين ونحوه فتكون المأمورة قبل العقد
شوا عيناها او اطلاقا وقية وجه يقدم ان يبداه من حين النفوذ وانها
تعتبر وقت المحل بان يقول الى غرة شهر كذا او سنة كذا وحمل السنة على
العريه المحررة فيحمل بابتدائها هلال المحرم ويجوز الناقية بشهر القوس
والروم والقبط وكذا بالسنتين الرومية والشمسية والقمرية والهاسية
ولو قال سنة بالبعد ففي ثلثمائة وستون يوما وكذا بالنيرة والهرجاز
على المذمب والنيرة وحمل الشمس في برج الميزان والمهرجاني اليوم الذي يحل
فيه برج الحمل وهو خلاف النيرة في بلادنا وفصل الماورد في الناقية
بشهور الروم والقريش والنيرة والمهرجاني فقال ان كان المعاقدا من
العرب لا يعرفان قد ذلك من الاشهر الهلالية لم يصح واذا كانا من القريش
ففي صحته وجهان قال البغداد بنو يصح وقال الصنعوني لا يصح قال ولا
يجوز ناجيل الامان بها قال وفي ناجيل الصمان بها فوافق حكايتهما
ستمح ولو لا اجل بفسخ الصمان وهو يوم الاحد الذي في يوم السبت
المعروف بسبب النور الذي بعد حيتن العدة وهو عيدهم الذي بعد صيامهم
او فطر اليهود وهو عيدهم فقد نفي الشافعي على انه لا يصح واخذ بعضهم
بظاهره وقال الاكثر وانما اختر معرفة وقت الافاق والجواب كذلك

قال

قال ابن الصباغ وان عرفه المسلمون ايضا فهو كالنيرة وفيه خلاف
المقدم والذهب الصحة وهل يشترط فيها معرفة المتعاقد من وجهان
اصحهما لا ويبنى معرفة الناس قال الرافي وسوا اعتبرنا معرفتها ام لا فلو عرفنا
لحق ومنهم من اشترط معرفة عدلين من المسلمين وجزم العمراني وغيره باشترط
معرفة ما دافوا الوالم يعرفاه لم يصح وفي معناه سائر اعيانها ولو اقتصا
بنفي الجميع الادل والآخر جاز في الناقية بالنقرة الاولى والثاني لعزل
مكة وجه انه لا يصح بالنقرة الاولى والثاني عشرة في الحجة والنقرة الثانية بالثنا
واها يوم القرو وهو حادي عشر في الحجة فقال الماورد في الجوز الناقية
به لعزل اهل مكة في جوانه لاهلها وجهان وقال النويري في المنع
ولو اقتصا بالنقرة العبد وربيع وجمادي ولم يفتد افوجهان اصحهما انه يصح
وحمل على الاول قال الرافي ولا يحتاج الى تغيير السنة وجعل الرافي
محل الخلاف اذا عتير السنة وظاهره القطع بالنظر ان اذ لم يعينوا والظا
ان الخلاف في العدة ان اذا كان العقد قبلها اما اذا كان بينهما فيظهر
القطع بصحة واختصاصه بالثاني **المسئلة** **الثانية** لو قال الى
شهر رمضان او الى يوم الجمعة او الى سنة كذا اصح وحل باول جز من اول
ليلة من رمضان من السنة وبطلوع فجر يوم الجمعة وكذا لو قال الى يوم
يوم الجمعة وقيل انما يحل بطلوع شمسته والمناداة من الماين الطلوع
والعروب بخلاف اليوم ولو قال الى ليلة كذا اخل بعروب شمس اليوم
الذي قبل تلك الليلة ولو قال الى عقيب شهر كذا او عجزه لم يصح ولو قال
بودي او محله في رمضان او في يوم الجمعة فوجهان احدهما يصح وحمل
باوله واصحها لا يصح ولو قال في سنة كذا اقدر بقا احدهما القطع
بالبطلان **الثانية** في قبلة الوجهان وقية وجه انه يصح في يوم كذا
شهر كذا وصح الماورد في مثل حف في المسائل اربعة اوجه ولو قال الى اشهر
ففي محموله على الهلالية فان جرى العقد اول الشهر ولم يمتد جزا بان اقترن
اخر العقد باخر عيوبه الشمس من الشهر الذي قبله على المشهور في ان اجل

من حين العقد بأخر عيونة الشمس من الشهر الذي قبله على المشهور في ان لرجاء
اواقرن به التفرق او الاختيار على القول بأنه من حين اللزوم اعتبر
الجميع بالاهلة سواء كانت تامة او ناقصة او بعضها فاما وبعضها فاقصا
وان جري بعد معنى بعضه عند التامية منه بالايام واعتبرت المشهور بعد
بالاهلة ثم يقيم المشتري تلامس من اخر المدة . وعن محمد بن زيد الشافعي انه
اذا انكسر الشهر الاول انكسر الجميع فاعتبر الجميع بالعدد ثلاثين ثلاثين
وقال في المذهب ان وقع في الليلة التي راي فيها الهلال اعتبر الجميع بالاهلة
قال الرافعي وضرب الامام مثلا للمناجيل ثلاثة اشهر مع فرض الانكسار
فقال لو عقد اوبقي فرض خطه ونقص ربعان وجادى حسب الربيعان بالاهلة
وضرب حادي الى اللحظة الباقية من صفر وتخلان بيوم من جمادى الاخر ستولحظه
ثم قال كنت اردد في هذه الصور ان يكتفى بالاشهر الثلاثة فانما جرت عريه
حوامل دما ثمانية هو الذي يقبل المتولين وغيره وقطعوا بالحوال بانكسار حامي
في الصورة المذكورة وان العدد اعمى فيه اذا جرى العقد في غير اليوم
الاخير وهو الصواب انتهى وعلى قياسه ما تقدم عن صاحب المذهب وقال
القاضي لا يجوز الشهر الاول ابدا الا من كسر الاله لا يصور انطفاؤه على اوله
بل لابد من تقدمه بجزء او اخره بجزء من اجزاء لا ينزله وهو ظاهر كلام
البعوي . اهـ اذا قال في الاول الشهر واخره او الى اول شهر ذى الحجة او اخره
فقد قال الاصحاب هو باطل وقال الامام اذا لم يكن للشافعي فيه نص فالمسئلة
لفظة اي يرجع فيها الى ما يفهم من اللفظ فلا بعد مخالفتهم وموجب ان يصح حمل
على الجز الاول من كل نصف كما في النفر وكذا الجاب البعوي قال الرافعي وتابيد
بان الحكم في الطلاق على ما ذكره الامام وقد سجد حمل الاول على الحرمه ونزجر
على الحز الاخير منه فانه المفهوم منه عرفا وهذا الجاب الغزالي وقد قال الغزالي
اذا قال الى اول شهر كذا يصح كما ذكره الامام وسوي عنه ونزج قوله الى شهر
ذى الحجة او الى شهر كذا او الى شهر كذا او عزه او اوله حل اذا عزت
شمس اخر اليوم الذي قبله ولو قال الى معنى شهر كذا او مستلخ او انقضا به او

سنة كذا

سنة كذا صح وقل بانقضا به وسيا في كتاب الطلاق وانما الله تعالى انه لو
علق الطلاق بانكسار الشمس ليلة اوجبه في ان يقع باوله او باخر جزءه او في اول
اليوم الاخير منه ولو قال استلمت اليك كذا ان يستلم من هذا اليوم الى وان
الشهر لم يصح فالامام وان احتاج العاقد الى دفعه فيما في من السنة التي اجلا
بانقضا بها فالامام في اللفاظ بضا على ربط الاعلام في المبيع بالاعيان
اذا قال بعناك من موقف قدمي الى الشجر . الش . الله اذا اطلق العقد
عقد السلم ثم الحاقه اجلا في المجلس فالذي من المصنوع ان يلقح به وكذا لو
استلم في حاله ثم انقضا على نجيله او بالعكس او زاد في الاجل او نقصا منه في المجلس
وقيد بعضهم وقالوا اذا قلنا الملك ينقل الى المشتري بنفس العقد لم يلحقه
كما بعد اللزوم وقال الامام وهو منقاس والمصنوع مطرد في الحاق الزيادة
كلما في المجلس ولو ذكر له لا يجهول ويدها في المجلس لم ينقلب العقد بخلافه في
المجلس صح على الصحيح فالامام والاصح ان خصا من الوجه بالاجل فلا تجري
في الزيادة الفاسدة كالحجارة والرهن والضمان اذا صدرت وجري فيما اذا
اطلق عقد السلم وابطلناه فقيده في المجلس بالحوال والناجيل وبيع
الاعيان وقدم في كتاب البيع **فروع** لو استلم في جنس واحد الى اجلين كالمو
استلم اليه دينارا في ادينه فباع احدهما الى شهر والاخر الى شهرين او في
جنسين الى اجلين كالمو استلم في ادينه فباع احدهما الى شهر والاخر الى شهرين او في
يصح وثانيهما لا قال المتولي وهو يخرج من اصله احد ما لزم العقد فيقتطع باقطاع
المسلم فيه وثانيهما ان الصفقة لا يفرق بينها جماعة على القولين الاسير في
اشراط معرفة قد راس المال من قبلنا بشرط بطل هذا فالما ورد في ولو
شرط ان ياخذ باحد ما رهننا او مينا جاز على القولين وان لم يعز قسطة ما ياخذ
فيه الرهن والضمان لا ينادي بيقه لا متعلق بالتمسك **ط** الماني القدرة
على التسليم وهو بيع كل مع كما تقدم فبشرط في التسليم فيه القدرة على تسليمه
عند وجوب التسليم ولا امر للعجز المفان الا في التسليم الحال ولو استلم في الربط
مرة لا يوجد فيها لم يصح وكذا لو استلم فيه حالا وهو غير موجود ولو استلم في

مفقود عند العقد موجود عند المحل صحيح ولو استلزم في شيء لا يوجد في ذلك الموضع
عند المحل لكن يوجد في غيره فان كان قربا منه بحيث ينقل اليه في عشر من
المعاملات جاز وان كان لا ينقل اليه الا في العتدايا والتخلف لم يصح ولا يبرهننا
مستافة الفرض شيئا في ثابنا زعم فيه وان استلزم فيما يوجد لدى المحل لا يتحمل
الامتسقة عظيمة كما لو استلزم في قدر كبير من الرطب او الخنطة في وقت الباكورة لا
يحصل الامسقة فوجهان احدهما وقطع به القاضي وقال الراجح انه اقرب الى كلام
الاكثر من انه لا يصح واقعة بها عند الامام انه يصح وبما فربان بن الوحيدين
في صحة بيع الطاير المقلت في دار فيجاء الذي يعتبر اخذه والسهلة في البركة الواسعة
قال الغزالي وجي قول الصحة فيما تقدم اذا كان لا ينقل في عرض المعاملة فيقتصر
هذه الشرط ان لا يصح ان استلزم في شيء حاله في موضع لا يصلح للتسليم ولم يعين
له موضعاً فندصرح به الماوردي فقال لو كان في سفر موضع لا يتم كمن من
القبض فيه لم يصح وعن الصيرفي انه يعتبر في التسليم الوجه ان يكون موجودا
غالباً عند المحل وفي الحال ان يكون موجوداً دائماً وهو يقتضي ان لا يصح التسليم
في الرطب بخلاف في ادائه وهذا غريب **واما** العجز الطاري فاذا استلزم فيما
يتم وجوده كالرطب في ادائه ثم عرضت جايحة فطعنه عن المحل فلا يقتضي انفساخ
العقد في اصح القولين لكن ثبت للتسليم الخيار بين الفسخ والصبر وجود
المستلزم فيه ولو قال المستلزم اليه لا يقبر وخذ راس مالك فالتسليم ان لا يجيبه
على الصبر وهل هذا الخيار على الفور فيه ثلثة اوجه **احدها** انه على الفور
وثانيها **انه** يمتد بلانه ايام وثالثها **انه** على التراخي وهو ما اوردته الامام
والغزالي والرافعي فعلى هذا اذا جازتم بدالة الفسخ وكمن منه كروجه
المولى ادعى الامام الاتفاق عليه ووجهه بانه انظار قال الراجح ويجوز ان
يقال انه اسقاط فبي منه الخلاف في الاسقاط ولو صرح باسقاط الحق
والرضي بالامتنان الى الوجود فوجهان اصحهما عند الامام والغزالي انه لا يسقط
وثانيهما **وجزم** به الماوردي انه يسقط ولو اخر الرد في الحال الى الوجه
الاول وعن الخلاف عن الثاني لزمه الصبر لا العاجل الا في التسليم الفسخ فيلزم

فاذا

فاذا وجد المسلم فيه طائفة به فان تعذر ايضا في العام الثاني ثبت له الخيار
ايضا فان اجاز في العام الثالث وهكذا فيما بعده وتجري الاقوال ان
في الانفساخ فيما اذا كان المسلم فيه موجودا عند المحل فسوق المسلم اليه
في اقباضه حتى انقطع وهذا طريقه فاطمة بعد انفساخ ويجوز ان ايضا
فيما لو حل ثبوت التسليم اليه في اثناء الدعوى والتسليم فيه منقطع وفيما اذا كان
موجودا عند المحل وناخر التسليم لغيبه احد المتعاقدين وحضر بعد انقطاع
ولا فرق في ثبوت حق الانسح والرجوع الى راس المال بين ان يكون راس المال
باقيا او نالفا ولو انقطع بعض المسلم فيه ووجد بعبته متوافقا ولم يقبض
فان قلنا اذا انقطع الكل انفسخ العقد فيه انفسخ في القدر المفقود وفي
الانفساخ في القدر الباقي طريقان كالطريقين فيما اذا اشترى عبد بن ثعلبة
احدا ما قبل القبض احدهما فيه قولا للفرق والتاخي القطع بانه لا يفسخ بان
قلنا لا يفسخ ثبت للشري الخيار للفرق من الصفقة عليه فان فسخ فذاك والا
اخذ الموجود وهل باخذه حصته من راس المال او بجميعه جزم الراجح بالاول
وحكي الغزالي عن الحامد وابن الصباغ فيه قولين وقالوا قلنا باخذه بحقه من
التمتع فعمل المسلم اليه الخيار فيه وجهان وان قلنا لو انقطع الكل لم يفسخ بل
ثبت للخيار بخير المسلم من فسخ العقد في الكل والاجاز في الكل وهل الاجاز
في الموجود والفسخ في المفقود فيه قولا للفرق **والثاني** في القطع باخذه لا
يفسخ فان قلنا لا يفسخ ثبت للمسلم الخيار فان فسخ فذاك وان قلنا يفسخ
اخذ الموجود وهل باخذه حصته من راس المال او بجميعه جزم الراجح بالاول
وحكي الغزالي عن الحامد وابن الصباغ فيه قولين وقالوا قلنا باخذه بحقه من
من التمتع فعمل المسلم اليه الخيار فيه وجهان وان قلنا لو انقطع الكل لم يفسخ بل
ثبت للخيار بخير المسلم من فسخ العقد في الكل والاجاز فيه وهل الاجاز
في الموجود والفسخ في المفقود فيه قولا للفرق **والثاني** في القطع باخذه لا
يفسخ فان قلنا لا يفسخ ثبت للمسلم الخيار فان فسخ فذاك وان قلنا يفسخ
اخذ الموجود وهل باخذه حصته من راس المال او بجميعه جزم الراجح بالاول

وثالثها **الاستطاعة** في شئ ونحوه **الكلمة** واعلم ان المراد بانقطاع
المسلم فيه ان لا يوجد اقلا فان كان الشئ يستعمل في تلك البلدة وقد
اصابه حاجته مستاملة هذا انقطاع حقيقي وبلهون ما لو كان
يوجد في غيرها ولو نقل اليها لم يستعمل وما اذا كان لا يوجد الا عند
قوم مخصوصين وامنعوا من معه ولو كانوا لا يبيعون الا بينهم فالواجب
تحصيله ولم يثبت ذلك انقطاعا وان امكن نقله من البلدة التي وجد فيها الى
البلدة المستحق فيها فان كانت قرنته وجب نقله ولم يثبت منقطعان كانت
بعيدة فلا وفي ضبط القريب وجها واحدا انه كادون مسافة القصر
وقامه **سادس** اما دون مسافة العدو او اعراض الامام عنها او ان كان في
حد القرب على ما تقدم فلا انفساخ وان من نقله ولو على عشرة فاصبح
بقا العقد وقيل فيه القولان **فخرج** لو استلم فيما يوجد عند محله فوضعه
اذا علم بما انقطاعه عند المحل فحل بغير حكم الخيانة في الحال من انفساخ
او ثبوت الخيانة فيه وجهاين وقيل قولان اظهرهما لا سيما ما خرد ان من الوهمين
فما لو حلف لناظر هذا الرغيف عند انقلبه قبله هل يحنث في الحال ام في الغد
وبعضه شبهه **السبعة** ان يكون المسلم فيه مضمونا
بالاوصاف المقصودة عند اهل الجيرة التي تختلف بها الاعراض والقيمة
اختلاف ظاهر المعروف من العامة فاذا ذكره الغرض وضبط صاحب الشيء
ما يختلف به العرض خاصة وغیره بما يختلف بها القيمة قال الراعي وليس
شيا منها مفعولا باطلا فاما من العبد صغيره في العمل وقويا وكاتبنا
وامينا وما اشبهه اوصاف تختلف بها القيمة والعرض ولا يجب التعرض
لها **لا يشترط** استيعاب الاوصاف كلها ولو اراه ثوبا اراد ان يجره من القمح
وقال سلمت اليك ثوب مثل هذا اذ في عشرة اضع من القمح مثل هذا
ففي صحته انما يابى ذلك عن ذكر الاوصاف ومما في اصحابنا حكى عن
وقطع في العراق انه لا يصح ولو شرط ان يضعه في عند عدل انفق عليه
واختار البغوي صحته ثم لا يشترط في المسلم فيه ان يبلغ النهاية في

الصفات

الصفات ويكتفي في كل منها ما سيطر عليه الاستمرار وترك على اقل الدرجات فلا
يشترط التجر في الكتابة والخطاطة المشترطون وخوفا **ثم** الوصف المشروط
في العقد ينبغي ان يكون معاوما لغرض التعاقد بين الصفات المشروطة بقسم
للمستعمل وغير مشهور **الثاني** الحفايا كما في الادوية والعقاقير النفيسة
او لغرابة اللفاظ الدالة عليها ولا بد ان يعرفها المتعاقدان ولو جهلاها
او احدهما لم يصح وهل يكتفي بمعرفة لها فيه وجها في اظهرهما وهو المنصور
لا بل لا بد ان يعرفها غيرهما فلو شرط هذا اشترط اخر للمسلم فيه وعلى هذا
هل يشترط الاقضية او يكتفي بمعرفة عدل فيه وجها في اظهرهما الباقي مع
به التوبة والثاني لا وجزم به الماوردي ولو عيننا مكيالا فله ان يعرفها
فلو لم يعرفه الا عدلان ففيه الوجهان وهل يشترط في الصفات المسلم فيه
التعرض للجودة والرداة فيه وجها باصحابنا وعزم به العراقيون والقاضي
وهو المخصوص انه يشترط وثانيتها لا وقال الراعي انه الاظهر وادعي
الامام الاتفاق عليه والظاهر حمل على الجهد وستوافلنا باشتراطه ان لا
فاد اشترط الجودة تر على اقل الدرجات فيها وان شرط الاجود لم يصح على
الصحيح وان استل في الردى فان كان المشروط دواة النوع كالجود ورفوع
ردى من الترحيم قال الراعي ونوع المسلم فيه لا بد من التعرض له فان لم
سفر عليه وفرض للردى تقريرا للنوع فذلك محتمل وان قصر على النوع
فذكر الرداة حشو وان كان دواة الصفة او العيب لم يصح قال الفقهاء
ما تقدم عن العراقيين يقتضي جواز اشتراطها وان استل في الاداء ففيه
قولا في قول وجهاين اصحابنا انه يصح ويقوم مقام الوصف ما لو استل في
شئ موصوف ثم استلم في مثل تلك الصفة وماذا كثر ان لها **الثاني** **الشرط**
الرابع ان يكون المسلم فيه معروفا للعد ومنضبطا بالوزن في الموزونات
والناتج الكمالات والدرع في المدروعات والعدد في المعدودات
كالحيوانات التي يشارى ودينا ولا يملكها ويمكن ضبطها بالعد **وبعد**
رطل سلة العقد ومدة ودرعه وهي مختلفة في البلاد ولو جمع بين الكتاب

والوزن كما لو سلم في مائة صاع من الخنطة على ان يكون وزنها في الرصع وكذا
بين الوزن والدرع كما لو سلم في قوب درعه كذا او وزنه كذا قال الشيخ
ابو حامد وجزم به الراعي عن القاضي الحلي الطيب انه يصح وقال الماوردي
ان امكن نفعه بذلك الطول والعرض والوزن جاز وكان اولي وان كان
متعذرا لم يجز واستثنى الشيخ ابو محمد منه الخشب فقال لو قدره بالوزن
والدرع جاز لا مكان تحته وفيه نظر ولا يغير الكيل في المكيال والوزن في
الموزونات بل يجوز التقدير بالكيل في الموزونات وبالوزن في المكيالات
التي ثبأت وزنها من غير محاف في المكيال بخلاف الموزونات على المشهور
وحمل الامام اطلاق الاصحاب ذلك على موزون بعد الكيل فيه فادعى
ام لو سلم في فئات المسك والخبر ويخوم من الاسيا النفيسة جلا
لم يصح وفيه وجه انه لا يجوز السلم كل في الموزونات مطلقا اذا قدر ذلك
فالمعذور ان التي يمكن وزنها لا يكفي فيها العدة البيضاء والجوز بل لا بد
فيما من الوزن فاذا سلم في البطيخ والبادنجان والرمان والقثا والبتيخ
والشفرجل والخيار والكمثرى والخرنوب والخرنوب والخرنوب والخرنوب
يجوز بالكيل لحاقها **و** كذا لو سلم في البقول والخرنوب والخرنوب والخرنوب
بالجرم بل يجب ذكر وزنها ولا يكتفي العدة في الجوز واللوز والسدق
والعسق بل لا بد من التقدير فماعد الجوز بالوزن والكيل واما
الجوز فيمكن فيه التقدير بالوزن وفي الاكشاف فيه بالكيل وجهان
مشهوران **احدهما** ونسبه العدة الى النقص وقابلهما وهو ما
اورده ابن الصباغ والبندنجي ونسبه الى ما يحق نعم واستدرك الامام
فقال قسورا الجوز واللوز مختلفة غلظا ورقة فلا يجوز السلم فيها
وذا ايضا وحمل ما اطلقه الاصحاب على النوع الذي لا يختلف قسره على الكيل
وجوز السلم في المشمش وذا كسلا وان اختلف ثوابه جاز او صرا وفي
النبي وذا كسلا واغرب الجرجاني فقال يجوز السلم في المعدود
كالبيض الرمان والجوز والشفرجل وقصب السكر عدد او هو خلاف

نور

نص الشافعي والاصحاب ولو سلم في النبي قال الحسن بن سفيان جمع فيه بين العدة
والوزن فيقول لا تسلم اليك في كذا او كذا السنة ووزن كل سنة كذا
لانها تعمل اختيارا قال القاضي في حق عليه الشافعي قال وقياسه حوال
السلم في العام والطيار جاز بذكر العدة والوزن قال النووي والذي ذكره
العراقيون ومعهظمهم انه لا يشترط ذكر الوزن ولا يكتفي بذكر الطول والعرض
والخانة والطير ومقتضى كلام الامام انه لا يشترط العرض للطول والعرض
والخانة والطير الذي يضرب منه وقد نص في الام على ان ذكر الوزن
فيه مستحب ثم الامر فيه على التقريب دون التحديد وحمل الامام والغلبة
السلم في الاجر كالسلم في اللبن ان جاز في السلم فيه من حيث ان النار تدخله
ورجح الامام الصحة وجزم بها الماوردي والعمران قال ويذكر السنون
واسعيت ذكر الوزن وقيل انه لا يجوز السلم في الاجر الذي لم يكمل طبعه
فاجر بعضه واصغر بعضه واشترط ايضا ذكر صفة الطبخ وفيه في السط
مسئلان **احدهما** لو عير ميكالا لا يعاد الكيل كالكمثرى والقصعة
فقال اسلمت اليك في عشر مكاييل من هذا في صفة كذا لم يصح لعلية
احد اما الجوز والمقدار لا بد من كونه مقداره من الكيل المعروف فبطل
الزنج والمغسرات والثانية الصحيحة ان فيه عذرا لا حاجة الى احتياكه فانه قد
متلف ويتعد الكيل به وخرج عليها ما لو قال بعثك ملا هذا الكوز او
القصعة من هذه الصيرة فعلى الاول لا يصح وعلى الثاني يصح وهو الاصح
والسالم الحال هل يجوز السلم الموزن او بالبيع فيه وجهان والاولى جوب
الشيخ لا حامد وكذا الحكم فيما اذا شرط الوزن بهذا الجوز وهذه الحسنة
او الدرع بهذه العصا وحكي الماوردي وجهها انه اذا شرط الدرع بدارع
بدنه انه يصح له بيعه واسفا الجملة والصحيح المنع ولو عير في السلم والبيع
مكاييل الكاييل المعادة او مزا فامعنا ذلك لو قال اسلمت اليك في ردين
حنطة مئة مائة اذ اقبل هذا الذنوب **احدهما** بطل **واصحها** انه
يصح ويلغو التعيين ويكيل له بعينه وفيه وجه انه يتعين البيع قال

الروايات في الوعين كتيلا او وزانا واجرى الاجرة الثلاثة في مسئلة
 الفسقة **الثاني** لو عجز شجق او ستمنا او قال لا يسلم اليك في صاع
 من مرة هذا البستان او هذه السفينة او هذا دابة فخرج من هذه القرية
 وفي صغيرة لم يصح **اما** الوعين استعذر ووقع الاقة فيه فحاجة كبيرة
 وقوة كبيرة فان اذ سوغا لم يعقل بعد اذ فانه مع معقلى البصرة صنف واحد
 الا ان كان منها استاذ عن الاجر بصفات مع ومثله النعم الصعدي مع العجري
 وان لم يفد تنويعا فوجها ان احدهما ان كغير الكتاب واصحها القطع
 بالصحة وعلى هذا اهل السنين او يكتفى بالبيان بمثله فيه احتمالا لامام **الشرط**
لكن امتن بعينه مكان تسليم المستأجر منه والتسليم يقتسمه الى حال الى
 موجب **اما** الموجب فقد نص المتأق في الام على انه لا بد من ذكر مكان التسليم
 وقال في موضع اخر يستحق اختلاف الامتخاب على طرق احدها ان فيه قولين
 مطلقا احدهما بشرط معينة وبانها لا بشرط وما الى الية الغزالي **والطريق**
الثاني ان كان الحمل مونة فلا بد من تعيينه وان لم يذكر فقوله **الثالث**
 ان لم يذكر الحمل مونة لا بشرط تعيينه وان كان فقوله **الرابع** ان لم
 يكن الموضع صالحا للتسليم بشرط تعيينه كالصحة او ان كان صالحا وقوله ان
 رادى القايح في الخلاف في الاول **الخامس** ان كان الحمل مونة وجب
 التعيين والاملا **السادس** ان جرى العقد في موضع يصلح للتسليم لم
 يجب والاوجب **قال** الدافعي والعنوي في وجوب التعيين اذا لم يكن
 الموضع صالحا او كان الحمل مونة وعدم الاشتراط في غيرهما بنحو الحالين وجب
 شرطا التعيين فلم يعتبر فسد العقد وفيه وجه فيها اذا كان الموضع غير
 صالح للتسليم انه يصح ويسلم في اقرب موضع صالح اليه وان لم يشترطه
 فان جئنا له موضعاً بعينه والواجب التسليم في موضع العقد وقال المنة
 ان لم يكن الحمل مونة مسلمة في اي موضع صالح شئنا ولو عجز مكانا للتسليم
 فخرى وخرج عن صلاحيته لذلك فلا بد وجه **احدها** يتعين الثاني
 لا **والسليم** الخيار وقال **الثاني** يتعين اقرب موضع اخر بل يتخير بين ان يصير

254
 الى ان يزول الخوف صالحا قال النودى وهو اقبس ولو لم يخرى لكان مخرى فانا
 قال الماوردى ان حضرة فيه لم يجب قبوله وليس للمسلم ان يكلفه نقله الى
 موضع اخر بل يتخير بين ان يصبر الى ان يزول الخوف او يأخذه فيه قال
 واذا قال تسلمه الى في بلد كذا فاحضره في اوله لانه قبضه منه ولو قال
 على ان تسلمه الى في اي موضع شئت منه فاف كان كبر الم يصح وان كان صغيرا
 لم يجز صح ولو قال على ان يسلمه الى بلد كذا او بلدة كذا فوجها ان احدهما
 يبطل بانها يصح ويسلم في بلد كذا الشرط واما التسليم للحال فلا حاجة فيه
 الى بيان كان التسليم ويتعين له مكان العقد كالمبيع قال البغوي ولا يعنى
 مكانه ذلك الموضع بعينه بل ذلك المحلة ولو عجز موضع اخر جاز تخلفا للمبيع
 المخرجه حكم المبيع والذمة في الذمة حكمه حكم المسلم فيه وقد مر قال المتولي
 ولا الاجرة والصدقات عوض الخلع والكفاية وما الى الصلح عن دم العبد وكل
 عوض ملزم في الذمة له حكم التسليم للحال **الثاني** في السداد في
 عقد التسليم تسليم راس المال في المجلس وفيه مسائل الاولى تسليم راس المال في
 المجلس شرط في صحة القبض فلو تفرقا قبله بطل ولو تفرقا قبل تسليمه فاقبضه
 احدهما للبصر بين انه تنقضى العقد في الجميع **والثاني** اني للبعد اذ بين
 وضوح الاصح انه يصح فيما قبض مقابلته يبطل فيما لم يقبض مقابلته وقيل ان
 هذين قولان للشافعي والثالث انه سطر في مقابلته ما لم يقبض في اليان في
 قول النفر توفى القصاص وهو من ثمرات الصفة في الامه او جعله الرافعي من
 الثفر توفى الدوام وقال الامام هو دينة بالثمة بين الثفر توفى الاسد والدوام
 وكذا الخلاف في الترف قال الماوردى وعظم هذا القول ثبت الخيار للمسلم اليه
 دون المسلم ثم التسليم المشروط هو الحقيقي فانه من فلو حال المسلم اليه
 براس المال على غيره لم يصح وان قلنا الخوالة استيفاء ولا يكفي ان يقبض التسليم
 اليه بنحو الحال عليه في المجلس لكن في كروا في الصرف جميعا انه يصح اذا افترق
 المجلس وقلنا انما المتيفاء ولو قبضه المسلم وسلمه الى المسلم اليه جاز فلو اذن
 له المسلم في اقتباضه ففعل لم يكف لصحة التسليم وان حال المسلم اليه براس المال

على المسلم وثق فاقبل القبط بطل العقد وان جعلنا الحق القضا ولو اذن
المسلم اليه الحال قبضه فقبضه في المجلس صحيح وكان المحال وكذا على المسلم
اليه في القبض ولو كان راس المال ذراهم في الذمة فصالح عنها على
ماله وقبضه في المجلس لم يصح ولو كان عبدا فاعقبة المسلم اليه في
المجلس قبل قبضه انقضى على احوال الملك في ذم الخيار فان قلنا انه للبائع لم
يصح وان قلنا انه للمشتري فالالقاضي هو في البيع فاذي على المذهب في
المسلم يمكن ان يقال لا يمكن ان يقال نعم ويصير فايضا ويلزم العقد فجلها
المؤلف في الرافعي وجيز فعلى الاول ان يفر فاقبل القبط بطل العقد وان يفرقا
بعد صحيح وفي نفوذ العتق وجيزان بتأويل الوجيزين فما اذا عتق الرأب من المهر
وقلنا لا ينقد فكل هل ينقد العتق احدهما لا والثاني ينقد ويصير فايضا وعلى
هذين الوجيزين ما اذا تلف راس المال في المجلس اما لا يلزم فيه القبط الحقيقي
ما اذا جعل راس المال منفعة عبدا او سكتى دار من معلومة فيمكن تسليم
الدار والعبد بتل الفرق ولو ثغر فاقبل قبضه بطل ولو اقبض المسلم راس
المال داود عبد المسلم اليه عنده قبل الفرق جاز ولو دعه عليه به بن كان
له عليه فعلى العتق الروا في انه لا يصح لانه تصرف في انبراه الملك فاذا
ثغر فاقبض بعضهم انه يصح السلم وسكان فقباضه عن الدين وهو يقوم
تسليم المسلم اليه في المجلس اذا كان حال مقام تسليم راس المال فيه وجيزان
اظهر بما لا ولو كان له في ذمة المسلم اليه ذراهم فقال اسلمها لك في ذراهم
ان كان موحلا لم يصح وان كان محالا لم يسلم المسلم اليه قبل الفرق فلو كان
تسليم قبلة فنجزان اظهر بما لا يصح واما لو باع طعاما بطعام لا اجل فم تبرع
باحضاره في المجلس لم يجز والوجيزان متغيران على الخلاف المتقدم في ان
قبض المسلم فيه هل يقوم مقام قبض راس المال ولو لا اسلم اليه هذه الخمسة
الذراهم والخمسة اليه في ذمتك في ارب حصة بطل في نفسه وفي النصف
الاخر قول الفرق **الثاني** انه راس المال السلم يجوز ان يفرغ غيبنا
معينة وان يكون في الذمة على المذهب واذا كان في الذمة فان لم يكن نقدا

اشترطه

اشترطه بطله والصفات كالمسلم فيه وان كان نقدا وفي البلد فنقد
فكذلك سواء كان المسلم حالا او موحلا ونسب بعضهم هذا الى انرا الى
مهرقة وحكم على اسحق انه لا يشترط الوصفه سواء كان حالا او موحلا
وعن ابن سريج انه يشترط في الرجل وفي الحال وان كان في البلد
نقدا واحدا فلا يشترط وصفه ويتغير عند الاطلاق فاذا كان
راس المال في الذمة وعينه في المجلس في حال الصف فانه لو باع دينار
بد دينار او دراهم بد دينار او دراهم في الذمة ثم غيبنا ما وسلمها
في المجلس صحيح اما لو باع طعاما بطعام في الذمة ووصفه بصفات
السلم وسلمه في المجلس فوجيزان **قال** الرافعي والاشبه بكلامهم ان
الصحة اظهر **الثاني** انه لو اقبض عقد السلم بردي عيب او غير
او بفسخها بخالف او انقطاع او غير فاس المالا ان كان تالفه راع
الى بدله وهو مثله ان كان مثليا وقسمته ان كان مقوما وان كان ناقصا
فان كان معينا في العقد وجع المسلم اليه ويعز دعه وان كان موصوفا معينا
في المجلس مقبوضا فحل بغير الرجوع فيه ام للمسلم اليه ايه فيه وجيزان صحهما
يتغير دعه قال الامام وماخذهما ان السلم فيه اذا رد بالعيب هل ذلك نقص
للمالك في الحال وقد كان ماله او هو من غير ان الملك فيه وفيه قولان
فعلى الاول لا يتغير دعه وفي الثاني يتغير ويخصص الحق للوجيزين ما اذا كان
راس المال مثليا و قطع بتغير دعه اذا كان مقوما وطرد الحكم فيها اذا قبض المسلم
المسلم فيه ثم وجد المسلم اليه راس المال المعين في العقد عيبا و دعه وعجزيان
فيما اذا اصدقا بغير تسليم ثم طلقها والمبدول بآية في بيرة **فروع** اسلم اليه
في شيء ووجدنا راس المال في يد المسلم اليه واختلفا فقال المسلم اقبضه منك وبعد
الفرق وقال المسلم بل قبلة واقام كل عينة بما قاله قال ابن سريج عينة السلم اليه
اولى لا عينا فله ولو كان راس المال في يد المسلم فقال المسلم اليه اني عتقني في
المجلس واودعته او غصبني فقال المسلم ما اقبضه منك واقام كل عينة بيده السلم
اليه اولا لا عينا بعينة كذا نقله العمري واذا لم يكن له عينة قال قول من يدعي

حصول القبض قبل التفرقة لا نه يدعي الصحة **الشروط السابعة** تقدير
رأس المال يقدم ان رأس المال ضربان احدهما الحق في الذمة ثم يستلم في الجاهل
وهذا لا بد من معرفة قدره وكذا صفته الا ان يكون قد افان كان في
البلد فقد واحد كفي اطلاقه يحمل عليه وان كان فيها نقود فان كان احدها
اغلب حمل على الماعل المشهور وقد تقدم عن الاشعري انه لا بد من وصفه
وعن ابن سريج انه يجب ذكره في الموجل دون الحال وان لم يكن فيها غالب
اشترط ذكر وصفه وثانيهما ان يكون عنهما معينة في العقد فلهذا اهل يكفي
معانيته ام لا بد من معرفة مقدار ما يضبط به فيه قولان احدهما انه يكفي وعلى
مقابلته فلا بد من الدلالة للكيل والوزن في الموزون والدفع في المددوع وهذا
اذا كان رأس المال مثليا فان كان منقوما وضبطت صفاته بالمعانية فم اشترط
معرفة قيمته طريقا واحدا **اطر القولين في الثاني** القطع بعدم الاستراط
وهو يعرف الحال من التسليم الحال والموجب فيه طريقان اشهرهما انه لا فرق
والثاني ان الخلافة في الموجل اما الحال فيكفي المعانية فيه ولا يشترط معرفة
قدره وقيمه وطعا وقيل ان كان موجلا امتنع قوله واحد والقولان في الحال
وحمل القولين في اذ انفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة اما اذا علم قبل الفرق فيصيح
قطعا في الشرط مستايل **الاولى** هل يجوز ان يكون التسليم مالا يصح التسليم فيه
فعلى الاول يجوز وعلى الثاني لا فلا يجعل رأس المال التسليم المولود والبرجد
وما علمت فيه النار كالحب والشوا على القول بمنع التسليم فيها وقال الامام
ليس ذلك على الاطلاق بل الدرة اليمينة اذا عرف قيمتها وبالعالية وصفها
وجب ان يصح جعلها رأس مال لا التسليم لان المنع انما كان لغيره التواجد وهي
مستقيمة هنا **الثانية** اذا كان حوزا كون رأس المال جرافا واختلفا في
قدره بعد فتنه العقد او انفساخه فالقول قول للتسليم اليه **الثالثة**
هل يشترط ان يكون التسليم فيه مائنا اي عرضا حتى لا يجوز التسليم في النقود
فيه طريقان احدهما فيه وجهان احدهما وقطع به جماعة انه لا يشترط وجوز
التسليم في الامان وهو الدرايم والدنانير فعلى هذا ان يجعل رأس المال غيرهما

كالسار

كالشباب والدواب مع وان جعله نفس الامان ايضا بان اسلم دراهم في
دراهم او دنانير او ما بالعتس نظر ان كان موجلا لم يصح وان كان حالا
فالتصور الذي قطع به الاثرون انه لا يصح وقال القاجم ابو الطيب ان
تقابضا في المجلس جاز عتدي وهل يشترط وصف النقد المسلم فيه ام يكفي
الاطلاق اذا غلب في بلد التعامل فقد فيه طريقان احدهما فيه وجهان
والثاني في القطع بالمنع قال ابو اسحق الغزالي الماخذه في الضروب
اما غير المضروب فهو كالعروض وحتمل ان يقال لا يجوز لانها من جنس
الامان وفيه نظر **الباب الثاني** في بيان ما يجب ذكره
في صفات المسلم فيه على التفصيل لما لا يمكن ذكر صفاته المقصوده ثلث
التسليم فيه والكلام في الباب في اجناس من الاموال الخمس الاول الحيوان
والتسليم فيه جائز وهو انواع **الاول** الذي يشترط فيه ذكر امور
احدها النوع فيذكر كرامته او هدي او رومي او زنجي فان اشتمل
النوع على اصناف اشترط ذكر الصنف في اظهر الوجوه **وثاني** الوزن
فيسمى انه ابيض او اسود ويصف البياض بالسمرة والشفرة والسواد بالصفاء
او الاحدره هذا اذا اختلف النوع او الوصف فان لم يشترط كان النجى لم يشترط
المعرض له **وثالث** الذخيرة والاثوثة فقوله ذكر او اثني او حادية
او عيه **ورابع** السن فقوله بن سبعة او ابن عشر او محمل والامر فيه
على الثريب حتى لو شرط انه ابن سبع من غير زيادة ولا نقصان لم يصح
المرجع في الاحتمال الى قول الجيد وكذا في السن ان كان بالغوا والافقوله
سيئنه ان ولد عنده وان ولد في بلاد الكفر رجع الى اظنون النجاشين
واهل الخيرة بالربوب وقال صاحب المذهب انما يعتبر ذكر السن في المولد دون
الحلب اذ لا يعرف سنه ولا يقبل قول الكافر فيه **خامس** القدفين
انه طويل او قصير او ربيع او سدر او سبي او سباعي وهو فاته الرجل فان قامته
سبعة اشبار وقوله في الصغير دباعي او ختماسي اي اربعة اشبار وخمسة
وقيل الامام والغزالي عن الرازي انه لا يشترط ذكر القدور في عليها هذا

القولان كتب العراقيين مشهوره بان يجب ذكره غير ان البند في المصنف يقول
فيه وباعى او خاشى اى اربعة اشياء قال داما الرجل فلا يحتاج لان يذكر
فيه الطول بالاشياء وسكت عن الطول والقصر وصرح غيره باشتراطهما
فيه وقال انما يقاسى خاشى ونحوه لغير البالغ واشترط العراقيون تبادلا
لجوذة او الرذاة على فاعدهم وقد تقدم ان لا يجب ان لا يشترط ذلك للمسلم
فيه مطلقا داما المتضمن لاحاد الاعضاء وصفاتها وبقية ما لا يشترط
وان تفاوتت بينهما الاغراض والقيم لانه يورث الغرة للشرائط صفات
الاعضاء التي يفرقها اصل الرغبة في الوقت كالتحريك والدخول وتكلم الوجه والسنن
والحصى وتقلد ان الجارية ممثلة الساكن ونحو ذلك ما يقصد ولا يطول
وصفه ولا يمتد الى غرة الوجود وجهان اظهرهما وهو منه في الامم وجزء
به العراقيون انه لا يشترط للشرائط كذا ذكره في وصفه الحاجب ووصفه
الشعر او سبوطه وتعدد القفا الى اشتراط ذكر الملاحه وكل شيء اشترطنا
ذكره او شرطناه ابتداء على اقل الدرجات كما تقدم ولا يشترط بلوغ غايته
وفي اشتراط ذكر البكارة والثبوت وجهان قال الشيخ ابو حامد واصحابه لا
يشترط وهو ظاهر النقص قالوا ان كانت في سن تغلب فيه البكارة فهو بمنزلة
اشترطه كما في البيع وقال الضمير والمادودى والشيخ ابو اسحق يشترط
قال الرابع وهو الاول وقال ابن الصباغ ان اختلفت بينهما الترخا فاشترطنا
وجب والا فلا يشترط المتضمن لحقة الروح وعدوثة الكلام وحسن الخلق
بل لو شرطه بطل العقد للماله ولو شرط وضاه الوجه جاز في نفسه فالرأى
الوصى لا يضر الحسن الوجه **فروع الاول** لو شرط في العبد او المأدبة
المتود او النهر او المينا او التجارة او الكتابة او الحساب جاز ولو شرط كونه
العبد منزج او الحما دة منزوجة قال الضمير جاز ولو شرط كونه العبد
زانيا او سارقا اذا ذاقا لا الضمير الصحيح جواز • وقال لو شرط كون
المأدبة عوادة او مغنبة لم يجز وفريق لا يظن وقال المادودى في الغنائم
كان غنائمها بغير الملاحه حازا اشتراطه وان كان محرما بالاملاهي من

البحر

طبل

طبل وطنبور ومنه عود فوخه ان اسمها انه لا يصح ونقل وجهه في اشتراط
السرقه والزنا قال ولا يجوز لو مننا شبطه الشعر ولا محدو البدن ولا رضا
ولا خد ما **الثاني** في لو اسلم في عتد شاعلم يصح ولو اسلم في جارية حامل
وطرق • **احدها** القطع بانه لا يصح • وصحة ابن الصباغ والقاضي
الطبري وهو ما اوردته الفقيه والقولان مع حكايتهما الخلاف في بيعها
شرط لو مننا خايلا **الثاني** في فيه قولان ميبين على ان الحامل يعلم
وبقائه فسط من التمام لا وقال المادودى يغنيان على وجوب النفقة
للحمل وهو راجع الى الاول • **الثالث** انا ان قلنا لا حكم للحمل لم يصح
وان قلنا له حكم ففي صحته قولان وقال الامام ان افضى الى غرة الوجود
لم يصح والافقولا • **الثالث** لو اسلم جارية صغيرة في جبهه قال ابو اسحق
لا يصح وقال غيره يصح وهو الامح فلو كبرت فجاها لم يستلها عما عليه
فوجهان قال الشاشي وجريان فيما اذا كان رأس المال به فقه المسلم فيه
فدفعه اليه عنه وحكي صاحب التمهيد في انه هل يشترط ان يكون رأس المال
والمسلم فيه تفاوت في بعض الصفات ثلثة اوجه **احدها** يشترط ان
تفاوتا بالشرط وثانيهما انه لا يحتاج الى اشتراطه باللفظ لكن الاطلاق
يقضي غيره • **ثالثا** هذا اذا جاء بالشوب الذي اعطاه لا يلزم قبوله فان قبله
جاز كما لو تقايلا • **وقال** انه لا يشترط ولا يقتضي العقد خلافه فعلى
هذا اذا ارده عليه وجب قبوله فلو قبله ثم تقايلا ففي صحته وجهان •
النوع **الثاني** في الممايزه • **دوات** الاربع فتجوز السلم فيما يثبت منها
بالصفة ويجوز بيعه كالانعام والابل والبقر والغنم وكالحمل والبنغال
والحمير ويشترط في السلم فيها ذكر اربعة اشياء **احدها** النوع فيقول
في الابل غناتي او عرابي والمصف فيقول ارجيه او مريه او محبديه او من
نعم بني فلان او نياخمه اذا كثر عدده وعرف نياجه كطي وبني قيس واما
الاصاقة لطايفة قليلة فمنع كما ردها البستاني ولو اختلفت نعم
بني فلان فكان فيها ارجية ومريه ونجديه ففي اشتراط تعيين المسمى

قولان اظهرهما انه يشترط وثانيهما لا يعطى من انهما شئ **الثاني** في الذئبة
او الانوثة **الثالث** **السن** فيقول بنت مخاض وبنت لبون وحقه
او ثبته او يابا او خدج وحقه وقد تقدم شرحها في الزكاة **الرابع**
اللون فيقول احمر واستود او ارتوق وهو ما بين البياض والسود وهو
اطيب الابل كما اذا عفر او عيش وهو الابيض الا ان يكون لون بقر فلان
كلما واحد فلا يشترط التعرض له واشترط الما ورجي بيان قد ع فيقول
مربوع او مشرف وكذلك من عرض في الخيل للون فيقول فرس عربي او
تري او من خيل فلان فان اختلفت في وجوب بيان الصف القولين
وللذئبة او الانوثة والسن فيقول بنت خمس او ست والون فيقول ادم
او ليت او اشقر او اصفر قال الما ورجي ويشترط ان يقول مشرف عال او
مربوع قال وان ذكر حال المشي كان **اولا** واحا الشيات كالطير
والاعز والمجل فلا يشترط ذكرها **الثاني** وان لم يذكرها حمل قوله اشقر
واذ ع على البهيمة وهو اللون الواحد الذي لا خالطة غيره ولو اسلم في فرس
ابلق لم يصح **وجوب** واشترط ان يكون ما عا مل ندور لكن سائر الذئب او غيره لا
منها ما يحتاج الى اذاعة على عينه وما يحتاج الى اذاعة على شماله فاذا البقت
الدابة الدوران على احد ما صعب نقلها الى الدوران على الاخرى وكذا
الحكم في البقر والغنم والبغال والخير فيذكر نوع البقر من عرب وجواميس
ونوع الغنم من ضانا وما عر ونوع البغال والخير بنسبتهم الى بلادها فيقول
حملا مصري وبغل ورجي قال السند نجى ولا ينسخ لهما انهما فان البه قال
والغنم ان كان لهما ينسخ يعرف به في كابل الخيل والافك البغال
والخير وهي في ديار مصر مختلف بالصعيد به والبشمورية اشهر وقد ذكر
الذئب والانوثة فيها كلها والوانها دسنا كما تقدم والعراقية
شترطون في هذا كله التعرض للجودة او الدابة ولو اسلم في ساة لبون
فان اذا لبها يد رصح وان اذا دان بمالينا فيقولان **احدهما** اوبه
جزم البعوي انه لا يصح **وثانيهما** اوبه قال الشيخ ابو حامد يصح وليس

شما

سما في لبيل في وصف ولا يلزمه تسليمها وبما بين دل ثلجها ثم تسليمها
النوع **الثالث** **الطير** ووجوب التسليم فيها على المشهور وفيه قولان
لا يجوز وجزم به صاحب المذهب ويشترط فيها التعرض للنوع والون
والجزر الصغر من حيث الجثة فيقول ناهق او فرخ فان كان لها نياخ اعتبر
كالابل ولا يشترط ذكر السن لانه لا يعرف فان عرفت بشرط فاذا كان
المزاد منها الاكل فيحتمل ان يقال لا يعتبر النياخ ولا السن ولم
يتعرض الرافعي لذكر اللون ولا الذئبة ان لم يختلف الغرض بها وجوب
التسليم في الجراد حيا وميتا اذا عم وجوده ووصف كل حشر من الحيوان
بما يليق به **فروع** **دخيل** في هذا الفصل لو اسلم في خارية وولد لها او
واختها او وعمتها او عمتها ونساجها لم يجز ان ذكر اجتماع الصفات فيها
فقر عليه وقال الامام لا يمنع ذلك في الزججية التي لا تفر صفاتها ومنع في
السرة التي تفر صفاتها قال الرافعي هذا فرع على ان الصفات التي
حجب التعرض لها تختلف باختلاف الجوابي ولم يفعل الا في القول فيه
وذكر جوابه بان الامام لم يبينه على وجوب الاشتراط بل على العالقات
من قصد جارية للتسليم لا يقتصر على ذكر الصفات المشترطة قال الرافعي
لكن في منع التسليم اشكال على الاطلاق لانهم حكوا عن نصه انه لو شرط ذكر
العبد فاشاء الحارثة ما شرطه مع وقد بيند اجتماع ذلك مع الصفات
المشترطة **الجنت** **الثاني** في اجزا الخولن وروايد وفيه مسائل **الاولى**
وجوب التسليم في اللحم ويشترط فيه بيان ستة امور **احدها** **الجنس**
فيقول لحم ابل او بقر او غنم **وثانيهما** **النوع** فيقول في الابل الخبيث
او عراب وفي البقر وحشي او اهلي وفي الالهلي عراب او جواميس **وفي**
الغنم ضانا وما عر **وثالثها** **الذئبة** او الانوثة فيقول لحم ذكرا او اناث
واذا ذكر الذئبة بين انه خبيث او غير خبيث **ورابعها** **السن** فيقول
صغير او جبار فان قال صغيرا بين انه رضيع او فطم فان لم يرضع اطم
وان كان كبيرا بين انه رضيع او فطم **خامسها** **السن** ان لم يرضع اطم

او معاودة فلم الرائي اطيب ولحم المعاودة اذ ستم وذكر بعضهم انه اذا مال
معاودة سبوا تاكله ولا يسلع بالعلف المره والمرات بل لا بد ان يغمى المبلغ
بوتر في اللحم قال الماوردي ولو كان في بلد لا يختلف الراعي فيها والمعاودة
لم يلزمه ذلك. وسادسها بيان محل الحيوان فنقول من الفخذ
او من الجنب او من الكف او الرقبة فكلما قرب من الرعي والمافوا طيب
واعتر العراقيون سابعها وهو انه يصفه بالسمن او الهزال ولم يتعرض
المراونة وسيا في الثانية فاختالفه وهم يشترطون ذكر الحردة والرداة
ايضا كما مر ويشترط ذكر هذه الامور في لحم الصيد ايضا الا الخامس
واذا كان ذكرا ولا يشترط النعش للحيولة فانه لا يكون خصيا والشيخ
ابو حامد واصحابه يذكر الالة التي تصاد بها لانها جارية اجولة
اطيب من المصاد بالشهر وبالجاز. واذا عمن الصيد بالجارية فيها
كلب او فهد فصيد الجلب اطيب وقال ابن الصباغ ان كان اللحم مختلفا بذلك
اختلافا بيننا وجب ذكره والا فلا ولا يشترط في السليم في اللحم اشراط
نزع العظم ولا ينزعه عند الاطلاق بل يجب قبول طافية من العظم على
العادة فان شرط نزعها وجب نزعها. واذا اشبه لحم الطير
الانسي او البري او السمك اشترط بيان الجنس والنوع والصغر والكبر
من حيث الجنة لا السن ولا يحتاج الى النعش للذكورة او الانوثة
الا اذا امكن تمييزها وتعلق به عرض وان كان الطير والسمك كثيرين
الموضع الذي يعطى منه وان كان السمك مختلفا باختلاف الما ذكره
فانه ربما اختلف البحري والمهري نص عليه. قال الماوردي ويتعرض
للسمن والهزال ويذكر في الطير ما صيده من شبيهة او في اوقوت ولا
يجوز السلم فيه. واذا ما يجوز في الحي. قال الماوردي وذكر في
السمك طريه وملوح. وزمان صيده اذ كان طريا وزمان تمليه
ان كان ملوحا وهل يجب قبول الحبله ينظر فان كان لحم ابل او بقير لم
يلزمه قبوله وان كان لحم غيره لا يلزمه قبوله الا ان يكون جديا اصغارا

قال

قال العزلا واذا استعمل في السمك في صفات اللحم وانه من شحم البطن او غيره
وجوز في الكبد والطحال والربوة قال الماوردي في الدرس مع ما تعلق به
لاختلاف وجهاته **فروع** لوشط الهزال في السمك قال الرازي لا يصح لانه
عيب غير منضبط والذي قاله العراقيون انه يصح بل قالوا من شرط السليم
في اللحم ان يبين كونه سمينا او هزلا ونقاوا عن الشاقي انه لا يجوز بشرط
الا تحف لان العف هزال عن عليه فيحتمل ان يكون الهزال عبرا الهزال عن
العجاف والذي ذكره القاضي والقوة الى والامام وغيرهم انه ان قصد
بالا عطف الذي لم يستحسن جاز وان قصد ردها العيب لم يجز. **المانية**
لواستعمل في اللحم السنوي والطبوح لم تجز وعن الصيد لانه يجوز اذا امكن
ضبطه وفي حكايا السليم في الجوز والبشر والسمك والفانيد بله وجه
اصح. **عند الاكثر من النع**. **وثاني** الجوز وهو الامام والفر لا
والسنوي وهو مقتضى ان اذ القاصي. **وثالث** الجوز في اللحم والسمك
والفانيد دون الدبس واختلاف الما ودرى الصحة في الشدة وفي الجوز معي
اخر فغنض النع وهو اختلاط الملح به على ما سياتي ويجري الوجهان في القتل
المصفي بالنار ووجزم الما ودرى بختته ورجعها القاصي الطبري. **قال**
الامام وتردد صاحب المغرب في ما الورد ظنا ان النار بوتر فيه
وهو بعيد وحكي الما ودرى فيه وجهين وجزم شارح المفاتيح بالمنع
واذا قلنا بجواز في الخبر اشترط فيه ذكر البلد والنوع كالعلامة
والخشكار وانه رطب او يابس واذا قلنا بجواز في السمك اشترط
فيه ذكر الناحية ونوع القصب واللون والقوة واللين والجدانة
والعنق والقدة وفي ذكر الجودة للخلاف الذي في غيره ولا يجوز فيما
دخله السوس والاد واد العفن من الطعام. **الثالثة** لا يجوز
السلم في الروش بل النقية من الصوف والشعر واما ما عدها فان كانت
مشوية او مطبوخة فلا يجوز ويحتمل ان ياتي فيها الوجه المنقذ في اللحم
وان كانت نيئة فنولان. **احد** يجوز واصحها المنع وطايفة

منهم تسليم وابن الصباغ اطلقوا القول في الروش من غير يقيد بما بعد النقيض
وهو ظاهر كلام الشافعي في الاداء **طرد** **ق** أشهرها انما على القول
والثاني انما عليها اذ لا بالجواز **والثالث** **القطع** بالمنع فان
قلنا يصح فشرطها ان يثبت بالعدد دون الوزن فيقول من ورس الخراف
او الكباش او النعاج او الغزوز كل واحدة كذا وكذا كذا وزنه كل واحد
له او بشرط بيان كونها من اليد او الارجل واشترط ابن جعفر المشافير
والمتأخر من جهة عن الروش وعليه انفس المتولي وابن داود واعتبر مع ذلك
صحته الادنين واستبعد **الرابعة** هل يجوز التسليم في السكك الملح
قال **الغز** لا ان لم يكن للملح الذي فيه وزن حاراي بان يخل بماء
الملح وان كان يظهر له وزن لم يخبر **ورد** في الامام عن ابن سريج انه اذا كان
يظهر للملح اثر في الوزن فان لم يكن متقوما جاز وان كان متقوما هو كالق
المصروع بعد النسخ وفي صحة التسليم خلاف باية وقطع صاحب البيان
حكايا التسليم في السكك الملح والخلاف في الخلافة في الحيز الذي فيه ملح
والتسليم في الملح القديم والتسليم في السكك الملح فان لم يكن عليه ملح
جاز وان كان عليه عن الملح فيه الوجهان وحيث جاز التسليم فيه بقدر
بالوزن وبنوعه والعصن من الحوت الكبير والشبه ولا فصل الدين الذي لا
لحم فيه **الخامسة** قال العراقي لا يجوز التسليم في الجلود المدبوجة ولا في
المغارة والخفاف والشمسك وحتى العر في عن المسعودي والطنية القوية
انه يجوز التسليم في الجلود اذا ذكره الجند في الطول والعرض **والثاني** **النعل**
وحكاة الماورد في الخف والمغل عن ابن سريج وقال الامام وبتبعه الغز الى
ان لم يقطع على التماس لم يجر التسليم فيها وان قطعت وطعنا شائبا
كالعلاء السبعة فوجها فاصحها جواز التسليم فيها بالوزن عند اذ قطع
الرافعي ونسب الروماني المنع الى الاكثر من الرقوق جلود بحري فيها
هذا الحكم **السادسة** جواز التسليم في زوايد الحيوان وهي انواع
منها اللبن بشرط فيه ما يشترط في التسليم في اللحم غير الذنوب والاعنة

والجمل

والجمل فان اللبن لا يجوز الا في الضرر كذا ذكره الرافعي وظاهره يقتضي
اشترط الاموال **رابع** وهو السن والذي يظهر انه لا يشترط وهو ظاهر
كلام الاصحاب فانما اشترطوا فيه بيان الجنس والنوع وانه من راعيه او
معاونه فيقول ليس عن رضان راعية وشترط ذكر ما رعاها الماشية لاختلاف
الغرض وقول القاضية انما اشترط ذكر هذه الامور اذا كان في البلد من يميز
بينها فاما اذا المراد من فلا يجب ذكر مية منها ولا يشترط ذكر اللون وهو
اصناف منها الحليب ولا يحتاج فيه الى ذكر الحلاوة والمطلق يترك
عليه **وات** **الحامض** فلا يصح التسليم فيه لانه معيب **قال** **الشافعي** وان
استلم في حلب يوم او يومين جاز **اول** **حد** الحليب ان تفل حلاوته فاذا
قلت خرجت عن رز وجوز حليب **قال** **الشيخ ابو حامد** هذا في بلد سقي
الحليب فيه حليبا هذه المرة قال السند يحيى ولا يشترط ذكر كونه حليب
يومه او امسته فاذا حاك حليب استولى لم يغير وجب قبوله وقال الماورد
قد ذكر انه حليب يومه او امسته كالزبد قال **الشافعي** رحمه الله تعالى وتسليم
فيه في بلاد وزنا فان قال اهل الخيران لملك الرغوة اثر في الوزن لم يوزن
حتى يشكر **وان** قالوا لا يميز لها وزن بها وجزم الرافعي بانه يوزن قبل سكونها
ولا يكال حتى يستقر **ومنها** **السمز** ويميز منه ما بينه في اللبن من الحنظل
والنوع وانه من راعيه او معلوفه والمرعي فيقول يمتن عن رضان راعية
كذا ويذكر انما يميز او صفر **قال** **الشافعي** رحمه الله تعالى فان كان ملة
قال سمن رضان بخد فيه او ثمانية وفي احتياجه لا ذكر كونه حديثا ان
عتيقا وجبان **قال** **الشيخ ابو حامد** لا والحليب عتيق **وقال** **القاضي**
ابو الطيب نعم وليس كل عتيق معيب وتسليم فيه في بلاد وزنا اذا كان جامدا
يجاز في الكمال في عين الوزن فان لم يتحلب في جازيلا وقال صاحب الخبر
لا تسلم فيه وزنا الا اذا كان جامدا **ومنها** **الزبد** ويذكر فيه
ما ذكر في السمز وزنا زبد يذره او امسته فان جاءه بزبد فيه دقة فان
كان لشدة الحر قسده وان كان لطفه اصله لم يلزمه قبوله **ومنها** **اللبان**

طبخ بالشمس حاز السليم فيه وبذره في اللبن قال الحارثي وبذره
حلب قبل الولادة او بعدها وانه اول حلبة او ثمانية او ثالثة وانه لبن
يومه او امسته وان طبخ بالنار قال الشيخ ابو حامد لا يجوز السليم فيه
قال الصبيح وهو لا يقبل وقال القايي ابو الطيب يجوز واذا جفف
ومعياره الوزن وقبل الجفاف هو كاللبن ومما المحض وبذره فيه
ما بذره في اللبن ولا يضر الحموضه بشرطه ان يحض بخير ما فان محضه
في ياق. قال الماوردي لا يجوز السليم في اللبن الحامض واما الحارثي
وهو ما يتجاوز وصفه الحلب او وصفات الحاكم فكان شيخ ابو القاسم
الصغير يجزه ومنعه غيره وهو اصح ومنع الفقه في السلم فيه وفي
المحضر واما السلم في الجوز فمتاخر ومن الزوايد الصوف فيجوز السلم
فيه بشرط ذكر بلده فيقول صوف غنم بلده او الرومي علاه ولو نه
فيقول امض او احمر او اسود وقد فيقول طويل او قصير وقيل اذ لم يقع
عليه اسم الطول وانه صوف ثاق او ذكور وصور الاناث انهم والذكور
اخشن وقال الماوردي هذا ان اختلف وبذر لاهل الخبرة بعد الجرفان لم
يختلف ولم يتميز لم تلزم ذكره وزمانه فيقول خرفي او ربعي فالجزي في
انطف والخنش واقرى والربعي اضعف وانهم قال الماوردي وسن ان يتر
الصغار والكافضوف الصغار انهم قال وبذر خشونه ولينه يجمع
بينهما وجامعا استغنوا به لكونه من الذكور والاناث عن اشتراط
المعرفة والخشونه واشترط تسليم والغزالي المتعرض لما لم يتعرض للذكره
والانوثه ولا للصغر والكبر قال الشافعي فيقول تقى من الشوك والبرقع
قال الامام حبان هذا الاحتياط ولا يجب قبوله الانقياء من الشوك والبرقع
ومنهم من شرطه وان شرط غسله جاز اذا لم يعيه ولا يسلم فيه الا وزنا ولو
اسلم فيه مصبوغا صح اذا بين اللون والصنع والبار الذي يصنع فيه ووقته
الصنع من شتا وصيف وحكم الوبر والشعر حكم الصوف الا في الخشونه
والنعومة فانه لا يكا ويختلف فان اختلف ذكره وبذره في الشعرة من الغز

او ذوا

264
ان نواصي الخيل واذا نابها ولم يتعرف من ولد لم مقدار الطول والعرايق بشرط
المعرض للحموده والرداة في جميع ذلك الجنس المالبس الثياب
واصولها من الكان والعطن والحبر وغيرها وفيه مسائل الاول يجوز
السليم في الثياب فاذا اسلم في ثوب اشترط فيه بيان امور احدى
الجنس فبين ان من ابرسيم او فطن او كنان او صوف وثانيه النوع
فيقول في العطن فطايين او نصايين او هروى او مروى وفي الكان ربيعي
او صيفي وثالثه البلد الذي يفسخ فيه ان اخاف به الغرض فيقول
بعد ادنى او سكنه ربي وقد كفى ذكر النوع عنه وعن الجنس ايضا
ورابعه الطول والعرض وخامسه الغلظ او الرقة والنوسط
وسادسه الصفاة او الخفة وسابعه النعومة او الخشونة
واشترط الغزالي فيه ذكر اللون وهو خلاف البصر وقول الجمهور وله وجه
ولا يجوز ان يسلم في ثوب من شبح رجل معين الا ان يتر ذلك النوع يشبه
الى ذلك الرجل وان لم يشبهه وجوز في المقصور والمطلق محمول على
الحام وعن النقران له ان يعطيه واشامنها ولو اسلم فيه خاما على
ان يقتصره المشتمل اليه لم يصح ولا يشترط ذكر وزنه فان شرط فقد خسر
الخلاف فيه وقال الماوردي ان سهل اجتماع وزنه مع طوله وعرضه
من ذلك الغزل صح بل هو اولى والا فلا يشترط ذكر الحموده والرداة
لخلاف المعروف ولا يجوز السليم في الثياب الملوسته وبجوز في المغسولة
التي لم تلمس وبجوز في القميص والسر او يلاف اذا مضطت بالطول والعرض
والضيور السعة ولا يجوز في الحجاب والقلانس المشقوقة ولا في الرلا في المغسولة
ولا الثياب المنقوشة كالدنياج وبجوز في الابراذ لان مخطبها مضبوط
الاعصاب اليمن وبجوز في الاكسية واللنود اذا اوصفت الثانية
بجوز السليم في العطن ويشترط بيان بلده ولو نه فيقول امض او احمر
ولينه وخشونه وكبرجه او صفه فانه سليم وطول شعره او قصره
قاله العمراني وغيره ولم يتعرض له الرازي وقد يحمل كلامه على ما اذا كان

قطن البلد لا يختلف بذلك وإذا ما ورد في انه لقط رطبا او يابس فانما لفظ
 رطبا انعم واصنع وذلك اقوى واختصر وهو واحد في او غثيق ومثل
 هو غثيق سنة او سنين الا ان حزن بسلا يستوي فيه حديثه وعتيقه واشترط
 بعضهم ذكر وقت لقاطه من حرا او بردها انه يختلف به سيما بالبصرة فان لم يختلف
 في بلده فلا حاجة اليه ولا بد من تقديره بالوزن والمطلوب يحمل على الجاف وعلى ما
 فيه الحب لا ارسل اليه فيه محلوجا فله من عده ويجوز في حبه ايضا ولا
 يجوز في ثوبه قبل التسق واما بعده فقال العراقيون لا يجوز رور ووع من البصر
 وهو طاهر المذهب وقال القايح والامام والبعوي يجوز ولو اسلم غزله
 ذكر فيه ما يذكر في القطن الا الطول والقصر عند من يشترطه ومن لم يشترطه
 كونه غليظا او رقيقا ويجوز شرط كونه معتقيا ولا بد من بيان الصبيغ
 المألوفة بجوز السلة في الاربعين وبشرط ان يذكر فيه بلده فنقول بعد ادى
 او مصري ونحوه ورقته او غلظه ولونه من بياض او صفرة او حمرة ولا حاجة
 الى ذكر النعومة والخشونة واشترط الماوردي في طوله او قصره فنقول طول
 الشعر وثا بعه العزلة واشترط الجوده والبرادة الخلاف ولا يجوز السليم
 في الغز وفيه الدود حيا كان وميتا كما لا يجوز بيعه كذلك ويجوز بيع غز
 منه اذا ذكر الاوصاف المتقدمة **السر** العتق بجوز السليم فما صبيغ غزله
 ثم نسج كالعتاني والبرود والحجره وعصا اليمز اخا صبطه وبشرط بيان
 لونه الصبيغ وما يصيغ به وانه صبيغ الصيف والسنا فالة الماوردي في جوان
 في ثوب صبيغ بعد النسيج وجمان **احد** ما هو قول كبار العراقيين لا يجوز
 وثانيه لا يجوز وجزم به الماوردي وصحة الامام والغزالي والسنا شروفا
 الراغب هو القياس وقال النووي الاول اصح واشترط العراقيون التعرض
 للجوده او البرادة ولو اسلم في ثوب اسفل على ان يصيغه المسلم اليه قال
 الماوردي بطل وحمل ان يخرج ما اذا بنى مقدار الصبيغ على الخلاف
 فيما اجمع بين عقدين لانه سلم ولخارج **نزع** لا يجوز السليم في الكتان
 الخشب ويجوز بعد ذلك في ذكر بلده ولونه وطوله او قصره ونعومته

او خشونة

او خشونة ورقته او غلظه وحديثه او عتيقه ان اختلف بذلك ويجوز
 في الغزول منه ومن غيره منذ حبسته ونعومته ورقه وغلظه وان كان
 من قطن يترك هو متردع او مجلوج وذكر وقت غزله فنزل السنا الذين
 وعزل الصيف قوتني وما عزله به من برد او معتدل ولا يلزم ذكر
 جميع الاوصاف المشترطة في القطن والكتان وانما يظهر منهما ما يظهر بعد
 الغزل الخسر الرابع القوامك والحبوب وما في معناها اما القوام
 فنحو السلة رطبا او يابسا كالرطب والتمر والعنب والزبيب بشرط في
 التمر بيان النوع فنقول بردي او معقلى او صحاى والمبله فنقول بعد ادى
 او بصري ونحوه فبرية بعد ادخل او ترية البصرة انقاوا اللون فنقول
 احمر او اسود او اصفر او صفر الحبات وكبرها فالصغير اقوى واشبه
 وكونه عتيقا او حديثا اذا انيز انه عتيق فلا يجب بياض المثلث المثلث
 مضت عليه فان ذكره كان احوط وعليه فنقول عتيق اى عام كان
 وحكى الماوردي عن البصري انه يشترط بياضه عتيق عام او عاملا
 واذا اسلم في الرطب بشرط جميع ذلك سوى العتيق الحديث والماء
 فان كان من تمر البقرة ذكر انه من تمر اعلاها او اسفلا فتمر الاعلا
 احلا وتمر الاسفل انقى ويقول من تمر ثامنا او تمرها فتمر الغزاة اصغر
 وتمر النهر اقل صفا قال وسين انه جف على نخله او بعد حذاه فاجف على
 نخله انقى وما جف بعد حذاه اصف وانه جيد او ردي او وسط ولا يصح
 التسليم فيه مكنوزاته القوام والخلال والتسليم في الزبيب التسليم في البس
 فيه كغيره الاوصاف المتبعة قال **في** الرطب خمسة اوصاف
 النوع. والبلد. والقدر. واللون. والجوده والبرادة وكذا
 القول في سائر القوام رطبا او يابسا ولوا سلم في تمر متردع النوي
 نفي صحته وجهان فان صححناه فالعيار فيه الوزن دون الحيل واما
 القوام فيجوز التسليم في التمر او السنفجل وذا وكذا المطبخ قال السني
 ولو اسلم في عده منه بشرط ان ذنه كل واحد كذا لم يصح قال القوي

26

والبغوي ولا يجوز السلم في الواحدة من السفح والبطح واما النهر فيجوز
السلم فيه كالأودية ويجوز في دبس الرطب اذا لم يحالطه الماء ولم يدخله
فادرك السيلان فان دخله نار فحق جواز السلم فيه وجبان ويجوز السلم في
الاب الصيادل وهو العطارون من المعطر والادوية كالمسك والكافور والغير
والعود اذا ضبط كلامها باوصافه المقصودة عند اهل الخبرة فقولوا غير
اشيب او اخضر او ابيض قطع كما اذا وضعت الاختلاط كالفالية على ما سياتي
وجوز السلم في العسل ويشترط فيه بيان انه جلي او بلدي والجلي الطيب وسين
ان البلدي حبان او مصري وخبره وانه ربيعي او خريفي او شتوي او
صيفي والخبر في اجود وانه ابيض او اصفر قال المادري وتبعه العمري وسير
المرعي ولا يجب ذكره انه عتيق او حديث وحكاة عن النور والجمهور
لا يجب اذا اختلف والنسب محمول على الاحتياط وقوته ودقته والجودة
او الرذالة الخلاف المعروف قال الشافعي رضي الله عنه فان قال مصفي
كان اولي وان لم يذكره جاز لا ناسم للمصطفى فان جاءه مصفى بالشمس
اجبر على قبوله وان جاءه بمصفى بالنار فان كانت سديده عقدت اجزاه
لم يجز وان كانت لينه باثرها حاشا لثبوت الشمس اجبره اذ قال الجمهور وقال
القاضي ابو الطيب والمادري القول بانه لا يجب قبول المصفى بالنار وهو
المقصود في التمهيد ان المصفى بالنار لا يجوز السلم فيه وقد مر وقبل منه ما
وق بالخير لا ما رقت اصله. واذا اسلم في الخطا بشرط بيان نوعه كالشكر
والمصري والمعيدي والبحري والجزيري ولونه فيقول ابيض واحمر او
اسمر وقد مر فيقول صغير الحبات او كبيرها او متوسطها والصخامة
والرقة قال الشافعي يصفة بالرقة والحدادة والرقة ان يكون حبه دقيقا
محتويا دفقة كثيرا وجزءه لكثرا فانه يشترط الماء والحدادة امثلا للجم
فدقيقه اكثر وخبره اقل قال بعض المتأخرين وهو مناسفة او غير مناسفة
قال الشافعي والجمهور ورويه حديثا وعتيقا وقال الامام في استئصاله
وجهان وجزم الغر لا بانه لا يشترط لان العتيق معيب واذا يتكون

عتيقا

عتيقا فلا يشترط بيان ما مضى عليه من الماء وفي تغليق القاضي انه يصفه
بحمد عام مستمى ان كان في البلد من يميز بينهما فان لم يكن لم يجز ونقل
الامام عن النضر انه يذكر حصا دعام معين قال الامام ان كان مقصودا
وقفا مره على انه هل يعرف واذا اختلف الغرض فيها في البلد وجب من
وهو مقتضى كلام الراعي وقال المادري في اشترط لونه عتيق عام او
عائير الخلف في الشافعية في التمر وحكمه في ابر الحبوب حرم الخطة ولا
يجوز السلم في الخطة والادوية والخمس وسائر القطاني في ماها جزم به ابن
الصباغ والراعي وقال المودري في الفتاوى الصحيح جواز في الادوية وقد مر في
البيع ان الامام جواز ويجوز في الدقيق المنصوص ومنعه الدار في على المنصوص
بل فيه ما يذكر في التمر ويدعيه بانه اشبه بالطين بحال الدواب والماء
وثابته **اشبه بالطين او لغومته** وقاله **قرب زمانه** وبعده **قاله**
المادري قال وعلمه في جواز في السموم وحيات **واما الشهد** ففي
جواز السلم فيه وجهان احدهما دراهم ابن جرح عن النضر وجزم به المادري
والقوراني المنع للاختلاط واصحهما وجزم به القاضي والبغوي والامام الجوزي
وجوز في الشمع الخشن **الحث** من الخشب يجوز السلم في الخشب وهو انواع
احدها ما يطلب للوقود وهو الخطيب فاذا اسلم فيه ذكر نوعه
فيقول مسنط او طرفا وخبره ووزنه وغلظه او رقة او متوسطه وانه من
نفس الشجرة او غصانها ولا يشترط الغرض لانه ولا للبوسنة كذا
قاله القاضي والامام ونسبته الى المحققين فان الرطوبة فيه عيب المطبق يحمل
على الجاف ودقته واه انه لو شرط فيه تدان لم يصح وقال المادري والبند بجن
والحاجب وسليم والرواني بشرط ذكر البوسنة والرطوبة والرطوبة ليست
عيبا بل رذالة قال الحاجب وند في الجودة او الرذالة قال البند بجن والكبر
والصغر وقيل منه المستقيم والمعوج **الثاني** في ما يراد للعمارة كالحردع
والعمد ويشترط فيه بيان جنسه ونوعه ان شوع والطول وغلظه او رقة
او متوسطه فذكر مقدار دراهم ان كان مدورا وعرضه وسمكه ان لم يكن

مدور اذا الماد ردي والعر لا يذ لونه من ساض او حمرة او صفرة او
سواد ولونه رطباً او يابساً ولم يشترطه الراعي ولا يشترط ذكر الوزن
لكن يستحب وقال الشيخ ابو محمد **يشترط** في الاول لو شرطه جابجلاف
الثوب في احد الوجهين **اشترط** الماد ردي بيان منبته من سهل او جبل
فالجبلي اصق والينري بيان لمن قطعه من صيف وشتا قال ولا يجوز في
الابنوتس الملح واشترط بعضهم ذكر الجوده والرداة وجب تسليم اليه
من طرفه الا طرفه بالعرض والسمك والدور المشروط ان كان احد طرفيه ارق
من الشروط لم يجبر على اخذه وان كان غلط بقدر اذ لا يلزمه ان ياخذ ما فيه
عقده لا تدعب ولا يجوز التسليم في الخشب المخوف والخروط قال **القرابي**
الا اذا تشابها وجهه مكن ضبطه ولا خلاف لو اسلم في الحدود وكانت
مختلفة الاعلا والاسفل لم يصح له لا يذ من اس اخذ في الرقة قصر عليه
المالك **ما يطلب** للشبهام والاشي بجوز التسليم فيه بعد شقيقه وقيل
ان يخذ ويذ رفيه النوع والرقة والغلط وزاد بعضهم رونه سميلا او جبليا
والجبلي اقوى واشترط العرلة ذكر البيوسنة او الرطوبة ولم يتر من الراعي
للطول وقال القاضي الطري وابن الصبغ يضبط بالوزن قال صاحب الفصاح
ان امكن ضبط عرضها وطولها جاز التسليم فيها عدا وهذا موافق لما تقدم
وقال العرلة ان كان للقسي العربية ذكر الطول والعرض وان كان للجيمي
لم يحتج الي ذكرهما قال الماد ردي وفي التسليم في المخوف الذي لم يجعل فيه
نقل ولا عصب ولا دشر قولات طاهر رصفه في المختصر المنع والمقصود في
الام لجواز ردي **واما** الزجاج فما كان وجهها من اسفل اطول فبها
من اعلاه واعلاظم بجز التسليم فيه وهذا في الطول منها وما قصر واستوي
اسفله واعلاه في الطول والغلاظج والسام فيه ثم يضبط بطوله وطول
كعبه واستداره كل كعب وغلاظه **الراعي** ما يطلب لغير من تسلم فيه
عد ووذ في النوع والطول والغلاظ **فرع** لجوز التسليم في الابواب المخوفة
من الخشب فذ في نوعها ولو نما وطولها وعرضها وسمكها وسعتها

الخمس

الجنس **التسليم** في الجواهر ومائة معناها **بجوز التسليم** في الخشب
والحديد ويذكر فيهما النوع وهو ان الحديد ذكر او ابيض والذخر الفولاذ
وهو اجود وليسها او خشونتها **اما** **الماد ردي** والراعي ولو نما فقول
ايضا واحمر او اصفر ووزنها وفي النعوض الجوده او الرداة الخلاف ويذكر
قدره في الكرو والصغرة في الرضاص فذكر نوعه انه قلبي او اء قل
وخشونته اولينه وفي التسليم **ط** وثمان اصحها الخوازم فذكر
الاوصاف الاربعة وفي التسليم في جواهر الزجاج هذان الوجهان وامامنا اخذ
مهما من الاداني وغيرهما فان كان يصير في القالب جاز التسليم فيه وان كان
مضروبا فان استوي اعلاه واسفله ووسطه كالاتطال السبعة
والطسوت والمهادن جاز اذا زرع **ط** من الطول والشدور
والعمق وان كان ما يختلف كالابا ريتو والفامر والسارح والاستطال الصيقة
الراش والمناير والقوارير فوجها ان احدهما **اقول** الشيخ الى حامد لا يجوز
وجزم به الامام والغزالي ونايهما قول القاضي الطري **الماد ردي** وحده
عن النفس فعلى هذا يذ رصفه وصغره ووزنه وعمقه ونحنه وفته قالوا
ولا يشترط في رونه لكنه اولى قال **الماد ردي** وصفه صنعته وكذا
في الزجاج قال القاضي وقياس رصفه انه يجمع في اللينيز الوزن والعدة
او يجمع بينهما ههنا ولا يجوز في القوارير المنقوسة ولا الخروطه قال
الشافعي رضي الله عنه ولا ياتر في التسليم في الرشق والراودق يذ لونه
او خائنه **واما** الحجارة فجوز التسليم فيها **ط** **احدها**
حجارة الارصة فذ في نوعها وطولها وعرضها واستدارتها اذ كرو
وانما يتصور ذكر الطول والعرض في غير المعمول **اما** المعمول فيبعض لادون
دمقد ارضه وخائنه ويذكر لونهما قال القاضي والامام والغزالي ووزنها
ونقل الامام الاثنا عليه وقال القاضي الطري يجوز ذكر وزنه وابعه
ابن الصبغ والبقوي والراعي واذا ذكره فان امكن وزنه بالقياس وزنه
به والا واذ ان بالمابان موضع في شقيقه قد رمو وزن بطلع القدر المشروط

٢٦٤

من رمل او حجارة ونحوها وتعرف القدر الذي انتهى اليه غوصهما في الماء ثم يخرج
 منها ويوضع فيهما الحجر الى ان تغمق غوصهما الى ذلك القدر وذلك الطريق
 في وزن الاحشاء العشرة اذا احتجج اليه وطريق معرفته قد عرّفنا في كتابنا
 خطا الخطه بها ثم نترجع الخط من الغيبا من يعبر عن الطول بالغاية وعن
 العرض بالدور **الضرب الثاني** في حجارة الانية فنذكر جنسها
 ونوعها بذكر ملدها وطولها وعرضها ولونها قال العمري ولا يحتاج الى ذكر
 الوزن فان ذكر جاز واشترط الماوردى ان يذكر ان من حجارة الماء والجبل
 والصلابة والرخاوة والسمك وصفة عمله ان كان الحج يصنع عادة لا يجوز في
 الخرج وهو المملوف **الثالث** حجارة صغار فصل الحشو فنذكر نوعها ووزنها
 ونذكر في الرجام نوعه وصفاته ولونه وطوله وعرضه ان كان له عرض ودور ان كان
 مدورا ولا يقل في الحجارة كل وهو الذي لا يعرف فيه الحزب واذا ضرب حشو من حجارة لا يريد
 الضارب وجوز في الحشو والنوع فنذكر نوعها وان يقول في الحشو حلي او احده
 دريتها ولونها من ياض وسمرة وصفة الطبخ ووزنها ارجلها ووجودها ولا يلزم
 اخذ القديم ولو اسلم فيه لم يجز ولا في الفطير الذي لم يمت طبخه ولا الحطب الذي اصابه
 المطر ولا الجوز السليم الا الى الجار والواقية وغيرهما من الاجار والقيسة و
 الزرج والرجان والبلخش وجوز في اللات الصغار ان تغمق وحدها وضبط
 بعضهم الصغر ما يطلب للتدبير وضبطه الشيخ ابو محمد بما رزقته سدس دينار
قال غيره قريبا واذا لحا والسليم فيه قال الزمام بضبط بالوزن قال البغوي
 والرافعي يجوز وزنا وكلا بعد ان يقل عن الاحام انه قد اطلق الاصحاب بخلاف
 السليم كحيلة الموزون في غير الاستي القديسة وكانه هنا اجاب بما اطلقت
 الاصحاب قال الماوردى لا بأس بالسليم في البلور لان صفته مضبوطة بخلاف
 العقيق فان الواحد منه مختلف **المختار** في المختلطات وهي اربعة اشياء
 لان الاختلاط اما ان يكون خلقة الاختيار او اما ان يكون جميع اختلاطه
 مقصودة او المقصود منها واحد والذي جميع اختلاطه مقصوده اما ان يخلو
 اختلاطه او لا **الضرب الاول** المختلط خلقه ومثله الامام

والغزالي

والغزالي بالشهد واللبز وتوقف الرافي في عدد اللين المختلطات واللبز لجود
 التسليم فيه اتفاقا واخذ الشهد في الاصح كما تقدم **الضرب الثاني** في
 المختلط الذي لا مقصود منه الا الخلط الواحد كالحجر وفيه الانية والحجر وفيه
 الماء والماء في حوا والسليم فيه وجهان احدهما وجزم به الغزالي في صحة لهام
 لجوز وبانيهما لا وهذا الاصح في الخبر لنا اثر الماوردى والاول اصح في الخبر فيه
 بصفات اللين ويذكر مع ذلك البلد لانه مختلف ويذكر انه رطب ادياس
 فان اسلم في رطب فاذا خرج رطل على موضع وجري الماعنه وفي الحار لزم قبوله
 وان اسلم في اليابس لزم قبوله ما سئل عليه اسم اليابس وقال الماوردى اذا
 ذكر الرطب قديم فحين يومه او غيره كما في الزبد واللبز والاقط كالحجر ولا
 يجوز في المصل وفيه الدقيق ولا يجوز التسليم في الجبن العتيق والقدم اذا لحا
 لها **الضرب الثالث** المختلطات المقصودة الاركان التي لا
 تنضبط قد داخلها كالمجونات والجوارش والدياق الرب والحلوا
 المركبة من السكر والنشا والدهن والفلوبات والاطبخة والكشك والخفاف
 والفعل والشمسك والغالية المركبة من المشك والعنبر والدهن والذرهو
 مسك وعينر وعود وغيره من القشبي العجمه لزمها من الحشيش والعظم
 والعصب والبناء المرشقة فلا يجوز التسليم في ذلك كله وما في معناها
 وفيه وجه فثبت الى ابن سريج انه يجوز التسليم فيها **واما** قشبي العرب
 والبناء الحزوطه غير المرشقة فلا يجوز التسليم فيها ابن المعن اخر وهو اختلاف
 ختمها قد مر ونقل الماوردى عن بعضه في الام جوازها اذا ضبطت عندها وصفها
 وصححه وجعل القشبي على هذين القولين والمغازل كالبناء واما الادهان
 المطيبة فله من البان والبنفسج والورد فان خالطها شيء من ذلك لم يحز
 التسليم فيها وان روج السميم بها ثم اغصم جاز والطلب الماوردى القول بان
 لا يجوز التسليم في الادهان المرشقة لانه من البنفسج والورد لا يتر منها مقصود
 وما زيت خمس مرات اجود ما زيت اربع وهو لا يعرف وفي جواز التسليم في خل
 الزبيب والتمر وجهان اظهرهما الجواز في خل العنب قطعا **الضرب**

الرابع المختلطات المقصودة الادكان التي ينصبها اقدارها ومفاتها
 كالعناقي فانه مراد من القطر والابر يستقيم والخبر المراد من الصوف والابر سم
 وفي جوار السلم فيه وجهان احدهما عند جمهور العراقيين والعراقيين انه يصح
 ودوي عن بعضه في الخبر يخرج عليها جوار السلم في الثوب المطر وبالايسر
 بعد النسخ بغير جنس الاصل كقطر من القطر والكان بالابر يستقيم وجزء
 الشيخ ابو حامد وثابعه صاحب المذهب بالجوان. **واما** الثوب المطر
 بطر اذ مفسوخ معه فيجوز **فروع** **الاول** تجوز السلم في العرف
 فيه كعدد دة ونوعه وطوله وعرضه وبلده وزمنه ولا يشترط ذكره فيه
 لكنه اولى وقيل ان ذكره لا يحتمل الوحيين في الثوب قال العمري ومن دما فاته
 ورقته ولو انه فاقوا شقرا واحدا واصفرا **قال** ولا يجوز السلم في الظهور
 والعقب المقروء الا ان تصبى اما التي تراه للغسل فتسلم **وقايلها** الثاني
 تجوز السلم في المنافع كعليه القرآن وغيره يصح عليه التوب والردواني ومنعه
 القاف في القفا في وجوه الطين **قال** **الماوردي** وبقي الاواني التي
 تسلم فيها العدد سواء كانت من نحاس او غيره وحكاها عن النضر وهو غريب
الثالث يجوز في البقول كالحراث والبهل والبنوع والهند بادنا
 وفصل الماورد في فقال منها ما المقصود منه شيان كالخيل والختر فان
 لما مقصود وورقه فلا يجوز السلم فيه ومنه **اما** المقصود منه واحد
 بقره ما ليس بمقصود كالخبر والسلم فان ورقه غير مقصود فلا سلم فيه
 الا بعد قطع ورقه وزيادته ما المقصود منه واحد لا يبيد به غيره فيجوز
 السلم فيه وزيادته كالبقل واما البادجان باقاعه فمحتمل ان لا يجوز الا بعد
 قطعها وحمل ان يجوز ورقه في الام على السلم في قصب السكر اذا ضبط ثم عرف
 به قال ولا يقبل اعلاه الذي لا حلاوة فيه قال المزي في قطع مجامع عروق من
 استقله وبعده بعضهم وخالفه بعضهم ويخرج ما عليه من القشر ولا يجوز
 السلم فيه الا ونا **الرابع** لا يجوز السلم في الدور والاراضي والاشجار
 النابتة ولا في العيون لا في ارام العمولة ولا في الكران والجباب.

بما لا بد

الباب الثالث في ادا المسلم فيه والنظر فيه متعلق بثلاثة امور
 صفته. وزمنه. ومكانه. **النظر الاول** في صفته فاذا ادى المسلم اليه
 بالمسلم فيه بصفاته المشروطة وجب قبوله الا ان يكون لما يتي به هو اس
 ما لا المسلم كما لو سلم جارية صغيرة في كبره فليتب واداهما فلا يجب
 قبوله في وجه تقدمه وليس له الا ما يقع عليه الاسم من الاوصاف المشروطة
 دون وسطها وان اتي بغير حبه لم يجب قبوله وان اتي بحبه على صفة
 ادى ما شرط جاز قبوله على المذهب ولم يجب وهذا الواعطاء عن الصفة
 القابضة به لا لم يجب ولم يجب ولو قبضه ولم يعلم بحاله ثم علم ورضي قبل
 حصل الملك بالقبض وبالرضي فيه وجهان فان رده قبل نقول ملك ثم
 زال بالردام لم يملك فيختلف وان انا به على صفة اجود جاز قبوله
 وجب على الصحيح وان انا به بغير ما استلم فيه لكنه غير النوع المسلم فيه
 كما لو سلم في الزبيب الابيض فانا بالاسود او في التمر المعقلى فانا بالبر
 او في ثوب صروي فانا بصروي في قبوله اوجه اظهر ما انه لا يجب ولا يجوز
 وقايله انه يجوز ويجب **قال** **المها** انه يجوز ولا يجب واختلافه ان
 تفاوت في الجيوب بالسقي من السماء وغير تفاوت صفة فيجوز او تفاوت
 نوع فيكون على الوجه وفي ان الاختلاف الحاصل من الرطب والتمر اختلاف
 نوع او صفة وحمل الرافعي الاشبه الثاني وفي ان الاختلاف بين التمر في
 والمسلم من الرقبو اختلاف جفت فيمنع اخذه او اختلاف نوع فيكون
 على الوجه والاصح انه اختلاف نوع وحيث يجب القبول او يجوز فلو كان
 المسلم فيه ميلا او موزونا فلا يجوز قبضه جزا فالا الميزان ولا الموزون
 يكل فلو قبضه كذلك لم يصح ولا يجوز وقبضه فيه وبضمنه وسقي حقه في ذمة
 المسلم اليه ولا يزل الميزان عند الكيل ولا موضع الخف على جوابه ويقبض
 الجيوب نقيه من الزوايا والمد والتراب وعمق الثوب وان كان فيها طيلة
 تراب او مدد فان كان سلم فيها يكل وجب قبوله قال الماوردى الا ان يكون
 لا حرج مونه وان كان سلم فيها وزا لم يجب ويجب تسليم التمر حافا

فقر عليه قال العمد لم يرد ان يكون شمشا وانما اذا بلغ الى حالة الادخار
وعليه اخذه اذا صدق عليه استم الحفاف وان لم يشأه جفافه قال
الماء ودي لا اذا شأه لا يجب قبوله بل لا بد من بقائه فيه ولا يلزم ان
ياخذ فيه حشفا ولا في الحنطة شعيرا ونقل من الفاع ما هو لا حبوبا التمر
دون ما انفصل عنه كالنوي وان استلم في الرطب لزومه ما يقع عليه اسم
الرطب لا البسر والمذتب والمنصف والمشرح وهو الذي ضرب بالحطب
حتى ترطب ولو استلم اليه في جاريين فجاءه بجارية ونهتها على الصلابة
المشروطة وجب قبولها ولو استلم في جارية فجاءه بها وفي زوجته لم يلزمه
قبولها البطلان النكاح وكذا لو استلم المرأة في عبدة فاحضر اليها زوجها
بالصفة المشروطة ولو استلم اليه في عبدة فافاه به على الصفة وهو ان يستلم
او ابوه لم يلزمه قبوله فان قبضه وهو لا يعلم ثم علم فوجها ان احدهما ان
القبض فاستد فلا يعقل رده وطلب غيره وثابتها انه صحيح وقد عرفت ولا ارسل
له ولو كان الماني به اخا المسلم او عه فسل له الاستماع من قبوله فيه وجها ولو كان
اخاه من الرضاع لم يكن له ذلك قطعا ولو استلم في عبدة فافاه بجارية او
بالعثن لم يجز القبول لاختلاف الجنتين وكذا ان افاه تحتى لمرأته ان كان
ما استلم فيه جاز قبوله وله الخيار ان وجدته ببول من الفرجين وان وجدته ببول
من احداهما فلا ولا يلزمه فيما اذا استلم فاحم السمك قبول الراس والذنب كذا
لو استلم في لحم الطائر لا يلزمه قبول الراس والذنب عليه لحم من الرجل وفيه
وجه انه ان كان الطير صغيرا لا يحتمل ان يباع مبقضا يلزمه قبول الراس
والرجل معه وكذا ما كان من الطير صغيرا يلزمه قبول الراس والذنب قال
البعوي الطيور والعصافير موزون معها الراس دون الرجلين ولو استلم
في السمك والطير يلزمه قبول ذلك قال الامام و يجوز ان يوحى سمكة الزنب
فزع لو استلم في لحم فاني به في جلده لم يلزمه قبوله الا ان يكون ماموط
معه غاليا كالحرفان والحبة الصغار فاحم الطير والخوف النط **الناف**
في الزمان والسلم اما ان تكون خالا او موحلا فان كان موحلا لم يطالب المسلم

اليه

اليه به الابعاد المحل فان تبرع باعطائه قبله وقبله المسلم وقع الموقع وان ايا ه
فالمصوم الذي عليه الاصحاب انه يراعي جانب رب الدين ولا فان كان له في
الاستماع عرض في المصوم الذي عليه الاصحاب انه يراعي جانب الدين او صحيح
بان كان من نقيب وغارة او حيوانا فاحد ومن علفه او تمع او فاحده او كحاريد
الكله طرعا عند المحل او كان يحتاج الى مكان له مونة كالحنطة الكثرة لم يجز على
القبول الا ان يكون النيب والقان كافا موجودين عند العقد فوجها ان قال
الماء ودي وان كان له سوق بغيره زيادة الشتر فوجها ان لم يكن له
عرض في الاستماع فان كان للموذي عرض غير مبراة الذمة كما لو كان به دهن
يريد فكاكه او ضامن يريده راته اجبر المسلم على القبول على الذمة قال
الامام ومنهم من طرد فيه القولين لا يسن في الدين الحال وان لم يكن للموذي
عرض سوا البراه نقول ان اصحهما انه لا يجز ولو كان للممنوع عرض للموذي عرض
سوا البراه وطريقان احدهما يقتضي انهما ان يجز ولو كان للممنوع عرض
الموذي جانب المستحق **فان** الغزاة فانه راعي جانب الموذي او لا فقال ان
كان للموذي عرض في التجديد من فاك دهن او مبراة ضامن اجبر المسلم على
القبول وان لم يكن له عرض سوا البراه فان كان للممنوع عرض بان كان رقت
نبيب او دابة محد من علفها لم يجز وان لم يكن له عرض فقولان وقال الماورد
ان كان حيوانا او طعاما رطبيا او لحفظه مونة لم يجب وان كان له سوق
بغيره زيادة الشتر فوجها ان لم يكن له عرض من ذلك وجب قبوله انتمى
وكذا الحكم في سائر الديون الموجلة **فروع الاول** لو طرح من عليه الدين
باستقراط الاخر فقل يستقط وشوجه المطالبة به في الحال فيه وجها ان
قال الامام في كتاب الفرض والخلاف في سقوطه في حق اليه من خاصة وجزم
بعدم سقوطه في حق رب الدين حتى لا يجز المنع على قبوله اذا كان له عرض
وقال في موضع اخر انه يجز في الخلاف في سقوطه بالتشبيه لارب الدين ايضا
وكلام الغزاة بشتر بكل من الامر **فان** في خوف المسلم اليه من ان يقطع
المسلم فيه عند المحل هل كونه راي في تجديله كما لو كان به دهن فيه وجها ان

اما اذا اتى به بعد الجمل او كان المسلم خالوا بالاشتقاق فيه فان كان للموذي غير
من قتل رهن او براءة ضامن او خوف اجبر المسلم على قبوله قطعاً كما في الدين
كان له ايضا عرض الامتناع او لا وعن بعضهم انه طرد القول فيه وهو بعد جارا
وان لم يرد له عن من سوا البراءة ففي ايديهم طريقتان سوا كان المشتحق عرضاً لا
احد كما انه على القولين السابقين واظهرهما القطع بانه يجزى على القولين لا لغيره
وحيث ثبت لا جبار فامر على الامتناع فقصه القاض عنه بنفسه او ثابته
وكان المقبوض امانه في يد القابض وبما لا يجوز ولا يملك الا برأيه ولو كان
المسلم غائباً فقباض قبض القاض عنه عند امتناعه ان يقبض له في غيبته
لان سيا في كتاب الودعة ذكر وجهين في وجوب ذلك على القاض هذا كله
اذا اتى بالدين من مو عليه من اصيل او ضامن بالاذن او دونه فلو تبرع باذنه
مستبرع قال القاض لا يلزمه قبوله سوا تبرع به حي او ميت وقال مرة ثانية
يلزمه قبوله اذا تبرع به عن الميت دون الحي **قال** واذا تبرع الوارث
بخصا دين الميت لزمه قبوله فان لم يرد من الميت مال ففي لزوم قبوله خلاف وحكم
سائر الدين حاله حكم المسلم في ذلك فرعات **احد** الوارث الذي حاول
الدين عليه واراد اجبار ربه على قبضه فانكره ربه وادعى تاجيله حيث قلنا لاخير
على قبض الموجل فالقول قول من قال الرواية **قال** والذي يحتمل وجهين
اصحهما اذا اعتب الاقرار بالتأجيل **الثاني** اني لو تجلته قبل محله فاقصا قدر
او صفة فان رضى به المسلم من غير شرط صحيح وان كان شرطه في تجلده ان يأخذ منه
نافعاً **الثاني** قال العجلة عليه ان يأخذ من دون حقه فهو تجل بطل فاعيل
المسلم رده ويستوفى حقه منه عند جاوله **المطلب الثالث** في مكان
التسليم فاذا عين في عقد السلم او لم يعينه وقلنا ينبغي ادعبر مكانا غير
وجب التسليم في ذلك المكان فلو طفر به المسلم في غيره فان كان لنقله موته
لم يطالب به ولو بدا لم يلزم المسلم قبوله وان اعطاه اجره ونقله لم تجزله
اخذها وان دكله في نقله في ذلك المكان فنقله احتياج الى اقباض حده
وكذلك كان الموضع مخوفاً لا يجب قبوله فان شفي الخوف والوفاء ففي الجواز

عن

على قبوله وجهان بناء على القولين فاما اذا اتى به في غير وقته وان رضى باخذه لم يرد
له فكليفه موته ونقله وان لم يكن له من قبله موته كالداهية والنايف فطريقتان
احدهما له مطالبة به قطعاً والثاني انه على الوجهين المتناقضين ولو بدله فهل يلزم المسلم
قبوله اذا لم يكن له عرض سوا براءة الذمة القولان المتقدمان والظاهر الامام في
كتاب الغصب حكاه الخلاف في انه هل له ان يطالبه بالمسلم فيه اذا كان مثلياً
في غير ذلك الاستحقاق كالخلاف في المعصوب اذا كان مثلياً ودل احكم سائر الدوا
الحاكم الا في الغصب فان في مطالبة الغاصب في غير ذلك الغصب اذا طفر الى الكنية
فيها بالمثل وجهاً انه يطالب بالظاهر انه لا يطالب الا بالقيمة المحيولة وهذا
بخلاف العين للقيمة فان للبايع مطالبة المشتري بتسليم العين اذا حضرها اليه
في غير مكان العقد وان كان في نقلها اليه موته والمشتري مطالبة بما اذا
نقلها عن موضع العقد في ذلك الموضع وقد مر وجه من معان المطالبة بالمسلم
فيه اذا كان لنقله موته في غير موضع التسليم ففي مطالبة بالقيمة المحيولة وجهان
اصحهما لا على هذا المسلم فسخ العقد واسترداد راس المال كما لو انقطع المسلم
فيه فالامام فان كان مثلياً ففي المطالبة بالخلاف السابق المطالبة بالمثل في غير
بلد الاملاف وثانها نعم فاذا اخذها ثم رجعا الى محل الالتزام ردها وطالب
بالمثل وليست القيمة عوضاً واما الغصب والقرض والاداء المجرد فيطالب اليه
فيه بالقيمة المحيولة اذا كان مثلياً فطعاً وهاهنا لظنهما الاسترداد عند الرجوع
لا موصفه فيه للخلاف **واما** اثمن الشئ فظهر ان معنى حمله على جواز الاعتراض
عنه ان جوزه فاقصه كسب القرض وان منعناه فهو المسلم فيه **فروع** **الاول**
لو وضع المسلم اليه المسلم فيه بين يدي المسلم هل يجوز قبضه قال القاض بغير
علم ان ذلك يجوز قبضاً في العين المبيعة وفيه وجهان فان قلنا لا يكون قبضاً فنهنا
ذلك وان قلنا يجوز قبضاً فنهنا وجهان وجه المنع الحاقه بما اذا اتى المقرض بال
القرض ووصفه بين يدي المقرض لا يخرج عن صفاته **الثاني** قال القاض ابو الطيب
اذا سلم عند شئ فاعتقه المسلم اليه ثم وجه به عيباً فان عيبه فلا شئ له
وان لم يعرف لم يرجع بالادب لكونه يقوم العبد صحيحاً ثم معيباً فان نقص العشر

مثلا سقط عن دية المستلزم اليه عشر المثل وفي انفساخه في الثاني قولنا المرد
وقيل لا يفسخ هنا قطعا وهذا ما اردوه الامام **المالك** اذا قبل المسلم
فيه ثم رده به عيبا فله رده واذا رده فعل ذلك نفق للمالك من اصله او من
حين الرد فيه وجها نظره فانه يملك وجوب الاستبراء اذا كان المقبوض جارية
وفي سبب العدة في الذمة التي كانت في يده قبل الرد ولو حدث عنه عيب
استنع الرد وحق الاورش وفيه وجه انه يرد ويرد ارش العيب وبطالب الحق
وقال الفقيه محلي ينبغي ان يخبر بين الرد ودارش العيب والمطالبة بالسليم
وبين ان معنى العقد ولا ياخذ ارش او لو اطلع على عيبه بعد ثلثه في بن قال
القاضي فيه وجها ان احد ما يرجع عليه بارش العيب من راس المال وانما لا
يلزم فية المالك ورجع بالمسلم فيه **الرابع** لو اسلم اليه شئ مكايلة
او موارثة فاحضر اليه وقال هذا قد رحتك او لم يقبله فقبضه جزا فالتعويض
فاسد فلو تلف في يده ثم اختلفا فيه فالقول قول المسلم في قد دفعناه قبلا كان
النقص او كثيرا وان كان باقيا وانفق عليه اعتبر فان كان قد رحتك وان
بان ان زيد استرد الدافع الزمادة وان كان نقص كمل وليس للمسلم ان يقر في
جميعه قبل اعتبار وفي النصف في القدر المستقر له وجهان قال ابو اسحاق
نعم واخبرنا المحلل وقال ابن الهريسي لا وهو اصح وحزم به ما ورد في قد مر
في طبرستان في البيع وقال الامام لا يجري هذا الخلاف في المسلم فيه وغيره مما في
الذمة خلاف ما اذا ابتاع الطعام مكايلة وقبضه جزا فادفعه ما دله انه لا
يد من نجده يد القبض بعد الكيل والوزن وان كان فالقافة قد تب كل ضمها
في **الاشارة** الاخرى في لا يجري قول النقاد بل لانه نوع اعتياد عن المسلم فيه وحكم
الماوردي الوجهين فيما لو كان المقبوض يد لا عن قرض صحيح الصحة لان ملك القرض
مستقر خلاف البيع وقال ابن الشافعي اشار اليه في الامم **الفصل الثاني**
من الكا في القرض والقرض مندوب اليه وهو رحمة لستر قبايل المعاديات
قال الغزالي لو كان عند الشافعي ادنى اختلاف بشرط الضمان وهو قريب منه
اي فيه شوب منه وفيه نظير والنظر في ادكانه وشروطه وحكمه ايا ركانه

فلا

فأربعة المقرض والمقرض والمال المقرض والصيغة الاولى المقرض
وهو كل جازي المقرض **الثاني** في المقرض وشروط فيه اهلية التملك
والبيع فلا يجوز للبول اقرض مال المحجور عليه لصغر او غيره الا لضرورة
ولا للمكاتب الا قرض من ذل للقاضي اقرض مال الصبي لحفظه ولا الاث فيه
ولا للقاضي اقرض مال المفلت اذا رضى الغنا بباقي القسمة لان مجتمع
المال كله فيجعل اشترط اهلية التبع على من يقرض مال نفسه **الركن**
الثالث الصيغة وفيه شمل الاجاب والقبول **الاجاب** فلا بد منه
بان يقول اقضك او اسلفك او خذ هذا مثله او خذ ردة بدله او اوصفه
في جزاء ردة بدله او ملاكته على ان رده بدله فلو اقصرت على قوله سلكتك
كان هبة على الصحيح فلو اختلفا في ذلك رد البدل فالقول قول الاخذ على
الصحيح ولو قال خذ ولم يذكر رد البدل بل قال خذ وقصر فيه لنفسه
او خذ هذا الطعام وادفعه لنفسك فقل يكون قرضا او هبة فيه وجها
ولو لا اشترط هذه القوب بدالك ففعل في وقوعه للامر وجهان ان قلنا
يقع له فالله راحم فرض منه او هبة فيه وجها وانما القول في اشترط وجها
اصحها انه يشترط واظهر ما عند الامام انه لا يشترط فاذا قال اقضك هذه
الدراهم وسلمها اليه صح القرض وقرب الامام الخلاف في ان
القرض عليك بالقرض او بالتصرف وقال الشافعي لا يشترط الاجاب ولا
القبول بل اذا قال اقضني كذا او ادخل اليه وسحولا قبضت المال
اليه صح القرض **وكذا** لو قال ادب المال اقضتك هذه الدراهم
وسلمها اليه ثبت القرض وهذا يقتضي الاختلاف بين من احل الحائض
وفي انعقاده بالكتابة في العينة الخلاف المتقدم في البيع **الركن**
الرابع المال المقرض والاموال ضربان احدهما ما يجوز السلم فيه
فمجرد اقرضه سواء كان عينيا او منفعة صرح به المتولي وقال القاضي لا يجوز
اقرض المنافع فلا يجوز السلم فيها لكن يقدم جواز السلم فيها على الصحيح
وسواء كان حيوانا او غيره ويستثنى من ذلك الحيوان في جواز اقرضه قولان

أظهر بها المنع وبنائها الامحباب على الخلاف في ان المقرض يملك بالقبر
او بالنصف وفي كيفية البناء بقاء احد سماءنا انما قلنا انك بالقبر لم
يجز اقراضها ولا يحل للمقرض وطبعا والمشهور ان الخلاف في اقراضها من
رجل يحل له فاما اقراضها من امرأة او حرم لها بنسب او رضاع او به ما هو
فمجرد قطعها عن النكاح وادى عن البصر لان لا يجوز اقراضها من المحرم ولا
المرأة وبطلانها بلثة اقوال الجواز مطلقا **المنع مطلقا** الجواز للمحرم
والنساء والمنع من غيرهم وهو الصحيح **الضرب الثاني** في مال لا يجوز التسليم
فيه كالا في الجار والمختلطات كالحنطة المختلطة بالشعير وما دخله النار
ففي جواز فرضه وجهان احدهما **لو نسبته** الامام الى الجمهور والمساو وادى الى
البصرين واقتصر عليه ابن القاص والقاضي وصاحب التبيين انه لا يجوز وثانيهما
وبه قال جمهور العراقيين انه يجوز وقالوا اكل ما جاز بيعه جاز فرضه ويضمنه
المقرض بالقيمة وبنائها بعضهم على الخلاف الا في ان المقرض رد في غير المثلي
المثلي الصوري او القيمة فان قلنا يرد المثلي لم يجز وان قلنا يرد القيمة جاز
اقراض كل من يقوم وفي اقراض الحزن وجهان كما في التسليم صحتها الجواز
وجزم به المتولي وصح البغوي المنع وقيل ان جاز التسليم منه جاز اقراضه
والافوجهان فان قلنا يجوز فاننا وحينما في المثلي رد المثل الصور يح
وجب رد مثله وذا وان قلنا يجب القيمة رد القيمة فان شرط رد المثل
ففي جواز وجهان وفي الثاني ان جاز اقراضه وذا وعدد ابني الامام
جواز اقراضه على انه يجب رد قيمته او مثله فان قلنا يرد القيمة جاز اقراضه
المثل فوجهان وهو جار في كل مال بوي لا يباع بعضه ببعض في جواز اقراض
الخمر وجهان حكاهما المتولي مع جزمه بالجواز في الحزن والمعتبر فيه الوزن قال
القاضي في الفناهي ولا يجوز اقراض الروبه لا عما خلت بالحوصلة ويشترط في
المال المقرض ان يكون معلوم القيمة والوزن لسنا في رد بده وجوز اقراض
الكيل وذا والوزن كالا للتسليم وعن القاضي انه لا يجوز اقراض الجهد وذا
وقيل في المتولي ما يجري فيه الربا وقالوا لعل ماية من الخنطة صحتها بالكيل

دوباع

دوباع شققا شققا بماية من الخنطة نظرتهم بالكيل واخذها
الشقق بمثلها كالا ولا يصح وجوز ان يكون المقرض شيئا موصوفا في الذمة
قالوا لا اقراضك عشرة دراهم صفها اذا وقيل ثمن عتيها في المجلس وان
عتيها بعد مفا دمه في عشرة دراهم صفها المهدى والبيان انه لا يلزم
الفصل جاز وان طال لم يحز حتى يعيد لفظ القرض **فروع** قال الصميري
لا يجوز اقراض الدراهم المربقة ولا الزرنيخة ولا المجبولة وان تعامل بها الناس
قال المتولي وجوز اقراض العقار انهم والظاهر ان اقراض الدور وما فيها
يخرج على الخلاف في اقراضها لا يجوز التسليم فيه ويجوز بيعه ولا يجوز اقراض
مال الفساة لانه يجوز النظر **الثاني** في شرطه وهو ان يعين عمن
اشترطه منفعة المقرض فلو شرط فيه زيادة قد راوصفة او منفعة كالونشر
ان يردا ثمنها اعطاه او الصحيح عن المشترا والحيدة عن الردى او يكتسب منفعة
لو كيلة او يرد به ببلد كذا لم يصح فلا يفيد ملكا ولا جواز تصرف وفيه
وجدا انه لا يبطل والشرط الواقع في العقدة صور **احدها** ان يفرضه
بشرط ان يتكامل زايدها ويرهن به كذا ويشهد به عليه او يقر به عند
الحاكم فيصح سواء كان القرض مثليا او منقوما وسواء قلنا انك بالقبر
او بالنصف وسواء كان المثل او القيمة معلوما لهما او مجهولا الا اذا قلنا
لا بد بعد جريان القرض من الاحباب والقبول في الرهن كما سياتي بشرط
العلم عقدا الرهن به والمضمون وهل يصح الوفاء بالشرط بعد القبض
وقبل التصرف ان قلنا انك بالقبر صح وان قلنا بالنصف فان كان
المقرض مثليا او منقوما وقلنا يرد مثله صوة او قيمته وقت قبضه وذلك
العلم به كرسا في الرهن ان الامام قال الرهن ثم المبيع في زمن الخيار لا يصح
على الظاهر قلنا البايع لا يبدل له لوقوعه قبل ثبوت ملكه ومنع محبة هنا
على قولنا لا يملك الا بالنصف ويطر ايضا في الضمان لمصرحهم بأن الضمان لا
يصح الا بما يصح به الرهن الا في مسئلة ضمان الدرك ما عدا قولنا الواجب القيمة المر
ما كانت من غير القبض للحزن التصرف فلا يصح للجمل اشارة اليه لما ورد في ظاهره

لا يظهر لا شرط الرهن معنى على قولنا التصرف للملك ما يربى الملك اذا شرط
الرهن والضمان لا يقتضي اجبار المقرض على الوفاء بل يثبت الخيار وبعد زوال
الملك لا خيار ولو شرط فيه وهنا بد من آخر كان له عليه فسد كما لو شرط رد
الصحيح او الخبيث عن المشتري وان برده سبلا آخر او بشئ منه شيئا
المات **ب** لو اقرضه بشرط ان يرد الكسرة لا على الصحيح او الردي عن الخبيث
او انقص كما اقرضه لغا الشرط ولم يسطر المقرض على الصحيح قال الرافعي في شرط
رد الكسرة والردي اميراد بعضهم يشتر بالخلاف في صحة الشرط ولو شرط
فيه لجلال في الشرط لا يستحق الوفاء ولم يسطر العقد على الصحيح الا ان
ذكر في زمن فقب او غارة فيبطل على الصحيح وروى بعض الاصحاب قطران
للساقي قولاً في جواز فاجله وغلطوه فيه وانما يصير الدين الحار محرلاً لا الوصية
دكت بالبند وعلى الصحيح **المات** لو اقرضه بشرط ان يقرضه شيئا آخر
ايضا صحيح على الصحيح ولم يكره الوفاء لو لم يمت منه شيئا بشرط ان يقرضه
شيئا آخر بخلاف ما اذا اقرضه شيئا بشرط ان يبيع منه شيئا اخر او يبيع
منه شيئا اخر او يقرضه او يقرضه عنده شيئا بالدين الذي له فانه يفسد وكذا
لو اشترط ذلك على المشتري ولو قال اقرضني الفاق بشرط ان اقرضه به وبالا ليق
القديم هذا الرهن قال الامام فيه رد دينا على ان القبول من المستقرض
صحيح ام لا ان لم يجبه صح وان اعتبرناه فسد القرض بذلك اذا كان مقارنه
للعقد فان تقدم عليه فلا اثر له وحج في وجه المتقدم في البيع ان المتقدم
كالمقادون **فرع** لو رد المقرض المقرض مزياده او اجود او ببلد اخر جاز
ولا فرق بين الربويات وغيرها وقيل لا يجزى في الربويات ولا بين ان يكون المقرض
مشهورا براد الزيادة ام لا وفيه وجه انه لا يجوز اقراض المشهور براد الزيادة الا
بشرط ان رد المثل المستحق رد الزيادة وهل يكره المقرض اخذها فيه وجهان
ولو قصد اقراض المشهور براد الزيادة للزيادة فعليه كراهته وجهان ولو رد
انقص ما اخذ او دونه وظانت ففسد المقرض به جاز **النظر الثالث** في حكم
القرض وله حكمان احدهما حصول الملك للمقرض لانه يحصل بالقبض او بالتصرف

فيه

278
فيه قولان مشهوران من كلام الشافعي وقيل وجهان اصحهما واقيسهما انه يحصل
بالقبض والقبض في المنافع على القول بجواز اقراضها بقبض الغير المستوفى منها
وثانيهما **ب** وصححه من لا يصرح انه لا يملك الا بالتصرف قال الامام ويقدر
حصوله قبله ويقوم مقام التصرف ان لا يملكه او يملكه تحت يده وقيل انما يتغير
بالتصرف حصول الملك بالقبض **الفرع** ان قلنا يملك بالقبض فله ان يرد
بهيئة قطعها وهل المقرض الرجوع في عينه ما دام باقيا في يد المقرض بحاله
فيه وجهان اصحهما وينسب الى النقص وجزم به بعضهم نعم وثانيهما **ب** او جزم
به المذهبين في البتوي لا وله ان يرد بدله والخلاف في خلاف فيما اذا طلب
وب اللقطة استرجاعها بعد ان تملكها الملقط وان قلنا لا يملك الا
بالتصرف فلا خلاف انه يملك بكل تصرف يربى الملك لا غناق البيع اللازم
وجعله اجرة في اجاره ومهر في النكاح او بدله في الخلع والهبة المشتملة بالقبض
والا خلاف **ب** انه لا يملك بالامتناع والاعارة في ضابط ما يملك اربعة
طرق احدها انه يملك بكل تصرف يمنع رجوع الواسط فله ان يقرض
والبايع في غير متاعه **والثاني** ان يملك بكل تصرف لا ينعقد بدو الملك
الثالث انه كل تصرف لازم تتعلق بالرقبة **الفرع** وهو الاظهار انه كل
تصرف يربى للملك دون غيره فعلى الاول يحصل بالرهن الكفاية ولا يحصل
بالزوجه ودفع الشاة وطحن الخسطة والاجارة على قول وعلى الثاني لا يحصل
بالرهن ولا يحصل بالاجارة والزوجه والطحن والذبح وبالبيع الحارز وعلى الثالث
لا يحصل بالاجارة ويجوز ان يقال يحصل بهما سائلا ان المعقود عليه فيها
الغير ولا بالبيع في ذمن الخيار وبالزوجه والاجارة والطحن والذبح وعلى
الرابع لا يفتى الرهن والزوجه والاجارة وطحن الخسطة وخبر الوقت ودفع الشاة
وحصوله بالبيع بشرط الخيار وعين على اقوال الملك فان قلنا الملك في ذمن
الخيار والمبايع فلا ان قلنا للمشتري فوجهان قال الامام ولو ملك الرهن حرة
في هذه المدونة انفسخ النكاح قطعاً قال واذا شرطنا ازالة الملك حارزاً لم يفسد
فيه حلاله على الاباحية ولا يجوز الاجارة والزوجه ولا كلاً الا يربى الملك ولو

كان المقرض حيوا فان قلنا عليك بالقرض فيفقده عليه فان قلنا علام بالقبض
عن عليه به وان قلنا بالنصف فلا وقال البيهقي يجوز ان يقال بحق عليه ويجوز
بالمالك قبيله وحرم المولى بهذا والاشهر الاول **فروع** لو زال ملك المقرض
ثم عاد وفرعنا على الصحيح فصل المقرض الرجوع في عينه فيه وجهان سفيان على
ان الزايل العايد كالمالك الذي لم يزل وكالذي لم يزل وجزم العمران بالرجوع **الح**
لو اجر المقرض العين قال الماوردي المقرض الرجوع فيه ولا يتطاول الاجار ولكن
يرجع له بدله ولو تبيع المقرض في يد المقرض فان كان ما يستحق الرجوع مثله
بخير المقرض بين الرجوع به معسبا ولا ارش له وبين مثله سفيان كالمقبوض ان
كان ما يستحق الرجوع بقيمته ورجع به معسبا وادسته الحكم الثاني للمقرض
يؤديه المقرض والمال المقرض اما ان يكون مثليا او مقبوما والفرق بينهما ياتي في
كتاب الغصب فان كان مثليا رد مثله وان كان مقبوما فله رد مثله وسور
او قيمته فيه وجهان أحدهما عند الأكثر من انه رد مثله صوة وثانيهما يرد
القيمة واختاره الشيخ ابو حامد وقال المولى هو المذهب وعليه هذا يجب
قيمه يوم القبض ان قلنا علام بالقبض والقبض والقبض والقبض والقبض
اصحها انه يصمنه بقيمته اكثر ما كانت من حين القبض الى حين القبض
وثانيهما يصمنه بقيمته يوم القبض ولو اختلفا في قبة القيمة او في صفة المثل
فاصول قول المستقرض مع يمينه **فروع** الاول حكم اذا القرض في
المكان والزمان ما تقدم في المسئلة فيه ولو طلب المقرض المستقرض من يمينه
القرض في غير ملة القرض فان كان لنقله مونة كالطعام الحية فان كانت قيمته
بلد القرض اقل لم يجب اليه وكذا الواحش المقرض في المقرض الا يمينه فيه
وان كانت مثل قيمة فله اطلب والاشرف المظالمه وحيث منعنا به يمين
المظالمه به فله اخذ قيمته حيزم به الراجع وقال القاض في الفتاوى لا اخذها
بخلاف الغاميب واذا اخذها فله بطريق المعاوضة او الحيلولة منه وجهان
اصحهما اولهما فبترادفة القرض لم يمس له ردها واخذ الطعام اذا جعلا وليس
للمستقرض استردادها واعطى الطعام وفي الثاني لا يثبت ههنا لرحاكو

ثم القيمة التي مطالب بها فتمت البلدة الاقرض من يوم المطالبة ان قلنا ان المقرض
وان قلنا عليك بالنصف فان لم ينقله من بلده فكل ذلك وان نقله وجبت
قيمه بالبلدة الذي حصل الملك فيه بالنصف قال الراجعي ولا يفي التسليم بطالبه
بقية بلدة العقيد عند من جاز المطالبة بالقيمة وان لم يكن لنقله مونة
كالنسيان فعليه ردها فيه قال الامام ههنا في النقود التي لا يعتد بقيمتها
ولا تتفاوت قيمتها في البلاد اما اذا اعتد بنقلها وفادتها قيمتها فلا يطالب
بها في غير بلدة الاقرض **الثاني** اني لو اقرضته دراهم او دنانير ثم منع السلطان
التعامل بها لم يكن له الا ما اقرض وقيل له قيمتها يوم حرمته **الثالث**
يجوز للمقرض قبول الهدية من المقرض قبل الرد وهذا طرأ به من المدفوع
من غير كراهية وقال الماوردي التنزه اولى **الرابع** قال القاض في
الفتاوى لو قال اقرضني عشرة فوال اخذها من فلان فاخذها منه لا يكون
قرضا لان القرض يقتضي عينا بردها عليه بل هو قرض بقبض الدين فبعد
القبض لا بد من قرض جديد ولو كانت العشرة في يد فلان معينه
ودعيه او عجزها صح **الح** استنفا لا ايضا لو قال رجل اخذت مائة دينار
لا فلان فوضا لي لغيري لاني متاع اشتراه في فقال المامور لفلان اخذ
هذه المائة قرضا في فلان فاخذها ثم مات الامر فقال الدافع للقاضي ردها
الحق فلا يرد لها اليه ولو رد منها وليس للقاضي ان يشهد الدافع بانه
دفع قرضا اليه ولا ان له على الميت اذا قالوا قال اشترى عبد ابنا فلان فبيع
التي في ذمتك ففعل صح والبايع وكيل في قبض حقه والعبد ماله في يد
المشتري وقدر **السابع** ادس قال القاض ايضا استقرض ومخطئه فقال
المقرض خذ من المطور فاحذره فلو رده اليها باذني المقرض فان كان للمقرض
هناك حافظ فودها عليه وان لم يكن لم يبرح خلاف قال ابو عبيد الملك
فامر به المالك برده اليها بغير ولو امره بافلا ففعل بغيره او كذا البودبعة
قلت **د** مظهر ان هذا القرض فيما اذا رده له او رده معينه وقلنا عليك
بالقبض اما لو قلنا عليك بالنصف فلا يظهر **الفروع** السابع لو وفا المدين

الذي الحال بقرضه بغيره بشرط ان يبيعه ثوبا فالشرط باطلا قال الروياني
والقياش انزل استرجاع ما اعطاه لمعطي غيره لغتساده القرض
الشاب من عزم الماوردى لو قال لغيره اقترض ما يدهم ذلك على عشرة
كجه ذلك واشتق وهو جعله **الشاب** مع دفع مالا لا زيد فقال زيد
كان وديعة وثقت وقال ربه كان قرضا قال المعوى القول قول الاخذ
لان الاصل براه ذمته العاش **ش** دفع مالا لا انسان وقال ربه وانفق
على نفسك ففعل له الرجوع قال المعوى يحتمل وجهين قالوا لا اكره
قال لا بل اعترفتي فيه قولان صحهما ان القول قول المالك مع ثبته كذا
هنا القول قول **الرافع**

ثم الخبر المبارك بحمد الله وعونه
وبتأليفه لشيخنا الله تعالى
كتاب الرهن

٦



